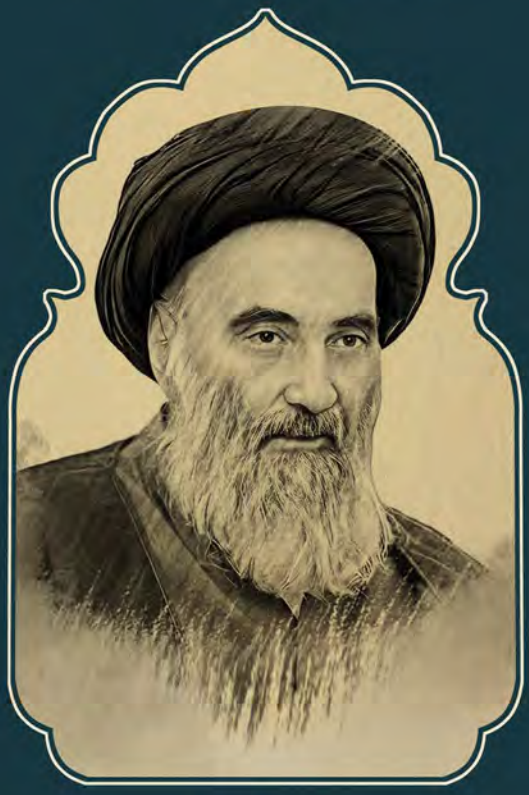
٧٤

خطب الجمعة السياسية

السيد علي الشهرستاني

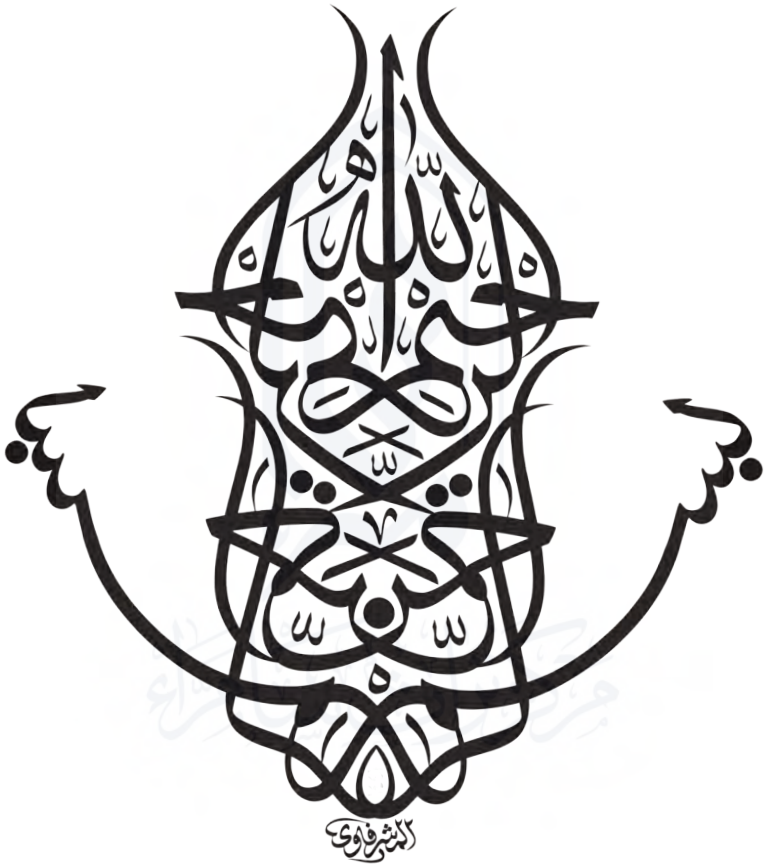
للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠م



الجزء الأول

جمع وإعداد

مركز تراث الشهرستاني


الشرفاوي

الكتاب: خطب الجمعة السياسية/ ج١
المؤلف: جمع وإعداد مركز تراث سامراء.
الناشر: مركز تراث سامراء.
المطبعة: چاپ كل وردى.
الطبعة: الأولى.
عدد النسخ: ٢٥٠ نسخة.
سنة الطباعة: ١٤٤٨هـ / ٢٠٢٦م.
رقم الإصدار: ٧٤.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٤٠٧) لسنة ٢٠٢٦م.
ISBN: **978 - 9922 - 782 - 19 - 5**
جميع الحقوق محفوظة لمركز تراث سامرّاء.

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العسكرية المقدسة
الفيحوزة النجف الأشرف

خطب الجمعة السياسية

للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠م

الجزء الأول

٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣م

جمع وإعداد

مركز تراث الشام للدراسات

تقديم سماحة المتولي الشرعي للعتبة الحسينية المقدسة
حجة الإسلام والمسلمين الشيخ عبد المهدي الكربلائي (دامت بركاته)

باسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

تعد صلاة الجمعة من الفرائض العبادية المقدسة ويمنحها ذلك الطاعة والانقياد، وهي وطنية في منهجها وخطابها، يمتد تأثيرها إلى جميع مناطق العراق وخارجه مما يعطي خطابها ثقلاً دينياً ووطنياً وسياسياً واجتماعياً مؤثراً، وليس مجرد خطابات رنانة وشعارات براقة، فهي تهتم بأمور مهمة، منها:

طرح هموم شرائح مهمة من المجتمع، وكيفية بناء مؤسسات الدولة بأطر منهجية ونزيهة، وتحصين المجتمع من الظواهر المنحرفة، وتوجيههم نحو سياسة الاعتدال والتعايش السلمي، وحفظ الجوانب التربوية والتعليمية بما يتناسب مع مبادئه الدينية والوطنية وحضارته الأصيلة، وحفظ سيادة العراق وعزته وكرامته أمام المخاطر الخارجية، وحمايته من تأثيرات الاحتلال.

وقد لعب هذا الخطاب الذي يمثل في الغالب رؤية المرجعية الدينية العليا، دوراً مهماً جداً في حفظ المسيرة الاصلاحية وصلاح المجتمع في مراحل تاريخية حرجة.

وكان لخطب الجمعة دور في الاصلاح السياسي والاداري ولو ضمن حدود دون مستوى الطموح، وقدرتها على كشف وتشخيص الواقع العراقي المعقد ووضع الحلول له، والتوجيه نحو المنهج الشرعي والعقلاني للإصلاح السياسي، بعيداً عن لغة القدح الفارغ، والطعن غير المبرر، والتسقيط الفردي أو الجمعي.

وكان لها تأثير كبير في الاستجابة الجماهيرية، ومثال ذلك فتوى الدفاع الكفائي، والتصويت على الدستور، والمشاركة في الانتخابات، ودرء الفتنة الطائفية، وتشخيص مواضع الخطر والانحراف الاجتماعي والأخلاقي وطرح الحلول المناسبة، والتقويم السياسي والاجتماعي بما لها من قوة روحية ومعنوية في المجتمع.

كما تعد خطبة الجمعة من المنابر الإسلامية ذات الأثر الكبير في ربط المجتمع بالدين وبتعاليمه، وتوضيح توجيهاته وأحكامه، وبيان مواقفه تجاه القضايا الحساسة والمصيرية التي تتعرض لها الأمة، وتشخيص مواضع الخلل والانحراف فكرياً واجتماعياً واخلاقياً وسياسياً، ووضع الحلول لها، وتنقل آراء ومواقف وتوجيهات ومواعظ المرجعية الدينية العليا التي يعدّها المؤمنون أحكاماً إلهية تكتسب صفة الإلزام أو الترجيح أو الندب اليها، وكذلك تكتسب تأثيراً عميقاً وقبولاً واسعاً وانقياداً قلبياً واستجابة مجتمعية نفقدها ولا نجدها في أيّ عنوان أو جهة أخرى مهما اكتسبت من قيمة كبيرة.

ويجد الجميع ذلك بارزاً في المرحلة التي تلت انتقال العراق من الحكم الدكتاتوري إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة ووضع الدستور، وتوجيه من يتصدّى لإدارة شؤون الدولة، وتحفيز المجتمع وتوعيته نحو المناهج والرؤى السياسية والاجتماعية والتربوية والاخلاقية والوطنية، وحفظ نسيجه الاجتماعي من التعرض للتفكك والصراع والتناحر الديني أو المذهبي أو القومي.

كما أنّ لخطب الجمعة تأثيراً تاريخياً ودينياً ووطنياً قد أسهم في حفظ البلد وشعب العراق وتاريخه وحضارته وقيمه ومبادئه حينما كانت مهددة من قبل العصابات التكفيرية، وكذلك صيانة ثقافته ورصيده المبدئي والقيمي حين صار مهدداً بسبب الاحتلال أو لتأثيرات وسائل الإعلام الحديثة.

وعلى كل حال، فلقد كان واضحاً للجميع ومن دون استثناء مدى الأهمية الكبرى لخطبة الجمعة حينما كانت الملايين من أبناء الشعب العراقي تستجيب لتوجيهات ومناهج المرجعية الدينية العليا التي تنقل وتوجه من خلال خطب الجمعة، للسنوات التي تلت

عام ٢٠٠٣م وحتى توقفها أثناء جائحة كورونا.

وهنا لابد أن نذكر بعضاً من متطلبات الحفاظ على الرصيد المثمر من مضامين خطب الجمعة، خصوصاً في الفترات المصيرية التي كان للمرجعية الدينية العليا التأثير الأكبر، بل الأساس والمركزي في توجيه المجتمع والكتل السياسية والنخب المجتمعية وعموم المواطنين نحو الوصول إلى نظام سياسي يحفظ للجميع حقوقهم، ويجعلهم يعيشون في وئام وسلام وتآلف وتعاون، وأبقى للعراق وشعبه دوره المهم وحضارته العريقة وثقافته الأصلية وقيمه السماوية وثوابته الوطنية تعيش بين صفوف الشعب حية فاعلة مؤثرة متماسكة أمام عواصف التحديات والمخاطر ومكائد الأعداء.

ولا مناص من ضرورة التوثيق الكتبي والرقمي والإعلامي والتاريخي لهذه الخطب المهمة، وقد تصدى لهذا الأمر المهم بعض من أصحاب الغيرة والحمية على دينهم ووطنهم وشعبهم لحفظ هذا العطاء الفكري الكبير لمضامين خطب الجمعة ومنهم الاستاذ الدكتور مشتاق عبد الحي الاسدي المشرف العام على مركز تراث سامراء.

ولا شك ان لهذا التوثيق آثاراً مهمة منها: -

١. حفظه من الضياع والتزييف والتحريف، ولكي تبقى الأمة ونخبها المثقفة وطبقتها الواعية وطلاب الحقيقة في تواصل مع هذا الزخم الفكري والديني والوطني ماثلاً أمام أعينهم، شاخصاً في قلوبهم، حاضراً في عقولهم، منيراً لبصيرتهم ووعيهم؛ محفزاً لهممهم، مقوياً لإرادتهم، حافظاً لعزائمهم؛ لكي يستمروا في تطبيق هذا النهج طالما أنّ التحديات والمخاطر مستمرة لا تنقطع.

٢. صيانة هذا الدور والنهج المرجعي الديني والوطني من التلاعب والإخفاء والتزوير والحجب عن الأجيال اللاحقة من قبل الأعداء وأصحاب الأهواء السياسية والمتعصبين في توجهاتهم، ومَن وقف هذا النهج أمام طروحاتهم المتعارضة معه، ومن خسروا امتيازاتهم ومواقفهم وسلطاتهم التي بنيت على الطغيان والظلم والغطرسة والاعتداء وهضم حقوق المواطنين.

٣. حفظ التراث للمستقبل؛ لكي تفتخر الأجيال المؤمنة والوطنية الصادقة في انتمائها وولائها وحبها للوطن وللشعب وحضارته وتراثه، وتعدّه رصيداً حضارياً تباهي به الأمم وتنتفع الأجيال المستقبلية منه في كيفية تعاملها مع الأوضاع التي تتعرض اليها.

٤. حفظ هذا المنهج المرجعي يبطل تزييف المرجفين ودعاوى أهل الباطل والضلال وناكري الحقيقة أن المرجعية الدينية العليا حاضرة في المشهد العراقي والإسلامي المهم. وأنها لم تكن غائبة عنه، بل كانت لها عيون تراقب الأوضاع وتشاهدها بدقة وتبصرها بعمقٍ خالٍ من اللبس والاشتباه وسوء الفهم، فتضع لكل منعطف خطير علاجه ودواءه، ولكلِ حاجة مجتمعية ووطنية واجتماعية وسياسية منهجاً يسد الحاجة مع عظم مساحتها ودقة مسارها وخطورة آثارها، نهجاً يسير بالبلد والشعب والفكر والثقافة نحو أهداف ومآلات ناجحة تصيب الواقع وتوصل إلى الطموح.

٥. لم ينحصر اهتمام المرجعية الدينية العليا، ومن خلال تتبع خطب الجمعة، بالحاجة الدينية المهمة للمجتمع، بل رصدت حاجاته السياسية والأخلاقية والنفسية والاجتماعية، وعلاقات الدولة مع رعيتها ومع جيرانها ومع دول المنطقة والعالم؛ لتصوّب المسار اذا حاد السياسيون عن الطريق، ولتصنع منهجاً للإصلاح من الانحراف والفساد، ولتنبه المواطن اذا اشتبهت عليه الأمور، ولتضع النقاط على الحروف عند اغتشاش حواس البصيرة والتباس الأمور على العقول واضطراب القلوب عند الملمات والشدائد، فيخرج الوطن والمواطن والنخب المثقفة والمجتمع سالماً، معافى رصيناً متماسكاً، يقوى على السير وبناء الحاضر والمستقبل، في حركة واعية نحو تحقيق الأهداف.

وتبقى الكلمة الأخيرة إنّ من كانت تخاطبه خطب الجمعة من خلال لسان المرجعية الدينية العليا، خصوصاً من تصدّى لمواقع المسؤولية الكبرى، لم يعِ ولم يبصر مدى حقانية هذا النهج وأهميته ووطنيته، وسلامته وعلو مقامه، ورفعة شأنه وعمق محتواه، فلم ينتفع منه كما ينبغي، وأدار ظهره ونكس رأسه، وأقفل قلبه وأصم سمعه وأغلق عقله، فلم ينتفع بالأكل الذي يأتيها كل حين بإذن ربها من لسان ونهج وقلب وعقل من تحمل كل

المسؤولية والمصاعب والهموم والأحزان لأجل هذا البلد وشعبه ومبادئه وتراثه، إنه لسان المرجعية الدينية العليا.

ولكن الذي يهوّن الخطب أنّ عامة الشعب بقي واعياً مستمعاً ملبياً لنداء ومنهج المرجعية الدينية العليا، حريصاً على اللحوق بها والانقياد لها مع ثلة كبيرة من المؤمنين والمثقفين والنخب الواعية التي أسلمت قيادتها وأذعنت بعقولها، واستجابت بقلوبها وتحركت بجوارحها، وفتحت أبصارها وسعت بأرجلها، وضحّت بأرواحها وأنفقت أموالها من أجل جعل هذا المنهج المرجعي حياً فاعلاً في الميدان، فصار للبلد وهذا الشعب تراثاً ليس علمياً وفكرياً واجتماعياً فحسب، بل حركة مجتمعية متدفقة على مر السنين بالعطاء والبذل والتضحية والفداء.

عبد المهدي الكربلائي

٢٥ شهر رمضان ١٤٤٧هـ

١٥ آذار ٢٠٢٦م

تقديم سماحة المتولي الشرعي للعتبة العباسية المقدسة حجة الإسلام والمسلمين السيد أحمد الصافي (دامت بركاته)

باسمه تعالى

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد، فلا يخفى على أحد _ لاسيما في العراق _ الدور الأهم الذي مارسته المرجعيَّة الدينيَّة العليا في العصر الحديث، وبالأخص بعد سنة ٢٠٠٣م؛ إذ كان العراق على أتونٍ يُتوقع له أن ينفجر بين لحظة وأخرى. وبالفعل حدث ما كان متوقعًا بعد أن ماطل النظام السابق، وراوغ، وأخفى، واستخفَّ بالقِيم والحسابات الدوليَّة سنين طويلة، إلى أن شهدنا نهاية حقبة غير مأسوفٍ عليها. والحديث حول تلك الحقبة طويل الذَيل، بعيد المدى، عميق التحليل، امتزج فيه الحبر بالدم، والجماجم بالمناجم، والخيال بالواقع، وقانا الله عودتها الذميمة.

وبعد انفراج الوضع السياسي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣م، تنفَّس الناس رائحة الحرية، ومشى الناس على أرجلهم؛ إذ كانت الموازين مقلوبة، والحياة مصدومة، لكن سرعان ما تبدَّلت الحرية إلى فوضى لا تحكمها قواعد، ولا تؤطرها أسس واضحة، وتصدّى للمسؤولية السياسية مَنْ كان قاصرًا أو مقصّراً، ولم تتمكن القوى السياسية من المسك بزمام الأمور بصورة فنيَّة قوية، خصوصًا ملفات الفساد، والخدمات، والاستقرار الأمني الذي غاب عن ليله سنين طويلة.

وتحمَّلت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف عبء ذلك، واستطاعت

بحكمتها أن تمسك بزمام الأمور إلى حد عدم الانزلاق إلى مهاوٍ سحيقة من الفوضى والانفلات. وكان منبر الجمعة في كربلاء محل اللسان الناطق لما تريده المرجعيَّة، سواء خطابها للنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو خطابها الى عموم الشعب. وقد استطاعت خُطب الجمعة أن تحقق أكثر من فائدة:

أولاً: قرب المرجعية من الناس، ومشاركتها لهمومهم وتطلعاتهم، والدفاع عنهم.

ثانيًا: المراقبة الحثيثة لما يحدث من أمور قد لا تكون نتائجها سليمة في حق الشعب، من خلال مطابخ السياسة المشبوهة، فكانت نعم المحامي والراصد، والحذر الحذر من مخاطر ذلك.

ثالثاً: إشعار المتصدّين للحكم أنهم لا بدَّ أن يخدموا الناس لا أن يتسلطوا عليهم.

وأمور أخرى لا نجد مجالاً لذكرها؛ اذ كتب في ذلك كثير من الباحثين والمفكرين، وهذه محاولة موفقة من قبل شعبة الدراسات والبحوث التابعة لمركز تراث سامرّاء في العتبة العسكريّة المقدَّسة، ألقت الضوء على مسائل مهمة تناولتها خُطب الجمعة في كربلاء وفي سنين متعددة، وقد جعلوا ذلك تحت عناوين يسهل الأخذ منها وقراءتها.

ولا يسعني إلّا أن أقدّم لهم جزيل الشكر وموفور الدعاء بالتسديد والتوفيق لما بذلوه.

الأقل
أحمد الصافي
النجف الأشرف

مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أبي القاسم المصطفى محمّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعد..

تعدَّ المرجعيةُ الدينية امتداداً لخط أئمة أهل البيت عليهم السلام في حفظ الدين، وحماية الكيان الإسلامي، ولها مقامها الرفيع في المنظومة الدينيَّة كما دلّ على ذلك التوقيع الصادر عن الإمام صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، والذي جاء فيه: «وأما الحوادثُ الواقعةُ فارجعوا فيها إلى رواةِ حديثنا، فإنهم حُجَّتي علَيكم، وأَنا حجَّة الله»[1]، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الداعية إلى وجوب الرجوع إلى العلماء الربّانيين الصائنين لأنفسهم، المستقيمين على جادَّة الشريعة، المعروفين بالورع والاعراض عن الدنيا، إلى غير ذلك من الصفات التي تدل على نقائها وموثوقيتها بأعلى الدرجات؛ كونها تُمثل حلقة الوصل بين إمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف والأمة.

وقد سعت المرجعيَّة الدينيَّة العليا في النجف الأشرف بعد سقوط النظام الحاكم في العراق في العام ٢٠٠٣م -ذلك النظام الشمولي الذي كان يكتم الأنفاس ويستهدف العلم والعلماء بشكل خاص- إلى بيان الأسس العامَّة للحكم الرشيد، وكون الشعب هو المصدر الأساسي للسلطات، بعيداً عن التأثيرات الخارجية أياً كانت، إلّا أنَّ ترسيخ هذا المبدأ لم يكن بالأمر الهيّن؛ إذ أَنّ دخول قوات الاحتلال، وما تبع ذلك من انهيار مؤسسات

---

(١) الشيخ الصدوق، كمال الدين: ٤٨٤.

الدولة، أحدث حالة من الانفلات الأمني والفوضى التي طالت مختلف مفاصل الحياة العامة، والتي شكلَّت بيئة خصبة للأجندات العابثة.

في خضم تلك الأوضاع المربَكة تصدّت المرجعيَّة الدينيَّة العليا لملء الفراغ والسيطرة على الأوضاع، من خلال الخطب والتوصيات ونحوهما، وكان من أوائل المواقف التي صدرت في هذا السياق، الافتاء بحرمة التعرض للمال العام والخاص، والمساس بأرواح المواطنين وأمنهم[١]، مروراً بفتوى الدستور الشهيرة، بعد أنّ سعت قوات الاحتلال إلى تعيين مجموعة بعنوان "مجلس لكتابة الدستور العراقي" بالتشاور مع شخصيات سياسية واجتماعية، ومما لا شك فيه أنَّ مثل هذا التعيين لا يمثل ضمانة في أن يكون الدستور معبراً عن مصالح العراقيين وهويتهم الوطنية، وقد جرى الإعداد لهذا الأمر من قبل قوات الاحتلال والتمهيد لتمريره، إلا أن موقف المرجعيَّة العليا الرافض أجهض المشروع قبل أن يولد، فقد جاء في استفتاءٍ وجّه إلى سماحة المرجع الأعلى (دام ظلّه الوارف) حول نيةَّ سلطات الاحتلال تشكيل لجنة لكتابة الدستور، أجاب سماحته وبختمه الشريف: «إنّ تلك السلطات لا تتمتَّع بأية صلاحية في تعيين مجلس كتابة الدستور ...إلخ»[٢].

وتدرجت المرجعيَّة الدينيّة العليا في مواقفها على مدى أكثر من عقدين من الزمن، لتقدم لنا تراثاً غنياً في بيان أسس بناء الدولة المستندة إلى مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، مع التأكيد على التداول السلمي للسلطة كمبدأ لا محيص عنه.

كان للمرجعيَّة الدينيَّة العليا في النجف الأشرف كلمة الفصل في العديد من القضايا والمنعطفات الخطيرة التي مرَّ بها البلد، والتي كان مخططاً لها أن تجري في سياق مختلف، نذكر منها محطات ثلاثاً:

---

(١) ينظر: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في المسألة العراقية: ص١٣، ١٥، ١٧، ٢٥، وغيرها.

(٢) المصدر نفسه: ص٥٣، استفتاء حول آلية تشكيل المجلس الدستوري.

المحطة الأولى: المعارك التي دارت في النجف بين قوات الاحتلال ومقاتلي «جيش المهدي»، إذ وصلت الأمور إلى محاصرة مدينة النجف من قبل قوات الاحتلال وقوات حكومية؛ تمهيداً لاقتحامها، ما حدا بالمرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله) أن يقطع رحلته العلاجية ويعود إلى النجف الأشرف في التاسع من رجب ١٤٢٥هـ؛ لوأد الفتنة وحفظ الدماء وحرمة المدينة.

المحطة الثانية: تفجير قُبَّة مرقد الإمامين العَسكريين عليهما السلام في سامراء في الثالث والعشرين من المحرم الحرام ١٤٢٧هـ، من قبل الزمر الإرهابية التكفيرية، فبلغ الغليان الشعبي أشُدّه وكادت الأمور أن تنفلت لولا أن تداركتها المرجعيَّة الدينيَّة العليا الأمور وأصدرت بيانها الذي كان بلسماً لجراح المؤمنين، ومُنبهّاً إلى ما يريده الأعداء من وراء الاعتداء، داعياً المؤمنين إلى تفويت الفرصة على هؤلاء.

المحطة الثالثة: فتوى الدفاع الكفائي، ففي غفلة من القائمين على إدارة الأمور دخلت مجاميع من شذّاذ الآفاق يقودهم الجهل والحقد الأعمى، وتحركهم أجندات ومخططات دولية وإقليمية. إلى بعض مناطق البلاد دخلت تلك المجاميع، فانهارت الأجهزة الأمنية الرسمية أمامهم أيما انهيار، وأثبتت العقلية التي يدار بها البلد أنها ليست بمستوى التحدي، وكادت العاصمة بغداد تسقط، وما سيتبع ذلك من مآسٍ تفوق التصور؛ نظراً لما تملكه تلك العصابات من حقد وتوحش قَلَّ نظيره في التأريخ. وفي تلك الظروف الملتبسة صدرت الفتوى بالدفاع الكفائي من المرجعيةَّ الدينية العليا في الخامس عشر من شعبان١٤٣٥هـ، وسرعان ما تغير مسار الأحداث، وأصبحت الفتوى نقطة تحوُّل في تأريخ المنطقة والعالم.

وقد واكب مركز تُراث سامرّاء تلك المحطَّات، وكان له العديد من النشاطات والإصدارات ذات العلاقة بالشأن العام لا سيما خلال مدة الحرب ضد زمر داعش الإرهابية؛ لاعتقادنا بأنّ الاهتمام بتلك القضايا، ولا سيما تقديم دراسة يمكن من خلالها

أن نبيَّن المعالم الرئيسة لمنهج المرجعية الدينيَّة العليا في التعاطي مع القضايا العامَّة، يمثل في الواقع ضرورةً استراتيجيةً، وواجباً وطنياً ودينياً في الوقت ذاته، لاسيما أننا واكبنا تلك الأحداث بكل تفاصيلها، وامتلكنا الأدوات اللازمة لتوثيقها وتحليلها؛ إذ أَنّ هذا الإصدار يمثل جهداً توثيقياً استمر لسنوات.

وفي الختام، تتقدم إدارة مركز تراث سامراء بالشكر والامتنان إلى شعبة الدراسات والبحوث وبالخصوص مسؤول الشعبة الاستاذ ميثاق عبد الحي الأسدي، على ما بذلهُ من جهد في جمع وإعداد وفهرسة في هذا الإصدار، كما تقدم شكرها وامتنانها لجميع العاملين في مركز تراث سامراء كلّاً بحسب إسهامه وجهده، سائلين الله عزّ وجلّ أن يتقبل منّا؛ خدمةً لنهجِ الإمامين العسكريين عليهما السلام والإمام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف.

مركز تراث سامراء

٩ ربيع الأول ١٤٤٧هـ

١ أيلول ٢٠٢٥م

مقدّمة المُعِد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على المبعوث رحمة للعالمين، أبي القاسم المصطفى محمد وعلى آله الهداة الميامين.

وبعد..

لا يخفى أن أي عملية بناء ليس لها أن تأتي بمحض الصدفة، أو نتيجة فعل ارتجالي يتجاهل معطيات الواقع ويغفل الأسس العلمية اللازمة، بل لا بد من توافر جملة من الأسباب والشرائط، يأتي في مقدمتها اتباع منهج علمي لتحقيق الغاية المرجوة، وهذه القاعدة لا تتخلف سواء أكانت تلك العملية عمرانية أم اجتماعية أم ثقافية.

كما أنّ الديمومة والاستمرار لن تتحقق إلا بفعل الإدارة الحكيمة، مثلها في ذلك مثل الكائن البشري، الذي يحتاج إلى جملة من الأسباب لإخراجه إلى الوجود، والى الحماية والرعاية (الإدارة الحكيمة) للحفاظ عليه من عوامل الضعف والفناء، كرعاية الأبوين، وتجنب أسباب الضعف والمرض ونحوها، إلى جانب التنشئة التربوية والثقافية والعلمية، إلى أن يصبح في المحصلة كائناً مستقلاً فاعلاً في محيطه بقدر ما تحصّل عليه من عناصر القوة والاستمرار، وهذه القاعدة تسري على نشوء الحضارات الإنسانية وازدهارها، كما أن التخلي عنها يفضي إلى أفولها وزوالها، وسنن التأريخ تشهد بذلك.

فالنجاحات الكبرى في تاريخ الأمم والحضارات لا يقاس بما لديها من موارد وثروات، وإنما بما تمتلكه من رصيد معرفي وثقافي وما لديها من علماء وحكماء ومفكرين[1]،

(١) عن أمير المؤمنين عليه السلام: (يا كميل العلم خير من المال، والعلم يحرسك وأنت تحرس المال) نهج البلاغة: ٤/ ٣٦.

فكم من البلدان التي لا تمتلك من الثروات والموارد ما يؤهلها للتقدّم والازدهار، إلا أنها حققت نهضة كبيرة وتركت بصمة واضحة بفعل الأخذ بالأسباب العلمية للنهوض والاستمرار، والشواهد على ذلك كثيرة لسنا في مقام سردها[١].

ولا يخفى دور المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف المتمثلة بسماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) منذ سقوط نظام البعث الحاكم في العراق في ٢٠٠٣م والى الآن، وإدارتها الحكيمة لمختلف الملفات، فقد كانت حائط الصدّ الأول والعامل الحاسم في إفشال أغلب المخططات التي جاء بها المحتل تحت شعار (الديمقراطية) وتحرير العراق، وليس هذا شيئاً ندعيه، إنما هي حقائق ناصعة لا يُخطئها بصرٌ سليم[٢].

وتعدّ توصيات المرجعية العليا وبياناتها، سواءً ما يصدر عن مكتبها أو ما يتلى منها من على منبر الجمعة في كربلاء المقدسة، تراثاً زاخراً بالرؤى السديدة في مختلف مناحي الحياة، ودستوراً متكاملاً في معالجة مجمل المشكلات التي يعاني منها البلد لا سيما في الجانب السياسي، والتي نجزم أن لو تم الأخذ بها من قبل المعنيين لكنا في وضع مغاير لما نعيشه اليوم.

وقد عملنا على تقديم دراسة لمواقف المرجعية الدينية العليا ورؤاها السياسية، من طريق ما صدر عن منبر الجمعة في كربلاء المقدسة للفترة من ٢٠١١م إلى حين إيقاف منبر الجمعة في ٢٠٢٠م.

ولا بد لنا في هذا السياق من توطئة نبين من خلالها مكانة صلاة الجمعة وأهميتها،

---

(١) عن أمير المؤمنين عليه السلام: (العامل بغير علم كالسائر على غير طريق، فلا يزيده بعده عن الطريق إلا بعدا من حاجته) نهج البلاغة: ٢/ ٤٤.

(٢) للمزيد عن مواقف المرجعية الدينية العليا وتأثيرها، ينظر: سجاد جياد، رجل الله في العراق، ترجمة حسان حساني؛ فراس طارق مكية، أستاذ الواقعية السياسية؛ حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) وأزمة النجف.

إذ تعدّ صلاة الجمعة العبادية من الواجبات التعيينية[١] في زمن حضور المعصوم عليه السلام، أما في زمن الغيبة فتعد واجباً تخييرياً كما ذهب إلى ذلك أغلب فقهاء الطائفة، بمعنى أنّ المكلَّف يوم الجمعة مخيّر بين إقامتها -في حال تحقّق شروطها- وبين صلاة الظهر.

وهي عبارة عن خطبتين وركعتين بعدها، يتعرض الخطيب (إمام الجمعة) في الخطبة الأولى إلى الوعظ والحث على التقوى والتذكير بالآخرة والعقائد الحقة ونحو ذلك، أما الخطبة الثانية فتتناول -في الغالب- الأوضاع العامة والهموم والمشكلات الاجتماعية وما يتصل بها.

وتحتل العبادات ومنها صلاة الجمعة- بعد الاعتقاد الصحيح- موقعاً متميزاً في بناء الشخصيّة الإيمانية؛ لذلك أولى علماء الطائفة عناية بالغة بهذا المبدأ؛ اتّباعاً لمنهج الأئمة الأطهار عليهم السلام المفضي إلى تحقيق الغاية من استخلاف الإنسان في الأرض[٢]، فبناء الإنسان مقدمة لبناء الأوطان، وقد جاء في خطبة الصديقة الزهراء(عليها السلام) في بيان فلسفة العبادات ومركزيتها في بناء الإنسان والمجتمع: «فَجَعَلَ اللهُ الإيمانَ تَطْهيراً لَكُمْ مِنَ الشِّرْكِ، وَالصَّلاةَ تَنْزيهاً لَكُمْ عَنِ الكِبْرِ، والزَّكاةَ تَزْكِيَةً لِلنَّفْسِ وَنَماءً في الرِّزْق، والصِّيامَ تَثْبيتاً للإخْلاصِ، والحَجَّ تَشْييداً لِلدّينِ، وَالعَدْلَ تَنْسيقاً لِلْقُلوبِ، وَطاعَتَنا نِظاماً لِلْمِلَّةِ، وَإمامَتَنا أَماناً مِنَ الْفُرْقَةِ»[٣].

وقد تجلّت مكانة منبر الجمعة بشكل واضح ومؤثر بعد سقوط النظام الدكتاتوري الحاكم في العراق في عام ٢٠٠٣م، بوصفه نافذة مهمة لبيان وجهة نظر المرجعية الدينية

---

(١) الواجب التعييني: هو الواجب بلا واجب آخر يكون عدلاً له وبديلاً في عرضه، كالصلاة اليومية، ويقابله الواجب التخييري. المظفر، محمد رضا، أصول الفقه: ١/ ١٢٤.

(٢) ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ٣٠.

(٣) المجلسي، بحار الأنوار: ٢٩/ ٢٢٣، خطبة سيدة النساء فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها) احتجت بها على من غصب فدك منها.

العليا في النجف الأشرف تجاه القضايا العامة إلى جانب ما كان يصدر عن مكتبها من بيانات واستفتاءات ونحوها، والتي كانت عامل الحسم في القضايا الحساسة والمنعطفات الخطيرة، كإجراء الانتخابات وكتابة الدستور بأيادٍ عراقية وغير ذلك من المطالب التي كانت ضرباً من الخيال في نظر الكثيرين بسبب رفضها من قبل سلطة الاحتلال، الا أن تبنّي المرجعية العليا لها جعلها أمراً ممكنا.

وبإطلالة سريعة على تلك الحقبة، يمكن لنا أن نقسم المراحل التي مرّ بها منبر الجمعة منذ انطلاقته الأولى في عام ٢٠٠٣م إلى مراحل زمنية أربع:

المرحلة الأولى: (الباب المفتوح) من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١م

منذ اليوم الأول لدخول قوات الاحتلال الأمريكي إلى العراق، وحتى قبل سقوط نظام البعث بشكل رسمي في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م، بادرت المرجعية العليا بالتصدي للشأن العام، ودعت في جملة من الاستفتاءات إلى ضرورة الحفاظ على الأمن وعدم التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، وصولاً إلى طرح رؤيتها بشأن مستقبل الحكم في العراق والذي يجب أن يكون بأيدي العراقيين، وفتحت أبوابها لجميع القوى السياسية المختلفة في توجهاتها ومشاربها، وقد كانت المرجعية العليا تؤكد في لقاءاتها معهم على ضرورة انتزاع السيادة من قوى الاحتلال، من خلال توحيد الكلمة ونبذ الخلافات، وتقديم المصالح العليا على المصالح الضيقة، إلى جانب ما كان يطرح من على منبر الجمعة في كربلاء المقدسة؛ واستمر الحال على ذلك إلى سنة ٢٠١١م.

ولا يفوتنا أن نبين أن تلك الفترة شهدت أهم الأحداث وأشدّها حساسية في تأريخ العراق المعاصر؛ الا وهو كتابة أول دستور دائم في العراق بأيدٍ عراقية من قبل جمعية وطنية منتخبة بالانتخاب العام المباشر في عام ٢٠٠٥م، والموافقة من غالبية الشعب بالاستفتاء الشعبي العام[1].

---

(١) جميع الدساتير العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة لأول مرة في عام ١٩٢٠م والى عام ٢٠٠٥م كانت دساتير مؤقتة، ما عدا دستور عام ١٩٢٥م في العهد الملكي والمسمى بـ (القانون

المرحلة الثانية: (غلق الباب) من بدايات ٢٠١١ إلى ٢٠١٦م

أكدت المرجعية الدينية العليا على القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة، وفي مناسبات عدة، على ضرورة الأخذ بجملة من المبادئ بوصفها ضرورة لا محيص عنها لإنقاذ البلد من حافة الانهيار، ولتحقيق الرفاه والعيش الكريم لأبنائه، ومن أهم تلك المبادئ؛ مكافحة الفساد الإداري والمالي، وبناء الدولة عل أسس مهنية بعيداً عن المحسوبيات والمصالح الحزبية والفئوية الضيقة، وضرورة السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ورعاية الطبقات المحرومة...الخ.

ولما لم تجد آذاناً مصغية من قبل القوى الممسكة بزمام السلطة، عمدت المرجعية الدينية العليا في بداية عام ٢٠١١م إلى إغلاق بابها بوجه الطبقة السياسية الحاكمة، وامتنعت عن استقبالها لهم، وجاء على لسان وكيلها في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي ما نصّه: «وحينما يرفض سماحة السيد – دام ظله – في الفترة الأخيرة استقبال السياسيين، فللتعبير عن امتعاضه للأداء غير المقبول للسياسيين، وانشغال الكثير منهم بالمصالح الضيقة دون الاهتمام بالمصالح العامة للبلد والشعب، ومنها الإصلاح القانوني والإداري والتربوي»[1].

ويمكن لنا أن نعدّ ذلك الحدث نقطة تحول في أهمية منبر الجمعة؛ إذ شكل بعد هذا التأريخ النافذة الأبرز في معرفة رأي المرجعية العليا[2] فيما يدور من أحداث عامة.

الأساسي العراقي)، والذي كتب من قبل المجلس التأسيسي المشكل بالمزج بين الانتخاب غير المباشر والتمثيل االنخبوي، واستمر هذا الدستور إلى سنة ١٩٥٨م.

(١) ينظر: خطبة رقم (١١) بتاريخ ١٨ آذار ٢٠١١م.

(٢) ينظر: ملحق رقم (١)، أولاً، جواب سؤال رقم (٥)، أجوبة مدير مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في بيروت لوكالة «شفقنا» بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٩م.

وفي ذات المضمون جواب السيد أحمد الصَّافي على سؤال وجه له، وهو منشور على الأنترنت، بيّن فيه أن خطب الجمعة –الخطبة الثانية – على نحوين، الأول: نص مكتوب من قبل المرجعية العليا، والثاني ليست كذلك، الا أنّ كليهما تحت نظر المرجعية العليا ويعبر عن رأيها، وتكون على ثلاث

وقد كان من أبرز معالم الإخفاق السياسي في تلك المرحلة دخول عصابات داعش الإرهابية في عام ٢٠١٤م، التي ارتكبت أبشع الجرائم، واستباحت الحرمات في محافظات عراقية عدة، وكادت أن تأتي على كل شيء، لولا يد العناية الإلهية، وفتوى الدفاع الكفائي التي صدرت عن المرجعية الدينية العليا، والتي مثلت بداية الهزيمة لتلك العصابات الإجرامية، إلى حين تحقيق النصر النهائي عليها بعد معركة استمرت أكثر من ثلاث سنوات، وتركت جراحاً عميقة في الوجدان الشعبي.

المرحلة الثالثة: (تقليص الخطاب) من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م

بقي باب المرجعية العليا موصداً بوجه الطبقة السياسية الحاكمة، كما استمر منبر الجمعة في تشخيص مشكلات الوضع السياسي والاقتصادي والإداري والأمني العام وبيان الحلول اللازمة لذلك، إلّا أن القوى السياسية الممسكة بزمام السلطة، أبت إلا إعراضاً عن نصائح المرجعية العليا وتحذيراتها، وآثرت تلك القوى الانكفاء على مصالحها الحزبية والفئوية الضيقة، وأصبح الصراع على السلطة والمغانم هو العنوان الأبرز، غير مبالين بما يعانيه عامة الشعب من نقص الخدمات الأساسية، وغياب العدالة على جميع المستويات.

فقد جاء في احدى خطب الجمعة من عام ٢٠١٦م ما نصّه: «وقد بُحّت أصواتنا بلا جدوى من تكرار دعوة الأطراف المعنيّة من مختلف المكوّنات إلى رعاية السلم الأهلي والتعايش السلمي بين أبناء هذا الوطن، وحصر السلاح بيد الدولة، ودعوة المسؤولين والقوى السياسية التي بيدها زمام الأمور إلى أن يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، وينبذوا الخلافات السياسية التي ليس وراءها إلّا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية،

حالات:

يأتي النص من المرجعية، ويتلى من قبل الخطيب، (كفتوى الدفاع الكفائي وخطبة النصر ونحوها).

تأتي الخطوط العريضة من المرجعية، وفي حدودها يتكلم الخطيب.

تكتب الخطبة وترسل إلى المرجعية، والمرجعية تعلق عليها بالحذف أو الإضافة أو الإمضاء.

ويجمعوا كلمتهم على إدارة البلد بما يحقّق الرفاه والسعادة والتقدّم لأبناء شعبهم»[١].

لتقرر بعد أسبوعين أن خطبة الجمعة لن تستمر بشكل أسبوعي، وإنما تكون بحسب المستجدات التي تقتضي وجود خطبة، فقد جاء في احدى خطب الجمعة ما نصّه: «قرّرت المرجعيّةُ الدينيةُ العُليا أن لا تكون الخطبة الثانية من صلاة الجمعة بشكلٍ أسبوعيّ، ولكن بحسب مستجدّات الأمور ومتطلّباتها»[٢].

المرحلة الرابعة: (إيقاف التعرض للشأن السياسي) بعد ٢٧ كانون الأول ٢٠١٩م

توقف منبر الجمعة عن التعرض في الخطبة الثانية للشأن السياسي، واقتصرت الخطبة الثانية على بيان القواعد العامة في الإدارة والحكم، وبيان للسنن الإلهية للتغيير الاجتماعي.

فقد صرّح مصدر مسؤول في مكتب سماحة السيد (دام ظله) في النجف الأشرف أنه: «لن تكون للمرجعية الدينية في يوم غدٍ الجمعة خطبةٌ تتناول الشأن السياسي»[٣].

المرحلة الخامسة: (الإيقاف النهائي لمنبر الجمعة) بعد ٢٨ شباط ٢٠٢٠م

كانت آخر خطبة من على منبر الجمعة في العتبة الحسينية المقدسة بالتأريخ المذكور بسبب جائحة كورونا، وقد صدر بهذا الشأن بيان عن العتبة الحسينية المقدسة في يوم الخميس ٥ آذار ٢٠٢٠م جاء فيه:

«قرّرت إدارة الصحن الحسيني الشريف عدم إقامة صلاة الجمعة لهذا الأسبوع بسبب الظرف الصحي الراهن الذي يمرّ به العراق، ورعاية لما دعت إليه دائرة الصحة في كربلاء المقدسة»، واستمر التوقف إلى اليوم.

ومما تقدم يتبين للقارئ الكريم أن المحدد الرئيس لعملنا في هذا الإصدار هو أن

---

(١) ينظر: خطبة رقم (٤) بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦م.

(٢) ينظر: خطبة رقم (٦) بتاريخ ٥ شباط ٢٠١٦م.

(٣) ينظر: خطبة رقم (٥٢) بتاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠١٩م.

منبر الجمعة اكتسب أهمية خاصة، وأصبح النافذة الأبرز في معرفة رأي المرجعية العليا تجاه الأحداث العامة، بعد أن امتنعت عن استقبال الطبقة السياسية الحاكمة في بدايات عام ٢٠١١م.

المنهج في جمع الخطب وتوثيقها:

عمِلنا في هذا الإصدار بمجموعة من الخطوات ابتداءً من جمع مادة الخطب، ومن ثم بيان أهم الموضوعات التي تعرضت لها، والأحداث التي رافقتها، وصولاً إلى إعداد فهارس فنية وإضافة ملاحق وحسب الآتي:

أولاً: جمع الخطب:

اعتمدنا بشكل أساس على ما نشرته العتبتان المقدستان الحسينية والعباسية في موقعيهما الرسميين على شبكة الانترنت، إضافة إلى (ملف الكتروني) أتحفتنا به العتبة العباسية المقدسة مشكورة.

ثانياً: التنقيح:

قراءة كل خطبة ومراجعتها والإعداد لها وتوثيق تأريخها، إضافة إلى ضبط النص وتدقيقه لغوياً، ذلك إنّ مقدّمة كلّ خطبة -على النحو المنشور في موقع العتبتين المقدستين- يسبقها تقديم من سطرين أو أكثر يبين ملخّصاً للخطبة، من قبيل: ذكر وكيل المرجعية كذا، أو شدّد ممثّل المرجعية على كذا... الخ.

ثالثاً: تمييز العبارات المهمة:

هنالك عبارات في العديد من الخطب تمثل محور الخطبة والنقطة الأساسية فيها، قمنا بكتابة مضمونها بخط مختلف وتمييز العبارة بعلامتي اقتباس ومربع نص.

رابعاً: الفهارس الفنية:

١- فهرس الموضوعات

يتضمّن الفهرس أهم العنوانات التي تعرضت لها الخطب، كـ (الفساد الإداري، والعدالة الاجتماعية، والتدخلات الخارجية،..الخ) من طريق ذكر العنوان مع ذكر رقم الخطبة التي ورد فيها مصنفةً حسب السنوات، وقد تناولنا فيه أكثر من خمسين عنواناً.

٢- فهرس الأحداث

يتضمّن الفهرس أهم الأحداث التي جرت خلال الأيام التي سبقت الخطبة، من طريق ذكر العنوان وبإزائه رقم الخطبة مقسمة على السنوات.

٣- المحتويات

ويتضمّن رقم كل خطبة حسب السنة التي صدرت فيها، يقابلها رقم الصفحة.

خامساً: الملاحق:

تضمنت الملاحق وعددها اثنان، بياناتٍ صدرت عن المرجعية العليات لم يشر إليها في الخطب، أو أشير إلى مضمونها في بعض الخطب ولم تُذكر نصاً، وأخرى صدرت بعد العام ٢٠٢٠م، أي بعد توقف منبر الجمعة، ومنها ما صدر على إثر لقاء سماحة السيد السيستاني (دام ظله) بشخصيات أمميّة وعربيّة وعالميّة في مكتبه، أوردناها جميعاً كملاحق؛ نظراً لأهميتها.

وبعد أن بيّنا عملنا في إعداد هذا الإصدار، لا بد لنا من بيان جملة من النتائج التي تمخضت لنا، نجملها في أمرين؛ الأول المعالم العامة لمنهج المرجعية العليا، فمنهج المرجعية الدينية العليا في التعاطي مع الشأن العام، يمكن لنا أن نبينه من خلال نقاط عدة:

١- التأكيد على أهمية النهج الانتخابي في إدارة البلد بوصفه ضرورة لا بد منها.

٢- ضرورة اعتماد قانون انتخابي عادل يضمن ثقة المواطن بالعملية الانتخابية.

٣- لا تتدخل المرجعية العليا في تفاصيل العمل السياسي، وإنما تتدخل في القضايا المصيرية التي تعجز القوى السياسية عن التعاطي معها.

٤- ضرورة أن يكون بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية، واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في إدارة المواقع الحكومية بعيداً عن المحسوبيات والانتماءات الضيقة.

٥- أهمية احترام الجميع لمؤسسات الدولة المنبثقة من خيارات الشعب.

٦- اعتماد مبادئ العدالة الاجتماعية في توزيع ثروات البلد بين جميع المواطنين وعلى جميع المستويات دون أيّة تفرقة.

٧- ضرورة مكافحة الفساد الاداري والمالي بوصفه الآفة التي تنخر في جسد الدولة، والتي بدونها لا يمكن تحقيق التنمية، والازدهار، والأمن، والخدمات.

٨- ضرورة التعايش السلمي بين أبناء المذاهب الإسلامية، وبينهم وبين أبناء الأديان الأخرى.

٩- المرجعية العليا تُراقب الأحداث محلياً وإقليمياً ودولياً بدقة، ولا تتدخل إلّا في الزمان والمكان المناسبين.

أما الأمر الثاني فهو وحدة الخطاب، إذ اتسمت مواقف المرجعية الدينية العليا في مجمل ما صدر عنها من بيانات وخطب واستفتاءات تخص الشأن العام بـ (وحدة الخطاب)، فقد كان خطابها على طول الخط، خطاباً متوازناً يهدف إلى استثارة العقول وتحريك البواعث الأخلاقية والقيم النبيلة، بعيداً عن الخطابات الشعبوية حتى في أحلك الظروف وأشدها قسوة، وهذا ما نتلمسه بوضوح في فتوى الدفاع الكفائي وما تبعها من توصيات المرجعية العليا للمقاتلين، وغيرها[1]، وهذه الوحدة في الخطاب إنما تكشف عن أمرين أساسيين:

---

(١) ينظر: خطبة رقم (٢٤) بتاريخ١٤شعبان١٤٣٥هـ الموافق ١٣حزيران٢٠١٤م، فتوى الدفاع الكفائي.

١- التزام وجهة النظر الشرعية، وعدم التأثر بالتحديات والضغوط مهما كانت شدّتها.

٢- الإحاطة الدقيقة بالظروف المتعلقة بالحدث كافة، وتحديد الموقف تجاهها بناءً على معطيات الواقع، بعيداً عن الانفعالات الآنية.

وتحقّق هاتين الميزتين ليس بالأمر السهل؛ إذ إنّ تبدل الظروف الخارجية وشدّة وقعها غالباً ما يعصف بالمواقف، بل حتى بالقناعات، الأمر الذي كثيراً ما نجده على امتداد التاريخ من تزلزل في قناعات البعض، وتذبذب في مواقفهم، إذا ما واجهوا تحدّيات وضغوطات كبرى تتطلب قدراً عالياً من البصيرة والثبات.

وفي الختام، نرجو أن نكون قد وفّقنا في أن نضع بين أيدي الباحثين وعموم القراء تصوّراً عن مواقف المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، ورؤيتها في مجمل القضايا العامة، لا سيما بناء الدولة، سائلين الله تعالى أن يمنّ علينا بالرضا والقبول.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

ميثاق الأسدي

٤ رجب الأصب ١٤٤٦هـ

٥ كانون الثاني ٢٠٢٥م

خطب الجمعة ٢٠١١م

خطبة رقم (١)

٧ كانون الثاني ٢٠١١م

إدانة الإرهاب بصوره وأشكاله كافة كان أول المواضيع التي تعرض لها خطيب الجمعة في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وأيضاً ضرورة السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لا سيما ما يتعلق بالفوارق الفاحشة بين رواتب الجهات العليا وعامة الموظفين، وإدارة الثروة الوطنية، إضافة إلى العديد من الموضوعات الأخرى.

الأمر الأول:

إنّ الجريمة التي تعرض لها المواطنون المسيحيون في مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية أمر مدان ومستنكر جداً، وتدينه وتستنكره المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف، فهؤلاء مواطنون أبرياء يشاركون بقية المواطنين في أي بلد بحقوق المواطن وممارسة شعائرهم العبادية، واستهدافهم بهذه الأعمال الإجرامية يعدّ جريمة كباقي الجرائم التي تستهدف بقية مواطني أي بلد.

وإنّ انتقال هذه الأعمال الإجرامية إلى بقية البلدان يستدعي تضافر الجهود وتعاون حكومات هذه البلدان التي تستهدف شعوبها بهذه الأعمال الإجرامية لوضع حدّ لها.

كما إنّ على مواطني هذه البلدان المستهدفة الحذر والوعي لمخططات هؤلاء المجرمين الذين يستهدفون زرع الفتنة الطائفية، ونأمل من عقلاء القوم أينما كانوا أن يعملوا على تهدئة الأوضاع، وعدم السماح لمثيري لفتن أن يعلو صوتهم ويغلب منطقهم على منطق الحكمة والتعقل والتسامح.

الأمر الثاني:

مع اقتراب زيارة الأربعين لهذا العام، فإنّنا نتوجه ببعض الإرشادات والنصائح لجميع الإخوة الزائرين والزائرات، ومنها:

١- ضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية من قبل جميع المواطنين، والإخبار عن أيّ أمر مريب أو موضع شك؛ كما نوصي الإخوة في الأجهزة الأمنية بضرورة اليقظة والحذر والانتباه وعدم التساهل في الأمور المشكوك فيها، كما نأمل من هؤلاء الإخوة في جميع الأجهزة الأمنية وهم يتحملون هذا الجهد الكبير، أن يتحلّوا بسعة الصدر والتحمّل والمعاملة الطيبة مع الزائرين.

٢- كما نودّ أن نوجّه نداءنا للأخوة الموظفين أينما كانوا والذين يرغبون بأداء مراسيم الزيارة – جزاهم الله تعالى خيرا – أنّ هناك وسائل متعددة وأساليب مختلفة لأداء الزيارة، فلابد أن يختاروا من الأساليب لأداء الزيارة ما لا يتعارض ولا يتنافى مع أداء الواجبات والوظائف المكلفين بها، فإنّ أداء هذه الوظيفة من الأمور المهمة والضرورية ويمكن لهم أن يختاروا الأسلوب الذي لا يمنعهم من مزاولة وظائفهم وأدائها كما ينبغي.

٣- كما نأمل من الإخوة أصحاب المواكب الخدميّة، جزاهم الله تعالى خيراً على هذه الجهود الحسينية لخدمة الزائرين، ولكن في الوقت نفسه نوصيهم بضرورة المحافظة على الخدمات العامة من الشوارع والأرصفة والحدائق العامة، وذلك بحمايتها من الإضرار التي تنشأ من الطبخ أو نصب السرادقات، وتنظيفها بشكل مستمر وعدم الاستعمال الذي يضرّ بأيّة خدمة عامة.

وأيضاً عدم الإسراف في الطبخ؛ ونوصي المواطنين بأخذ حاجتهم من الطعام وتوفير الزائد منه لآخرين ربما يكونون بحاجة إليه.

الأمر الثالث:

فيما يتعلق برواتب الجهات العليا في الدولة وكبار المسؤولين، فلابد من تنظيمها بقانون كما نصّ عليه الدستور في المواد المادة (٦٣) والمادة (٧٤) والمادة (٨٢)[١]؛ والمأمول من الإخوة أعضاء مجلس النواب تقليل الفوارق الكبيرة بين الرواتب الحالية وما يؤمل أن يجري من تحديد للرواتب في القانون الجديد، وأن يكون هناك توازن بين رواتب عامة الموظفين ورواتب الجهات العليا.

إذ إنّ هذه الفوارق الكبيرة أعطت انطباعاً سلبياً لدى المواطن عن المسؤولين، وولّدت شعوراً بالظلم الاجتماعي، إضافة إلى ما تكلّفه في ميزانية الدولة من مبالغ باهظة كان بالإمكان توظيفها لصالح عامة المواطنين، و أن يكون هنالك توازن بين رواتب عامة الموظفين ورواتب الجهات العليا.

> **لابد من أن يكون هنالك توازن بين رواتب عامة الموظفين ورواتب الجهات العليا.**

وكذلك ما يتعلق بـ المنافع الاجتماعية المخصصة للجهات العليا، وهي مبالغ باهظه جداً وترهق ميزانية الدولة، وتتنافى مع ما تجري عليه دول العالم، والموافق للقوانين المرعية حتى في العراق، من قيام كل جهة مختصة بما هو مناسب لها من الأعمال وعدم التداخل في ذلك مع الجهات الأخرى ممن ليست بذات اختصاص في مورد الصرف.

---

(١) دستور جمهورية العراق المشرع في سنة ٢٠٠٥م، مادة (٦٣/ أولاً): «تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء المجلس، بقانون».

المادة (٧٤): «يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية».

المادة (٨٢): «ينظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم».

فالبعض يحتج بأنّ هناك موارد صرف كالإعانات الاجتماعية والصرف على المؤسسات غير الحكومية ومتضّرري الإرهاب فلابد من تخصيص موارد مالية كبيرة لكبار المسؤولين لصرفها في هذه الموارد.

وهذا في الواقع يتنافى مع ضرورة أن يكون الصرف في هذه الموارد من قبل الجهات المختصة بمثل هذه الأعمال والأنشطة.

فالعمل الثقافي له جهة مختصة تديره وتنظمه وتراقب وتتابع وتحاسب، والعمل الاجتماعي له جهة مختصة تتولاه بالإدارة والتنظيم والمراقبة على الصرف وغيره، والعمل الصحي له كذلك جهة مختصة، وهكذا.

المنافع الاجتماعية المخصصة للجهات العليا، هي مبالغ باهظة جداً وترهق ميزانية الدولة، وتتنافى مع ما تجري عليه دول العالم، والموافق للقوانين المرعية حتى في العراق.

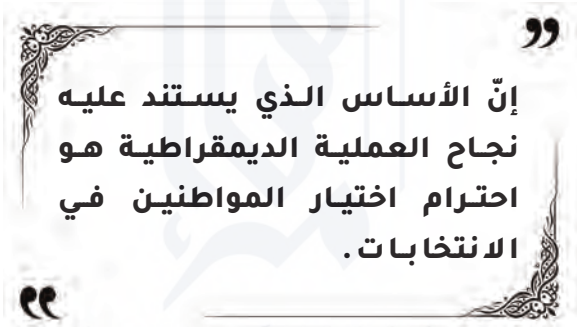
فليس من الضروري، بل هو مخالف لقانون الاختصاص - الذي يعمل به جميع المجتمعات والدول - أن يتولى كبار المسؤولين الإنفاق على هذه الموارد، والذي يتطلب تخصيص مبالغ طائلة له؛ إذ يمكن أن يشوب هذا العمل العبثية وعدم الانتظام، بل وحتى الفساد؛ بسبب عدم خضوعه لنظام في الصرف والمراقبة وغير ذلك.

وبالتالي لا بد من تحويل هذه الأموال إلى الجهات المختصّة بالصرف في الموارد المحدّدة لها، ووفق التعليمات والأنظمة المعمول بها في مثل هذه الموارد.

الأمر الرابع:

إنّ الآلية التي تمّ من خلالها استبدال النواب الذين تم اختيارهم كوزراء تمثل مصادرة لإرادة المواطن العراقي واختياره، وتمثل مخالفة دستورية وقانونية، إنّ الأساس الذي يستند عليه نجاح العملية الديمقراطية هو احترام اختيار المواطنين في الانتخابات.

وقد قلنا أثناء انتخابات مجلس النواب في شهر آذار من العام الماضي: إنّ صوت المواطن واختياره من الانتخابات أغلى من الدنيا وما فيها، فلا بد من جعل المعيار في تقديم النائب الذي يحلّ محلّ النائب الذي تمّ استيزاره مَن حصل على أعلى الأصوات بعد ذلك النائب الذي تمّ اختياره كوزير أو استقال.



وهذا هو مقتضى القوانين المعدّلة في الانتخابات؛ لأنّ ذلك هو الذي يمثل إرادة المواطن واختياره، وبالتالي لا يمتلك هؤلاء النواب الذين لا يأتون بعد النواب المستوزرين[1] صفة التمثيل الشعبي.

وعليه، فالمأمول من الكتل السياسية أخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار.

---

(١) مَن حصل على أعلى الأصوات بعد النائب المستوزر أو المستقيل.

خطبة رقم (٢)

١٤ كانون الثاني ٢٠١١م

تطرّق خطيب الجمعة سماحة السيد أحمد الصَّافي إلى العديد من القضايا العامة في خطبة اليوم، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

لا يخفى على الجميع أنه بعد سقوط اللانظام بدأت هناك مشاكل في البلد لسبب أو لآخر ولّدت ما يشبه العزلة، والآن بدأت الأمور تأخذ مسارها الجيّد، ولا بد من محاولة جادّة لكلّ الأطراف لعودة البلد إلى موقعه السابق، والكلام هنا يتعلّق بمحاولة عقد قمّة عربية في بغداد.

وحقيقة هذه المحاولة محاولة جيدة، وإن شاء الله تكون محاولة جادّة، وأعتقد أنّ ظرف البلد يسمح لعقد مثل هذه القمّة.

أودّ أن أنوّه إلى مسألة، وهي مسألة التواصل والانفتاح في العلاقات الإقليمية وعلاقات دول الجوار، ففي بعض الحالات تكون هناك معلومة تفتقر إلى الدقّة، فيبنى عليها موقف، ويبقى هذا الموقف بما هو عليه من التشنّج والتصلّب نتيجة بعض المعلومات التي لمصلحة ما سرّبت، وهي غير مبنية على الدقة، أو قد لا تكون صحيحة أصلاً.

مسألة التواصل والانفتاح أعتقد ستغير كثيراً من المسائل، نحن في البلد عشنا في بعض الأوقات مرارة عدم التواصل مع إخوتنا في بعض المحافظات، وأيضاً نتيجة وضع

متشنّج أو غياب حقيقة أو ما أشبه ذلك، وعندما بدأ التواصل انقشعت كثير من الأمور عن طريق المودة والتواصل.

العراق الآن يريد أن يبني نفسه ويتجاوز أزمات الماضي فعندما تكون هناك محاولة من العراق أن ينفتح على الدول العربية والإسلامية، وهذه المحاولات جادّة ومحاولات رسمية، وعلى الإخوة أيضاً في الدول العربية الرسمية أن يقابلوا هذا الانفتاح بانفتاح مثله، وفي الفترة المتأخّرة بعض الحركات السياسية والتحركات الإقليمية طبعاً تكون هذه جيدة عندما تسمَع وتُسمِع، وعندما تنقل لها الأمور بشكل واضح، وتطلع هي بنفسها على الأمور أكيد بعض القناعات ستُبَدّل، وبالنتيجة لا يخسر من التوادد والتقارب أحد، بل على العكس، فالكل سيكون واحداً.

نتطلع إلى مزيد من التواصل والانفتاح بين الدول الإقليمية والإسلامية والعربية ودول الجوار وعلى أعلى المستويات، حتى تذوب مجموعة كبيرة من المشاكل، وتكون هناك روح التوادد والمواصلة بين جميع الإخوة الأعزّاء.

الأمر الثاني:

نعتقد أنّ هناك تضخيماً إعلامياً لبعض المشاكل، وفي الوقت نفسه نعتقد أنّ بعض المشاكل حقيقية وتحتاج إلى معالجة.

نتحدّث عن الأمور الواقعية والحقيقية، وهي مسألة ما يتداول فيها هذه الأيام هي مسألة الاغتيالات بكاتم الصوت، وهذه ظاهرة قد تكون قليلة لكنها خطرة، والسبب في ذلك أنّها تنمّ عن مخطط كبير، فهي ليست مسألة عبثية، وإنّما مسألة فيها دقة في اختيار الطرف الذي يراد أن يُقتل.

هناك جهة قد تحاول أن تربك الوضع وتحدث فوضى، وهناك جهة قد تحاول بفكر شيطاني في سبيل أن تترصد عناصر معينة لسبب أو لآخر بهذه الطريقة، وهذه المسألة

قطعاً وراءها مخططات كبيرة.

الإخوة الأعزّاء في الأجهزة الأمنية لا يتعاملون مع هذه المفردة على أنّها مسألة بسيطة، وإنّما عليهم أن يتعاملوا مع هذه المسألة بدقّة متناهية.

فعملية الاغتيالات تريد أن تنتقي كفاءات وعناصر معينة، ثم تستهدف هذه العناصر والكفاءات، وقد يكون وراء هذه الاغتيالات مَن يكون.

هذه المسألة يجب أن يبذل في مقابل منعها طاقات كبيرة، وترصد العناصر التي تبحث وتحاول أن تجعل هذه المسألة تكثر في البلد لا سمح الله، ويجب أن يتعامل مع هذه المسألة تعاملاً دقيقاً ومهنياً من أجل القضاء عليها.

الأمر الثالث:

هناك مشكلة حقيقية في المستشفيات، وأتحدّث هنا عن مفصل معيّن، وهو مفصل الكادر النسائي الطبي لمعالجة النساء، هذه المسألة لا بد أن تأخذ مزيداً من الاهتمام منّا، خصوصاً أنّ هذه المسألة فيها جوانب شرعية، فالمرأة تكون أرفق بالمرأة في مجمل القضايا التي تحتاج إلى طبيب.

عندنا مشكلة تثقيفية، فكثير من الناس قد لا يزجّ بعض الأخوات لممارسة مهنة التمريض، وهذه المسألة موروثة، وهناك طاقات موجودة، وأنّها مهنة نبيلة وشريفة.

على الإخوة أن يغيروا هذه القناعات والقراءات مع الحفاظ على كل الضوابط الشرعية، وأنا أتحدّث عن غياب الجانب التمريضي النسائي في مستشفياتنا بشكل عام، خصوصاً إنّ هناك فتوى تبين أنّ هذه المسألة من الواجبات الكفائية.

نصّ هذه الفتوى:

التمريض واجب كفائي على الرجال والنساء، ولا بد من اللاتي يجدن في أنفسهن

المقدرة والكفاية للانخراط في هذا السلك القيامُ بذلك، بما يؤمّن حاجة المجتمع إلى الممرّضات، إنّنا نحثّ النساء المؤمنات على ذلك مع التأكيد على رعاية الضوابط الشرعية عند أداء هذه المهمة السامية.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فهذه المسألة تحتاج إلى تثقيف وإلى رعاية الجانب الشرعي وعلى الإخوة في إدارة هذه المستشفيات أن يوفروا هذا الجانب.

الأمر الرابع:

أبيّن بعض النقاط المتعلّقة بزيارة الأربعين:

١- زيارة الأربعين ليست من الزيارات المحلية، وإنّما زيارة عالمية، والأعداد في مثل هذه الزيارات ليست أعداداً مبالغاً بها، ويمكن مشاهدة الأعداد الحقيقية من طريق الإعلام، وهذه الزيارة لا تعنى بها كربلاء فقط؛ لذلك على كل المحافظات العزيزة أن تبذل ما بوسعها لهذه الزيارة، سواء من الجانب الخدمي والنقل والصحي، الناس على طول الطريق تبذل الطعام وتخدم الزائر، أما الأمور المتعلقة بالدولة مثلاً الآليات عند الدولة أكثر وإمكانيات الدولة أكثر، فلا بد أن تتكفل الدولة بهذا الجهد وبحسب الدوائر المختصة، سفارات العراق لا بد أن يلتفتوا إلى أنّ هذه الأيام أيام موسم الزيارة، ويجب أن يلاحظوا أنّ الأعداد ليست كما كانت تتحدّد في الأيام الماضية، فالحدث كبير، ولا توجد مدينة في العراق تشهد مثل هذه الأعداد الهائلة التي تدخل إلى كربلاء، فلا بد أن تكون هناك استعدادات تتناسب مع هذه الأعداد الهائلة القادمة إلى الزيارة، وهذه المسألة تحتاج إلى نظرة خاصة، وقد تحتاج إلى تشريع خاص يتناسب مع هول وعظمة هذه الزيارة ،لا أظن أنّ المسألة مخفية على أحد، فالجهد الذي يبذل طبعاً جهد استثنائي؛ لذا يرجى الانتباه لهذه المسألة، وأيضاً تسهيل أمور الإخوة القادمين من الخارج.

٢- للأسف لا زلنا نعيش في ذهنية، في بعض المنافذ الحدودية، وأنا لا أريد أن أتحدّث في هذا الأمر بالتفصيل، في هذه الأيام الزائر لا بدّ أن يستقبل استقبالاً جيداً ولا يحق لمن هو موجود في المخافر الحدودية أن يتذمر من مجيء الزائر، فهذه قطعاً مسألة سلبية، وهو قطعاً غير معني بها، فأنت رجل في موضع معين عليك أن تستقبل الزائر، وأن لا تتعرض له، وتعطي سمعة جيدة للبلد، وأن تكون هناك عملية تهيئة بأن تكون هناك عناصر تستقبل الزائر وتقدم له التسهيلات اللأزمة إلى أن يصل إلى هذه المدينة ويغادرها بسلام.

٣- الإنسان عندما يوفق للزيارة ويمشي هذه الكيلومترات الطويلة، هذه فرصة للإخوة لمراجعة النفس، فالإنسان عليه أن يستغلها، فهو يقصد لمن؟ ولماذا قصد الحسين عليه السلام؟ عندما يجتمع ثلة من الإخوة في الطريق عليهم أن يستفيدوا، لا بأس بأن يقرأ كتيباً، يحافظ على أوقات الصلاة، ويهذب لسانه، ويحاول أن يجدد عهداً مع الله تعالى على التوبة، وأن يراجع نفسه، وأن يستغل الوقت أفضل استغلال، حتى يقتنع بأنه سيمشي في السّنة القادمة، فطريق الحسين عليه السلام طريق مبارك، وأن يتعود على ثقافة استغلال الوقت لا أن يقضيه في النوم أو المزاح، أو التسامح ببعض الواجبات، حتى عندما أئتي إلى الحسين عليه السلام أشعر بداخلي أنني حقّقت شيئاً ما.

خطبة رقم (٣)

٢١ كانون الثاني ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وجاء فيها:

الأمر الأول:

ندين ونستنكر جميع الأعمال الإجرامية التي طالت المواطنين الأبرياء وزوّار العتبات المقدسة في كربلاء وبعقوبة وتكريت.

ونودّ أن نبيّن أنّ هذه الجهات الإجرامية التي تريد تحقيق مآربها الخبيثة في تفتيت العراق وزرع الفتنة فيه، وإشاعة أجواء الفوضى وعدم الاستقرار، لا تفرّق بين أبناء العراق، بل هي تستهدف جميع مناطقه ومواطنيه، فتراها تارة تقوم بأعمال تفجير إجرامية تطال المواطنين المتجمعين للعمل في سلك قوى الأمن، وهم مواطنون أبرياء جاؤوا طلباً لمهنة يتعيشون منها، ولخدمة بلدهم، كما حصل في مدينة تكريت.

وتارة يستهدفون الزوار المسالمين العزّل الذين جاؤوا لزيارة سيد الشهداء عليه السلام؛ ولذلك لا بدّ من وقفة واحدة من جميع أبناء الشعب العراقي ضد هؤلاء المجرمين. كما إنّنا نتوجّه للأجهزة الأمنية – جزاهم الله تعالى خيراً على هذه الجهود التي يبذلونها– العمل على تطوير الوسائل الأكثر تأثيراً في منع هذه الأعمال، ألا وهو الجهد الاستخباري.

صحيح أنّ هناك جهوداً طيّبة تبذل في هذا المجال، ولكنها بحاجة إلى المزيد من

التطوير والكفاءة والدعم، وتنظيم خلايا استخبارية فعّالة ومن عناصر نزيهة تحمل الحب والولاء لوطنها وشعبها، ولا يكفي مجرد وضع الحواجز أو نشر قوات كثيرة.

نعم، هذا إجراء مطلوب، ولكنه ليس بكافٍ، خصوصاً وإنّ مسيرات الزائرين تمتد عبر مئات الكيلومترات، ويمكن أن يستهدف أيّ موضع من هذه المسيرات الممتدة عبر المسافات الطويلة.

كما إنه من الضروري وجود تنسيق بين قيادات العمليات لمختلف المناطق ووجود قيادة مركزية.

الأمر الثاني:

في نيّة الحكومة تقديم مشروع لمجلس النواب لتقليص مواد البطاقة التموينية أو إلغائها، نقول: إنّ مثل هذا المشروع له آثار خطيرة وتداعيات اجتماعية سيئة جداً، خصوصاً على الطبقات المحرومة والمستضعفة، وإذا كانت هناك ضغوط من صندوق النقد الدولي لرفع الدعم عن القطاع العام مقابل سماحه بتقديم القروض للحكومة العراقية، فإنّ ذلك لا يمكن أن يكون مسوّغاً ومبرراً لرفع الدعم عن البطاقة التموينية.

فإنّ المجتمع العراقي – في الوقت الحاضر – الذي نال فيه البعض الكثير من الثراء وبحبوحة العيش والرفاهية، ولكن في الوقت نفسه هناك أعداد هائلة من أبنائه ما تزال تعاني الحرمان والفقر والعوز، ولا تستطيع الحصول على المستوى الأدنى من العيش الكريم، وإلغاء هذه البطاقة أو تقليصها سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية، مما سيؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية لأغلب المواطنين، ويؤثر سلباً على ما هو مطلوب من توفير الغذاء الأساسي الكافي لهم، وفي الوقت نفسه سيزيد الحرمان والمعاناة للطبقات المحرومة والفقيرة، مما سيترك آثاراً اجتماعية ونفسية، بل وحتى ستكون له آثار سلبية على الوضع السياسي في العراق.

ونحن بأمسّ الحاجة في الوقت الحاضر لدعم هذه الطبقات حتى وإن تطلب الأمر عدم الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي.

الأمر الثالث:

لقد تكررت ظاهرة هروب السجناء الخطرين من مختلف سجون العراق، وآخرها هرب مجموعة مؤلفة من (١٢) مجرماً خطراً ثبت عليهم القيام بأعمال إرهابية خطيرة.

وقد شُكِّلت لجنة للتحقيق، ولكن ليس المهم تشكيل لجنة بقدر ما ستسفر عن نتائج من هذا التحقيق؛ إذ سبق أن شكلت لجان عديدة لمثل هذه القضايا، ولكن لم تعلن نتائج التحقيق ولم يكشف عن أسماء المسؤولين عن تلك الجرائم التي جرى فيها التحقيق، ولم يعلن عن أسماء المسؤولين عن هرب السجناء في بقية السجون، كما لم يتبين ما الإجراءات التي اتخذت.

والهروب الذي حصل في البصرة حصل في موقع أمني محصّن، وبالتالي لا يمكن أن يحصل الّا من طريق تواطؤ عدد من المسؤولين المهمين، فلا بد من الإعلان عن نتائج التحقيق التي ستصل إليه هذه اللجنة وتوفير الأجواء المناسبة لها لإجراء تحقيق مهني وموضوعي، وضرورة إعلان نتائج التحقيق وبيان الإجراءات المناسبة المتخذّة بحقّ من اشترك في السماح للسجناء الخطرين بالهرب.

خطبة رقم (٤)

٢٨ كانون الأول ٢٠١١م

استهلّ خطيب الجمعة سماحة السيد أحمد الصَّافي خطبته الثانية بتوجيه كلمة شكر إلى كل من أسهم في إنجاح زيارة الأربعين بقوله:

أحبّ أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل الذين بذلوا جهداً استثنائياً لإخراج الزيارة على هذا النحو، والشكر وحده قد يكون قليلاً على مستوى الأمور الخدمية والأمنية، وكل الجهات التي سعت لذلك، وكل الإخوة الذين سهّلوا عمل الزيارة من المنافذ الحدودية إلى وصول الإخوة الزائرين إلى كربلاء.

نحتاج إلى ذكر ومناقشة بعض الأمور بشكل مباشر للوقوف على حيثيات الزيارة.

إن زيارة الأربعين حقيقة ليست زيارة وإنّما هي موسم الأربعين، ويحتاج إلى استنفار جميع الطاقات المتيسرة، ولا تختص في كربلاء فقط، ولكن ما قبل كربلاء أمور كثيرة تحتاج إلى علاج ودراية.

سأذكر إحصائية لأعمال وأعداد قد لا يلتفت لها الناس، وطبعاً هذه الإحصائية مهمة لغرض تدارك ما فات والاستعداد للآتي:

مثلاً العدد الكلي في هذه السنة للزوار وصل إلى ١٥ مليون زائر، وبينهم من ٣٥٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف زائر أجنبي من الدول الأخرى.

عدد المواكب في الحدود الإدارية لمحافظة كربلاء بلغ ٤٩٣٢ موكباً.

المواكب الخدمية فقط التي تصدّت لخدمة الزائرين ٣٩٠٠ موكب خدمي، والمواكب المعزّية بحدود ١٠٣٢ موكباً.

عدد الإخوة المشاركين في المواكب الخدمية في الحدّ الأدنى أكثر من ٦٠ ألف شخص تفرّغوا لخدمة الإخوة في هذه الحدود الإدارية.

وعدد المشاركين في العزاء في الحدّ الأدنى ٣٠٩٦٠٠ شخص.

طبعاً أنا لم أذكر الفرق الصحية وما بذلت من دواء، والمال الذي صرف على هذه الأعداد الكبيرة، ومقدار الطعام الذي بُذل، هذا كلّه لم نذكره، وواقعاً يصعب علينا أن نحصيه بأرقام تقديرية.

إنّ بعض النواب يأخذ أكثر من نصف الراتب المخصّص لحمايته بطريقة أو بأخرى!

أحبّ من خلال هذه الإحصائية أن أنوِّه إلى أنّ هذه العدد الكبير هو يمثل الشعب العراقي وقياس الإخوة المسافرين مع الـ ١٥ مليون قياس بمقدار واضح.

هذا الإصرار على إكمال المسيرة رغم التهديدات، خصوصاً بعض التهديدات جاءت في وقت مبكر عن الزيارة، ولكن هذا زادهم إصراراً وعزيمة.

بعض أهل المواكب بعد الزيارة بدأوا يسألون مثلاً عن الرز الذي بقي عنده وغير ذلك، ويحتاط في استعماله، يقول ماذا أفعل وكيف أتصرّف به؟

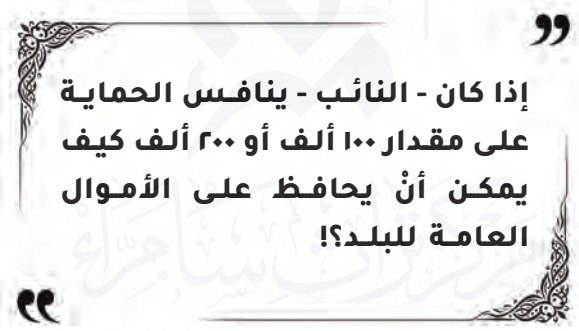
كان بودي أن يقرأ هذا المقطع بعض النواب؟!

إنّ بعض النواب بالنسبة لأفراد حمايته يأخذ أكثر من نصف راتبهم المخصّص لهم بطريقة أو بأخرى!

أقول: لو يقارن هذا الشخص مع هذا الشخص؛ لأنّ هذا الشخص اندفع بذاته ولم يجبره أحد، وبدأ يستشكل على كيلو من الرز بقي عنده ويعتقد أنّ هذه أموال لا يمكن أن أتصرف فيها في غير موردها، وهذا المسكين يُفترض أن يكون شخصاً قد انتخب بأصوات جاءت به للحفاظ على الصالح العام!

إذا كان ينافس الحماية على مقدار ١٠٠ ألف أو ٢٠٠ ألف كيف يمكن أنْ يحافظ على الأموال العامة للبلد؟!

وأنا قارنت بين الحالتين ووجدت صاحب هذا الكيلو من الرز أكثر وعياً بكثير، ويا ليت النائب يتواضع ويتعلم من هذا درساً للحفاظ على المال العام.



بعض الإخوة المسؤولين كان بودّنا أن يعيشوا مع الناس، والبعض والحمد لله استجابوا، فهذا شعب يراهن عليه، وهذا العمل الذي يعملونه لا يريدون جزاء وشكراً من أحد، وعلى هذا المسؤول النائب أن يتعلم وأن يعيش مع هؤلاء الأشخاص الذين جاؤوا مشياً وبإصرار كبير، ألم يستحق هؤلاء من أيّ مسؤول في الدولة أن ينظر لهم بنظرة اعتزاز وافتخار!

وأودّ أن أبين أنّ بعض الناس الذين اشتركوا في المشي للزيارة هم في فقر مدقع، ومع ذلك لم يدّخروا شيئاً من أجل هذا العمل.

أنا أقول: لنبدأ من الآن، كانت هناك مشاكل حقيقة في قضية النقل، وهذه المشاكل ذكرناها لكن للأسف، نعم توفرت بعض سيارات النقل، ولكن عندنا مشكلة في الطرق، والموضوع يجب أن يتدارك من الآن، وعلى الدولة المركزية أن تلتفت إلى أنّ المسألة لا بدّ أن تكون محطّ اهتمام ورعاية، بعض الباصات علقت في الطرقات، فالطرق ضيقة لا تتناسب مع مثل هذه الزيارة، وأنا أسأل: هل توجد مدينة تعاني أو توجد فيها فعاليات بهذه الطريقة ولو لمرة في السنة؟ وما إمكانيات تلك المدينة؟ إذا كانت توجد مثل هذه المدينة أرشدونا لها حتى نتعلم منها!

هذه الأعداد الكبيرة، وجزى الله خيراً الجهد الشعبي لم نرَ زائراً أو نسمع أنه اشتكى من جوع، نعم بعض الزائرين اشتكى من غلاء أسعار الفنادق وبعض الزائرين لم يتمكن من السكن بالفنادق، فأقول: رفقاً بهؤلاء الزائرين، وجزى الله الإخوة خيراً عندما وفّروا بيوتهم لمبيت الإخوة الزائرين الأعزاء.

أجدّد شكري لكل الإخوة، وأيضاً أشكر الإخوة في الجانب الأمني، نعم الأمر الأمني حدث، وإن شاء الله لا يتكرر، حقيقة شاهدنا بعض المسؤولين الأمنيين حقيقة لم يقصّروا، ولكن أعتقد أن المسألة كبيرة وتحتاج إلى جهد مضاعف، وتحتاج إلى فنّ في علاج الأمور، وأقول: من الآن يجب أن نخطط ونبدأ للعام القادم.

الأمر الثاني:

أقول: نحن في بداية هذا العام، وأتمنى من الجهات المختصة أن يكون هذا العام عام خدمات، كل المشاكل تختزل في جانبين: الجانب الأمني والجانب الخدماتي، والجانب الخدماتي يشعر به المواطن بأنه متأخّر ولأسباب عدّة، بسبب هناك بعض القوانين

المتخلّفة، وبعض الشخصيات التي لا تفكر هي السبب، وبعض المشاكل قد تكون مالية هي السبب، لكن بالنتيجة يمكن علاج مجموعة من المشاكل الخدمية، لنبدأ بها وليكن عاماً للخدمة.

الأمر الثالث:

أقول: المطاحن التي عندنا الآن تطحن الطحين للشهر التاسع، ونحن الآن على وشك الانتهاء من الشهر الأول، والمطاحن لا زالت تطحن الطحين للشهر التاسع. وسعر كيس الطحين كان ١٥ ألف قبل ستة أشهر والآن سعر الطحين ٣٥ ألف، والطحين ومادة الحنطة الدولة معنيّة به ولا بد من الاستعدادات.

مشاكل الغذاء تحتاج إلى تفكير مسبق وعمل مسبق، حتى نتخلص من الأزمات، فأزمات الطحين تكلّمنا بها كثيراً ما بين طحين مغشوش ومشكلة في الفحص، وما بين عينة تبدل، وكل هذا تحت النظر، لكن كمية الطحين لا بد أن توفَّر، وعلى الجهات المعنية أن تجهز الكميات المطلوبة؛ لأنّ التأخير بلا سبب، وهناك ارتفاع للأسعار بلا سبب، والطبقات المحرومة الشعبية، هذه المسألة تمثل جرس إنذار إلى غلاء الأسعار، فأقول: رفقاً بالشعب وبهذه الشريحة، ويجب توفير الحنطة للتخلص من هذه الأزمة.

خطبة رقم (٥)

٤ شباط ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

لا شك أنّ الجميع يطلِّع على ما يجري من غليان شعبي وجماهيري وغضب من بعض الشعوب العربية ضد حكامها، ولابد من بيان الأمور التالية:

ما الأسباب التي دعت هذه الشعوب إلى الانفجار الكبير والغضب العارم، ونحن لو تقصّينا الأسباب لوجدنا أن هناك سببين رئيسين:

١- وجود فوارق كبيرة اجتماعية ومالية بين طبقة مترفة متنعمة تتوفر لها جميع وسائل الراحة والتنعم الدنيوي، وبين طبقات محرومة فقيرة تعاني من بطالة وحرمان للحد الأدنى من وسائل الحياة الحرة الكريمة، ومن أمراض لا تستطيع أن توفر عوائل المرضى لهم العلاج المناسب.

٢- وجود فساد ماليّ كبير بحيث يرى أبناء الشعب أنّ أمواله وثرواته تنهب ولا علاج جذرياً لها، وكان من الممكن أن تستخدم هذه الثروات لإنعاش الوضع المالي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي لهذه الشعوب، ويضاف إلى هذين السببين وجود دكتاتورية سياسية من خلال تحكم حاكم واحد أو حزب واحد بمقدرات الشعب

وتسلطها مع بطانتها والمقرّبين منها على ثروات البلد، ووجود طبقات فقيرة كبيرة.

وبالتالي لا بدّ من أخذ الدروس والعبرة من هذا الغضب الشعبي العارم، وإنّ الدرس الأساسي هو أن لا يأمن أيّ نظام سياسيّ يعيش شعبه هذه الظروف، وخاصة وجود الفوارق الفاحشة بين طبقة مترفة متنعمة وفساد مالي وإداري، وبين طبقات فقيرة محرومة. وبالتالي لا يأمن الجميع من حصول مثل هذه الحالة من الغليان الشعبي،

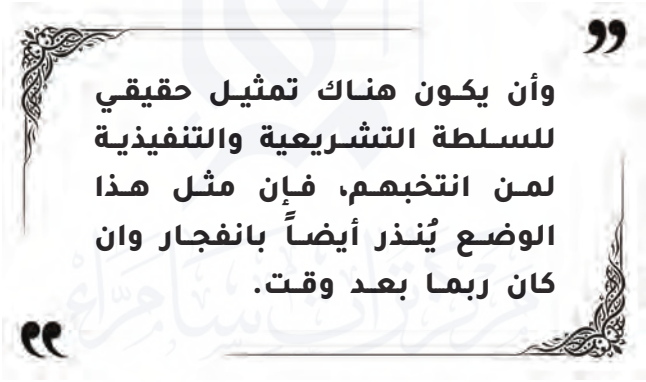
ان النظام الديمقراطي إنْ لم يوفر العناصر الأساسية التي يحتاجها الشعب من:
- **حرية التعبير .**
- **وتحكيم إرادة الشعب.**
- **وتوفر عناصر نزيهة خاصة كبار المسؤولين وما دونهم،**
- **تحفظ للشعب ثروته وأمواله.**
- **وتحرص على رفع المستوى المعاشي لأبناء البلد خاصة الطبقات المحرومة.**
- **وتحرص أيضاً على أن لا تعيش بمستوى رفاهي أكثر بكثير من الطبقات المحرومة، فإنّ الغليان الشعبي وغضب المواطن سوف لا تكون بمأمن منه.**

وإنّ النظام الديمقراطي إنْ لم يوفر العناصر الأساسية التي يحتاجها الشعب من، حرية التعبير ، وتحكيم إرادة الشعب، وتوفر عناصر نزيهة خاصة كبار المسؤولين وما دونهم، تحفظ للشعب ثروته وأمواله، وتحرص على رفع المستوى المعاشي لأبناء البلد خاصة الطبقات المحرومة، وتحرص أيضاً على أن لا تعيش بمستوى رفاهي أكثر بكثير من الطبقات المحرومة، فإنّ الغليان الشعبي وغضب المواطن سوف لا تكون بمأمن منه.

إنّ الفوارق الاجتماعية الفاحشة، والفساد المالي وتنعم طبقة على حساب طبقات

الشعب المحرومة، أسباب أساسية لحصول مثل هذه الانفجارات الشعبية، فتارة نجد شعباً بتمامه وحكامه يعيشون حالة من الفقر والعوز، كما في بعض البلدان الافريقية، فهذا شيء، وأن نجد شعباً أغلب طبقاته تعيش حالة الفقر وطبقة تعيش حالة من الترف والتنعم.

والنظام الديمقراطي إن لم يتوفر فيه مسؤولون يحرصون على أن لا يكون لهم امتيازات مالية واستغلال للواقع والمناصب لتحقيق امتيازات دنيوية، ويحرصون على أن تكون معيشتهم قريبة لمعيشة أبناء الشعب، ويحارب فيه الفساد المالي والإداري، وأن يكون هناك تمثيل حقيقي للسلطة التشريعية والتنفيذية لمن انتخبهم، بحيث يحرص هؤلاء المنتخَبون على تطوير الواقع المعاشي والتربوي وتقليل الفوارق الطبقية، فإن مثل هذا الوضع يُنذر أيضاً بانفجار وإن كان ربما بعد وقت.



الأمر الثاني:

بات مسلسل الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للصوت الذي يستهدف جميع شرائح مسؤولي الدولة من عسكريين ومدنيين وأصحاب كفاءات مصدر قلق ورعب للجميع والذي قد يؤدي إلى إضعاف الأداء من قبل المسؤولين لمهامهم المكلفين بها على الوجه المطلوب.

وربما يؤدي إلى إضعاف العلاقة بين المواطن والأجهزة الأمنية وزعزعة الثقة بها، وقد شخّص البعض أسباب ذلك إلى حصول اختراقات في الأجهزة الأمنية من قبل العناصر الإجرامية التي تنفّذ هذه الاغتيالات.

١- والمطلوب حينئذ تفعيل الجهد الاستخباري داخل الأجهزة الأمنية نفسها، بحيث يكون هناك خلايا استخبارية تعمل داخل الأجهزة الأمنية تحاول الكشف عن العناصر التي اخترقت الأجهزة الأمنية.

٢- تقييم الأداء لضباط ومنتسبي الأجهزة الأمنية والعمل على:

أ- مكافأة العناصر المخلصة والكفؤة والنزيهة وتشجيعها على المزيد من الأداء.

ب- معاقبة المقصّرين ومحاسبتهم وإعلان ذلك لأبناء الشعب العراقي.

ج- الإعلان عن نتائج التحقيق التي تقوم بها اللجان التحقيقية وذكر أسماء المقصّرين ومحاسبتهم ومعاقبتهم بأسرع وقت؛ ليكون ذلك رادعاً للبقية.

د- تفعيل الأحكام القضائية الصادرة من القضاء المختص.

هـ - عدم تدخل الكتل السياسية في أحكام القضاء الصادرة من محكمة التمييز والمحاكم الجنائية، فإن بعض القضاة أبدوا شكاواهم من حصول تدخلات من بعض السياسيين في سير عمل التحقيق وأحكام القضاء.

الأمر الثالث:

لابد من ملء الوزارات الشاغرة بأشخاص يتصفون بالكفاءة والنزاهة والقدرة على أداء المهام الموكلة بالوزارة وليس من الصحيح أن تُدار هذه الوزارات من قبل الوكيل أو شخص يتسلم مهام وزارة أخرى؛ لأنّ رأس الهرم في أي موقع مسؤولية له دور كبير في تفعيل الأداء وضبطه واداء الوظائف الموكلة لذلك الموقع من المسؤولية، باعتبار وجود

الصلاحيات وتفرّغ المسؤول الأعلى لمهام الوزارة، بخلاف من يشغل وزارتين أو مهمتين رئيستين، فإنّ الأمر يختلف تماماً، حيث لا يمكن أن يتفرغ من يتولى مسؤوليتين لإدارة شؤون الوزارة كما ينبغي.

خطبة رقم (٦)

١١ شباط ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي، وجاء فيها:

الأمر الأول:

مسألة البطاقة التموينية، وهي أصبحت مشكلة تضاف إلى مشاكل الخدمات والكهرباء، وهي مشكلة مفردات البطاقة التموينية وهي الأشياء الضرورية للمعيشة.

أنا أسأل سؤال، أقول: ايهما أصعب، توفير مفردات البطاقة أو هذه الصناعات الهائلة في العالم؟! ولماذا نعجز إلى يومنا هذا عن حلّ هذه المشكلة؟! وحقيقةً هذا السؤال لم أظفر بجواب له أبداً، وكل ما قيل من الجواب غير مقنع.

هناك سر دفين، وهو معلوم، لكن هذا السر يحاول البعض أن يغلفه بأغلفة شتى، أصبحت المادة الغذائية للعوائل المحتاجة من الاحلام!

ما هي المشكلة؟! أنا في تشخيصي القاصر المشكلة تقع بين لصوص وبين حيتان والحوت يلتهم ولا يشبع، وبين قلة مسؤولية، هذه المسألة الآن لا بد أن تُحل وتحتاج إلى جرأة في حلها.

نسمع أخبار كذا وكذا وسوف تأتي الباخرة وغير ذلك، ولكن الوضع كما هو، بل في بعض الأحيان يكون نحو الأسوأ.

وكأنه هناك إرادة من بعض المنتفعين عندما يسمع الكلام لمصلحة الناس يعاهد

نفسه على أن يؤذي الناس، هناك حفنة من الناس التي تتاجر بقوت الناس، الا يستحق هذا الشعب الكريم النبيل أن ينعم بمفردات هذه البطاقة التموينية، إلى الآن هناك عجز ولف ودوران وتبريرات، سمعنا أنّ الميزانية المرصودة قليلة، وأنا أسأل: نعم لو صدقت تحل كالتالي: جهزوا البطاقة بهذا المبلغ الشهر الأول والثاني إلى السادس مثلاً وقل انتهى المبلغ حتى يعرف الناس وحتى نعرف أن هذا الحجم الجيد فعلاً يحتاج إلى ميزانية أخرى.

إذا كان المسؤول المعني بالقضية أن يكون صريحاً مع الناس، وأن يضع الحقائق كما هي، طبعاً بعض الإخوة – وانتبهوا إخواني – يأتون الينا وهم يلتفتون يمينا ويساراً وهم يخافون، ونسألهم عن حقائق الأمر فيقولون كذا وكذا وكذا، وكلها عبارة عن عصابات بهذا المعنى تحاول أن تمتص قوت الناس وليست هناك جرأة حقيقية على مكافحة هذا الداء.

مُنعت البطاقة التموينية عن بعض الافراد أصحاب الرواتب العالية، وهذا ممكن، لكن هؤلاء كم شخص ازاء الـ ٣٠ مليون شخص في العراق.

أقول: كيف تنتهي هذه المشكلة؟ وهذا أمر أصبح من الأحلام ومن المعضلات أن يحلم المواطن بمفردات بطاقة تموينية تتناسب مع جودة غذائه، وهذا أمر عجيب.

وكل يوم نسمع تبريرات بنفس هذه الطريقة وكأنه استهزاء بالناس، الا يستحي مسؤول عندما يتكلم بكلام ويعلم أنّ كلامه غير صادق، الا تتبدل النفوس.

سنبقى نتحدث عن البطاقة حتى يتحسس السارق ويتحسس المسؤول حجم هذا الفساد الذي عمله.

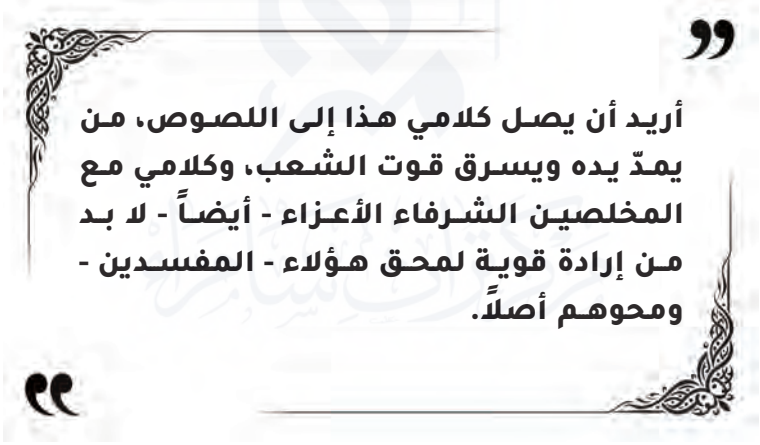
بالأمس اطلعنا على بعض تقارير لجنة هيئة النزاهة، وجدنا أرقام مرعبة، في ٢٠١٠ أكثر من ٤٠٠٠ قضية تحال إلى النزاهة، ولعله أكثر من ١٥٠ بعنوان مدير عام! ما هو الإجراء؟! وأنا كلامي ليس لكم، وإنّما أريد أن يصل كلامي هذا إلى اللصوص، من يمدّ

يده ويسرق قوت الشعب، وكلامي مع المخلصين الشرفاء الأعزاء – أيضاً – لا بد من إرادة قوية لمحق هؤلاء – المفسدين – ومحوهم أصلاً.

الأمر الثاني:

مسألة التشريعات، هذه المسألة الشخصية لمن يكون في موقع المسؤولية بأنواع هذا الموقع، إذا لم يكن الشخص متجرداً لا يمكن أن يؤدي وظيفته بالتزام، وإذا لم يكن أباً لا يمكن أن يؤدي وظيفته بشكل جيد.

الآن كثير من مفاصل الأمور ممكنة، لكن هناك إرادة تعطل هذا الأمر. ما جدوى هذه الإرادة؟ إرادة نفسية واقعاً، إرادة نفسية ضيقة الافق، خلفية قد تبدو خلفية نفسية اجتماعية طائفية فكرية، لكن بالنتيجة الشخص عندما يتبوأ يعتبر هذه المسألة أصبحت ملكاً له ولأبيه ولعشيرته، وبالنتيجة يحرم الآخرين منها.



كم تشريع إلى الآن نفتقر اليه؟ كم مشكلة من المشاكل؟ إخواني المطر رحمة لكنه أصبح في بعض المناطق كارثة، أعطونا حلولاً حقيقة؟! ولا حلول سوى سنفعل كذا وكذا؟

تكريس الوضع الشخصي للمسؤول أصبح هو العنوان الأهم الذي يجب أن يقاتل

من أجله، أما الخدمة العامة والوضع العام والمشاكل الحقيقة كيف تعالج؟

إخواني جرعات العلاج موجودة، وتحتاج إلى همة وجهد والى ميدانية، كم مرة تكلمنا بميدانية المسؤول؟ لماذا لا يصغي المسؤول إلى ذلك، أيستنكف من ذلك؟! يا اخي لا يصدق الإنسان بمجموعة من الذين يلمعون، فهذه الطريقة غير مجدية والمشاكل لا تحل بكلمة، فالمشاكل تحل بواقعية وبجد، والإنسان عليه أن يفتش مشاكل حقيقية بالبلد وهذه المشاكل كلها تنتظر حلولاً، والحلول ممكنة، فالبلد غني وكل شيء في البلد متوفر، ولكن المشكلة اين؟! ضع لي إنسان يتحمل المسؤولية ولا تحاربوه.

الأمر الثالث:

ما يحدث الآن في البلاد العربية ولعل بعضها ايضاً، أقول تجاوز إرادة الشعوب نتيجته قطعاً لا تسر، والحد الأدنى شعبياً قطعاً هو تحت منال المتصدي للحكم مهما يكون لونه وجنسه، إرادة الشعوب لا بد أن يصغى لها، والكلام المنبثق من صميم الواقع لا بد أن يوضع في حسابات من يتصدى للأمور .

الشعب عموماً احتمال المؤامرة في حقه مستحيلة، الشعب يطلب ويسأل ويريد، أما أن نتجاوز عن كل ما يريده الشعب أعتقد أنّ هذا الأمر غير حسن، وليست له نتيجة إيجابية في كل حال، فالبنتيجة كل مسؤول عليه أن يسمع، والمشكلة إخواني في بطانات السوء! وفعلاً بعض المتصدّين لا يعلمون بسبب الصورة غير الواقعية التي تعرضها البطانة المستفيدة استفادة شخصية من وجود هذا أو ذاك على حساب فئات الشعب.

والحمد لله رب العالمين.

خطبة رقم (٧)

١٤ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ١٨ شباط ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، والتي جاء فيها:

أود أن أبين الأمور الثلاثة الاتية:

الأمر الأول:

تجري في بعض مدن بلادنا الحبيبة بعض التظاهرات المطالبة بتحسين الخدمات، وتوفير فرص العمل، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، وغير ذلك من المطالب.

وأود أن أبيّن هنا، أن من حق المواطنين الاحتجاج والتظاهر (وهو حق دستوري ومشروع كفله الدستور)، وأنّ من حقهم المطالبة بتوفير الاحتياجات الأساسية لحياتهم ورفع مستواهم المعيشي وتخفيف معاناتهم.

وهنا لنا توجيهان ووصيتان، احداهما لعموم مواطني بلدنا الحبيب، والثانية للكتل السياسية والمسؤولين في الدولة.

ففي الوقت الذي نؤكّد على أنّ حق الاحتجاج مشروع للمواطنين، ولكن لا بدّ من التأكد أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالممتلكات العامة، وتفويت الفرصة على بعض المندسين للقيام بأعمال تضرُّ بآلية الاحتجاج السلمي، وتعطي صورة مشوّهة عن المتظاهرين والمحتجين.

كما إننا نوصي الإخوة المسؤولين وقادة الأجهزة الأمنية بضرورة الاستماع لمطالب المواطنين والعمل الجاد على حلّها، وعدم التعامل معها بالعنف؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إراقة الدماء – كما حصل في بعض المناطق – ويؤزّم الأوضاع أكثر.

وأتوجه للإخوة في الكتل السياسية بأنّ من الضروري أن تبادر لاتخاذ خطوات جادة وعملية وسريعة لطمأنة المواطن بأنها ستعمل على حلِّ هذه الأزمات وتخفيف معاناتهم، ومن جملة ذلك:

١ – البدء فوراً باتخاذ الإجراءات لتخفيض رواتب كبار المسؤولين والوزراء والنواب وغيرهم، بل وحتى إلغاء الامتيازات التي مُنِحتْ في الأوقات السابقة لكبار المسؤولين والنواب، وكذلك تخفيض الرواتب التقاعدية لهم.

إن مثل هذه الإجراءات ستؤدي إلى إشعار المواطن وطمأنته بأنّ الذين انتخبهم ليس هدفهم ولا يسعون من خلال مواقعهم التي وصلوا إليها بالانتخابات إلى تحصيل المنافع الشخصية وتحقيق المكاسب المالية والامتيازات الخاصة، إضافة إلى تقليل الفوارق في المستوى المعيشي بين المسؤولين وعموم المواطنين، وسيؤدي ذلك إلى رفع الشعور لدى المواطن بالتمايز الطبقي والظلم الاجتماعي بسبب الفرق الكبير في الامتيازات والتنعم في الحياة.

كما سيؤدي إلى تخفيف وطأة المعاناة التي يمرّ بها المواطن بسبب الفقر والحرمان والعوز الذي يعيشه.

٢ – أن تتنبّه الكتل السياسية إلى مخاطر وتداعيات بقاء هذه المعاناة للمواطنين بسبب نقص الخدمات وعدم توفر المواد الأساسية لحياته المعيشية من دون حلّ ولو جزئي، ولابد – حينئذ– من بدء الكتل السياسية بإصلاح من داخلها يتمثل بالإصلاح السياسي والإصلاح القيمي، ويتمثل الإصلاح السياسي بالابتعاد عن التكالب على المناصب

والسلطة، وأن تمثيل الشعب وتبوؤ المقاعد الوزارية والمواقع الأخرى في السلطة إنما هو من أجل خدمة هذا الشعب، وليس لأجل تحصيل مكاسب خاصة أو مكاسب سياسية ضيقة.

ومن جملة الإصلاح السياسي اتخاذ الوسائل الجادة والعملية لمحاربة الفساد المالي والإداري، ومن أي موقع يحصل، ومن أي مسؤول يصدر.

فقد لاحظنا خلال الأيام الماضية كيف أن الكتل السياسية والمسؤولين ومجلس النواب شغلوا الكثير من وقتهم وجهودهم حول استحداث موقع نائب رابع لرئيس الجمهورية، وكيف أنهم حينما شُكِّلت الوزارة جعلوا أحد عشر وزارة كل ذلك من أجل إرضاء الكتل السياسية، وبدلاً من العمل على معالجة الترهل الذي يحصل في الوزارات وإذا بهذه الكتل تحاول استحداث مناصب وهمية وشرفية لا يحتاج إليها البلد، بل ترهق كاهل ميزانية الدولة وتشغل مؤسسات الدولة ومسؤوليها بأمور لا يحتاجها البلد ولا الشعب في الوقت الحاضر.

واما الإصلاح القيمي فيتمثل بنكران الذات والشعور بمعاناة الآخرين، وتفهم مطالبهم المشروعة، والابتعاد عن التكالب على السلطة والمناصب، وأن تمثيل الشعب إنّما هو من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة والقيام بخدمته وتوفير احتياجاته الأساسية، وأن يحاول المسؤول أن يكون مستوى معيشته بمستوى لا يفوق كثيراً مستوى أغلب المواطنين، بحيث لا يكون هناك فارق فاحش بين مستوى المعيشة لعموم المواطنين وعموم المسؤولين.

٣- العمل على الوفاء بالوعود التي يقطعها المسؤولون لأبناء الشعب بشأن رفع معاناتهم، خصوصاً ما يتعلق بالكهرباء وتحسين مفردات البطاقة التموينية وتوفيرها في موعدها المحدد وبكمياتها المحددة.

إنّ إعطاء الوعود من المسؤولين من دون أن يلاحظ المواطن أنّ هناك سعياً جاداً من الجميع للوفاء بهذه الوعود، سيفقِد ثقة المواطن بهم.

الأمر الثاني:

نعزّي عوائل الشهداء الذين سقطوا بسبب التفجير الإرهابي الذي حصل في زيارة الامامين العسكريين عليهما السلام، ونسأل الله تعالى لهم أن يسكنهم فسيح جناته، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل، إنّ طريق الولاء لأهل البيت عليهم السلام طريق معبّد بدماء الشهادة والتضحية، وهذه التضحيات هي التي تحفظ للفكر وللكيان الموالي لأهل البيت عليهم السلام قوته ومنعته وعزته.

وفي الوقت نفسه نتوجه بالشكر لأهالي سامراء الذي قاموا بتقديم الخدمات للزائرين من خلال نصب الخيم وتقديم خدمة الطعام والإيواء لزوار المرقدين الشريفين.

وهذا يعبّر عن مدى التلاحم الوطني والشعور بالمواطنة بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية في العراق، ولعل البعض يحاول أن يؤجج نار الفتنة في هذه المدينة من خلال هذه التفجيرات، فأملنا بالجميع أن يلتفت إلى مخاطر الانسياق وراء هذه المحاولات أو الاستماع إلى بعض الأبواق التي تحاول اثارة الفتنة الطائفية من جديد.

ونحن على ثقة أنّ أبناء بلدنا من الزائرين ومن أهالي سامراء على وعي تام بهذه المخططات، وسيفوتون الفرصة على هؤلاء الأعداء بعد أن خابوا في محاولاتهم السابقة.

الأمر الثالث:

فيما يتعلق بالاحتجاجات والتظاهرات الشعبية التي تعم بعض البلدان في منطقتنا فإنّ المطلوب من حكومات هذه الدول أن تنظر إلى هذه المطالب بأنها مطالب مشروعة، وأن تعمل على الاستجابة لها وتفهمها وعدم استخدام العنف، وعدم استخدام الوسائل التي تُشعِر مواطني بعض هذه الدول أنّ هناك تعاملاً طائفياً معهم، فإنّ استخدام العنف

واستخدام هذه الوسائل سوف لا يؤدي الا إلى المزيد من إراقة الدماء والمزيد من العنف وتأزيم الأوضاع أكثر، لذلك لا بدّ لحكام هذه الشعوب من أن تتفهم مطالب شعوبها وتعمل على تحقيقها، واستخدام الحوار واتخاذ الخطوات الجادّة لحل أزمات شعوبها.

خطبة رقم (٨)

٢٥ شباط ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

لا يخفى على حضراتكم بعض المشاكل التي يمرّ بها البلد هناك أزمات في العالم كثيرة، وهناك مشاكل، وهذه المشاكل يفكر الجميع والشخص المسؤول والجهة المسؤولة في حلها.

أعتقد فيما يتعلق بالبلد بعض المشاكل يمكن حلّها، ولعلنا نطرح بعض الحلول الميدانية بعد أن نشخص.

طبعاً العراق مرّ بأدوار كثيرة، وهذه الأدوار ولدّت حالة موجودة الآن عند الشعب العراقي، وهي حالة فقدان الثقة ما بين المسؤول الحكومي وما بين الناس، وكلما كان جسر الثقة بين الطرفين ممتداً كلما كانت هناك إيضاحات أو وضوح عند الناس حتى لا ترتبك عندها الأفكار والمعاني، أعتقد إبقاء الجماهير أسيرة لمسألة رأي من هنا ورأي من هناك وإعلام موافق أو إعلام مضاد ستزيد من حالة الإرباك والارتباك، وستبقي عملية الضبابية في نفسية الإنسان.

أقول: كثير من دول العالم، ونحن نؤمن بشكل أو بآخر أن مسألة الحوار من المسائل المهمة والحضارية والتي ترفع أي إشكال مع الصراحة.

النقطة الأولى: لا بدّ أن يكون المسؤول صريحاً مع المواطن خصوصاً في الوزارات الخدمية والوزارات التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين، حتى نستطيع حلّ جزء من المشكلة، إذا لم يكن المسؤول صريحاً ستتفاقم المشكلة أيا كانت، ونبقى ندور بحلقة مفرغة تبدأ ولا تنتهي.

أنا أطلب أن يفرد كل وزير من الوزارات، أن يفرد وقتاً كافياً في كل شهر ولو مرة واحدة وأمام الفضائيات، ويبين ما يلي:

يبين ما سياسته في الوزارة؟ ما خطته الإصلاحية؟ ما مشاريعه المستقبلية؟ ما المعوقات التي تقف أمامه؟ هل هو معوّق تشريعي حتى يسمع البرلمان؟ هل هو معوّق تنفيذي حتى يسمع رئيس الوزراء؟! هل هو معوّق من كيانات أخرى حتى يسمعوا، بعد ذلك يبدأ لقاء مفتوح مع الناس عن طريق الهاتف وتدوّن هذه الجلسة، ونحن سنراقب الوزير الفلاني بهذه الطريقة، ونبدأ نتابع إنجازات وأعمال الوزير كل شهر حتى نرى ما عمل هذه الوزارة، وهذه الطريقة لا تسيء لأحد، وتجعل الناس أمام رؤية واضحة بشرط أن يكون الوزير صريحاً وواضحاً وواقعياً.

قد تكون هناك بعض الأخبار والأمور لا تصل إلى الوزير، بسبب أن هناك بعض المجاميع الخاصة في التشكيلة الوزارية تقدّم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وبالنتيجة سنحصل على أداء غير جيد مع أن الوزير يقول الأداء جيد، وسيكون هنا مضادة ما بين رأي الناس وما بين رأي الوزير، إلى أن تنتهي الدورة وإذا يكتشف نفسه الوزير واقعاً بعد أن يكون من الناس أنّ وزارته لم تنجز شيئاً، وهذه الملفّات الكبيرة التي قيل له إنّها أنجزت لم تكن منجزة، وإنّما كانت عبارة عن فكرة مشاريع.

هذه الطريقة أطرحها أمام المسؤولين ولا تحتاج إلى مزيد من التأمل، أقول للمسؤول: لا تجعل الناس تتكلم عليك بسبب مجاملات شخصية، أرفق بنفسك وتكلم

بشكل صريح أمام الناس.

النقطة الثانية: طبعاً هناك مشاكل حقيقة، وقد تحتاج إلى حلها شهرين أو ستة أشهر، وهذا بحسب نوعية المشكلة، وهذه المشاكل ممكن في هذه الفترة الزمنية أن تحل.

وهناك مشاكل قد لا تحتاج إلى هذه الفترة الزمنية، الفجوة الكبيرة بين المخصصات المالية لكبار موظفي الدولة ومسألة التقاعد لأعضاء الجمعية والبرلمان مع فترة قياسية، هذه مشكلة لا تحتاج إلى فترة زمنية، وهذه تحتاج إلى حلول فورية، أيضاً مسألة الاراضي السكنية وأنا كررت هذا الأمر أكثر من مرة، وهذا الأمر لا يحتاج إلى تخصيصات مالية، وإنّما يحتاج إلى قرار فقط! اعط لكل عراقي تعدى ١٨ عاماً قطعة أرض، ألا يحق لكل مواطن عراقي أن يملك قطعة أرض؟ هذا إجراء لا يكلف الدولة شيئاً، من غير المعقول أنّ الشعب عندما يطالب بما يستحق نحن لا نصغي له.

الأمر الثاني:

وهو مسألة المظاهرات التي هي حديث الشارع الان، طبعاً أنا الآن عندما أتظاهر قطعاً أتظاهر لسبب، والناس عندما تتجمع وتعلن أنّها تريد أن تتظاهر والدستور كفل هذا الحق لجميع العراقيين والذي يعبّر عنه بالتظاهر السلمي، وتسمع المسؤول بمطالبها.

وهذا المطلب مهم جداً وعصري، ولابد أن تتثقف الناس دائماً على التظاهر السلمي؛ لأنه نوع من إيصال المظلومية، وهذا حق، وهذه التظاهرات لا بد أن تبقى محافظة على قداستها وقوتها ومحافظة على تلبية المطالب.

من جانب آخر أنّ الناس عندما تنتخب تريد أن يتأسس نظام مؤسساتي يتكون من مؤسسات الدولة وقوانين الدولة، والغرض منها خدمة المواطن، عندما يتحول المتظاهر السلمي المظلوم ويجر -لا سمح الله - إلى عبث بهذه المؤسسة سيتحول إلى ضرر، وقطعاً هذا غير مراد للمتظاهرين.

أنا أقول: لا بد أن يسمع صوت الناس، وعدم الإصغاء للتظاهر أمر غير جيد، على المسؤول أن يتفاعل وأن يعد وأن يشجع هذا الشخص المتظاهر سلمياً؛ لأنه أخبره بالمشكلة التي عنده.

أقول: لا بدّ من وجود حدّ إلى أنه يفهم الإنسان عندما يتظاهر يركز على مطالبه المشروعة، وهذه مسألة حضارية ومهمة وتنبّه المسؤول على أن الشعب يريد بعض المطالب، وهذه المسألة في غاية الأهمية.

لابد أن تتثقف الناس دائماً على التظاهر السلمي؛ لأنه نوع من إيصال المظلومية، وهذا حق، وهذه التظاهرات لا بد أن تبقى محافظة على قداستها وقوتها ومحافظة على تلبية المطالب.

بالنسبة إلى عملية الفوضى التي يريد أن يستغلها البعض تحتاج إلى مزيد من الانتباه واليقظة، نحن نقول شعب متحضر، الشعب الذي خرج إلى الانتخابات هو الشعب الذي يتظاهر فهو شعب متحضر، هذا الأمر هو الأمر الحضاري الذي نشجع عليه، وفي الوقت نفسه خلاف ذلك كلام غير منضبط وغير صحيح.

خطبة رقم (٩)

٢٨ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٤ آذار ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

على ضوء المطالب المشروعة التي يطالب بها أبناء الشعب العراقي في مجال تحسين الخدمات وتوفير مواد البطاقة التموينية ونحو ذلك.

نود طرح بعض المقترحات؛ لعلّها تنفع في تسهيل أداء المهام المطلوبة من المسؤولين، ومنها:

١-ضرورة قيام كبار المسؤولين والوزراء بالمتابعة الميدانية والإشراف الميداني لبرامج الوزارات ومديرياتها، وخاصة الخدمية منها، والاطلاع المباشر على المعوقات واللقاء بالمسؤولين المعنيين في كل وزارة ومديرية.

على أن يكون تهيئة مبرمجة ومنظمة لهذه اللقاءات وذلك بتخصيص بعض الأيام من الأسبوع لزيارة كبار المسؤولين والوزراء للوزارة المعنية والمديريات التابعة لها، والاطلاع على برامجها ومعوّقات عملها، ومناقشة ذلك مع مسؤولي الوزارة والمديريات؛ لوضع حلّ للمشاكل والمعوّقات، والاطلاع على الإخفاقات في عمل كل وزارة ومديرية تابعة لتلك الوزارة، مع تركيز الجهد على الوزارات الخدمية، كالكهرباء والتجارة والبلديات

وغير ذلك.

٢- وضمن البرنامج زيارة الحكومات المحلية من قبل كبار المسؤولين والوزراء، بحيث يخصص في كل أسبوع بعض الأيام لمحافظة معينة؛ للاطلاع على برنامج عملهم ومعوقات العمل والإخفاقات والتقصير والقصور في ميادين العمل وإعطاء التوجيهات المناسبة.

٣- وكذلك رئاسة مجلس النواب ورؤساء اللجان والنواب يزورون مجالس المحافظات، على أن يكون مضمار عملهم واطلاعهم ووضع الحلول ضمن مجال اختصاص مجلس النواب في الميدان التشريعي والرقابي، ومن ذلك محاولة التعرف على المعوّقات القانونية وما يتعلق بالتشريعات والتعليمات التي تحتاجها مجالس المحافظات ودوائر الدولة؛ للتسريع في إنجاز أعمالها ومهامها والخدمات التي تقدمها.

ومن الأمور المهمة ضرورة لقاء هؤلاء المسؤولين جميعاً في كل وزارة ومحافظة بمجموعات من المواطنين يتم انتخابهم ليستمعوا إلى مطالبهم ومشاكلهم واحتياجاتهم وآرائهم، ويحاولوا السعي لتحقيق ما هو معقول وممكن منها.

إن هذه الجولات والزيارات الميدانية فيها الكثير من الايجابيات، ومنها:

أ- الاطلاع المباشر يوفر رؤية لظروف العمل تكون أقرب للواقع والاطلاع على المشاكل والمعوقات من خلال اللقاء المباشر وعدم الاعتماد على نقل الاخرين.

ب- شعور المسؤول الأدنى والموظف والعاملين في الدوائر والوزارات بقرب المسؤول الأعلى منهم، وأنه ليست هناك حواجز تحول بينهم وبينه، فيكون ذلك دافعاً لهم للمزيد من الهمة والاندفاع في العمل.

ج- توفير فرصة لتبادل الآراء والاطلاع على المزيد من الآراء التي توفر رؤية ناضجة ودقيقة للعمل، إضافة إلى كون آراء المتواجدين في الميدان أقرب إلى تشخيص الواقع

والمعوّقات من المسؤولين الذين هم حبيسو مكاتبهم.

١- وحبّذا لو تسجّل بعض اللقاءات والزيارات من خلال وسائل الإعلام ويطرح في هذه اللقاءات مشاكل العمل وظروفه ومعوقاته وما هي برامج كل وزارة ومديرية، على أن يكون الطرح مبرمجاً ومنظّماً ويبين في كل وزارة برامجها وإمكاناتها ومعوّقات عملها؛ ليطلع المواطنون ويكون لديهم الوعي بمجريات الأمور وحقائقها، ويطلع جميع المسؤولين الآخرين ممن لهم علاقة بهذه الدوائر على هذه الأمور.

٢- نأمل أن يتحلى المسؤولون جميعاً بسعة الصدر والتحمّل والتفهم لما يطرحه المواطنون من مطالب ومشاكل واحتياجات، وأن يبذلوا كل ما بوسعهم لحل هذه المشاكل والمعوقات.

الأمر الثاني:

إنّ مسؤولية الإصلاح في الظروف الراهنة وتحسين الخدمات والأداء ومحاربة الفساد المالي والإداري وتحقيق بقية المطالب المشروعة للشعب مسؤولية تضأمنية ويتحملها جميع المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية والكتل السياسية، ابتداءً من كبار المسؤولين إلى الوزراء والنواب، ووكلاء الوزراء، والمدراء العامين، وغيرهم.

ولكن قدر وحجم المسؤولية التي يتحملّها المسؤول بحسب ما له من صلاحيات وسلطات وإمكانات، فالمسؤول الأعلى يتحمّل قدراً أكبر من المسؤولية، ولكن هذا لا يعفي المسؤول الأدنى من المسؤولية.

والمسؤول التنفيذي يتحمّل قدراً من المسؤولية، ولكن النائب يتحمّل معه قدراً آخر من المسؤولية، وهكذا الوزير ووكيله والمدير العام.

فالإخفاق يتحملّه الجميع، ولكن بنسب متفاوتة، يخضع مقدار التحمل للمسؤولية بحسب مقدار، وحجم الصلاحيات، والإمكانات المتاحة.

والنجاح يشترك فيه الجميع بحيث يكون لكل مسؤول نصيب من حسن الأداء والنجاح بحسب الصلاحية والإمكانية أيضاً.

لأنّ أي أداء للمسؤولية أو الخدمة أو إنجاز العمل والمشروع لا يمكن مطلقاً أن يتم وينجز ويكتمل من خلال دائرة واحدة أو مسؤول واحد، وهذا واضح للجميع، وبالتالي لا يتحقق ما هو مطلوب الا من خلال التضامن والتكافل في أداء المسؤولية، ولا يصح تحميل جهة معينة أو بعض الجهات أو بعض المسؤولين دون البعض الاخر مسؤولية الإخفاق.

والذي نريد أن نقوله: إنّ على الجميع على ضوء ذلك – أي المسؤولية التضأمنية – أن يعمل بروح الفريق الواحد الذي يشعر جميع أطرافه أنهم مسؤولون، وذلك من خلال استشعار كل واحد من الفرقاء أنه يتحمّل قسطاً من المسؤولية.

على أن يراعى في ذلك المبادئ الدستورية والقوانين النافذة والتي لا بدّ من مراعاتها لكي تنتظم أمور البلاد، ونبتعد عن الفوضى.

كما انه لا بدّ من المحافظة على المكتسبات الأمنية التي حصلت بنسبة لا بأس بها، وبالتالي لا بدّ من الحذر من أي محاولة قد تضعف الجانب الأمني في بعض هذه المدن المقدسة، والتي يعتبر أمنها أمناً لجميع البلاد.

الأمر الثالث:

لقد عمل العراقيون بجميع انتماءاتهم الدينية والمذهبية والقومية على حماية وحدة بلدهم وصيانته من الاحتراب الطائفي والتناحر والتمزّق، ولقد عاش العراقيون أياماً صعبة جداً خلال بعض السنوات التي أعقبت الاحتلال للعراق حينما حاول البعض ادخال العراق في أتون حرب طائفية، ولقد دفع الشعب العراقي من أجل حماية وحدة بلدهم الكثير من الدماء والتضحيات، وخسر الكثير من فرص التقدّم والازدهار.

وكذلك فإنّ أملنا بأبناء الشعب العراقي وخاصة بعض المدن المقدسة، ونداءنا موجه إلى العقلاء واهل الحكمة من أهالي تلك المدن المقدسة، أن لا يعطوا الفرصة لأي أصوات تعلو هنا وهناك تريد إعادة العراق وبعض هذه المدن المقدسة إلى المربع الأول.

وذلك بعدم السماح للبعض ممن يرفع شعارات تثير الحساسية بين أبناء الشعب الواحد.

وإذا كانت هناك مطالب فيمكن بحثها بهدوء، ومن خلال الحوار بين المسؤولين والمختصين لوضع حلول لها.

خطبة رقم (١٠)

١١ آذار ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي، وجاء فيها:

الأمر الأول:

نحن في العراق مررنا بمجموعة من المشاكل، والآن وضعنا يحتاج إلى جهد من جميع الأطراف، لكن هذا الجهد حتى لا يتبعثر، بل حتى أن يكون هذا الجهد منتجاً لا بدّ أن تشخص المشاكل بشكل دقيق، وهذا الكلام المعني فيه بالدرجة الأساس هو المسؤول، بوصفه صاحب القرار وصاحب السلطة.

نحن عندما نتكلم عن مشاكل طبعاً نحن نطلع عليها أكثر مما هم يطلعون عليها، وعندما نتحدث عن أمور لا بد أن تُحلّ نعتقد أنّ الطريق في حلّها هو هذا، وهذا ليس في مقام قضية شخصية، وإنّما في مقام وضع مثل العراق قطعاً يحتاج إلى حلول جذرية، ومن غير المعقول أنّ المسؤول يصمّ أذنه عن كلام يخدمه بالدرجة الأساس ويخدم البلد، بالنتيجة يتحمل الخطأ إن وجد.

هناك منظومة من النظم لا بد أن تكتمل، نحن نحتاج إلى مجموعة من النظم مترابطة فيما بينها، وهذه النظم تبدأ من الإخوة صُنّاع القرار.

تكلمنا مع بعض الإخوة المسؤولين في مجالس خاصة: ما المشكلة؟ بيّنوا لنا المشكلة حتى نتساعد ونتكاتف في حلّها؟ قالوا: المشكلة واضحة! لكننا لا نجرؤ على طرحها في

الأمور التي تعني البلد، لكنها هي بسيطة!

أول مشكلة الإنسان صاحب الكيان السياسي، قطعاً من الخطأ الكبير أن ينظر إلى أنّ كيانه فقط هو الذي يفهم والآخرون لا يفهمون، هذه النظرية ما أتيحت لأي أحد، وهذا غير مقبول.

إذا أردنا أن نستأنس بالآراء عندنا من الطاقات والكفاءات واقعاً الشي الكثير، لكن المشكلة من يتحرك على هذا الكم الكثير ويقول له تفضل للخدمة، يتحرك طبعاً أصحاب القرار وأصحاب القرار تجدهم في معظم الحالات لا ينفتحون بسهولة عن طاقات وكفاءات تخدم البلد.

بالنسبة لمسألة الصلاحيات، كثير من الإخوة يقولون: لا نملك صلاحيات، أقول: من يحدد هذه الصلاحيات؟ قطعاً الإنسان إذا لم يحدد بصلاحيات طبعاً يفشل وإذا كان الإنسان لا يملك أي صلاحية فبلا شك كل المشاريع التي يفكر بها لا تنجز.

المشكلة نحن في وضع وفي تربية إدارية أسهل ما يكون على المسؤول أن يقول (لا)، وأصبحت هذه الكلمة على المسؤول سهلة ومن السهل عليه أن يقول (لا اوافق)، والمشكلة أن نتيجة القرار عنده، وبالنتيجة إنّ الشعب حُرم من مشاريع مهمة بسبب قول (لا) من مسؤول له أسبابه الخاصة.

ايضاً من النقاط الأخرى مبنية كثير من القرارات على مسألة عدم الثقة، فالآن بعض القرارات مبنية على عدم الثقة بين الأطراف، فأما أن القانون يموت ويعطل، وأما أن القانون يخرج بطريقة عرجاء.

أنا أسأل الإخوة ممثلي الشعب؟ أقول لكم: المشاكل التي تصلكم من الناس لا شك أنّ قسماً كبيراً منها بسبب طبيعة القانون، لماذا لا يعدل القانون؟

المرجو من الإخوة أن يكونوا جادّين عندما نقول قوانين تشريع بمعنى انه نسقط

كل الاعذار عن الجهات التنفيذية، فكثير من الجهات التنفيذية يقول: ليست لي صلاحية، وهذا القانون لا يمكن أن اعمل به.

لماذا الإخوة في مجلس النواب يتأخرون في تشريع القوانين؟ ولا يوجد جواب مقنع لهذا السؤال، سيجيبون: لم ندرسه بشكل جيد، لماذا؟ بعض الأعضاء مسافرون، أو هذا لا نقبل به لأنه جاء من الجهة الفلانية، أو هذا القانون إذا شُرِّع بعض الجهات قد تتألم أو تتأذى.

أقول: هذا خلاف الأمانة والوظيفة التشريعية التي يمتهنها عضو المجلس، أقول: اعملوا أولاً واكشفوا عن عملكم فهذا أدعى إلى عودة الثقة للمواطن وإذا كان المواطن لا يثق بالمسؤول فهذه مشكلة كبيرة لا تحلّ.

هناك مشكلة أخرى، بعض الإخوة قطعاً غير كفوئين في منصبهم من خلال سماعنا لكلامه ومن خلال عدم استيعابه للمشكلة هو غير كفوء، ماهي المشكلة في إبقائه؟ الجهة السياسية لا بدّ أن تأتي بإنسان مهني حتى هي تنجح.

أقول: بعض التشريعات تهم طبقة كبيرة، فلتكن لها الأولوية وخصوصاً شريحة الفقراء. أقول: بعض القوانين لها آثار كبيرة على شرائح كبيرة، يعني ترفع هذه الشريحة من وضع إلى آخر، فليكن لهذه القوانين الأولوية حتى تخدم هذه الطبقة، وهذا في الجانب التشريعي، أما في الجانب التنفيذي فبعض الشخصيات تتعامل مع وزارات أو مؤسسات أو هيئات تؤثر على شريحة كبرى، هذا الشخص لا بدّ أن يكون بمواصفات تتناسب مع سعة الوظيفة التي هو يخدمها.

وبعض المسؤولين عندما تسأله عن مشكلة يقول لا توجد مشكلة؛ لأنه ليس ميدانياً، ويخشى أن يواجه الناس، وتبقى المشكلة تتفاقم، حلّ المشكلة هو بمواجهتها وحلّها بالشكل الجيد.

إخواني، لا بدّ من وجود صراحة مع الناس ووجود خطة للعمل.

هذه المنظومة من القوانين الإدارية تحتاج إلى حل، وإذا لم نشخص المشكلة لا تحل، وتشخيص المشكلة جزء منها أن يكون المسؤول ميدانياً والناس عندما تقول هناك مشكلة اسمع هذه المشكلة وقد يعطيك نفس المواطن حلّها، فبعض المشاكل تحتاج إلى حلّ ميداني، فبدل أن يسافر المسؤول للخارج فليسافر إلى موقع دائرته ويتفقد الناس. أيها المسؤول، أنت أعط صلاحية لمنتسب أو مسؤول معين وقل له اني آتيك بعد فترة كذا، فإن أحسنت أكرمك، فنحن لا يمكن أن نشكك بجميع الناس، فهناك من هم وطنيون ومستعدون أن يبذلوا كل شيء من أجل هذا البلد، لماذا لا يبرّزون إلى الإعلام.

إخواني، اللجنة القانونية أو المسؤول عن القوانين بالدرجة الأساس يتحمل المسؤولية، ومعنى ذلك أنه يجب الآن أن يتصدى وأن يقول نعم عندي الكثير من القوانين المعطلة لأسباب غير موضوعية، ولابد أن نحيي هذه القوانين ونجعلها عند السلطة التنفيذية حتى تبدأ بالتنفيذ.

في بعض الحالات المسؤول يحتاج إلى النصيحة، وأنا متأكد أنه في كثير من الأحيان لا يصل الكلام الواقعي إلى المسؤول؛ لسبب أو لآخر، ونحن نريد من الإخوة المسؤولين جميعاً أن يتحملوا المسؤولية وأن يعتبر نفسه خادماً للشعب العراقي، وكل إنسان يعتبر نفسه خادماً للشعب سيخدم ويبذل الغالي والنفيس من أجل الخدمة.

خطبة رقم (١١)

١٨ آذار ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

تشهد بعض الدول العربية تحركات شعبية واسعة للتعبير عن مطالب مشروعة لهذه الشعوب تتمثل في تحقيق الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، والذي يبعث على القلق الشديد هو تعامل حكومات هذه الدول باستخدام العنف والقوة المفرطة ضدّ شعوبها، والذي أدى إلى سقوط الكثير من الضحايا.

واما ما تشهده البحرين من تحرك شعبي واسع وقيام الحكومة البحرينية باستخدام العنف المفرط والاعتقالات الكثيرة يبعث على قلق أكبر، فإنّ ما تنقله صور وكالات الانباء أمر بشع جداً، حيث نشاهد الكثير من الضحايا من المواطنين الأبرياء العزّل يسقطون، والكثير منهم قد اصيبوا بحروق وجروح شديدة، وتقوم القوات الأمنية بحملة اعتقالات واسعة، والذي يزيد المسألة تعقيداً ويولّد تداعيات إقليمية خطيرة قيام بعض الدول الإقليمية بالتدخل في شؤون البحرين بإرسال قوات عسكرية إليها فإنّ ذلك سيؤدي إلى حصول شحن واحتقان طائفي، إضافة إلى أنه سيفتح المجال لتدخلات مستقبلية من دول أخرى.

وقد عانى الشعب العراقي الكثير بسبب هذا الاحتقان الطائفي الذي عملت

المرجعية الدينية العليا وأبناء الشعب العراقي الواعي والمسؤولين الذين يستشعرون المسؤولية الوطنية على احتواء هذا الاحتقان والعمل على منع انتشاره وتأثيره، والحمد لله قد تجاوزنا هذه الحالة بعد أن دفع الشعب العراقي الكثير من التضحيات بسبب ذلك.

لذلك نحن نشعر بقلق بالغ بسبب هذا التدخل الذي سيُلهِب المشاعر الطائفية ويجعل البعض يشعر بالظلم والتنكيل بسبب مطالبته بتحقيق الإصلاح السياسي، ولابد هنا لجميع الحكومات أن تستمع لمطالب المتظاهرين، وتعمل على تحقيق مطالب شعوبها في الإصلاح السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الأخطاء وإطلاق الحريات والتعبير عن الرأي.

وفي الوقت نفسه نطالب الحكومة العراقية بالعمل الجاد والملموس والصادق مع مطالب المتظاهرين، والعمل على تحسين الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع المعاناة عن الطبقات الفقيرة وتوفير فرص العمل.

الأمر الثاني:

نود أن نعبّر عن استغرابنا الشديد لقيام مجلس النواب بتعطيل أعماله لعشرة أيام للتعبير عن الاحتجاج فيما يجري في الدول العربية وبالخصوص في البحرين.

ونشعر أن البعض يريد خلق المعاذير لأجل التعطيل ليس إلّا؛ إذ إنّ من الممكن – كما يحصل في الكثير من برلمانات العالم، التعبير عن الاحتجاج بالتعطيل لساعة أو أكثر، وليس التعطيل لأيام عدة والبلد بحاجة ماسّة إلى أن يسرع مجلس النواب في إقرار الكثير من التشريعات والقوانين التي يحتاج إليها، فضلاً عن ممارسة دوره الرقابي.

وسبق أن قلنا أنّ مسؤولية الإصلاح في العراق والتغيير نحو الأفضل مسؤولية تضأمنية تقع على عاتق الجميع ولا تتحمل جهة معينة من السلطة نسبة كبيرة من هذا الإصلاح وجهة أخرى تتحمل نسبة قليلة، بل المسؤولية مشتركة على الجميع.

ولذلك فإنّ تعطيل المجلس لأعماله لهذه الأيام العشرة يمثل تعطيلاً للدور الأساس والمهم لمجلس النواب في الوقت الحاضر.

وقد مضى على عقد جلساته عدة أشهر ولم يشرِّع من القوانين المهمة والتي يحتاجها البلد الا قانونين فقط، في حين أنّ هناك الكثير من القوانين والتشريعات التي تسهم في تطوير البلد وتنميته وتحقيق الكثير من احتياجات المواطنين ما تزال لم تأخذ نصيبها من العرض للمسوَّدة والمناقشة والاقتراح ثم التصويت، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً.

فبالتالي نحن أمام اختبار صعب لا بدّ من توفير الهمة العالية والإرادة السياسية للكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب، وحرص أعضاء المجلس على الإسراع بتشريع القوانين والتشريعات؛ لكي نخرج بنتيجة طيبة أمام شعبنا.

> **نود أن نعبّر عن استغرابنا الشديد لقيام مجلس النواب بتعطيل أعماله لعشرة أيام للتعبير عن الاحتجاج فيما يجري في الدول العربية وبالخصوص في البحرين.**

الأمر الثالث:

إنّ مسيرة الإصلاح المطلوبة في العراق لا بدّ أن تكون شاملة ومستوعبة لجميع الميادين، حتى نتمكن من تحقيق مطالب الشعب والمتظاهرين، ومنها الإصلاح السياسي، وذلك من خلال تحسين الأداء للكتل السياسية واستشعار المسؤولين السياسيين لحجم المسؤولية الشرعية والوطنية الملقاة على عاتقهم، وتقديم المصالح العليا للبلد والشعب على المصالح الضيقة.

وحينما يرفض سماحة السيد – دام ظله – في الفترة الأخيرة استقبال السياسيين، فللتعبير عن امتعاضه للأداء غير المقبول للسياسيين وانشغال الكثير منهم بالمصالح الضيقة دون الاهتمام بالمصالح العامة للبلد والشعب، ومنها الإصلاح القانوني والإداري والتربوي.

حينما يرفض سماحة السيد - دام ظله - في الفترة الأخيرة استقبال السياسيين، فللتعبير عن امتعاضه للأداء غير المقبول للسياسيين وانشغال الكثير منهم بالمصالح الضيقة دون الاهتمام بالمصالح العامة للبلد والشعب، ومنها الإصلاح القانوني والإداري والتربوي.

خطبة رقم (١٢)

٢٥ آذار ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

أحبّ أن أشير إلى قضية تتعلق بمجلس النواب، وطبعاً مجلس النواب له مجموعة وظائف نصّ عليها الدستور، لكن هناك وظيفتان أعتقد هما محل كلامنا.

الوظيفة الأولى هي وظيفة تشريع القوانين. والوظيفة الثانية هي وظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية أي رقابة أداء السلطة التنفيذية.

حول مسألة التشريع أحب أن أسأل سؤالاً، طبعاً كلما تأخر تشريع أي قانون كلما بقيت هناك فراغات إما قانونية أو دستورية، وبالنتيجة هذه الفراغات إما أنْ تبقى، وأما أنْ تملأ باجتهادات شخصية، أو بقوانين قديمة يفترض أن تكون منتهية.

وظيفة البرلمان وظيفة مهمة، ومصير البلد وإداريات البلد وتنظيم أمور الدوائر الأخرى مرتبط ارتباطاً مباشراً بمجلس النواب، لكن السؤال لو سألنا مجلس النواب وقلنا له: يا مجلس سرّع بتشريع القوانين والمجلس فعلاً سرّع تشريع القوانين.

بعد ذلك نسأل المجلس: هل راقبت هذا القانون الذي شرعته؟ هل عندك أدوات حقيقية لإلزام السلطة التنفيذية بتطبيق ما شرعته؟

عندما يشرع القانون ويحفظ ولا نجد من يعمل بهذا القانون، ما فائدته؟

فمثلاً لاحظوا في المادة ١٠٧ في الدستور، والتي تخصّ مجلس الخدمة.

يفترض أن يتشكل مجلس الخدمة من ٩ أعضاء وهم: الرئيس ونائب للرئيس وسبعة أعضاء، وهم المفترض أن يتشكل منهم مجلس الخدمة وإلى الآن مجلس الخدمة لم يتشكل، لماذا؟ لأنه أريد من حزبي شخص، ومن حزبك شخص، وتريد من فلان شخص.

وهذا قانون مهم، والناس كلها تسأل عن عملية التعيين، لماذا لم يتكون إلى الآن مجلس الخدمة؟ وبالنتيجة التعيينات ستكون بالواسطة وسيأتي أصحاب الكروش الكبيرة والوساطات، فهذا يعين أخاه، وهذا يعين ابن عمه، وهذا من حزبه، ويبقى هؤلاء المساكين ينتظرون الدور ولا يعلم هذا الدور متى يأتي.

أنا أضع هذه المسألة أمام مجلس النواب، وأضعها أمام الجهات التنفيذية، منذ سنتين شُرِّع قانون لمجلس الخدمة لماذا لا يعمل به ونتخلص من كل الإحراجات ونقول هناك مجلس هو المسؤول عن التعيينات، وسيتفرغ هذا المجلس لترتيب قضية التعيينات! وانا أسأل مجلس النواب، أقول يا مجلس النواب، عندما شرعت هذا القانون ألم تراقب تنفيذه وتسأل اين ذهب هذا القانون؟

فيا مجلس النواب، بعد أن شرعت عليك أن تتابع اين ذهب التشريع؟ لماذا الحكومة تترفع عن تأسيس هذا المجلس؟ ونتمنى من الإخوة في مجلس النواب أن يجيبونا عليه عملياً ويقولون: هذا القانون لا بد أن نؤسس له الآن حتى نخلص من هذه الأزمة.

الأمر الثاني:

بالنسبة إلى الكهرباء، طبعاً الصيف على الأبواب، وستثار مسألة الكهرباء، وأتمنى من الوزارة المعنية أن تبذل قصارى جهدها. سمعنا أنّ عندهم خطة طوارئ وخطة متوسطة وخطة بعيدة المدى، وهذا جيد جداً، عندما يعرف المواطن عمل الوزارة يطمئن

بالمراحل التي ستنجز وتعاد عملية الثقة ما بين المواطن والمسؤول، لكن لا بدّ أن يكون هناك وضوح بإعلان الواقع.

قطعاً هناك إخوة مخلصون وجادّون في العمل في جميع مؤسسات الدولة، وهذا لا يعني أنه عندما نتكلم عن بعض الخروقات أنّ الجميع هكذا، قطعاً، لا ولكن لا بدّ وخاصة في الوزارات الخدمية أن تذكر هناك مجموعة من اللوائح والبيانات التي تبين وتوضح آلية العمل والإنجازات أمام الناس، ارجو أن يكون الإخوة في وزارة الكهرباء بمستوى المسؤولية وذكر مواعيد قابلة للتنفيذ، وليست مواعيد من باب التخدير!

> **منذ سنتين شُرّع قانون لمجلس الخدمة لماذا لا يعمل به ونتخلص من كل الإحراجات ونقول هناك مجلس هو المسؤول عن التعيينات، وسيتفرغ هذا المجلس لترتيب قضية التعيينات! وانا أسأل مجلس النواب، أقول يا مجلس النواب، عندما شرعت هذا القانون ألم تراقب تنفيذه وتسأل أين ذهب هذا القانون!**

الأمر الثالث:

تفاءلنا خيراً بقضية انخفاض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة والوزراء، لكن تأخير هذه المسألة أعتقد ليس صحيحاً، الإنسان عندما يريد فعلاً أن يصلح يحاول قدر الإمكان أن ينهي هذه المسألة بشكل أو بآخر، وارجو من الإخوة أن يكملوا ويفرغوا من هذا القانون وتتم التخفيضات فعلاً.

خطبة رقم (١٣)

١ نيسان ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وقد جاء فيها:

الأمر الأول:

زار رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان المرجع الديني الأعلى سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني -دام ظلّه الوارف- في النجف الأشرف، وتأتي هذه الزيارة للمرجعية الدينية العليا في إطار زيارة كبار المسؤولين للدول الإسلامية لتبادل الآراء فيما يتعلق بالقضايا المشتركة التي تهمّ العالم الإسلامي، وبيان رأي المرجعية الدينية العليا في ضرورة توحّد المسلمين وإقامة العلاقات المبنية على الاحترام المتبادل وحلّ الأزمات العالقة بما يؤدي إلى عزّ المسلمين ورفعتهم واستقرار بلدانهم وشعوبهم وتأتي هذه الزيارة على ضوء الموقع المتميز الذي تتصف به تركيا في العالم الإسلامي، وما يمكن أن تلعبه من دور مهم في حلّ بعض القضايا العالقة.

وقد طُرح في الاجتماع القضايا المشتركة التي تهم العالم الإسلامي وكذلك المسائل العالقة بين العراق وتركيا وبالخصوص قضية شحة المياه التي يعاني منها العراق والتي تركت أثراً سيئاً على الوضع الزراعي وإنتاج الطاقة الكهربائية ونحو ذلك.

وبيّن سماحته ضرورة وضع حلّ عاجل لهذه المشكلة.

وقد وعد رئيس الوزراء التركي بوضع حلّ لهذه الأزمة، ونحن نأمل من الحكومة التركية أن تتخذ الإجراءات العملية والعاجلة لتخفيف وطأة المعاناة التي يمرّ بها الشعب العراقي بسبب هذه الأزمة.

الأمر الثاني:

نتقدم بأحرّ التعازي لعوائل الضحايا من الشهداء الذين سقطوا في العملية الإرهابية في محافظة صلاح الدين، ونسأل الله تعالى للجرحى الشفاء العاجل.

إنّ هذه العملية تؤشر خللاً واضحاً في الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية، ومن الضروري للحكومة والأجهزة الأمنية المسؤولة – وعلى ضوء ما حصل من خروقات سابقة وتأشير مواضع الخلل في هذه العملية وما سبقها – اتخاذ مجموعة من الإجراءات:

١- تفعيل الجهد الاستخباري وتطوير هذا الجهاز من جهة رفع كفاءة العاملين فيه ودعمه مالياً وتدريب عناصره وتوجيه الضربات الاستباقية.

٢- إن تشكيل اللجان التحقيقية وإن كان مهماً لتشخيص مواضع الاختراق والخلل والتقصير ومحاسبة المقصّرين، ولكن لا بدّ من وضع حلول عملية وتفعيل هذه الحلول فقد سبق أن شُكّلت الكثير من اللجان التحقيقية، ولكن ما تزال العمليات الإرهابية النوعية مستمرة.

٣- بسبب التحسن الأمني النسبي في الفترة الأخيرة – ربما – حصل حالة من الاطمئنان لدى الأجهزة الأمنية أدّى إلى ضعف احترازاتها الأمنية والتقليل من شأن الجماعات الإرهابية وعدم فاعلية خلاياها.

وهذا أمر خطير إذ إنّ هذه الجماعات تتبّع أساليب ماكرة للخداع والتضليل، فلابد من دراسة خطط هذه الجماعات والحذر من مخططاتها والانتباه من الفترات التي يخفت

فيها نشاطها؛ إذ إنّ ذلك ربما يسبب تخطيطها لعمليات جديدة.

٤- ان هذه العملية تبيّن مدى الحاجة إلى الإسراع في تعيين الوزراء للوزارات الأمنية، وأصبح من الضروري اتفاق الكتل السياسية على مرشحي هذه الوزارات، وهذه الكتل تتحمّل المسؤولية في هذا التأخير؛ لأنه أحد الأسباب في حصول مثل هذه الخروقات والأعمال الإجرامية.

٥- لابد من دراسة الأسباب التي تؤدي إلى وجود بيئة حاضنة للإرهاب في بعض المناطق، والتي تسهم من خلال تقديم التسهيلات إلى حصول مثل هذه العمليات، ومن هنا فإنّ من الضروري تدارس القضية مع أهل الرأي والعقل في المناطق التي تتوفر فيها مثل هذه البيئة الحاضنة، وكيفية معالجة ذلك.

الأمر الثالث:

ما يزال مجلس النواب لم يصادق المصادقة النهائية على قانون تخفيض رواتب كبار المسؤولين، حيث تم قراءة هذا القانون للمرة الثانية ومع ذلك لم تحصل المصادقة النهائية. نعم، قد حصلت موافقة مبدئية سابقاً، ولكنه لم يقر القانون إلى الآن.

إنّ هذا التأخير يولّد تصوراً لدى المواطنين بأنّ هناك تلكؤاً وتسويفاً من بعض الأعضاء بشأن هذا التخفيض، فالمناقشات مستمرة من أسبوع إلى أسبوع دون نتيجة.

ومطلوب من الكتل السياسية جميعاً أن تبيّن وتصرّح بموقفها الحقيقي من هذا القانون، حتى يكون الشعب العراقي على بيّنة من أمره، وإذا كانت هناك بعض الكتل موافقة وبعضها غير موافق فلتخرج الكتل الموافقة وتعلن موقفها صراحة وبشكل واضح لا لبس فيه، وكذلك الكتل المتحفظة، فلتعلن تحفظها على القانون حتى يعرف الشعب العراقي حقيقة المواقف لهذه الكتل، ومطلب المواطنين وأبناء الشعب العراقي من هذا القانون هو الوصول إلى توازن حقيقي بين رواتب كبار المسؤولين ورواتب بقية الموظفين

في الدولة وهو الذي سيقللّ من فوارق الرواتب ويؤدي إلى شعور المواطنين بعدم وجود فوارق اجتماعية فاحشة في المستوى المعيشي بين كبار المسؤولين وبقية الموظفين، وهذا لاشك سيؤدي إلى حصول شعور عام بوجود بعض مقوّمات العدالة الاجتماعية والتي – بلا شك – ستؤدي إلى حصول حالة من الاستقرار الاجتماعي.

خطبة رقم (١٤)

٨ نيسان ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي، والتي جاء فيها:

سأتحدث اليوم عن موضوع (**المواطنة**)

إنّ محبة الإنسان لوطنه من الصفات الحسنة، وهناك محبة خاصة بين الوطن والذي يعيش فيه، تجعل الإنسان يحب وطنه ويتعامل معه تعامل المُحب، ومحبة الأوطان محبة وجدانية الإنسان يشعر بها.

وما السياسة الا لتدعيم وتأكيد هذه المحبة، وكل أمر سياسي بعيد عن هذه النقطة والمحبة فلا خير فيه قرب أم بعد، الآن نأخذ وضعنا الداخلي في هذه المفردة فقط.

الإنسان تقلّ عنده هذه الرغبة في وطنه عندما لا يجد من يعزز هذه الروح ومن يحترم الوطن! ولذلك إذا كانت الأنظمة دكتاتورية يحاول أتباع هذا البلد أن يفروا، لأنّ هذا النظام لا يحترم الوطن والمواطن، وهذا ما ابتلينا به في الفترات السابقة.

ولكن أنا أسأل الآن عن التربية الوطنية بهذا المعنى ليس بمعنى التربية الوطنية السياسية، وإنّما التربية الوطنية في هذا المعنى هل هي موجودة عندنا أم لا؟ ابتداءً من الأسرة والعامل والموظف والسياسي والكيانات السياسية بأجمعها.

طبعاً لدينا مشاكل أساسية في محاولة النبش عن الوطن وزعزعة هذا الكيان، لكن ليس هنا أصل المشكلة، أصل المشكلة هو تعالوا نؤسس إلى وضع يحب الوطن من الأسرة

ومن العامل والموظف والفلاح والسياسي، سنجد أشياء واقعاً على الأرض أبعد ما تكون عن هذا الجانب، فالدين يشجع على حبّ الأوطان، وقضية الوطن لا يمكن لأحد أن يناقش فيها، وهي ليست مسألة شعارات، وإنّما هي قضية وجدانية ولابد أن تعيش ابتداءً في قلب كل مسؤول غيور وشريف وحرّ يريد الخير لهذا البلد، إذا لم تكن هذه المحبة موجودة فلا شك ستتأثر تربيتنا كلها.

إخواني، العَلَم يمثل رمزية، فكل دولة يمثل رمزيتها العَلَم، تعالوا للمؤسسات والدوائر الرسمية في كل مرة تبدل هذا العَلَم الذي يمثل رمزية البلد، ستجدون عَلَماً متسخاً، ألوانه تختلف من علم إلى آخر، ونوعية القماش تجده قماشاً رخيصاً وسواء أمطرت الدنيا أو جاء التراب والغبار فتجد هذا العلم المسكين يبقى نفسه وهو يمثل رمزية البلد، وهذا يؤشر على شيء، وهو إنّ مسؤول الدائرة قطعاً حسّه الوطني فيه نقاش، شاء أم أبى، يقبل بهذا الكلام أو لا يقبل!

عندما ائتي إلى سياسي يريد أن يطور البلد لكن يتعامل بصفقات تجارية ليست مشبوهة بعلامة استفهام واحدة وإنّما بعشرين علامة استفهام! قطعاً هذا حسّه الوطني عليه أن يراجعه.

عندما ننظر إلى موظف يأتي إلى الدائرة عند الساعة العاشرة ويخرج عند الساعة الواحدة، ويرى بأم عينيه صفاً كبيراً من المواطنين ينتظرون إنجاز المعاملات ولا يكترث بهم أصلاً هذا يحتاج أن يراجع حسّه الوطني.

عندما أرى عراقيين كثيرين يريدون أن يخدموا البلد ويطرقون جميع الأبواب، وكل باب أمامه توصد بأقفال من الحديد، قطعاً الذي أوصد الباب يحتاج إلى مراجعة حسّه الوطني.

الإنسان الذي ليس له لا قطعة أرض ولا واسطة نقل ولا مرتب، وهو يتعشق

ويمسك تراب الأرض بكلتا يديه قطعاً هذا حسّه الوطني أكثر بكثير، وعلى بعض الساسة أن يتعلموا من هؤلاء!

أما أن يأتي مسؤول ويقول اترك هذا الموضوع وهذا الموضوع ليس من الأفضل! وهناك كفاءات عراقية يضربها عرض الحائط ويجعلها خلفه، وهو يلهث وراء ويسيل لعابه امام فتافيت! قطعاً هذا حسّه الوطني ضعيف جداً، أو ميت!

بعض الموتى يحتاجون إلى جهاز الصعقة لعل الحياة تدب فيهم! واقعاً بعض الإخوة الموجودين يحتاجون إلى جهاز، لعل الحسّ الوطني يدبّ فيهم.

أغلب المشاكل المنظورة امامنا ترجع إلى هذه المسألة، المحبة الوطنية، وأنا أقصد المحبة الوطنية الناشئة من محبة الإنسان لوطنه، وانا أسأل الذي يحب وطنه ولا يعمل له، أو الذي يتاجر باسم الوطن وهو يذبح الوطن.

إخواني، العراق بلد جريح، ومرّت به ظروف قاهرة وهو يحتاج إلى ضمادات وجهد مخلص في كل ما يمس المسألة، وكلما ارتقى المسؤول إلى أعلى كلما كان التوجه والانظار مشدودة له، وهذا الحس الوطني الذي يبحث عن تشريع من أجل الوطن والعمل من أجل الوطن.

أنا أخجل عندما أسمع أن يقال جئنا إلى البلد والغريب أنّ أهل البلد شجعونا على الرشوة، ونحن لم نعرف الرشوة، فتجد البعض جاء للخدمة فهذا يتصل به جانباً وهذا يقول ما نسبتي، ونخرج بهذا بصورة سيئة جداً! ولذلك عجلة التطور عجلة بطيئة!

إخواني، بعض المخلصين يغيّبون ولا أعلم ما هو السبب؟ لماذا هذه الشخصية المخلصة مبعدة؟ بيّن لنا! كل البيانات بيانات مكذوبة وقاصرة وفيها تشويش، السبب الحقيقي هو الحس الوطني؛ لأنه سيمنع الكثير من الأمور لو كان حسّه وطنياً، هل تباع الأحاسيس الوطنية! هل تشترى! حتى نبذل لها مالاً فنستوردها لا اعلم؟!

أين الروح الحقيقية التي نعززها في حبّ الأوطان؟!

هذه المشكلة لا بد أن نتجاوزها، وتلك الأنظمة التي محقت هذه الروح فينا بعد أن ولّت هذه الصفة يجب أن تذهب، أنا أدعو كل الإخوة ابتداءً من مجلس النواب الموقر، أن نتعامل مع هذه المسألة بتعامل خاص، وأن يثقف حقيقة وتبدأ من اول شخص.

وادعو إلى تكريس هذه القضية، وجعل السياسة في خدمة الوطن والتجارة في خدمة الوطن والاقتصاد في خدمة الوطن، وبالنتيجة اتفاقيات مع الآخرين في خدمة الوطن، واهتمامي بالمواطن جزء من الاهتمام بالوطن.

لا تتركوا الوطن بهذه الحالة، ولا تغيب عن أذهانكم عملية الاهتمام بالوطن والمواطنين في كل ما تفكرون فيه، فالإنسان عندما يضحي من أجل وطنه غير خاسر.

إخواني الذي يحب وطنه لا يسرق، ولا ينهب، ولا يحول الارصدة إلى الخارج، ولا ولا ولا، حبّ الوطن هو مدعاة للسلام.

خطبة رقم (١٥)

١١ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ الموافق ١٥ نيسان ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وجاء فيها:

الأمر الأول:

إنّ الكتل السياسية مُطالبة بالإسراع للتوافق على مرشحي الوزارات الأمنية، وترشيح من يتصف بالكفاءة والمهنية الأمنية والنزاهة والقدرة على إدارة الملف الأمني بمهنية عالية، والتأخير في ذلك سيؤدي إلى عدم تفعيل وتطوير الجهد الأمني بسبب غياب المسؤول الأول، حيث إنّ لهذا الموقع الكثير من الصلاحيات التي يمكن من خلالها دفع الأداء الأمني نحو الأفضل، كما أنّ وجود مسؤول متفرِّغ لهذه المهام سيوفر المتابعة المباشرة والمستمرة والتطوير للأداء ومراقبته بشكل يوفر أداءً أفضل.

الأمر الثاني:

تصّر بعض الكتل السياسية على استحداث منصب ثالث لنائب رئيس الجمهورية، وقد بيّن الشعب العراقي انطباعه ورؤيته التي عبّر عنها بيان المرجعية الدينية العليا أن لا ضرورة أبداً لمثل هذه المناصب الشرفية، وأنها ترهق كاهل الميزانية العراقية بأموال يمكن صرفها لمصالح ضرورية للشعب العراقي.

واعتراضنا منصب أصلاً على أصل الاستحداث لهذا المنصب الثالث وليس على ترشيح فلان أو فلان أو فلان، حيث إنه في الدورة السابقة كان هناك نائبان لرئيس

الجمهورية، ومن المعلوم أنّ منصب رئيس الجمهورية ونائبيه مناصب شرفية، وليس لها تلك الصلاحيات التي تستدعي استحداث منصب نائب ثالث لرئيس الجمهورية.

وما يزال الأمر كذلك في شرفية هذه المناصب، فلماذا هذا الإصرار على استحداث هذا المنصب الثالث مع عدم وجود صلاحيات تقتضي التوسع في هذه المواقع الشرفية، مع انها تكلف الدولة أموالاً يمكن صرفها في مصالح ضرورية ويحتاجها الشعب العراقي في الوقت الحاضر.

والإصرار عليها مع أن رؤى الشعب العراقي عدم ضرورتها ومن الخطأ استحداثها يمثل حالة عدم اكتراث ولامبالاة، بل استهانة بمطالب الشعب العراقي، بل هو ركض للكتل السياسية وراء مصالحها وأهوائها السياسية، وينبغي مراجعة هذا الموقف قبل اتخاذ قرار بشأنه.

الأمر الثالث:

ما يتعلق بصفقة الزيت المشتراة منذ نهاية عام ٢٠٠٨م، فإنّ المطلوب من اللجان التحقيقية أن تكشف عن خلفيات هذه الصفقة وملابساتها، ومن هم المفسدون والمقصّرون فيها، وإعلان أسمائهم مهما كانت مواقعهم ومسؤولياتهم، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

كما أنّ المطلوب اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كيفية التصرف بهذه الكميات التي ما تزال مخزونة في الموانئ، إذ إنّ التأخير في اتخاذ الإجراءات سيؤدي إلى إتلاف المزيد من هذه المواد التي قاربت صلاحية البعض منها على الانتهاء.

والمطلوب من الكتل السياسية أن تتعامل مع هذه القضية بكل شفافية وموضوعية، وتطبّق الإجراءات المتخذة من قبل اللجان المشكلة بعيداً عن المجاملات السياسية أو الحرص على إرضاء بعض الكتل مقابل السكوت عن المفسدين أو إعادة بعض المسؤولين ممن تم اتخاذ إجراءات بحقهم.

خطبة رقم (١٦)

٢٢ نيسان ٢٠١١م

أقيمت صلاة الجمعة لهذا اليوم بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي، والتي جاء فيها:

الأمر الأول:

ما يتعلق بمسألة الكهرباء، وهذا الموضوع قد أُشبع حديثاً، نحن مقبلون على فصل الصيف، ومعلوم في فصل الصيف درجة الحرارة العالية وتأثيرها على المواطن، وأيضاً مسألة الكهرباء لا يمكن أن تحدث بين ليلة وأخرى لكنه مشروع استراتيجي مهم جداً للبلد لما تترتب عليه من فوائد جمّة إذا تم، وما تترتب عليه من مشاكل إذا بقي الحال على ما هو عليه.

عندي مطلب احتمل انه ممكن أن نتعاون سوية في حلّه، إخواني هناك جهود لو تُلَمّ هذه الجهود سنحصل على نتائج جيدة، لكن عندما تكون الجهود مبعثرة الكل يتعب والنتائج تكون نتائج قليلة.

مسألة الكهرباء بطريقة يمكن تخفيف الضغط على الناس بطريقة مع إبقاء الوضع على ما هو عليه، مع ذلك يمكن تخفيف العبء على الناس لكن هذا يحتاج إلى جهود متضافرة، وهو هذا الاقتراح الذي أعرضه على الإخوة المسؤولين المعنيين بالمسألة.

الكهرباء الآن في العراق مقسمة إلى قمسين، وهي الكهرباء المركزية (الوطنية) والكهرباء الثانية هي كهرباء المولدات الخاصة بكل حي، وهناك نسبة كبيرة من المواطنين

أصبحت لا تستغني عن المولدات الأهلية.

أنا أعتقد أنه لو يتم التنسيق ما بين الكهرباء الوطنية وما بين أصحاب المولدات بحيث تكون فترة إعطاء الكهرباء الوطنية لا تكون ضمن ساعات تشغيل المولدات الأهلية، وإنّما تكون فترة ساعات التشغيل للمولدات الأهلية خارجة عن ساعات الكهرباء الوطنية.

فهذه العملية تحتاج إلى تنسيق، فلو وزعنا هذه المسألة بحيث إنّ الكهرباء تعطى في وقت المولدات لا تعمل فيه ضمن جدول تشغيل المولدات الأهلية، فسيحصل المواطن على كهرباء وطنية في وقت استراحة أو عدم تشغيل المولدات الأهلية.

هذا العمل يحتاج فقط إلى تنسيق، وممكن تقسيم فترات قطع الكهرباء في كل محافظة وفق الاحياء، وعمل برنامج لأهل المولدات الأهلية، نحتاج جهداً وتعباً، ولكن العملية ليست معقدة وتحتاج إلى عملية تنسيق، وهذه العملية ستخفف المعاناة من مسألة الكهرباء، وتوفر ساعات أضافية للمواطن.

الأمر الثاني:

حول مسألة النزاهة، طبعاً الإخوة في النزاهة كانوا يشكون دائماً من وجود مشكلة قانونية في قانون أصول المحاكمات الجزائية في إحدى المواد والتي كانت تجعل الشخص الذي يستدعى إلى النزاهة لا بدّ من أخذ موافقة المرجع الإداري، وكان كثير من الوزراء يمتنعون عن ذلك، وبالنتيجة تعطل.

الان البرلمان صوّت على رفع هذه المادة، بحيث إنّ أي شخص ممكن استدعاؤه ولا نحتاج إلى موافقة المرجع الإداري، وإنّما القضية تكون عند القضاء فقط.

من باب دعم لمسألة القضاء عندي نقطتين حول هذا الموضوع:

أولاً: كتشريع وجعل القضاء يمارس صلاحيته بلا ضغوطات هذا المقدار جيد جداً.

ثانياً: أرجو أنّ رفع هذه المادة وصلاحية اللجان الرقابية أو النزاهة لا تستعمل هذه الصلاحيات استعمالات سياسية أو استعمالات شخصية، بمعنى الآن من السهل رمي التهمة عند كل أحد، وهي أسهل ما يكون، الصحافة والإعلام يكتب ويبين.

هناك تصفيات شخصية، وهناك مصالح سياسية، وهناك مسألة ثأر، أنا بيدي الآن الصلاحية فأحاول أن أنتقم من فلان، هذه المسألة ارجو من الإخوة أن تكون موضوعية بما يتلاءم مع مصلحة البلد، وأن لا تحسب المسألة حسابات سياسية وتشويه سمعة الناس.

على القضاء أيضاً أن يوجد حلاً إذا الشخص أُتِهم وشُهِر به بطريقة وكان بريئاً، لا بد أن يعطى له حق هذا التشويه.

هذا من جانب، والجانب الثاني نشدّ على القضاء في حالة ثبت أي شيء على هذا المتهم بمعايير قانونية وقضائية حقيقية، نشدّ على أياديهم أن لا يتسامح في مقاضاة أي شخص كان ومهما كان، وأن لا تستغل هذه المسألة لقضايا شخصية وحسابات سياسية.

الأمر الثالث:

نحن نتمنى على المسؤول في أي موقع كان في الدولة أن يحاول أن يبني ما دام في الموقع، أن يبني بناءً مؤسساتياً للبلد.

وذكرنا هذا سابقاً، ولكن حقيقة بعض الإخوة المسؤولين يحتاجون إلى أكثر من خطبة لعلها تغسل بعض ما علق بالأذهان من أفكار قد تحتاج إلى تصحيح.

أن يكون المسؤول في أي موقع حريصاً أتم الحرص على بناء البلد، بمعنى أن يكون تفكيره تفكيراً مؤسساتياً، وأن يبني بناءً مؤسساتياً في أي موقع يكون، وأن لا يبني نفسه

وحاشيته، ولا يبني اثاثه ومكتبه.

هناك صرفيات كثيرة فقط على ديكورات، أقول هذا المقدار لا بدّ أن يناسبه مقدار أضخم في بناء البلد.

إخواني، الثقة إذا لم تكن موجودة سيُتهم كل من يفكر ولو تفكيراً صحيحاً، الفرقاء السياسيون معنيون بالدرجة الأساس على مد جسور الثقة فيما بينهم.

ثماني سنوات مضت، لا بدّ من وجود ثقة حتى نشعر فعلاً أنّ البناء المؤسساتي بدأ يدخل على حيز الواقع.

أقول: هذا البناء الشخصي يجعل الإنسان معزولاً، ويجعل الإنسان غير محبوب، ويجعل الإنسان فقيراً وبائساً، فالإنسان الذي يبني بلده في أي موقع يبحث عن الفكرة الجيدة والشركة التي فعلاً تبني البلد، لا عن الشركة التي ما هي الكمية التي تدسها في جيبه، ويبحث عن المشروع الذي ينهض بالبلد، ويبحث عن الشخص الذي لو جاء سيبني البلد من خلال أفكاره وخبرته وكفاءته.

هذه مسؤولية الإخوة في الحكومة ومجلس النواب، وكل من له تأثير وكلامه مسموع عليه أن يؤسس لهذه الحالة.

خطبة رقم (١٧)

٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ الموافق ٢٩ نيسان ٢٠١١م

استعرض الشيخ عبد المهدي الكربلائي مسألة «مشروع قانون تخفيض رواتب كبار المسؤولين في الدولة في السلطتين التنفيذية والتشريعية والسلطة القضائية وذوي الدرجات الخاصة، والمعروض على مجلس النواب».

وانتقد إمام جمعة كربلاء المقدسة «بعض مواد مشروع هذا القانون»، واعتبره «غير ملبٍّ لطموح المواطنين الذين كانوا يتمنون أن يحتوي تخفيضاً حقيقياً لا تخفيضاً شكلياً وبسيطاً؛ كي يزيل الفوارق الفاحشة بين رواتب الرئاسات الثلاث وبين باقي رواتب موظفي الدولة وخاصة عموم الموظفين».

> **- مشروع تخفيض رواتب كبار المسؤولين - غير ملبٍّ لطموح المواطنين الذين كانوا يتمنون أن يحتوي تخفيضاً حقيقياً لا تخفيضاً شكلياً .**

وركّز الشيخ الكربلائي على «مسألة الراتب التقاعدي»، وقارن بين «راتب التقاعد لمجلس النواب البالغ ثمانية ملايين دينار شهرياً بعد خدمة فيه استغرقت ٤ سنوات تقريباً، وبين راتب تقاعد موظف يتراوح بين ٣٠٠ ألف وبين ٧٠٠ ألف دينار بعد خدمة قضاها ٣٠ عاماً أو أكثر! وكذلك مع موظفة ليس لها معيل لا يزيد تقاعدها عن ١٢٠ ألف دينار».

وطالب بأن «يكون التخفيض للرواتب بنسبة ٨٠ ٪، وبالتالي فإنه التخفيض الذي يجنِّبنا شعور الموظف – الذي قضى سنين طويلة في العمل في دوائر الدولة– بالغبن الاجتماعي».

وبيّن «سبب تكرار طرح هذه المسألة في خطبة الجمعة لعدة مرات، قائلاً: «إن التأكيد عليه أمرٌ مهم في إرجاع الثقة المفقودة إلى المواطنين بأكثر المسؤولين، وبالتالي سيسهم في نجاح العملية السياسية وتقدمها إلى أمام، بما يحقق استقرار البلاد، وإن بقاء القانون على هذه الصياغة سيولّد شعوراً لدى عموم المواطنين خصوصاً الموظفين بعدم تحقيق العدالة والإنصاف في مستوى الرواتب التقاعدية، حيث إنّ مواده لا تتضمن إلا تخفيضات شكلية وبسيطة، وبالتالي سيؤدي إلى بقاء شعور المواطن بالغبن لحقوقه التقاعدية، وهي من الأمور المهمة لشرائح واسعة من أبناء الشعب العراقي».

وتناول الشيخ الكربلائي أيضاً «مسلسل اغتيالات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين» قائلا: «أخذت هذه الظاهرة تتسع في الآونة الأخيرة، ولا شك إنّ لهذه الاغتيالات تأثيرها على عمل هؤلاء الموظفين وأدائهم لواجباتهم مع صعوبة تحركهم لأداء أعمالهم».

وقد طالب «الأجهزة الأمنية بتكثيف الجهد الاستخباري وتطويره بحيث يؤدي إلى رفع كفاءة العناصر الاستخبارية والتعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة ووضع الخطط الأمنية المضادة» ودعا الأجهزة الأمنية إلى «كشف العناصر التي تقوم بهذه الأعمال وبيان الجهات التي تقف خلفها، وفي الوقت نفسه تشجيع منتسبي الأجهزة الأمنية والاستخبارية الذين يسهمون بكشف هذه الخلايا وإحباط الأعمال الإرهابية بمكافأتهم وترقيتهم ونحو ذلك، وبالمقابل معاقبة المقصرين».

مضيفاً: «وأناشد المسؤولين الإسراع بتعيين الوزراء الأمنيين؛ لما في وجود الوزير

من وحدة مصدر القرار ومركزيته وتفرغه التام وصلاحياته الواسعة من تأثير في تفعيل أداء الأجهزة الأمنية».

وبيّن الشيخ الكربلائي إنّ «هناك بعض المسؤولين يعترضون على بعض خطب منبر الجمعة»، ورد عليهم بالقول: «إنّ من أهداف منبر الجمعة هو بيان الأمور العقائدية والفقهية التي يحتاجها الناس، وكذلك بيان كل ما يفيدهم في أمر دينهم ودنياهم، كما إنّ منبر الجمعة هو صوت المظلومين ومن لا صوت ولا منبر له».

وطالب المسؤولين بـ «القبول بما يُطرح في هذا المنبر؛ لأنّ فيه مصلحة الجميع من المواطنين».

خطبة رقم (١٨)

٢ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٦ آيار ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي عدة شؤون عامة في البلاد من على منبر الجمعة في العتبة الحسينية المقدسة.

وكان أول الأمور مجريات الخروقات الأمنية، فقال السيد الصافي: «لا شك أنّ كل قطرة دم تسفك في هذا البلد – من قبل الزمر الإرهابية لا تعرف الله تعالى وليس لها ضمير أو دين – دماءٌ عزيزة علينا، وهي لا زالت تسفك في البلاد وآخرها مجزرة الحلة الفيحاء، وقبلها في مناطق أخرى من البلد، نسأل الله تعالى الرحمة للشهداء الأعزاء والشفاء العاجل للجرحى، ولكن أعتقد أنّ هذا المقدار لا يشفي الغليل، ويحتاج منا أن نقف وقفة متأمل ناقد بصير لمطلب نحتاج بين فترة وأخرى أن نُذكِّر به الإخوة المسؤولين».

مضيفاً: «أعتقد أنّ الأحصائية لمنتسبي وزارة الداخلية – إذا لم تخني الذاكرة – أكثر من ٦٠٠ الف منتسب عدا بقية الأجهزة الأمنية أيضاً فأعدادها قليلة لكن لا تصل إلى هذا الرقم، ومع هذه الأعداد نلاحظ استمرار العنف بين فترة وأخرى».

وأضاف: «تكلمنا مع الإخوة المعنيين مراراً سواء كان من خلال هذا المنبر الشريف أو من خلال اللقاءات الخاصة بهم، على أن في الأجهزة الأمنية فرقاً بين أن نعين مجموعة لغرض المعيشة فقط، وبين أن يؤدوا ما هو مطلوب منهم، يعني بتعبير آخر نحن فتحنا التعيينات حتى يدخل كثير من الناس إلى هذا السلك ويحصلوا على مرتب شهري يغنيهم ويوفر لهم الحد الأدنى من المعيشة، فهذا مطلب إنساني وفي الجملة جيد، لكن في خصوص

الأجهزة الأمنية لا بد من وجود شيء من وراء ذلك، وهو عملية الانتقائية واستيعاب الحدث، فنلاحظ عدم قدرة هذه الأجهزة على التصرف بمهنية وعدم العلمية في إدارة شؤون البلد الأمنية».

مبيناً: «هذه مسألة متعلقة بأرواح الناس وأمن البلاد، فبالنتيجة الأعداد الكبيرة للأفراد وحدها ليست المطلب الأهم، وإنّما النوعية والاختيار إضافة للعدد ومزيدٍ من التدريب المهني والاستخباراتي لغرض منع هذه الخروقات الأمنية».

وتساءل السيد الصافي: «لا أعرف واقعاً لماذا لا يصار إلى تلك الحلول وتبقى تلك المشاكل، فحسبما ذكر الإعلام والبعض أنّ العملية عبارة عن اختراق أمني، وأنتم تعلمون الاختراق ماذا يعني؟! يعني أنّ شخصاً يلبس الملابس العسكرية واللباس الرسمي، ولكن هو يبيع الوطن، هذا مختصر الاختراق، المهم أنّ الإنسان ليس مقتنعاً بأن يدافع عن بلده، أو قد تكون غفلة منه، وكلاهما مر، الاختراق مر، والغفلة في هكذا مواقع أيضاً مرة، وتكرر المسألة مرة ومرتين وثلاثة وعشرة وعشرين مأساة، فالمشكلة لا زالت قائمة».

مبيناً: «هناك مسألة أعقد من ذلك، فقد يوجد واحد منكم يستشكل ويقول: هذه إجراءات تحتاج إلى تدريب وإلى خبراء ووو، وأجاب: «تعلمون بعضنا سهل في التبريرات لكن المشكلة أعقد من ذلك، المشكلة أنّ الكثير من الإخوة الشهداء المحسوبين على الأجهزة الأمنية لديهم مستحقاتهم التقاعدية لكن لم يحصل عليها عوائلهم منذ سنتين، بل ثلاث سنوات، ولم تروج معاملاتهم، لماذا؟! لأنه إنسان بسيط».

وتساءل السيد الصَّافي طالباً الجواب من المعنيين: «حقيقة أنا أسال سؤالاً وأريد الجواب، بعض مسائل التقاعد تحل للبعض في يومين! وهذا المسكين الذي أعطى دمه وعائلته وبقية أولاده إن كان له أولاد يراوحون في مكانهم من أجل الحصول على قوتهم

الذي يسدون به رمق المعيشة ولم يحصلوا إلى الآن عليه، وطبعاً نسمع ما شاء الله من الأخبار اعطوا فلاناً ووزعوا كذا وكذا وأنا مستعد أن أزود المعنيين بعشرات من الأسماء المستحقة رسمياً وغير الحاصلة على المبلغ! هذا خلل بالنتيجة، ويجب أن نشعر هذا الجندي، والشرطي، بالاعتزاز إذا وقفنا إلى جنبه».

وطالب المسؤولين المعنيين بـ «النوعية في اختيار عناصر الأمن، وأن يهتموا بالشجاعة وأن يكون الاختيار وفق موازين مبنية على حماية الوطن». مضيفاً: «أنا واقعاً تكلمت بمسألة الوطنية وبعض الإخوة هنا قال: أحب تكرار هذا الكلام في كل أسبوع، وعندما تأتي كلمة أو نصيحة بنتيجة لخدمة البلد فعلى المعني بها أن يفتح أذنه كائناً من كان وأن يتواضع هذا المسؤول إذا كان بيده القرار ويزن الأمور، ويتساءل مع نفسه: هل هذا القرار لبناء البلد أو لهدمه، ولا نريد منكم جزاء ولا شكوراً، لكن بالنتيجة هذه الأشياء تقطع القلب».

وخاطب المسؤولين: «قطرة الدم عزيزة إخواني، وقد يتساهل البعض فيها واقعاً؛ لاعتياده عليها، ولكن الأمر بنفسه كبير، فكثيرة هي العمليات الإرهابية، وأصبحت المسألة رحم الله الضحايا وانتهى الأمر!».

مضيفاً: «على كل حال، أنا أحب أن يجري تحقيقٌ في هذه المسألة، ومهم جداً تشخيص المقصرين وبيان سبب التقصير، حتى نتداركه ولا يحصل في أماكن أخرى؛ لكي نعالج أصل القضية؛ دفعاً لعدم تكرارها لا سمح الله في مكان آخر».

وتناول السيد الصَّافي مسألة أخرى مبيناً: «ربما يقول بعض المسؤولين إنّ هذا الكلام يُقال أكثر من مرة، ونحن نقول: نعم، نذكره مرة ومرتين وثلاث وعشر إلى أن يصغي الإخوة المعنيين».

مضيفاً: «هناك مسائل خطرة في البلد تحدث، فعندما تكون الجريمة خطرة فما الذي

يحمينا منها غير القصاص، عندما يلقى القبض على اثنين ثلاثة عشرة للجريمة الفلانية وتكون الأدلة دامغة عليهم نأتي إلى مسألة القصاص من هؤلاء المطلوبين – حتى لا يطمع من كان في قلبه المرض – لينحو هذا النحو، ولكن! لا قصاص».

مبيناً: «إذا كانت القضية بالعكس، المجرم يخرج ويعترف ويقتل ثم يخرج، لا شك ماذا ستكون النتيجة؟! الأمن يبقى مضطرباً، والمجرم سوف يتشجع أكثر بعبارة مختصرة، فالقضاء النزيه العادل لا بد أن يأخذ مجراه ولا يتأثر بالمزايدات على حساب دماء الناس، فمن السهل على القاضي أن يقلب وضع المجرم ويجعله بريئاً، أو يقوم بالعكس، إذا أراد أن يخالف ضميره ويخالف وطنيته ومهنيته فيستطيع أن يفعل ذلك، لكن لا أعرف ما هو السبب عندما يخرج المجرم بعد فترة ويعترف أنه ارتكب الجرائم واحدة، واثنتين، وثلاث، وأربع! الرجاء من القضاة أن لا يتأثروا بالمزايدات السياسية وخاصة في هذا الظرف الحساس، وإذا كان يتأثر فلماذا يبقى بالقضاء؟! كيف لا يعيش حالة تأنيب الضمير بأن يرى أهل الضحية والضحية؟! كيف يصبر على رؤية الأرامل والأيتام وهو يرى القاتل أمامه؟! بل هو الذي أخرجه؟!».

وخاطب المعنيين قائلاً: «مسألة القضاء من المسائل الصحية في البلد لو مورس بالشكل الجيد، وأنا أقول: الحمد لله إنّ هناك قضاة، والغالب لعلهم هم جيدون، لكن يجب أن لا يحصل خرق بالقضاء حتى لو كان واحداً بالألف، فالمسألة لا تحتمل الاختراق في السلك القضائي، كيف يخرج القاتل مع الأدلة وهؤلاء الذين ينتظرون قصاصاً عادلاً من الذي قتل أباهم أو قتلهم؟

وتناول السيد الصَّافي الجوانب الإدارية في البلد قائلاً: «تعلمون أنّ هناك الكوادر الوسطية في كل دائرة من الدوائر، وهي تلعب حقيقة دوراً كبيراً في إنجاح أي مشروع في هذه الدائرة، وأنا أشد على أيادي الإخوة الذين يهتمون اهتماماً بالغاً بهذه الكوادر [التي هي] على تماس مباشر مع المواطن».

مضيفاً: «من باب المثال ليس إلا، ذكرنا قبل فترة بأنّ هناك وجوباً في قضية التصدي للتمريض النسوي إذا كان هناك نقص في هذا العنصر، بل مع ذلك في الرجال أيضاً الأمر كذلك، لكن معه شيء، الحالة الوسطية في التمريض يجب أن تكون مهنية، فالطبيب مهما كان ماهراً لا يبدأ من البداية حتى النهاية، وإنّما هناك فترة يسلّم الأمر إلى هذا الكادر الوسطي، وهذا بيده الأمر، أما أن يتم العمل بنجاح أو لا».

مبيناً: «كل دوائر الدولة فيها هذا الكادر الوسطي، والعراق الآن يحتاج إلى تدريبات هائلة وكثيرة لهم، والأمور متاحة ولا أعتقد أنها تحتاج إلى أموال طائلة، لكن قطعاً ستجعل الكادر الوسطي ينهض بالبلد، هذه المسألة إخواني في غاية الأهمية، نسمعها من الأساتذة بالجامعات، نسمعها من الأطباء ومن كبار المهندسين، ونسمعها من كل الجهات، يقولون دائماً الكوادر الوسطية لا زالت متوسطة المهارة».

موضحاً: «والكوادر الوسطية في صميم بناء الدولة، وهذا ليس له علاقة بكيان ألف أو كيان باء، بل له علاقة بمنهجية الكوادر الوسطى بالبلد عموماً، ويجب أن يولى لها أهمية خاصة؛ لأنها تساعد على نجاح الأمور، فكثير من الإخوة حقيقة أصحاب ذهن وقّاد وفكر جيد وشخصية ممتازة، وعندما يعمل فالمشكلة أنّ كل الأفكار تتكسر إزاء قلة كفاءة الكادر الوسطي».

مضيفاً: «لا بد أن نعمل لا بد أن نتفاءل، لا بد أن نستغل الإمكانات، لا نبقى مكتوفي الأيدي وننتظر الأزمات تتراكب أزمة بعد أخرى إلى أن نفاجأ واذا بالأزمات لا يمكن حلها، هذه مسائل - إخوان - أعتقد بسيطة ولا تحتاج إلى جهد كبير ولا مال كبير، نعم، تحتاج إلى إرادة قوية، وتحتاج إلى عزيمة، وأمير المؤمنين عليه السلام يقول: «رب همة أحيت أمة» وإن شاء الله تعالى هذا البلد زاخر بالهمم العالية حتى نحيي بها الأمم، نسأل الله تعالى للجميع ولهذا البلد التوفيق والراحة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله الطيبين الطاهرين، والحمد لله رب العالمين».

خطبة رقم (١٩)

٩ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ١٣ آيار ٢٠١١م

تطرق إمام جمعة كربلاء المقدسة ممثّل المرجعية الدينية فيها الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى جملة قضايا، كان في مقدّمتها «مسألة هروب مجرمين من سجن مكافحة الإرهاب في بغداد واستشهاد ضباطٍ وجنود لدى محاولتهم منع الهاربين»، حيث عزا الشيخ الكربلائي أمر الهروب إلى «عدة أسباب، منها وجود خروقات أمنية بتواطؤ بعض أجهزتها مع الهاربين، وضعف الكفاءة لدى بعض المنتسبين»، وطالب الشيخ الكربلائي في ضوء ذلك «بإجراءات عاجلة وحاسمة في الموضوع؛ للوقوف على مواطن الخلل التي أدت لهروب المجرمين، ومعالجة هذه المواطن ومحاسبة المقصرين».

وتطرق الشيخ الكربلائي إلى «مصادقة مجلس النواب على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة»، ووجه كلامه إلى «جميع الكتل السياسية في المجلس» منتقداً «تجاهل مطالب الشعب العراقي بفئاته المختلفة من قبل مجلس النواب بجميع كتله لمسألة تقليص الدرجات الوظيفية الرمزية؛ لأنها – مع مسألة تخفيض رواتب النواب والوزراء وذوي الدرجات الخاصة والرئاسات الثلاث – تعدّان أمراً مهماً في مسألة تقليص الأموال التي تصرف من الموازنة العامة للدولة، ومسألة تجنب الترهل في جهاز الدولة بإضافة مناصب جديدة ليست ذي فائدة، بل هي رمزية». وعدّ الشيخ الكربلائي ذلك التجاهل «استهانةً بآراء الشعب العراقي الذي كان يطمح في: إلغاء المناصب الشرفية الزائدة، وتقليص الرواتب المذكورة تقليصاً حقيقياً وليس شكلياً كما رأينا في مسألة مناقشة تقليل الرواتب».

وحذر الشيخ الكربلائي «جميع الكتل السياسية في مجلس النواب «من التجاهل واللامبالاة من قبل النواب لآراء الشعب» وعدّ ذلك خطراً يهدد جميع السياسيين في مستقبلهم السياسي».

وانتقد الشيخ الكربلائي «مسألة الفساد الإداري في موضوع نظام الرعاية الاجتماعية، حيث بلغ مبلغ الفساد أكثر من ١٠٠ مليار دينار».

ذلك التجاهل - للمطالبات بإلغاء منصبي نائبي رئيس الجمهورية - استهانةً بآراء الشعب العراقي الذي كان يطمح في:
إلغاء المناصب الشرفية الزائدة
وتقليص الرواتب المذكورة تقليصاً حقيقياً وليس شكلياً كما رأينا في مسألة مناقشة تقليل الرواتب.

خطبة رقم (٢٠)

١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠ آيار ٢٠١١م

تناول إمام جمعة كربلاء المقدسة وممثل المرجعية الدينية العليا العلامة السيد أحمد الصَّافي قضيتين في الشأن العراقي:

كانت القضية الأولى حول «بعض القرارات المتخذة في البلاد، والتي تتخذ بشأن الوطن والمواطن»، وما إذا كانت صحيحة أو لا، حيث حثّ السيد الصَّافي «المسؤولين عن القرارات التي تبيّن بعد سنّها أنها لا تصبّ في مصلحة المواطن»، حثهم على أن «يتراجعوا عنها، وأن تكون لهم الشجاعة في ذلك، وألا تأخذهم العزة بالإثم».

وفي مجال القضاء أكد السيد الصَّافي أنّ «بلداً غير مستقر ويتجه نحو الاستقرار فإن القضاء فيه جزءٌ مهمٌ من هذا الاستقرار، خاصة أنّ الدستور العراقي قد أقرّ فصل السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية».

مؤكداً: «أنّ نجاح القضاء مُحتاجٌ إلى حماية للقضاة الذين يحكمون بالعدل ولديهم الشجاعة على ذلك ولا تأخذهم في الحق لومة لائم، حتى يتمكنوا من أداء عملهم وخاصة في قضايا الإرهاب التي يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين، ويكون حكم القاضي فيه حاسماً وعادلاً».

مضيفاً: «يجب حسم القضايا التي تظهر فيها القرينة لدى القضاء بأن الجريمة قد وقعت، فهناك قضايا المتهم فيها إرهابي قتل العشرات من الأبرياء وليست جريمة قتل عادية، والقضية معلقة منذ سنتين أو أكثر بحجة عدم وجود أدلة كافية!».

وطالب السيد الصَّافي «القضاء بحسم هذه القضايا العالقة، والتحلي بالشجاعة الكافية لاتخاذ قرار بذلك» وطالب أن:

« تتضافر جميع الجهود للحصول على مؤسسات حكومية ذات أداء مهني جيد».

خطبة رقم (٢١)

٢٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٧ آيار ٢٠١١م

بين ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف في إنه «قد كثرت في الفترة الأخيرة حوادث التفجير بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة وفي محافظات عدّة، وذهب ضحيتها الكثير من أفراد الأجهزة الأمنية والمواطنين الأبرياء، وكذلك شهدت السجون العراقية حوادث هروب أو تهريب للسجناء».

وشكك الكربلائي بتشكيل اللجان التحقيقية بهذا الشأن بقوله: «كان الإجراء المتخذ من هذه الحوادث هو تشكيل لجان تحقيقية دون أن يطلع أبناء الشعب العراقي على نتائج التحقيق، ولم يُعرف إلى الآن من الجهات المقصرة، وأين يكمن الخلل في أداء الأجهزة الأمنية؟! وبالتالي فإنّ تشكيل هذه اللجان أصبح دون جدوى، أو على الأقل لا يحقق الهدف المطلوب من تشكيلها».

وأضاف: «إنّ المسؤولية الوطنية والشرعية التي تتحملها الجهات المعنية تقتضي إعلان نتائج التحقيق وعدم إخفاء الحقائق التي تصل إليها هذه اللجان وإن كانت تكشف تورط بعض المسؤولين السياسيين أو الأمنيين، أو تؤشر خروقاً في الأجهزة الأمنية أو تقصيرا في الأداء المهني لهذه الأجهزة». مؤكداً «أن مقتضى الأمانة المهنية والإخلاص لهذا البلد والشعب هو كشف هذه الأسباب ووضع الحلول لها».

ولاحظ إمام جمعة كربلاء المقدسة أنّ «هناك تكتماً على نتائج التحقيق في أغلب تلك التحقيقات التي تجري من الخروقات الأمنية، وأرجع ذلك إلى:

١ – عدم حيادية ومهنية وشفافية بعض هذه اللجان.

٢- وجود ضغوط من بعض الكتل السياسية أو من بعض المسؤولين تحول دون كشف هذه النتائج، أو وجود مجاملات سياسية ومصلحية على حساب كشف الحقيقة، وهذا بالتالي سيؤدي إلى استمرار نزيف الدم وعدم استقرار الوضع الأمني، ليبقى الأمر على هذا الحال».

وفي موضوع آخر من خطبته قال الكربلائي: إنه «قد طرق سمعنا أنّ مجلس الوزراء قرر الموافقة على تجهيز المولدات الأهلية والحكومية والتي تزوّد الدور السكنية بالوقود مجاناً، وذلك من أجل تخفيف معاناة المواطنين لموسم الصيف القادم بسبب نقص خدمات الكهرباء الحاد».

وطالب: «بالتطبيق السريع والجاد لهذا القرار وتفعيله ومتابعة تطبيق الشرط الذي فرضته الحكومة مقابل هذا التجهيز المجاني للوقود، وعلى أن لا تكون التسعيرة مرهقة لكاهل المواطن».

مضيفاً: «كما آمل من الوزارات المعنية بذل جميع الجهود والإمكانات المتاحة من أجل الإسراع بإنجاز مشاريع التوليد للكهرباء التي تمّ التعاقد عليها، وتخفيف الإجراءات الروتينية والمعقدة الموجودة في بعض الدوائر، فإنّ من جملة الأمور التي تجعل الشركات الأجنبية تعزف عن العمل في العراق تلك الإجراءات غير المبررة».

وفي ختام الخطبة حثّ الشيخ الكربلائي «الجميع ولاسيما كبار الموظفين والجهات الحكومية والتشريعية، على تسهيل الإجراءات المطلوبة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية ومنها ما يكون في مجال السكن بالخصوص، فإنّ هناك شكاوى كثيرة من جهات استثمارية ترغب في بناء مجمعات سكنية تخفّف من معاناة المواطن في أزمة السكن، ولكنها تواجه بالكثير من الإجراءات المعقدة التي تجعلها تعزف، بل تهرب من تقديم هذه الخدمة».

خطبة رقم (٢٢)

٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٣ حزيران ٢٠١١م

تناول إمام جمعة كربلاء المقدسة وممثل المرجعية الدينية العليا العلامة السيد أحمد الصَّافي قضايا عدة في الشأن العراقي، وذلك من على منبر في العتبة الحسينية المقدسة:

وكانت القضية الأولى ما يخصّ هروب بعض المجرمين حيث قال: «سمعنا وسمعتم مسألة هروب السجناء، والواقع إنها عملية تهريب لهم، وهذا مؤشر خطير جداً، ولا شك أنّ هناك دوافع من عملية التهريب يبدو أنها سياسية أو مادية، والغرض من ذلك هو زعزعة الوضع العام للبلاد رغم أنّ بعض السجناء المهرّبين قد تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي بثبوت الجريمة عليهم». مبيناً: «ونحن نعتقد أنّ الشخص المهرّب يشترك مع السجين في النفسية».

وتساءل: «ما حقيقة الأمر وحجم القضية؟ ولماذا تتكرر هذه المسألة؟! ولماذا يوضع المجرم في مكان يسهل عملية التهريب منه؟!».

مطالباً: «نحن ننتظر خطوات للحد مما يجري، وأخرى رادعة للمذنبين؛ لأنّ ما يجري من قبل المقصرين في هذا الشأن لهو خيانة للوطن، وهو أمر شائن ووضيع جداً».

وفي القضية الثانية تطرق السيد الصَّافي إلى «المسؤولية بشقّيها، ما على الدولة للمواطن، ومسؤولية الأخير تجاه وطنه».

ففي الجانب الأول بيّن السيد الصَّافي «من مسؤوليات الدولة هو توفير الأمور

الضرورية لحياة المواطن قدر المستطاع، وبالمقابل هناك التزامات للمواطن تجاه وطنه بحيث إذا أخلّ بها، فإنه سيصبح غير محب لوطنه».

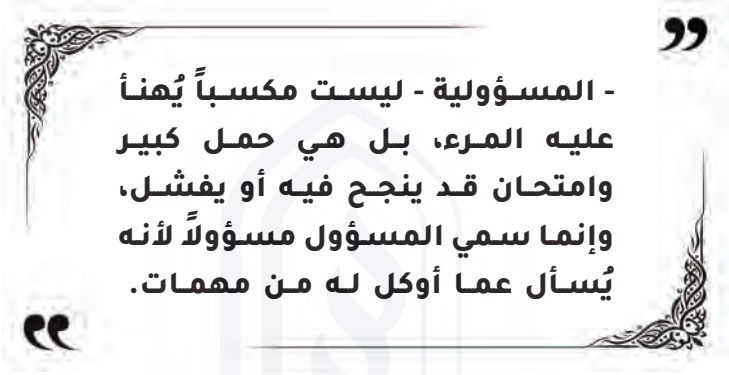
مضيفاً: «من الضروري للمسؤول أن يخدم المواطن والوطن بكل ما يستطيع، وبكل ما يسهم في بنائه، وإنّ قيمة كل مسؤول هو بما يقدمه للبلد لا بما يقدمه البلد له من امتيازات، ولنضرب مثالاً عن واجبات المواطن تجاه بلده، فلو إنّ مواطناً لم يلتزم بنظافة شارعه أو منطقته، فإن مثل هذا المواطن يمكن أن نقول عنه بأنه لا يحب وطنه، وسيقول لنا معترض بأن المواطن واقع تحت تأثير ردود أفعال الأنظمة السابقة السلبية أو تحت تأثير مسؤول أو حدث ما، وبالتالي فإن ما يصدر منه لا يمثل كرهاً للوطن، ونرد على المعترضين بالقول: إنّ ردود الفعل السلبية يجب أن تكون تجاه المسؤول والنظام السابق الذي أحدث في نفس المواطن شرخاً، وليس ردود سلبية تجاه الوطن».

وتطرق السيد الصَّافي إلى دور المسؤولين وطالبهم «بأن يدخلوا دورة في فهم المسؤولية وأن عليهم أن يعلموا أنّ الأخيرة ليست مكسباً يُهنأ عليه المرء، بل هي حمل كبير وامتحان قد ينجح فيه أو يفشل، وإنّما سمي المسؤول مسؤولاً لأنه يُسأل عما أوكل له من مهمات».

وتساءل السيد الصافي: «هل يقوم المسؤول بالتعويض عن ساعات دوامه التي تأخرها؟ وهل يفكر في المبلغ الذي يحصل عليه آخر الشهر بأن فيه جزءاً لا يستحقه»؟ فالمسؤول إذا قام بذلك كما ينبغي فقد اكتسب حبّ الناس وأوفى بالتزاماته تجاه الوطن».

وفي المحور الثالث من الخطبة بيّن السيد الصَّافي «إن الكيانات السياسية هي التي تدير البلد، وهي مسؤولة عن إدارة أزماته وخاصة إنها كثيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأنا أتساءل أيهما أجمل: أن يقوم أشخاص في كتلة ما بحلّ المشاكل التي تعترض البلد أم أن يقوم أشخاص في نفس الكتلة بإثارة الفتنة وزيادة

الفرقة؟ ولنأت إلى مسألة الاغتيالات، وأنا أتساءل أيضاً، لماذا لا تتفق الكيانات على حلّ هذه المشكلة من خلال استخدام خبراء؟!ولماذا هناك اختلافات دائمة ولا يوجد اتفاق على حلّ مشكلة ما؟ أليست مهمة المسؤول رأب الصدع وليس زيادة الفرقة؟ أتساءل لماذا لا نفهم هذه الأمور؟!».



وطالب السيد الصَّافي بـ«خطوات جادة لحل المشاكل العالقة في البلاد» مبيناً: «أنا أعتقد أنّ الإنسان الجريء هو من يقول إنني لا أستطيع القيام بعمل ما، وأن يعتذر عن المسؤولية».

وختم خطبته بالدعاء: «أسأل الله القدير أن يرينا في هذا الوطن كل عزة وتطور وأن يحفظه وبلاد المسلمين من كل سوء».

خطبة رقم (٢٣)

٧ رجب ١٤٣٢ هـ الموافق ١٠ حزيران ٢٠١١م

تطرق ممثّل مرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي من على منبر في الحرم الحسيني المطهر إلى قضايا عدة كان أولها الهجمات الإرهابية الأخيرة.

فأشار إلى «تعرّض عدد من مدن العراق إلى مجموعة تفجيرات إرهابية، وخصوصاً مدن الرمادي وتكريت، حيث ذهب ضحية هذه الأعمال الإجرامية عدد كبير من الشهداء والجرحى» ودعا الله تعالى أن «يتغمد الشهداء برحمته الواسعة ويمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل».

وثمّن «الجهود الكبيرة التي تبذلها الأجهزة الأمنية، حيث يذهب ضحية هذه التفجيرات العدد الكبير من أفرادها، بل يمثلون النسبة الأكبر من الضحايا». وقال: «إن بعض المناطق في العراق بحاجة إلى مراجعة الخطط الأمنية الموضوعة لها؛ بسبب تكرار حصول العمليات الإرهابية فيها (عمليات التفجير بالخصوص)، مما يعني وجود مناطق رخوة في هذه المدن تخترقها بسهولة الجماعات الإرهابية، وهذا ناشئ إما من عدم كفاءة الخطط الأمنية، أو وجود خروقات في صفوف الأجهزة الأمنية».

وطالب الشيخ الكربلائي «الأجهزة الأمنية المختصة بمراجعة هذه الخطط وبذل المزيد من الجهد الأمني لحماية هذه المناطق، إذ إنّ الضحايا فيها عدد كبير وبعض منهم من مسؤولي الحكومة المحلية في تلك المدن، ولا شك أنّ ذلك يمثل خسارة كبيرة للبلد ولتلك المدن، ويعطي دفعاً للجماعات الإرهابية للقيام بالمزيد من العمليات الإرهابية».

وكرر تأكيده بضرورة «تفعيل الجهد الاستخباري ودعمه بأقصى ما يمكن، واختيار العناصر الكفوءة له ودعمها من خلال تدريب عناصرها وتوفير الدعم المالي الكافي له».

وفي سياق آخر من خطبته أوضح «إن هناك الكثير من الجرائم البشعة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية بحق المواطنين الأبرياء، ومن الأمور المهمة لمعالجة ملف هذه الجرائم هو تفعيل الإجراءات القضائية المتخذة من قبل المحاكم، وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها، والتي اكتسبت الدرجة القطعية، وعدم السماح لإساءة استخدام بعض التشريعات القضائية التي شُرِّعت من أجل توفير الغطاء القانوني الصحيح لمسار التحقيق، وتوفير أوليات إدانة صحيحة وكافية من جهات قانونية وفق أطر إنسانية للمتهم حتى تكون إدانته وحكمه مستنداً إلى أسس قانونية وإنسانية على وفق الأدلة الجنائية الكافية».

وأضاف: «لكن – مما يؤسف له – أنّ هناك إساءة استخدام لهذه التشريعات من قبل بعض الجهات التي تتبنى منهج عدم إعطاء الفرصة لهذا البلد لكي يستقر ويسوده الأمان، وهذه الجهات قادرة على النفوذ إلى الأجهزة المختصة لكي تصل إلى تحقيق مآربها، كما أنّ هذا الاستغلال السيئ يؤدي إلى تمييع وتسويف في القضايا الإجرامية الخطرة، بحيث يبقى من تثبت جريمته داخل السجن لفترة طويلة بانتظار فرصة سانحة لتهريبه أو ممارسة بعض الضغوط – وحتى من أطراف سياسية – من أجل صرف نتائج التحقيق عن واقعها وإطلاق سراحه، وقد اشتكى كثير من المواطنين من مثل هذه الحالات حيث يذكرون إنّ هناك مجرمين ثبتت إدانتهم، ولكن يرونهم قد أطلق سراحهم فيما بعد، بحجة وذريعة عدم كفاية الأدلة».

وقال الشيخ الكربلائي: «إن دماء الضحايا الأبرياء من العراقيين هم أمانة في أعناق المسؤولين جميعاً ابتداء من أكبر مسؤول في الدولة إلى أصغر مسؤول فيها ممن هو معني بهذه الملفات».

وتطرق إلى ما «صدر من الحكومة سابقاً من تعليمات بتوفير الوقود مجاناً لأصحاب

المولدات الأهلية والحكومية من أجل تخفيف المعاناة عن المواطنين بسبب النقص الحاد في خدمات الكهرباء» وعدّها «خطوة إيجابية نأمل من الطرفين الأجهزة الحكومية المعنية وأصحاب المولدات التعاون فيما بينهم لتحقيق الهدف المنشود منها، وبما يضمن رعاية حقوق المواطنين في تقديم الخدمة المطلوبة، بما يتناسب والدعم المقدّم لهم من قبل الأجهزة الحكومية المعنية، وأيضاً بما يضمن حقوق أصحاب المولدات».

وأضاف: «نأمل من الإخوة أصحاب المولدات بعد تقديم هذا الدعم من توفير الوقود مجاناً -وهو يكلّف الدولة مئات المليارات من الدنانير - وذلك من خلال حسن الاستخدام لهذا الدعم وأيضاً تفهّم وتقدير من قبل أصحاب المولدات للمعاناة التي يمرّ بها المواطنون بسبب النقص الحاد في خدمات الكهرباء، خصوصاً في فصل الصيف الحار، وهذا ينبع من خلال استشعار أصحاب المولدات للمسؤولية الوطنية والإنسانية الملقاة على عاتقهم، وذلك ببذل أقصى ما يمكن من جهود لتوفير هذه الخدمة».

وفي الوقت نفسه طالب «الإخوة في الأجهزة الحكومية المعنية أن يتفهّموا أجواء العمل التي يمرّ بها أصحاب المولدات بما يؤدي إلى تقديم بعض الحلول، وذلك بالاستماع إلى آراء أصحاب المولدات ومناقشة السبل الكفيلة التي تعينهم في تقديم الخدمة المطلوبة».

وفي المجال القضائي نوّه الشيخ الكربلائي إلى أنّ «الجرائم البشعة التي ارتكبها الإرهابيون في السنوات الماضية وما زالوا، لهي جرائم يندى لها جبين الإنسانية، ولا بد أن تكون هناك مجموعة من الإجراءات الرادعة لها، كما يجب تفعيل القرارات القضائية الصادرة بحق هؤلاء المجرمين، فرغم صدور قرارات قطعية بحقهم الا أنّ الكثير منهم ما زالوا لم تنفذ فيهم القرارات».

وأكد الشيخ الكربلائي أنّ «دماء الأبرياء التي سفكت وأعراض المواطنين أمانة بأعناق المسؤولين، مما يؤسف له أنّ هناك استخداماً سيئاً لبعض التشريعات، أنّ هناك جهات سياسية تحاول حرف مسار الأدلة لتغيير الحكم القضائي».

خطبة رقم (٢٤)

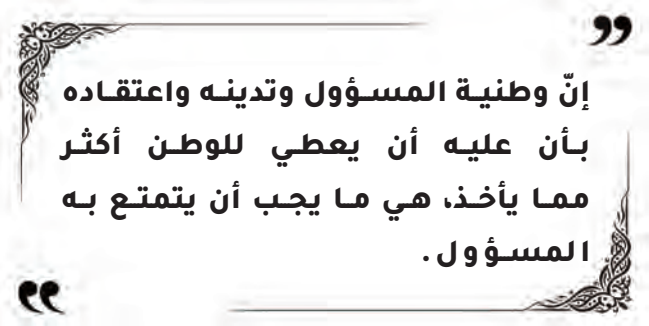
١٤ رجب ١٤٣٢هـ الموافق ١٧ حزيران ٢٠١١م

من على منبر صلاة الجمعة وفي الحرم الحسيني المقدس، تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي جملة من القضايا.

وقال: «إن بناء البلدان عموماً يحتاج لمجموعة مقومات، وهي بدورها ممكن أن تكون موجودة، أو تحتاج مقدمات لإيجادها».

مضيفاً: «عندما أتحدث لكم، فإني أتكلم عن عنوان وزارة لاعن شخص وزير محدد، وأقول أنّ البلد يحتاج منا الكثير».

مبيناً: «لا شك أنّ هناك جهداً يبذل لبناء البلد، لكن كثيرة هي الجهود غير الواضحة والوقت الضائع في الوزارات بلا تقدم ملموس، وقد قلنا سابقاً **إنّ وطنية المسؤول وتدينه واعتقاده بأن عليه أن يعطي للوطن أكثر مما يأخذ، هي ما يجب أن يتمتع به المسؤول**».



موضحاً: «هناك كفاءات جيدة موجودة في كل الوزارات، لكن يا للأسف لا يسمع المسؤولون منها رغم أنّ كفاءتها كفيلة بحلّ الكثير من مشاكل الدولة، بل وتساعد أيضاً في اتخاذ أفضل القرارات». داعياً «جميع المسؤولين إلى الاستعانة بهذه الطاقات الكبيرة وإعطائها فرصة لكي تبدع».

وتساءل السيد الصافي: «لماذا يتم إقصاء الكفاءات التي تمتلك خبرة ولا يفسح المجال لها في حلّ مشاكل البلد؟!».

وحول تأخر إنجاز المعاملات بيّن السيد الصافي: «أنّ العراق من البلدان التي تسهلك كمية من الورق في التعاملات الحكومية كبيرة جداً قياساً ببلدان أخرى رغم تقدم وسائل التدوين الالكتروني، ونتج عن ذلك مشكلة تكدّس ما يُتعارف عليه بالبريد أمام المسؤولين الذين يعجزون أحياناً عن الإجابة عنه، والسبب هو أنّ المسؤول يحصر صلاحية الإجابة به، وهذا دلالة على عدم ثقته بالآخرين، والنتيجة هي تكدس المعاملات لأشهر قبل إنجازها، بل ربما نجد مواطناً قد مات ولم تنجز معاملته بعد!»

مبيناً: «نحن ندعو مثل هؤلاء المسؤولين إلى إعطاء الصلاحيات لغيرهم؛ ليقدروا على إنجاز المعاملات بشكل أسرع، ويضمنوا عدم تكدس بريدهم بها، وبالتالي سير العمل الحكومي بوتيرة أسرع».

وأكد السيد الصافي: «البلد يحتاج إلى نهضة إدارية وفكرية واقتصادية وفي جميع المجالات».

موضحاً: «إنّ وضع العراق لا يتحمل الانقسامات، حيث إننا نرى أحياناً أن نائب محافظة ما يسعى إلى حلّ مشاكل محافظته دون معونة من نواب آخرين من محافظات أخرى، والحقيقة إننا نحتاج أن يتكاتف نواب محافظات أخرى مع نائب عن محافظة معينة لحلّ مشاكلها».

مبيناً: «فإن مشكلة ما في محافظة واسط مثلاً عندما يطرحها نائبها في البرلمان، فيجب أن يسانده في الطرح نواب بقية المحافظات كالأنبار وذي قار ونينوى، وهذا الأمر بالنسبة إلى باقي المحافظات وهكذا».

وأضاف: «ولعلي أذكر لكم شيئاً سمعته من المرجعية الدينية العليا قبل حوالي خمس سنوات، حيث ذكرت: إذا كانت هناك حالة في الأنبار تؤذيها ولا تؤذي غيرها من المحافظات فعلى نواب بقية المحافظات رفض تلك الحالة السلبية، وهكذا الأمر في بقية المحافظات».

مخاطباً النواب: «ننتظر منكم الرد على هذه الاقتراحات».

وختم السيد الصَّافي خطبته بالدعاء: «أرانا الله في هذا البلد كل خير بحقّ محمد وآلِ محمد».

خطبة رقم (٢٥)

٢١ رجب ١٤٣٢هـ الموافق ٢٤ حزيران ٢٠١١م

توجه ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي بعد توجيهات ووضع اصبعه على عدد من القضايا التي تهم الناس وذلك في الخطبة الثانية من صلاة التي أقيمت في الحرم الحسيني المطهر.

كان المحور الأول هو ما يخص «موعد زيارة الإمام الكاظم عليه السلام في ذكرى استشهاده «وبيّن أنه «ومع اقتراب يوم ٢٥ رجب نحتاج بيان بعض التوصيات إلى الملايين المتوجهة لأداء الزيارة وكما يلي:

١- مع تزايد العمليات الإرهابية في الفترة الأخيرة قياساً عما سبقها نوصي الأجهزة الأمنية بان تكون أكثر يقظة وحذراً وأن تكون عيوناً ساهرة ليل نهار لحماية الزائرين سواء أكان في الذهاب أم الإياب، لأننا لاحظنا بأن الكثير من الزيارات ينجح في حفظها رجال الأمن في الذهاب، ولكن بسبب الإعياء أو عدم الحذر تحصل خروقات أمنية في الإياب، فنرجو تكثيف الجهد فيه.

٢- تكثيف الجهد الاستخباري خصوصاً هذه الأيام التي تسبق الزيارة ونوصي المواطنين بضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية وعدم التجاوز على خططها وإجراءاتها وتفهّم هذه الإجراءات التي تتخذ لحمايتهم، وكذلك ندعوهم لأداء الزيارة وفق الآداب المسنونة التي تعكس الالتزام الديني والحضاري لمحبي أهل البيت عليهم السلام وتجاوز أي أمر يضر بالوحدة الإسلامية، بل يجب العمل - سواء أكان من جهة الشعارات أو الردّات

أو التصرفات – على الدعوة لهذه الوحدة والعمل على ترسيخها والابتعاد عما يؤدي إلى الاستفزاز الطائفي.

٣- ندعو **إخواننا، بل أنفسنا من الطائفة السنية الكريمة** من أبناء ومواطني المناطق التي تمرّ بها مواكب العزاء إلى تكثيف وتفعيل الخدمات التي اعتادوا في كل عام تقديمها للزوار؛ ليبينوا للعالم مدى تلاحم أبناء الشعب العراقي فيما بينهم، وأنهم جميعاً أبناء بلد واحد وشعب واحد، لا يفرقهم الانتماء للمذاهب المتعددة، وأنهم يستشعرون المسؤولية الواحدة، وهم جميعاً يحبون أهل البيت عليهم السلام».

وعن الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة العراقية في الآونة الأخيرة أكد الشيخ الكربلائي أنه «ما تزال العمليات الإرهابية الإجرامية مستمرة وفي مدن عدة، حيث حصلت تفجيرات في مدن الديوانية والبصرة وغيرهما». وعقّب بـ«أنه وعلى الرغم من العدد الكبير للقوات الأمنية والتي قد تصل إلى نصف مليون عنصر أمني، إلا أن هذه الجماعات الإرهابية ما تزال قادرة على التحرك وتوجيه الضربات والقيام بالأعمال الإجرامية التي يذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين والمسؤولين».

وطالب الشيخ الكربلائي «أن يوجه الاهتمام من قبل قيادات الأجهزة الأمنية للتطوير النوعي والمُرضي لأفراد الأجهزة الأمنية، وليس فقط الاهتمام بتكثير عديدها». وقال بهذا الصدد: «لابد من البحث عن الأسباب الدقيقة لاستمرار هذه العمليات على الرغم من أنّ الأجهزة الأمنية اكتسبت سابقاً طوال تلك السنوات الكثير من الخبرة في كيفية مواجهة هذه الأعمال الإرهابية وماهية خطط هذه الجماعات الإرهابية».

وشدد على «ضرورة البحث في الأسباب التي تذكر كثيراً كالاختراق الأمني من قبل العناصر المعادية والخلل في الأداء المهني وفي حالات الفساد الإداري وتشخيص ما هي نسبة تأثير كل واحد من هذه الأسباب ومعالجتها، ولا شك أنّ الجانب الاستخباري

له تأثير كبير في التصدي ومواجهة هذه الأعمال الإرهابية؛ ولذلك يحتاج إلى الدعم الكبير والتطوير لأداء عناصر الأجهزة الاستخبارية».

وفي سياق آخر من خطبته تطرق الشيخ الكربلائي إلى «أن العراق قد أصبح سوقاً رائجة للبضاعة الفاسدة والمزورة، سواء أكان من المأكولات، أو المشروبات، أو الأدوية، أو البضائع الصناعية والتجارية» وحذر من أنّ «لهذا الرواج تأثيراً صحياً ومالياً، فهو يسبب الإضرار الكبيرة بصحة الناس إضافة إلى إتلاف أموالهم وتضييعها».

ولمعالجة هذه الظاهرة الغريبة اقترح الكربلائي أنه «لابد من إحكام إجراءات السيطرة النوعية وتفعيلها والمحاسبة عليها، وعدم السماح بالتهاون بضوابطها، وتطوير أساليب هذه السيطرة، وتوفير العدد الكافي من مراكز السيطرة النوعية بحيث لا يؤدي إلى التأخير في إيصال المواد وعدم تكدسها في أماكن شحنها وخزنها».

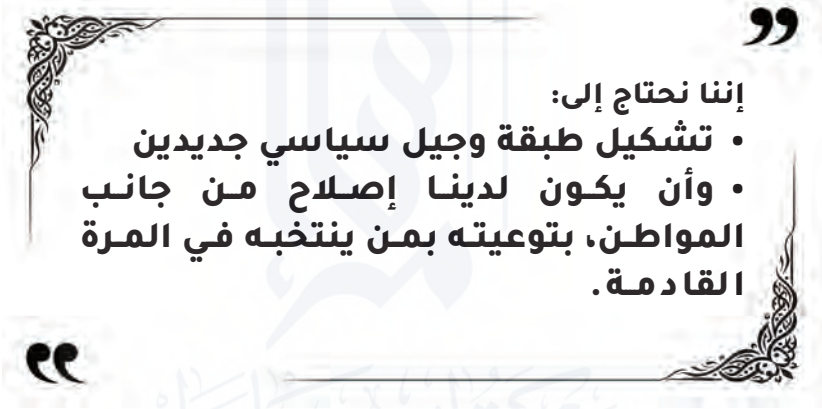
وأضاف: «من المعالجات المهمة – معالجة قضية الفساد – فقد أصبح الفساد المالي والإداري المستشري في دوائر الدولة مصدر أغلب المشاكل والأزمات، وهي الأساس الأول والأخير للانطلاق نحو الإصلاح ومعالجة الأزمات والمشاكل». وكرر القول «لا تنمية ولا تطور ولا صحة ولا ازدهار ولا أمن ولا خدمات يمكن أن تقدّم وكما يأمل أبناء الشعب العراقي من غير معالجة للفساد».

ونقل شكوى «الكثير من المواطنين المهاجرين من العراق إلى بعض البلدان الغربية كالسويد وغيرها والذين أعيدوا إلى العراق» من «عدم وفاء الجهات المعنية في الحكومة العراقية بالتزاماتها وتعهداتها التي قدمتها لهم قبل إعادتهم إلى العراق، وهم يشكون من عدم توفر أي فرصة عمل لهم، بل حتى لا تتوفر لهم المقومات الأساسية من السكن والمنحة المالية لاستقرارهم من جديد في بلدهم، ودعا إلى المصداقية في تنفيذ الوعود؛ لأنّ ذلك سيشجع الآخرين على الرجوع إلى وطنهم، خاصة أنه بحاجة لهم، وبالخصوص

ذوي الكفاءات الذين ارتقوا مراتب متقدمة في دول كثيرة».

وفي الختام، أشار إلى «أننا بحاجة إلى الإصلاح السياسي والمالي والإداري والتربوي والصحي، وهو ما يتحقق من خلال ممارسة الضغوط المستمرة على الكتل السياسية من قبل الشعب»، موضحاً:

«إننا نحتاج إلى: تشكيل طبقة وجيل سياسي جديدين، وأن يكون لدينا إصلاح من جانب المواطن، بتوعيته بمن ينتخبه في المرة القادمة».



خطبة رقم (٢٦)

٢٨ رجب ١٤٣٢ الموافق ١ تموز ٢٠١١م

قدم ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جمعة كربلاء في الحرم الحسيني الشريف شكره للأجهزة الأمنية والخدمية من الذين أشرفوا على زيارة الإمام الكاظم عليه السلام.

وقال السيد أحمد الصَّافي في الخطبة الثانية: «نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الإخوة المسؤولين الأمنيين والخدميين الذين أشرفوا على زيارة الإمام الكاظم عليه السلام التي انقضت قبل أيام، وكذلك زيارة أمير المؤمنين عليه السلام في يوم المبعث النبوي الشريف، ونشكر أيضاً كل الإخوة منتسبي العتبات المقدسة العلوية والكاظمية ومن ساعدهم من العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية، وأشكر أهالي مدينتي الكاظمية والأعظمية الذين بذلوا جهوداً كبيرة في خدمة الزائرين». موضحاً: «أن الزيارة قد بذلت فيها جهودٌ كبيرة، ونشكر شكراً خاصاً أهالي مدينة الاعظمية لما لمسناه منهم من روح طيبة في التعامل مع الزائرين».

ووجه السيد الصَّافي في خطبته بعض النصائح والإرشادات لـ «الأسرة العراقية والمعنيين بالشأن التربوي وخاصة أيام العطلة الصيفية، قائلاً: «طبعاً بدأت العطلة الصيفية، وأحب هنا أن أنوّه إلى مسألة لا تكون على عاتق الطلبة فقط، وإنّما الأُسر والذوات وكل المعنيين»، موضحاً: «أنّ حقيقة الفراغ عند الشباب جزء مهم من بداية مشكلة، فالإنسان عادة إذا عاش في حالة فراغ قد تبدأ لديه مشكلة وقد تكون الأخيرة نفسية، أو تأتيه بعض الأفكار التي توجه حياته للمستقبل بسبب عدم استغلال الوقت بشكل جيد، لذلك فأنا أقول: على الآباء الأفاضل والأمهات الفاضلات في هذه العطلة

أن يهيؤا الأجواء المناسبة لسلوكيات الأولاد بما يمكن من تهيئة هكذا أمور تخصّهم». مبيناً: «أنّ العراق الآن بلد فيه حريات، وهذه الحريات يجب على الإنسان أن يستغلها بالمقدار المقبول شرعاً وعرفاً، وأن ثمرة البلد هم طبقة الطلبة وهؤلاء في المستقبل القريب سيكونون بناة البلد، وبالنتيجة لا بدّ أن نصنع منهم جيلاً له القدرة على إدارة البلد في المستقبل». مخاطباً «الآباء والأمهات» بأنّ «عليهم أن يهيئوا الأجواء المناسبة؛ لكي يستفيد هذا الطالب من التعطيل من الدراسة».

وأضاف: «بالواقع أنّ هذا التعطيل هو شكلي، لكنه تحصيل حقيقي؛ لذلك يجب تهيئة الظروف المناسبة لزرع ما هو مفيد لشريحة الطلبة، سواء كان في الدورات الصيفية التي تُشرف عليها الكثير من المؤسسات، أو توجيهات نلفت بها النظر إلى البلد، وأن تزرع روح المواطنة عند الطالب».

وتابع ممثّل المرجعية الدينية العليا بهذا الصدد: «هناك جيل ربما لم تتح له الفرصة ليتربى على حبّ الوطن؛ لأسباب معلومة للجميع، فأصبح هناك خلط بين الامتعاض من نظام سياسي عفا عليه الزمن، وبين محبة الناس ومحبة الطالب لوطنه، فأصبح لدينا هذا الخلط، وانعكس على ابتعاد الطالب عن وطنه» مبيناً: «إنّ الطالب عندما يزرع في نفسه محبة البلد، ستُزرع في نفسه رغبة حقيقية في أنّ هناك وظيفة تنتظر الطالب، وأعتقد عندها أننا سنسير بالاتجاه الصحيح».

واوضح السيد الصَّافي أنّ «مسؤولية الدولة بكل شرائحها الموجودة لا بدّ أن تفكر تفكيراً حقيقياً بفائدة الطلبة في هذه العطلة، فهؤلاء أبناؤنا، وبالنتيجة البلد يحتاج هذه الطاقات، سواء كان على مستوى دروس علمية أو تدريبات اخلاقية، وأنا أشد على أيادي كل من يفكر بالطلبة في العطلة الصيفية».

وعلى الصعيد السياسي دعا ممثّل المرجعية الدينية العليا في خطبته اليوم «السياسيين

العراقيين إلى السير بخطوات حقيقة وجادة لإيصال البلاد إلى بناء مؤسسات قوية بعيدة عن المصالح الذاتية». مؤكداً «طبعاً كل تصدع يواكب عملية سياسية قد يكون من الأمور الطبيعية التي ترافق أي عملية بناء، وهذه ليست مشكلة، المشكلة هي البحث عن رأب الصدع بشكل جدّي، ونحن الآن في أمس الحاجة إليه». موضحاً: «ان الجهات السياسية معنية بالدرجة الأساس في محاولة جادة لإيجاد حلول حقيقية وجدية لمشاكل البلد؛ لذلك فإننا نحتاج إلى خطوات حقيقة وجادة، ونحتاج إلى بناء وصياغة الطبيعة الإنسانية في البلد وهذه الصياغة تحتاج إلى تأقلم مع واقع جديد فيه مقوّمات النجاح، وهذه تبدأ في بناء مؤسسات الدولة بناء حقيقياً بعيداً عن مكاسب الذات».

وأضاف السيد الصافي: «الآن مؤسسات الدولة ابتداءً يجب أن تعطى أولوية في بنائها؛ لأنّ مردودها الإيجابي سينعكس على الجميع». موضحاً «أن البناء الذاتي والشخصي من خلال مؤسسات الدولة مصيره الفشل». منوهاً إلى أن «تقاطع وجهات النظر قد تبدو في بعض الحالات أمراً صحياً، ولكن متى؟ إذا كان اختلاف وجهات النظر لأجل بناء البلد بشكل حقيقي، لا من أجل تمزيق البلد، ولا من أجل ايجاد عقبات ازاء ما نحن بصدده» داعياً «الدولة إلى بناء قواعد مؤسسات حكومية تنطبق على مواصفات لا أن يأتي فيها زيد ويأتي فيها عمر وتباعاً» معتبراً: «إننا إذا استطعنا فعلاً أن نصل بالبلد إلى بناء الجانب المؤسساتي سنقوى من كل الجوانب».

وانتقد خطيب جمعة كربلاء من الحرم الحسيني الشريف «التباعد بين الأطراف السياسية، والذي يلقي بظلاله على الوضع العام للمواطن العراقي»، مؤكداً: «قد تكون هناك مشكلة حقيقية تحتاج إلى قرار إداري يقلب الطبيعة الإدارية التي نتعامل بها، هذه الجرأة في علاج بعض القضايا الإدارية تحتاج إلى تعاون من أهل الحل والعقد، وتحتاج إلى تكاتف حقيقي من الجميع مع غضّ النظر عن الخلفية السياسة».

كما بيّن: «أننا نتحدث عن العوامل المشتركة وتكلمنا كثيراً عنها، لكن للأسف نجد أنه ما زال هناك بعد، وهذا البُعد بالنتيجة يدفع ثمنه المواطن».

وأضاف: «ان الجهات التنفيذية والرقابية والإخوة في مجلس النواب مسؤولون مسؤولية مباشرة عن تغيير الأنظمة التي أثقلت كاهل المواطن؛ لذلك لا بدّ للبلد أن يمشي مشياً صحيحاً حقيقياً عن طريق مؤسساته الرسمية».

إذا استطعنا فعلاً أن نصل بالبلد إلى بناء الجانب المؤسساتي سنقوى من كل الجوانب.

من جانب آخر انتقد السيد الصَّافي ما أسماها «غِلظة التعامل في المستشفيات» مبيناً: «أن هناك أزمة بدأنا نشعر بها ونلمسها في البلد، وهي أزمة التعامل الرقيق والهادئ والتعامل المشفوع بابتسامة، حقيقة هذه الطريقة أصبحت من الغرائب في المستشفيات تحديداً؛ لإننا نتعامل مع مريض، وأعتقد أن كلمة واحدة للمريض قد تسعده تمام النهار، وكلمة واحدة قد تصيبه بإحباط إلى نهاية عمره»، موضحاً انه «وفي المستشفيات للأسف الشديد هذا الجانب أصبح شبه معدوم، وأنا هنا أتحدث عن القاعدة العامة، وإلا فإنّ الاستثناء موجود». موضحاً: «حقيقة إنّ هناك غِلظة بالتعامل ابتداءً من أدنى موظف إلى أعلى موظف، وهناك حالة من عدم الاكتراث بطلبات المريض، وهناك حالة من فقدان الروح الابوية في نفسية الكادر الطبي، وبالنتيجة تنعكس انعكاسة حقيقية على المريض».

وأضاف: «أنا أتكلم هنا عن أمر مقدور، وعن الإنسان الذي يعتبر الأهم، وهذا الإنسان عندما يدخل المستشفى لا بد أن يشعر بالطمأنينة، فمن غير المعقول أن نتعامل معه كأنه عدو! لا كأنه مريض يستنجد لطلب الشفاء، وكلامي هذا يشمل الجانب

الأخلاقي وجانب الرقة والعطف، فالمستشفيات لا بدّ أن تكون فيها لافتات مطمئنة للمريض، وأن يكون فيها هدوء، وأن يكون فيها من لا تفارقه الابتسامة، ويحاول أن يتكلم بهدوء، فهذه المسألة نحتاجها، وهي تؤثر على المريض وعلى زائري المريض».

خطبة رقم (٢٧)

٦ شعبان ١٤٣٢هـ الموافق ٨ تموز ٢٠١١م

بمناسبة اقتراب زيارة النصف من شعبان والاحتفال بولادة الإمام الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف تقدم ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي ببعض «التوصيات للإخوة الزائرين والذين يحيون هذه المناسبات الدينية، نوردها كما يلي:

لا شك أنّ الاحتفال والتعبير عن السرور والفرح والابتهاج بهذه المناسبات الدينية أمر محبوب شرعاً – ولكن – ينبغي أن يكون خاضعاً للضوابط الشرعية (أي إنّ وسائل التعبير عن هذا الفرح والسرور ينبغي أن تؤدى بوسائل مقبولة شرعاً)».

وأضاف: «الذي نلاحظه أنّ بعضاً من هذه الوسائل والطرق تخرج عن حد الضوابط الشرعية التي ذكرها الفقهاء (رضوان الله عليهم)».

وطالب: «جميع المؤمنين مراعاة وإخضاع هذه الوسائل للضوابط الشرعية وعدم ممارسة أي أسلوب يخرج عنها، وكمثال على ذلك التصفيق الذي يمارسه بعض الزائرين فهناك حدود مقبولة له، ومنه ما يتعارف عند الاحتفال والاحتفاء بتكريم شخصية معينة أو التعبير بالإعجاب والقبول بأمر معين، أو تشجيع الطلبة عند تفوقهم ونجاحهم».

ونوه سماحته إلى «أن بعض الأساليب المتبعة عند بعض الشباب المحتفلين ينبغي تجنّبها؛ لكونها قريبة من الأساليب المتبعة عند مجالس الغناء والطرب، وهذا احتفال بولادة إمام معصوم عجل الله تعالى فرجه الشريف هو أمل الأمة الذي يقيم القسط والعدل في الأرض فينبغي للمحتفلين

مراعاة ذلك».

وقال: «الاحتفال بإيقاعات وطرق تكون قريبة مما يتعارف في مجالس اللهو والطرب، وهذا لا يليق بقدسية هذه المناسبة، كما ينبغي مراعاة آداب الزيارة واستثمار هذه الفرصة للتعرف على ما هو مطلوب لمعرفة الإمام، وتحقيق مقوّمات الانتظار الحقيقي، ومعرفة شخصية الإمام عليه السلام وصفات المؤمن المنتظِر».

وتوجه خطيب الجمعة في كربلاء المقدسة للإخوة في الأجهزة الأمنية بقوله: «أملنا بالله تعالى وبكم من خلال جهودكم الطيبة، والتي رأينا نتائجها وآثارها في زيارة المبعث وزيارة الكاظمين عليهما السلام، والتي حققت نجاحاً كبيراً – فجزاكم الله تعالى خيراً – أن يكون لكم نفس الجهد واليقظة والحذر من مخططات المجرمين، وأن يستمر عطاؤكم الكبير لتحقيق نفس النجاح، كما نأمل من الإخوة المواطنين التعاون التام مع الأجهزة الأمنية لإنجاح الزيارة».

وتطرق سماحته إلى جانب آخر في خطبته، فقال: «عدة حرائق حصلت في مباني وزارات مهمة، وتثير هذه الحوادث الكثير من التساؤلات والاستفهام عن الأسباب المؤدية لحصول مثل هذه الحرائق، فهناك كلام كثير يقال في وسائل الإعلام، ولا يُعلم مدى صحة ما يذكر من أسباب لهذه الحرائق، فهل تكرارها في وزارات مهمة مسألة طبيعية، أم إنها مفتعلة؟».

وفي معرض إجابته عن تلك التساؤلات قال سماحته: «لابد هنا من إجراء التحقيق المتصف بالنزاهة والموضوعية والمهنية لتشخيص هذه الأسباب، وبيان حقيقتها لأبناء الشعب العراقي، واتخاذ الإجراءات المطلوبة لحماية هذه المباني المهمة، ولابد من إتباع الوزارات أسلوب التوثيق والأرشفة الحديثة والعلمية للحفاظ على مضامين الوثائق الموجودة لدى هذه الوزارات».

وتناول الشيخ الكربلائي ما ذكرته منظمة (اليونسيف) في العراق من أنّ «عدد الأطفال الأكثر حرماناً في العراق يبلغ أربعة ملايين طفل بسبب الحروب والعقوبات الدولية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، والتي ألقت بعبء ثقيل على المجتمع العراقي وخاصة الأطفال، وذكرت المنظمة أنّ المسؤولية تقع على عاتق الحكومة العراقية في تقديم خدمات التعليم والتربية والصحة، ودعت إلى تخصيص أموال كافية لإتاحة الفرصة لهؤلاء الأطفال لينالوا حقهم من ذلك».

وتبعاً لذلك طالب سماحته – على ضوء هذه الإحصائية – «الحكومة العراقية أن تضع دراسة لموارد الصرف للكثير من الأموال في مطالب غير مهمة وأساسية للشعب العراقي، وتوجيه هذه الأموال نحو رعاية هؤلاء الأطفال، فمع أنّ هناك الكثير من المؤسسات الخيرية التي تقوم برعاية الأيتام والأطفال في العراق، إلا أنّ إمكانات هذه المؤسسات لا تفي إلا بشيء بسيط من متطلبات التربية والتعليم والصحة لهؤلاء الأطفال، وبالتالي فإنّ الحكومة مطالبة بوضع سلّم للأولويات في الصرف المالي الكثير، والذي يكون لموارد غير مهمة وأساسية، فإنّ كثرة هؤلاء الأطفال وتركهم من دون الرعاية المطلوبة سيشكل عبئاً إضافياً على المجتمع العراقي مستقبلاً».

خطبة رقم (٢٨)

١٣ شعبان ١٤٣٢هـ الموافق ١٥ تموز ٢٠١١م

توجيهات للزائرين الكرام في زيارة النصف من شعبان لهذا العام ١٤٣٢هـ وجهها ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة العلامة السيد أحمد الصَّافي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف.

التوجيهات أوجزها بما يلي:

أولاً: لا بدّ للزائر أن يكون متيقظاً لمجموعة من الأمور، ومتيقظاً للهدف الذي جاء من أجله، وهو زيارة الإمام الحسين عليه السلام، ومنتبهاً للهدف الذي جعله يأتي إلى هذا المكان الطاهر إحياء لمولد الإمام الحجة المنتظر عند قبر جده الإمام الحسين عليهما السلام، وعلى الزائر أن يكون يقظاً ومنتبهاً من مداخلات الشيطان، وعندما يقصد الزيارة ويتحمل ظروفها خصوصاً مع حرارة الجو، عليه عدم الاستسلام لإغواءات الشيطان وصرفه عن مقصوده، وإنّما يستغل الوقت بالزيارة والذكر، حتى تُقبل منه الأعمال ويرجع إن شاء الله تعالى وهو قد حصل على الأجر والثواب، وهذا الكلام أيضاً أوجهه إلى الإخوة أصحاب المواكب الذين جاؤوا للخدمة.

ثانياً: الإنسان عندما يفرح ليس معناه أن يتحرر من القيود والقيم وأن يرتكب المحرمات، فهذا ليس فرحاً وإنّما هذا احتفال للشيطان، ولابد من تشذيب أفراحنا من الأصوات العالية التي تصدر عن بعض المواكب وبعض الأمور الأخرى كالتصفيق في الشوارع، وعندما يقف الإنسان إزاء هذه الحقيقة، وهي: لمن يحتفل ويفرح؟ إنه يفرح

لولادة الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف حيث وُلِد في الخامس عشر من شعبان ٢٥٥هـ وهناك آيات من الإعجاز في ولادته الشريفة، وهذا قطعاً يسرنا والإنسان يستذكر هذه الحالة، ولكن ينبغي أن لا يخرج عن الذوق العام، وإن كانت بعض الأشياء مباحة، ولكنها لا تتناسب مع قداسة من نحتفي به، فالإمام عليه السلام شخصية عظيمة وتحمّل أهل البيت عليهم السلام ما تحملوا من الجهلة والفسقة الطاعنين بعقيدة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وإلى يومنا هذا!.

ثالثاً: أخواتنا من النساء اللاتي يتجمعن عند مقام الإمام المهدي، أتساءل ماذا يفعلن؟ اجتماع النساء مع الرجال من المحرّمات، هذه مظاهر هتك، فالإنسان الذي يجلس في بيته أفضل مما يأتي به من حرام! هذا الدين بُنيَ بدم، وإنّما ترك الإمام الحسين عليه السلام كل هذه التركة في كربلاء وكل الذي مرّ بهذه الواقعة، من أجل ماذا؟ من أجل أن يبقى هذا الدين، وبحمد الله بقي، والآن من جملة الدين عقيدتنا بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، فيجب أن نتعامل مع الإمام تعاملاً كبيراً، وأن نهتم بالإمام الاهتمام الذي يليق به، فهذا إمامي، ومن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، فلابد أن ننتبه إلى عظمة هذا الإمام، وكيف نحتفي بهذا الإمام، وكيف نتعامل مع هذا الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف.

رابعاً: يجب على الإنسان أن يتثبت وأن يتعامل مع الأمور بواقعية، فالدين له موازين وليس منه هذه الطريقة في الاحتفال التي قد تقترب في بعض الحالات من المحرمات، ومن ضمن تلك الثوابت والموازين الدعاء في ليلة النصف من شعبان، فهي ليلة عظيمة وليلة تُقصَد من البعيد والقريب.

وطالب السيد الصَّافي «الإخوة الزائرين أن يتوجهوا في تلك الليلة بأدعية خاصة تتناسب مع هذه المناسبة، عسى الله تعالى أن يفرج عن البلد ويحفظ المؤمنين، وأن يدحض القتلة، وأن يهيء للبلد من يخدمه ومن يوصل هذه الخدمة للفقير قدر الميسور، فالدعاء له قيمة حقيقية في تغيير الحال».

مضيفاً: «فالرجاء أن يستغل الجميع هذه الليلة بالدعاء ويتزاحموا من أجل الدعاء لله تعالى أن يفرج عن الجميع».

ووجه ممثّل المرجعية الدينية العليا كلامه أيضاً إلى أصحاب الفنادق وكل من يهيأ له منزل للاستئجار قائلا: «لتعلم أنك في كربلاء المقدسة خادم للإمام الحسين عليه السلام، والزائر ضيف للإمام عليه السلام، والخادم يجب أن يُكرِم الضيف! فأهالي كربلاء الأعزاء وفي هذه المناسبة والمناسبات الأخرى لم يقصّروا».

وطالب: «المعنيين أن يهيئوا كل مستلزمات الراحة للزائرين مع التمكّن، سواء كان في تقديم الخدمات، أو فتح البيوت والاهتمام بالزائرين، خصوصاً الوافدين من مسافات بعيدة».

وكذلك وجه السيد الصَّافي خطابه إلى «الإخوة الأعزاء في القوى الأمنية» التي وصف عملها بـ«المهم والحساس» واسترسل في حديثه قائلاً: «إن القتلة المجرمين يستغلون هذه التجمعات والزيارات، وبالنتيجة فإن قوى الأمن تبذل جهوداً كبيرة من أجل حماية الزائرين». مبيناً: «نشد على أياديهم في كل ما من شأنه أن يحفظ قداسة وهيبة وراحة الزائرين والمدينة». واستدرك: «لكن لا بدّ أن يتحلى رجل الأمن بأعلى حالات ضبط النفس والأخلاق» ووجه نداءه إليه قائلا: «أنت مسؤول مسؤولية مباشرة عن أن تكون أخلاقك في هذا اليوم أفضل من بقية الأيام، فأنت تتعامل مع زائر بذل جهداً كبيراً حتى وصل للإمام الحسين عليه السلام، فليس من حقك أن تتجاسر عليه بكلام أو بأي شيء بدعوى الحفاظ على الأمن، فهذا غير مقبول!».

وأضاف: «نحن نساعدك في الأمن، ونرسل لك ما تحتاج، ونشد على أياديك، والزائرون معك، ولكن غير مسموح لك أن تتجاوز على أحد منهم، وأن تستعمل كلمات ليس فيها ترحيب للزائر».

ودعا «القادة الأمنيين الأعزاء أن يجلسوا مع الإخوة المنظمين لحركة الزائرين ويتفقوا جميعاً على اهتمامهم بالزائر الكريم». وأوضح أنه «من غير المقبول بحال من الأحوال إهانة الزائر، وطالب الجميع ببذل المزيد من الأخلاق وسعة الصدر، وهذا سيجعل الزائر يتفاعل مع رجل الأمن».

وتوجه «بوصية إلى الإخوة في المنافذ الحدودية والمطارات، وطالبهم بتسهيل أمر الزائرين بالشيء الذي يتناسب مع حرمة البلد». وذكّر «الجميع بأن المنافذ الحدودية هي واجهة البلد، فعليهم استقبال الزائر وتسهيل أمره». وأوضح أنه «من غير المقبول بحال من الأحوال الإساءة لأي وافد يأتي إلى العراق فضلاً عن الزوار».

وفي سياق آخر من خطبته تطرق السيد أحمد الصَّافي إلى أنّ «بعض الكيانات السياسية لم تتوفق في تحقيق برامجها التي سعت من أجلها، ونحن الآن في نصف العمر الزمني لما سمعناه من برامج، وعلى هذه الكيانات أن تراجع نفسها لماذا لم تتحقق هذه البرامج؟! هل السبب الخدمات؟! من المقصر فيها؟! هل السبب الفساد المالي والإداري من المقصر؟! هل السبب إنّ الذي أعطى الشعار هو من الأول كان شعاراً مزيفاً؟! هل إنه انتهازي يريد أن يتسلق على أكتاف الآخرين؟!».

وفي الختام حثّ «السياسيين أن يسعوا من أجل إنقاذ الكثير من المشاريع من الفساد، ففي بعض الحالات نشخص الموضوع لكن لا نضع له الحلول الناجعة». وأكد على أنّ «البلد بلدنا والكل مسؤول عن البلد، وهذا الحال يجعلنا من باب الحرص أن نكون جميعا معنيين بذلك كل حسب موقعه». واستطرد قائلاً: «حقيقة إنّ في هذا الصيف اللاهب قد سمعنا وعوداً كثيرة في مسائل إصلاح الكهرباء وأمثالها، هذه المسائل يجب أن تبذل فيها أقصى الحالات لردم ما تعيقها من مشاكل ودفعها للأمام، وهذا الشعب الذي ترونه وهو يحيي الشعائر الدينية يستحق منا كل خدمة».

خطبة رقم (٢٩)

٢٠ شعبان ١٤٣٢هـ الموافق ٢٢ تموز ٢٠١١م

التفجيرات التي حصلت في كربلاء المقدسة خلال الزيارة الشعبانية وتداعياتها وما سببت من استشهاد وجرح أكثر من ١٠٠ شخص، كان ما استعرضه أولاً ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي.

وأكد على «أن هذه الخروقات تؤشر مدى الحاجة إلى الجهد الاستخباري الذي يجب دعمه وتفعيله وزجّ عناصر كفوءة ومهنية فيه».

وشدّد الكربلائي على «ضرورة تشخيص الأسباب التي أدت إلى حصول هذه الخروقات الأمنية – خصوصاً وإنّ هناك زيارة مهمة قادمة؛ زيارة عرفة بعد أربعة أشهر وزيارة الأربعين بعدها، وهي زيارة مليونية – وهذه الخروقات متعددة الأماكن، تمثل مواقع تقع ضمن محيط كربلاء من جميع الجهات تقريباً، من جهة بغداد والحلة وأطراف كربلاء من جهة الغرب».

وتابع: «إنّ هذا يؤشر مدى تمكّن الجماعات الإرهابية من اختراق محيط المدينة» مطالباً «الجهات الأمنية من وضع معالجات تمنع أو تحدُّ – على الأقل – من هذه العمليات مستقبلاً».

ونقل الشيخ الكربلائي أنّ «الكثير من المواطنين قد اشتكوا من معاناتهم بسبب قطع الطرق عليهم من مسافات بعيدة»، معتبراً «هذا الأمر يؤشر على ضرورة أن تكون

الإجراءات الأمنية منسجمة ومتوازنة مع آليات تسهيل وصول الزائرين إلى مركز المدينة، ومن جملة المعالجات المطلوبة زيادة وسائل النقل التي تخصّص لنقل الزائرين ذهاباً وإياباً واستحداث وسائل جديدة للنقل كسكك الحديد، وفتح طرق جديدة توسع من المداخل المؤدية إلى المدينة المقدسة».

وفي جانب آخر من خطبته تناول الكربلائي «مبدأ ترشيق الوزارات والآلية المتبعة فيه التي تكون على مرحلتين، والذي عُرض على مجلس النواب مؤخراً؛ وذلك لمعالجة الترهل في وزارات الدولة، ومن أجل توفير أموال كبيرة تصرف في وزارات لا حاجة لها، ويمكن صرفها في موارد أخرى مهمة يحتاجها أبناء الشعب العراقي».

وقال في هذا الصدد: «إنّ هذا المبدأ وتفعيله خطوة مطلوبة لتحقيق الغرض المذكور، ولكنه جزء من المعالجة التي ربما تستغرق شهوراً عدة». وذكّر سماحته أنّ «هناك مبدأ آخر مهماً جداً للوصول إلى الغرض المذكور، هو مبدأ تخفيض الرواتب للمسؤولين والدرجات الخاصة، فقد عرض على مجلس النواب ومنذ خمسة أشهر مسودة قانون تخفيض الرواتب تضمن تخفيضاً شكلياً ورمزياً، وهو بمقدار مليون دينار فقط، مستغرباً «تناسي أعضاء مجلس النواب وتجاهلهم هذا المبدأ ووضعهم تلك المسودة على الرفوف العالية؛ لتصبح في مطاوي النسيان».

وأوضح ممثّل المرجعية الدينية العليا أنّ «أبناء الشعب العراقي لا يمكن أنّ ينسوا هذا الأمر، وهو مورد امتعاض وتذمر، وسبق أن طالب به أبناء الشعب العراقي والمرجعية الدينية العليا، وبشدّة، وهو من المعالجات الأساسية لإشعار المواطنين بالاهتمام بهم، بل والعمل من خلال التخفيض الذي يجب أن يكون بفارق يُشعر المواطنين بعدم وجود فوارق فاحشة في هذه الرواتب».

وذكر سماحته أنّ «بقاء هذا المبدأ من دون معالجة سوف لا يحقق الأثر المطلوب

بتمامه من وراء ترشيق الوزارات، ألا وهو توفير المبالغ المصروفة على رواتب الوزراء والحمايات والأمور الأخرى للوزارات غير المهمة».

وأردف متسائلا: «إنّ هؤلاء الوزراء وما يتعلق بهم – إن لم يحصل التخفيض– ألا يكون لهم رواتب تقاعدية، وهي تمثل نسبة قريبة من الرواتب المصروفة لهم حينما يكونون في وزاراتهم؟! وأضاف: إنّ هناك معالجة أخرى مطلوبة؛ فإنّ كثيراً من المواقع الوظيفية لا شغل لموظفيها، وإنّ مهامهم لا تكون إلا ساعات محدودة، فهناك الكثير من الموظفين من خلال أسئلتهم الشرعية يستفسرون عن كيفية التصرف برواتبهم أو جزء منها؛ لأنهم لا يعملون بإزائها شيئاً، لعدم وجود مهام مكلّفين بها، وهذا يحتاج إلى وضع معالجة جادّة، ومن جملة الأمور في هذه المعالجة هو تفعيل المشاريع الاستثمارية الأساسية والخدمية في البلاد».

وبيّن: «أن هناك نية لدى الحكومة العراقية لوضع آلية لتفعيل الضرائب من أجل معالجة ارتفاع التضخم في البلاد». وشدّد على «ضرورة وضع دراسة تحدّد آليات وضوابط تفعيل الضرائب بحيث لا يشكلّ هذا التفعيل عبأً على ذوي الدخل المحدود والمتوسط يضاف إلى العبء الذي يتحملونه بسبب ارتفاع أسعار بعض الخدمات الأساسية، كالسكن مثلاً، وكذلك توفير خدمة الكهرباء من خلال الأجور التي يتحملونها لدفع ما يترتب على المولدات وغير ذلك».

وأشار إلى «أن – أصحاب المليارات – لا كلام فيما تضعه الدولة من آلية لتفعيل الضرائب بحسب ما فيه مصلحة وعدالة، ولكن لا بدّ من ملاحظة هذه الآلية بحيث تدرس بدقة ولا يترتب عليها تحميل هؤلاء المواطنين من ذوي الدخل المحدود خاصة، أعباء إضافية ونحن نمر بهذه الأزمات من نقص الخدمات وغيرها».

وعن الجانب الصحي استعرض الشيخ الكربلائي شكوى «الكثير من مديريات

الصحة في العراق من تعقيد الضوابط والتعليمات المتعلقة بتوفير الدواء المهم واللازم للحفاظ على حياة أصحاب الأمراض الخطرة وبطء الإجراءات المتخذة بهذا الصدد، وكذلك الأمر نفسه فيما يتعلق بتوفير الأجزاء المهمة للأجهزة التشخيصية والعلاجية للأمراض الخطرة على حياة الإنسان».

وقال في هذا الصدد: «نحن لسنا مع عدم تطبيق الضوابط والتعليمات في هذا المورد وغيره، ولكن هذه الضوابط فيها الكثير من التعقيد والبطء في التنفيذ الذي يؤدي إلى حصول – ربما– حالات وفاة كثيرة، أو اشتداد المرض، وقد تضطر مديريات الصحة إلى توفير الدواء المطلوب من الأسواق، ولكن تصطدم بهذه الضوابط والإجراءات المعقدة» وتساءل عن لسان حال الكثير «إذا كانت هذه الأدوية متوفرة فهي إما أنها خضعت لضوابط السيطرة النوعية وسُمِح ببيعها، فلماذا هذه الإجراءات المعقدة؟! وإما أنها لم تخضع، فبالتالي كيف يسمح بتداولها؟!».

وتابع «ليس مرادنا أن تقوم الجهات المختصة باتخاذ إجراءات صارمة ضد تداول هذه الأدوية، وإنّما مرادنا تطبيق الضوابط بسرعة وتوفير الإمكانات لتطبيقها، بحيث تكون في متناول المرضى بصورة سهلة». وكشف سماحته عن «نفس هذه الشكوى من مديريات مهمة وظيفتها تقديم خدمات أساسية للشعب، بيد أنها تعاني من تعقيد هذه الضوابط والبطء الشديد في تطبيقها بحيث تعرقل توفير هذه الخدمات الأساسية». وطالب بإجراء «دراسة هذه الموارد المهمة الأساسية كالصحية والخدمية، ووضع ضوابط وتعليمات تيسِّر توفيرها وتقديمها بأقرب وقت ممكن».

وفي الختام، تناول الشيخ الكربلائي «شكوى الكثير من المواطنين من نقص خدمات الماء والكهرباء، وانقطاع الماء تماماً في بعض المناطق السكنية المكتظة بالسكان خاصة المناطق الفقيرة». واستطرد: «نحن نقترب من شهر رمضان ويقع في شهر قائظ وشديد الحر»، مطالبا المسؤولين خاصة الوزراء بملاحظة احتياج هذه المناطق وزيارتها

لوضع حلول ولو آنية؛ لتخفّف بعض الشيء من معاناة هؤلاء المواطنين». وركز على «ضرورة قيام المسؤولين الكبار، كالوزراء ومن دونهم، بالزيارات الميدانية المستمرة لمديريات وزاراتهم في المحافظات، والاطلاع على واقع عملها وما تقدمه من خدمات».

خطبة رقم (٣٠)

٢٧ شعبان ١٤٣٢هـ الموافق ٢٩ تموز ٢٠١١م

الترحيب بشهر رمضان هو ما استهل به ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة، التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف.

وبيّن أنه «سيحلّ بساحتنا بعد يومين أو ثلاثة شهر الضيافة الإلهية، وقد دعينا فيه إلى أن نحلّ ضيوفاً على أرحم الراحمين، وقد جعل الله تعالى له الشيء الكثير من الحرمات الموفورة والفضائل المشهورة».

وتابع: «إنّ هذه الحرمة تقتضي أن نصونها ونحفظها ونمنع هتكها وتجاوزها؛ ليحفظ لنا الله تعالى ذمامنا وحرمتنا، ويجزل العطاء لنا والهبات والكرامات».

واستطرد: «إنّ حفظ هذه الحرمة مسؤولية الجميع، مسؤولية الإخوة مسؤولي الدولة والمواطنين خاصة والمؤمنين بصورة عامة «وطالب الإخوة المسؤولين بـ «العمل الجاد لتطبيق التعليمات الموضوعة من قبل الجهات المختصة لحفظ حرمة هذا الشهر المبارك» وأوضح أنّ «هذه التعليمات تحتاج إلى التفعيل والتطبيق، وكذلك هي مسؤولية المؤمنين بصورة عامة أن يراعوا حرمة هذا الشهر الشريف، ويعملوا من خلال النصيحة والموعظة على منع الاجهار بالإفطار خصوصاً في المدن المقدسة، فإنها أولى من غيرها بمراعاة هذه الحرمة، وهذه التوصيات عامة إلى الجميع، وتشمل أصحاب محلات الأطعمة والمشروبات وعموم المواطنين من المسافرين ومن له العذر في الإفطار، ويأتي

ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ إنّ التجاهر بالإفطار من الأمور المنكرة والمحرمة».

وتوجه الشيخ الكربلائي بالتوصية أيضاً لـ «الحكومات المحلية والمركزية، والآباء والأمهات والمؤسسات التربوية، بضرورة الالتفات والانتباه إلى مخاطر انجرار الشباب إلى الفساد الأخلاقي وغيره، فقد كثرت في الفترة الأخيرة وتنوعت أساليب ووسائل جرِّ الشباب إلى الفساد، ومنه ما نراه من انتشار ظاهرة التدخين (بالناركيله) في الكثير من المقاهي، واستغلال أصحاب النفوس الضعيفة الذين يريدون الإثراء على حساب صحة وأخلاق الشباب، وذلك بوضع المخدرات في التبغ المستخدم فيها».

وشدّد سماحته على «تكثيف الإجراءات لمنع انزلاق الشباب في مهاوي الفساد». مؤكداً «حتى الدول الغربية وغيرها بدأت تضع تعليمات وضوابط مشددّة لمنع استعمال التبوغ والتدخين، بينما نرى في العراق أنّ هذه العادة بدأت تنتشر وتتسع وتتعدد أساليبها، وهي من أخطر أنواع التدخين ضرراً على الإنسان، لذلك نلفت نظر الجميع إلى الحذر واليقظة من مخاطر هذه الأساليب، وخصوصاً انتشار هذه الظاهرة».

وعن النية في عرض مسلسل «يتناول أحداثاً تاريخية يعبر أصحاب المسلسل عنها بـ (أحداث الفتنة الكبرى)، ويظهر فيها صور بعض المعصومين عليهم السلام وبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله» قال: «إنّ هذا المسلسل يعرض في فترة حساسة وموضع اختلاف وجدل ورؤى متعددة من قبل المسلمين، وأورد تحفظات كثيرة على هذا المسلسل منها:

أولاً: إنّه يتعرض لفترة تاريخية حساسة وحرجة لدى المسلمين، وما جرى فيها من أحداث هي موضع جدل واختلاف وتعدد رؤى حولها، وعرضها سيؤدي إلى مزيد من الفرقة والتنافر والاختلاف بين المسلمين. وتساءل: إنّ وجهة النظر التي ستعرض فيها والتقييم لتلك الأحداث وجذورها ستكون وفق وجهة نظر مَنْ من بين طوائف

المسلمين ومذاهبهم ومشاربهم؟! فمثل هذه الأحداث فيها وجهات نظر مختلفة بصورة كبيرة، وليس من سبيل إلى الوصول إلى وجهة نظر واحدة بشأنها، وبالتالي ستثير الأطراف الأخرى وتعمل على المزيد من التفرقة والاختلاف بين المسلمين، ونحن بأمس الحاجة في الوقت الحاضر إلى إرساء دعائم التآلف والتآخي ونبذ ما يفرّق بين المسلمين.

ثانياً: فيما يتعلق بأصل تمثيل شخصيات المعصومين وأصحاب النبي ﷺ، فهذا موضع خلاف بين فقهاء المسلمين، وهو محل إشكال كبير عند بعضهم، وليس من الصحيح أن يقوم البعض ممن لا ورع عنده ولا التزام ديني بتمثيل هذه الشخصيات.

ثالثاً: ذكر البعض إنّ هناك موافقة على هذا العمل التمثيلي من المرجعية الدينية العليا، وهذا أمر لا صحة له إطلاقاً، وهو وهم محض».

وأضاف ممثّل المرجعية الدينية العليا: «على ضوء ما ذكرناه، فإنّ هناك تحفظات كثيرة على عرض مثل هذه المسلسلات، بل ليس من المصلحة إطلاقاً عرضها، بل هو خلاف المصلحة المطلوب تحقيقها للمسلمين حالياً، وهو العمل بجميع الأسباب والوسائل التي تؤدي إلى نبذ التفرقة والاختلاف والتناحر، وإشاعة أجواء التآلف والتقارب بين المسلمين جميعاً».

ولخّص سماحته تلك التحفظات قائلا: «إنّ عرض هذا المسلسل هو خلاف ما تقتضيه مصالح المسلمين العليا، فالظروف التي يمرّ بها المسلمون يحاول فيها أعداء الإسلام إثارة الاحتقان الطائفي، وذلك من خلال التركيز على عرض نقاط الاختلاف بين الطوائف الإسلامية التي لا سبيل إلى حلّها، وتوظيف هذه الاختلافات وعرضها بطريقة تثير حفيظة كل مذهب على أصحاب المذاهب الأخرى، بعيداً عن الطرح العلمي والبرهاني الذي يراد منه الوصول إلى الحقيقة».

وفي جانب آخر من خطبته أكد الشيخ الكربلائي: إنّ «من الأزمات المهمة التي يمرّ

بها العراق وتحتاج إلى وضع خطط لمعالجتها، أزمة السكن، وظاهرة اتساع أحياء التجاوز، وانتشار بيوت الطين والصفيح، والتي تعكس حجم المعاناة لطبقات واسعة من أبناء الشعب العراقي».

وأوضح: «أنّ هناك الكثير من المواطنين ممن اضطرتهم ظروف عدم توفر السكن وصعوبة تحصيل مسكن حتى بالإيجار؛ بسبب ارتفاع بدلات الإيجار التي وصلت حدوداً من الاتساع لم تصل إليها حتى دول الجوار، هؤلاء يشكون من حيرتهم وصعوبة حصولهم على سكن مناسب لهم، حيث تطالبهم الحكومات المحلية برفع تجاوزاتهم».

وقال بهذا الصدد: «إنّ الحكومات المحلية من حيث حاجتها إلى هذه الأراضي لإنشاء المشاريع، ومنع حصول تداعيات عشوائية في بناء المنازل، من حيث صعوبة توفير الخدمات وتأثير التجاوزات هذه على الخدمات المقدمة في تلك المناطق – ربما – يعطي الحق بعض الشيء لهذه الحكومات برفع التجاوزات، ولكن من جهة أخرى هؤلاء هم مواطنون لهم الحق على الدولة في توفير السكن، وهو أحد الحقوق الأساسية، وهم قد اضطرتهم الظروف لذلك بسبب ارتفاع بدلات الإيجار».

وطالب: «الحكومة المركزية والحكومات المحلية بضرورة وضع خطة لتوزيع الأراضي على المواطنين؛ لتخفيف هذه الأزمة، وتخصيص مواقع – ولو مؤقتة – لأصحاب التجاوز لتخطّي هذه الفترة العصيبة، لحين توفر البدائل المناسبة، وكذلك تفعيل القروض العقارية للمواطنين، والإسراع بتنفيذ مشاريع السكن الاستثمارية».

وذكّر بمطالباته المتكررة بتفعيل «إجراءات السيطرة النوعية لحماية المستهلك العراقي والمواطنين بصورة عامة من دخول البضائع الرديئة والأطعمة الفاسدة». وقال: إنّ «هذا إجراء مطلوب ومهم، ولكن من أجل الحفاظ على انسيابية دخول هذه البضائع بحيث تتوفر للمواطن بصورة تتناسب وحجم الاستيراد وحاجة المواطن، فلابد من دعم

أجهزة السيطرة بعناصر كفوءة ونزيهة في الوقت نفسه وتوفير المعدات والأجهزة الحديثة لتحقيق السرعة في انسيابية الدخول للبضائع بما يتناسب والأمرين المذكورين، حتى لا تنقلب تلك الإجراءات المطلوبة إلى عرقلة لحركة المواد خصوصاً الغذائية المطلوبة للمواطنين، لاسيما ونحن على أعتاب شهر رمضان المبارك، حيث يحتاج المواطنون هذه المواد، ومن الممكن أن يستغل بعض أصحاب النفوس الضعيفة التأخير لرفع أسعار المواد الغذائية».

وتأسّف من أنّ «هناك الكثير من الشكاوى من أصحاب البضائع الذين يدخلون بضاعتهم من المنافذ الحدودية البرية والمائية، فتجد البعض من موظفي هذه السيطرات يرفع المنع بيد ويفتح اليد الأخرى، طالباً المال من صاحب البضاعة؛ ليسمح له بدخول بضاعته مقابل رشوة من المال».

وفي ختام الخطبة أكد الشيخ الكربلائي «أن مشكلة الفساد في العراق أصبحت مشكلة محيّرة وعجيبة وغريبة، فمن جهة هناك مطالبات كثيرة بمعالجة الفساد، ولكن من جهة أخرى نجد منافذ الفساد المالي تتسع يوماً بعد يوم، والمفسدون يكثرون يوماً بعد آخر».

خطبة رقم (٣١)

٤ رمضان ١٤٣٢هـ الموافق ٥ آب ٢٠١١م

جملة من القضايا طرحها ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة العلامة السيد أحمد الصافي، في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف.

تساءل السيد الصَّافي في بداية خطبته عن «المسؤول عن تهيئة ثقافة الاهتمام بالبلد من قبل المواطن؟! سواء أكان المواطن في دولة متقدمة أو متأخرة، غنية أو فقيرة، والجواب سيأتينا بأن المسؤول هم الجميع، ولكن الشخص المسؤول ومن بيده القرار تختلف مسؤوليته عمّن لا يملك القرار».

وخاطب المعنيين: «نحن نتحدث بصورة عامة، ومن شاء فليسمع ومن شاء فليضع في آذانه وقراً».

وأضاف: «المواطن ينظر للمسؤول دائماً على أنه القدوة، وفعل المسؤول يمثل شرعية المؤسسة التي يعمل بها، ولنضرب مثالاً: هل سمعتم بحمى تبديل الأثاث لمكتب مسؤول ما عند تسنّمه منصبه حتى وإن كان الأثاث القديم ما زال جديداً ويتمناه من لا يستطيع الحصول عليه؟!، قطعاً هذه الحمى ستنتقل إلى المجموعة القريبة من المسؤول حين ترى أن لا ضير في ما فعله، وستقوم هي بتبديل أثاثها، وهكذا تضيع من موازنة الدولة ملايين الدولارات بلا فائدة، وهذه الثقافة ستنعكس بالسلب على الاهتمام بالبلد». مبيناً: «أنّ روح المواطنة يجب أن تكون مزروعة في قلب هذا المسؤول».

وأضاف: «ولنتطرق إلى أمر آخر مهم، وهو مشكلة الكهرباء التي أصبح الحصول عليها دون انقطاع حلماً من أحلام العراقيين؛ ونتساءل: لماذا لا تجتمع كل الكيانات السياسية لحل هذه المشكلة؟!».

وأوضح: «من الممكن أن تقوم وزارة ما بإيقاف بعض مشاريعها لصالح صرف موازنتها للكهرباء إن كانت المشكلة مالية، فما الضير في ذلك؟!».

وخاطب المعنيين بالقول: «أصبح الفقير يخاف من الصيف بعد أن كان هذا الفصل صديق الفقراء، والسبب هي مشكلة الكهرباء، التي صرف من أجلها الكثير من المال، ووقّعت الكثير من العقود، وحصلت الكثير من الإيفادات ولا نتيجة تذكر».

وخاطب المسؤولين: «انتبهوا إلى عظمة المسؤولية الملقاة على عاتقكم». مبيناً: «لو ذهبنا إلى مطار بغداد لوجدنا أنّ الوفود التي تذهب يومياً بإيفادات أمرٌ لافت للنظر، فلا يكاد يمرّ يوم دون وجود وفد مسافر إلى الخارج».

وأوضح: «شعور المسؤول ومحبته لبلده وشعبه يجعله يفكر في الوسائل التي تخدمهم، ويجعله يتراجع عن المكاسب الشخصية للمسؤول».

وتساءل السيد الصافي: «كيف نطمئن لمسؤول لا يتراجع عن مكاسبه الشخصية أمام المصالح العامة؟ ولا نسمع من بعض المسؤولين إلا الوعود فقط».

وأضاف: «البعض يستحل الكذب ويشرعه لنفسه في إطار الوعود للناس».

وختم خطبته بالدعاء «إلى الله أن نرى شخصيات مسؤولة تنظر للمصلحة العامة بدل الخاصة».

خطبة رقم (٣٢)

١١ رمضان ١٤٣٢هـ الموافق ١٢ آب ٢٠١١م

قضية مسلسل الحسن والحسين عليهما السلام الذي يعرض على الفضائيات خلال هذا شهر رمضان، كان أول ما تطرق له ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف، فقد بين في خطبة صلاة الجمعة السابقة ما يتعلق بعرض مسلسل يصوّر ويعرض لفترة تاريخية حساسة هي موضع جدل واختلاف كبير بين المسلمين، ويتعرض لسيرة الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

وأضاف: «لا نريد هنا أن نكرر ما ذكرناه في تلك الخطبة، ولكن الذي نود ذكره هو تنبيه المؤمنين ولفت نظرهم إلى أنّ ما يعرض خلال المسلسل عن سيرة للإمامين الحسن والحسين عليهما السلام يحتوي على الكثير من التحريف والتزييف للسيرة الحقيقية لهما عليهما السلام، وفيه تشويه كبير وافتراء وكذب عليهما».

مبيناً: «يبدو أنّ هذه الأحداث منقولة من مصادر تاريخية مزيّفة وغير منصفة وليست حيادية».

وقد حذر سماحته الإخوة المؤمنين إلى المخاطر الثقافية والفكرية التي تنتج عن مشاهدة مثل هذه المسلسلات، وشدد على عدم اعتناء المؤمنين بها ومتابعتها، وعليهم صرف أوقات هذا الشهر الشريف فيما يقربهم إلى الله تعالى وتزويد أنفسهم بالفكر والثقافة الإسلامية الصحيحة والنافعة.

كما تطرق الشيخ الكربلائي إلى ما تردد في وسائل الإعلام عن قيام وزارة الكهرباء بإجراء عقود وهمية قائلاً: «ذكر البعض أنها من شركات غير مؤهلة لإنشاء المشاريع التي تم التعاقد عليها، وبعضهم قال إنها شركات وهمية، والكثير من الأمور لم يحصل إلى الآن التثبّت من حقيقة هذا الأمر» وأوعز ذلك بإنه من مهمة الجهات المعنية في الدولة.

موضحاً: «الذي يهمنا من الأمر – هو إنّ جميع الفرضيات المحتملة في هذه العقود –يدل على مدى استخفاف المسؤولين بمعاناة المواطنين في هذه الأزمة وعدم جديتهم واعتنائهم المطلوب لحلّها».

مضيفاً: «إن قضية هذه الأزمة تمسّ حياة المواطن بصورة أساسية، وهي ليست قضية شارع أو مجسّر أو بناء مدرسة، وإنْ كانت مثل هذه المشاريع مهمة للمواطن العراقي، ويُشكر الإخوة المسؤولون الذين يقومون بإنجازها، ولكن قضية أزمة الكهرباء تمثل مسألة حساسة وخطيرة ومهمة جداً في حياة المواطن العراقي، والفشل في معالجتها يعني فشلاً كبيراً للحكومة العراقية، بل لمؤسسات الدولة العراقية الحديثة، والنجاح في حلّها يمثل نجاحاً لهم».

كما بين: «إن الإخوة المسؤولين في المنطقة الخضراء – طالما يتنعمون بساعات تغذية كاملة خلال اليوم ولا انقطاع للكهرباء فيها؛ لذا هم لا يستشعرون المعاناة الحقيقية والكبيرة للمواطن العراقي في كل يوم، كما إننا لا نبالغ إذا قلنا إنّ من أحد مداخل حلِّ هذه الأزمة وتوجه المسؤولين للاعتناء الجدي بالحلّ، هو أن يعيشوا مثل المواطن في معاناته بانقطاع التيار الكهربائي، وهذه الوسيلة من وسائل توجه الفرد والمجتمع للإحساس بمعاناة الآخرين هي وسيلة إلهية نراها واضحة في أحاديث المعصومين عليهم السلام الذين بيّنوا إنّ من جملة حِكَم الصوم هو أن يذوق الغني مسّ الجوع؛ ليعطف ويرحم الفقير، ومن دون هذا الصوم فإنه لا يتحسس هذه المعاناة، ولا تنبعث الرحمة من نفسه ليعين ويساعد الفقير الجائع».

مضيفاً: «إنّ من جملة ما يمكن طرحه في هذا المجال لإيجاد الحلول بها أنّ الشركات الأوربية الرصينة والأمريكية ذات الخبرة العالية في مجال مشاريع الكهرباء لا تقدم إلى العراق؛ للمخاطر الأمنية وغيرها، فيمكن حينئذ التوجه إلى الشركات الرصينة من شرق آسيا وتجنب البلد مثل هذه المخاطر والأزمات الناشئة من مثل هذه المشكلة المستعصية.

وفي سياق آخر بين الكربلائي: «سترفع عما قريب وخلال شهر أيلول موازنة عام ٢٠١٢م وننبه إلى ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع المهمة وذات الحاجة الماسّة وعلى رأسها مشاريع الكهرباء، وتقديم المشاريع المهمة وصرف الأموال لها والابتعاد عن صرف الأموال في المشاريع التي لا تمثل حاجة أساسية للشعب العراقي، وأكد انه لا بدّ من الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تطوير الموازنة الاستثمارية، وذلك بتوفير الأموال للمزيد من المشاريع المهمة وملاحظة كيفية تفعيل موارد الصرف للموازنة التشغيلية، بما يسهم في المزيد من الأداء الوظيفي».

مبيناً: «كما لا بدّ من الالتفات إلى قضية لا بدّ من طرحها والحديث عنها، وهي إنّ توفير فرص العمل للعاطلين أمر مهم ومطلوب لأبناء الشعب العراقي، ولكن في المقابل لا بدّ من إيجاد مهام ووظائف لهذا العدد الكبير من الذين يتم تعيينهم وتشغيلهم في دوائر الدولة.

كما تطرق في الخطبة إلى الترهل الوظيفي في بعض دوائر الدولة وقال: «إننا نجد كثيراً من الأحيان أنّ المكان الواحد فيه عشرة موظفين – مثلاً – ولكن الذي يكلّف بمهام ووظائف من هؤلاء ربما أربعة أو خمسة، ويبقى الباقي بدون عمل، وهذا يمثل حالة من البطالة المقنّعة بدأت تنتشر في بعض دوائر الدولة». وطالب بإيجاد أعمال ومهام يكلّف بها هؤلاء من أجل توظيف طاقاتهم وإمكاناتهم لخدمة البلد والمواطنين.

وأضاف: «لا ننسى أنّ من الأمور المهمة لهذه الموازنة هو معالجة قضية الصرفيات

الزائدة عن حدّها المعقول كرواتب المسؤولين الكبار والوزراء والنواب والدرجات الخاصة ورواتب التقاعد لهم، والترشيق الفعال من وزارات الدولة».

وفي نهاية الخطبة تطرّق الشيخ الكربلائي إلى ظاهرة هروب السجناء، وقال: «بدأت هذه الظاهرة تترك آثاراً خطيرة على المنظومة الأمنية والاجتماعية والقضائية في العراق، فإنّ من جملة الملفات المهمة للقضاء على الإرهاب والجريمة هو تفعيل أحكام القضاء وتطبيقها، ومن دون ذلك لا يمكن أن يتحقق الأمن والاستقرار، فالمجرم والإرهابي الذي تشترك الكثير من أجهزة الدولة كالأجهزة الأمنية والتحقيقية والقضائية، وتتخذ الإجراءات المطلوبة بحقّه، سوف لا يبقى لها قيمة حينما يجد هذا المجرم فرصة للهروب والإفلات من قبضة العدالة».

مضيفاً: «إنّ المواطن سوف يصاب بالإحباط من المنظومة الأمنية، بل سيصاب أفراد الأجهزة الأمنية الذين يبذلون الكثير من التضحيات للإمساك بهؤلاء المجرمين بالإحباط وضعف الهمة للقيام بمهام الملاحقة للمجرمين».

وأكد في الختام على ضرورة إحكام المنظومة الأمنية، وقال: «لسنا بصدد التعرّض لجميع الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الهروب؛ لأنّ ذكر البعض منها ربما يولّد الكثير من الحساسيات والتأزيم، ولكن الذي نريد بيانه هو ضرورة إحكام المنظومة الأمنية للسجون، من إحكام الإجراءات الأمنية، ومنع اختراق هذه المنظومة، وإتباع الإجراءات المناسبة لمنع الاختراق، والإسراع بتطبيق الأحكام القضائية القطعية».

خطبة رقم (٣٣)

١٨ رمضان ١٤٣٢هـ الموافق ١٩ آب ٢٠١١م

التفجيرات الإجرامية الأخيرة التي شهدها العديد من المحافظات، كان أول ما تطرّق إليه ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة السيد أحمد الصافي، في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف، مشيراً إلى أنّ هنالك ضعف في الجهد الاستخباري.

وأضاف: «قد أصابنا الملل والقرف من كثرة تكرار هذا الموضوع، وهو تكثيف الجهود وضرورة تفعيل الجانب الإستخباري لدى الأجهزة الأمنية».

وتابع: إنّ هناك معلومات كانت قبل الانفجار قد وصلت إلى الأجهزة الأمنية، ولكن للأسف الشديد بعض الإخوة التنفيذيين لا يتعاملون مع هذه المعلومات الاستخباراتية بالشكل الجدّي، ولا يطورون هذه المنظومة سواء كانت الجهة التنفيذية الأمنية أو الدعم على كل المستويات، ولا يتعاملون معها تعاملاً بمستوى المسؤولية، علما أنّ استمرار النزيف وتقديم الشهداء والجرحى لا يمكن أن يعوّض».

وطالب بوجود «آليات أكثر فاعلية وشخصيات أمنية تتحمل المسؤولية وتسهر ليلاً ونهاراً، وتحمل كل معلومة استخباراتية على محمل الجد».

وقال: إنّ «الحلول ليست من المعاجز، وإنّما تحتاج إلى تكاتف وتكاثف جهود». داعياً «المولى عزّ وجلّ أن لا يرينا هذه الأمور في المستقبل»، محذراً من «عمليات قادمة؛ لوجود معلومات شبيهة بالمعلومات السابقة». وأضاف: «إنّ الجهات الأمنية عندها هذه

المعلومات أيضاً، وعليها أن تحذر وتكون بمستوى تحمل المسؤولية».

وعن «ضرورة تحلّي المسؤول بالمصداقية والواقعية في عمله» تحدث السيد الصَّافي عن أنه «لابد أن يتعرف على الموضوع الذي يتحدث عنه، ولابد أن يشخّص الحالة بشكل جيد حتى يتخذ القرار بشكل صائب، وهذا لا يعني أن يدخل المسؤول في تفاصيل كل موضوع حتى يتخذ القرار، بل المطلوب أن يعرف الموضوع وإن كان عن طريق من يثق به من فريقه، حتى يكون القرار المتخذ قراراً صائباً ويطابق الواقع، أما إذا كان المسؤول لا يملك الرؤية الواقعية عن الموضوع، لا من نفسه ولا من معاونيه وفريقه، فإنه إمّا أن يعتمد على أوراق لا تنطق، أو يعتمد على جهات أخرى غير ناصحة، ولا شك أنّ قراره في هذه الافتراضات سيكون قراراً غير صائب، وبعض القرارات من هذا القبيل يدفع ثمنها الشعب».

وعقّب سماحته بـ: «إنّ الشعب غير مسؤول عن غفلة المسؤول وعدم قدرته على تحمل المسؤولية، أو في الجانب السلبي عن طبيعة انتقام المسؤول من الناس!».

وأضاف: «إننا نتكلم عن مسؤول فعلاً يريد أن يخدم لكن تعوزه الآلية والرؤية، أما أن لا يوجد له ناصح، أو هو قد وضع حواجز كبيرة حتى لا ينصحه الناصح! وبالنتيجة الشعب يعاقَب، ومن أسوأ الإدارات هي الإدارة التي تعاقب الشعب، تارة بعمد، وتارة بغفلة، وتارة بجهل، لكن النتيجة الخارجية هي أنّ الشعب معاقب؛ لأنّ المسؤول لا يرقى إلى مستوى المسؤولية!».

وطالب أن «يكون المسؤول ميدانياً، بحيث لا يكتفي بزيارة واحدة إلى مشروع، سواء فيه أموال طائلة أو أثر طيب إلى الجماهير، فالمسؤول الميداني يجب أن ينقل مكتبه إلى موقع العمل بحيث يعيش طبيعة المشروع مع وجدانه، حتى يستطيع أن يجد الحل المناسب، ويكتشف من ذلك أنّ فريقه هل كان مخلصاً له أو غاشاً له».

وتابع: «إنّ بعض الإخوة المسؤولين يصيبه قصور في الخدمة بسبب عدم تعلقه بالبلد بالشكل المتجذّر، بحيث يجعل في قرارة نفسه أمراً، وهو أنّ مرحلته مؤقتة، وستكتمل فترة مسؤوليته ويرجع مسافراً إلى البلد الذي جاء منه!، وهذا النمط سيكون تفاعله مع المشروع تفاعلاً قاصراً؛ لأنّ هذا المسؤول يحتاج أن يسافر في السنة كذا مرة ليرى عائلته، وهذا سيكون سبباً لحرمان الناس من الخدمة، وهذه الطريقة قطعاً ستؤثر على الأداء».

وقال سماحته: «إنّ الإنسان يجب أن لا يجازف بأن يتحمل مسؤولية، ثم يكون بعد ذلك قاصراً عن أدائها».

وتساءل: «عندما نسمع أنّ المشروع الفلاني قد أنجز أو بوشر العمل به فلماذا لا يسلط الضوء عليه إعلامياً؟! ولماذا لا يراه الناس؟! ولماذا لا تجعل هناك ورشة عمل حقيقية لإنجازه حتى نجعل الناس تطمئن إلى أنّ هذا المشروع على الأرض، وليس مشروعاً ورقياً؟!».

واستطرد سماحته: «أنّ هذه الأمور تولّد حالة من عدم الاطمئنان لدى الشعب، وتشكك في أنّ المشاريع تجري وفق برنامجها المعدّ لها سلفاً». وأبدى أسفه من «أنّ بعض الإخوة لعلهم يجهلون أو يتجاهلون ما يسمعون وقد ابتلوا بمرض في آذانهم، وإنه يبرز ويبرر عمله خدمة له، والنتيجة انعدام الثقة بينه وبين الناس، فالمسؤول إذا كان غير موجود في موقع العمل! ولا يعرف موقع العمل! ولا يعرف عدد المشاريع! ولا يعرف ماذا صُرِف من مال؟! فإنه في حقيقة الأمر ليس بمسؤول، ولا يمكن أن تسخر وزارات وهيئات وجهات تنفيذية بطريقة لا يفهم منها أي شيء، فالناس تريد مسؤولاً ميدانياً، لا أن يتكلم كلاماً ليس له واقع على الأرض، بل يتكلم بكلام منطقي يؤثر فيهم، وكلام طبيعي حتى يتحقق العمل وتترسخ المصداقية عند الطرفين».

وفي سياق آخر من خطبته تطرّق سماحة السيد الصَّافي عن موضوع الصومال، وقال: «إنّ هناك معاناة، فالوضع مرعب والمجاعة مستفحلة، وهو أمر طبيعي ينشأ من سوء توزيع للثروات، أو استغلال قوى لقوى، فإنه يحدث ما حدث في الصومال وغيرها».

وأشار سماحته إلى أنّ «هناك أكثر من ثلاثة ملايين ونصف هم في الواقع يعانون المجاعة والموت الناشئ من سوء التغذية». وأضاف: «إنّ هناك محاولات من جهات دينية وإنسانية لمساعدة هذه الدولة».

وطالب: «المنظمات الدولية سواء الإنسانية أو المنظمات المرتبطة بشكل مباشر بالأمم المتحدة أن تهيئ جميع الأسباب من أجل إنقاذ هذا الجو الإنساني الذي لا يرضى به أحد، وتذويب جميع العراقيل من أجل وصول المساعدات إلى الضحايا الذين يشرفون على الموت بسبب المجاعة». وقال: «إنّ تحرك الضمير العالمي لمجرد وجود المجاعة لا يكفي، ولابد أن يتحرك الضمير العالمي لحلّ هذه المشكلة والوصول إلى بر الأمان».

وفي الختام، أكد «أن بعض الدول الأفريقية تعاني من هذه الحالة، والصومال تعاني من حالة جفاف لم تمر بها منذ ٦٠ سنة»، وطلب من «المجتمع الدولي التعاون وبذل كل ما عنده من طاقات وقدرة بعيداً عن المزايدات الإعلامية؛ لمعالجة هذا الملف الإنساني». وتابع: «إنّ هذه المسائل ليست مسائل إعلامية، وإنّما هناك ضحايا ومجاعة و٣ ملايين يشارفون على الهلاك. وبالنتيجة لا بدّ أن يتحرك الجميع من أجل وصول هذه المساعدات الإنسانية إلى الصومال».

خطبة رقم (٣٤)

٢٥ رمضان ١٤٣٢هـ الموافق ٢٦ آب ٢٠١١م

انتقد ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي المسؤولين العراقيين؛ نظراً لعدم اتفاقهم على موقف واحد إزاء الاعتداءات التي يتعرض لها العراق من دول الجوار.

وقال الكربلائي خلال خطبة صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني المطهر: «إنّ العراق اليوم يمرّ بأوضاع صعبة ومؤلمة مع عدد من دول الجوار، ولكن نحن لسنا بصدد التعرض لهذه الأوضاع، ولكن إنّ التضارب والتعارض القائم بين المسؤولين العراقيين أدى إلى إضعاف الدولة العراقية».

وتابع الكربلائي: «إنّ غياب الموقف الموحد للسياسيين يضعف العراق ويدع هذه الدول تتجرأ عليه ولا تراعي مصالحه وتستهين به». مطالباً: «بمجموعة من الأمور التي نحتاجها الآن، أولاً: أن يكون هناك تنسيقٌ في المواقف على المستوى السياسي. ثانياً: أن يكون هناك تطابق في وجهات النظر وتبنٍّ لموقف واحد، فضلاً عن التنسيق على المستوى الفني، والذي نعني به تخبط اللجان التي تكلّف بدراسة وضع ما، فتعدد هذه اللجان من البرلمان ورئاسة الوزراء والوزارة وتعدد آرائها يضعف الدولة أيضاً».

وأوضح: «يجب اعتماد لجنة واحدة، وأن تكون هناك آلية واضحة لعملها يُبنى على نتائجها موقف واحد». مستدركاً «إن أصل المشكلة هو عدم وطنية بعض المسؤولين، فالكثير منهم يتخذ موقفه على ضوء انتمائه الحزبي والطائفي الضيق».

وتطرق الكربلائي إلى موضوع تصويت البرلمان على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، وقال: «إنّ إقرار البرلمان تخفيضاً في رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة (٢٣٪) وإن كان خطوة لا بأس بها من بعض الجوانب، ولكنه جاء ناقصاً من جهات أخرى». مبيناً: «الأمر الأول: إنّ رواتب النواب لم يحصل إقرار على تخفيض رواتبهم أسوة بالرئاسات الثلاث. والثاني: إنّ هناك عدداً من الكتل اقترحت إلغاء الرواتب التقاعدية، والتي هي (٨٠٪) من راتبه الأصلي على أن تعطى مكأفاة نهاية خدمة للنائب وكما هو معمول به في أغلب دول العالم. والأمر الثالث: هو إقرار سلّم رواتب موحد، بحيث تقلّل الفوارق الفاحشة والكبيرة بين مكونات المجتمع».

وأنهى الشيخ الكربلائي بالحديث من جديد على موضوع الصومال، وناشد «المنظمات الدولية أن تسهم في ضمان إيصال المعونات إلى المنكوبين». موضحاً: «أنّ عشرات الآلاف يموتون جوعاً في أكثر من دولة في افريقيا، ولكن أشدّها في الصومال. وإنّ المرجعية الدينية والكثير من الجهات الخيرية حاولت ومنذ اليوم الأول دعم الصومال وبغض النظر إلى كون هؤلاء الناس من أيّ دين أو من أيّ قومية، لأنها مأساة إنسانية، ولكن المشكلة أنه ليست هناك آلية تضمن ونطمئن من خلالها لوصول هذه المساعدات إلى هؤلاء الناس الجائعين، وحتى الحكومة العراقية أعلنت إرسالها مساعدات، ولكن الخشية من أنّ هذه المساعدات تذهب إلى متمردين يقومون بعمليات مسلحة في الصومال ويستولون على هذه المعونات، فنحن ندعو الجهات الدولية لتبني وصول هذه المساعدات».

خطبة رقم (٣٥)

٣ شوال ١٤٣٢هـ الموافق ٢ أيلول ٢٠١١م

ضرورة تطوير القطاع الزراعي، كان أول ما تطرق إليه ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة السيد أحمد الصافي، في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني الشريف، مشيراً إلى أنّ ثمة ضعفاً في هذا القطاع.

وأضاف سماحته: «إن الخطوات المتخذة من قبل الجهات المعنية في الحكومة تجاه هذا القطاع لا ترقى إلى مستوى التحديات، وهي خطوات خجولة ومتواضعة».

وبيّن السيد الصافي: «أن الهدف لأيّ مشروع مهما كان نوعه صناعياً أم زراعياً أم سياحياً في أيّ بلد في العالم، هو زيادة مدخولات البلد وتحقيق الرفاه لشعبه، وهو ما نتمناه أن يكون في العراق، خاصة أنّ الاهتمام بالمشاريع الزراعية فيه سينعكس بالإيجاب على الشعب كله».

مؤكداً: «تعلمون أنّ الأمن الغذائي أمرٌ مهم لأيّ بلد، وهو باختصار أن يكون البلد قادراً على تلبية احتياجاته من المحاصيل الاستراتيجية ويحقق اكتفاءً منها، وللأسف فإنّ العراق لم يصل إلى هذا الحد، بل هو في انحدار مستمر وجنوح نحو صيرورته بلداً أقرب للتصحر منه للزراعة رغم أنّه – العراق – يمتلك مقومات الأمن الغذائي ويستطيع – لو أُديرت إمكانياته بشكل جيد – أن يحقق الاكتفاء الذاتي، بل ويستطيع التصدير لما فاض عن حاجته».

وأوضح: «أن المنظومة الزراعية في العراق ليست بالمستوى المطلوب، وأنا لا

أتحدث عن وزارة الزراعة، بل عن بلد زراعي يتحمل الأمر فيه كل من بيده القرار لتطوير الزراعة، فالسياسة المائية للبلد جزء من تطوير المنظومة الزراعية، ولا توجد إلى الآن سياسة مائية واضحة للبلد، اللسان الملحي في البصرة وملوحة مياه شط العرب ومشاكل انقطاع المياه المتدفقة من أنهار منابعها خارج العراق وغير ذلك، كلها تصب في المنظومة الزراعية للبلد الذي كان يُعرف يوماً ما في غابر الأزمان بأرض السواد؛ لكثرة زراعته، ونتمنى أن يعود كذلك».

- العراق - يمتلك مقومات الأمن الغذائي ويستطيع - لو أُديرت إمكانياته بشكل جيد - أن يحقق الاكتفاء الذاتي، بل ويستطيع التصدير لما فاض عن حاجته.

وخاطب المعنيين بالقول: «المجاعة قد ترهن بلداً ما لعقود من الزمن من خلال الاستدانة من دولٍ أخرى لسد النقص في الغذاء، ونحن بلدٌ زراعي، ولكن لا يوجد اعتناء بالزراعة من قبل المعنيين بالقرار، فيجب أن لا نلوم المزارع؛ لأنّ المسألة أكبر منه، بل هو يحتاج إلى دعمٍ من قبل الدولة، كما يجب التوجه للاستثمار الزراعي قبل كل شي».

واختتم خطبته بـ«أزمة الثقة بين الكتل السياسية» واعتبرها «سبباً في شقاء المواطن، وأنه يدفع سبب فقدان الثقة»، مضيفاً: «نرى أنّ مقترحاً يخدم المواطن يتقدم به طرف سياسي معين، ونرى طرفاً آخر يرفضه، فقط لأنه مقدم من ند في العملية السياسية ولا يؤخذ بنظر الاعتبار مدى فائدة هذا المقترح للشعب، والعكس صحيح في مقترح يُقدم من الطرف الآخر، وهكذا ندور في دوامة عدم الثقة، والشعب يدفع الثمن».

وطالب: «أرجو من السياسيين أن يزرعوا الثقة فيما بينهم من خلال الأفعال لا الأقوال، لمصلحة الشعب».

خطبة رقم (٣٦)

١٠ شوال ١٤٣٢هـ الموافق ٩ أيلول ٢٠١١م

ثلاث مسائل مهمة لها تأثيراتها الخطيرة على حياة العراقيين إن لم يتم تداركها بالشكل الصحيح، هي ما ذكره خطيب الجمعة سماحة الشيح عبدالمهدي الكربلائي في خطبته الثانية من الحرم الحسيني الشريف في كربلاء المقدسة.

وبيّن الكربلائي أنّ أولها عمليات اغتيال الكفاءات العلمية وحادثة مقتل الدكتور الدامرجي في كركوك. فيما حذر في الفقرة الثانية من الخطبة من ثغرات بخصوص قانون العفو العام يفلت من خلالها عدد من الإرهابيين والقتلة والمفسدين. فيما بين في الفقرة الثالثة أنّ وزارة التجارة ما تزال غير قادرة على توفير سلة الغذاء الكاملة للشعب العراقي، عازيا ذلك إلى نقاط عد مهمة أهمها وجود مافيات الفساد داخل الوزارة.

وقال الشيخ الكربلائي: «أود أن أتحدث عن حادثة مقتل طبيب الأعصاب المعروف الدكتور الدامرجي في كركوك، حيث تشهد هذه المدينة استهدافاً مستمراً للأطباء بالاغتيال تارة وبالخطف تارة أخرى». موضحاً: «إن الأطباء يمثلون ثروة علمية وطبية وطنية كبيرة خاصة الأطباء الماهرين وأصحاب الخبرة الطويلة، فهؤلاء من جهة هم أساتذة في كليات الطب يسهمون بعلومهم وخبرتهم في تخريج طلبة كليات الطب بكفاءة عالية، وفي الوقت نفسه يعالجون المرضى ويسهمون في شفائهم (بلطف من الله تعالى وشفاء منه). وقد سبّب خروج عدد كبير منهم ومن الاساتذة – سابقاً – من العراق إما بسبب الإرهاب في السنوات الأخيرة أو سياسات النظام السابق، قد سبب خسارة

علمية كبيرة للعراق».

وأضاف بهذا الخصوص: «إن هناك الكثير من الأطباء الماهرين وأصحاب الخبرة والكفاءة قد تركوا العراق، وهذا أدى إلى اضطرار المواطن العراقي المريض إلى أن يعالج نفسه خارج العراق، الأمر الذي يسبب خسارة الكثير من الأموال مع العناء والمشقة – وربما – المذلة في بعض الأحيان لهؤلاء المواطنين، وبالتالي فخروج هؤلاء الأطباء يعني خسارة أبناء الشعب العراقي للخدمات الصحية المتطورة، والتي يحتاجها بصورة كبيرة، إضافة إلى الخسارة العلمية التي تحملتها الجامعات العراقية بسبب خروجهم. وتعرّض هؤلاء الأطباء إلى الاغتيالات المستمرة أو الخطف وطلب الفدية منهم، يُخشى منه خروج البقية الباقية من هؤلاء الأطباء الماهرين الذين يحتاجهم العراق كاحتياجه إلى الثروات الأخرى».

ودعا ممثّل المرجعية الدينية وخطيب الحرم الحسيني الشريف «الأجهزة الأمنية» إلى «توفير الحماية لمثل هذه الكفاءات. مبيناً أنّ حماية مثل هذه الكفاءات لا تقل عن أهمية بعض الأماكن التي يوفر لها حماية بالمئات من الأجهزة الأمنية».

فيما تطرق الكربلائي خلال خطبته إلى «ميزانية مديريات الصحة»، قائلاً بهذا الخصوص: «وبهذه المناسبة أود أن أتعرض لأمر آخر يتعلق بميزانية مديريات الصحة في المحافظات، فهم يشكون من قلة التخصيصات التي ستؤدي إلى عجز هذه المديريات والمستشفيات في المحافظات عن توفير الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى معاناة الكثير من مديريات الصحة من الإجراءات الروتينية المعقدة التي شلّت الكثير من المشاريع، أو انه ليست هناك مرونة في التعليمات تتيح الإسراع في إنجاز المشاريع الطبية المهمة، ومنها على سبيل المثال تخصيص ستة عشر مليار دينار لبناء ٢٣ صالة عمليات في كربلاء، والمتوفر ١٥ مليار دينار، فلا الوزارة تسمح ببناء ما يمكن بناؤه بهذا المبلغ، ولا هي توفر المليار المطلوب لإنجاز المشروع» .

وجاء الأمر الثاني الذي أشار إليه الشيخ الكربلائي بخصوص «قانون العفو العام وما يحذر منه إذا تخلله بعض الثغرات» فذكر: أنّ «هناك نية لطرح مسودة لقانون العفو العام على البرلمان في الأيام القادمة، والذي نود أن نبيّنه، أنه من الضروري جداً إحكام الصياغة القانونية لمواد القانون وبشكل واضح لا لبس فيه، بحيث يكون في إطار لا يسمح بحصول ثغرات تؤدي إلى خروج الإرهابيين أو المفسدين أو انفلاتهم من قبضة العدالة، ويعودون مرة أخرى لممارسة أعمالهم الإجرامية، كما حصل في المرة السابقة حينما كانت هناك ثغرات في القانون أدت إلى خروج عدد كبير من الإرهابيين ممن تلطّخت أيديهم بدماء العراقيين، وعادوا من جديد ليمارسوا دورهم الإجرامي».

مضيفاً: «كما أدّت تلك الثغرات إلى أن يفلت عدد من المفسدين، ومنهم مسؤولون كبار (وزراء) ثبت عليهم الفساد المالي الكبير، وقد أفلتوا من المساءلة والمحاسبة بسبب ذلك».

وأضاف: «صحيح أن العفو مطلوب لإعطاء الفرصة للمجرمين الذين ندموا على جريمتهم، والعفو عنهم يؤدي إلى إعادتهم للمجتمع كأفراد يسهمون في بناء المجتمع ونفعه، بشرط أن لا يكون هناك حق خاص للضحية، فهذا الحق الخاص شأن أهل الضحايا، وأما مجلس الوزراء ومجلس النواب فشأنهم وصلاحياتهم في إطار الحقوق العامة، والحق الخاص لا يجوز التنازل عنه الا من قبل أهالي الضحايا، وبالتالي فلابد أن يكون القانون (قانون العفو العام) في إطار يسهم في تحسين الوضع الأمني وعدم التفريط بالحقوق الخاصة للضحية».

مبيناً: «وأما إذا كان فيه ثغرات تؤدي إلى خروج الإرهابيين أو المفسدين – كما حصل في السابق – حيث:

استغلت ثغرات قانون العفو العام خلال دورة مجلس النواب السابق بحيث،

هناك إرهابيون خرجوا من السجن وعادوا ليمارسوا دورهم الإجرامي، كما إنّ بعض المفسدين، ومنهم مسؤولون كبار (ووزراء)، ثبت في حقهم الفساد الكبير قد تمكنوا من الأفلات من قبضة العدالة والقانون والمحاسبة القانونية.

فإنّ هذه الثغرات لو تكررت ستشجع الإرهابيين والمفسدين على المزيد من الإرهاب والفساد؛ لأنّ الإرهابي أو المفسد – في قرارة نفسه– حينما يرتكب الجريمة ولا يشعر بوجود رادع له، حينما يرى في كل فترة من الزمن يصدر قانون عفو ويخرج بسبب ثغرات فيه، فإنّ ذلك سيؤدي إلى المزيد من الإرهاب والفساد، وخصوصاً وأنّ فرص مثل هؤلاء للإفلات من قبضة العدالة أصبحت كثيرة، ومنها الهرب من السجن، أو إعطاء الرشوة لتغيير مسار الجريمة، ونحو ذلك».

استغلت ثغرات قانون العفو العام خلال دورة مجلس النواب السابق بحيث:
هناك إرهابيون خرجوا من السجن وعادوا ليمارسوا دورهم الإجرامي.
كما أن بعض المفسدين، ومنهم مسؤولون كبار (ووزراء)، ثبت في حقهم الفساد الكبير قد تمكنوا من الأفلات من قبضة العدالة والقانون والمحاسبة القانونية.

وحول موضوع الحصة التموينية تحدث ممثّل المرجعية الدينية العليا قائلاً: «ما تزال وزارة التجارة غير قادرة على توفير سلة الغذاء الكاملة، أو بالمقدار الذي يتناسب حتى مع التخصيصات المالية المخصصة للوزارة». موضحاً: «أنّ هناك عدة شكاوى، منها نقص السلة الغذائية وبقاؤها على حالها كما كانت في السنوات السابقة. ومنها عدم

صلاحية بعض المواد الموزعة أو المخزونة كالسكر والحليب. ومنها تأخر توزيع بعض المواد، ونحو ذلك، ما يمثل عجز الوزارة عن الوفاء بوعودها لتحسين البطاقة التموينية وتلافي الاشكاليات والانفعالات السابقة. ولعل مرد ذلك إلى عدّة أسباب: منها عدم وجود خطة واضحة وبعيدة المدى للوزارة في سياسة الاستيراد أو التعاقد بشكل يوفر – بما يناسب التخصيصات المالية المخصصة للوزارة – من مواد غذائية، ربما بسبب عدم وجود ما يكفي من الخبراء في التجارة، إضافة إلى وجود مفاصل للفساد في الوزارة وبعض مافيات الفساد ما تزال تتحكّم بمفاصل مهمة في الوزارة، ولذلك لو بقي الحال هكذا فإنه ليس من المؤمل تحسين هذه الخدمة التي يطالب بها المواطنون منذ زمن بعيد، وقد وعد المسؤولون وخاصة وزارة التجارة بحلّها».

خطبة رقم (٣٧)

١٧ شوال ١٤٣٢ هـ الموافق ١٦ أيلول ٢٠١١م

ابتدأ ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي خطبته الثانية بتعزية «الشعب العراقي الكريم» بـ «استشهاد ثلة من أبنائه المقتولين غدراً في منطقة النخيب»، كما عزّى «أسرهم».

وبيّن من الحرم الحسيني الشريف «أهمية أن يعي السياسيون وأصحاب القرار أهمية حرمة الدم العراقي» وبيّن أنّ «المسألة ليست انجراراً مع عواطف بقدر ما هي تساؤلات لمن له آذانٌ صاغية، أو من يعتبر نفسه مسؤولاً عن أمن البلد».

وأوضح: «أن السبب الحقيقي وراء ما جرى ويجري من جرائم بحق الشعب العراقي هو عدم تكاتف المسؤولين من أجل توفير الأمن للشعب العراقي»، مطالباً: «يجب أن تتضافر الجهود من قبل الجميع لحلّ مشاكل البلد والوقوف ضدّ ما جرى من جرائم بحق العراقيين».

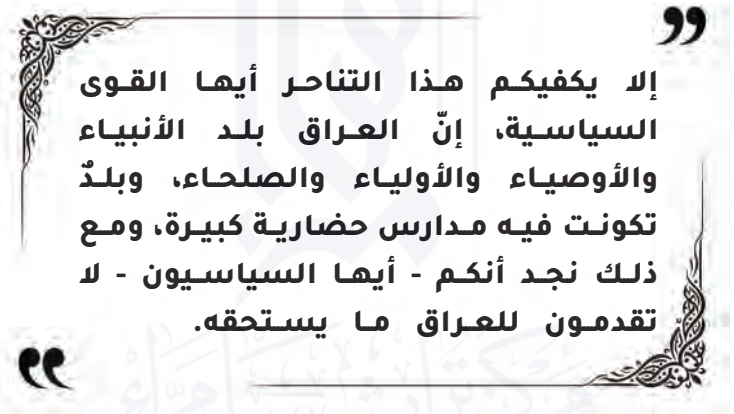
مضيفاً: «أن المسؤول عندما يهتم بالدم العراقي ستضاف نقطة لرصيده أمام الناس، أما عندما يرمي المسؤولية على غيره فإن ذلك سيأتي له بنتائج سلبية».

وخاطب السيد الصَّافي السياسيين بقوله: «يكفينا أن نتعامل بيننا كأعداء يريد أحدنا أن ينقض على الآخر، ويكفينا أن نتبادل التهم فيما بيننا».

وتوجه إليهم بالقول: «إلا يكفيكم هذا التناحر أيها القوى السياسية، إنّ العراق

بلد الأنبياء والأوصياء والأولياء والصلحاء، وبلدٌ تكونت فيه مدارس حضارية كبيرة، ومع ذلك نجد أنكم أيها السياسيون لا تقدمون للعراق ما يستحقه».

وتناول السيد الصَّافي «مسألة العفو عن المجرمين التي يجري تداولها حالياً في أروقة الحكومة ومجلس النواب، وأقول في هذا الصدد: إنّ الدولة إن اعتدي على ممتلكاتها أو أفرادها وأرادت الصفح عن المعتدي بعد أن أبدى ندامته، فهذا من حقها؛ لأنّ الاعتداء يخص الحق العام، لكن لا يحق لمجلس النواب أو أي جهة أخرى في البلاد أن تتنازل عن حق ليست هي صاحبته أو القيّمة عليه، كأن تعفو عن مجرم قتل من الشعب العراقي مواطناً أو أكثر، بل إنّ البعض منهم قد قتل خمسين أو مئة أو مئتي مواطن».



وطالب السيد الصَّافي «الدولة» بفرض «نفسها على الأرض»، وطالب: «القضاء بفرض كيانه بشكل سليم على كل مفاصل الجانب القضائي»، كما طالب «الجهات التشريعية بأن لا تلوّح بقانون العفو للجناة والمجرمين الذين يجب أن يقبض عليهم ويحاكمون محاكمة عادلة».

خطبة رقم (٣٨)

٢٤ شوال ١٤٣٢ الموافق ٢٣ أيلول ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي ثلاث قضايا في خطبته الثانية من الحرم الحسيني الشريف.

وكانت القضية الأولى جريمة النخيب البشعة التي قال الكربلائي: «إنّ ما سأذكره من مطالب وحديث حول الجريمة لا يخصّها، بل يتعلق بكل الجرائم التي تطال جميع المواطنين في كل مدن العراق».

وأضاف: «أشكر جميع العشائر والهيئات الحسينية والمواطنين الذين حضروا لتقديم العزاء لعوائل ضحايا الجريمة».

مبيناً: «هناك درسٌ نستخلصه من تداعيات هذه الجريمة، فقد حصل بعدها تصريحات تستفز الطرفين، وهناك وسائل إعلام تعمل على تأزيم الوضع في العراق وتنتهز الفرص للوقيعة بين أبنائه، وعلينا أن نعي أنّ هذه الوسائل تستفيد من التصريحات والكلمات الصادرة عقب الجريمة؛ لتؤجج من خلالها أزمة ما، فعلينا أن نكون دقيقين فيما نقول، والحمد لله بفعل العقل والحكمة من كل الأطراف، فقد تمّ ضبط النفس ومنع أي فتنة كان الجناة يرومون خلقها».

موضحاً: «أنّ مطالب المواطنين الصحيحة والمقبولة هي مطالبنا أيضاً، وذلك لتجنيب البلد جرائم مماثلة، وهذه المطالب هي:

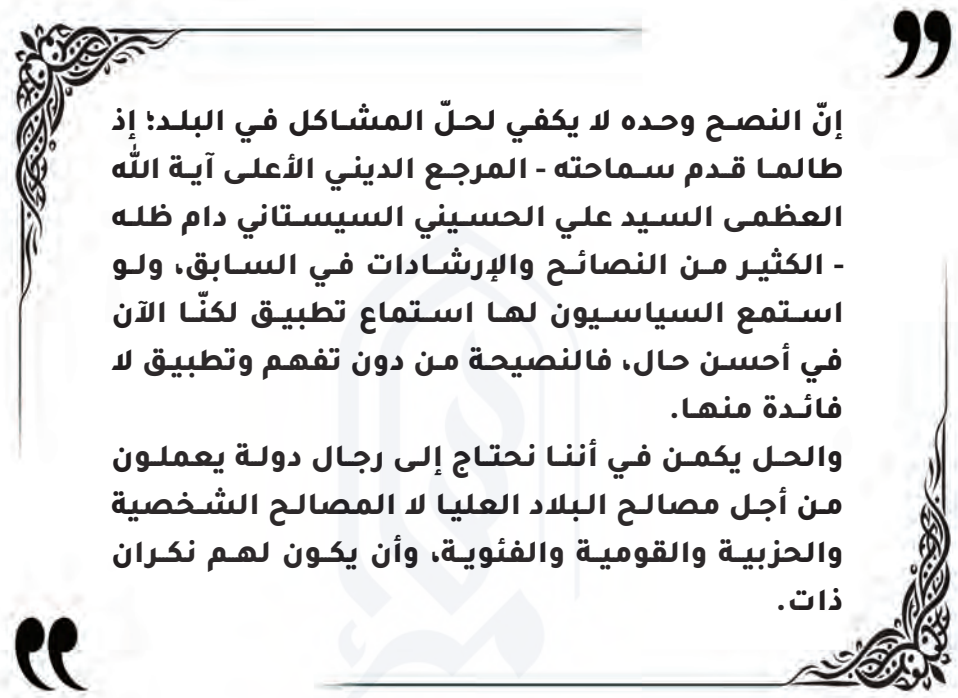
١ـ تفعيل الأحكام القضائية الخاصة بهؤلاء المجرمين وغيرهم وتنفيذها.

٢ـ تفعيل الإجراءات التحقيقية كالتحقيق الأولي وإجراءات المحكمة الجنائية ومحكمة التمييز وغير ذلك، لكي لا يهرب المجرمون أو يُهرّبوا.

٣ـ أيتها الكتل السياسية أوقفوا التناحر والتراشق فيما بينكم؛ لأنّ خلافاتكم سياسية وغير متعلّقة البلاد وحل الأزمات العالقة فيها، فإنّ خلافاتكم هذه ذات تأثير واضح على عدم حلّ الأزمة الأمنية».

وتناول الشيخ الكربلائي في الأمر الثاني « مسألة حاجة السياسيين إلى نصح المرجع الديني الأعلى سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني؛ إذ يطالبه البعض في المرحلة الراهنة بالنصح، وأقول جواباً على ذلك: إنّ النصح وحده لا يكفي لحلّ المشاكل في البلد؛ إذ طالما قدم سماحته الكثير من النصائح والإرشادات في السابق، ولو استمع السياسيون لها استماع تطبيق لكنّا الآن في أحسن حال، فالنصيحة من دون تفهم وتطبيق لا فائدة منها، والحل يكمن في أننا نحتاج إلى رجال دولة يعملون من أجل مصالح البلاد العليا لا المصالح الشخصية والحزبية والقومية والفئوية، وأن يكون لهم نكران ذات».

واختتم الخطبة بتناوله «مسألة تزايد عدد الأرامل واليتامى» إذ بيّن «أنّ هناك ١٥٩٣٠٠٠ أرملة في العراق، ولو افترضنا أنّ لكل أرملة طفلين على الأقل فلدينا تقريباً ثلاثة ملايين يتيم، كما إنّ بعض الإحصائيات توصلهم إلى أربع ملايين! ونحن إزاء هذه الأعداد المتزايدة بفعل استمرار الأعمال الإجرامية للإرهاب، بحاجة إلى الالتفات بشكل خاص إلى حال الأرامل والأيتام؛ لرعايتهم رعاية خاصة وتوفير فرص الحياة الحرة الكريمة، وجبر الانكسار النفسي الذي يحيط بهم، ورغم أن هناك مؤتمرات عُقدت حول الموضوع إلّا إننا نحتاج إلى إعطاء فرص لتعيين الأرامل بشكل أكبر، وإعطاء اليتيم فرصة أكبر من أقرانه للتعليم».



إنّ النصح وحده لا يكفي لحلّ المشاكل في البلد؛ إذ طالما قدم سماحته - المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله - الكثير من النصائح والإرشادات في السابق، ولو استمع السياسيون لها استماع تطبيق لكنّا الآن في أحسن حال، فالنصيحة من دون تفهم وتطبيق لا فائدة منها.

والحل يكمن في أننا نحتاج إلى رجال دولة يعملون من أجل مصالح البلاد العليا لا المصالح الشخصية والحزبية والقومية والفئوية، وأن يكون لهم نكران ذات.

خطبة رقم (٣٩)

١ ذي القعدة ١٤٣٢هـ الموافق ٣٠ أيلول ٢٠١١م

ناشد ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة العلامة السيد أحمد الصَّافي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني المطهر المسؤولين العراقيين بذل الجهود من أجل الحفاظ على دماء العراقيين وتحسس ما يعانيه البلد والمواطن من آهات وآلام وأنات.

وأضاف: «إنّ كثيراً من المسؤولين يخرج ويرمي باللائمة على الآخر، وطبعاً هذه الطريقة غير مجدية، وقطعاً إنها ستضيّع الدماء». وقال: «إنّ هذه المسائل لا تُحلّ بهذه الطريقة». ونقل عن «بعض الجهات الاستخبارية» تأكيدها: «أننا عندنا معلومات» وأَردف «ما معنى أن يخرج إنسان ويقول كان عندي علم بهذه العملية؟ هل يريد أن يبرئ ساحته مثلاً؟ ولماذا لا تتبدل هذه الأساليب ويأخذ المسؤول المعني زمام المبادرة قبل وقوع المحذور، لاسيما مع ضخامة التحديات التي تواجهنا في الظرف الحالي؟! فالعدو ليس له ضوابط ولا أخلاقيات ولا دين ولا منطق، فلابد أن تكون التحديات والإجراءات بمستوى هذه النماذج المنحطة التي تستبيح القتل بطريقة عشوائية، ولكننا نرى ومع بالغ الأسف أن ردود الفعل لا زالت متواضعة ولا تؤدي شيئاً».

وفي السياق نفسه تساءل السيد الصافي: «ما الفرق بين الحرية والفوضى؟!» وفي معرض الإجابة قال: «لقد بدأت مجموعة من الأسئلة تُثار من الناس ومن عقلاء القوم، في حين أنّ المسؤول السياسي لم يحر جواباً عن تلك الأسئلة ما حدا به أن يتقهقر إلى أن

عزل نفسه بدلاً من أن يسمع من الناس، ووضع نفسه في أن يسمع كلاماً خاصاً بعيداً كل البعد عن واقع ما يجري».

وذكر «الفرق بين الحرية والفوضى» فقال: «الحرية لها ضوابط، ولا تعني أن الإنسان يفعل كيفما شاء في أي زمان ومكان شاء، فالحرية لا تعني ذلك، وإنّما الحرية تُنظّم بضوابط محددة؛ في مقابل الفوضى، فإنها عملية غير منضبطة».

وتساءل مستغرباً بهذا الشأن: «هل نحن الآن في حرية أو في فوضى؟! مع الجهد المُنظّم الذي بذله الشعب العراقي، فطريقة تعاطي الشعب العراقي مع الأحداث طريقة منظّمة، وهذا شيء يسجل للشعب، لكن في المقابل المسؤول هل يعيش حالة الحرية فعلاً أو حالة الفوضى؟؟! وأضاف: إنني أسأل الإخوة جميعاً، هل الميناء الذي يراد إنشاؤه في الكويت يضر بالعراق أم لا يضر؟!»

وتابع: «حقيقة لا أعرف، إلى الآن لم يظهر شيء واضح من المسؤول العراقي، تخبط واضح في التصريح، تارة يقول المسؤول يضر، وتارة يقول لا يضر، إذا كان الموضوع غير واضح لسياسي يريد أن يبين حقيقة هذه المشكلة، فكيف يريد من الناس أن تفهم؟ هذه ليست حرية، بل هذه فوضى! العراق بلد عريق وعلى المسؤول أن يفهم في أي بلد يعيش هو؟!».

ونقل سماحته عن «بعض المسؤولين» قوله: «لابد لكل البضائع أن تحمل شهادة منشأ حفاظاً على البضاعة، حتى لا تدخل إلى العراق إلا البضاعة الجيدة، فرحت الناس بهذا الإجراء وعدّته من الضوابط الجديدة الجيدة، ولكن ما النتيجة؟! تكدست عشرات البضائع والشاحنات في منفذ صفوان، وفي الوقت نفسه عبرت بطريقة أو بأخرى عشرات مثلها من منفذ طريبيل أو زاخو ودخلت العراق! أين الحرية في ذلك؟ هذه حرية أم عملية فوضى، فالإنسان عندما يشرع قوانين وقرارات ولوائح عليه أن يكون قادراً على تنفيذها،

وإلا من غير المعقول أن نجد الآن أي قانون من السهولة التمرّد عليه!».

وأشار سماحته إلى «إنه عندما توضع ضوابط كثيرة للحدّ من الفساد الإداري، فالشخص الفقير غير المسنود يلتزم، أما الشخص المسنود وله في الدولة ما له، فإنه أول من يخالف ذلك ولا يجرؤ أحد على أن يمسكه! هذه ليست حرية، وهذه ليست قوانين تحافظ على البلد، وإنّما هذه قوانين يراد لها تعطيل البلد!».

ووجه سؤاله إلى المسؤول: «نحن نسمع بالفساد المالي والإداري، وميزانية البلد ميزانية كبيرة، هل يمكن أن تشخصوا بشكل دقيق مثلما تشخصون هناك كذا يتيم أو كذا أرملة في العراق، هل يمكن أن تشخصّوا نسبة المال الذي يذهب هدراً، ونسبة ذلك بالقياس إلى الميزانية؟ حتى نفهم أنّ هذه الميزانية كلما تضخمّت كلما تسرب منها المال إلى بعض الجيوب التي لا تمتلئ!».

وقال سماحته: «كم مسؤول يسافر إلى خارج العراق؟ من الذي قال له: سافر، ومن الذي أشرف على تصريحاته خارج الدولة؟! ماذا يقول هذا المسؤول إلى الآخرين إذا رجع؟ هذا المسؤول من المسؤول عنه لكي يرفع تقريره إليه بعد عودته؟».

ومضى قائلاً: «اذهب إلى مطارات العراق واجلس فيها، سترى هناك وفدٌ يخرج وآخر يدخل، ماذا يفعل وماذا يصنع، ما هي مردودات تلك الجولات المكوكية إلى الدولة؟! لا نعلم، ويخرج الإعلام علينا ويقول وُقِّع العقد الفلاني، ولو اطلعنا على جميع العقود التي وقعت من ٢٠٠٣ والى الآن، ما نسبة تحقق هذه العقود، وما الأموال التي صُرِفت فقط في توقيع العقود؟ وقال سماحته: إنّ بعض الإخوة المسؤولين في غفلة، والمسؤول يجب أن يكون بمستوى المسؤولية، فرفقاً بهذا البلد».

وأضاف سماحته أنّ «بعض المسؤولين همّه الأكبر تمزيق هذا البلد، ونحن هنا لا نقول كل المسؤولين، يجب أن يكون صوت المسؤول الذي يحب الناس وله يد حانية على

الناس، أن يكون صوته عالياً، والناس تنتظر وتصدق بأيّ تصريح وبأيّ إعلام، لكن ولعدم المصداقية أصبحت آمال الناس آمالاً يكذّبها المسؤول، وما أقبح هذه الصفة عندما يكون المسؤول يعد الناس ويؤمّلهم وهو يكذب هذه الآمال».

وفي الختام، كرّر سماحته: «إن هذه ملفات تحتاج إلى وقفة وحلول من المسؤولين ونحن أمام تحديات كبيرة، وتحتاج إلى جهد إضافي من المسؤولين، العراق الآن يعاني، وفيه مشاكل كثيرة، ويحتاج منّا الكثير، لا بدّ من وجود هيبة للقانون، والذي يجعل هذه الهيبة للقانون هو المسؤول، ويجب عليه أن يحترم القانون والتشريع».

أصبحت آمال الناس آمالاً يكذّبها المسؤول، وما أقبح هذه الصفة عندما يكون المسؤول يعد الناس ويؤمّلهم وهو يكذب هذه الآمال.

خطبة رقم (٤٠)

٨ ذي القعدة ١٤٣٢هـ الموافق ٧ تشرين الأول ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي قضية «استمرار التفجيرات الإرهابية ضد أبناء الشعب العراقي»، وذلك في أول خطبته الثانية من الحرم الحسيني الشريف.

مبيناً: «ما زالت هذه التفجيرات مستمرة، وما زالت قوافل الشهداء والجرحى والمعوقين والأرامل واليتامى مستمرة، ولا من حلّ يلوح في الأفق، والمصيبة في ذلك تناقض التصريحات التي تصدر من المسؤولين الأمنيين بهذا الشأن، فنسمع تارة مسؤولاً أمنياً يظهر بعد تفجيرٍ ما ليصرح بسبب ما للتفجير، ثم يظهر مسؤول أمني آخر ويصرح بسبب آخر يناقض الأول، ونحن نقول بـأن هذه التصريحات هي مجرد تبريرات تستخدم لتغطية الفشل في مكافحة الإرهاب، فالسبب الحقيقي واحد، ويجب على المسؤول الأمني بيانه وإن كان على حساب التأشير إلى مسؤولٍ ما كسببٍ للتفجير، فنحن بحاجة إلى مسؤولين يقولون الحق ولو على أنفسهم، كما نحتاج للصدق في إعطاء الوعود من قبل المسؤول بإنهاء سيل الدماء المتدفق على أرض العراق، ونحتاج من المسؤول الأمني أن لا يتأثر بالتجاذبات السياسية التي تعصف بالبلد».

وتناول الكربلائي في خطبته «مسألة تنوع مصادر الدخل للعراق»، إذ بيّن أنّ «اعتماد بلدٍ ما على مصدرٍ واحدٍ للدخل – كالنفط بالنسبة للعراق – أمرٌ خطير، وممكن أن يرهن موازنة البلد تحت طائلة انخفاض الأسعار لذلك المورد، مما يؤثر على تنفيذ المشاريع

ودفع الأجور والموازن التشغيلية للوزارات؛ لذا ندعو المسؤولين المعنيين إلى التفكير بجدية في إيجاد موارد جديدة للدخل الوطني، بحيث يجعل للدولة فسحة في رفد موازنتها بالمال كفائدة أولى، وتشغيل المزيد من الأيدي العاطلة عن العمل، والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية من الهدر، والفائدة الرابعة هي المحافظة على الاستقلال الاقتصادي للبلاد، ولا يجعلها مرهونةً لبلدان أخرى، وخامساً تشغيل العقول والكفاءات المهنية والحرفية والحفاظ عليها من الهجرة خارج البلاد؛ لذا نلفت عناية الإخوة المعنيين في السلطتين التشريعية والتنفيذية إلي توفير مقوّمات النهوض بالقطاع الصناعي في العراق بوصفه رافداً مهماً من روافد الدخل، خاصةً وأن العراق يمتلك مصانع كبيرة لكنها معطلة، وكوادرها يتقاضون أجوراً بلا عمل، رغم أن التقصير ليس منهم، فهم يريدون العمل لكن مصانعهم معطلة».

اعتماد بلدٍ ما على مصدرٍ واحدٍ للدخل - كالنفط بالنسبة للعراق - أمرٌ خطير

ووجه الشيخ الكربلائي «مع بدء العام الدراسي الجديد» جملة من «التوصيات إلى رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد وأساتذتها، ومدراء ومدرسي ومعلمي كافة المدارس كافة بكل مراحلها، ونقول لهم: إنّ التقدم العلمي للعراق والشعب العراقي هو أمانة في أعناقكم، وقد قلّدها لكم أولياء أمور الطلبة والتلاميذ، وحمَّلوكم هذه الأمانة والمهمة الجسيمة في بناء عقول أبنائهم وتربيتهم وتطوير تفكيرهم، ولأنّ لكل مهنة أخلاقاً يجب التقيد بها، فلمهنة التعليم أخلاقيات على المعنيين الالتزام بها، ومن ضمنها إعطاء الدرس حقه، وتهذيب نفوس الطلبة وتربيتهم على الآداب التي تميز العراق بلد الأنبياء

والأوصياء والصلحاء، وكذلك زرع مشاعر الاحترام لعموم الناس، وعلى المعنيين عدم الرضوخ للابتزازات والإغراءات من قبل المسؤولين وغيرهم، ممن يمكن لهم التأثير على المعني بشؤون التعليم».

خطبة رقم (٤١)

١٥ ذي القعدة ١٤٣٢هـ الموفق ١٤ تشرين الأول ٢٠١١م

ثلاث قضايا تناولها ممثّل المرجعية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته من الحرم الحسيني المطهر، كان أولها المسألة الأمنية.

حيث بيّن السيد الصَّافي «أنّ المسألة الأمنية أمر مهم وقد تكلمنا عنه كثيراً فيما سبق، فتارة يتحسن الوضع الأمني وتارة ينتكس، ونحن نتساءل: هل يمكن أن تحل المشكلة الأمنية أم لا؟».

وأجاب السيد الصافي: «نحن نعتقد أنّ الحل ممكن، لكنه يحتاج إلى مقومات، وسنستبعد الخيار الثالث الذي يقول بأنّ هناك إرادة تطالب بعدم حلّ المشكلة الأمنية! إذ إنّ هناك عناصر خارج اللعبة السياسية تريد بقاء المشكلة الأمنية عن عمد!».

مبيناً: «أن جرائم الاغتيال قد بدأت بازدياد، وهناك تنوع في الشخصيات المستهدفة».

وأوضح: «لابد أن يكون المعنيون بمستوى المسؤولية، وللأسف إننا لم نر مسؤولاً يقول بأني أنا المسؤول عن الحادث الفلاني أو التفجير الفلاني، بل هناك تنصل واضح من المسؤولية بخلاف ما يجري في دول العالم الأخرى».

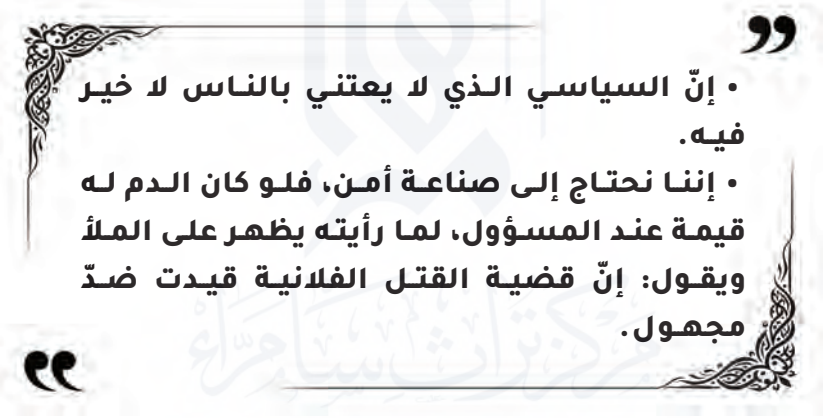
مضيفاً: «رغم كل الصرفيات المادية في العراق على المستوى الأمني، فلا زال هناك سيلان للدماء العراقية، ونحن نطالب بأن تبينوا من هي الجهة التي تضغط عليكم لكيلا

تقولوا الحقيقة».

واستطرد: «إنّ السياسي الذي لا يعتني بالناس لا خير فيه».

موضحاً: «إننا نحتاج إلى صناعة أمن، فلو كان الدم له قيمة عند المسؤول، لما رأيته يظهر على الملأ ويقول: إنّ قضية القتل الفلانية قيدت ضدّ مجهول».

وأضاف: «نحن نحتاج إلى الاستفادة من التقنيات المتقدمة في صناعة الأمن، ونحتاج إلى الاهتمام بنقاط التفتيش ومنتسبيها، وأن نسأل هل أنّ ولاءهم للبلد جيد أو لا؟ هل اشتريت ذمتهم أو لا؟ ما حجم الأموال التي كانوا يمتلكونها قبل وبعد وجودهم في نقاط التفتيش؟ لنعرف هل إنّ ذمته المالية سليمة أو لا؟ وهل ما زال مخلصاً للبلد أو لا؟».



قائلاً: «هذه النقاط أضعها أمام أنظار المسؤولين المعنيين؛ لأني في الحقيقة لا أعرف من هم المسؤولون الذين يجب أن توجه لهم هذه النقاط، لأنني أرى أن هناك غفلة أو تغافلاً عن حفظ دماء الناس».

وفي المحور الثاني من الخطبة تناول السيد الصَّافي مسألة الفساد المالي في قطاع الكهرباء، قائلاً: «شاهدت تقريراً أزعجني، وهو إنه في ميناء الخور ما زالت تربض

معدات كهربائية مرمية في العراء منذ سنتين أو ثلاث تخص محطة كهرباء تكفي- لو أنشئت- لإنتاج ٤٠٠٠ ميكا واط، وهي تكفي تقريباً لربع حاجة البلاد من الطاقة الكهربائية، ورغم ذلك نجد هذا الإهمال بحقها؛ ونحن نتساءل ونضع علامات التعجب والاستفهام الكثيرة حول (من المسؤول عن ذلك)؟!».

وفي الفقرة الثالثة تناول السيد الصَّافي مسألة الحفاظ على المال العام، وبيّن: «إننا نحتاج لثقافة احترام المال العام التي تبدأ من حبّ الوطن، وهي ليست حالة كمالية، بل هي الوضع الطبيعي للإنسان، فهو لا يحتاج كتاب شكر لكي يؤديها».

خطبة رقم (٤٢)

٢٢ ذي القعدة ١٤٣٢هـ الموافق ٢١ تشرين الأول ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية من الحرم الحسيني المطهر مسألة «موازنة الدولة العراقية لعام ٢٠١٢م»

حيث بيّن الكربلائي أن «هذه الموازنة هي الأكبر في تأريخ العراق، وثاني أكبر الموازنات في الدول العربية بعد السعودية».

وأوضح بأنّ «على القائمين بهذه الموازنة الأخذ ببعض الأمور التي سنذكرها لتؤدي الموازنة دورها الذي وُضعت له، في الوقت الذي تنقسم أموال الموازنة فيه إلى ٧٠٪ موازنة تشغيلية لتغطية الرواتب وما شاكل، و٣٠٪ موازنة استثمارية لتغطية صرفيات مشاريع البنى التحتية والفوقية الجديدة وغيرها مما يعزز بناء الدولة» مطالباً بـ «زيادة الموازنة الاستثمارية لما فيها من فائدة أكبر على الوطن والشعب».

وعَدّ الكربلائي تلك الأمور بما يلي عادّاً إياها «ضرورية كغايات يطمح لها الشعب العراقي»، وهي كانت «كما يلي:

١- زيادة توجيه صرف الأموال نحو البنى التحتية للبلاد؛ لأنّ ذلك سيؤدي إلى تحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين.

٢- تشغيل الأيدي العاطلة عن العمل في موارد يحتاجها الشعب.

٣- تطوير القطاعات: الصناعي، والزراعي، والخدمي، والسياحي، وغيرها.

٤- نطالب أن تكون إرادة حأزمة وسياسة جادة لدى الكتل السياسية لمحاربة الفساد الإداري.

٥- نطالب بإصلاح إداري من خلال مراجعة التشريعات القديمة، ورفع الحلقات البيروقراطية التي تعرقل تنفيذ الموازنة، وتُمنع المستثمرين من الدخول إلى العراق لغرض الاستثمار.

٦- لا بد أن تكون هناك سياسة صحيحة وعادلة في التعيين، بحيث يكون المعيار في التعيين هو الكفاءة لا المحسوبية والمنسوبية.

٧- الاهتمام بتخفيف الفقر في العراق، وخاصة فيما يتعلق بشريحة الأرامل واليتامى التي هي في تزايد مستمر بسبب أعمال العنف المستمرة في البلاد».

وتناول الشيخ الكربلائي في الشقّ الثاني من خطبته «المسألة الأمنية»، وبيّن أنّ «هناك خللاً في هيكلية العمل الاستخباري، وهناك تسريباً للمعلومات الأمنية إلى عامة الناس». وتساءل: «ما فائدة المعلومة الأمنية إذا أصبحت بمتناول الناس؟!».

خطبة رقم (٤٣)

٢٩ ذي القعدة ١٤٣٢ هـ الموفق ٢٨ تشرين الأول ٢٠١١م

ثلاثة قضايا تناولها ممثّل المرجعية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته من الحرم الحسيني المطهر كان أولها المسألة الأمنية.

حيث بيّن السيد الصَّافي «من باب التذكير: إنّ الكثير من الجرائم التي تحصل وتصاحب بردّات فعل كبيرة في وقتها، وتشكل لجان تحقيقيه ثم تختفي، ولكن يبقى السؤال: أين وصلت هذه التحقيقات؟ لم لا تعلن النتائج؟ وآخر جريمة حصلت هي جريمة النخيب، وما أخذته من حيز وتداعيات وغطاها الأعلام، حيث شكّلت لجان وأرسلت، وبقينا ننتظر ولم تصل النتائج».

مشدداً: «أن هذه المسألة غير مقبولة، خصوصاً وأهل الضحايا ينتظرون القصاص من كل مرتكبي الجرائم التي حصلت».

داعياً عوائل الضحايا بسلك الطرق القانونية لمعرفة الحقائق.

وفي الفقرة الثانية تناول السيد الصَّافي قضية الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٢ م، حيث قال:

«الميزانية لهذا العام والأرقام التي ذكرت وما يترتب على هذه الأرقام، فالعراق بلد غني بثرواته، والبلد الغني يجب أن يرتب أولوياته؛ لذا الشعب ينتظر خيراً في ظل هذه الأرقام، والتي تصل ١١٢ مليار دولار».

موضحاً: «ولكن، هناك تساؤلان أولهما: ما الضوابط والثوابت القانونية لإنفاق

هذا المال في موقعه وهذا السؤال موجّه للأخوة المسؤولين، هل هذه الضوابط حقيقية أم ضوابط خيالية في صرف هذا المال بشكل صحيح بحيث يوصل هذا المال إلى الجهات التي تخصص لها؛ لكيلا يرجع هذا المال مره أخرى لعدم قدرة وكفاءة هذه الجهة أو تلك في التنفيذ.

أما التساؤل الثاني: ما الأولويات في صرف هذه الميزانية حيث تجعل البلد يحافظ على استقراره الاقتصادي والسياسي والأمني؛ لأنّ هذه الثلاثة تتفرع عنها المشاكل الباقية».

متسائلاً: «هل حققت الميزانية منظومة أمنية متطورة قادرة على حلّ المشاكل الأمنية حتى لا تعود نفس الأسباب والخروقات مثل كل سنة، هل حلّت هذه الميزانية المشاكل الاقتصادية كالزراعة والتي ذكرناها سابقاً، وهي مشكلة خطيرة تواجه البلد، وهل أوجدت هذه الميزانية استقراراً سياسياً للبلد.

أم إنّ المسائل تأخذ بأمور غير محسوبة؛ لتبدأ المشاكل وتتلكأ المشاريع بسبب شركات لم تعمل، وأخرى وضعت على القائمة السوداء، والشعب ماذا يفعل بشركة وضعت على القائمة السوداء وهي أخذت ماله وذهبت!».

مشدداً: «يجب أن تكون الجهات المسؤولة عن الميزانية على قدر المسؤولية في تحملها حتى يكون أثرها واضحاً على الشعب».

وفي نهاية خطبته عرّج السيد الصَّافي على مسألة الكفاءات العراقية في الخارج وكيفية التعامل معها واستقدامها للعمل داخل البلد.

موضحاً: «الدولة عندما تتعامل مع هذه الكفاءات فهي لا توفر لهم الأجواء المناسبة في الداخل لأخذ الحيز المناسب لها، فعند قدوم صاحب هذه الكفاءة يحاول مرات عدة أن يلتقي المسؤول الفلاني فلا يستطيع، فقد يكون هذا المسؤول يخاف من هذه الكفاءة أن تحتل مكانه في المستقبل، أو هناك بعض الجهات في داخل البلد تخلق جواً لنفرة هذه

الكفاءات، أو يتعامل مع صاحب الكفاءة على أساس حزبي».

كما ناشد أصحاب الكفاءات بالمحاولة مرة أخرى إذا أوصدت الأبواب بوجوههم؛ لأنّ العراق يستحق، ويحتاج إلى من يبنيه، وهم لهم القدرة، وعليهم تحمل الصعوبة والجهد والمسؤولية تجاه العراق.

وقد اختتم السيد الصَّافي خطبته بتساؤلات بهذا الخصوص قائلاً: «نوجه سؤالاً: البلد يحتاج لكفاءة، والكفاءة لا تأتي، فمن يتحمل المسؤولية؟ ونحن نعتقد أن الجزء الأكبر تتحمله الدولة؛ لأنها المعنية، فإذا كان المعوق مالياً فهم من يملك المال، وإذا كان السبب تشريعياً فمجلس النواب موجود، وإذا كان هناك تنفيذ ورقابه يجب أن تتابع هذه الأمور، لم جاء صاحب هذه الكفاءة وعاد».

خطبة رقم (٤٤)

٧ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ الموافق ٤ تشرين الثاني ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية لصلاة الجمعة المقامة في الحرم الحسيني ثلاث قضايا.

إذ تطرق إلى ما يخصّ زيارة عرفة، قال: «أود تبيان أمور ذكرناها في الزيارات السابقة». مبيناً: «مطلوب من الأجهزة الأمنية مزيد من الحذر واليقظة لرصد حركة الإرهابيين على الطرق المؤدية لكربلاء قبل وخلال الزيارة وما بعدها حين رجوع الزائرين إلى ديارهم».

وأضاف: «فيما يتعلق بالزائرين، فإننا ندعوهم أن ينتبهوا لـ: الغايات التي من أجلها وجدت هذه الزيارة -زيارة عرفة-، ويأتي في مقدمتها إصلاح النفس في شتى مجالات الحياة.

> **ندعو - الزائرين - أن ينتبهوا للغايات التي من أجلها وجدت هذه الزيارة -زيارة عرفة-، ويأتي في مقدمتها إصلاح النفس في شتى مجالات الحياة.**

لذا فعلى الزائر ان يراقب سلوكه خلال وما بعد الزيارة ويتفحصه؛ ليرى هل إنه أفضل مما كان قبل الزيارة أو لا؟ فإن كان أفضل فمعنى ذلك أن الزيارة قد فعلت فعلها في الزائر وحققت أهدافها، وحصل الزائر على المقامات التي ذكرها المعصومون عليهم السلام إثر

القيام بكل زيارة ومنها هذه، فإنْ حصل كل ذلك فبها والا فلا».

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في العراق بين الكربلائي: «إن من الضروري مراعاة الأمور الثلاثة التالية جميعها من قبل الكتل السياسية؛ للوصول إلى حلّ للأزمة، وإنّ الالتزام بأمر واحد لا جميع الأمور لن يوصلنا إلى الحل. وهذه الأمور هي: ـ

١ـ مراعاة العدالة في توزيع الحقوق لكل محافظة بحيث تأخذ حقها بما يناسب عدد سكانها، وبما يكفل حصول كل الموطنين على استحقاقاتهم بالتساوي.

٢- الانتباه والحذر من أي خطوة ممكن أن تؤدي إلى تقسيم العراق مستقبلاً؛ إذ لا بدّ من دراسة التأثيرات والتداعيات المستقبلية لأي فعل في الوقت الحاضر.

٣- ضرورة تفعيل السيطرة النوعية على المواد الداخلة إلى البلاد من أجل المحافظة على صحة المواطن ودخله الذي سيصرف في غير محله فيما لو دخلت إلى السوق بضاعة رديئة تهدر مال المواطن وصحته، لكن لا بد من توفير مجموعة من المقومات لنصل إلى الغرض الذي من أجله وُضعت السيطرة النوعية، وهذه المقومات هي، توفير وسائل وأجهزة لتشخيص جودة المواد من عدمها، توفير عناصر كفوءة تدير تلك الأجهزة، توفير النزاهة في تلك العناصر.

لا بد من توفير مجموعة من المقومات لنصل إلى الغرض الذي من أجله وُضعت السيطرة النوعية، وهذه المقومات هي:

- **توفير وسائل وأجهزة لتشخيص جودة المواد من عدمها.**
- **توفير عناصر كفوءة تدير تلك الأجهزة.**
- **توفير النزاهة في تلك العناصر.**

خطبة رقم (٤٥)

١٤ذي الحجة ١٤٣٢هـ الموافق ١١ تشرين الثاني ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية في صلاة الجمعة من الحرم الحسيني المطهر قضايا عدة كانت في مقدمتها مسألة الأيتام في العراق وطرق معالجة وضعهم العام بعد فقدهم آبائهم بسبب الحروب والإرهاب المجرم.

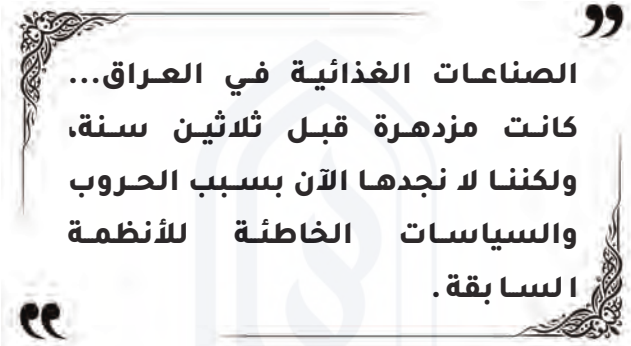
ونبه السيد الصَّافي إلى «أنّ من المعيب أن نرى يتيماً يترك الدراسة لعدم قدرته على دفع مصاريفها والمجتمع ينظر للأمر»، مؤكداً: «إننا أمام جيل كبير من الأيتام والأرامل يحتاج كل رعاية منا ومن مؤسسات المجتمع المختصة بهذا الأمر».

وتطرق السيد الصَّافي إلى «مشكلة المياه والزراعة في العراق»، وبيّن: «إننا نحتاج إلى سياسة واضحة في المياه من قبل الحكومة، وعلى الدولة أن تنهض بالقطاع الزراعي، وأن تدعم الفلاح؛ لكي يشعر بأن هناك جهة تشتري منه ما ينتجه، وبالتالي سيتشجع على زيادة الانتاج، وأؤكد أنّ عملية تطوير القطاع الزراعي تتحمله الدولة بشكل أساس خوفاً من أن يصبح العراق بلد النهرين أرضاً أقرب للتصحّر منها إلى الزراعة».

وأضاف: «إننا شاهدنا أنّ أرضاً صحراوية لو تمّت العناية بها وزراعتها فإنّها ستتحول خلال أربعة أشهر إلى منطقة خضراء، وهي جهود شخصية مشكورة من قبل المواطنين أو من قبل الدولة، ولكن هذه الجهود غير كافية للنهوض بالقطاع الزراعي، بل لا بد من نهضة شاملة وصولا إلى الاكتفاء الذاتي الذي يحقق الأمن الغذائي».

مبيناً: «في مجال **الصناعات الغذائية في العراق نودّ أن نبين أنها كانت مزدهرة قبل ثلاثين سنة، ولكننا لا نجدها الآن بسبب الحروب والسياسات الخاطئة للأنظمة السابقة**».

وتطرق في المحور الثالث من الخطبة إلى القطاع الصحي، مبيناً: «هناك مشكلتان مهمتان في القطاع الصحي من بين مشاكل عدة، وهاتان المشكلتان يطرحهما الإخوة في هذا القطاع، وهي مشكلة نقص أطباء التخدير».



مبيناً: «هناك بعض الاختصاصات الطبية تؤثر على حياة المريض، ولكن للأسف لا يوجد إقبال عليها من قبل الأطباء، ويعتبر التخدير من بين أهم المفاصل في العمليات الكبرى، ولكن هناك للأسف شحّة في أطباء التخدير في العراق، مما يُنذر بأخطار وخيمة على صحة المريض».

وطالب السيد الصَّافي «الدولة بأن تشجع الأطباء على الانخراط في تخصص التخدير؛ سداً للنقص الحاصل فيه».

وأضاف: «أما المشكلة الثانية فهي مسألة الكادر الوسطي الطبي، ويشمل الممرضين ومعاوني الأطباء، حيث إننا نواجه مشكلة في الكم والكيف بالنسبة لهذا الشريحة المهمة، والتي يعتمد عليها في المراكز الطبية في تكميل العلاج، بل وتبلغ المسؤولية في سد النقص من هذه الشريحة حداً يجعل من الأمر واجباً كفائياً على أفراد المجتمع».

خطبة رقم (٤٦)

٢١ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٨ تشرين الثاني ٢٠١١م

تقدّم ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي بالتوصية التالية لقوات الأمن العراقية مع اقتراب الموعد النهائي لانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق: إنّ أبناء الشعب العراقي وضعوا نُصْبَ أعينهم أن تحققوا الأمل لهم في إثبات جدارتكم وقدرتكم على أداء المهمة في حفظ الأمن وإعادة الاستقرار إلى البلد، وأن تكونوا على قَدر كبير من المسؤولية التي حمّلها إياكم أبناء الشعب العراقي، وإنكم – بإخلاصكم وحبكم لوطنكم وهمتكم العالية – سَتُثبتون للآخرين أنكم قادرون على بسط الأمن وحفظه في العراق.

وأضاف : إنّ تحمّلكم لهذه المسؤولية وأداءها على الوجه الذي يأملهُ أبناء الشعب العراقي، سيُعطي ويوفر له الاطمئنان والأمل بعودة الأمن تماماً إلى البلد وطيِّ صفحة الماضي المؤلمة، وهذا يحتاج إلى وجود قدرٍ عالٍ من التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة والابتعاد عن أي مشاحنة أو اختلاف بين هذه الأجهزة الأمنية، فإنّ أي اختلاف أو مشاحنة سيعطي انطباعاً سلبياً عن الأجهزة الأمنية، ويؤثر سلباً على مكانة وسمعة هذه الأجهزة في نظر المواطن، ويقلّل من قيمتها في نظره ونظر الجهات الأخرى التي تنتظر مثل هذه الأمور للنيل من قدرات الأجهزة الأمنية في الوقت الحاضر.

وفيما يتعلق بشريحة الأطفال (الذين هم أمل الأمة وجيل المستقبل وصنّاعه) قال الكربلائي: إذا أردنا أن نحقق أملنا في إيجاد جيل للمستقبل أفضل من الجيل الحالي، علينا

وضع دراسة وبرامج خاصة للأطفال وبمقدّمات واضحة تبين ملامح الطريق الصحيح لذلك، ومن أهمها:

أولاً: تشخيص الظواهر السلبية لدى الأطفال والتي بدأت تنتشر في الفترة الأخيرة، ومنها انتشار ظاهرة التدخين، وظاهرة بيع الأطفال والمتاجرة بهم لأغراض دنيئة ومالية، ومعاناة الكثير منهم بسبب الفقر أو اليُتم، وما أسباب هذه الظواهر ونسبتها لدى الأطفال، وكيفية معالجتها.

ولفت سماحته عناية الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني إلى خطورة هذه الظواهر على جيل المستقبل، وضرورة الالتفات إلى أهمية معالجتها، ووضع التشريعات والقوانين لذلك، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحدّ منها.

ثانياً: لا بدّ من الاعتناء بالبرنامج التربوي للأطفال وخصوصاً في المدارس، وتوجيه إدارات المدارس والمدرسين والمعلمين لأهمية هذا الجانب وإعطائه الأهمية الكبيرة، وعدم الاكتفاء بالاهتمام بالجانب العلمي – وإن كان مهماً – وتدارس هذه الظواهر مع أولياء الأمور وإدارات المدارس، وتعاون الأولياء مع هذه الإدارات لمعالجة هذه الظواهر.

ثالثاً: من المهم أيضاً اهتمام الأسرة بمراقبة تصرفات أطفالهم والاعتناء بمتابعة الظواهر السلبية لديهم ومعالجتها.

رابعاً: الاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر في العراق وملاحظة أسبابها، والاعتناء بشريحة الأرامل والأيتام، وتطبيق البرنامج الذي وضعته الدولة (إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق)

وأبدى سماحته الأسف الشديد لعدم وجود القدر الكافي من الاهتمام من المسؤولين بتطبيق هذه السياسات وإعطائها القدر المطلوب لمعالجتها.

خامساً: اتخاذ الإجراءات الصارمة بحق من يمارس تجارة البيع بالأطفال (ذكوراً

أو إناثا)، وكذلك من يسهم في نشر المفاسد لدى هذه الشريحة.

سادساً: اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بذلك، من خلال اهتمام الميسورين من أبناء المجتمع وهذه المؤسسات بفتح المدارس للأيتام وكفالتهم ورعايتهم.

وأردف الشيخ الكربلائي «إنه من الظواهر التي يعاني منها المواطن العراقي اتساع الأمراض القاتلة، كأمراض القلب والسرطان حتى صارت شبحاً يهدّد حياة المواطن العراقي، وفي الوقت نفسه عدم تيسّر القدر الكافي من الرعاية الصحية والعلاجية لهذه الأمراض، حتى بات عدد الذين يموتون بسبب ذلك يتزايد سنة بعد سنة، إضافة إلى وجود أسباب أخرى لزيادة الوفيات، كحوادث الطرق والسير». وطالب سماحته التوجه للأمور التالية:

١- زيادة الاهتمام بالمراكز العلاجية والمستلزمات، من الأجهزة والأدوية والكادر الطبي المتخصص لعلاج هذه الأمراض، ولو بالاستعانة بالكوادر الأجنبية وتدريب الكوادر العراقية.

٢- زيادة التخصيصات المالية لهذه المراكز والأمور المذكورة فوزارة الصحة تصرف أموالاً طائلة - وكذلك الجهات الخيرية - لعلاج المرضى المصابين بهذه الأمراض خارج العراق؛ ولذلك فالمطلوب زيادة التخصيصات لهذا الغرض وعدم تخفيض الموازنة لها.

٣- الاستعانة بالجانب الاستثماري وخصوصاً من الجهات الميسورة في العراق، وكذلك الميسورون من الأطباء بفتح مشاريع استثمارية في هذا المجال، ولكن على أن يكون الاستثمار بالاتجاه الصحيح.

٤- معالجة ظاهرة الفساد المالي في بعض المؤسسات الصحية، فإنّ هذا الفساد ينخر في جسد هذه الدوائر، ومعالجته ستوفر الكثير من الأموال التي يمكن صرفها في موارد المعالجة لهذه الأمراض.

خطبة رقم (٤٧)

٢٨ ذي الحجة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في الحرم الحسيني المقدس أمرين مهمين في خطبته الثانية.

وقد جاء في الأمر الأول دعوته «الأجهزة الأمنية إلى زيادة الهمّة في مكافحة الإرهاب»، مبيناً: «وليس لنا كلام بعد استشهاد كوكبة من أبنائنا في البصرة». وأضاف: «الإرهاب ليس له ذمة، ولا تُرجى منه الشفقة والرحمة؛ لذا على الإخوة في الأجهزة الأمنية أن يكونوا على أهبة الاستعداد دائماً، وخاصة عند وجود تجمعات بشرية؛ لأنها ستكون مستهدفة، وهو ما يحصل في هذا الشهر (محرم الحرام)؛ لذا فمن الضروري الحفاظ على أرواح الأبرياء في مجالس العزاء، والحرص على أن لا يشوبها أي تكدير».

وتناول في الجزء الثاني من الخطبة «الأوضاع السياسية في البلاد ومدى تأثرها بالأحداث الإقليمية المحيطة بها»، حيث طالب «الإخوة السياسيين في البلد بأن تكون لديهم قراءة دقيقة جداً لتلك الأحداث، وأن تكون قراءة مشخصة لمجموعة من الأمور، حتى نكون أقدر على حلّ المشاكل التي تعترضنا».

داعياً «الله أن يوفقهم لخدمة البلد، كما ندعوهم أن ينتبهوا لما يمرّ به من المشاكل، ويحاولوا جاهدين أن يحلّوها».

وحول «الاستعانة بالأجنبي في حلّ مشاكل البلاد» بيّن السيد الصَّافي أنّ «بعض الساسة يعتقد أنّ حلّ المشكلة يكون بالاستعانة بالأجنبي، ورأيه هذا إما ناتج عن غفلة أو

اشتباه أو سبب آخر، وهو اعتقاد ورأي خاطئ، والحلّ يكمن في أن يقوم السياسي الآخر بأن ينبه أخاه الغافل والمخطئ في هذا الأمر، وأن يفهمه بأنّ الحلّ هو في مدّ يد العون إلى الفريق العامل معه لحل المشكلة، لا بالاستعانة بالأجنبي، فإن أصرّ البعض على أن الحل يمرّ عن طريق الأجنبي، فيجب أن يصرّ الطرف الآخر على أن الحل يكمن في الداخل».

وأوضح: «إنّ العدو يستفيد من عدم الثقة بين المسؤول والمحيطين به؛ لذا فلا بد من زرع الثقة بين الفرقاء، ولا بد أن يتنافس الإخوة السياسيون على خدمة الناس؛ لذا أدعو كل من له تأثير في الوضع العام في البلد إلى جمع الشتات وزرع الثقة، وبحمد الله فإن العراق فيه من العقلاء كماً وكيفاً الشيء الكثير».

خطبة رقم (٤٨)

٦ المحرم الحرام ١٤٣٣هـ الموافق ٢ كانون الأول ٢٠١١م

تناول الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة «مجموعة من التوصيات المهمة لمن يحيون مراسيم عاشوراء»، وذلك في خطبة صلاة الجمعة من الحرم الحسيني المطهر.

وبيّن «أولاً نقول: جزى الله خيراً من يحيي هذه المراسيم عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام الحسين عليه السلام، وثانياً نقول: إنّ المرجعية الدينية قد أوصت بجملة من التوصيات للمواكب الحسينية، ويترتب على الالتزام بها إعطاء صورة ناصعة عن حقيقة هذه المراسيم، وترفع الشبهات عمّن يقول بأنكم حوّلتم قضية الإمام الحسين إلى دموع؛ لإن هذه المراسيم في حقيقتها هي ممارسات إيمانية يراد منها الحفاظ على الواجبات الدينية، ومن أهمها الصلاة».

وأضاف: «وسنبين لكم الآن هذه التوصيات:

١ـ يجب عدم المزاحمة بين أداء الفرائض الدينية والمراسيم العاشورائية العبادية، ومنها مسألة الصلاة؛ لأنها عمود الدين، وعلينا تأديتها في أول الوقت، كما نأمل من القنوات الفضائية نقلها؛ لما في ذلك من أهمية.

٢ـ نأمل من مسؤولي المواكب والهيئات الحسينية أن يحافظوا على المال العام خلال تأدية المراسيم الحسينية، كالشوارع والأرصفة والحدائق، وعدم المزاحمة للمارة أو السيارات.

٣ـ أن يكون هذا الموسم العاشورائي فرصة لتصفية القلوب وتهذيب النفوس كما في شهر رمضان.

٤ـ ضرورة التعاون من الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن».

وتناول الشيخ الكربلائي في خطبته ما حصل من «تفجير في مرآب مبنى البرلمان والتفجيرات الأخرى في بعض المحافظات».

مبيّناً: «فيما يتعلق بالبرلمان، فإنّ التفجير لهو مؤشر خطير على تردي الوضع الأمني في منطقة من المفروض أن تكون محصنة، وإننا نخاطب الأجهزة الأمنية بأن يكونوا بحجم المسؤولية في إمساك الملف الأمني، خاصة ونحنُ نعيش أجواء انسحاب قوات الاحتلال في نهاية هذا الشهر، ولكي لا يعطوا فرصةً ليقال إنّ القوات العراقية غير قادرة على مسك الملف الأمني، وبالتالي بسط السيادة للدولة على كامل التراب العراقي».

وأوضح الكربلائي أنّ «التحقيق في موضوع التفجير بالمرآب يجب أن يكون حازماً، وأن تُكشف نتائج التحقيق مهما كان المُنفِّذ، ونودّ التنويه على أن بعض السياسيين في النهار مع العملية السياسية وفي الليل ضدها، كما نودّ أن ننوه إلى أن بعض المسؤولين يرفضون تفتيش سياراتهم، ونحن ندعوهم للقبول بالتفتيش؛ حفظاً لأرواح الشعب وأرواحهم».

خطبة رقم (٤٩)

١٣ المحرم الحرام ١٤٣٣هـ الموافق ٩ كانون الأول ٢٠١١م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبة صلاة الجمعة الثانية من الحرم الحسيني المطهر أمرين، كان أولهما: «تعزية عوائل الشهداء الذين سقطوا خلال تأدية مراسيم عاشوراء في بعض مناطق العراق». وأضاف: «نسأل الله أن يحفظ الجرحى ويشفيهم» وتقدم بـ «الشكر لجميع الجهات التي أسهمت في إقامة هذه الشعائر ووفرت لها الدعم في المجال الخدمي والصحي والإعلامي».

وأوضح: «أود أن أشير إلى نقطة قد تطرقنا لها في خطبٍ سابقة، وهي مسألة نقل الزائرين بعد انتهاء الزيارة إلى مدنهم وقراهم، حيث إنّ الحكومة المحلية في كربلاء المقدسة لا تستطيع بمفردها نقل الزائرين إلى محافظاتهم، وتحتاج إلى معونة المحافظات الأخرى، وقد طرحنا في العام الماضي مبادرة لم تنفذها غير محافظتي بغداد وواسط، وهي أن تقوم مجالس محافظات من خلال أساطيل النقل الخاصة بها بنقل زائريها من محافظة كربلاء المقدسة اليها، على أن توفر المحافظة ساحات تستوعب تلك الأساطيل وتوفر الجانب الأمني لها». مبيناً: «أنّ توفير واسطة النقل من الأمور المهمة لتسهيل الزيارة، خاصة ونحن مقبلون على زيارة الأربعينية، وهي تمتد لأيام عدة».

مضيفاً: «كما أود الإشارة إلى مسألة مهمة ذكرناها سابقاً، وهي الأسلوب الخشن لبعض رجال الأمن بدواعي أمنية، وأشدد على أهمية هذه المسألة، وأطالب القيادات الأمنية بتنبيه منتسبيها إلى تجنّب جرح الزائرين بكلمات خشنة بحجة أنّ الظرف الأمني

صعب، كما أطالبهم بأن يختاروا منتسبين ذوي لياقات خاصة ليكونوا في السيطرات التي هي على تماس مع الزائرين، وأطالب بمحاسبة كل منتسب يخدش الزائرين بكلمات خشنة، من طريق تشكيل لجان متابعة للمنتسبين المسيئين؛ لأنّ حماية الزائر تحتاج إلى سعة صدر، ولا يوجد عذر لأيّ شخص يحمل على الزائر بكلمات أو بأفعال تنافي الأخلاق».

وفي الأمر الثاني من الخطبة بيّن السيد الصافي: «نحن مقبلون على انسحاب قوات الاحتلال من العراق، وكما تعلمون أن كل بلد يجب أن تكون الأمور بيده؛ لذا فعلى المسؤولين عندنا الجلوس فيما بينهم لحل المشاكل العالقة من طريق رصّ الصفوف، سداً لأي فراغ ممكن أن يحصل ويكون نقطة ضعف ينفذ منها الأعداء؛ لذا فعلى المسؤولين أن يناقشوا بشكل جدّي المشاكل العالقة؛ للخروج بحلول حقيقية للكثير منها، وأيضاً للنهوض بالبلد، فإذا رحل الوجود الأجنبي لا حجة لمن يقول بأن هناك ضغطاً من المحتل في عدم حلّ المشكلة الفلانية؛ لذا فعلى المسؤولين أن يتدافعوا فيما بينهم لخدمة الوطن والمواطن، وأن يتحسسوا المواطنة».

خطبة رقم (٥٠)

٢٠ المحرم الحرام ١٤٣٣هـ الموافق ١٦ كانون الأول ٢٠١١م

بيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة، أنّ ما تنشره بعض المواقع الخبرية – بين الحين والآخر – من أخبار مفبركة وكاذبة عن المرجعية الدينية العليا، ومع قطع النظر عن النوايا والبواعث لنشر مثل هذه الأخبار، فإنها عارية عن الصحة تماماً، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بالافتراء والكذب على المرجعية؛ لأنّ ذلك سيكون له تأثير ذلك أخطر على المجتمع.

وتوجه سماحته بالكلام لهذه المواقع بوصايا وتوجيهات عامة سواء كان هناك خبر مفبرك وملفق يتعلق بالمرجعية أو غيرها، نوجزها بما يلي:

١- إنّ الأمانة المهنية وأخلاقيات مهنة الإعلام تقتضي تحرّي الصدق والتثبّت في نشر الأخبار؛ لأنّ المقصود من الإعلام هو إيصال الحقائق إلى المواطن وإطلاعه عليها؛ ليكون على دراية ومعرفة بما يجري حوله.

٢- ضرورة احترام عقل المواطن وذوقه؛ لأنّ ما تنشره المواقع الخبرية سينشأ عنه تشكيل رأي وتوليد قناعات واتخاذ مواقف على ضوء ما ينشر، فإن كان ما ينشر صادقاً ومطابقاً للواقع كانت القناعة والرأي لدى المواطن صحيحاً وموقفه حقاً، وبخلافه سيقع المواطن ضحية الأوهام والباطل.

٣- البحث عن الإثارة الإعلامية حتى ولو بالكذب يؤدي إلى تأثر المواطن بهذه

الظاهرة لا شعورياً وتفشيها وانتقالها إليه، وبالتالي تكون الوسائل الخبرية والإعلامية قد أسهمت بشكل غير مباشر في شيوع ظاهرة غير مقبولة دينياً ولا حضارياً لدى المواطنين.

ودعا سماحته المواطنين إلى التنبّه وعدم الركون إلى كل خبر ينشر، خصوصاً ما يتعلق بالمرجعية الدينية، إلا بعد التثبّت من مصادره الموثوقة.

وفي سياق آخر تناول سماحة الشيخ الكربلائي ما تتكرر من حوادث هروب السجناء المجرمين والمدان بعضهم بأعمال إرهابية وقتل لمواطنين ومسؤولين في الدولة العراقية، بحيث أصبح هذا الأمر مسلسلاً ذا حلقات منتظمة تجري كل مدة وبين الحين والآخر، مؤشراً لخلل واضح في المنظومة الأمنية والإصلاحية التي تشرف على احتجاز السجناء.

وتابع سماحته: فقد تمكن مجموعة من السجناء ومن بينهم سجين محكوم بالإعدام بجريمة قتل لمحافظ السماوة من الهرب أثناء نقله لتنفيذ حكم الإعدام فيه، وقد شكلت لجنة تحقيقية لمعرفة ملابسات هذه الحوادث، ووجهت اتهامات لجهات نافذة في الحكومة الاتحادية بضلوعها في عملية الهروب.

وطالب هذه اللجان بكشف الحقائق للمواطنين؛ لأنّ استمرار هذا المسلسل يعد استخفافاً بأرواح المواطنين واستهانة بالدم العراقي، وإضافة آلام وجراح جديدة لعوائل الضحايا المغدورين، وعدّ هذه الحوادث المتكررة مؤشراً لوجود خلل واضح في المنظومة المكلفة بحراسة مباني السجون والمشرفين على نقل السجناء.

وعلل ذلك بعدم الكفاءة المهنية لدى الحراس والمشرفين على السجون وشؤون السجناء، فالكثير من التقارير تتحدث عن أن الحراس المكلفين بذلك هم أفراد بسطاء لا يمتلكون المقدرة المهنية ولا الخبرة في التعامل ولا الحس الأمني لحراسة هذه المواقع، وإن بعض الحراس يقدّمون شهادات مزوّرة لغرض تعيينهم، إضافة إلى عدم تأهيلهم مهنياً

لإدارة هذه المواقع.

وأكد على ضرورة محاسبة المقصّرين لاسيما إذا ثبت من التحقيق أنّ هناك أشخاصاً أصحاب نفوذ في السلطة كان لهم دور في التهريب، فلابد من كشفهم للمواطنين؛ ليكون ردعاً للآخرين عن تكرار ذلك. وأهاب كذلك بضرورة تطوير المنظومة الأمنية والإجراءات الوقائية لمنع تكرار ذلك.

وفيما يتعلق بالموازنة الحالية لعام ٢٠١٢م والتي ستعرض على مجلس النواب، أوصى سماحته بأهمية إيجاد تنسيق وحوار بين اللجنة المالية في مجلس النواب والجهات المعنية بالموازنة مع مجلس الوزراء، حول الاهتمام وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية والسياحة الدينية، وعدم الاعتماد بصورة أساسية في الموارد المالية للموازنة على موارد النفط للأسباب التالية:

١- وقوع الموازنة في مواردها تحت رحمة السوق النفطية العالمية وتقلباتها، الذي يتأثر بتقلبات الاقتصاد العالمي، وجعلها في موقع التبعية لهذا السوق والذي قد يؤدي إلى إرباك خطط الدولة العراقية للتنمية والاعمار؛ بسبب عدم استقرار المدخولات المالية.

٢- توجيه تشغيل الأيدي العاطلة الوجهة الصحيحة؛ إذ بدلاً من اضطرار الدولة لامتصاص البطالة عن طريق إيجاد وظائف ولو من دون حاجة وفي مواقع عمل غير ضرورية، يمكن - لو حصل التطوير والاهتمام بالقطاعات المذكورة - إيجاد فرص عمل ضرورية ومطلوبة في أعمال صناعية وزراعية وسياحية.

٣- استثمار الكفاءات والعقول والمهارات العراقية.

٤- تحقيق شيء من الاكتفاء الذاتي في هذه المجالات وعدم التبعية للآخرين.

وشدد سماحته على ضرورة التوجه نحو السياحة الدينية، وقال: إنها في بلدنا ليست كبقية البلدان؛ لأنها مرتبطة بحضارة هذا البلد وتراثه الفكري والعقائدي، وتشكل

تواصلاً بين الشعب العراقي وبقية الشعوب؛ لذلك لا بد من توجيه موارد مناسبة من الميزانية لتطوير هذا القطاع.

وتأسف من: أنّ ما خصِّص للعتبات المقدسة التي تشكل المورد الأساسي للسياحة في العراق هو جزء ضئيل جداً، فما خُصِّص للعتبات المقدسة في العراق (العلوية والحسينية والعباسية والكاظمية) هو ٣٠ مليار دينار، بينما حجم المشاريع الخدمية والاعمارية في العتبات المقدسة يبلغ ٢٧٢ مليار دينار؛ وعدّ ذلك ظلماً وإجحافاً بحق هذه العتبات التي تمثل هويتنا وحضارتنا وانتماءنا، فضلاً عن كونها مورداً مهماً من الموارد الاقتصادية.

الخطبة رقم (٥١)

٢٧ المحرم الحرام ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٣ كانون الأول ٢٠١١م

هاجم ممثّل المرجعية الدينية العليا «كل من يتحمل من الساسة مسؤولية الدماء التي سالت من العراقيين بفعل عمليات الإرهاب التي جرت أمس أو سابقاً»، جاء ذلك في الخطبة الثانية لصلاة الجمعة من الحرم الحسيني المطهر.

وقال السيد أحمد الصافي: إنّ «كل البلد يعيش حالة من الخوف خاصةً ونحن مقبلون على أكبر زيارة مليونية بعد عشرين يوماً، والكل يتساءل: ما الذي يمكن أن يحصل؟!».

وطالب بـ«تحسين الجانب الاستخباراتي في القضية الأمنية». مبيناً: «وقد قلنا ذلك سابقاً ونقوله الآن: إنّ هناك ضعفاً في هذا الجانب، فضلاً عن الفساد الإداري الذي ينخر جسد الدولة، بحيث إنّ هناك الكثير من الخروقات الأمنية التي حُقِّق فيها وأخذت القضية فيها طولاً وعرضاً، اغلقت بعد حين دون نتيجة».

مضيفاً: «أنّ الذي يجري بسبب حفنة من الذين لفظتهم الأرض من شتى البلدان مع حاضنات هنا في العراق أمرٌ لا يمكن تحمله، وقد قلنا قبل سبع سنوات وكررنا من هذا المنبر الشريف، إنّ المواطن ممكن أن يتحمل نقص الخدمات كالكهرباء وغيرها، ولكنه لا يمكن أن يتحمل أن يراق دمه بلا مبرر وفي كل يوم، وأنا أحمل بعض الساسة المسؤولية الكاملة للدماء التي تسيل، بسبب طريقة كلامه أو فعله الخاطئين، وكأنه يريد الانتقام من الشعب العراقي».

مستدركاً: «إنّ الشعب العراقي شعبٌ نبيل، ضحّى ويضحّي منذ زمن ليس بالقصير، ولا يجد نتيجة وثمرة لهذه التضحيات بسبب بعض العقول المريضة للسياسيين؛ وأنا أتساءل: ما الذي ينقصنا؟ المال، الرجال، الخبرة؟!».

متسائلاً: «يقولون إنّ الأجهزة الأمنية المخترقة هي السبب فيما يحصل من ارهاب، وانا أتساءل: ما العقوبة للجاني؟! وكيف نسمح لبعض منظمات حقوق الإنسان من أن تدافع عن مجرم ثبت جرمه، وتتناسى الضحية، مدّعية المحافظة على حقوق الإنسان».

وتساءل أيضاً: «اين هيبة الحكومة التي يجب أن تحفظ من أجل استتباب الأمن! وهذه الهيبة لا تحصل بدون تنفيذ العقوبات بحق المدانين». مضيفاً: «كم قاضٍ نراه خائفاً من إصدار حكمه، بسبب خوفه من تهريب المدان والانتقام من القاضي لاحقاً؟!».

وأوضح: «أمس قال بعض المسؤولين: كنا نعلم بالمفخخات! ولا أدرى هل هذا من الغباء أم من الذكاء؟! وهل سيُرجع هذا الكلام الحياة للضحايا والصحة للمصابين؟!».

أمس قال بعض المسؤولين: «كنا نعلم بالمفخخات»! ولا أدرى هل هذا من الغباء أم من الذكاء؟! وهل سيُرجع هذا الكلام الحياة للضحايا والصحة للمصابين؟!

وانتقد: «بعض المسؤولين الذين يستنكرون ما جرى، ولا أدري ما الفائدة من استنكارهم!».

مبيناً: «نحن مقبلون على عام جديد، ونريد أن نودع الدماء، ونستقبله بمستقبل واعد خالٍ من الإرهاب ومليء بالإنجازات».

خطبة رقم (٥٢)

٥ صفر ١٤٣٣هـ الموافق ٣٠ كانون الأول ٢٠١١م

بيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، في خطبة صلاة الجمعة جملة من التوصيات فيما يخصّ زيارة الأربعينية لهذا العام.

وقال مخاطباً مؤدّي الشعائر الدينية الحسينية: «علينا الالتزام بأقوال المعصومين عليهم السلام، ويجب علينا أن تلامس سيرتنا في الحياة مبادئ وأهداف ثورة الإمام الحسين عليه السلام في إصلاح الذات والمجتمع، ومن دون ذلك نكون قد والينا الأئمة بألسنتنا لا بأفعالنا».

مضيفاً: «إنّ خروج الإمام الحسين عليه السلام كان من أجل الإصلاح، وعلى الجميع أن يفهم أنهم معنيون بذلك، فالإصلاح لا يقتصر على الجانب السياسي، وإنّما على كل سلوك يقوم به الإنسان، فعلى السياسي والعامل والموظف والطالب وغيرهم».

موضحاً: «إنّ المرجعية الدينية العليا توصينا دائماً بأن نعظ الناس بضرورة الالتزام بمسيرة الإصلاح، وتحويل الشعارات والمراسيم الحسينية الدينية إلى تطبيق على أرض الواقع».

مبيناً: «ونتوجه إلى المواكب والهيئات الحسينية بضرورة أن لا يزاحموا الفرائض عند تأديتهم للشعائر، وأن يلتزموا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبضرورة ملاحظة الحقوق العامة للناس، كحقّ المرور في الشارع، والمحافظة على الحدائق والأرصفة، وغيرها».

وأضاف: «كما نتوجه إلى المؤسسات الحكومية بدعوتها لاستنفار طاقاتها في مجال النقل، ولحلّ مشكلته في نقل الزائرين بعد انتهاء الزيارة».

واستدرك: «كما نأمل من الجهات الأمنية المزيد من الحيطة والحذر، وندعو قياداتها إلى الالتقاء بقواعدهم من الجيش والشرطة، وتوصيتهم بضرورة التحلي بسعة الصدر وحسن التعامل مع الزائرين، رغم علمنا بالضغوطات التي يتعرضون لها بسبب العمل، ولكن التعامل الحسن مسألة مطلوبة».

> **إنّ خروج الإمام الحسين عليه السلام كان من أجل الإصلاح، وعلى الجميع أن يفهم أنهم معنيون بذلك، فالإصلاح لا يقتصر على الجانب السياسي، وإنما على كل سلوك يقوم به الإنسان، فعلى السياسي والعامل والموظف والطالب وغيرهم.**

وتناول الشيخ الكربلائي في الشقّ الثاني من الخطبة الثورات العربية في بعض الدول، حيث تقدم بالتهنئة إلى الشعوب التي تخلّصت من الدكتاتوريات في عام ٢٠١١، ولكن المرجو من هذه الشعوب أن تتحول إلى النهج الديمقراطي ولا تنجر إلى الفوضى السياسية، كما ندعو العقلاء وأهل الرأي فيهم بأن يستفيدوا من التجارب الديمقراطية لبقية الشعوب ومنها الشعب العراقي، حيث إنّ تجربته الديمقراطية اتسمت بالسلبيات والإيجابيات واختلط به المرّ مع الحلو، وذلك بسبب عدم النضج السياسي لبعض السياسيين. كما طالب الحكومات التي تجري على أرضها ثورات سلمية فقط بالتفهم لشعوبها التي تطالب بالتغيير سلمياً.

وتناول في المحور الثالث من الخطبة «ظروف الأزمة السياسية التي يمرّ بها العراق

والطروحات القائلة بضرورة عقد مؤتمر وطني أو جلسات حوار لمناقشة وحل المشاكل».

وبيّن: «ونقول إنّ ذلك وحده ليس كافياً في حلّ المشاكل ما لم تتوفر مجموعة أمور لا بد أن تأخذ بنظر الاعتبار، منها توفر النية الصادقة للوصول إلى حلول للأزمات التي تعيشها البلاد، ولا بد من مدّ جسور الثقة بين الكتل السياسية وتجنب الشكوك والاتهامات بينها؛ لأنّ طبيعة الظروف التي يمرّ بها العراق تتطلب تعاون الجميع».

وتناول في الجزء الأخير من الخطبة «مسألة تشريع القوانين»، منوهاً إلى أن «أعضاء مجلس النواب يتمتعون حالياً بعطلة لأكثر من أسبوعين، وإن هناك موازنة الدولة لعام ٢٠١٢ تنتظر الإقرار، فضلاً عن ٣٠٤ قوانين تنتظر نفس الأمر».

موضحاً: «هناك أمر مهم يجب مراعاته، وهو أنّ أي قانون يشرع في مجلس النواب ويقر في مجلس الرئاسة وينشر في الجريدة الرسمية يجب أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ، لا كما حصل في قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، حيث نشاهد أنّ القانون رغم إقراره ونشره في الجريدة الرسمية لم ينفذ!

رغم أنه مرّ بشدّ وجذب، وبعد التي واللتيا، وبعد مطالبات شعبية كثيرة ومطالبات المرجعية الدينية العليا تم تشريعه، ولكن حينما وصل القانون إلى السلطة التنفيذية نرى الأخيرة لم تنفذه! وهي تطالب بتعديله!».

وتساءل: «ألا يسبب هذا عدم احترام القانون بعد تشريعه؟!». مضيفاً: «كيف نرجو من دولة مؤسسات أن تُحترم فيها القوانين؟! ونحن نرى قانوناً كان أساسه مطالب الشعب لا ينفذ؟!».

خطب الجمعة ٢٠١٢م

الخطبة رقم (١)

١٢ صفر ١٤٣٣هـ الموافق ٦ كانون الثاني ٢٠١٢م

تعزية عوائل الشهداء الذين استشهدوا على طريق السائرين إلى كربلاء، والدعاء للجرحى بالشفاء العاجل، كان أول ما تطرق إليه ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي من الحرم الحسيني المطهر.

وقال: «إنّ نوع الجريمة يكشف عما سبقها، وليس من الصحيح أن تقف الجهات المسؤولة موقف المتفرج، ولا بد للجهات الأمنية أن تعلم أنّ زوّار الإمام الحسين عليه السلام مستهدفون وخاصة في مثل هذا الموسم من السنة، وحصول الحوادث هو مؤشر خطير بوجود خلل، ومن الواضح أنّ المسألة غير مرتبطة بوجود أجنبي محتل، وإنّما هو استهداف طائفة معينة بعينها».

وأضاف: «أوجّه حديثي إلى كل الإخوة العازمين على المجيء إلى كربلاء، سواء الماشون منهم والراكبون، الذين وصل عددهم إلى العديد من الملايين في العام الماضي ويبدو أنهم سيبلغون أكثر في هذا العام».

مبيناً: «إننا نحتاج أن نقرأ الإمام الحسين عليه السلام قراءة وعي، وخاصة عندما نقرأ قول الإمام الصادق عليه السلام في زيارته لجدّه الإمام الحسين عليه السلام «أشهد إنك قد أقمت الصلاة»، فالصلاة شيء تميز به الإمام الحسين عليه السلام، وأحرى بمن يريد أن يتمثل بخلق الإمام الحسين عليه السلام، أن يكون شعاره الصلاة، وأن يجعلها نصب عينيه».

وحول مداراة الزائرين بيّن: «هناك أصحاب فنادق وبيوت يجورون على الزائر

بالأجرة، وبالمقابل هناك العديد من الناس الذين يبذلون المال أمام الزائر عرفوه أو لا، فالصنف الأول لا يفهمون الإمام الحسين عليه السلام فهماً عاشورائياً صحيحاً، بعكس الصنف الثاني الذين يقرؤون الإمام الحسين عليه السلام قراءة واعية، ويفهمون منه قراءة صحيحة، فالذي يذهب من بناته سبعة في طريق الإمام الحسين عليه السلام ونراه مستبشراً فرحاً يفهم من الإمام الحسين عليه السلام شيئاً مغايراً وكبيراً لمن ينظر للزيارة على أنها مصدر رزق مالي كبير».

وبالنسبة للجانب الحكومي أوضح: «أوجه كلامي إلى الإخوة المسؤولين في الدولة، بأنه يجب أن تنظروا اللناس من شعبكم كيف يبذلون كل ما لديهم من أجل الإمام الحسين عليه السلام، حتى إنّ بعضهم لا قوت له، ومع ذلك نراه يستجمع كل ما لديه من أجل خدمة الزائرين».

وتساءل: «الا يستحق هذا الشعب أن تراهنوا عليه وتخدموه وتكفوا المنازعات فيما بينكم بأن تجتمعوا على كلمة واحدة؟!».

وخاطب المسؤولين: «عليكم قراءة هذا الموسم من كل عام قراءة جيدة، فأنت مسؤول في دولة العراق، وهذا يختلف عن كونك مسؤولاً في دولة أخرى».

وتساءل: «فالنفس التي تبذل في نصف الساعة كل ما تملك للزوار الا تستحق الدعم!».

واستدرك قائلاً: «إنّ الشعب لا يريد دعماً مادياً، فهو قادرٌ على خدمة الزائرين، ولكنه يريد دعماً معنوياً، ومحافظةً على أرواحه من الإرهاب بزيادة الجانب الاستخباراتي والأمني، وتوفير سيارات النقل التي ترجع الزائرين إلى مدنهم، وتهيئة الساحات الخاصة بالسيارات».

مضيفاً: «وقد يقول قائل: إنّ البنى التحتية في العراق متهرئة. ونحن نعلم هذه الحقيقة التي يعلمها حتى الطفل، ولكن المطلوب من المسؤولين الحد الأدنى من الخدمات».

وأوضح: «كل الوزارات الخدمية مدعوة لتقديم كل ما تستطيع تقديمه للزائرين، سواء كانت وزارة البلديات، أو وزارة الصحة، أو النقل أو غيرها».

مبيناً: «إنّ زيارة الأربعين موسم يشكل ظاهرة متفردة في العالم وغير موجودة في غير العراق، لا في العدد، ولا في النوع، ولا في استعداد الناس لخدمة الزائرين، ولا في تقديم الخدمات المجانية لهم، ونحن نحتاج إلى رجال دولة قادرين على فهم هذه الظاهرة».

خطبة رقم (٢)

١٩ صفر ١٤٣٣هـ الموافق ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢م

تقدم ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي بتعازيه إلى عوائل الشهداء من زوّار الإمام الحسين عليه السلام، سائلاً الله تعالى الشفاء للجرحى، وتقدم كذلك بالعزاء أيضاً لعائلة الشهيدين البطلين الملازم نزهان الجبوري من الحويجة من محافظة كركوك، ونائب العريف علي أحمد المقدمي من ديالى، اللذين جسّدا روحَ المواطن الصادق بتضحيتهما البطولية من أجل حماية زوّار الإمام الحسين عليه السلام، وهما نموذج ينبغي أن يحتذى به من قبل الطبقة السياسية في العراق والمسؤولين بصورة عامة.

وأضاف: إنّ «روح المواطن تتمثل بتذويب روح الانتماء المناطقي والمذهبي والعرقي والحزبي الضيقة ضمن روح الانتماء للوطن الواحد».

وزاد: «إنّ هذا الشعب الذي عبرّ مواطنوه عن حسّهم الوطني ينبغي أن يتجسّد لدى الكتل السياسية والمسؤولين بصورة عامة، وتنظر كل كتلة إلى الأخرى كما ينظر كلُّ مواطن ومن أي بقعة كانت من أرض هذا الوطن إلى مواطنه الآخر وإن خالفه في دينه ومذهبه وعرقه، فالمواطن هو الذي يَسْهَر ويُجهد نفسَهُ ويضحّي بها ويرمّل زوجته ويُيتِّم أطفاله من أجل أن يحيا بقية أبناء بلده ويحافظ على أرواحهم ومصالحهم».

وتقدم الشيخ الكربلائي بـ «الشكر الجزيل والثناء الجميل لجميع زوّار الإمام الحسين عليه السلام وأصحاب المواكب والهيئات على إحيائهم هذه الزيارة المليونية وتجسيدهم روح الاستعداد للتضحية من أجل بقاء وديمومة هذه الشعائر». وتوجه إليهم بأن «إحياء

الارتباط العاطفي مع الإمام الحسين عليه السلام وديمومته أمر مهم أكد عليه الأئمة عليهم السلام، وإطعام الطعام محبوب شرعاً عند الله تعالى، ولكن في الوقت نفسه إنّ التأكيد بنفس المستوى، بل أكثر على أن تعطي لكل شيء استحقاقه بحسب الموازين الشرعية، ليس أكثر ولا اقل، وذلك بالتفقه في الدين وإقامة الصلاة وحفظها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتجنّب الحرام وحفظ اللسان وتهذيب النفس بالأخلاق الفاضلة وصدق الحديث وأداء الأمانة والوفاء بالوعد والعهود، فإنّ هذه النشاطات والمراسيم ومجالس العزاء يراد منها الانشداد لأهل البيت عليهم السلام وتقوية الارتباط بهم نظراً لما ورد عنهم عليهم السلام:

١- عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «أفٍّ لكل مسلم لا يجعل في كل جمعة (يعني أسبوع) يوماً يتفقه فيه أمر دينه ويسأل عن دينه»[١].

٢- عن الباقر عليه السلام: «عالم ينتفع بعلمه أفضل من عبادة سبعين ألف عابد»[٢].

٣- عن الصادق عليه السلام: «ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الدين»[٣].

٤- عن الرضا عليه السلام: «أحيوا أمرنا، رحم الله من أحيا أمرنا، قال أبو الصلت، كيف نحيي أمركم؟ قال عليه السلام: تتعلمون أحاديثنا وتعلمونها الناس فإنهم لو علموا محاسن كلامنا لاتبعونا»[٤].

---

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ١/ ١٧٦، باب فضل العلم ووجوب طلبه والحث عليه وثواب العالم والمتعلم، ح٤٤.

(٢) الكليني، الكافي: ١/ ٣٣، باب أصناف الناس، ح٨.

(٣) ينظر: المجلسي، بحار الأنوار:١/ ٢١٣ ، باب العلوم التي أمر الناس بتحصيلها، ح١٢. «عن ابن أسباط، عن إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الحلال والحرام».

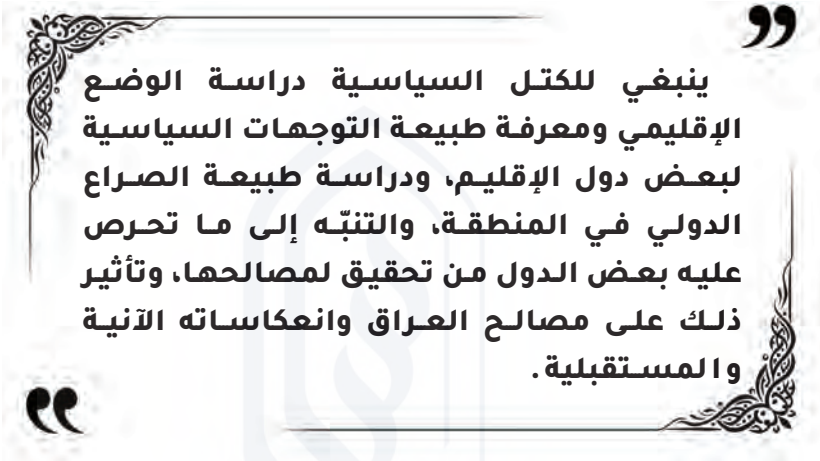
(٤) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢/ ٢٧٥.

وأكد سماحته في هذا الصدد على ضرورة «الالتزام بأداء الصلاة في أول وقتها، فقطعاً إذا حان وقت الصلاة فإن الذي يرضي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله والإمام الحسين عليه السلام والإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف هو التوجه لأداء الصلاة وحفظ حدودها وشرائطها، ثم ينبغي للمؤمن أن ينظر فيما يرضي الإمام عليه السلام بصورة عامة، فليس مما يرضي الإمام الحسين عليه السلام والإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف أن أسير وأقطع مئات الكيلومترات لزيارته وأنفق الأموال للإطعام، ولكني في بقية الأيام لا أتورع عن الحرام، ولا أصون لساني عن الكلام الحرام، ولا أهتم بالصلاة، ومعاشرتي سيئة مع الناس، ولا أحفظ حقوقهم، ولا أؤدي الحقوق الشرعية، وهكذا».

وتوجه ممثّل المرجعية الدينية العليا بالشكر الجزيل والامتنان والعرفان لجهود الأجهزة الأمنية لجهدها الكبير والمضني وسهرها وتعبها لتوفير الأمن للزائرين، أما حصول تفجير هنا وهناك لا يقلّل من هذا الجهد وهذا العطاء؛ لأنه لا يمكن أن تمنع الثغرات خلال مسير يمتد لأكثر من ألف كيلومتر، ولزائرين يصل عددهم إلى أكثر من عشرة ملايين زائر، ومع هذا أكد سماحته على ضرورة توفير الدعم والاهتمام للمنظومة الاستخبارية؛ لأنها هي جزء الحل الأساسي لهذه الاختراقات الأمنية. كما أكد على ضرورة تشكيل لجنة لدراسة كيفية تسهيل النقل للزوار؛ إذ لا يكفي لحل هذه المشكلة توفير وسائط النقل فقط!.

وعن الوضع السياسي في العراق وبقاء هذه الأزمات السياسية وتداعياتها الخطيرة على الوضع الأمني والسياسي، بل حتى الخدماتي، توقع سماحته أنه سوف يكون له آثار مستقبلية خطيرة على مجمل الأوضاع في العراق، ولذلك حذّر الكتل السياسية من مغبة استمرار الاختلافات والتي تصل إلى حد المهاترات أحيانا، وأن مجرد الجلسات الشكلية لا تكفي لحل الأزمات، بل لا بدّ من توفر النية الصادقة والإرادة الجادة للوصول إلى حلول جذرية تعالج الأزمات ولا تهدئها فقط.

وأضاف سماحته: أنه ينبغي للكتل السياسية دراسة الوضع الإقليمي ومعرفة طبيعة التوجهات السياسية لبعض دول الإقليم، ودراسة طبيعة الصراع الدولي في المنطقة، والتنبّه إلى ما تحرص عليه بعض الدول من تحقيق لمصالحها، وتأثير ذلك على مصالح العراق وانعكاساته الآنية والمستقبلية.



وفي الختام، حذر سماحته من توجه الأنظار نحو الخارج ليكون لهم دور في حلّ هذه الأزمات في العراق، وقال: إنّ التوجه للخارج لا يوفر حلاً للأزمات؛ لأنّ هذه الجهات إنّما تنظر للوضع في العراق بعين مصالحها وأجنداتها الخاصة والإقليمية، وسوف يُفتَح لها المجال للتدخل في شؤون العراق مستقبلا، وبالتالي لا حلّ إلا بالحوار الصادق واستشعار المسؤولية المشتركة، وإنّ الجميع مسؤول عن الخروج من هذه الأزمات للوصول إلى الأمل المنشود للشعب العراقي بالأمن والاستقرار.

خطبة رقم (٣)

٢٦ صفر ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٢م

ثمّن ممثّل المرجعية الدينية العليا «جهود كل الجهات التي أسهمت في إحياء زيارة الأربعينية لعام ١٤٣٣هـ، والجهات التي قدمت الخدمات سواء الخاصة منها في المواكب والهيئات الحسينية أو الجهات الحكومية».

وبيّن السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية من الحرم الحسيني المطهر أن «من المهم أن نحصي حجم الأخلاق الكبير من الناس التي خدمت الزائرين، أو من الزائرين أنفسهم».

واستطرد قائلاً: «هذه الطبيعة والإلفة التي لمسناها وشاهدناها بين الناس في الزيارة، تحملنا مسؤولية كبيرة من الناحية السياسية أو الخدمية لكي نخدم هؤلاء الناس، الذين جعلونا نقف كثيراً أمامهم وهم لا يقصدون فيما يصنعون إلا وجه الله وإحياء شعيرة دينية دون هدف سياسي أو جهوي».

وأضاف: «الإرهابي من أفشل خلق الله؛ لأنه لا يستطيع إلا استهداف الناس العُزّل الأبرياء، وهو ما فعله بزوار الأربعينية».

موضحاً: «هذه الزيارة تحتاج منّا لفتة ووقفة تأمل، فمثلاً بالنسبة للشهداء الذين قضوا في الطريق إليها نرى من ذويهم عطاءً عجيباً شاهده وفد العتبات المقدسة الذين ذهبوا لتعزيتهم باستشهاد أبنائهم وإخوانهم، فوجد الوفد أن ذويهم يعزونهم هم لا العكس».

مضيفاً: «زارنا وفد من الأتراك الساكنين في المانيا وقالوا: نحن هناك عندما نريد بناء مسجد نجمع التبرعات من هنا وهناك حتى نكمل البناء، ونعتبر ما نقوم به إنجازاً، ولكننا عندما شاهدنا عطاء العراقيين في زيارة الأربعين وجدنا أننا لا نفعل شيئاً هناك».

مبيناً: «هذا الوفاء والولاء والكرم خارج عن الوصف لمن لم يشاهده، وهذا كلّه رصيدٌ للبلد وعطاء منه، وهو يعطينا تصوراً عن شعب العراق الذي لم يتغير معدنه بالويلات التي مرّ بها في ظل حكام الجور الذين أذاقوه ظلماً لا يمكن تصوره إلا لمن عاشه».

وأوضح: «مثل هذا الشعب لا يُقتل، وهو شعبٌ يريد أن يصنع الحياة، وهو قادر على ذلك بإذن الله».

وأضاف: «كل الجهات التي قدمت خدمات في الزيارة الأربعينية قد بذلت جهداً لا يمكن إغفاله، لكن لدينا ملاحظات حول ذلك، فمثل هذه الزيارات تحتاج إلى تقسيم العمل والجهد، فمثلاً الجهات الأمنية يجب أن تكلف بالعمل الأمني فقط، وإنّ أيّ تكليف آخر خارج اختصاصها كالنقل وغيره سيرهق رجل الأمن ويجعله يقصر في أمور هي من اختصاصه، رغم أن هذا التقصير غير مسؤولٍ عنه، بسبب انشغاله بأمور أخرى ليست من صميم عمله».

مبيناً: «نحن نعاني كل سنة من مسألة إعادة الزائرين إلى مدنهم بعد إتمام الزيارة، رغم أن الأيام الخمسة الأخيرة من الزيارة قد كانت حافلة بالكثير من سيارات النقل، وهذا دليل على أن الكثير من الزوار قد وفدوا قبل هذه الأيام وعادوا مبكراً لمدنهم، وعلينا أن نحسب لذلك حساباً في الأعوام القادمة، فأيام الزيارة أصبحت أكثر من الأعوام الماضية، وكثير من الزوار عادوا في يوم ٨ صفر».

واستدرك: «كل الجهات المعنية بالخدمة قد بذلت جهوداً رائعة، ومنها الحكومة

المحلية في كربلاء المقدسة التي بذلت جهوداً مضاعفة».

موضحاً: «احترام الزائر شعارٌ يجب أن نرفعه في كل مرافقنا الخدمية، فتوفير الباصات لنقل الزائرين وخاصة النساء وكبار السن، هو جزءٌ من احترام الزائر بدلاً من استخدام سيارات نقل البضائع، كما أنّ توفير وسائط النقل عموماً، وساحات وقوفها، والتعامل الحسن في التفتيش وغيره هو جزءٌ من احترام الزائر».

وفيما يخص «الوضع السياسي في البلد، فقد سبق وذكرنا أنّ العراق يُبنى ويتطور من طريق أبنائه، وهؤلاء إما أن نثق بهم أو لا، والشعب لغاية الآن قد وثق بأبنائه، فعليهم أن يخلصوا العمل للخروج من الأزمة الحالية».

مضيفاً: «لا خروج من هذه الأزمة إلا بوجود استعداد نفسي للخروج منها، كما أن الثقة تتولد من ذوات الأشخاص، ويجب زرع الثقة بين أطراف العملية السياسية».

مبيناً: «هذا البلد نفتخر جميعاً بالانتماء له، وعلينا أن نعمل جميعاً من أجل خدمته، بأن يتنازل الجميع، كلاً من جانبه الخاص عن مصلحته تجاه مصلحة الوطن، والناس تنتظر الخير من الحكومة».

خطبة رقم (٤)

٣ ربيع الأول ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢م

دعا ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة إلى «حضور مكثف للمؤمنين يوم ٨ ربيع الأول ١٤٣٣هـ؛ وذلك بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد الإمام الحسن العسكري عليه السلام».

ودعا الشيخ عبد المهدي الكربلائي من الحرم الحسيني المطهر إلى «مواساة الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف بهذه المناسبة والتخفيف بعض الشيء من جبال الهموم التي يحملها على عاتقه منذ توليه مسؤولية الإمامة قبل أكثر من ١١٧٠ عاماً».

وبيّن الكربلائي أن «التوافد لزيارة حرم العسكريين في سامراء سيزيد من قوة الولاء لأهل البيت عليهم السلام والوطن كما فعلت مسيرة الأربعين العظيمة التي انتصرت رغم التحديات وذهاب المئات بين جريح وشهيد، وقد أسهمت في تعظيم الولاء ومدى الاستعداد للتضحية في سبيل الدين والوطن الذي يريد به الأعداء شراً».

وأضاف: «يشكو الكثير من السياسيين من تدخل بعض دول الجوار في الشأن السياسي العراقي، ونحن نرى أن السبب الرئيس في ذلك هو التناحر بين الكتل السياسية، والذي أضعف البلد وجعل للآخرين مبرراً للتدخل فيه من دول الجوار، وجعل العراق غير مهاب من الآخرين، رغم امتلاكه الكثير من مقومات القوة، وهو صاحب الحضارة العريقة، ويفترض به أن يكون مهاب الجانب».

موضحاً: «نطلب من الكتل السياسية التي انتخبها شعب واحد موحد، أن تكون

موحدة بدورها نحو موقف واحد، وهو الحدّ الأدنى المطلوب منها، والا فإن هذا الشعب الصابر يتطلع إلى ما هو أكثر من ذلك، كالاستقرار الأمني والسياسي والازدهار الاقتصادي».

مبيناً: «إنّ المطلوب من الجميع أن يقدّموا تنازلات لصالح الوطن ومصلحته العليا، من أجل حلّ المشاكل العالقة».

وأضاف: «فيما يخصّ الموازنة المالية للبلد، فلا يخفى أهمية إقرارها بأسرع وقت لتمشية حال الوزارات في مختلف المجالات، والمفروض - كما في بقية البلدان - أن تقر الموازنة للعام الحالي نهاية العام السابق، بينما في العراق يتأخر الأمر حتى يصل إطلاق الأموال إلى شهر آذار، وهذا يؤدي إلى تأخّر إنجاز الأعمال والمشاريع».

> **السبب الرئيس في تدخل بعض دول الجوار في الشأن السياسي العراقي هو التناحر بين الكتل السياسية.**

موضحاً: «المطلوب بحث الأسباب التي تؤدي إلى تأخير إقرار الموازنة، كما نطالب بإلغاء الفقرات غير الضرورية منها والتي تكلف عشرات المليارات من الدنانير، بينما هناك قضايا معلّقة كثيرة تحتاج هذه المليارات، منها مسألة الأرامل واليتامى وحالات الفقر وقلة المساكن وغير ذلك مما يحتاج وقفة وصحوة ضمير».

واستدرك: «لاحظنا في هذه الموازنة هذا العام - كما في العام السابق - أنّ الجانب الاستثماري فيها تخصيصاته أقل من الجانب التشغيلي بعكس معظم الموازنات العالمية، ونحن نعتقد بأنه يجب أن تنعكس الحالة. ومن الأمور التي توفر أموالاً إضافية لتحقيق

ذلك هو القضاء على الفساد المالي المستشري بشكل حقيقي في الدولة».

وشدد على «الضرب بيد من حديد على كل المفسدين مهما كان موقعهم في الدولة، وأن يُحاسبوا مهما كان انتماؤهم السياسي أو العرقي أو الطائفي».

خطبة رقم (٥)

١٠ ربيع الأول ١٤٣٣هـ الموافق ٣ شباط ٢٠١٢م

طالب ممثّل المرجعية الدينية العليا من الحرم الحسيني الشريف سماحة السيد أحمد الصَّافي «المعنيين في قطاع الكهرباء بأن يكون صيفنا هذا صيفاً فيه كهرباء». وبيّن أنّ «هذه أمنية ليست شخصية، بل تخصّ قطاعات الشعب كلها».

وفي مجال «الموازنة الاتحادية» تساءل سماحته: «ما السياسة الاقتصادية التي اعتمدها المعنيون في إعداد الموازنة التي تعدّ أكبر موازنة في تاريخ العراق الحديث والقديم، لكنها رغم ذلك لا تفي بكل المقتضيات، بسبب مشاكل البلاد المتعددة والمتراكمة من الأزمنة السابقة».

وأضاف: «فمثلاً إنّ مشكلة الأمن الدوائي أمر مهم يحتاج إلى حل، خاصة إنّ العراق حالياً، ونتيجة ما مرّ به من ظروف صعبة من حروب وحصار وأزمات أدت إلى تفاقم الوضع الصحي للشعب، وانتشار الكثير من الأمراض المستعصية كارتفاع ضغط الدم والسكّر وغيرها، مما يستدعي منا توفير أكبر عدد ممكن من الأدوية التي يحتاجها البلد، وعلى الدولة أن توفر الأمن الدوائي الذي يكفل تحقيق اكتفاءٍ ذاتي من العلاجات قدر الإمكان، بحيث لا يبقى هناك داعٍ للاستيراد سواء لبعض الأدوية النادرة، حيث إنّ كثيراً من الوفيات حالياً سببها عدم توفر الدواء».

مبيناً: «إنّ الموازنة الاتحادية عليها أن تراعي الأولويات في الاحتياجات بسبب كثرتها، فمثلاً إنّ بناء مصنع للأدوية بطريق الاستثمار هو أفضل من بناء عمارة من عدة

طبقات، علماً إنّ العراق قد بدأ بشكل جيد سابقاً في إنشاء صناعات دوائية وكانت حينها تسد جزءً كبيراً من حاجة البلد، بسبب أنّ السكان كانوا أقل من العدد الحالي، لكن عندما وصل عدد سكان العراق إلى أكثر من ٣٠ مليوناً، مع زيادة عدد الوافدين والزائرين وكثرة الزيارات وتردي الحالة الصحية للسكان، جعل مصانع الأدوية العراقية لا تكفي لسد الحاجة المحلية رغم جودتها».

مطالباً: «نحن نحتاج أحياناً لتنفيذ بعض المشاريع، التنازل عن بعض الشروط، فالكثير من المستشفيات التي نسمع أنه قد تم التعاقد على بنائها، لم تنجز إلى الآن، رغم أنه يفترض أن تكون مكتملة الآن».

موضحاً: «العراق إلى الآن لم يخرج من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، اذاً فالعراق لا زال منقوص السيادة بسبب هذا البند، فأين سياسة العراق الخارجية لحل هذه المشكلة؟!».

وأضاف: «إن الساسة عليهم أن تكون لهم خطوات سريعة لحل المشاكل، والحل لا يمكن أن يكون إلا بأن يتنازل البعض عن مشاكله واحتياجاته الخاصة إزاء المصلحة العامة».

وأوضح: «في المشهد السياسي هناك أطراف خارجية تحرك بعض الاوراق في الداخل شئنا أم أبينا، ولا نحتاج إلى دليل على ذلك، فالطفل يعرفه قبل الكبير».

مضيفاً: «إنّ المسؤول الناجح يجب أن يكون جريئاً وصاحب قرار، فعندما تقوم جهة خارجية بإبداء رأيها في الشأن العراقي فممكن أن يسمع المسؤول منها، لكن عليه أن يعلم أن القرار في النهاية بيده؛ لأنه هو من يعنيه أمر العراق، ولا يعني تلك الجهات هذا الأمر، إذ يجب أن تكون العلاقات بين العراق وجيرانه علاقة حفظ مصالح مشتركة والاحترام المتبادل».

وقال مخاطباً المعنيين: «أيها السياسيون أجلسوا بينكم وفكروا في مشاكل البلد، كفاكم تناحراً، متى ستحلّون مشاكل البلد ونحن في كل يوم ندخل في مشكلة ونخرج من أخرى!».

وتساءل: «أين مستقبل العراق السياسي! لقد خرج المحتل، وهناك نظام برلماني وانتخابات ديمقراطية، ولكننا لا نجد استقراراً وازدهاراً».

وأضاف: «أيها السياسيون، يجب أن يكون لديكم حس وطني، وأن تتعاملوا مع البلد بحرقة، وأن تعرفوا أنّ القرار بيدكم، وأنّ الشعب العراقي المقدام قد ضحى بالكثير من أجل الإطاحة بالدكتاتورية، ولكي ينعموا بالديمقراطية والرفاه اللذين هم قادرون على الحصول عليه إن شاء الله تعالى».

خطبة رقم (٦)

١٧ ربيع الأول ١٤٣٣ الموافق ١٠ شباط ٢٠١٢م

بين ممثّل المرجعية الدينية العليا «بعض جوانب الأمور الرقابية في البلاد»، حيث بيّن السيد أحمد الصَّافي أنّ «الرقابة على نوعين: الأولى هي ما يراه من يؤمن بالآخرة، حيث إنه يرى أنّ الله رقيب عليه، أما النوع الثاني فهو من تشرع له قوانين تراقب عمله».

وأوضح السيد الصَّافي في الخطبة الثانية أنّ «شعور الإنسان بأنه مراقب يعطيه نوعاً من الدقة في العمل».

واستدرك: «أنا أتكلم عن المحاور الرقابة في هيكل الدولة العراقية الحديثة، وأقول: لماذا توضع الرقابة في قوانين الدولة؟».

وأجاب: «إنها توضع لوجود مشاكل ممكن أن تحصل مستقبلاً يراد عدم وقوعها بوجود هذه القوانين، كما إنه ذو فائدة في التحقق من صرف المال العام في موارده المختلفة خوفاً من أن يذهب لغير ما خُصّص له».

وتساءل السيد الصَّافي عن «ماهية ما تفعله الرقابة؟»، وبيّن: «أقول: إنّ عليها أن تتعامل مع واقع على الأرض في القياس لما تم التخطيط له، مثل التحقق من الصرف لمشروع ما قياساً بما خُطّط له».

وتساءل أيضاً: «الآن في العراق كم سلطة رقابية موجودة؟! أعتقد أنها متعددة، ما النتيجة من هذا التعدد، أنا لست ضد إلغاء الجهة الرقابية، لكن يجب أن يكون هنالك

تقييم لعملها، وبيان هل إنها حققت أهدافها؟!».

وذكر: «أنّ بعض الدوائر الرقابية في الدولة تعين أشخاصاً ليسوا بمستوى ما يراد منهم من مسؤولية، وبالتالي لم تؤدِ هذه الدوائر ما يراد منها من أعمال، لقصور في شخصية مسؤوليها وليس تقصيراً منهم».

وأضاف: «هذه الجهات الرقابية تستعجل أحياناً قضية الاتهام في مسألة ما تخصّ دوائر الدولة، وهذا يؤدي إلى إحجام الموظف النزيه عن أي عمل خوفاً من أن يتهم، بينما يحاول المتنفذون أن يلتفوا حول قوانين تلك الجهات».

موضحاً: «الهدف من الرقابة هو منع الفساد الإداري، لكن هل حدثت تقييمات حقيقية في هذه المسألة؟».

وتساءل: «هل بدأت المشاريع تنمو بسبب الرقابة عليها؟ لماذا يشعر الموظف بأن الجهة الرقابية هي جهة أمنية وليست تقويمية؟ ولماذا لا تُعلِّم هذه الجهة الموظف النزيه كيفية التعامل الإداري الصحيح مع القوانين والأموال بما يحقق سيراً صحيحاً لهما».

مضيفاً: «يجب تشجيع الموظف الجيد وتكريمه، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تكرم الموظف النزيه من قبل السلطة الرقابية».

مشدداً على أنه «يجب أن تكون هناك موازنة بين الصرفيات التي ذهبت في محلها وبين غيرها من الصرفيات».

وتناول السيد الصَّافي في الجزء الثاني من خطبته مسألة «الالتزام بالآداب العامة، حيث بيّن أنّ لكل مكان أدبياته الخاصة، فالمسجد يحتاج منا إلى الطهارة ولبس الملابس المناسبة، وهكذا المصنع والمدرسة والدائرة الحكومية».

مبيناً: «يجب الالتزام بالآداب العامة واحترامها، ففي دوائر الدولة مثلا أنا لا

أطالب بأن يكون هناك زي خاص بها، ولكن أطلب أن تكون الأزياء مناسبة للمكان ومحترمة، فمن غير المنطقي أن تكون أزياء البعض غير مناسبة للمكان والآداب العامة، فقد نرى موظفاً لا يلبس الا قميصاً، ويفتح أزراره إلى المنتصف أمام المُراجع!».

مضيفاً: «أنا لم أتكلم إلا بأكثر العبارات تهذيباً، وإلا فإنّ الأمر كبير، وعلى الدولة مراقبة موظفيها ومدى التزامهم بالآداب العامة، فالجامعة مثلاً لها حرم لا يعني فقط عدم دخول العسكر فيه، بل يعني أيضاً احترام كل ما يمتّ للعلم بصلة.

خطبة رقم (٧)

٢٤ ربيع الأول ١٤٣٣هـ الموافق ١٧ شباط ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة ما «يتعلق بمنح الصلاحيات لمجالس المحافظات معللاً ذلك من أجل التسهيل والإسراع بإنجاز المشاريع الاستثمارية والتخلص من حلقات البيروقراطية والروتين التي تؤدي إلى تأخير إنجاز المشاريع للمحافظات».

وشدد الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة على أنه «ومن أجل أن يكون لهذه الصلاحيات ثمارها في الوصول إلى النتيجة المرجوة، فلابد من توفير معايير الكفاءة والمهنية والموضوعية والنزاهة ومكافحة الفساد في إجراء العقود، حتى يتسنى تحقيق النتائج».

وبيّن أنّ «مسألة ضيق الصلاحيات لمجالس المحافظات جزء من المشكلة، والمشكلة الأساسية في بقاء ملفات الفساد في العقود وغيرها من دون مكافحة وحل، سواء أكان النظام الإداري مركزياً أو لا مركزياً أو فيدرالياً، فإنّ العراق لا يمكن أن ينال ما يأمله من تطور وازدهار وتحقيق ما يحتاجه المواطن من خدمات من دون وجود معالجة ومكافحة جدية لملفات الفساد الذي أصبح الآن (البلاء المبرم) في العراق، ونحتاج في ذلك إلى إدراك حجم الخسائر والإضرار التي تلحق بالبلد بسببه ووجود نية صادقة بمحاربته ومعاقبة المفسدين وإن كانوا من أصحاب المواقع الحساسة والمهمة في البلد ومهما كان انتماؤهم السياسي».

وفيما يتعلق بـ «المناقشات التي تجري حول الموازنة السنوية أكد سماحة الشيخ

الكربلائي أن من الأمور المهمة والتي تمثل مطلباً شعبياً ولكل المواطنين، هو إعادة دراسة سلّم الرواتب للموظفين، وتقليل الفروق الفاحشة بين كبار الموظفين وبقية عموم الموظفين، وبالخصوص الرواتب التقاعدية، حيث نجد أن الموظفين الذي قضوا سنين طويلة في الخدمة لا يتقاضون إلا رواتب تعتبر متدنية قياساً إلى رواتب المسؤولين».

وذكّر بأنّ «هذا يؤدي إلى الشعور بالغبن الاجتماعي وإضعاف روح المواطنة والولاء للدولة، وبالتالي فمن الضروري إجراء دراسة توفر قدراً من العدالة في الرواتب المجعولة للموظفين خصوصاً التقاعدية، وذلك من خلال تخفيض رواتب المسؤولين ورفع رواتب المتقاعدين بما هو مناسب لميزانية الدولة، وبما يقلّل من فروقات الرواتب».

وعن ضرورة الالتزام بالآداب العامة قال الكربلائي: نقلاً عن وسائل الإعلام في الفترة الأخيرة «بروز ظواهر غريبة عن مجتمعنا وأعرافنا وتقاليدنا لدى الشباب والشابات خصوصاً من أعمار ١٤-١٨ سنة وسط المراهقين وطلاب المدارس الثانوية والجامعات، من ارتدائهم أزياء غريبة وممارسة طقوس غريبة عن قيمنا وأعرافنا، وذلك بعد الانفتاح الثقافي والحرية المتاحة ومن خلال مواقع الانترنيت والفضائيات».

ولكبح جماح هذه الظواهر طالب سماحته بـ «حملة من التوعية التربوية والثقافية من جميع الجهات المعنية، وتسليط الضوء عليها من قبل وسائل الإعلام، وبيان مناشئها وأسبابها وكيفية معالجتها.

وأوضح أنّ «المسؤولية هنا تقع على عاتق الجميع خصوصاً المؤسسات التربوية في المدرسة والجامعة والأسرة والأبوين ووسائل الإعلام».

وفي الختام، حذّر من «أنّ هذه الظواهر إن بقيت من دون تحرك لمعالجتها ستشكل خطراً تربوياً وثقافياً وحضارياً على المجتمع، ويمكن استغلالها من بعض الجهات لتجنيد هؤلاء المراهقين ضمن حركات مشبوهة وبعيدة في منهجها عن قيم ديننا ومجتمعنا».

خطبة رقم (٨)

١ ربيع الآخر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٤ شباط ٢٠١٢م

استنكر ممثّل المرجعية الدينية العليا ما حصل أمس من تفجيرات إرهابية طالت الأبرياء في أكثر من محافظة عراقية، وأكد أنّ كل التبريرات حول ما حصل لا تنهض بفداحة الخسائر التي حصلت.

وتساءل السيد أحمد الصافي: «هل هناك بارقة أمل لتنتهي في العراق أعمال العنف التي تستهدف الأبرياء ومؤسسات الدولة».

وبين السيد الصَّافي في الخطبة الثانية من الحرم الحسيني المطهر أنّ «هناك العديد من التساؤلات التي تعاد في كل مرة حول العدة والعدد والمعلومة للقوات الأمنية من أجل درء العمليات الإرهابية، ورغم أن هناك تساؤلات تطرح حول هذه المواضيع في كل مرة، لكننا لا نرى جواباً شافياً للمشكلة؛ لأننا لا نرى تشخيصاً حقيقياً لها».

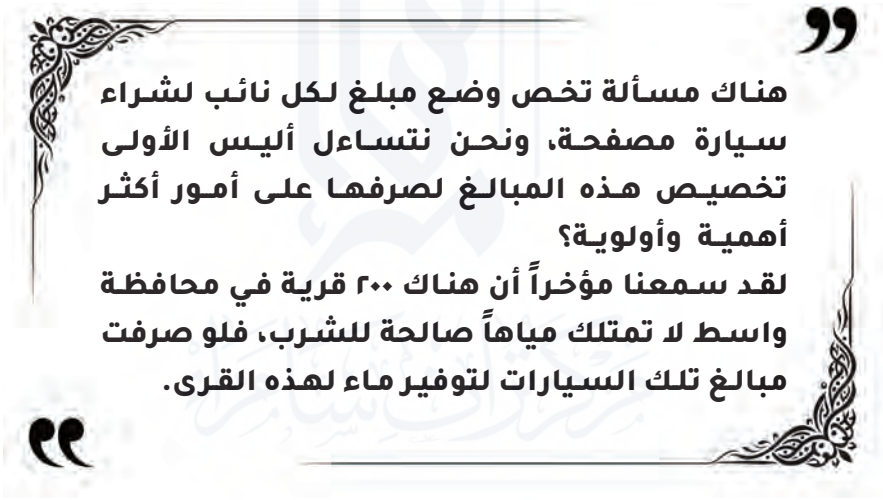
وتساءل: «إلى متى يبقى الوضع بهذه الاحتمالية الممكنة من الاستهداف».

وتناول السيد الصَّافي ما «حدث قبل أيام في مدينة الرفاعي في محافظة ذي قار، حيث قال: للأسف يحصل بين فترة وأخرى جملة من المشاكل، ولكن بسبب بعض وسائل الإعلام تأخذ مدى أوسع من واقعها، فما حصل في الرفاعي مؤخراً من أعمال لا علاقة لها بممثلي المرجعية الدينية العليا، وهي تربأ بنفسها عن أية أعمال منافية للصالح العام، فالمدينة منذ ثلاثة اسابيع لا يوجد فيها ممثّل أو وكيل للمرجعية بعد وفاة وكيلها فيها».

وأوضح: «في الأمس صودق على موازنة ٢٠١٢م في مجلس النواب، ونأمل من الجهاز التنفيذي للدولة أن يقوم بمهامه في تنفيذها، على الرغم من أنّ الموازنة بمعظمها تشغيلية وليست استثمارية كما هو المفروض.

لكن هناك مسألة تخصّ وضع مبلغ لكل نائب لشراء سيارة مصفحة، ونحن نتساءل أليس الأولى تخصيص هذه المبالغ لصرفها على أمور أكثر أهمية وأولوية؟».

وأضاف: «لقد سمعنا مؤخراً أن هناك ٢٠٠ قرية في محافظة واسط لا تمتلك مياهاً صالحة للشرب، فلو صرفت مبالغ تلك السيارات لتوفير ماء لهذه القرى وطلبنا من أهاليها الدعاء للنواب للحفظ والسلامة مما يخشون، لكان ذلك أجدى لهم».



وفي مجال الزراعة قال السيد الصافي: «هناك في العراق جهة تحتاج من الحكومة دعماً ألا وهي فئة الفلاحين، فلقد تكلمنا سابقاً وقلنا بأن هذه الفئة تعاني من التهميش وعدم الاهتمام بها، على الرغم من أنّ العراق تأريخياً هو بلد السواد كما يوصف؛ لكثرة زراعته، وكان خراجه يشكل المصدر الأساسي لاقتصاد العالم الإسلامي، ومن غير المعقول التفريط بشبر واحد من أرض العراق وهي قابلة للزراعة، فكيف بنا ونحن نفرط

بمساحات هائلة؟ فضلاً عن أنّ البعض يقوم بتفتيت البساتين وتحويلها إلى دور سكنية بدلاً من أن نحافظ عليها وننميها، فلا الدولة قامت بتشجيع المزارعين ولا هي أوجدت دوراً للمحتاجين؛ لتلافي تفتيت البساتين».

مبيناً: «هنالك دول تستغل سطوح المياه وقيعان المحيطات وتزرعها، ونحن لدينا كل الموارد الزراعية من أرض ومياه وكوادر بشرية خبيرة وعاملة، ومع ذلك نفرط فيها، ولا نستغرب في يوم من الأيام أن يأتي اليوم الذي تسلب فيه عن العراق صفة البلد الزراعي».

مضيفاً: «انا أتكلم عن السياسة الزراعية في البلد وليس عن وزارة الزراعة تحديداً، يجب أن يحترم الفلاح الذي يحتفظ بالأرض ويزرعها لا أن يُهمل».

وبيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا «بعض جوانب الأمور الرقابية في البلاد» حيث ذكر السيد أحمد الصَّافي أنّ «الرقابة على نوعين: الأولى هي ما يراه من يؤمن بالآخرة، حيث إنه يرى أن الله رقيب عليه، أما النوع الثاني فهو من تشرع له قوانين تراقب عمله».

خطبة رقم (٩)

٨ ربيع الآخر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢ آذار ٢٠١٢م

كشف ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة عن إعلان الحكومة العراقية إحصائية بعدد القتلى والجرحى في أحداث العنف التي شهدها العراق منذ نيسان عام ٢٠٠٤م وإلى نهاية عام ٢٠١١م بلغت (٢٦٣,٦٩ ألف قتيل و١٣٣,٢٣٩ ألف جريح).

وعقّب سماحته بقوله: إنه لا يعلم مدى دقّة هذه الأرقام، فربما يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك. وأضاف: مع قطع النظر عن دقة هذه الأرقام أو عدم ذلك، فإنّ المهم بيان ما هو مطلوب في الآتي من الأيام والسنين:

١- هل المتوقع أن يتوقف هذا السيل من الضحايا وينتهي العدد عند هذا الحد؟ أم انه مرشح للازدياد وعدم التوقف؟

٢- هل نتوقع أن يكف هؤلاء الإرهابيون عن أعمالهم الإجرامية التي تستهدف في أغلبها المواطنين الأبرياء ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية؟

في معرض إجابته قال سماحته: إنّ المتوقع غير ذلك؛ لأنّ هؤلاء المجرمين لا ينتظر منهم أن يصحوَ ضميرهم ويراجعوا أنفسهم ويحاسبوها ويذكروا أنفسهم بيوم القيامة ومحاسبة الله تعالى لهم، فهؤلاء لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة، وقد ماتت ضمائرهم وقست قلوبهم، وتساءل فما الذي ننتظره من مجرمين يفجرون سياراتهم المفخخة أمام

مدارس للأطفال ويسقط ضحية ذلك عشرات الأطفال بين شهيد وجريح؟! أو أمام مجموعة من العمال الفقراء خرجوا لكي يعملوا ليومهم ويحصلّوا رزقاً كريماً لعوائلهم الفقيرة!

وتابع سماحته: إنّ المشكلة تكمن في أنّ الإخوة المسؤولين المعنيين بهذا الملف كلما حصلت أعمال عنف وخرق أمني خرجوا يقولون إنّ هؤلاء يريدون إثبات وجودهم، وفي الواقع أنّ هذه النظرة والتعامل مع هذه الخروقات واستمرار أعمال العنف لا يحلُّ المشكلة، وهي نظرة وتعامل غير مهني وغير موضوعي؛ كما إنّ زيادة عدد السيطرات وزيادة عدد أفراد الأجهزة الأمنية سوف لا يوقف أعمال العنف هذه.

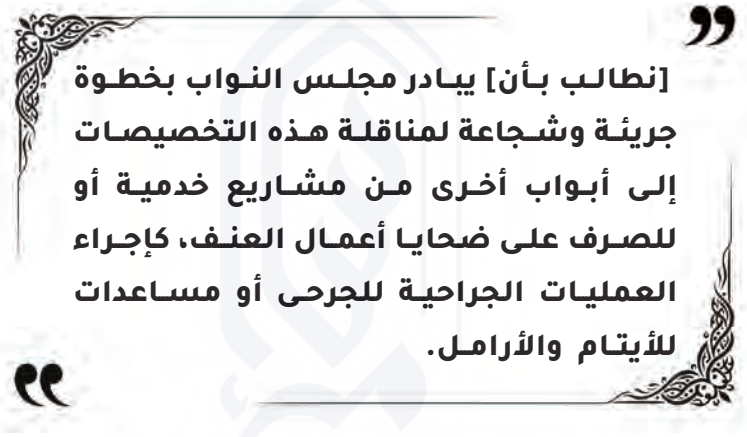
وطالب ممثّل المرجعية الدينية العليا بمراجعة الخطط الأمنية، والتركيز على التأهيل المهني لأفراد الأجهزة الأمنية، ومعالجة الخروقات من قبل المندسّين، ودعم الجهد الاستخباري ومحاسبة المتهاونين. ونقل عن بعض قادة الأجهزة الأمنية أنّ هناك معلومات استخبارية وصلت إلى بعض المسؤولين في الأجهزة الاستخبارية ولم يتم التعامل معها بالسرعة المطلوبة، ولا بالمهنية المناسبة للعمل الإجرامي.

واقترح سماحته وضع خطط وبرامج لمعالجة تركة أعمال العنف من شرائح الأرامل والأيتام والمعوقين. كما إنّ هناك آثاراً نفسية واجتماعية ستخلّفها على المصابين وعلى شريحة الأرامل والأيتام، ولا يكفي وجود مؤسسات خيرية هنا وهناك؛ إذ لا يمكنها بإمكاناتها المحدودة أن تفي بمتطلبات هذه التركة، فإنّ حجم هذه التركة لا يمكن أن يفي بمعالجتها إلا إمكانات دولة مالية واجتماعية وطبية ونفسية، من قبيل وجود دوائر مختصة ذات خبرة متراكمة ولديها إمكانيات فنية تستطيع أن تضع بعض المعالجات لهذه التركة.

وفيما يتعلق بتصويت مجلس النواب على باب في الميزانية بتخصيص مبلغ ٦٠ مليار دينار لشراء سيارات مصفحة (٣٥٠ سيارة) لأعضاء المجلس أوضح سماحته:

أن تعليقات بعض النواب على إثر الرفض المرجعي والشعبي (الذي صدر من المرجعية الدينية العليا ومن المواطنين بصورة عامة) غير مقبولة ولا تناسب أشخاصاً انتخبهم أبناء الشعب العراقي ليمثلونهم في المجلس، ولا نريد الخوض في تفاصيلها.

وطالب أن يبادر مجلس النواب بخطوة جريئة وشجاعة لمناقلة هذه التخصيصات إلى أبواب أخرى من مشاريع خدمية أو للصرف على ضحايا أعمال العنف، كإجراء العمليات الجراحية للجرحى أو مساعدات للأيتام والأرامل.



وتوقع أنّ هذه الخطوة ستمثل بادرة أمل لدى المواطنين بأنّ مجلس النواب بدأ ينتهج أسلوباً آخر في التعامل مع المطالب الشعبية وإنّ هذا المجلس يستمع ويتفهم بصورة إيجابية لآراء المواطنين، ويشعرهم باهتمام وعناية المجلس بمشاعرهم وإنهم يقدّمون خدمات المواطنين واحتياجاتهم على شؤونهم الخاصة.

وحذّر سماحة الشيخ الكربلائي في ختام خطبته من إنْ يكون العمل على العكس من ذلك، فلو أنّ المجلس لم يُبال ولم يكترث بهذه المطالب، فإنّ ذلك سيؤدي إلى إحباط المواطنين وفقدان ثقتهم بتمثيل هؤلاء النواب لهم، وبالتالي يؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطن بالعملية السياسية برمّتها، وسيترك ذلك تداعيات خطيرة في المستقبل.

خطبة رقم (١٠)

١٥ ربيع الآخر ١٤٣٣ هـ الموافق ٩ آذار ٢٠١٢م

بيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا «أهمية الوقت كعامل أساسي في بناء البلدان»، وأوضح السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية «أنّ جميع التشريعات مهما كانت صحيحة فإنها لوحدها لا تعطينا على الأرض ما يستهدفه المُشرِّع، فضلاً عن وجود الإرادة والقوة لتطبيق ما شُرِّع».

مبيناً: «يجب احترام الوقت وتقديسه من قبل الموظف» وإننا: «نحتاج إلى ترسيخ ثقافة الوقت كما يحتاج الموظف إلى ثقافة الملبس المناسب له، والذي تكلمنا عنه في خطبة سابقة».

موضحاً: «أنّ الأوقات المهدورة في العراق كثيرة جداً، ومسألة استفادة الموظف من الوقت قليلة جداً».

وأضاف: «المطلوب من الموظف أن لا يستغرق وقتاً شخصياً في المكالمات أو استقبال أشخاص لا علاقة لهم في العمل».

مستدركاً: «أن الناس الذين سبقونا في هذا العصر لا يختلفون عنا في العقول، بل لديهم استغلال أمثل للوقت بما يفيد».

وأوضح: «يجب على الموظف أن يستغل الوقت فيما كُلِّف به، وإن ثقافة الوقت غائبة عنا بسبب أنّ أغلب الموظفين ورثوها من العقود السابقة، مع احترامنا للموظفين

الجيدين الذين يحترمون وقتهم».

مضيفاً: «إنّ الموظف غير الجيد يعاني من عدم الوطنية والاستخفاف بالوقت نأخذ إزاءه مبلغاً كأجر».

وأوضح: «لا بد للدولة في العراق أن تهيئ درجات وظيفية للكفاءات الموجودة لدينا، والتي يتخرج منها الآلاف سنوياً، ونحن لا نريد تعيينات جزافية وبطالة مقنعة، بل نريد فتح مشاريع تستوعب هذه الكفاءات بحيث تكون مشاريع منتجة وضرورية، ونحن بحاجة للكثير منها».

لا بد للدولة في العراق أن تهيئ درجات وظيفية للكفاءات الموجودة لدينا، والتي يتخرج منها الآلاف سنوياً، ونحن لا نريد تعيينات جزافية وبطالة مقنعة، بل نريد فتح مشاريع تستوعب هذه الكفاءات بحيث تكون مشاريع منتجة وضرورية، ونحن بحاجة للكثير منها

وطالب: «أدعو المعنيين من المسؤولين إلى الاهتمام بما يلي:

١ـ التثقيف حول مسألة احترام الوقت حتى يصل الموظف إلى مرحلة تأنيب ضميره على الهدر فيه.

٢ـ التشجيع على فتح أبواب كثيرة من العمل لاستقطاب الكفاءات».

وتناول السيد الصَّافي في الجزء الثاني من خطبته من الحرم الحسيني المطهر «الجانبين التربوي والتعليم».

وقال: «في العراق هناك جامعات ومعاهد عريقة، ولها سبق على مستوى المنطقة، والمطلوب من المعنيين – وأوكد أن ذلك ليس طرحاً سياسياً – أن يكون المدرس متسلّطاً

على المادة العلمية بشكل جيد، فإذا كان المعلم لا يتمكن من التدريس بشكل مناسب، فسنقع في مشكلة كبيرة، فالكثير من نجاحات طلبة المدارس ليست باستحقاق حقيقي».

مضيفاً: «التزوير في الشهادات أصبح يؤثر على سير العمل، والمزور والذي يشجع على التزوير كلاهما جاهلان».

مبيناً: «أنّ التزوير في القضايا العلمية جريمة كبيرة يجب أن تقف الدولة منها موقف حزم».

مستدركاً: «من غير المعقول أن نمنح الجاهل صفة العالم لمجرد علاقته بشخص متنفذ! والملاحظ أنّ العملية التربوية يشاهد فيها أن هناك هبوطاً في المستوى العلمي لطلبتنا».

موضحاً: «أما في الجانب التربوي في مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا، فإنه لا يسر - وأنا أتحدث بمهنية وحرفية - حيث إنكم تسمعون مثل ما أسمع عن أمور يندى لها الجبين».

مضيفاً: «قداسة المعلم مهمة، وهو الذي يصنعها، فإذا كان يهتم بزيه وتسلّطه على المادة العلمية، والتزامه بالجانب الأخلاقي، وبعدم تخصيص الدرس لغير الدرس، فإنه سيفرض احترامه على الطلبة».

موضحاً: «أشاهد أحياناً يأتينا خريج لا يعرف الكتابة! وتحتاج كتابته لخبراء لفك رموزها، وأنا أتساءل لماذا؟! وأقول: إنّ الجواب واضح: هناك من يقبض لينجح هذا الطالب، أنا أقول لكم إنّ هناك الآن طلبة في العراق يستطيعون أن ينتقلوا من الإعدادية إلى الصف الثاني من الكلية دون المرور بالصف الأول!».

خاتماً خطبته بالقول: «يجب علينا بناء مؤسسات علمية تليق بما نملك من كفاءات في العراق وخارجه».

خطبة رقم (١١)

٢٢ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ الموافق ١٦ آذار ٢٠١٢م

رحب ممثّل المرجعية الدينية في كربلاء المقدسة برؤساء وملوك وزعماء الدول العربية، مبيناً: «مع أقتراب موعد انعقاد القمة العربية في العاصمة الحبيبة بغداد نودّ أن نرحب أشدّ الترحيب برؤساء الوفود العربية من القادة والملوك، فالعراق بلدهم وشعب العراق شعبهم».

موضحاً: «ونستغل فرصة لقائهم لنتأمل منهم أن يتوصلوا إلى اتفاق يبني النظرة المتزنة والحقة تجاه قضايا جميع الشعوب العربية، خاصة تلك الشعوب التي تسعى للحصول على جميع حقوقها وحرياتها، وتسعى لتجنب التهميش والإقصاء، كما نطالبهم بدعم مسألة التداول السلمي للسلطة لجميع هذه الشعوب بدون أستثناء».

مضيفاً: «كما نأمل من الأشقاء العرب دعم العملية الديمقراطية في العراق، المبنية بدورها على التداول السلمي للسلطة، وعدم التهميش لأيّ مكون، فنظرتنا غير مقصورة على الشعب العراقي؛ إذ من حق كل شعب تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى الحكومات أن تتفهم ذلك».

وتناول الشيخ الكربلائي مسألة «التربية في العملية التعليمية»، مطالباً بالتأمل بـ «الآيات القرآنية التي وردت في بيان مهمة بعثة الأنبياء للأمم، فنلاحظ أن مهمتهم تتلخص بالتربية والتعليم، وقد قدّم الباري سبحانه وتعالى الأولى على الثانية بكل الآيات التي وردت فيهما الا آية واحدة، وهذا التقديم يشعرنا بأنّ الله يقدم الأخلاق والتربية على

العلم، وأنّ الأخير بدونها لا فائدة منه».

وأوضح: «نتوجه إلى المؤسسات المعنية بالتربية والتعليم وندعوها إلى استشعار أهمية الجانب التربوي، إذ إنّ أساس مشكلتنا في العراق هي أننا نستشعر أهمية الجانب التعليمي، ولا نستشعر أهمية الجانب التربوي».

مبيناً: «إن هدفنا هو الوصول إلى المجتمع الصالح، وإنّ الكثير من مشاكلنا كالفساد المالي والإداري سببها النقص في التربية والأخلاق، فيجب على المعنيين بالأمر، وهم الأسرة والمدارس والمعاهد والجامعات لا الدولة فقط، عليهم تحمل مسؤوليتهم بالاهتمام بالمستوى التربوي بقدر اهتمامهم بالمستوى العلمي، وعلى الأستاذ أن يهتم بمستوى ودرجات الطالب في دروس التربية الدينية والوطنية والاجتماعية بمقدار اهتمامه بالدروس العلمية والأدبية الأخرى، من أجل الوصول إلى بناء المجتمع الصالح».

موضحاً: «فعلى مستوى الممارسات التطبيقية في الجامعات والمعاهد، علينا أن نعود إلى ثقافتنا وحضارتنا، فالعراق لديه ثقافة وهوية وطنية خاصة أصيلة، وله مقومات حضارية يحترمها ويؤمن بها الجميع بغض النظر عن كون شعبه فيه المسلم والمسيحي، السني أو الشيعي، فعلينا المحافظة على هذه الهوية بغض النظر عن انتمائنا الديني والمذهبي والعرقي؛ لأنّ الأمر يخصنا جميعاً. كما نطالب بتنمية ثقافة عدم خدش الحياء العام، والالتزام بالآداب العامة والحشمة والوقار، التي يعتقد بها جميع أبناء الشعب العراقي؛ لأنها جزء من ثقافتهم وحضارتهم».

مضيفاً: «بناءً على مطالبات الكثير من الموظفين والم ين نطرح قضية سلّم الرواتب، فرغم أنّ هناك دراسة حول تحديد هذا السلّم مطروحة على مجلس النواب، فإنّ أهمية هذه الدراسة تأتي – كما قلنا سابقاً – من أنها تعطي كل ذي حق حقه، وتحقق العدالة بين الموظفين الذين يشتركون بمهنة واحدة، ولديهم نفس المؤهلات والخبرة، لكنهم يعملون

في وزارات مختلفة، فنلاحظ أنّ البعض يعمل في وزارة ويأخذ راتباً أقل من مثيله الذي يعمل في وزارة أخرى، كما أنّ علينا إنصاف المتقاعدين الذين أفنوا زهرة شبابهم لخدمة بلدهم وشعبهم، فمقتضى الوفاء لهم توفير راتب يوفر الحدّ الأدنى من العيش الكريم لهم».

وتناول الشيخ الكربلائي في ختام الخطبة «موضوع الكهرباء»، وقال: «إننا مع اقتراب الصيف نطالب بتحسين الكهرباء التي يفترض أنها تتحسن سنة بعد أخرى، ولكننا نتفاجأ بظهور أحد المسؤولين المعنيين بها وقوله إنّ الصيف القادم سيشابه سابقه بالنسبة لخدمات الكهرباء، وهذا يعني ذهاب الوعود السابقة الحكومية أدراج الرياح، ومنها الوعد القاضي بتحسين الكهرباء وحل مشكلتها بحلول عام ٢٠١٤، وإن الإخلال بهذه الوعود سيفقد الثقة بين المواطن والمسؤول ويجعلنا نتساءل عن مدى مصداقيته».

خطبة رقم (١٢)

٢٩ ربيع الآخر ١٤٣٣ الموفق ٢٣ آذار ٢٠١٢م

ناقش ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة ما يتعلق بالتفجيرات التي حصلت في الأيام الأخيرة الماضية، والتي ذهب ضحيتها أكثر من ٦٠٠ شخص بين شهيد وجريح، وكثير من هؤلاء الجرحى قد فقد عضواً من أعضائه.

وبيّن الشيخ عبد المهدي الكربلائي «أن الشعب العراقي في وادٍ وساسته في وادٍ آخر، وإن كلامنا ينحصر مع الساسة؛ لأنّ الطرف الذي قام بالتفجيرات لا كلام لنا معه، فالإرهابيون لا دين لهم ولا أخلاق».

موضحاً: «أود تصوير مشاهد من الواقع العراقي وأرجو أن لا يفهم من كلامي أني أريد تصوير المشاهد المأساوية و السوداوية فقط، فنحن لا ننكر وجود إعمار و خدمات - وإن كانت قليلة وليست بالمستوى المطلوب - لكن هناك قصص ليست من نسج الخيال، بل هي من أرض الواقع، فقد شاهدنا أطفالاً قد فقدوا يداً أو يدين، أو قدماً أو قدمين؛ أو عيناً أو عينين، أو أُمّاً فقدت رضيعها، أو أباً فقد ابنه ذا الثمانية عشر ربيعاً، وهو كان يأمل منه خيراً، أو عائلة فقدت خمسة أو ستة أشخاصٍ منها، ونشاهد أماً تلطم على رأسها لفقد ابنتها، بينما نشاهد في الوادي الثاني، تراشق السياسيين فيما بينهم إعلامياً، وسوء الظن، وهنا نرى واديين: الأول فيه الشعب العراقي، حيث التضحية والتحمل والصبر والإيثار، ووادي الحكومة حيث التصارع والتراشق والتصعيد والتشنج».

مضيفاً: «يجب أن يعيش المسؤولون نفس المشاعر التي يعيشها المواطن، فيتصور

الواحد منهم نفسه الأب الذي فقد عزيزه، أو الام التي فقدت ابنتها».

وتساءل الشيخ الكربلائي من الحرم الحسيني المطهر: «الا يكفي سفكاً للدماء؟ أما آن للدم أن يتوقف، وللآلام أن تنتهي؟!».

وأضاف في خطبته: «ما الحل؟ وما المطلوب من المعنيين؟».

مستدركاً: «ذكرنا ونكرر ما قلناه سابقاً، لا بد أن يكون هنالك حوار بنّاء وهادئ بعيداً عن الخطاب التشنجي».

وتساءل: «هل هناك إرادة لحلّ الأزمات؟» قائلاً: «إنّ الرجوع إلى الدستور كفيل بحلّ الكثير منها».

وتوجه للأجهزة الأمنية قائلاً: «مطلوب التأهيل الأمني لها، ودعم الجهد الاستخباراتي ومتابعة أدائهم على الأرض».

وتناول في الفقرة الثانية من الخطبة «قانون العفو العام»، فنحن «مع إصداره على من ندموا على جرائمهم وأصبحوا مؤهلين؛ ليكونوا أفراداً صالحين في المجتمع، لكن يجب أن يصاغ القانون بطريقة تمنع من وجود ثغرات يمكن أن يستغلها الإرهابيون للنفوذ من طريقها، أو أن تكون فقراته محكمة بحيث لا توجه رسالة سلبية لهم».

وتناول الشيخ الكربلائي مسألة أخرى، وقال: «إنّ منبر الجمعة هو منبر الكثير من شرائح المجتمع، فقد طرحنا هموم الكثير من شرائحه، كالأيتام والأرامل والموظفين والمتقاعدين، وطرحنا المشاكل الاقتصادية والصناعية والزراعية وغيرها، ونطرح اليوم ما يخصّ شريحة مهمة في المجتمع، ألا وهم المهندسون». وتابع: «فهم رجال الاعمار والبناء والإبداع، فلكل مشروع نصيب منه للمهندسين، سواء أكان المشروع صناعياً، أم زراعياً، أم طبياً أم خدمياً، فنودّ ذكر أنّ المهندسين يعانون من مشكلة البلاغات الكيدية ضدّهم، فلا بد أن تؤخذ بنظر الاعتبار بحيث يمكننا تجنبها؛ لأنها ستسقط صاحبها اجتماعياً، أو

تضعف همته في العمل».

وتناول في الجزء الأخير من خطبته «كثرة العطل في العراق»، موضحاً: «ورغم أنّ بعضها له مسوغ، مثل عطلة الأسبوع التي منحت بسبب القمة العربية، إلا أن أغلبها ليس له تعويض، فهناك ١٥٠ يوماً كعطلة في السنة، ولا يوجد ما يعوضها، إذ إننا شاهدنا وسمعنا من عراقيين مغتربين في دول متقدمة أنهم يعوضون عطلة يومين في الأسبوع بساعات دوام إضافية في الأيام الباقية، وهو ما لا يحصل لدينا، رغم أننا نحتاج للعمل أكثر منهم؛ بسبب خراب البنى التحتية وحاجتنا إلى المزيد من الجهد، فضلاً عن أهمية تقديس الوقت».

خطبة رقم (١٣)

٧ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ الموافق ٣٠ آذار ٢٠١٢م

خاطب ممثّل المرجعية الدينية العليا من الحرم الحسيني المطهر «الكيانات والكتل السياسية» قائلاً: «ننتظر منهم الإسراع في بناء البلد وفق بعض المعطيات».

وتابع السيد أحمد الصافي: «إنّ اختلاف وجهات النظر في الأمور العامة أمر صحي، ولكن لا بدّ أن تتخذ خطوات جادة لرفع مستوى التقدم في البلد».

وأضاف: «إنّ شعب أي دولة يحاول أن يتطلع إلى أمل في مستقبل أفضل، وهذا الأمل يتعلق تنفيذه بالساسة»، مبيناً: «نحن في العراق نمرّ بحالة تكون المناقشات فيها واختلاف وجهات النظر أكثر من كونها كذلك».

وأوضح: «الشعب العراقي يعرف أنّ الكيانات السياسية في البلد مختلفة فيما بينها، لكن هذا المقدار بنفسه يجب أن لا يُفقِد الأمل في تطور البلد».

مضيفاً: «نحتاج إلى قفزات في مستوى تفكير القادة، فمثلاً أنا كفرد أتطلع إلى أن أسمع من خبير اقتصادي فكرة تطور البلد، ولا أنظر إلى كون هذا الخبير مسلماً أو مسيحياً، عربياً أو كردياً، شيعياً أو سنياً، أو غير ذلك من انتماءات العراقيين، فما يهمنا فقط انه خبير في مجاله وعلينا الاستفادة منه».

مبيناً: «أن التجربة والصراعات التي مرت بالعراق تجربة مريرة، ولكن يمكن للقادة الاستفادة منها وجعلها ثروة تعيد الأمل للشعب، من خلال استثمار الأفكار

الصحيحة التي تريد النهوض بالبلد، رغم أنّ الأمور التي عصفت بالبلاد ليست بالهينة، ولا يمكن غض النظر عنها بين يوم أو ليلة، لكن كل شيء ممكن أن يجري حلّه بالتدريج».

وتابع: «علينا نبذ الشخصيات غير الكفوءة في الدولة بغض النظر عن قومياتها ودينها ومذهبها».

مضيفاً: «أنّ الأصغاء لصوت خارج البلد أمر خاطئ، والخطاب التصعيدي والطائفي أمرٌ مرفوض».

موضحاً: «يمكننا أن نصحح مسيرة البلد بشكل عام من خلال تلاحم المسؤولين مع الشعب، بزيارتهم إلى مناطق العراق المختلفة والسماع من الناس، مع إعطائها الأمل القابل للتحقيق في غدٍ أفضل، وليس مجرد وعود».

وتناول السيد الصَّافي في الخطبة الثانية «مسألة أخلاقية رجل الأمن» حيث أوضح أنّ «قطع الطرق أمنياً بسبب القمة ليس من اختصاصنا، فأهل الأمن أدرى بشؤونهم، لكننا نتحدث عن موضوع من اختصاصنا البحث فيه، فإنّ أخلاقيات رجل الأمن يجب أن لا تتأثر بضغوط العمل وتوتراته، إذ ليس من المنطقي أن يتعصب أو يهين مواطناً أو زائراً بمجرد أنه يطبق خطة أمنية، ونحن لاحظنا أن قطع بعض الطرق في مدن لا علاقة لها بالقمة قد كان تصرفاً لا علاقة له بها».

مضيفاً: «أنا أشد على أيدي رجال الأمن الخلوقين وأصحاب اللياقة، وأتمنى من المخطئين من رجال الأمن الاعتذار عن خطئهم».

في السياق نفسه بيّن: «الآن وبعد انتهاء القمة، نلاحظ أنّ انفتاح العراق على محيطه العربي عملية صحية وخاصة مع ازدياد مستوى التمثيل الدبلوماسي».

وأضاف: «نتمنى أن يكون المؤتمر عاملاً مهماً في إخراج العراق من طائلة البند السابع، الذي لا نجد مبرراً لبقائه تحته، وعلى السياسيين السعي الحثيث لإخراج العراق

من هذا البند حتى تكتمل السيادة، ونقطف ثمرات هذه القمة».

خاتماً خطبته بالدعاء: «نسأل الله أن تسترد الشعوب حقوقها المسلوبة».

خطبة رقم (١٤)

١٤ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ الموافق ٦ نيسان ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة من الحرم الحسيني المطهر الجريمة الأخيرة لقتل السائقين في منطقة الـ ٢١، وعزّى أهاليهم بذلك، مبيناً: «إنّ الهدف من هذه الجريمة هو إذكاء الفتنة الطائفية، وعلينا أن ندرس العوامل والأسباب التي تشجع على مثل هذه العمليات الإرهابية، حتى يمكن الحدّ منها، لما تشكله من خطر على الوحدة الوطنية».

وبيّن في خطبته الثانية: «إن طبيعة الأجواء السياسية الداخلية والإقليمية تسهم في تأجيج هذه العمليات، فالمهاترات الكلامية والتراشق بين السياسيين عوامل تجعل الأجواء متشنجة، لتوفر الارضية لتلك الجرائم ذات البعد السياسي، والتي تهدف إلى إشاعة اليأس في نفوس المواطنين وتزرع في قلوبهم انعدام الفائدة من العملية السياسية، بسبب ما تعانيه من تشنج يؤدي إلى الإرهاب، مما يحقق أهداف الأعداء في إفشال الوضع العام للبلاد».

مضيفاً: «تارة هناك أعمال إجرامية بحتة تحتاج إلى معالجة أمنية مهنية فقط، وتارة هناك جرائم ذات صبغة سياسية تحتاج إلى الجانب الأمني إضافة إلى الإصلاح السياسي».

وفيما يتعلق «باللقاء الوطني، وما طرح حول تأجيله» أوضح: «نرى أن الحوار أمر مهم، لكن يجب توفر النوايا الصادقة لحلّ الأزمات، مع الرغبة الحقيقية لدى السياسيين لحل المشكلة، وأخيراً شعور الجميع بأنهم يسيرون في مركب واحد هو العراق، وأنّ خطأ

أي شخص سيؤدي إلى خرق السفينة الذي يؤدي بدوره إلى غرق الجميع».

وختم بالقول: «فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية للبلاد، فإننا نشيد بالسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي التي حافظت على سعر صرف ثابت للدينار العراقي، مما حافظ على أسعار السلع في السوق المحلية، ونحن ندعو إلى المحافظة على استقلالية هذا البنك في سياسته وندعو إلى دعمه».

خطبة رقم (١٥)

٢١ جمادى الأولى ١٤٣٣ الموافق ١٣ نيسان ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا، السيد أحمد الصَّافي مسألة «الأموال العراقية في الخارج»، وبيّن أن «السياسات الخاطئة التي كانت في العراق قبل ٩ نيسان ٢٠٠٣ هي السبب وراء وضع اليد على الأموال العراقية، حيث عوقب العراق بذلك، وبسبب بعض القوانين، حيث إننا نلاحظ أنّ نفس المشكلة تعاد في كل سنة، فيجب حماية الأموال العراقية في الخارج، والتي هي من أموال الشعب العراقي».

واستدرك: «نتمنى من المعنيين في الأمر أن يجدوا حلّاً جذرياً للمشكلة، ومعالجة الحيف الذي وقع على العراق بسبب السياسات الخاطئة للنظام السابق، فالأموال إن لم تكن تحت تصرف الدولة فإنّ ذلك سيضعف العراق، ويصبح من السهولة التهديد بالسيطرة على أمواله من قبل الغير».

وتناول أيضاً مسألة «المؤتمر الوطني المزمع عقده قريباً».

حيث بيّن أن «اختلاف وجهات النظر لوحدها أمر طبيعي، لكن الاختلاف عندنا تعدّى حدوده بين الفرقاء السياسيين».

وأضاف: «يجب أن تكون عندنا مرجعية قانونية تحلّ في ضوئها مشاكل البلاد، وهذه المرجعية هي الدستور، الذي بذل فيه الكثير من الجهود من قبل الشعب العراقي، وصوت عليه الأغلبية بعد أن رأوا فيه توفيراً للحد الأدنى من مطالبهم».

مبيناً: «إنّ جميع الأطراف السياسية الموجودة قد شاركت في صياغة هذا الدستور، وتعلمون أنّ تفسيراته تخضع لذوي الاختصاص في الجهات القانونية المعنية، وعلينا مد جسور الثقة بين الجميع؛ لنتمكن من حلّ المشاكل الموجودة، فعدم وجود الحوار الهادئ والبناء ليس من مصلحة الشعب العراقي».

وتناول السيد الصَّافي في الشقّ الأخير من خطبته «مسألة التعليم»، موضحاً أنّ «العلم هو الذي يبني البلاد، ولا يستثنى العراق من هذه القاعدة، والمشكلة التي نريد طرحها هي ليست في علماء اليوم، بل في مصانع العلماء، ونعني بها المدارس والمعاهد والكليات، وأود التنويه إلى أنّ الكلام ليس في خصوص وزارة معينة، وإنّما في طرح مشكلة عامة تكون الوزارة جزءاً فيها من الحل، بعد تشخيص المشاكل».

وتساءل السيد الصافي: «من يصوغ الطالب علمياً وتربوياً وأخلاقياً؟ الجواب إنه المعلم والمدرس والأستاذ، كلٌّ في حقله»، مبيناً: «لذا ندعوهم لبذل قصارى جهودهم في إعطاء المادة العلمية، وأدعوهم كذلك إلى أن لا يعطوا لأي طالب درجة لا يستحقها؛ لأنه تشجيع في المستقبل على عدم خدمة البلد، وهو سبب من أسباب تدني المستوى العلمي».

موضحاً: «في العراق كان المعلم يُجلّ ويُقدّر، بسبب حرصه الكبير على التلميذ والجهد الذي يبذله معه، رغم قلة الإمكانات آنذاك، فكان المعلم في العراق يمثل أهمية قصوى، والعراق يعتز برواد التعليم الأوائل؛ لما فيهم من الاخلاص والمواظبة على إعطاء الدرس والاهتمام بالجانب العلمي، بينما نرى أن البعض الآن - رغم قلتهم ولكنهم مؤثرون - لا يدرس بشكل جيد، أو يسمم أفكار الطالب، أو يلوح بالدرس الخاص بديلا عن العام، وأصبحت بعض الأُسر تشكو من تأخر أبنائها دراسياً، كما أن بعض دول العالم أصبحت لا تعترف بالشهادة العراقية، ونحن لا نستطيع إجبارهم على غير ذلك».

وأضاف: «على المدرس أن يخلص عمله مع التلميذ، فهو أمانة لديه، وأن يحافظ

على الجانب العلمي والتربوي، ومع كل ذلك فقد أصبحنا نرى من لا يقوم بذلك».

وأوضح: «لو شاهدنا الآن الشعب العراقي، فإنه يبلغ تعدادهم أكثر من ٣٠ مليوناً، ربعهم تقريباً طلبة أو تلاميذ - أو حتى أقل من ذلك - لكننا نرى نقصاً في التربية الحقيقية التي سميت الوزارة باسمها، والتي لو توفرت لخلقنا جيلاً مؤثراً في المستقبل».

مضيفاً: «هذا من جانب المدرس والمعلم والاستاذ، أما من جانب الدولة، فعليها أن تجعل مُرغّبات للدراسة، ومن ضمن ذلك بناء المدارس الجيدة، إذ إنّ من غير الصحيح أن نشكو من نقص في المدارس الجيدة، أو أن لا يجد التلميذ مكاناً يجلس عليه أو يضع عليه كتابه!».

وبين أنّه «لا بد أن تخلق الدولة فرص عمل حقيقية للطلبة المتخرجين؛ لكي تحفز الطالب على الحصول على الشهادة، فعلى الدولة أن توفر كل ما من شأنه أن ينهض بالمسألة التعليمية، كالوضع النفسي للطالب ومسألة النقل وأدوات الدراسة، حتى نتجنب ما نسمعه الآن من أكثر الآباء من شكوى وتذمر من أبنائهم حول الدراسة».

خطبة رقم (١٦)

٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ نيسان ٢٠١٢م

فيما يخص «العمليات الإرهابية الأخيرة التي طالت الأبرياء في مدن عراقية مختلفة» أكد ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي «أن هناك علم أجمالي بحصول بعض العمليات الإرهابية من قبل بعض المسؤولين، وحينما يكون هناك علم بالمنطقة التي سيحصل فيها الأنفجار والزمن المحدد أو التقريبي لذلك ولا يحصل إزاء ذلك العلم أي إجراء حقيقي يحدّ من العملية الإرهابية، فإن ذلك يعد مؤشراً لوجود خلل أمني مهني كبير وخطير».

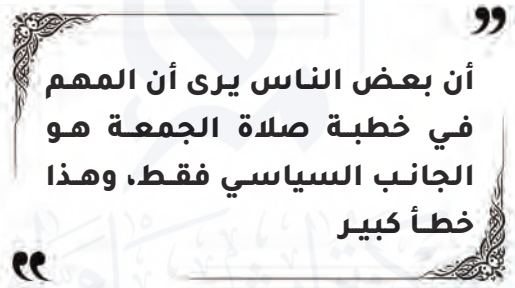
وتناول الشيخ الكربلائي ما يتعلق بالوضع «السياسي الحالي في العراق»، منوهاً إلى «ان العملية الديمقراطية بطبيعتها تفرز الاختلاف في الآراء، وهذا الاختلاف يعطي نضجاً في القرار والرأي حول موضوع معين، لكن حينما يكون الاختلاف مؤدياً إلى تسقيط الآخر بالنقد غير البناء والمهاترات الكلامية، فإن الاختلاف يصبح ظاهرة غير صحية، ولها تأثير سلبي حتى على البناء النفسي للمواطن، إذ يجعله يعيش في دوامة من الأزمات، كما يطبع المواطن بصفات تشابه تأزيم الأمور الذي يراه من قادة بلده، بينما حينما يراهم ينتهجون مبدأ الحوار البناء الهادف، فسيتطبع به إيجاباً».

موضحاً: «وحيث إنه لا يلوح في الأفق القريب أي حلّ للأزمات السياسية، فهناك مخاطر جدية حول مستقبل العملية السياسية في العراق».

وفيما يتعلق بـــ «انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار» قال الشيخ

الكربلائي: «إن ذلك له تأثير سلبي على دخل المواطن بسبب ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم المالي، ورغم أن البنك المركزي العراقي قد اتخذ خطوات لحل مسألة هذا الانخفاض، ورغم الآثار الإيجابية لهذه الخطوات، الا أن فيها جانباً سلبياً، وهو تقليل عرض الدولار في السوق، وبالتالي زيادة انخفاض الدينار إزاءه، ولحل هذه المشكلة ندعو الجهات المعنية للاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاص في حلها».

واختتم الشيخ الكربلائي الخطبة بالتأكيد على «أن بعض الناس يرى أن المهم في خطبة صلاة الجمعة هو الجانب السياسي فقط، وهذا خطأ كبير؛ لأنّ الخطبة الدينية فيها نصح وارشادات تسهم في تطوير المجتمع والتأثير على الحياة العامة من خلال حلّ المشكلات؛ لذا فلابد أن نستشعر الجوانب الثقافية والفكرية والنفسية والدينية في هذه الخطبة؛ لأنها كلها مفيدة لبناء المجتمع، وليس فقط الجانب السياسي».



مبيناً: «ان الحرية الآن متاحة للجميع، ووسائل الاتصال المتنوعة جعلت من السهولة على الإنسان أن يطّلع على عادات وقيم أي شعب آخر، وهذا ينتج لنا مخاطر كبيرة منها الغزو الفكري والثقافي الذي إن بقي دون التصدي له، فإنّما يجعلنا ندق ناقوس الخطر».

مضيفاً: «والذي يعنى بالرد على هذا الغزو هي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الرياضة والشباب والأسرة والمعلمين وقادة الفكر، وكل من له دور في بناء المجتمع».

خطبة رقم (١٧)

٥ جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٧ نيسان ٢٠١٢م

تناول ممثّل الدينية المرجعية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي في مستهل خطبته مسألة «اللياقات الخاصة بالموظفين»، مخاطباً المعنيين: «فكما تعلمون أنّ كيان أي دولة يتم من خلال مفاصل متعددة موجودة في المجتمع تمارس وظائفها المقررة حسبما ترسم الدولة لها من صياغات، فمهمة الدولة أن يكون لها أذرع في داخل المجتمع لتلبي حاجاته، من خلال هذه الأذرع، وما نعيشه اليوم بواقعنا لا يختلف عما هو موجود في بقية الدول، لكن يمكن أن نؤشر فيه بعض الأخطاء، فالموظف، سواء كان بأعلى السلم الوظيفي أو أدناه، يجب أن يتحلى باللياقات، خاصة وإنهم يمثلون جهة مهمة هي الدولة، كما أنهم يمتلكون نحواً من الحصانة، بحيث يصبح التعدي عليه خلال تأدية مهامه الرسمية أمراً غير قانوني».

وطالب: «يحتاج الموظف مجموعة من اللياقات الموجودة فيه حتى يتحسن أداءه، لكننا نتساءل: هل توجد مثل هذه اللياقات عند بعض الموظفين؟ باعتبار انها موجودة في البعض منهم، ولعل الكمّ الكبير منهم يعاني من مسألة نقص اللياقات بطريقة كلامه، فبدلاً من أن يستخدم ألفاظاً يخفف فيها العبء عن المراجع، نراه يتعلم ألفاظاً ومصطلحات موروثة من الأنظمة السابقة، فيها شيء من إذلال المواطن المراجع، أي إنّ بعض الموظفين يفتقد أبسط اللياقات في طريقة تعامله، وترى البعض ينظر إلى المراجع بشيء من الاستعلاء، ورغم أن الجهات الرقابية تراقب عمل الموظف، إلا أنها تغفل عن

مسألة اللياقات وفقدانها».

مشدداً: «هناك شيء للموظف وشيء عليه، كما إنّ مبدأ الثواب والعقاب أمر عقلائي وشرعي، ويجب العمل به».

مبيناً: «هناك جهد كبير تبذله بعض الدرجات الوظيفية الدنيا، والمستفيد من إنجازه هو الجهة الوظيفية العليا، فأطلب من الجهات المسؤولة الالتفات للموظفين الجيدين النزيهين ممن يمتلكون الخبرات للنهوض بالبلد، وأقصد بذلك لا الاهتمام بزيادة رواتبهم، وإنّما أتحدث عن الجانب المعنوي من جهة، والاستفادة منهم في تطوير البلد من جهة أخرى».

وأوضح: «نلاحظ أنّ كثيراً من دوائر الدولة ترسل بعثات خارج العراق لغرض الحصول على الخبرات لتدريب موظفيها، وانا أعتقد أن مثل هذه الدورات يمكن أن تستفيد من خبرات بعض موظفينا بشكل أفضل من موظفين خارج البلد؛ لأنّ بعض موظفينا يمتلكون الخبرة والتفاني في حبّ البلد وخدمته أكثر من غيرهم، مما يجعل من الضروري الاستفادة منهم، ولكن أعتقد أن بعض الدوائر ترسل هذه البعثات فقط لأجل التمتع بالسفر خارج البلد، لا من أجل تطوير الجانب المهني».

وتناول السيد أحمد الصَّافي في الخطبة الثانية من الحرم الحسيني المطهر مسألة «تطوير الجانب التعليمي بشقه الثاني، ونقصد به الطالب»، مبيناً: «حيث تكلمنا في خطب سابقة عن جانب المعلم والمدرس، وسنكمل ما بدأناه، وسأتحدث باختصار عن الطالب كحلقة من حلقات التعليم».

مضيفاً: «هناك مشكلة لدى بعض المعلمين كما أن هناك مشكلة لدى الطالب والتلميذ، فنلاحظ أن بعضهم يمتلك هاتفاً نقالاً فيه أمور تخالف الدين والأخلاق والعمر، وعندما يكتشف المعلم خطأ لدى التلميذ ويعاقبه، نرى أُسر بعضهم تهاجم هذا

المعلم بطريقة تشجع بها ابنها على الخطأ، وأنا أناشد مثل هذه الأسر بأن تكون في صف المعلم من أجل تربية أبنائها».

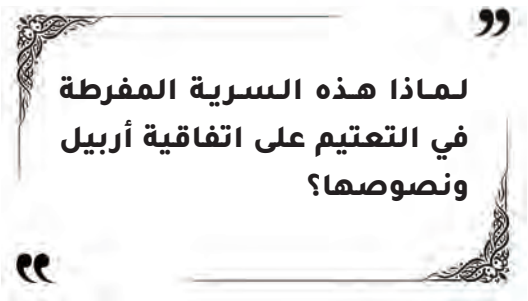
محذراً: «يجب أن لا تكون الأمور المادية عائقاً أمام التلميذ أو الطالب في إكمال دراسته رغم علمنا بأن حال الكثير من العوائل صعبٌ للغاية من الناحية المادية، وانا أبارك للطالب الذي يدرس ويعمل في الوقت نفسه، فإنّ الله سيبارك عمله ودراسته».

واختتم السيد الصَّافي خطبته بالتكلم عن «اتفاق أربيل»، حيث بيّن: «إننا نسمع بين فترة وأخرى عن هذا الاتفاق، ونسمع أنّ جهة سياسية تقول بأنها حققت جميع بنود اتفاقيات اربيل، بينما في الجانب المقابل نرى بان جهة سياسية أخرى تقول انها لم تتحقق، ونحن نتساءل: ما هذه الاتفاقيات».

وأضاف: «حاولت هذه الاتفاقية قبل ثلاث سنوات تقريباً أو أقل أن تخرج البلد من أزمة تشكيل الحكومة».

وتساءل: «لماذا لا تنشر هذه الاتفاقية وتظهر أمام الملأ، ونحن نعتقد بأنها يجب أن تنشر لنرى إن كانت دستورية أم لا، فإن كانت غير دستورية، فإنها اتفاقية غير صحيحة، وإن كانت دستورية فسنرى من نفذها ومن لم ينفذها في الواقع».

مختتماً: «لماذا هذه السرية المفرطة في التعتيم على اتفاقية أربيل ونصوصها»؟.



خطبة رقم (١٨)

١٢ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق ٤ آيار ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي قضية «مشكلة المياه في العراق في نهري دجلة والفرت».

وتساءل: «ما الموقف المطلوب من الجهات المعنية في الحكومة أزاء هذه القضية».

مضيفاً: «نقول إنها قضية وطنية تمس جميع مناطق العراق، والموقف المطلوب منها يجب أن ينادي بتطبيق الاتفاقات الدولية الخاصة بتنظيم المياه بين الدول المتشاطئة على نهر واحد مشترك بينها، ونعتقد أنّ الموقف من هذه القضية يجب أن يكون موحداً بين الكتل والتيارات السياسية، مع قطع النظر عن توجّهاتها، لأنّ هذه القضية لا تمس طرفاً دون آخر، بل هي تشمل الجميع، ويجب أن تتوحد الجهود لحلها مع الدول المشتركة معنا في نهري دجلة والفرات».

وتناول الشيخ الكربلائي بخطبته الثانية من الحرم الحسيني المطهر «الحراك الحاصل في محاولة عقد الاجتماع الوطني، والمطلوب من الجميع عدم تشنيج الأجواء والإسراع بعقد هذه الاجتماع».

موضحاً انه: «حينما تنشغل أطراف سياسية بالمشاحنات والتشنج فيما بينها، فإنها ستنشغل عن تقديم الخدمات للمواطن، وحل مشاكل البلد، باعتبار أعضاء تلك الأطراف جزءاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهم مكلفون بحل ما تعانيه البلاد من أزمات، وأي شيء يشغلهم عن هذه المهمة سيكون المتضرر منها المواطن العادي».

وطالب الشيخ الكربلائي بـ «اعتماد اللغة الهادئة في التصريحات بين الكتل السياسية»، قائلاً: «يكفينا ما نحن فينا من أزمات بسبب الحوار التشنجي».

واختتم الشيخ الكربلائي خطبته بتناول «حال شريحة مهمة من الموهوبين من الشباب والأطفال ممن يمتلكون ذكاء حاداً وينتشرون في عدة مدارس داخل العراق، حيث زارنا ١٥ طالباً وطالبة منهم في مدينة البصرة، وطرحوا علينا مشاكلهم».

وتساءل الشيخ الكربلائي: «ماذا يعني هؤلاء للبلد؟» وأجاب: «إنهم يمثلون ثروة علمية وطنية في الحاضر والمستقبل، وممكن للبلاد أن تتطور بسبب عقول هؤلاء».

وأضاف: «إن مستوى الذكاء لعموم الناس وفق المعيار العالمي للذكاء هو ١٢٠، وهناك من وصل عالمياً إلى ١٤٠، وحالة خاصة بلغت ١٦٠ كحد أعلى لطفل واحد، ولو طبقنا نفس هذا المعيار على طلبة المدرسة المذكورة لوجدنا نسبة ذكاء طلبتها يتراوح من بين ١٣٠ إلى ١٣٥، وكثير منهم قدم بحوثاً في الفيزياء والفلك والفضاء، ونحن نعتقد انه عندما يكون هناك نقص في إحدى حلقات الاهتمام بهذه الشريحة، فسيؤدي بالنتيجة إلى خلل في الاعتناء بهم، حيث نلحظ أنه وبسبب عدم الاعتناء الكافي بهم، قد تلقفتهم ايدي دولة إقليمية واخذت تسعة منهم ووفرت لهم كل ما يحتاجونه من سبل الارتقاء بكفاءاتهم وقدراتهم، بينما في العراق نلاحظ قلة الاهتمام بهم وبمن يدرسهم، على الرغم من أن من يقوم بذلك على سبيل المثال هم اساتذة غير اعتياديين من حملة الشهادات العليا، ونلاحظ نقصاً في رواتبهم فضلاً عن نقص المستلزمات التعليمية من وسائل الدرس وغيرها، بينما توفير دول أخرى كل ما يحتاجونه من دراسة وتضعهم في كليات تناسب مهارتهم، وتهتم بوضعهم بعد التخرج في مراكز بحوث للاستفادة منهم، وفي المقابل نلحظ أنه في العراق يضطرون إلى دخول كلية الطب؛ لإنها الأفضل اجتماعياً والأكثر مناسبة لذكائهم، على الرغم من أن بعضهم ذو مهارة وكفاءة في مجالات أخرى، لكنهم لا يجدون كلية تحتضنهم وتحتضن قدراتهم، بعكس ما يجري خارج العراق».

خطبة رقم (١٩)

١٩ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق ١١ آيار ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي ثلاث أمور في خطبته الثانية، من الحرم الحسيني المطهر، كان أولها «مشكلة عدم توفير فرص العمل للشباب المتخرج»؛ إذ بيّن أن «كثيراً منهم يعاني من مشكلة عدم التعيين، ويبقى كثير من عوائلهم ينتظر ويطمح أن يشغل أبناؤهم وظيفة ما».

وأوضح: «أن معظم العوائل تترقب أبناءها بعين يحدوها الأمل ليكبروا ويبدأ عطاؤهم ليرفعوا عن كاهل آبائهم ما يستطيعون من حمل».

واستدرك: «إن توفير فرص العمل في البلاد ضمن منظومتنا الإدارية والأقتصادية غير واضحة، فالبلد فيه الشيء الكثير من الطاقات، لكنها عاطلة عن العمل، وكثير من حَمَلة الشهادات يضطرون للعمل في مجالات لا علاقة لها باختصاصهم، وذلك للتخلص من الفراغ من جهة، وليحصلوا على بعض القوت؛ لكي لا يبقوا عالة على عوائلهم من جهة أخرى».

مضيفاً: «ففي مجال توفير فرص العمل نحتاج في البلاد إلى نهضة قوية، ولا أقصد من توفير فرص العمل أن نضع في المكان الذي يحتاج خمسة أشخاص ثمانية ونصنع بذلك بطالة مقنعة، فالبلد يحتاج إلى نهضة عملاقة، لكن يجب أن تكون هناك خطة واضحة لحصول هذه النهضة بتوفير المشاريع الزراعية والصناعية والإسكانية والتنموية، حتى يجد أبناؤنا فرصة في هذه المشاريع ليشغلوا طاقاتهم فيها، وبالتالي نقضي على الكثير من

المشاكل، فالفراغ مسألة سيئة، ويفتح الباب لمشاكل كثيرة الشباب في غنىً عنها».

موضحاً: «بعض الأمراض بدأت تزحف على المجتمع رويداً رويداً، وجزء منها سببه حالة الفراغ وعدم وجود عمل، فالعمل يجعل الإنسان يشعر بوجوده وأهميته وطاقته، وبأنه ينفع المجتمع، وهذا يجرنا إلى الحديث عن المتقاعد، فهو قد بذل عمره من أجل البلد، ويحتاج منا إلى تكريم لا أن نجعله يقف في طابور من أجل تسلّم راتبه الذي لا يتناسب وسنوات خدمته، وهو في هذه الحالة يتسلّمه بطريقة أقرب إلى الإهانة منها من التكريم»، وهذا له حديث آخر سنتناوله في الخطبة الأخرى».

مضيفاً: «ندعو إلى وجود دماء جديدة في التعيينات؛ لأنّ فيها القدرة على أن تبدأ بشكل جديد، مع مراعاة المتقاعدين».

مبيناً: «بالنسبة لمشاريع الاستثمار في العراق فهي كثيرة، لكن البعض منها متلكئ بسبب وجود مشاكل بين هيئة الاستثمار وبعض الوزارات، وقد تبقى المشكلة إلى سنتين أو ثلاث، ولا يعلم المعنيون أنّ المسألة قد تحتاج قراراً أو جلسة من نصف ساعة من أهل الاختصاص؛ لتحل الآلاف من المشاكل للناس العاطلين عن العمل».

واستدرك: «عدم وجود فرص العمل تسبب إرباكاً وفوضى، وعدم الشعور بأهمية الشهادة، وعلى الإخوة الذين يحددون شروطاً معينة للعمل أرجو منهم أن ينظروا إلى الواقع لا إلى قضية عائمة قد يكون انطباقها على الأرض من أصعب الأشياء».

وأضاف: «هؤلاء أبناؤنا، ونحن نستأنس حينما نجد أنّ بهم طاقة وحيوية لخدمة البلد، لكننا وإياهم نصطدم بأنّ العلاقات والوساطات والروتين تشكل حواجز أمامهم، وهي مسألة أصبحت كبيرة علينا وعليهم وعلى كل الجهات التي تسعى لتوفير فرص عمل للناس».

موضحاً: «المشكلة تحتاج منا إلى استيعاب، والأخير يحتاج منا إلى تخطيط من قبل

المعنيين في الدولة، ويجب أن نتفق على أن تستوعب الدولة خلال خمس سنوات أكبر قدر من الخريجين سواء في قطاعاتها أو القطاع الخاص أو في مشاريعها الاستثمارية، والخريجون يتطلعون إلى ذلك، وعسى أن نسمع من الإخوة المسؤولين ما يسرنا فيه».

وتناول السيد الصَّافي في المحور الثاني من خطبته مسألة «مناهج الدراسة في العراق» حيث قال: «نحتاج إلى تهيئة الشاب منذ طفولته على احترام وطنه وحبه، فلا بد من وجود مادة تدرس في المناهج تساعد على جعل الإنسان يعتز ببلده، وأن يتعلم حرمة المال وضرورة أن لا يمدّ يده اليه، وضرورة أن تجعل هذه المادة الطالب فاهماً لمسألة أن بلده يحترمه ويحرص عليه، حيث يجب أن نبدأ بالشاب منذ مرحلة الابتدائية، ونصعد بهذه المادة إلى المتوسطة والإعدادية، إذ لا شك أن هذا البلد يحتاج إلى كل طاقة من طاقات أبنائه، وبذلك سنصل إلى نتيجة هي أن الشاب سيحب وطنه».

وأستدرك: «إنّ هذه المسألة تربوياً غير موجودة في المناهج، على الرغم من أنها حافلة بتدريس التأريخ الحاوي على مشاكل كثيرة، بينما فيما يتعلق بمحبة الطالب لبلده وشعبه الذي يعيش تحت حدود معينة فنحتاج فيها إلى تربية خاصة، وأنّ بذلها من كل الطوائف والأطياف العراقية تؤدي إلى أن تعود الفائدة عليهم جميعاً».

مبيناً: «نحتاج إلى شخصيات تؤمن بأنّ البلد يحتاج إلى جهدنا واهتمامنا، وأن نزرع احترام الوقت والبلد والممتلكات العامة في أبنائنا».

موضحاً: «إنّ الفقيه يفتي بعدم سرقة المال العام، لكن من يسمعه هم المتدينون فقط، وأما غير المتدين فيحتاج منا إلى تربية أخرى، وإدراك أنّ المسّ بالمال العام عار، إذ لا بد أن يدرك المواطن ذلك جيداً؛ لإن وجود الهيئات الرقابية لوحده لا يمنع سرقة المال العام».

وناشد: «على المدرس والمسؤول أن يكون صادقاً وواقعياً في التثقيف، فالإنسان إذا

طمع بما ليس له سيقع في مشاكل، ويكفي أنّ أقلها أن يعيش تأنيب الضمير».

وطالب: «هناك مجموعة من الحالات الاجتماعية تؤثر علينا جميعاً، ولا بد أن يكون لها ردع جماعي عام، والأمر لا ينتهي بخطبة أو خطبتين، فلن يحصل الردع الاجتماعي الا بتضافر الجميع».

مضيفاً: «إذ نرى البعض يسمي الرشوة هدية، تلاعباً بالألفاظ، وضحكاً على الذقون، وبالنتيجة أن المال يذهب إلى غير مورده الصحيح، وكما قلنا فالأمر يحتاج إلى تربية».

مخاطباً: «نتكلم عن مؤسسات الدولة عموماً، فإنها تحتاج إلى حالة من زيادة الشحنات في العمل، فالمطلوب من أي شخص من قطاعات الدولة أن يبدأ بالتواصل لجعل مؤسسته هي الأفضل، وهذا حق له».

وأوضح: «هناك حالة من اللامبالاة والتسيب وعدم الاهتمام بما ذكرناه آنفاً انعكس بشكل واضح على بعض رؤوس الموظفين في جميع قطاعات الدولة، حيث برزت حالة من حالات عدم الاهتمام بالوقت وبالتطوير؛ لأنّ الموظف لا يشعر بأن عمله ذو قيمة، بسبب عدم تشجيع مسؤوله، فالمكافآت لا تمنح عادة وفق ما يقدم من عمل، وإنّما تمنح بسبب العلاقات، وهذا أثر سلباً في عطاء الموظف».

وطالب: «نحتاج إلى معنويات وشحنات لبثّ روح العمل والمواصلة في مؤسسات الدولة، فما الذي يمنع أن تدعو دوائر الدولة الناس لتقديم كل ما هو جديد من أعمال تطوير العمل، أو تقدم براءة اختراع له مقابل شيء من التقدير المادي والمعنوي».

وختم خطبته «أؤكد لكم إخواني أنه في خارج العراق ستجدون الكثير من الكفاءات العراقية التي لديها براءات اختراع في مجالات عدة، بينما هنا نجد هذه الكفاءات في بلدها الأصلي معطلة ومحتاجة إلى التشجيع، فالثواب والعقاب عاملان مترابطان، فكما يجب

معاقبة المفسد والمسيء يجب مكافأة المحسن والمبتكر، ليشعر الموظف بأهميته وبالارتياح، وهذا المطلب ليس له علاقة بقومية الشخص أو دينه أو مذهبه، فما نحتاجه هو بث روح العمل بمؤسسات الدولة، وأنا أتساءل هل هذا الأمر صعب؟

ننتظر الأجابة من الإخوة».

خطبة رقم (٢٠)

٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق ١٨ آيار ٢٠١٢م

قدم تعازيه إلى الأمة الإسلامية بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام علي الهادي عليه السلام الموافق يوم الجمعة القادم (٣ رجب).

هذا ما ابتدأ به ممثّل المرجعية الدينية العليا وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الحرم الحسيني المطهر.

ودعا سماحته الموالين والمحبين لأهل البيت والمواكب الحسينية والهيئات كافة التوافد بكثافة وحضور كبير وفاعل لزيارة الإمامين العسكريين عليهما السلام، فإنّ ذلك من شعائر الله تعالى التي عظّمها الله تعالى في كتابه؛ لأنها المفتاح لتقوى القلوب، وهي تدل على عظم الموالاة والمحبة لأهل البيت عليهم السلام.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي بيّن: «قد تكلمنا بما فيه الكفاية وزيادة من تقديم النصائح والإرشاد للكتل السياسية، ولم يعد المزيد من الكلام فيه جدوى ونفع». وعلى الرغم من ذلك طالب الشيخ الكربلائي «الكتل السياسية عدم ترك الأزمات تستفحل وتتسع»، بل طالبها بـ«التدارك العاجل لهذا الوضع، ولابد من استماع جميع الأطراف لمطالب المرجعية الدينية ومطالب الشعب العراقي، فالإنسان المؤمن بحاجة إلى ثلاث: توفيق من الله تعالى، وقبول ممن ينصحه، ووازع من نفسه».

وبخصوص ما صدر من قرار بترخيص حيازة السلاح الخفيف لكل بيت مُسجل

لدى الشرطة، قال: «إن هذه المسألة على هذا النوع من الشمول في الترخيص لها تداعيات خطيرة على المجتمع العراقي، وتحتاج إلى دراسة معمقة توضع خلالها ضوابط تتناسب مع الوضع الحالي للمجتمع العراقي والفرد العراقي، ولاحظ سماحته على هذا الترخيص النقاط التالية:

> **قد تكلمنا بما فيه الكفاية وزيادة من تقديم النصائح والإرشاد للكتل السياسية، ولم يعد المزيد من الكلام فيه جدوى ونفع.**

١- إنّ القانون لم يأخذ بعد هيبته وقوة ردعه المناسبتين ليكون ذلك رادعاً لمن يتهوّر ويستعمل السلاح في غير محله بحيث يلحق الأذى والخسائر بالأفراد والمواطنين.

٢- الضغوط النفسية والاجتماعية التي يواجهها المواطن بسبب وضعه المعاشي أو الاجتماعي من بطالة أو أزمة نفسية قد يجعله غير منضبط في استخدام السلاح.

٣- البناء النفسي والثقافي والأخلاقي لم يصل بعد إلى مستوى يكون الغالب في ظل المشاكل والخلافات التي يمرّ بها المواطن هو اللجوء إلى الحوار والتفاهم وسعة الصدر، بل التركيبة النفسية بسبب الحروب وأجواء العنف وفقدان التربية والتوجيه المناسب فرضت نوعاً من الميل إلى العنف واللجوء إليه.

٤- الترخيص الشامل سيؤدي إلى انتشار ظاهرة استعمال السلاح في مناسبات الأفراح والوفيات بصورة أوسع، والذي يؤدي إلى سقوط عدد من الضحايا من المواطنين.

ووجه خطابه للمعنيين بقوله: «لابد من التريث في هذا الأمر وتقديم دراسة موسعة ومعمّقة لوضع حدود معينة لهذا الترخيص تضمن هيبة واحتراماً للقانون، وإعطاء الدور

الأساسي للأجهزة الأمنية والقضائية لحل النزاعات والاختلافات».

وبخصوص «طروحات ومشاكل الكثير من المزارعين في محافظات العراق» قال: إنها «تحتاج إلى وضع حلول مرحلية وآنية عاجلة، هذا غير الخطة الزراعية البعيدة الأمد والتي طرحت من خلال المبادرة الزراعية للدولة، وتتمثل هذه المشاكل التي طرحت من محافظات عدة بأن الوفرة والغزارة في الإنتاج في بعض المحاصيل، والذي أدى إلى زيادة العرض، مما سبب في انخفاض أسعار الشراء لهذه المحاصيل والخسارة للمزارع؛ لأنّ الكلفة أعلى من سعر البيع، وبالتالي حينما اقترض المزارع من الدولة أصبح غير قادر على الوفاء بالقرض، مما أدى إلى عزوف المزارعين عن الزراعة وبعضهم يعمل فيها منذ عهود بعيدة؛ إذ كان أجداده يمارسون الزراعة واستمر من بعدهم كذلك، بل وندم الكثير منهم على عمله هذا وأخذ يبحث عن فرص عمل أخرى، مما يهدّد واقع القطاع الزراعي بصورة كبيرة، وهذا لا يرجع في حقيقته إلى فشل الزراعة لذاتها، بل على العكس، فإنّ الوفرة في الإنتاج والغزارة فيه يعكس نجاحها.

وطالب بدعم المزارع بحيث ينهض بأعباء الكلفة للمحصول.

وخلص سماحته إلى إجمال «ما هو مطلوب لحل مرحلي وسريع بالأمور التالية:

١- دعم المزارع والفلاح بشكل مادي من خلال توفير المعدات المستخدمة في الزراعة الحديثة، وكذلك البذور الأصلية والمبيدات والمكائن والمعدات وبأسعار مدعومة.

٢- وضع خطة مدروسة لاستيراد الفواكه والخضر وبشكل متوازن، بحيث يخدم المزارع والفلاح من جهة والمستهلك من جهة أخرى.

٣- الزيارات الميدانية للمسؤولين المختصين بهذا الجانب؛ لكي يتعايشوا مع الواقع العملي كالوقوف على شكوى مزارعي البطاطا من أهل الموصل، الذين أثقل كاهلهم الجهود التي بذلوها في الزراعة وصرف رأس المال كله، وترتب الديون والإصابة بالآفات.

٤- فتح باب التصدير للمنتوجات الفائضة أو تشجيع الصناعات التكميلية لاستيعاب المنتوج المحلي».

واختتم خطبته بما يتعلق بـ «بناء روح المواطنة»، وقال: «إنّ من الأمور المهمة في بلدنا في الوقت الحاضر، ولكي تستطيع النهوض بأعباء المسؤولية للوصول إلى التطور والازدهار المطلوب، وهو ملموس لدى الدول الأخرى المتطورة والمزدهرة؛ إذ نشاهد أن تطورها لم يكن بفعل الاستقرار السياسي والأمني والتطور التقني فقط، بل تحلي المواطن بروح المواطنة كعامل أساسي في ذلك، بل يسهم بصورة كبيرة في الاستقرار السياسي والأمني والأخلاقي، وتتمثل هذه الروح بالتحلي بمجموعة من القيم والمبادئ الحضارية والدينية والوطنية».

خطبة رقم (٢١)

٣ رجب ١٤٣٣هـ الموافق ٢٥ آيار ٢٠١٢م

الأمر الأول:

هناك ظاهرة تفشت في المنطقة، ولعل العراق كان له النصيب الأوفر منها، وهي الأمراض السرطانية، وطبعاً هذه الأمراض بالنتيجة هي من الأمراض الفتاكة، وقطعاً تحتاج إلى جهد استثنائي خارج عن المألوف، وأنا أتحدث هنا عن الجانب العلاجي، ولا شك أنّ طريقنا إلى ذلك هي الجهات الصحية، وهذه الجهات الصحية نلفت نظرها إلى ذلك، لكن حقيقة نحتاج إلى وقفة جادة في مسألة الأوبئة السرطانية.

أنا طبعاً لا أتحدث عن الكلف المالية التي تصرف بشكل فردي على العلاجات، وطبعاً هذا له كلام، وأيضاً مستوى الناس مادياً الذين ابتلوا بهذا المرض بحيث كثير من المصابين باعوا جميع ما يملكون، والنتيجة هو الذهاب إلى الموت.

العلم الحديث الآن يوجد حلولاً وهو الكشف المبكر عن أمراض السرطان والتثقيف حول مسألة مراجعة المراكز الصحية.

أرى أن جهد الدولة في خصوص هذا الأمر إلى الآن هو جهد متواضع مع حجم الأمراض السرطانية في المجتمع.

طبعاً الآن العلم تطور كثيراً ونحن نحتاج إلى دعم كبير في هذا المجال، فهذا المرض يكثر في كثير من المحافظات وخاصة المحافظات الجنوبية، ويضطر المريض إلى السفر إلى

بغداد أو اربيل أو الدول المجاورة، وقطعاً هذا يكلف المريض أموالاً هائلة، وهذه كلها جهود مالية ونفسية وتأخر في العلاج.

الأمراض السرطانية أمراض منتشرة في العراق، ولا نكتفي اننا سنفكر بإنشاء مركز أو نستدعي بعض الأطباء حقيقة هذه المحاولات متواضعة.

نحتاج إلى ورشة عمل حقيقية لدراسة المناطق، والبدء بالتنفيذ أفضل من ترك الأمور هكذا، ونضع قوانين ولوائح وشرائط واقعاً قد يصعب تنفيذها، هذه الأمور تحتاج إلى دعم وتنازل عن بعض الشروط الموضوعة من أجل أن تبنى مثل هكذا مراكز، فبعض الشرائط تكاد تكون شرائط مجحفة مع وجود هذه المشاكل الموجودة.

هذا الموضوع مهم، ولابد أن يأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام بأن تضع الدولة سياسة سريعة أو تسترشد بمن وتسهل لمن يريد أن يعالج هذه الأمور، وأن لا تضع عراقيل أمام الخبرات الأجنبية، فهذه المسألة تحتاج إلى ورشة عمل سريعة.

الأمر الثاني:

طبعاً البلدان لكي تنمو تحتاج إلى مراحل، وأعتقد جزء من المراحل هو حالة التربية التي تتولاها الدولة بإزاء مواطنيها، وأنا أعتقد أن هناك مسألة تحتاج إلى وعي، الا وهي مسألة تشجير المدن ومسألة الاهتمام بخضار المدن.

أقول: الاهتمام بالخضرة وزراعة وتشجير المدن وجعل مدننا بشكل جميل وجيد قطعاً هذا يضفي بهجة على المواطنين، وأنا أتحدث عن عموم البلد، فالمياه والقدرات موجودة والتخطيط العمراني عادة في المدن يجعل هناك مساحات نسميها مساحات خضراء، وهذه المساحات الخضراء في بعض المدن لم تر النور إلى الآن.

أقول: هذه المسألة الآن هل يمكن أن نهتم بها يا وزارة البلديات والتخطيط والموارد المائية، ويا مجالس المحافظات، الأمر يعني من؟ عليه أن يتوكل.

لا أعتقد أن هذه المسألة فيها مشكلة ولا يمكن عملها.

الأمر الثالث:

الان عندنا امتحانات وتزامنت مع الامتحانات محاولة، وهي عملية الغش في الامتحان.

واقعاً قبل فترة تحدثنا عن الجانب التدريسي وأهمية المدرس في تربية الطالب، عندما يغش الطالب يعاقب وخصوصاً هناك حالات تحدث لطلاب صغار في الابتدائية أو في الأول متوسط مثلاً، وهذا يمكن أن ينبه المعلم أو المدرس الطالب إلى خطئه ويتكلم معه في سبيل أن يربيه، أمّا إنّ المدرس هو الذي يشجع الطالب على الغش فحقيقة هذه خيانة في الجانب التعليمي.

البعض يقول علاقتي مع والده أو أخيه أو حزبه هذه العناوين كلها غير شافعة، لا تعلّم الطالب على التحايل، علّم الطالب على أن يقرأ، لا تعلمه أن يغش!

نحن نريد أن نصنع جيلاً، وعندما يكون المدرس مشجعاً أو أن يعطي الأسئلة! ما الهدف من ذلك! إذا كانت محبة للطالب فهذه ليست محبة، تريد البلد أن يستقيم! هذه ليست طريقة.

عوّدوا الطالب على تحمل المسؤولية، وعلى أن يقرأ، وبيّن له أن الدرجة التي تعطى له تعطى له باستحقاق؛ لأنّ هذا هو عمله وجهده، وعوّد الطالب على ذلك لا أن تعوده على أن يمزق البلد من الآن وعلى أن يغش ويكذب ويتجاوز على المدرس.

الذي يحب البلد يجب أن يحترم البلد، وهؤلاء الذين يتربون الآن سيتسلمون مواقع في البلد بكل الاختصاصات، فلا يصاغ الطالب صياغة عوجاء، وهذه مسؤولية المدرس، والمدرس يتحمل الخطيئة التي تكون عنده في ذهنية هذا الطالب.

الأمر الرابع:

انا أعتقد أن العراق يُذكر في بعض التصانيف أن العراق فيه فساد مالي كبير، بحيث هذه الكلمة شاعت وكثرت.

أقول: ما الجهة المسؤولة عن الفساد؟!

مثلاً هيئة النزاهة هي المسؤولة عن الفساد، عندي اسئلة حول هذا الموضوع:

ما حجم الفساد الذي يمكن أن تذكره هذه الهيئة؟

ما كمية الأموال التي هدرت وسُرقت؟

أين مصير الأموال المهدورة؟ هل قُيدت ضد مجهول؟ أو هربت إلى الخارج؟ أو اشتريت بها أراض داخل العراق؟ أو وزعت لشراء أصوات ناخبين؟ أو أثرت بعض الناس فبعض الناس لم يكن يملك شيئاً، والان ما شاء الله آثار النعمة عليه ما شاء الله، ما مصير هذه الأموال؟

إذا كانت الهيئة الموقّرة لا تستطيع أن تبوح بذلك فإذن هذه الهيئة عملها معطّل.

أقول: في الوقت الذي فيه هيئة مسؤولة عن الفساد هل توجد هناك هيئة أو جهة مسؤولة عن التقييم الجيد؟

يعني هل قلّ الفساد تربوياً؟ أي هل هناك حالة من حالات الفساد أرادت أن تقع وجاء مسؤول وطني في واحدة من الهيئات الرقابية ونصح هذا الموظف أو الجهة بأنّ هذا العمل غير جيد ويضر بالبلد، فتعلم الموظف وشكر هذه الجهة الرقابية لأنها بينت له الخطر؟ هل حصل هذا أو لا ؟؟ أو اننا ننتظر إلى أن يقع الفساد حتى نقبض ونضيف سجلاً للجرائم.

هل مارست الهيئة النصيحة والارشاد والتوجه؟ وهل تربى الموظف في مقابل

قضية الفساد أو لا؟!

هذه جريمة الفساد ينعت بها العراق! وهذه الجريمة واقعاً تحتاج إلى كشف عن واقعيتها، فالبيانات مهمة والارشيف مهم والتوثيق مهم، وثقافتنا مع فضائياتنا ما شاء الله ملأت الدنيا، وثقافة الابتعاد عن الفساد والاستشهاد بكم هائل من الموظفين النزيهين حقيقة نحتاج إلى إبرازها، في المقابل هناك سارق وهناك عشرة من الذين حافظوا على المال العام.

يجب أن لا يسلط الضوء فقط على هذه المسألة، فنحن نحتاج إلى الموازنة.

أقول: نستشعر الاطمئنان والأمل، وجزء من الأمل وجود ناس خيرين، وما أكثرهم في البلد يحبون البلد وممكن أن يفدوا أنفسهم كما فعلوا بأنفسهم في سبيل بقاء هذا البلد.

خطبة رقم (٢٢)

١٠ رجب ١٤٣٣هـ الموافق ١ حزيران ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته، ثلاثة محاور، كان أولها «قراءة في المشهد السياسي العراقي»، حيث بيّن «أننا لا نشاهد الا ازدياداً في حالة الشدّ والجذب والتصعيد في التراشق الإعلامي بين القوى السياسية، ووصل الحدّ بهم إلى أنّ كل طرف يهدد نظيره الآخر، وذلك لن يؤدي إلا إلى مزيد من التعقيد والإرباك في المشهد السياسي والضرر في الوطن والمواطن، وسبق أنّ بينا أن الحل في الأزمة السياسية يكمن في النية الصادقة للحل، وتغليب مصالح الوطن والمواطن على المصالح الضيقة والفئوية».

وفي المحور الثاني من الخطبة من الحرم الحسيني المطهر تناول الكربلائي ما يتعرض له «الزائرون القادمون من خارج العراق لزيارة عتباته المقدسة عن طريق محافظة الأنبار»، مؤكداً: «نحن في الوقت الذي نقدر ونثمن أداء الأجهزة الأمنية في هذه المحافظة للحفاظ على امن الزائرين طوال مسافة المئات من الكيلومترات هي الطريق المار في محافظة الأنبار، لكننا نأمل منهم تكثيف جهودهم لمنع حصول أي حادث للزوار، ونأمل من الأجهزة الأمنية في الحكومة الاتحادية أن تنسق مع مثيلتها في محافظة الأنبار حتى يمكن أن نتلافى التداعيات الداخلية والخارجية لهذه التفجيرات».

واختتم الشيخ الكربلائي خطبته في التطرق إلى «مسألة الفساد الإداري في العراق» الذي وصفه بأنه «ملف شائك ومعقد وفيه خطورة على وضع البلد والمواطن»، موضحاً

أنّ «هناك ملفات فساد منظورة وأخرى غير منظورة، بل مشرعنة، حيث اكتسبت غطاءً قانونياً، وهناك تدخل من بعض السياسيين في شؤون القضاء، وهو نوع من الفساد».

مبيناً: «سنطرح في خطبتنا اليوم مقترحاً لأحد المختصين في معالجة الفساد ومن المخلصين، وهي عبارة عن دراسة لطيفة في هذا الملف، من أجل معالجته، وقد وجدنا من الفائدة أن نطرح من هذه الدراسة النقاط الأهم، ونود الإشارة إلى أنّ المسؤولية في معالجة هذا الملف هو مسؤولية الجميع من السلطات الثلاث والمواطن أيضاً، وعلينا في المحور الأول من الدراسة أن نبيّن ما يلي: ـ

أـ الفساد منتشر في كثير من مفاصل الدولة.

ب ـ إنّ أغلب المسؤولين يعلمون ذلك، ولكنهم جميعاً لا يعدّون أنفسهم سبباً له أو جزءاً منه.

ج ـ إنّ الجميع ينتظرون غيرهم في مكافحة الفساد ويضع خطة توضح دورهم في ما يوكل إليهم فيها».

وطرح: «المحور الثاني والذي تضمن طرح الأسئلة التالية التي بالإجابة عليها نستطيع معالجة الفساد:

١ـ إنّ الفساد استشرى في الكثير من مفاصل الدولة، فهل ينفع معاقبة مسؤول صغير في دائرة؟

٢ـ هل من العدل أن نعاقب موظفاً أخذ رشوة قليلة، ونترك موظفاً قد أخذ رشوة كبيرة تصل إلى الملايين بل إلى المليارات؟

٣ـ بعض المسؤولين النزيهين يقولون: إننا نحتاج إلى توظيف مسؤولين من معارفنا وأقربائنا نثق بنزاهتهم، ولكن تطرح عليهم اشكالية بأنهم يعينون أقاربهم ومعارفهم ولو

عينوا غيرهم من الغرباء فسيقعون في إشكالية كونهم غير نزيهين، فما العمل حين ذاك؟

٤ـ في المناطق الحساسة نحتاج أكثر من غيرها إلى الكفاءة والنزاهة في الشخص المعين، لكننا نجد أن هذين الصفتين منفصلتان عن بعضهما في أغلب الأحيان، فهل نختار النزيه غير الكفوء، أم الكفوء غير النزيه؟

٥ـ الاتهامات بالفساد كثيرة، ومنها اتهامات كيدية، فهل أصرف وقتي في ملاحقة كل هذه الاتهامات أم بعضها؟

٦ـ إنّ المفسدين الكبار يسلكون طرقاً ذكية لتحقيق مآربهم، فيبقون في مأمن من العقاب، فكيف نحاسبهم مع هذا الاحتراف؟

٧ـ إنّ هناك فاسدين كبار، لكنهم يقدمون خدمات للوطن والمواطن، فماذا نفعل لهم؟

٨ـ هناك فاسدون كبار توجد كل الأدلة على فسادهم، لكنهم يمثلون مواقع مهمة وأرقاماً صعبة في العملية السياسية، وأي تعرض لهم سيشكل خطراً على هذه العملية، فماذا نفعل إذا لم نتمكن من محاسبة المفسد الكبير ازاء المفسد الصغير؟

٩ـ هناك مفسدين صغار مارسوا الفساد بسبب الفقر والعوز، فهل نحاسبهم كما نحاسب المفسد الذي يفسد لا من أجل الحاجة، بل من أجل زيادة دخله وهو غني عن ذلك؟

١٠ـ هناك مسؤولون نزيهون يعمل تحت إمرتهم مفسدون ولا يستطيع النزيهون أن يمنعوا المفسدين من أفسادهم، فما الحل؟».

وأضاف: «وسنكمل بقية مقترحات الدراسة في الخطبة القادمة إن شاء الله».

خطبة رقم (٢٣)

١٧ رجب ١٤٣٣هـ الموافق ٨ حزيران ٢٠١٢م

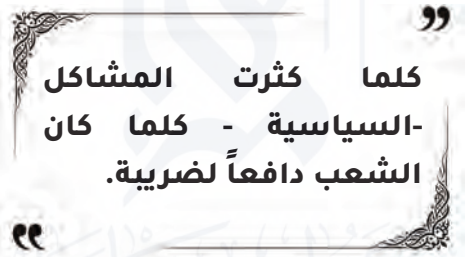
حذر ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة السيد أحمد الصَّافي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة من «المساس بالمساجد من أية طائفة كانت بقوله: بين الحين والآخر تبرز تصرفات بعيدة عن منطق العقل والدين، وهذه التصرفات لا شك ولا ريب أنها غير مرضية من قبلنا بشكل واضح، ألا وهي الاعتداء على المساجد، وحدثت قبل فترة قليلة في بعض المناطق في العراق الاعتداء على المساجد من هذه الطائفة أومن تلك.

وأضاف: «إن المسجد من المقدسات الإسلامية ولا يجوز المساس به إطلاقا، ومن حق كل طائفة أن تبني ما شاءت من المساجد، ولا يحق لأي طائفة أن تمنع من ذلك أو تتجاوز على مسجد طائفة أخرى، وهذا موقف واضح من المرجعية المباركة، لكن في نفس الوقت هناك مسؤولية ملقاة على عاتق الجهات الحكومية في الحفاظ على المساجد، ولا نسمح في حال من الأحوال بالاعتداءات بالشكل الذي يجعل المسألة تتوسع أكثر من تصرفات شخصية غير صحيحة، ولا تكون مرضية أصلا، فالمساجد لها حرمات وهي مقدسات، وحتى بقية الديانات لا يحق لأحد المساس بجميع ما تعتقد به». داعياً إلى «توفير الحماية اللأزمة لها».

وفي سياق آخر قال سماحته: إنّ «الذي يرى المشهد السياسي العراقي الآن من حقه أن يتساءل إلى أين وما هو اتجاه بوصلة العملية السياسية؟».

في معرض جوابه أكد سماحته أن «هناك حالة من الملأزمة كلما كثرت المشاكل -السياسية - كلما كان الشعب دافعاً لضريبة هذه المشكلة، وكلما تصاعدت اللهجات بشكل أو بآخر كلما ابتعدنا عن الحلول».

وطالب بـ «حل جدّي لكثير من المشاكل العالقة»، مؤكداً: «أن الحلول تؤثر إيجاباً على شرائح كثيرة من المجتمع، وأوضح: «أنه في بعض الحالات تحدث تشنجات بين طبقات الشعب بسبب بعض التأزمات السياسية، وهذا لمصلحة من؟ فالتشنجات وحالة التوتر إذا ما حدثت بين الشعب على اختلافه فالشعب كله يتأذى فالشعب منوع عرقياً وطائفياً – وهي حالة جيدة – وعندما تحدث بعض المشاكل السياسية وتنسحب انسحاباً توترياً على هذه المجموعة فلا أعتقد أن هذا يصبّ في مصلحة أحد، وبالنتيجة البلد كله يتأذى والشعب يتأذى».



ودعا أن «يتخذ المعنيون خطوات حقيقية وجادة في سبيل حلّ هذه المشاكل، حتى يطمئن الشعب لحكمة قادته السياسيين وحكمة من تصدى للعملية السياسية. وخاطبهم قائلاً: إنّ الناس طال انتظارها، ومن حق الناس أن تنظر إلى حالة من الود وحالة من السعي الحثيث لحل المشاكل ونبذها وبجدية تامة؛ لخدمة الناس، حيث إنها قضية عقلائية تستوجب من الجميع التنافس لأجلها، والتنافس من أجل خدمة الشعب شعار جيد إذا استثمره السياسيون بشكل يتناسب مع حجم وتضحيات الشعب العراقي المحروم».

بالنسبة للعطلة الصيفية التي بدأت عند البعض، وستبدأ عند البعض الآخر، أوجز

سماحته النقاط التالية:

النقطة الأولى: تتعلق بالطلبة الذين انتهوا من الدراسة، إذ ذكّرهم بأن العطلة الصيفية فرصة كبيرة لاستثمار الطاقات، وهذه الفرصة قد لا تتهيأ أيام الدراسة، ولابد من استثمارها بمقدار ما يشغل الفراغ الموجود عند الطالب أيام دراسته.

ولفت إلى: إنّ العطلة الصيفية ليست لتعطيل الطاقات، وإنّما هي عبارة عن فتح نافذة للطاقات التي قد تكون معطلة أيام الدراسة، خصوصاً بعض الشباب الذين هم واقعاً بُناة البلد، إذ لا بدّ أن يستثمروا هذه الطاقات البدنية والذهنية بشكل جيد، ولابد أن تكون هناك جهات ترعى هذه الطاقات كأن تكون جهات تربوية أو فكرية تجعل من هذا التعطيل الصيفي منعطفا يصب في خدمة الطالب، وعلى الطلبة أن يستثمروا هذا الأمر بشكل كبير، فهناك لذة لدى أبنائنا الطلبة عندما يدخلون إلى المجالات الثقافية والفكرية، وخصوصاً إنّ نهار الصيف طويل، فيجب استغلال ساعاته بما ينفع هذا الطالب في المستقبل.

النقطة الثانية: في العطلة عندنا كم هائل من الطاقات التدريسية ستُعطّل، وكنموذج على ذلك شريحة الأساتذة الجامعيين، فإنّ هؤلاء الأساتذة الأفاضل يتمتعون بقدرات كبيرة في مجال اختصاصهم، وهذه القدرات تجعلنا نطلب منهم شيئاً بشرط أن تساعدنا الدولة، فالآن كثير من الموظفين في دوائر الدولة والوزارات يقولون إنهم يفتقرون إلى دورات في مجالات متعددة كثيرة! ويبحثون بين فترة وأخرى على وسائل لتطوير قابليات هؤلاء الموظفين.

واستدرك: «ما الضير لو استثمرنا الطاقات العلمية الموجودة في جامعاتنا وفي أيام التعطيل الدراسي لغرض تقوية مؤسساتنا الحكومية ومؤسسات الدولة؟

فمن الممكن أن نحصل على شهر واحد مثلاً من الأستاذ التدريسي الكفوء في

اختصاصه العلمي، ونحاول أن نستعين به في تطوير عمل مؤسساتنا الحكومية، مثلاً عندنا كذا أستاذ في علوم الطب والهندسة والزراعة وبقية الفروع، والدوائر التنفيذية عادة ما تشتكي من تواضع قدراتها لأسباب معروفة، وأقول: هؤلاء الأساتذة الذين هم مع احتكاك مباشر مع التطور العلمي ومع الإيفادات إلى الخارج من طريق جامعاتهم، هذه المعلومة التي يحصلون عليها يتم استثمارها من قبل الدولة، وتجعل هناك مساحة في كل عطلة صيفية لتطوير قابليات مؤسسات الدولة، ويكون هناك نحو من الامتزاج ما بين هذه الخبرة الجامعية وما بين الخبرة التنفيذية».

ما الضير لو استثمرنا الطاقات العلمية الموجودة في جامعاتنا وفي أيام التعطيل الدراسي لغرض تقوية مؤسساتنا الحكومية ومؤسسات الدولة؟

وأوضح: «إنّ أبناء البلد سيكون لهم هذا الإخلاص إذا طلبت منهم الوزارة. مشيراً إلى: أن الوزارات إذا هي استعانت وطلبت من الخبراء لا أعتقد أنهم سيرفضون. مطالباً العلماء كلاً ضمن اختصاصه أن يطوروا هذه الوزارة، أو هذا المفصل، أو الجانب، وأن يضيفوا شيئاً تحتاجه الوزارة».

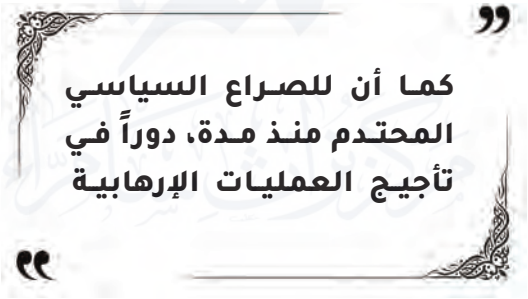
ونوه إلى: «أن الكثير من الدورات التي يذهب إليها الإخوة في الخارج، بالإضافة إلى الصرفيات المالية وتعطيل الوقت، هذه في بعضها متوفرة بين ظهرانينا ويمكن الاستعانة بخبرة هؤلاء الأساتذة، ونعد هناك منهجاً دورياً سنوياً لهذه الدورات».

وفي الختام بين سماحته أن ثقتنا بالأساتذة والعلماء العراقيين تجعلنا نطلب منهم ذلك، وأن العقل العراقي يستعان به خارج العراق. مخاطباً الدولة الموقرة بإعادة الثقة بالأستاذ الجامعي، والطلب منه أن يهتم بهذه الكوادر، فالخبرات لا بدّ أن تستغل.

خطبة رقم (٢٤)

٢٤ رجب ١٤٣٣هـ الموافق ١٥ حزيران ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية تداعيات «العمليات الإرهابية التي حصلت مؤخراً»، وبيّن أنّ «هناك أسباباً لما حصل ونراه يتكرر في كل فترة، وعلينا تأشير هذه الأسباب التي منها عدم وجود كفاءة مهنية عند بعض القوى الأمنية، وعدم وجود إجراءات عقابية بحق المقصرين منهم، كما إنّ للصراع السياسي المحتدم منذ مدة، دوراً في تأجيج العمليات الإرهابية؛ لأنّه يعطي الأمل للجماعات الإرهابية بتحقيق أهدافها، كما أن هناك تدخلاً من بعض الجهات الإقليمية في الشأن العراقي، فضلاً عن عدم وجود جهد استخباراتي قوي».



وطالب: «يجب حلّ هذه المشاكل وتلافي هذه الأسباب؛ لنتجنب رؤية الدم العراقي وهو يسيل في مختلف أرجاء العراق».

ونقل الشيخ الكربلائي «شكر وثناء المرجعية الدينية العليا لزوّار الإمام الكاظم عليه السلام بمناسبة ذكرى استشهاده»، ونقل شكرها أيضاً للهيئات والمواكب الخدمية كافة التي تقدم خدماتها للزائرين». موضحاً أنّ «الاستهداف الذي يتعرض له الزائرون

من قبل الإرهابيين هو في الغالب من مكون معين من المواطنين، ورغم ذلك فإننا نرى أن الإخوة الزائرين يتحلّون بضبط النفس والحكمة، وعدم وجود ردة فعل تتحكم بها العواطف، مما يمكن أن يشق الصف الوطني، وهو يكشف عن الوعي الديني والوطني الذي يتحلّى به الإخوة الزائرون، لذا فإن المرجعية الدينية العليا تتقدم ببالغ الشكر والثناء للزائرين بسبب تحليهم بهذه الحكمة».

خطبة رقم (٢٥)

١ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ٢٢ حزيران ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية «مسألة القضايا الخدمية في البلاد»، وقال: «لا شك أن كل واحد منا يشعر بداخله بضرورة تطوير بلده مادياً وبشرياً، بوصف أنّ هناك دافعاً فطرياً لحبّ بلده».

مضيفاً: «وكمثال على القضايا الخدمية نتناول مسألة بناء الجسور التي شرعت بها وزارة البلديات والاشغال العامة، فإننا وفي الوقت الذي نشكرهم فيه على إنجازهم الكثير من الجسور، ومنها في كربلاء جسران نفذا بمواصفات جيدة، لكن من حقنا أن نضع العديد من علامات الاستفهام عن أسباب تلكؤ التنفيذ في الجسرين الآخرين، وهذا التأخير يعد استخفافاً بالناس؛ لأنّ كربلاء مدينة مكتظة بالزائرين، وأصبح تنفيذ هذين الجسرين عبئاً على المدينة وأمراً مؤذياً لساكنيها وزائريها، فمتى ينتهي ذلك؟! إذ إنّ من غير المعقول أن تبقى الأمور كما عليه الآن». مبيناً: «أنا أتكلم عن مسألة خدمية وليست سياسية».

وفي المحور الثاني من الخطبة تناول مسألة «تجريف البساتين والأراضي الزراعية لغرض بناء وحدات سكنية عليها»، وعدّ ذلك «مسألة خطيرة لا بد من التصدي لها» مبيناً: «إننا يجب أن نسعى لأن يعود العراق إلى كونه أرض السواد وأرض السعادة والخير».

وطالب: «نريد من المسؤولين أن يضعوا خطة لاخضرار البلد، لا أن يتركوا

الأراضي الصحراوية بلا زراعة ويزيلوا الأراضي الخضراء لصالح المباني السكنية، فمن غير المعقول أن لا يكترث المسؤول لأي ضرر يصيب مدننا، إذ إننا نشاهد أن هناك إهمالاً وعدم اكتراث لمسألة الزراعة».

واختتم خطبته بتناول مسألة «المعتمرين العراقيين الذين ما زالوا عالقين في المطار»، موضحاً: «ففي الوقت الذي نعبر فيه عن اعتزازنا بكل مواطني الدول في العالم، نتساءل: لماذا نراهم يؤدون مناسكهم بسهولة ويغادرون المطار بيسر، بينما أقرانهم من العراقيين يعانون الأمرّين؟ وأنا أؤكد أن من لا يحترم مواطنيه لا يُحتَرم من الآخرين».

مطالباً «السادة المسؤولين أن يحترموا المواطن، ويوفروا له كافة الوسائل لخدمته؛ لأنّ خدمة المواطن مسألة نبيلة».

خطبة رقم (٢٦)

٨ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ٢٩ حزيران ٢٠١٢م

بيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته مجموعة من «التوصيات للأجهزة الأمنية والمواطنين بمناسبة اقتراب الزيارة الشعبانية هذا العام».

حيث شكر «الأجهزة الأمنية على توفيرها الأمن للمواطنين والزائرين وتقديمها الكثير من التضحيات للوصول إلى هذه الغاية، وأوصاهم بمجموعة من التوصيات كان أهمها: ـ

١ـ الاستفادة من الثغرات الأمنية التي حصلت في زيارة الإمام الكاظم عليه السلام في ٢٥ رجب، حيث نأمل منهم تحليل نتائج دراسة تلك الثغرات التي أدت إلى حصول التفجيرات لتلافيها مستقبلاً.

٢ـ تكثيف الجهد الاستخباري المبكر؛ لأنّه يؤدي إلى تحقيق نتائج استباقية في الوقاية من الانفجارات.

٣ـ يجب التأكيد على الأداء المهني الجيد في الأوقات التي يحصل بها تراخٍ وسكون.

٤ـ عدم اللجوء إلى بعض الإجراءات التي ترهق المواطن، وهي في الوقت نفسه لا ضرورة لها».

وخاطب المواطنين بهذه المناسبة قائلاً: «ندعوهم إلى تجنب الفرح الذي يؤدي إلى

مخالفة قدسية المناسبة ومخالفة الشريعة، كما ندعوهم أن يتفهموا الإجراءات الأمنية؛ لأنها وجدت من أجل حياتهم». كما دعاهم إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية.

وتناول الشيخ الكربلائي في خطبته من الحرم الحسيني المطهر مسألة «تشريع القوانين في الفصل التشريعي الجديد لمجلس النواب»، حيث خاطبهم قائلاً: «المأمول من مجلس النواب أن يحثّ الخطى لتشريع القوانين المطلوبة قبل نهاية الفترة الزمنية الخاصة بولايتهم، والتي تنتهي في نهاية عام ٢٠١٣، وخاصة في تشريع القوانين التي تخص المواطن، ومنها قوانين الأحزاب والمفوضية العليا للانتخابات والنفط والغاز وغيرها، ولنا توصيات في ذلك:

١ـ أن يكون التشريع للقوانين بحيث تكون قابلة للتطبيق.

٢ـ الابتعاد عن ترسيخ المحاصصة في صياغة قانون ما.

٣ـ إبعاد هذه القوانين عن تداعيات الصراعات بين الكتل السياسية بوصف أن أعضاء مجلس النواب أعضاء في تلك الكتل».

واختتم خطبته بتناول مشكلة «الأمية في العراق»، حيث كشف أن «منظمة اليونسكو قد بيّنت أن نسب الأمية في العراق قد أخذت تزداد وبمعدلات مخيفة، خاصة بين عمر ١٠-٤٩ سنة، إذ إنّ هناك نسبة ٢٠٪ من الأميين في هذه الشريحة، وهذه المشكلة خطيرة إلى حد كبير، ولها تداعيات صحية ونفسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية وغير ذلك، فلا بد من تكثيف الجهود للقضاء عليها، كما نود أن نبيّن أن المسؤولية في محاربتها تقع على الجميع لا على الدولة فقط».

خطبة رقم (٢٧)

١٥ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ٦ حزيران ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية في الحرم الحسيني المطهر مسألة «تطوير المنافذ الحدودية البرية والمطارات في البلاد».

حيث بيّن «أنّ الزائر العربي أو الأجنبي لأيّ بلد يدخله عن طريق المطار أو المنفذ البرّي، وإنّ كليهما يعدّان واجهة البلد، خاصة إذا كان الشخص القادم لا يعرف ذلك البلد، فإنّ هذه المنافذ تعدّ المكوّن الرئيس للصورة والنظرة الأولى عن البلد، والعراق لا يختلف عن غيره في ذلك، ونحن نقول: إنّ المنافذ الحدودية لدينا تنقل صورة غير مناسبة عن العراق، وهناك فارق شاسع بين منافذ البلد الحدودية والمنافذ المقابل لها في البلدان المجاورة، إذ إنّ فيها مشكلة الرشوة على سبيل المثال، والتعاون غير الحسن المبني على مشكلة أساسية لدى أغلبنا، وهي مشكلة عدم احترام الناس، فالذي يحترمهم يحاول أن يفتش عن جميع الوسائل التي توفر الراحة لهم».

كما بيّن أنّ «المرجوّ من الإخوة المعنيين تخصيص مبالغ لتحسين المنافذ الحدودية التي تأتي بدورها بواردات كبيرة يجب أن تخصّص لتحسين تلك المنافذ، ونحتاج إلى تحسين التعامل الأخلاقي مع الوافدين الذي بدؤوا يضيقون ذرعاً بسبب الفساد الإداري في تلك المنافذ، مما ينقل صورة سيئة عن البلد نحن في غنى عنها، ويمكننا تجنبها».

وفي المحور الثاني من الخطبة قال: «جاءنا بعض المؤمنين قبل مدة من مدينة داقوق في محافظة كركوك، واستمعنا إلى مشكلتهم التي تتلخّص بأنّ بعض أبنائهم يعملون

سائقي سيارات أجرة بين محافظتهم وبغداد، وقد فوجئوا بفقدان أبنائهم، ثم تبين أنهم فقدوا حياتهم، وبسبب اليأس من الوصول إليهم فقد انحصرت مطالبهم بالحصول على جثث أبنائهم، ونحن بدورنا نطالب المختصين بالقصاص من الأوغاد الذين قتلوا هؤلاء الأبرياء، ونتساءل اين الأجهزة الأمنية والاستخبارية؟! اين التحسن الأمني؟!

واختتم خطبته بذكر «الزيارة الشعبانية» التي قال عنها: إنها «انتهت» وشكر «كل من أسهم في إنجاحها ووفر الخدمات الطبية والطعام والنقل والمبيت للزائرين، وقد اجتمعت دوائر الدولة الخدمية والأمنية كافة في كربلاء المقدسة بعد الزيارة الأربعينية الأخيرة لمناقشة سبل النهوض بالخدمات في الزيارات المليونية ومناقشة المعوقات لها وكيفية تطويرها مستقبلاً، وقد خلصنا إلى نتيجة في وقتها بتشكيل هيئة تدير الزيارات المليونية وتقوم بكل مهام خدمة وحماية الزائرين، بحيث لا تتقاطع أعمالها مع دوائر الدولة الخدمية وأعمالها اليومية وتتكفل بكل خدمات الزيارة، بحيث تعطى صلاحيات تمكنها من أداء مهامها».

موضحاً: «نشاهد أن مشكلة نقل الزائرين بعد انتهاء الزيارة وحتى خلالها هي دون المستوى المطلوب ودون الطموح؛ لأننا نتمنى أن يصل الزائر إلى أقرب نقطة إلى الحرمين المطهرين مع توفير الخدمات التي تلائم الفصل الخاص بالزيارة شتاءً وصيفاً، وتوفير الجانب الأمني، كما أن أقل شيء نقدمه للزائر هو شكره عملياً على زيارته، ويتحقق ذلك من طريق العمل لا بالكلام».

مطالباً: «الأجهزة الأمنية» بـ «احترام الزائر بحيث لا تشكل الإجراءات الأمنية عبئاً عليه، وعلى المعنيين فيها اختيار أشخاص يحترمون الزائر».

مضيفاً: «نتمنى من المسؤولين أن يستمعوا إلى هذه المقترحات، وأن تكون آذانهم خالية من القطن حتى يتمكنوا من سماع الأمور جيداً».

خطبة رقم (٢٨)

٢٢ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ١٣ تموز ٢٠١٢م

وجه ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية، من الحرم الحسيني المقدس جملة من التوصيات بمناسبة اقتراب شهر رمضان المبارك.

حيث انتقد «ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والذي يلقي بظلاله على عموم المواطنين، ويؤدي إلى حرمان فقرائهم من كثير من احتياجاتهم، إما لعدم قدرتهم على الشراء، أو لعدم وجود معيل لهم، ومن هنا نتوجّه إلى التجار وندعوهم إلى الرفق بالناس وعدم استغلال هذا الموسم؛ لأنّ ذلك نابع من القسوة والطمع، خاصة ونحن في شهر دُعي الناس فيه لضيافة الله سبحانه وتعالى، فنرجو أن تجعلوا تجارتكم معه سبحانه؛ لغرض نزول الرحمة عليكم، فمن رحم أخاه الإنسان رحمه الله تعالى».

وتوجه بالدعوى «للجهات الحكومية المعنية بأن تضع آليات للتحكم بأسعار المواد الغذائية ولو بعض الشيء، فضلاً عن توفير مواد البطاقة التموينية بشكل كامل، كونها تسدّ جزءاً من حاجة المواطن وخاصة الفقير، ونحن نشاهد أيضاً أن بعض الحكومات تقوم بطرح مواد غذائية أساسية في السوق لتحقق التوازن السلعي والسعري لها، فنرجو أن تحذو حكومتنا حذوَ تلك الحكومات».

وأضاف: «وهناك توصية للمواطنين الصائمين، فنحن إذ نقدر ونتفهم معاناتهم، نرجو في الوقت نفسه من أرباب العمل أن يكيّفوا عملهم بما يتلاءم وشهر رمضان

المبارك، بأن يجعلوا جزءاً من العمل في النهار وبقيته في الليل، أو أن يجعلوه كله في الليل؛ حتى لا يشقّ الصوم عليهم».

وتوصياتنا إلى «سياسيي وقادة ومسؤولي البلاد في هذا الشهر» بأن «يكون شهر مراجعة للنفس، فعليهم مراجعة عملهم فيما سبق، وتحسس مشاكل المواطن، إذ إنّ مسؤولية المواطن قد انتهت بانتخاب من يراه مناسباً لتقلد تلك المناصب، وبقيت مسؤولية القادة بأن يكونوا عند حسن ظن من انتخبوهم».

وتطرق في خطبته إلى: «النظم العشائرية»، حيث خاطب «رؤساء العشائر» مبيناً: «أنها تمثل كياناً فاعلاً ومهماً في المجتمع، ومما يؤسف له أن بعض أبناء العشائر يحاولون استغلال هذه المكانة في المجتمع لغرض فرض أحكام وأعراف تخالف الشريعة المقدسة، فنرى بعض المدرسيين يشتكون من هؤلاء لمجرد أنهم يحاسبون أبناءهم في المدرسة، أو نشاهد الأطباء يشتكون من انهم يُتهمون بأنهم مقصرون في عملهم عندما يتوفى شخص ما، رغم أن وفاته لم تأتِ عن تقصير، بل عن قضاء وقدر، ورغم ذلك فإنهم مطالبون بالقصاص وفق أطر غير شرعية! لذا نحن ندعو الإخوة رؤساء العشائر أن يضبطوا مثل هذه الخروقات، وأن يراقبوا تصرفات البعض من أفراد عشائرهم وتوصيتهم بالرجوع للشرع والقانون لحل مشاكل الناس».

واختتم خطبته بمطالبة «المغتربين المسلمين وخاصة العراقيين بالمحافظة على هويتهم الثقافية والدينية، وأن يضبطوا تصرفاتهم؛ لأنها تعكس سمعة البلد الذي جاؤوا منه، وعليهم أن لا يخالفوا قوانين البلد التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأن يلتزموا بمكارم الأخلاق».

خطبة رقم (٢٩)

٢٩ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق ٢٠ تموز ٢٠١٢م

عرّج خطيب وإمام الجمعة في الصحن الحسيني الشريف السيد أحمد الصَّافي في خطبته إلى أمرين مهمين، وهما: الأمر الأول: طالب من السياسيين العراقيين أن يتأثروا تأثراً إيجابياً بشهر رمضان المبارك وأن يجعلوا من هذا الشهر الشريف الواسطة في سبيل أن يجتمع الإخوة قدر المستطاع وتوضيح الأمور والخروج من بعض الأزمات التي يعاني منها البلد، قائلاً بهذا الخصوص: «طبعاً العراق ليس بمعزل عن متغيرات العالم سواء كانت الإقليمية أو العالمية، وبالنتيجة عدم العزلة فيها استحقاق للأخوة المتصدين للعملية السياسية، وقطعاً اختلاف وجهات النظر وكثرة هذه الاختلافات وبقاء بعض الأمور معلّقة ليس في مصلحة البلد

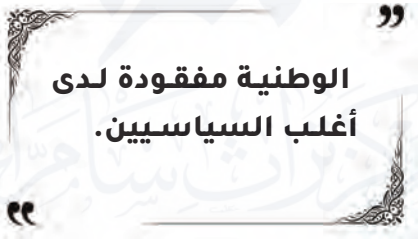
وأضاف: «نحن نركز على بذل المزيد من الجهد في رصّ الصفوف والحفاظ على وحدة البلد، والسعي من أجل تخفيف الخطابات المتشنّجة، وهذا ليس بالقول فقط وإنّما بالرغبة الحقيقية الصادقة المنبعثة من محبة البلد إلى انعكاس هذه الأمور على المواقف العامة، ولعل هذه من أهم المسائل». مبيناً أن اختلاف وجهات النظر بمقدار أن لا يؤثر على طبيعة الصف الوطني لا بأس بهِ، والحفاظ على وحدة البلد وعلى الجنبة الشاملة التي يعيش فيها الجميع قطعاً هذا أمر مما لا بدّ منه.

وتابع الصَّافي قوله: إنّ «هذا الشهر الشريف شهر رمضان قطعاً الساسة لا بدّ أن يتأثروا به تأثراً إيجابياً، فهذا شهر بركة ومحبة وغفران وطاعة، وبالنتيجة هذا الشهر

الشريف الواسطة في سبيل أن يجتمع الإخوة قدر المستطاع وتوضيح الأمور والخروج من بعض الأزمات التي يعاني منها البلد.

ودعا ممثّل المرجعية الدينية العليا خلال الأمر الثاني إلى احترام القوانين والالتزام بها، واصفاً أنّ **الوطنية مفقودة لدى أغلب السياسيين**.

والتي تسبب بالوضع الحالي الذي نعيشه بالعراق بقوله: «طبعاً الدول عادة توجد مسؤولية ملقاة عليها نعبر عنها بالمسؤولية التربوية، وكل دولة لا بدّ من وجود نحو من المسؤولية الملقاة على عاتقها في النهوض بمستوى تحضر البلد، وبالنتيجة الشعب نحو الامام، وهذه عملية التحضر لا بدّ أن تتبناها مؤسسات الدولة. موضحاً: في العراق مررنا بأمور بعضها لا زال عالقاً في الذاكرة، لاحظوا تعوّد العراقيون سابقاً أن يركضوا ركضاً على السيارات العامة ويسبق أحدنا الاخر في سبيل أن يحصل على مقعد في السيارة، وطبعاً تلك الدولة كانت غير مكترثة بمعاناة المواطن، وتعوَّد المواطن أن يقف على طابور واسع من أجل أن يحصل على بعض الأمور الغذائية وأمثال ذلك».



وأضاف: «ان الذي أريد أن أبيّن من هذا الأمر أن الدولة تتصدى لتغيير بعض الطِباع الناشئة من وضع سابق، وهذه الطباع الناس تنقاد لها لأنّ الناس تريدها، لكن الناس تحتاج أيضاً إلى من يشجعها، وفي بعض الحالات التشجيع لا يأتي من خلال شخص، وإنّما من خلال قانون، وهذا القانون هو الذي يخدم المواطنين».

واضاف الصافي: «إنه من المسائل البسيطة عندنا هو موضوع إشارات المرور، وأود أن أشير إلى أن شرطي المرور من الأشخاص المجاهدين والذين يبذلون جهداً كبيراً في

وظيفته. مبيناً أن المشكلة عندنا بعض السائقين يحاول قدر الإمكان أن ينتقص من شرطي المرور بسبب أو بآخر، فترى طبيعته وتصرفاته تحاول الانتقاص من هذا الشرطي، وواقعاً هو ينتقص من نفسه لا من الشرطي».

أقول: إشارات المرور في البلد، هل إشارات المرور مسألة حضارية أو لا؟

قطعاً هي مسألة حضارته، والدليل كل من سافر إلى خارج العراق يحاول أن يُثني على تلك الدولة في التزام المواطنين بالنظام وإشارات المرور، ولكن تجد نفس هذا الشخص الذي يثني على المواطنين والتزامهم في الخارج عندما يأتي إلى العراق يخالف، لماذا؟

لأنّ تلك المؤسسة في الخارج تحترم إشارات المرور.

هناك خطّ الطوارئ للكهرباء هل فكر المسؤول أن يجعل خطّ الطوارئ لإشارات المرور حتى يعلّم الناس على الانضباط؟

وتابع: «إنّ قضية النظام قضية مطلوبة، فكم من حوادث المرور بسببها أرواح زُهقت لأنّ الناس لا تعمل بقواعد المرور، وهناك طرق اصابها العيب لأنّ سيارات الحمل لا تتقيد بوزن الحكومة، وترى اتلاف شوارع وإزهاق ارواح بسبب عدم الانضباط».

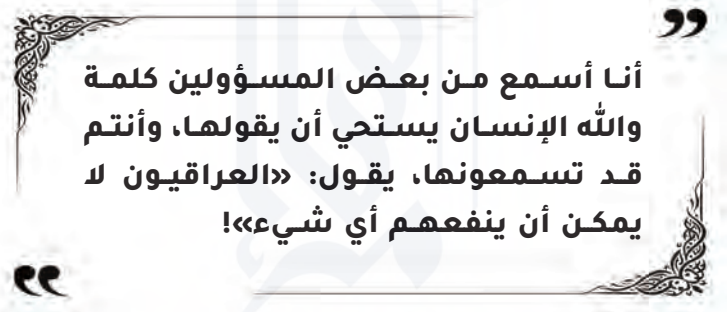
وتساءل السيد أحمد الصَّافي: لماذا لا نعمل جاهدين على تطوير كثير من صناعاتنا الخاصة؟! فأنا أتحدث عن تطوير بلد وعن تطوير الإنسان التي تكون الدولة مسؤولة عنه، وهذا جهد دولة، يعني عندما يكون شرطي المرور مؤدياً واجبه، وهذا السائق الجاهل يتجاوز عليه لا بدّ من ردعه، حتى نعطي هيبة لقوانيننا التي نُحب أن تكون سارية في البلد.

لماذا في بعض البلدان تُطبق ونفس المسؤول يحترم تلك القوانين، والمسؤول عندما يأتي إلى العراق يشجّع على مخالفة القانون؟ أقول: وطنية الإنسان هي السبب في انبعاث

جميع تصرفاته وهذه نحتاجها.

وبيّن خطيب جمعة كربلاء: «الوطنية الصادقة لو كانت موجودة عند أغلب المسؤولين لكان وضعنا بحالة أخرى فالناس الآن لا تتربى على القوانين التحضّرية للدولة، بل بالعكس الأمور مبنية على نحو من الإهمال، فترى مشاكل المشاريع والابنية والمقاولين والمهندسين، ولماذا لم ينفذ المقاول، ولماذا، ولماذا، وأموال طائلة تُصرف والبلد يُنخر بأبسط الأشياء. موضحاً: إنّ هذا الوطن يحتاج إلى بُناة.

وتابع السيد الصَّافي قوله: «أنا أسمع من بعض المسؤولين كلمة والله الإنسان يستحي أن يقولها، وأنتم قد تسمعونها، يقول (العراقيون لا يمكن أن ينفعهم أي شيء)!



إذا كان المسؤول بهذا العقل الضحل يتكلم كيف يُبنى البلد؟! أنت من؟! ألست عراقياً؟! لماذا هذه النظرة على شعب قاسى انواع الظلم والاضطهاد والذنب ليس ذنبه! ذنب سلطة غاشمة أرادت أن تجعل العراق تحت التراب، يجب أن ننظر الآن إلى الأمور بشيء آخر، إذا المسؤول يتحدث بهذه اللغة، يجب أن ينظر إلى الأمور بعين حقيقية وواقعية ويحاول أن ينهض بهذه الناس، بالعكس طاقاتنا أكثر، وكفاءاتنا أكثر، وتحتاج من يربيها، وأقصد هنا تربية دولة، وأن تربى على النظام، وهذه مسؤولية مؤسسات الدولة وليست مسؤولية أشخاص ولا مسؤولية خطاب، وإنّما هذه تحتاج إلى قرار، وأعتقد أنّ هذه المسألة ليست سياسية بقدر ما هي إدارية تحصل فيها حالة التقدم لهذا البلد.

خطبة رقم (٣٠)

٧ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ٢٧ تموز ٢٠١٢م

طالب ممثّل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة بتقديم الدعم والرعاية وتوفير مخيمات إيواء لائقة بالعوائل والمواطنين السوريين النازحين إلى الحدود العراقية بسبب أعمال العنف في سوريا.

مبيناً: لقد كان موقف الشعب السوري موقفاً إنسانياً نبيلاً تجاه المهاجرين والمهجرين العراقيين خلال السنوات الماضية أثناء اشتداد الأعمال الإرهابية وقبل ذلك في فترة الحكم البعثي السابقة، حيث تعامل الشعب السوري مع هؤلاء المهاجرين والمهجرين العراقيين باحترام وتقدير، ووفر فرص عمل لكثير منهم وأشعرهم كأنهم في بلدهم.

واعتبر أنّ هذا الموقف الإنساني النبيل من الشعب السوري يستحق منا وقفة إنسانية تمثل مجازاة الإحسان بالإحسان تتناسب مع تلك الوقفة، وهذا يتطلب مستوى من الإيواء الإنساني يليق بهم وتهيئة الظروف – خصوصاً في فصل الصيف الحار وشهر رمضان– التي تخفف عليهم معاناتهم بسبب تركهم لمدنهم وأهاليهم.

وأمل الكربلائي من المواطنين العراقيين أن يقدموا الرعاية اللائقة بهم كشعب مضياف – أي الشعب العراقي – عرف عنه ضيافته الأصيلة وفق مبادئ الإسلام الحنيف وكرمه وتعاطفه مع مثل هذه القضايا الإنسانية خصوصاً تجاه الشعب السوري الذي كانت له تلك الوقفة التي لا تُنسى.

وأشار في خطبته إلى ما تنشره مواقع الانترنت وتنقله وسائل الإعلام عن المذابح البشعة بحق المسلمين في بورما (ميانمار حالياً)، وما يمارس من قتل جماعي بحقهم بأبشع الصور من دون أن يكون هناك أي موقف دولي أو إسلامي – لا من الدول والحكومات ولا من المنظمات الإنسانية – بحيث يرتدع هؤلاء عن ارتكاب هذه المجازر.

وبهذه المناسبة ناشد المنظمات الدولية والإنسانية العالمية ومنظمة التعاون الإسلامي اتخاذ موقف جدي وعاجل لوقف هذه المجازر التي سببت بقتل الآلاف وتشريد أعداد كبيرة من المسلمين من مدنهم إلى دول مجاورة.

واستغرب الكربلائي من الكثير من المنظمات الدولية التي تقيم الدنيا ولا تقعدها إذا ما حصل شيء بسيط من هذه المجازر في بعض الدول، وتسكت عن هذه الجرائم البشعة، مطالباً الدول الإسلامية بتحرك أكثر فاعلية وتأثيراً؛ لمنع استمرار هذه الأعمال الإجرامية بحق المسلمين في هذا البلد.

مضيفاً: ما حصل من تفجيرات في يوم الاثنين الثالث من شهر رمضان المبارك الأكثر دموية خلال هذا العام، فإنّ ما ذكره بعض المسؤولين من أسباب لا تمثل إلا تبريراً غير مقبول لاستمرار حصول هذه الأعمال الإجرامية.

وأوضح: نحن لا ننكر أن هناك جهداً أمنياً إيجابياً خلال المدة الأخيرة، وأن الأجهزة الأمنية تقدم الكثير من الضحايا بسبب هذه الأعمال الإجرامية وفي أثناء ملاحقتها لهذه المجاميع الإرهابية، ولكن لم يتحقق إلى الآن النجاح المطلوب الذي يحدُّ من حجم ونوعية هذه الأعمال الإجرامية، بحيث تصبح هذه المجاميع غير فاعلة وغير قادرة على توجيه ضربات نوعية وكبيرة.

وطالب أن توضع الخطط الأمنية التي تناسب حجم هذا التحدي الكبير، وتطوير الأداء المهني لعناصر الأجهزة الأمنية؛ إذ لم يعد الإكثار من نقاط التفتيش وزيادة عدد أفراد

الأجهزة الأمنية لوحده كافياً لمعالجة هذه الأعمال الإجرامية، بل المطلوب هو التطوير النوعي لعنصر الجهاز الأمني بحيث يمتلك القدرة المهنية الأمنية المناسبة لما تمتلكه هذه المجاميع من قدرة تنظيمية وتكتيكية وقدرة على التكيّف مع إجراءات الأجهزة الأمنية.

وتابع: أنّ هذه التفجيرات أثبتت أنّ هذه المجاميع الإرهابية قادرة على التغيير السريع لخططها وكيفية تحركها وهيكلة تنظيمها، بحيث تفلت من الإجراءات الأمنية، مطالبا الأجهزة الأمنية أن تكيّف خططها مع هذا الوضع.

وفي ختام الخطبة أكد الشيخ الكربلائي أنّ من جملة ما يتطلبه هذا الأمر هو اختيار نخب من أفراد الأجهزة الأمنية وتدريبها تدريباً مهنياً على ضوء التجارب الأمنية والخبرات الحاصلة خلال هذه السنوات، ونشرها في المناطق التي يتوقع حصول هذه الأعمال الإرهابية فيها.

خطبة رقم (٣١)

١٤ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ٣ آب ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية في الحرم الحسيني المطهر مسألة «حب الوطن والمواطنة والنهوض بالبنى التحية للبلد».

حيث بيّن أنّ أي بلد يتكون من شقّين هما: الشعب، والبنى التحية.

أما يخص الشق الأول، والذي يعنى بتربية الإنسان تربية صحيحة صالحة؛ لأنها تعدّ من الأمور المهمة في كل بلد، أوضح أن الشرائع السماوية من أول الخلق وإلى خاتم الأديان الإسلام قد تبنت وتكفلت بوضع الأسس السليمة للتربية الصحيحة، كما أن البشرية قد استخلصت مجموعة من القوانين مستمدة من الشرائع السماوية لتكون ضوابط العيش للمجتمعات، وكل حسب ما يراه مناسباً لبيئته وطبيعة عيشه.

وقد طرح السيد الصَّافي في هذا الموضوع عدداً من التساؤلات على المؤسسات الحكومية في البلد، وطالبها بالكشف عن مشاريعها والقوانين التي شرعتها من أجل بناء وتربية الإنسان تربية صحيحة.

مشدداً: يجب الاهتمام والحرص على تشريع وإقامة مثل هذه المشاريع والقوانين؛ لأنّ الأخطار التي قد تنتج عن الإنسان غير القويم يكون خطراً لا يمكن تفاديه ويلحق أضراراً كبيرة بالمجتمع؛ لأنّ هذا الإنسان سيكذب ويفسد ويسرق دون رادع.

كما ناشد الصَّافي المؤسسات الحكومية أن تضع خططاً موضعية من أجل الرقي

وإرجاع القيم التي فقدها المواطن العراقي في الزمن الماضي.

أمّا في الشقّ الثاني فقد طرح السيد الصَّافي سؤال: «أين نحن من المبنى التحتية بعد هذه السنين». وبيّن أنّ أغلب أعمال البنى التحية للبلد لم تكتمل، مطالباً الكشف عن الأسباب الرئيسة التي تسببت بتلكؤها.

وقد عرض في خطبته جملة أمور تخص البنى التحتية والوضع المبهم التي يخيم عليها، متسائلاً عن انسحاب بعض الشركات العاملة في المشاريع دون أن يكشف لم وكيف تلكأت عن المشروع ثم هربت أو انسحبت إلى خارج العراق ولم يتم محاسبتها أو ملاحقتها، ولم يصدر أي توضيح للرأي العام بشأنها.

وتساءل الصافي: هل هذه المعرقلات في المشاريع ناتجة عن إرادة إقليمية تريد عرقلة هذه المشاريع، مع أنّ الأغلب لا يستسيغ هذه الفكرة، أو أنّ القوانين التي وضعت من قبل أشخاص أريد منها تعطيل هذه المشاريع ولا يجرؤ أحد على تغييرها، أو أنّ هناك نفوساً كبرت على خيانة هذا البلد! متمنياً أن نجد جواباً لكل هذه التساؤلات حتى تبنى جسور من الثقة بيننا نحن المواطنين والحكومة».

كما استغرب الصَّافي من البعثات التي ترسل إلى خارج البلد من أجل تطوير المهارات وتكون وجهتها إلى دول أقل كفاءة وخبرة من العراق، متجاهلين الخبرات الموجودة داخل البلد، وبالنتيجة يكون الأمر ضياعاً في الوقت وهدراً بالأموال وعدم الحصول على النتيجة المرجوة من البعثة، والمعنويون بالأمر لا يحركون ساكناً في هذا الأمر ولا يدقق خلف هذه البعثات، كما أنهم يغضون النظر عن عدم التعامل مع الكفاءات الموجودة في الجامعات العراقية، ويصرون على الذهاب إلى الخارج ويأتون دون نتيجة.

موضحاً: إنّ المتعارف عليه أنّ السياسي الجيد يرحب بالمعلومات والمقترحات، ولكن الأغلب يرفضون الاستماع، وعندما تسأل لا تجد جواباً شافياً ومقنعاً.

وفي ختام كلمته طالب مؤسسات الدولة أن تكثف الجهود في التدقيق جيداً والبحث عن الموظفين الذين يعرقلون سير عملية إعادة إعمار البنى التحتية، وأن لا يكون الموظف النزيه عرضة للتساؤل بدل المسيء؛ لأنه يريد أن يسهم في بناء البلد.

خطبة رقم (٣٢)

٢١ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ١٠ آب ٢٠١٢م

بيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة ثلاثة محاور، هي (نفي بعض ما ينشر من أخبار في مواقع الأنترنت تخص لقاءات لشخصيات مع المرجعية، وكذلك ورقة الإصلاح السياسي، وظاهرة المخدرات في البلد).

حيث بيّن الكربلائي: دأبت بعض الموقع الخبرية على ترويج أخبار كاذبة ونسب لقاءات مزيفة مع بعض الشخصيات العلمية لأغراض خبيثة تستهدفها تلك الجهات، لذا نقول: ليس من دأب المرجعية الدينية أن تكذّب كل خبر من هذه الأخبار؛ وذلك لكثرتها وصدورها من جهات متعددة، كما دأبت بعض هذه المواقع التابعة لبعض الجهات التي لها أهداف خبيثة من ترويج هذه الأخبار، وهي تعمل في كل مدة على ترويج مجموعة من هذه الأخبار بحسب ما تمليه السياسيات لهذه الجهات حسب ظروف العراق، لذا نسترعي انتباه المواطنين كافة إلى عدم الانسياق خلف هذه الأخبار، كما ندعوهم إلى التثبت منها عن طريق مكاتب المرجعيات؛ لأنها الجهة الوحيدة التي يرجع لها في بيان الآراء والاستفسارات.

المحور الثاني فيما يخص ورقة الإصلاح التي أثيرت هذه الأيام، بيّن فيها ثلاثة أمور، هي:

١- لا يعلم العراقيون - وخصوصاً أهل الرأي والخبرة - شيئاً من المبادئ الأساسية

لهذه الورقة، ونحن نجد أن من الضروري أن تطرح المبادئ العامة لورقة الإصلاح على المواطنين، وخاصة أهل الرأي والخبرة في الشأن العراقي؛ لأنّ طرح هذه المبادئ وبيان الرأي للمختصين في بعض جوانبها أو كلها سيغني هذه المبادئ، وسيعطي مقبولية أكبر تتناسب مع الشأن العراقي، وقد يتحجج البعض ويقول: طرحها يسبب خللاً في السقف الزمني لهذه الإصلاحات؛ لذا نقول: طرح المبادئ العامة لا يشكل ضرراً.

٢- لا بد من اعتماد منهج آخر غير منهج المحاصصة الذي جرّ البلد إلى أزمات ومشاكل كثيرة، كما أخذت هذه المشكلة تتسع في الفترة الأخيرة، حيث أخذ منحى جديداً يهدد العملية الديمقراطية في العراق، كما أن البعض قد يشكل على هذا الطرح بالنظر للتعددية في الديانات والقوميات والمذاهب والطوائف، وكذلك ما تفرزه نتائج الانتخابات من تعدد لآراء المواطنين، يفرض علينا المحاصصة ويكون أمراً واقعياً لا مناص منه، لذا نقول للجواب عن ذلك: إنّ هذا الأمر يمكن حلّه بوضع معايير وموازين وضوابط وطنية في هذه المحاصصة يمكن الخروج بها من هذه الإشكالية وتجنب الكثير من المحاذير .

أما أن تكون المحاصصة عشوائية، ويكون هذه المواقع لهذه الجهة والأخرى لتلك الجهة، ومن دون هذه لا يوافق على شيء، وأن توزيع المقاعد أيضاً عشوائية لا يعتمد فيها على مجموعة من المعايير والضوابط التي من خلالها يوضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وهذه العشوائية هي التي أدت بالبلد إلى هذه الأزمات والمشاكل.

وإن مشكلة المحاصصة وصلت إلى دوائر الدولة أيضاً، حيث طرحت كتلة ما في البرلمان أن تكون هناك محاصصة في إحدى مؤسسات الدولة المهمة تشمل المدراء والعاملين، وهنا أخذت المحاصصة منحى خطيراً، وقد حصلت الكثير من الكتل على امتيازات.

وتابع سماحته: إنّ المحاصصة أخذت منحى بدأ يعطي للكتل السياسية المزيد من الامتيازات والهيمنة على الواقع العراقي حتى في مسألة التعيينات في دوائر الدولة، بحيث لا يجد الكثير من المواطنين العاديين من سبيل إلى تحصيل شيء من ذلك إلا من خلال الواسطة أو الرشوة أو الانتماء إلى هذه الجهة السياسية أو تلك.

٣- لا بدّ من شمولية ورقة الإصلاح، لتشمل جميع الميادين، وليس الإصلاح السياسي فقط، بل الإصلاح القانوني والإداري والأخلاقي والوطني، فهناك الكثير من القوانين التي ما تزال تعرقل عمل مؤسسات الدولة، أو لا توجد قوانين تنظم عمل بعض هذه المؤسسات، إضافة إلى مسألة الروتين والبيروقراطية والإجراءات المعقدة التي شلّت حركة التنمية والإعمار في الكثير من دوائر الدولة ومفاصل الحياة في العراق.

أمّا بشأن الإصلاح الأخلاقي، فقد دعا الكربلائي إلى بناء وترسيخ روح المواطنة وتطهير النفس من الولاءات الضيقة، وترسيخ حبّ هذا الوطن وتقديم الخدمة له ولعموم مواطنيه ومناطقه، هذه الروح التي نجدها ما تزال ضعيفة أو ميّتة لدى البعض، والذي تسبب بالكثير من الحرمان من فرص التقدّم، وبقاء البلد يراوح في مكانه في كثير من المجالات في الخدمات وغيرها.

المحور الثالث أشار فيه إلى: أنّ هناك ظاهرة بدأت تزحف وتتسع داخل العراق، وهي ظاهرة خطيرة لا بدّ من التصدّي لها ومواجهتها، ألا وهي ظاهرة انتشار المخدِّرات وتعاطي الحبوب المخدِّرة.

وأكّد أنّ جميع شعوب العالم والحكومات تسعى بكل الوسائل الممكنة لتحصين مجتمعها وحمايته من خطر هذه الظاهرة، وتحاول الحدّ من انتشارها، فإنّ هذا الوباء إذا أصاب مجتمعاً تسبب بتدميره في كل مفاصل الحياة الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتنموية والصحية والأمنية والنفسية والأسرية، وعدّ هذه الظاهرة بأنها تولد

مشاكل لا حصر لها وخطيرة جداً.

وحذر من أنّ انتشار هذه الظاهرة إذا حصل في فئة الشباب تتضاعف المشكلة، فهذه الفئة هي أمل الأمة في ازدهارها وتطورها ورقيّها، فهي تترك مجموعة من المشاكل النفسية والصحية والأسرية والاجتماعية والأمنية ما يجعل أثر المشكلة يتضاعف.

وذكر أنّ هذه الظاهرة التي تسبب الكثير من المشاكل العقلية والأخلاقية (إذ تسبب الكثير من الانحرافات الأخلاقية، بل تجعل المتعاطي لها كالوحش فاقداً لأبسط القيم الأخلاقية، إضافة إلى الآثار الاجتماعية من العزلة عن المجتمع وعدم القدرة على العمل والدراسة)، وكذلك الاقتصادية منها بسبب صرف أموال طائلة عليها، مما يؤدي إلى حرمان الفرد والأسرة من الموارد المالية للإنسان التي يجب صرفها فيما هو نافع له ولأسرته ومجتمعه، والهدر المالي للدولة نتيجة التخصيصات المالية الكبيرة لمعالجتها وتعطيل طاقات المتعاطين لها عن استخدامها في الإنتاج والعمل.

وفي ختام الخطبة دعا إلى وضع برنامج وطني شامل لمعالجة هذه الظاهرة، ووضع القوانين الفاعلة والمؤثرة للحد من هذه الظاهرة واتخاذ الإجراءات القضائية الرادعة ومحاسبة المتواطئين من بعض المعنيين بمعالجة هذه الظاهرة مع تجار المخدرات، ووضع برامج إعلامية للتوعية، وبذل الجهود للحدّ من ظاهرة البطالة؛ لاستغلال تجار المخدرات للعاطلين وعدم توفر مصدر العيش الكريم لهم لإغرائهم بهذا العمل، ومتابعة الآباء لأبنائهم ورعايتهم وعدم تركهم للمجهول ولأصدقاء السوء.

خطبة رقم (٣٣)

٢٨ رمضان ١٤٣٣هـ الموافق ١٧ آب ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية في الحرم الحسيني المطهر، مسألة «نمو ظاهرة المخدّرات وهدر الوقت».

وقد حذر من مشكلة تزايد ظاهرة المخدرات في العراق، حيث بيّن أن هذه المشكلة إن انتشرت في أيّ بلد حولته إلى خراب، وحولت الشعب إلى أشلاء تسير، وأفقدته جميع القيم.

وأضاف: كان العراق في السابق لا يتعاطى مع هذه الأمور؛ لما يملكه الناس من وعي وإدراك، أما في الآونة الأخيرة بدأت هذه الآفة بالدخول رويداً رويداً؛ لذا نحتاج إلى وقفة حقيقية من مؤسسات الدولة كافة، وكذلك المجتمع، للحدّ منها.

كما ذكر الصَّافي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة:

١- حالة البطالة المنتشرة، والبطالة إن انتشرت دون علاج دائما ما تجلب الأخطار.

٢- عدم تربية الأُسر لأبنائهم بشكل سليم، وترك زمام الأمور بيد الشاب، الذي غالباً ما يكون عرضة لهذه الأمور

٣- الكسب السريع من خلال الإتجار بهذه الآفة.

٤- غياب الرقابة الحكومية، حيث تتحمل الدولة الجزء الأكبر من المسؤولية تجاه هذه المسألة.

٥- التهاون في تفتيش الداخلين عبر المعابر الحدودية للبلد.

وشدّد على أن الحل لهذه المشكلة يحتاج إلى وعي وجهد كبير من المؤسسات الرقابية وذات العلاقة، مطالباً أن يعطى هذا الأمر أهمية كبرى من قبل المعنيين، وأن يكون تدقيق كثيف ومتابعة جدية للوافدين على البلد، والذين لهم دور في إدخال هذه المواد إلى داخل البلد.

أما ما يخص المحور الآخر الذي تناوله في خطبته، فقد بين الصَّافي على أهمية احترام الوقت وعدم الإفراط فيه؛ لأنّ ديننا قد أمرنا باحترام الوقت، ونحن مع الأسف نفرط فيه، وهذا الإفراط يؤدي إلى ضياع الكثير من الأعمال التي تصب في خدمة المجتمع.

كما تساءل عن وقت مسؤولي الدولة وموظفيها، كم يقضى منه في خدمة البلد، وبين أن الموظف أو المسؤول مطلوب منه أن يؤدي عملاً على مدى سبع ساعات، ولكن من الملاحظ أنّ هناك تفريطاً كبيراً في الوقت، وهذا خلاف التعاقد بين الدولة والموظف؛ لأنه يتقاضى راتباً مقابل أن يؤدي ساعات عمل محددة.

متسائلاً: ما الإجراءات المتبعة من الجهات الرقابية للحد من ظاهرة هدر الوقت؟ وهل يعتبر الهدر بالوقت فساداً كما هو الحال بالنسبة لهدر المال العام؟ خصوصاً وأنه يؤثر تأثيراً كبيراً على سير عمل المشاريع لإعمار البلد أو أنجاز المعاملات اليومية.

وأشار في خطبته إلى بعثات الإيفاد لمؤسسات الدولة، وما الجدوى منها لو وضعناها في معادلة رياضية يقارن فيها بين الوقت المستغرق وما تعود من فائدة للبلد، ولو حسبت بشكل صحيح يكون البلد هو الخاسر.

> **بعثات الإيفاد لمؤسسات الدولة، ما الجدوى منها لو وضعناها في معادلة رياضية يقارن فيها بين الوقت المستغرق وما تعود من فائدة للبلد، ولو حسبت بشكل صحيح يكون البلد هو الخاسر**

في ختام كلمته شدد الصَّافي على تفعيل دور المؤسسات الرقابية للحدّ من ظاهرة هدر الوقت، والتي تؤدي إن استمرت إلى خراب البلد.

خطبة رقم (٣٤)

٥ شوال ١٤٣٣هـ الموافق ٢٤ آب ٢٠١٢م

أوضح ممثّل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبته الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة بعض الأمور المتعلقة بإقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي من قبل مجلس النواب، والتعديل الذي جرى عليه والذي أقرّ بموجبه ترحيل أصوات القوائم والأفراد المرشحين للانتخابات التي لا تحصل على القاسم الانتخابي إلى القوائم الكبيرة الفائزة.

حيث بيّن أن هذا القانون بحاجة إلى إعادة النظر من قبل مجلس النواب؛ وذلك لأسباب عدة:

١- يعد هذا القانون مخالفاً للعدالة التي يجب أن تكون بين الكتل والأشخاص المرشحين لعضوية مجالس المحافظات، حينما ترحل الأصوات التي انتخبت بعض القوائم والأفراد إلى قوائم أخرى.

٢- يعد مصادرة وإهمالاً وتعدياً على حرية الإرادة والاختيار للمواطن الناخب، حينما يرى أنّ صوته قد سرق وأهمل وذهب إلى غير الكتلة السياسية أو الحزب أو الشخص الذي انتخبه ويرى بحسب وجهة نظره انه الأكفأ والأقدر على تمثيله في مجلس المحافظة.

٣- يتولد شعور عند المواطن بأن صوته ذهب سدى وانه لا قيمة له، وبالتالي تفقد عملية الانتخاب والعملية الديمقراطية قيمتها من نظره وتزهّده في الانتخابات.

٤- يُشعر المواطن بأن الكتل الفائزة والكبيرة تريد الاستئثار والاستحواذ على السلطة والتحكم دون غيرها بمقاليد الأمور، وهذا مخالف للأسس التي بنيت عليها العملية الديمقراطية.

٥- يغلق الأبواب أمام وصول شخصيات جديدة وعناصر كفوءة إلى مجالس المحافظات، وبالتالي حرمان المحافظات من هذه العناصر التي أغلقت الكتل الكبيرة الأبواب بوجهها للوصول إلى مجالس المحافظات.

٦- يضاف إلى هذا كلّه أنّ ذلك خلاف ما أصدرته المحكمة الاتحادية العليا من كون هذا التعديل فيه مخالفة دستورية، والذي يجب علينا ترسيخه والعمل على جعله المعيار في تشريع القوانين.

وعن استمرار أعمال العنف والتفجيرات في العراق إضافة إلى الحروب السابقة، كشف الكربلائي أن أعداد الأيتام والأرامل مرشحة للزيادة المطردة ومن دون توقف، وهذه الظاهرة – لو تركت من دون علاج- ستشكّل خطراً على المجتمع العراقي في جوانب كثيرة، منها اجتماعية وأخلاقية ونفسية، إضافة إلى إمكانية استغلال المجاميع الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة لهؤلاء الأيتام في أعمالهم الإجرامية، وكذلك حرمان المجتمع العراقي من طاقات هؤلاء الأيتام لو أنّه تمت رعايتهم وحمايتهم، والكثير منهم يضطر إلى اللجوء إلى العمل أو التسكع في الأسواق والشوارع طلباً للمال؛ لغرض إعاشة نفسه وعائلته، وبالتالي من الممكن أن يتعرض للانحراف الأخلاقي وسلوك الجريمة.

وطالب إلى أن تتضافر الجهود من الجميع لحماية الأيتام والأرامل وتأهيلهم ورعايتهم، وهناك جهود كبيرة من المرجعيات الدينية والمؤسسات الخيرية لرعاية الأيتام والأرامل، سواء أكان بتوفير رواتب لهم أو رعايتهم تعليمياً وتربوياً واجتماعياً، ولكن الإمكانات المتوفرة لا تساعد ولا تغطي هذه الاحتياجات؛ لكثرة أعداد اليتامى

والأرامل، وهو يحتاج إلى جهود منظمة ومبرمجة وشاملة لتوفير هذه الرعاية المطلوبة.

وأضاف: على رأس تلك الرعاية تشريع القوانين التي تضمن توفير متطلبات الحياة المعيشية بحدِّها الأدنى للأرامل والأيتام وتوفير وسائل التأهيل والرعاية والاحتضان التعليمي والصحي والتربوي والنفسي لهم، صحيح إنّ هناك قانوناً باسم (قانون صندوق اليتيم) قد تمت قراءته أمام مجلس النواب، ولعل الأفضل جعله باسم قانون رعاية وحماية الأيتام والأرامل والذي يؤمل أن يوفر الغطاء والأرضية القانونية لهذه الرعاية الشاملة، والتي تفتح الباب أمام عمل المؤسسات المختصة بذلك.

وطالب أيضاً أن تغلق منافذ الفساد واستغلال هذه الظاهرة من قبل ضعاف النفوس والمفسدين، فمما يؤسف له إنّ هناك استغلالاً لشريحة الأرامل من قبل هؤلاء؛ بسبب عوزهم المادي واحتياجهم إلى الراتب من الرعاية الاجتماعية، فترى بعض هؤلاء المفسدين استغل هذه الظاهرة للكسب المادي الحرام، وللمساومة على أعراض هؤلاء الأرامل.

وفي سياق آخر من خطبته نقل الكربلائي عن بعض التربويين أن ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بدأت تتسع في الآونة الأخيرة؛ بسبب ظاهرة الفقر أو فقدان الأسرة أو عدم الشعور بأهمية التعليم، وترك التلميذ يحدّد اختياره من الاستمرار في الدراسة أو تركها.

وطالب المؤسسات التربوية، ومنها وزارة التربية ومديريات التربية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية وأرباب الأسر من الآباء والأمهات والمجتمع بصورة عامة، ايلاء هذه الظاهرة الأهمية التي تستحقها؛ لأنّ تركها تنتشر وتتسع في المجتمع سيترك آثاراً خطيرة عليه، ومنها:

١- تفتح الباب لتعطيل الطاقات لهؤلاء التلاميذ المتسربين؛ إذ يمكن أن يسهموا

مستقبلاً – إن ستمروا في دراستهم– في رفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالطاقات العلمية والهندسية، والأدبية، والطبية، وغيرها.

٢– يفتح الباب للجريمة والسقوط في مهاوي الرذيلة والانحطاط الأخلاقي، خصوصاً في هذا الوقت الذي توفرت فيه العوامل المساعدة لذلك، ومنها وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت سلاحاً ذا حدين.

٣– الإخلال بالوضع التعليمي والتنموي بالمجتمع؛ إذ إنّ التعليم والتربية بحد ذاتهما يعدان الأساس الأول لتقدم المجتمع وازدهاره ورقيه.

وانتقد ما يصدر عن الدولة أحيانا – ومن ذلك مجلس الوزراء– من قرارات معينة نرى وجود معيارين لتطبيقها، فمن جهة يجري الإسراع والتسهيل لتطبيقها بحق بعض شرائح المجتمع، ومنهم المسؤولين والمتنفذين في مؤسسات الدولة وأصحاب الوساطات، ويجري عرقلتها بحق الطبقات الفقيرة، وأكد أن من ذلك قرار مجلس الوزراء بتمليك دور الدولة لشاغليها، فقد اشتكى الكثير من الموظفين البسطاء وذوي الراتب المحدود جداً من المراوغة والمماطلة من قبل دوائرهم في التمليك لهذه الدور، ومنهم موظفو وزارة الصناعة والمعادن من محافظة الديوانية، وهم يتسلمون رواتب بسيطة جداً، وكانوا يأملون أن ينعموا بالاستقرار في هذه الدور، ولكنهم يواجهون الكثير من المماطلة والمراوغة في ذلك. مطالباً العمل بمعيار واحد مع جميع المواطنين.

خطبة رقم (٣٥)

١٢ شوال ١٤٣٣هـ الموافق ٣١ آب ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي من الحرم الحسيني المطهر في الخطبة الثانية ثلاث قضايا، كانت أولاها مسألة «الاغتيالات المنظمة»، إذ خاطب الحاضرين قائلاً: «لا يخفى على حضراتكم الكريمة ما يمرّ به البلد خصوصاً والمنطقة عموماً من ظروف، حيث إنّ هناك في العراق مسألة خطرة تخف تارة وترتفع أخرى دون أن تختفي، وهي مسألة الاغتيالات المنظمة، وهي أمر في غاية الأهمية والخطورة وضرورة المعالجة، حيث يتم استهداف عناصر محددة لها موقعية ما في الدولة أو المجتمع، لقد كثرت هذه الحالة في الآونة الأخيرة على الرغم من أن الإعلام لم يغطها بشكل جيد، وقد يكون له عذره في ذلك، لكن الجهات الأمنية لا تعذر في تباطؤها في حلّ المشكلة، كما انه ليس من شأنها الشجب والاستنكار لمثل هذه الأمور، بل عليها التشخيص والمعالجة وحل المشكلة بأسرع وقت».

والقضية الثانية التي تناولها في خطبته مسألة: «فرض هيبة الدولة المؤسساتية». وتساءل: «اين تكمن هذه الهيبة؟ ونحن نعتقد انها لا تكون بهيبة القوانين المُشرّعة، رغم أنّ تشريعها أمر جيد، وفيه إشارة لوجود هيئة مشرعة، لكن وجود قوة تنفيذية تنفذ ما شُرع هو ما يهم المواطن، وما يكشف عن هيبة القانون؛ لذا فإنّ هيبة الدولة تكمن في قوة تطبيق القانون لا في تشريعه، رغم أهمية الأخير وكونه هو الأهم، بسبب أن تماس المواطن يكون مع الجهة التنفيذية، كما إنّ من المهم جداً أن يكون أقوى شخص هو الشرطي؛ لأنه

يمثل القانون، لكن عندما نرى أنّ الشرطي غير محترم، أو لا يحترم نفسه، فهذه مشكلة».

مضيفاً: «إنّ القوانين التي فيها تماس مع المواطن تحتاج إلى جدّية في التطبيق؛ لأنها تصبّ في خدمة الناس، وأنا أتمنى من الجهة المعنية في التطبيق سواء كانت لجنة في مجلس الوزراء أو هيئة ما، ادعوها إلى أن تقوم بعملها لفرض هيبة الدولة من خلال تطبيق القوانين».

واختتم خطبته بتناول القضية الثالثة، وهي مسألة: «العفو العام المزمع سنّه في مجلس النواب». حيث بيّن أن هناك «نية لهذا المجلس بفرض عفو عام عن المجرمين، ونحن لنا في هذا الأمر رأي، فكما تعلمون أنّ دول العالم المستقرّة عندما تقع مشكلة فيها لسبب ما، ويسجن من يقوم بذلك، فأنه في ظل دولة ماسكة للأمور، وبعد مرور مدة من الزمن تكون هناك حفنة من السجناء، بحيث تمرّ مدة عليهم يُعلم من خلالها أنّ السجين قد تاب أو انصلح حاله، مع رؤية الدولة لوجود مصلحة تربوية في العفو عن هؤلاء السجناء، فيحصل العفو، لكن المشكلة التي عندنا في العراق ليست هكذا، فنحن نعيش تحت وطأة أجندات وجهات إرهابية، ولها مخطط تقتل فيه الطفل الرضيع والمرأة والشيخ الكبير، وتذبح من تذبح في الاسواق والأماكن العامة، ونحن أمام كم من المجرمين الذين لم تمر عليهم مدة يعلم فيها توبتهم أو صلاحهم، ويراد العفو عنهم، فكيف يحصل ذلك؟ إذ إنّ هناك الاف العوائل تنتظر القصاص من الجناة الذين فتكوا بأفراد من أسرهم، ومن غير المعقول أن ترى امرأة ما قاتل ابنها وهو يخرج مرفوع الرأس من السجن!».

وأوضح: «انا أقول: إنّ مسألة العفو تقتضي أن تكون الدولة فيها مقتدرة، بحيث إنها تعفو عمن يكون تحت نظرها، فمتى ما أساء أعادت القبض عليه، لا هو كما الحال عندنا».

مبيناً: «كما إنّ العفو يكون عن إساءة شخص ما تجاه الدولة لا تجاه حقوق فردية،

لذا نحن ندعو أن يكون العفو على من ظهرت عليه أمارات التوبة، وذنبه خاص بحقوق الدولة، لا أن يكون حقاً شخصياً لمواطن ما، كما يشترط فيه أن يكون التائب راغباً في الرجوع للصف الوطني».

مستدركاً: «هذه الأمور يجب أن تدرس بعناية، وأن يكون العفو بشروط معينة، فالقاضي الذي حكم على هذا المذنب بدأ يخاف، واولاد المقتول بدأوا يشككون بعدالة الدولة، لذا نحن مع العفو بشروط».

إن مسألة العفو تقتضي أن تكون الدولة فيها مقتدرة، بحيث إنها تعفو عمن يكون تحت نظرها، فمتى ما أساء أعادت القبض عليه، لا هو كما الحال عندنا

خطبة رقم (٣٦)

١٩ شوال ١٤٣٣هـ، الموافق ٧ أيلول ٢٠١٢م

الشيخ الكربلائي يقترح حلولاً لتجنّب تعرّض مسؤولي الأجهزة الأمنية إلى الاغتيالات، ويقترح أيضاً تطوير العملية التعليمية في العراق

أدان ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في كربلاء المقدسة، سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في العتبة الحسينية المقدسة، استمرار تعرض الضباط والمسؤولين في الأجهزة الأمنية إلى الاغتيالات، فإنّ هذا الملف يحتاج في علاجه إلى إجراءات مهنية وسريعة للحدّ منه وإيقافه؛ إذ إنّ استمرار عمليات الاغتيال هذه له آثار سلبية على أداء الأجهزة الأمنية، وسيجعل هؤلاء الضباط والمسؤولين عرضة إلى الضغط النفسي والقلق من قبلهم ومن قبل أُسرهم، وبالتالي فإنه يمكن أن يسبّب حالة من شبه الشلل وعدم القدرة على التركيز والتفكير والتحرك بحرية، وعدم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح، وهنا يسبّب إضعافاً للجهد الأمني في مكافحة العمليات الإرهابية.

وقال سماحته: إنّ هذا الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات مهنية وسريعة، ومنها:

١- تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المندسة، والتي يشك في ولائها للوطن وعدم مهنيتها الأمنية، وعدم السماح حاضراً ومستقبلاً بزجّ عناصر يمكن أن تشكل ثغرة في الأجهزة الأمنية بسبب ارتباطاتها المشبوهة.

٢-دعم الأجهزة الاستخبارية بما يمكّنها من اكتشاف هذه الجماعات التي تقوم

بعمليات الاغتيال واختراقها والقيام بعمليات استباقية ضدها.

٣- من المطلوب تشخيص الأسباب الحقيقية والمهنية لهذه الظاهرة، وعدم الركون إلى كون هذه المجاميع مدعومة إقليمياً وتنفذ أجندات خارجية، بل المطلوب أيضاً تشخيص العلاج المهني والإجراء الوقائي الصحيح للحدّ من هذه الظاهرة.

ومع اقتراب العام الدراسي الجديد أكد سماحة الشيخ الكربلائي إنّ الواقع التربوي والتعليمي لبلدنا يتطلب مجموعة من الإجراءات التي تحدث نقلة باتجاه تحسينه وتطويره ومعالجة الحالات السلبية التي ترافق هذه العملية، وحددها بما يلي:

١- تشكو الكثير من العوائل العراقية خاصة من أصحاب الدخل المحدود، حيث يستنزف شراء المستلزمات الدراسية دخل هذه الأسر ويثقل كاهلهم؛ بسبب تأخر وعدم كفاية ما توزعه المدارس وارتفاع الأسعار في الأسواق، وهم يناشدون الجهات المختصة بمعالجة هذا الأمر، ولا نعني بالمستلزمات الدراسية القرطاسية فقط، بل كل ما يحتاجه الطالب من مستلزمات لدراسته حتى الملابس الخاصة بالزي الموحد والحقيبة المدرسية وغيرها.

٢- النقص الكبير في أبنية المدارس، مما اضطر إدارات المدارس إلى تطبيق الدوام الثنائي والثلاثي، وأدى ذلك إلى تقليص الحصص الدراسية وعدم تمكن الطالب من استيعاب المادة الدراسية، وعدم إعطائه الفرصة للمناقشة والأسئلة بسبب كثرة الطلبة في الصف الواحد، وهذا سيؤثر سلباً على المستوى العلمي للطلبة، كما إنّ الكثير من أبنية المدارس لا تصلح من الناحية التربوية والعلمية لاتخاذها كمبانٍ للمدارس.

وتابع سماحته: إننا نحتاج إلى ايلاء مسألة بناء المدارس أهمية استثنائية في موازنة الدولة، ومعالجة حالات الفساد في أعمال المقاولات لترميم المدارس وبناء الجديد منها، حيث نسمع كثيراً بعدم مطابقة مواصفات الترميم لبعض المدارس للمواصفات المطلوبة،

والتي تؤثر سلباً على قابلية البناية للتعليم المطلوب.

٣-استثمار شهور السنة الدراسية وأيامها بشكل يؤدي إلى رصانة ومكانة العملية التعليمية، وذلك من خلال استفراغ جميع الجهود والإمكانات والوقت في تعليم الطلبة، وعدم تضييع أيام الدراسة، وتعويض أيام العطل منها بحصص إضافية وغيرها.

٤- الاهتمام بالجانب التربوي والتعليمي معاً، فبمقدار أهمية وضرورة الاهتمام بالمستوى العلمي التخصصي للطلبة، كذلك فإنّ الجانب التربوي المتمثل بغرس قيم الخير والحق والفضيلة والأخلاق السامية، وتوضيح عقائد الدين ومناهجه الحقة وغرس قيم المواطن الصالح أمر مهم أيضاً لا يقل أهمية عن الجانب التعليمي.

٥-اتساع ظاهرة الدروس الخصوصية له آثار اجتماعية ونفسية وتربوية مضرة بالمجتمع، فهي تعطي الفرصة للمتمكنين في المجتمع من أن ينال أولادهم حظوظاً أكبر في التعليم، وتوفر لهم فرصاً للوصول إلى الكليات والمعاهد الراقية، وتشعر الطلبة بالتمييز فيما بينهم، إضافة إلى عدم اهتمام المعلم والمدرس بكفاءة درسه في المدرسة.

٦-الاهتمام بتطوير المستوى الأدائي والمهني للمعلمين والمدرسين، وكذلك رفع المستوى المادي لهذه الشريحة؛ لكي تشعر بالاكتفاء الذاتي وعدم البحث عن وسائل أخرى للعيش، وكذلك من المهم إدخال المعلمين والمدرسين في دورات ترفع أداءهم المهني بما يقارب المستوى الذي بلغته الدول المتطورة، واتباع الأساليب الحديثة في التعليم والتدريس.

٧-القضاء على ظاهرة الغش وتسريب الأسئلة الامتحانية خاصة الصفوف المنتهية ومعاقبة من يثبت تورطه في ذلك.

خطبة رقم (٣٧)

٢٦ شوال ١٤٣٣هـ الموافق ١٤ أيلول ٢٠١٢م

استنكرت المرجعية الدينية العليا بالنجف الأشرف وأدانت بشدة ما ورد في الفيلم الذي يسيء إلى قداسة النبي صلى الله عليه وآله، واصفة ما ورد فيه بأنه «مجافٍ وبعيد عن الحقيقة، وفيه الكثير من التجني والإساءة لكرامة النبي صلى الله عليه وآله».

وقال ممثّل المرجعية في كربلاء وإمام جمعة الصحن الحسيني الشريف الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة الثانية «ما يتعلق بما يبث من فيلم يسيء إلى قداسة النبي صلى الله عليه وآله، وسأقتصر في حديثي في الخطبة الثانية على ذكر تفاصيل هذا الموضوع وعدم التطرق إلى مواضيع أخرى؛ نظراً لأهميته البالغة وحساسيته، وسأذكر بعض النقاط:

أولاً: إنّ المرجعية الدينية العليا وكذلك بقية مراجع الدين العظام، تستنكر وتدين بشدة ما ورد في هذا الفيلم من انتهاك لقداسة النبي صلى الله عليه وآله.

ثانياً: إنّ ما ورد فيه مجافٍ وبعيد عن الحقيقة، وفيه الكثير من التجني والإساءة لكرامة النبي صلى الله عليه وآله، وكذلك غرض المنتجين للفيلم هو تصوير النبي صلى الله عليه وآله رجلاً يبحث عن الشهوة والقتل، فإنّ المستشرقين الغربيين أنفسهم يعترفون بما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله من عفة ظاهرة وخلق كريم واحترام للدماء.

ثالثاً: إنّ حرية التعبير عن الرأي لا تبرر أبداً الإساءة إلى الرموز الدينية المقدسة، فحتى الدول التي تتشدّق بهذه المبادئ تتخذ إجراءات وعقوبات ضد من يسيء إلى الرموز الدينية المقدسة لشعوبها، وتعدّ ذلك خطوطاً حمراء لا يجوز لأحد تجاوزها، ونحن

نسأل الأمم المتحدة التي شرعت قانوناً بتجريم معاداة السامية: «لماذا لا تدرس بعناية هذه الإساءات التي تترك آثاراً خطيرة على التعايش السلمي الأهلي، وتهدد الاستقرار والأمن لدى بعض الشعوب، وتولّد الضغائن بين أصحاب الأديان؟ لماذا لا تشرع قانوناً يُجرِّم مثل هذه الأعمال؟ لأنّ هذه الأعمال يمكن أن تهدد مبدأ التعايش السلمي ومبدأ التسامح والاحترام بين أصحاب الديانات، وهي - أي الأمم المتحدة - المسؤولة عالمياً عن حفظ السلم والاستقرار بين الشعوب».

رابعاً : إنّ هذه الإساءات يمكن أن تهدّد التعايش السلمي الأهلي خاصة لدى الشعوب الخليطة، وما قد يجر إليه من أعمال عنف غير متوقعة؛ بسبب مشاعر الغضب والانفعال لدى المسلمين في هذه الدول تجاه الإساءة التي لحقت بالنبي ﷺ، فلا يَتصوّر هؤلاء أنّ المسألة ستكون ضمن دائرة المشاعر الغاضبة لدى المسلمين، فإنّ استفزاز أكثر من مليار مسلم ربما سيولد ردود فعلٍ يمكن أن تُولّد عن البعض أكثر من مشاعر الغضب، ولذلك فإنّ الدول التي تُنتَج فيها مثل هذه الإساءات تتحمل المسؤولية في منعها؛ لئلا تكون سبباً غير مباشر في تهديد التعايش السلمي الاهلي.

خامساً : إنّ مشاعر الغضب التي عبر عنها الكثير من المسلمين هو حق طبيعي ومطلوب، ولكن ينبغي أن لا ينعكس سلباً على أصحاب الديانات الأخرى ويجر إلى أعمال عنف مع أصحاب الديانات الأخرى، وهو الغرض الذي يريد تحقيقه هؤلاء الأشخاص والجهات التي ترعى هذه الأمور، فكما إنّ المجاميع الإرهابية في العراق والجهات التي ترعاها كانت تريد وما تزال من وراء أعمالها الإرهابية جَرَّ الشعب العراقي إلى فتنة واقتتال طائفي من خلال استهداف أفراد طائفة معينة، وبحمد الله تعالى فقد فَوّت أبناء الشعب العراقي هذه الفرصة، فكذلك إنّ هذه الجهات وهؤلاء الأشخاص الذين تتكرر منهم هذه الإساءات يريدون جر المسلمين خاصة الشعوب الخليطة (التي يختلط فيها المسلمون بالمسيحيين) جرهم إلى فتنة دينية.

وأضاف الكربلائي: «في العراق حيث يتعايش المسلمون والمسيحيون سوية، وهم مواطنون لهم ما لنا وعليهم وما علينا، ينبغي علينا أن نحفظ هذا التعايش السلمي، وكذلك في بقية الدول التي يعيش فيها المسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب، فقد أكد الرسول صلى الله عليه وآله في تعاليمه وخلقه وفعله وسيرته على أن نحترم أصحاب الديانات الأخرى، ونحرص على حفظ التعايش السلمي المبني على نبذ العنف والاعتداء على الآخرين».

سادساً : إنّ مثل هذه الإساءات تُرتِّب علينا جميعاً من مفكرين ومؤلفين وقنوات إعلامية وخاصة المسلمين في الدول التي تشهد تعايشاً مشتركاً بين المسلمين والمسيحيين، ترتب عليهم مسؤولية التعريف بشخصية النبي صلى الله عليه وآله وما كان عليه من خلف عظيم وعفة ظاهرة، وما بَيَّنَه من مبادئ إنسانية سامية تتضمن احترام الرموز الدينية المقدسة واحترام أصحاب الديانات الأخرى، حتى إنّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار وضعوا نظاما لحقوق أصحاب الديانات الأخرى بحيث يضمن لهم العيش الكريم وعدم التعدي على حقوقهم.

واختتم خطبته قائلاً: «وفي الوقت نفسه تحتم هذه الإساءات المتكررة على قداسة رموزنا الدينية وخاصة النبي صلى الله عليه وآله أن نتحلى – وخاصة المسلمين في تلك الدول التي تشهد تلك الإساءة – بأخلاقه وسيرته في الاتصاف بالعدل والصدق والأمانة والخلق الكريم في التعايش مع أصحاب الديانات الأخرى؛ ليرى هؤلاء حقيقة ديننا وما عليه النبي صلى الله عليه وآله من أخلاق رفيعة، وليعرف هؤلاء مدى بشاعة الجناية التي ترتكب بحق النبي صلى الله عليه وآله».

خطبة رقم (٣٨)

٤ ذي القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ٢١ أيلول ٢٠١٢م

جدد ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة مطالبته الحكومة بتوفير كافة السبل لحماية اللاجئين السوريين وتقديم الخدمات لهم، مطالباً بتشريع قانون الخدمة الاتحادي الذي يتضمن وضع معايير وضوابط للتوظيف يضمن من خلاله حصول المفاضلة في التعيين وفق الكفاءة والمهنية للشخص.

وتناول الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة بالحرم الحسيني المطهر ما يخص الملف الأمني وما حصل من تفجيرات في الأسبوع قبل الماضي، قائلا: «كما اننا بحاجة إلى التعاون بين الجميع وتعاون المواطنين في هذا المجال، فإننا بحاجة ماسة إلى مجموعة أمور لا يمكن بدونها الحد من هذه الأعمال الإرهابية من دون وجود:

١- البناء المهني للأجهزة الأمنية، (أي أن يعتنى ببناء أفراد الأجهزة الأمنية في قدراتهم المهنية وقدرتهم على التعامل مع الوضع الأمني بما يمكنهم من معالجة هذه الأعمال الإرهابية والحد منها)، إذ ليس المهم تكثير العدد لأفراد الأجهزة الأمنية، بل المهم البناء النوعي وكيف نشكّل لدى الفرد الأمني حسّاً امنياً وقدرة مهنية، فمن دون ذلك لا يمكن معالجة هذه الخروق الأمنية.

٢- البناء المهني الاستخباري، بمعنى بناء جهاز استخباري قادر على اكتشاف الأعمال الإرهابية واختراق المجاميع الإرهابية، على أن يعمل بسرية.

٣- معالجة الفساد المالي والإداري.

وأضاف: «نحن لا ننكر، ونثمّن عالياً، الجهد الكبير الذي يبذله الكثير من ضباط الأجهزة الأمنية وافرادها الشرفاء والوطنيين المخلصين في عملهم وخدمتهم، وما يقدمونه من بطولات وتضحيات تعكس حجم شعورهم بالمسؤولية الوطنية، ولكن هناك أيضاً ملفات فساد مالي وإداري لدى بعض المنتمين للأجهزة الأمنية، ومنها مساومة بعض الضباط لأفراد الأجهزة الأمنية على رواتبهم وأخذ جزء منها مقابل عدم التزامهم بالدوام أو وجود أسماء وهمية لمنتسبين لا وجود لهم وتقبض رواتبهم من بعض المسؤولين».

وفيما يخص مسألة النازحين السوريين للبلاد، قال ممثّل المرجعية الدينية العليا ما نصه: «مع تفاقم الأزمة في سوريا وازدياد عدد النازحين منها خاصة المناطق الحدودية، فإن الواجب الإنساني وحقوق الجوار تقتضي موقفاً إنسانياً نبيلاً تجاه هؤلاء المواطنين النازحين منها، وذلك برعايتهم وتوفير الظروف الملائمة لسكنهم وتوفير احتياجاتهم الإنسانية الأساسية».

وأضاف: «لهذا الشعب حق علينا حينما قام سابقاً وبسبب الظروف التي مرّ بها الشعب العراقي، سواء بسبب سياسات الحكم السابق أو أثناء الأعوام التي تلت الاحتلال حينما قام بدور إنساني كبير ونبيل في رعاية أبناء الشعب العراقي النازحين – ولهم الحق علينا- في الوقت الحاضر – برعايتهم واحتضانهم وتوفير الظروف المناسبة لهم، وهذا الكلام نوجهه لدول الجوار لسوريا الأخرى أيضاً، بأن تكون لهم الرعاية الإنسانية المطلوبة».

وتابع: «نداء نوجهه للحكومة العراقية والشعب العراقي، فيما يخص الخوف من دخول مجاميع إرهابية، فإنّ هذا لا يعفي من القيام بهذه المهمة؛ إذ يمكن الاحتراز الأمني منها وفي الوقت نفسه توفير الرعاية اللأزمة مع التشدّد في مسألة صرف الأموال المخصصة لرعايتهم من حالات الفساد والنهب».

وحول ما يتعلق بمعاناة الكثير من المواطنين في مسألة التعيينات في دوائر الدولة وعدم وجود – في كثير من الأحيان– ضوابط ومعايير مهنية للتعيين وبحسب الحاجة والكفاءة، فقال سماحته «لقد أخذت الرشوة والمحسوبية حيزاً كبيراً في مجال فرص التعيين للكثير من المواطنين، وهذا يؤشر انحداراً في المعايير الأخلاقية والمهنية في هذه المسألة الحساسة، فنجد أن الكثير من هؤلاء المواطنين لا يتمكن من الحصول على فرصة تعيين الا من خلال دفع رشوة تصل إلى عدة آلاف من الدولارات، بل وصل الأمر إلى حد أن تشترى بعض المواقع المهمة من الدولة بـ ١٠٠ ألف دولار، إضافة إلى تدخل الاحزاب السياسية في هذه القضية، وبالتالي فإنّ المواطن الذي لا يجد مالاً يدفعه أو ناصراً من حزب سياسي معين ينتمي إليه أو يميل إليه، أو مسؤول يشفع له، أو صاحب جاه اجتماعي يعينه في ذلك، فإنّ مصيره إذا اراد أن يعمل أن يبحث عن موقع في شارع أو سوق ليفترش الأرض ويرتزق من البيع عليها، أو يعمل في مهنة وضيعة، أو يجلس في البيت يجرّ الحسرات والآهات؛ لأنه لم يجد فرصة عمل».

موضحاً: «ومن اجل وضع معايير مهنية لبناء مؤسسات الدولة بإيصال من يستحق للمواقع المهمة والفنية والمهنية والأمنية، لا بدّ من الاهتمام بتشريع قانون الخدمة الاتحادي الذي يتضمن وضع معايير وضوابط للتوظيف يضمن من خلال حصول المفاضلة في التعيين وفق الكفاءة والمهنية للشخص، لا اعتماد الوسائل المذكورة التي ستحطّم البلد ولا يمكن بناؤه».

وتطرق سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي فيما يتعلق بأسر ضحايا الإرهاب بقوله: «لقد اشتكت الكثير منها بسبب بطء الإجراءات والروتين القاتل في مراجعة الأرامل للدوائر المعنية بصرف رواتبهم والاعانات المالية المخصصة لهم».

وأوضح: «إن الكثير من المواطنين الذين استشهدوا بسبب هذه الأعمال الإرهابية خلّفوا وراءهم الأرامل والأيتام بحيث لا تقوى عوائلهم على سد الحاجات المعاشية

الأساسية، والبعض منهم يعاني من أمراض لا تستطيع الارملة توفير العلاج لهم، إنّ المسؤولية الوطنية والإنسانية تقتضي عناية خاصة بهم لا من جهة توفير الرواتب التقاعدية لهم بأسرع وقت، بل تقتضي حفظ كرامتهم وتوفير العناية الشاملة لهم من توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والسكن وغيرها، فالكثير منهم يسكن في أماكن لا تليق بالإنسان العراقي أن يسكن فيها، ويعاني من أمراض تؤدي بهم إلى الموت، وقد يضطر بعض الأطفال لهذه العوائل من النزول إلى الشارع والسوق لغرض توفير لقمة العيش، مع ما في ذلك من مخاطر الانزلاق الأخلاقي، أو أن يكون فريسة للمجاميع الإرهابية، وهذا بحد ذاته يشكل خطورة على بناء المجتمع العراقي، ومن هنا اقتضت الضرورة تشريع قانون لرعاية هذه العوائل رعاية معاشية وصحية وتربوية».

خطبة رقم (٣٩)

١١ ذي القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ٢٨ أيلول ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي من الحرم الحسيني المطهر في الخطبة الثانية من صلاة الجمعة ثلاث قضايا، كان أولها مسألة «قضية بناء المدارس وترميمها وجرائم القتل والميزانية».

وقد بيّن: «نحن نستقبل العام الدراسي الجديد، والكل يعلم أنّ هناك أزمة في قضية المدارس خصوصاً المراحل الابتدائية والمتوسطة وربما حتى الاعدادية وهذه الأزمة أزمة قديمة تفاقمت شيئاً فشيئاً مع زيادة اعداد الطلبة، وبالنتيجة لم يكن هناك سير متوازٍ بين زيادة الاعداد وما يقابلها يفترض من زيادة المدارس أو استحداث بناء وصفوف أضافية للمدارس التي يمكن أن تسع زيادة في الصفوف»

واضاف: «إن الذي يحصل في هذه القضية طبعاً هناك نيّات صادقة، ونحمل الأمور على صحتها وسلامتها، لكن ما ينعكس علينا - كما نعتقد - ليس من الانصاف أن نبدأ بترميم المدارس على ما هي عليه من الشحة، ولا تكون هناك رقابة حقيقية على إكمال هذا الترميم في العطلة الصيفية».

وتابع: «كما أن هناك مساحة واسعة من العمل لو حرصنا تمام الحرص على توفير مدرسة لأبنائنا، بعض المدارس كانت آيلة إلى السقوط، والجهات المعنية فكرت في إعادة الترميم وهدمت هذه المدارس إلى الأرض وبدأت ببنائها، وهذه بنفسها فكرة جيدة وجزاهم الله خيراً، لكن المشكلة مشكلة الوقت، لا يمكن أن يتأخر الطالب في بداية

المدارس بدعوى أنّ المدرسة إلى الآن لم تكتمل، أو أنّ المقاول ما زالت حساباته المالية غير خاضعة للتصفية النهائية مع الجهة الممولة، وتبقى هذه المسألة رهن ضمير المقاول أو الجهة المنفّذة.

وأوضح ممثّل المرجعية بقوله: «أنا أتحدث عن ضوابط، وهذه الضوابط لها أولويات ففي الوقت الذي نعاني من ضيق في المدارس، وهناك بعض المدارس ثلاث أوقات للدوام في بناية واحدة، هذا كله يحتم علينا عندما نبدأ بقضية الترميم وإعادة البناء، يحتّم علينا أن نجعل هناك أوقات إضافية، لماذا لا يفرض على الجهة المنفذّة أن يكون عامل الوقت عاملاً مهماً في الحياة! فالوقت عامل مهم في حياتنا، فلماذا دائماً الأمور نؤخرها عن وقتها؟! هذه مشكلة.

المشكلة الأخرى: نحن علق في اذهاننا تصميم موحّد قبل ٤٠ سنة للمدارس، وبدأنا نكرره حتى الآن، ولا اعرف لماذا؟!

أقول: هذه المسائل قطعاً تؤثر على المستوى العلمي، وعندما نطلب من الطالب ومن المدرس الجد والعمل لا بد أن نكون منصفين بتوفير المكان المناسب واللائق بالنسبة للطالب فليس من الصحيح دائماً أن نحيل إلى المدارس الأهلية، فالدولة امامها مسؤولية التعليم، والمدارس جزء من اهتمام الدولة.

المرجو من الإخوة العاملين عندما يبدأون بمثل هذه المشاريع أن يدرسوا الوقت بشكل فاعل، ويعوضوا ذلك بالعمل بأكثر من وجبة لغرض الإسراع بتنفيذ بناء المدارس والمتعلقات المالية، هذه وسائل مهمة ارجوا الالتفات إليها رأفة بأبنائنا وأولادنا طلاب المدارس».

وتطرق السيد الصَّافي لأمر ثان مهم، وهو تصاعد نسب الجريمة بهذا البلد، بقوله: «طبعاً نسب الجريمة في كل بلد عندما تتصاعد يجلس أهل الاختصاص للبحث

عن الأسباب ومحاولة ايجاد حلول لهذه الجريمة» موضحاً أن «نسبة الجرائم في العراق، وكلامنا ليس في الإرهاب والمسألة السياسية وإنّما أتحدث عن جرائم القتل وجرائم الشرف والسرقة، هذه النسبة تتصاعد، وعندما تلاحظ أغلب الأحيان أنّ مرتكب الجريمة في زهرة الشباب، وقد يكون عمره ١٦ أو ٢٠ عاماً، ما الأسباب؟!

وتابع: «أقول ترك الأمور على ما هي عليه بلا وجود رقابة من جهة الدولة هذا غير صحيح، بمعنى أنّ الفضائيات تساعد على ذلك، ومواقع الانترنت تساعد على ذلك، والصحافة المقروءة تساعد على ذلك، اين الجهات الرقابية من هذا الأمر؟! ترك الأمور على ما هي عليه بلا أن تأخذ الجهات الرقابية جدية في قضية الحفاظ على أبنائنا، فعندما نحصي عدد الجرائم نضعها امام الجهة المسؤولة ونقول: هذه الجرائم، وهذه الأسباب، وهذه الدوافع، ما الحل؟!

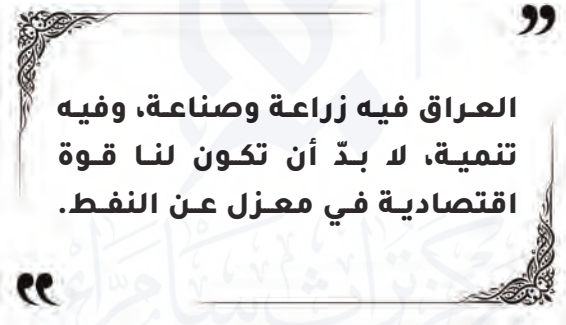
لابد – بالإضافة إلى حملة تثقيفية – لا بدّ أن تكون هناك رقابة، فمثلا السلاح يكون في متناول جميع أفراد الأسرة، وبمجرد أن اختلف شخص مع جاره في قضية معينة يذهب إلى السلاح ويقتله، ومثال آخر تجد أنّ التجار الذين يستوردون اللعب تجد أنّ أغلب اللعب مبنية على العنف، وتكون على شكل أسلحة، وهذا يؤدي إلى أنّ الطفل سيحاول أن يستخدم السلاح الحقيقي، وقد يؤدي هذا إلى اصابة أفراد عائلة وهذا يؤدي إلى تعليم الطفل على العنف، هذه المسألة واستيراد الالعاب التي تحرّض وتعلّم على العنف لا بد أن تقف منها الدولة موقفاً حقيقياً، فهناك نسب كبيرة بسبب إهمالنا وغفلتنا وعدم وجود ضوابط، والتاجر بالنتيجة يحب المال ويأتي بالألعاب الخطرة، وبالنتيجة الطفل والعائلة تدفع الثمن.

أقول: بالنسبة لمواقع الانترنت لا يمكن أن تكون القضية بهذا الانفتاح، فالدولة لا بد أن تقنّ وترعى الشعب بتقنين قوانين تحافظ على ابنائنا على مستوى مقبول من عدم افساد المجتمع بهذه الجرائم أو ما على شاكلتها، وهذه الأمور مسألة ليست سياسية، وإنّما

مسألة اجتماعية ومسألة تحتاج إلى رعاية من أهل الحل والعقل.

وبيّن السيد الصَّافي خلال خطبة صلاة الجمعة بخصوص مسألة الميزانية العراقية والاعتماد على مواردها بقوله: «نحن الآن في نهاية هذه السنة والميزانية تقدّم وتناقش، أقول: ليس من الصحيح في بلد مثل العراق الاعتماد على موارد النفط فقط، نعم العراق بلد نفطي، ولكن ليس من الصحيح اقتصاديا أن تركزّوا كل الجهود على النفط، هذا معناه أنّ البلد في حالة استنزاف، وعندما يكون البلد أمانة عند القادة السياسيين لا بد أن نقرأ مستقبل البلد، فالعراق فيه زراعة وصناعة، وفيه تنمية، لا بدّ أن تكون لنا قوة اقتصادية في معزل عن النفط».

وأضاف: «نعم، النفط يساعد في بناء البلد لا أن نفكر في بناء البلد عن طريق النفط فقط، وقضية التنمية إخواني من القضايا الحيوية في جميع بلدان العالم».



وأوضح ممثّل المرجعية أنّ «الميزانية عندما تعتمد اعتماداً كلياً على النفط والميزانية تكون استهلاكية، معنى ذلك أنّ سياستنا الاقتصادية تحتاج إلى مراجعة».

وأضاف: «الميزانية السابقة هناك قوانين سمعنا بها من جملتها قانون البترودولار كما اسموه، اين تنفيذ هذه القوانين ونحن في نهاية هذه السنة؟ أقول: كثير من المشاريع تحتاج إلى مال، والمال يحتاج إلى يد نظيفة، واليد النظيفة تحتاج إلى فكر يعمل من أجل بناء البلد».

وأضاف: «هذه الأموال التي هي من حق المحافظات النفطية وقرار قد شرّع لماذا

لا تطلق؟! ما الدوافع إلى أن لا نطلق الأموال وما زالت المدن تعاني ما تعاني، هذه الأمور الخدمية لا تتدخل بها الجوانب السياسية والنتيجة الآن محافظات لها حق وحقوقها بسبب ما فيها من موارد لماذا هذه الحقوق والأموال لم تطلق؟!

وتابع: «إذا كانت تحتاج إلى آلية لماذا نؤخر الالية؟ وإذا كانت تحتاج إلى أشخاص؟ فالعراق منجم للأشخاص، وإذا كانت تحتاج إلى تشريعات داخلية لماذا لا تشرّع؟!

بالنتيجة مدن بكاملها تئن تحت خطوط الفقر، من أمراض وبطالة وفقر ومشاكل، التنمية غير موجودة والأموال عندنا، ولا أحد يطلق الأموال لماذا؟! لا نعلم.

خطبة رقم (٤٠)

١٨ ذي القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ٥ تشرين الأول ٢٠١٢م

ركز ممثّل المرجعية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي على ثلاثة أمور كان لها الاثر الواضح على الشارع العراقي.

وأول هذه الأمور الخطيرة هي عملية هروب السجناء من سجن تسفيرات تكريت، مع المحصلة الكبيرة من الضحايا والشهداء نتيجة الأعمال الإرهابية والتي تعتبر الأكثر دموية منذ آب من عام ٢٠١٠ م، وإنّ سيناريو هروب السجناء والذي يتكرر في كل سنة مرات عدة ومن سجون عدة أصبح مسلسلا لا ينتهي، وما حصل في سجن تسفيرات تكريت من هروب أكثر من ١٠٠ سجين بينهم ٤٧ سجيناً محكومون بالإعدام يمثل فضيحة كبرى لم يسمع مثلها في العالم، ولها تداعيات خطيرة وفي مجالات عدة:

١- التأثير النفسي على الأجهزة الأمنية والاستخبارية التي قامت بجهد كبير، وقدّمت التضحيات حتى تمكنت من إلقاء القبض على هؤلاء الإرهابيين، فإن ذلك سيولد إحباطاً لدى هؤلاء عن مدى جدية وفائدة القبض على هؤلاء الإرهابيين إذا كانوا يتمكنون فيما بعد من الهرب.

٢- التأثير النفسي على المواطن حينما يشعر بأن المبادرة أصبحت بيد الجماعات الإرهابية في أن تهرّب من تشاء من إرهابييها، وشعوره بالإحباط بعدم الانفراج الأمني الذي يتطلع إليه منذ فترة طويلة. والشعور بالمساس بكرامة الدولة والأجهزة الأمنية حينما تتمكن هذه الجماعات من مثل هذه الأعمال مرات متعددة في السنة، ونحن لا ننكر

الجهد الكبير لبعض الأجهزة الأمنية في إحباط محاولات الهروب من بعض السجون، كما حصل في سجن مديرية مكافحة الإرهاب، ولكن ما يحصل من عمليات هروب متعددة ومنظمة وبأعداد كبيرة خلال السنة ومنذ عدة سنوات يمثل مؤشراً خطيراً في الملف الأمني، ولذلك نقول: على من يمسك بزمام الملف الأمني من أوله إلى آخره وبتمامه أمام الشعب العراقي أن يضع حداً لهذه الظاهرة.

كما دعا الشيخ الكربلائي لاتخاذ إجراءات جادة وحقيقية في هذا الملف، ومنها:

١- لا بد من محاسبة المفسدين والمتواطئين الذين يتسببون بعمليات الهروب هذه.

٢- كشف نتائج التحقيق، إذ لم يعد يكفي تشكيل لجان تحقيقية كما هو الحال في كل مرة تحصل فيها عملية هروب، ولا يعقبها إجراءات مهمة وحأزمة تردع الآخرين عن تكرار ذلك.

٣- إجراء المراقبة والتفتيش الدائم للسجون وإحكام الإجراءات الاحترازية والأمنية، منعاً لحصول ثغرات في تلك السجون.

٤- رفع الكفاءة المهنية للقائمين على حراسة السجون وإبعاد إدارات وحراسات هذه السجون عن المحاصصة التي تعتبر أحد الأسباب في هذه العمليات.

وأما الأمر الثاني الذي ركز عليه ممثّل المرجعية الدينية، فكان بخصوص ملف الفساد الغذائي، فقد قال سماحته: «من الملفات المهمة التي باتت تشكل ضرراً على الوضع الصحي والمالي للمواطن العراقي هو دخول كميات كبيرة من المواد الغذائية الفاسدة والمنتهية صلاحيتها، وكذلك دخول كميات كبيرة من الادوية المغشوشة أو الفاسدة أو ذات المنشأ الرديء، ففي الفترة الأخيرة قامت دوائر الرقابة الصحية من وزارة الصحة بإتلاف الكثير من الاغذية الفاسدة وغلق الكثير من محلات الاغذية والمعامل، واتلاف عشرات الأطنان من الادوية الفاسدة أو المنشأ الرديء أو المنتهية صلاحيتها».

وأوضح: «ان هذه الظاهرة تشكل ضرراً كبيراً على صحة الفرد العراقي وتؤدي إلى هدر كبير في أموال المواطن العراقي واحد أسبابها مناشيء الفساد المستشري لدى البعض حتى من المتنفذين في الدولة وجشع البعض الذي يريد أن يتاجر ويربح ارباحاً فاحشة على حساب المواطن العراقي وصحته وماله، فمع وجود اجهزة رقابة غذائية ودوائية تقوم بأعمالها وتكشف الكثير من هذه المواد والادوية الفاسدة الا اننا بحاجة إلى تفعيل أكبر وآليات أكثر تطوراً لهذه الرقابة والى وعي المواطن وانتباهه إلى خطورة هذه المواد والاغذية والتعامل معها بحذر وقيام وسائل الإعلام بالتوعية في ذلك».

وأضاف: «ان من أهم الخطوات لهذا العلاج هو معالجة الفساد الذي أصبح الداء الاكبر في العراق ولا يمكن حلّ الأزمات والمشاكل في البلاد وفي جميع ملفاته الا من خلال خطوات جادة وجريئة وبالذات من الكتل السياسية لمعالجة الفساد ومحاسبة المفسدين، حتى لو كانوا تابعين إلى كتلهم أو احزابهم.

وختم الكربلائي خطبته بالإشارة إلى ما يتعلق بملف محو الامية فقد بين سماحته: سبق أن بيّنا حجم الامية في العراق والذي تميل ملف خطورة على الوضع الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والأمني والأخلاقي فهناك تأثير للامية حتى على ملف الإرهاب والأمن في العراق وكذلك تخلف البلد وعدم إمكان تطويره، موضحاً أنّ الجهد الحكومي لوحده لا يكفي (حيث تألفت الهيئة العليا لمحو الأمية للبدء بحملة لرفع الأميّة في العراق) بل لا بدّ من تضافر الجهود من قبل الجميع ابتداءً من الإخوة رجال الدين والخطباء ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والعمل على توعية المواطن بالآثار الخطيرة للامية حينما يترك الطفل فريسة للضياع والجهل والتسوّل في الشوارع وربما يكون ضحية للإرهاب بإغرائه بالقيام بأعمال إرهابية مقابل مبالغ من المال ومطلوب من الآباء والأمهات والأسرة بصورة عامة الاهتمام بتعليم اطفالهم وإعطاء هذه المسألة أهمية قصوى».

خطبة رقم (٤١)

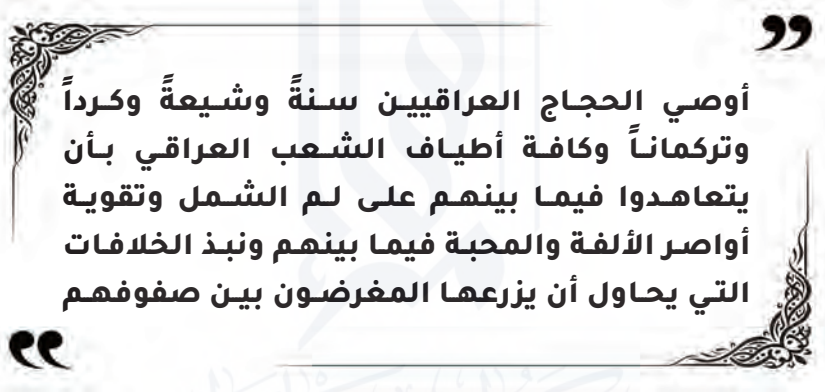
٢٥ ذو القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ١٢ تشرين الأول ٢٠١٢م

تناول ممثِّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة السيد أحمد الصَّافي في الخطبة الثانية من صلاة الجُمعة التي أقيمت في العَتبة الحُسينيّة المُقدَّسة، بعض المشاكل التي يُعاني منها العراق ومن أبرزها ظاهرة التلكؤ الواضح في إنجاز المشاريع الإستراتيجية والخدمية للمواطنين.

ودعا المسؤولين للتحلي بالجرأة والشجاعة في تشخيص المشكلة وحلِّها، مُبيِّناً أنَّ هنالك الكثير من المشاريع التي انهزم مقاولوها فضلاً عن المشاريع المتلكئة والمشاريع التي لا يُعرف مصيرها، منها مشاريع سكنية تخدم شريحة من الناس، وهناك مشاريع استراتيجية للبلد متعلِّقة بالطُرقات والجسور، ومنها ما يدخل في صُلب خدمة الناس كالمستشفيات والمراكز الصحية، وهذه الحالة أصبحت حالة موجودة ومستشرية في عموم البلد، فمن المسؤول؟ ومن السبب؟ سؤالان بحاجة لمن يُجيب عنهما.

وأضاف السيد الصافي: «هذه المشاريع ليست من بواكير أذهان القائمين عليها؛ إذ لا يوجد مشروع انفرد به العراق عن العالم، بل يكاد العراق البلد الوحيد الذي يفتقر إلى مثل هذه المشاريع الاستراتيجية، وهذا ليس معيباً قياساً إلى الظروف التي مرَّ بها العراق، لكن من المعيب أن لا نعرف عن هذه المشاريع كيف بدأت؟ وما مدتها؟ ومتى تنتهي؟ وكم صرف عليها؟ وأين ذهبت هذه الأموال المصروفة؟ لكن مع الأسف، إنّ هذه المسألة عسيرة الفهم على المسؤول».

مبيناً: «إنَّ مسؤولية التلكؤ في هذه المشاريع تقع في الدرجة الأولى على الذين يُشرِّعون القوانين ويتركونها دون تنفيذ، والذين يحاولون حلّ المُشكلة بمُشكلة أكبر، فكم من مُقاولٍ تلكأ في عمله ولم ينجح في تسليم المشروع كامل الإنجاز، عاقبوه وحاسبوه بأن أحالوا عليه مشروعاً آخر ليبقى المشروعان مُعلَّقين دون إنجازٍ وهذا سببه انعدام الرقابة على عمل المُقاولين، وعدم تشخيص الشركات الوهمية، وعدم حظر التعامل معها ويكفي تذرّعاً من قِبل المسؤولين بأنَّنا وضعنا هذه الشركات على القائمة السوداء وسنلاحقها من خلال الشُرطة الدولية، كفى تعاملاً مع أموال الناس بهذه الطريقة المُقزِّزة وليجعل المسؤولون نُصب أعينهم في تقديم الخدمة لهذا الشعب المحروم».



وتطرّق سماحته في الجانب الثاني من الخِطبة إلى موضوع موسم الحج «داعياً المسؤولين إلى التواضع والجلوس مع الحُجّاج والتعرف على احتياجاتهم ومشاكلهم مستفيدين من هذا المشهد العظيم الذي يتساوى فيه الناس جميعاً فلا مناصب ولا فروق طبقية بين يدي الله، كما أوصي الحجاج العراقيين بأن يقدموا التوجيه والنصح والنقد البناء للمسؤولين كيما لا نسمح بتكون طبقة من الساسة الطُغاة أو الفاسدين لا سمح الله، كما أوصي الحجاج العراقيين سنةً وشيعةً وكرداً وتركماناً وكافة أطياف الشعب العراقي بأن يتعاهدوا فيما بينهم على لم الشمل وتقوية أواصر الألفة والمحبة فيما بينهم ونبذ الخلافات التي يحاول أن يزرعها المغرضون بين صفوفهم».

خطبة رقم (٤٢)

٣ ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ١٩ تشرين الأول ٢٠١٢م

دعا ممثِّل المرجعية الدينية العُليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية من صلاة الجُمعة التي أقيمت في الصحن الحُسيني الشريف، إلى: **ضرورة الإسراع بإقرار قانون المحكمة الاتحادية العليا.**

وبين سماحته: انّ إقرار هذا القانون يواجه مأزقاً في الوقت الحاضر؛ لأنّ بعض الأطراف السياسية اشترط أن يتضمن هذا القانون بنداً هو أنّ المحكمة لا تجتمع ولا يحصل إقرار ومصادقة لقوانينها واحكامها الا بحضور النصاب الكامل لجميع أعضائها السبعة عشر، وهذا مازقٌ كبير.

> **ضرورة الإسراع بإقرار قانون المحكمة الاتحادية العليا.**

في البدء لا بد أن نبين ماهية المحكمة الاتحادية العليا، وما المهام الخطيرة والمهمّة والحساسة الملقاة على عاتقها:

١ – للمحكمة مهمة الفصل في الاختلافات التي تنشأ بين جهات السلطة التشريعية المتعدّدة على قانونٍ أو تشريعٍ معين.

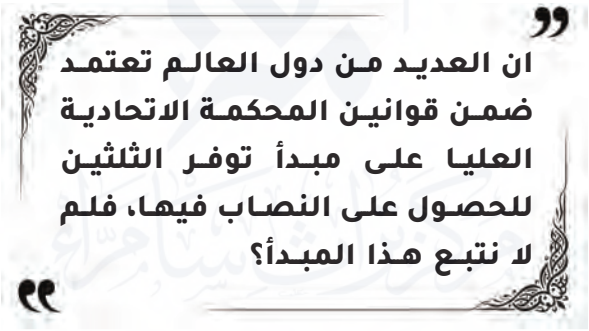
٢ – الفصل في الاختلافات التي تنشأ بين السلطات التشريعية والتي تتعطل بسببها

الخدمات ومصالح الشعب.

٣- تفسير مواد الدستور، فكثيراً ما يحصل اختلاف بين الكتل على تفسير مادة مهمّة من مواد الدستور.

٤- مراقبة مدى مطابقة القوانين والتشريعات لمواد الدستور.

وعلى ضوء ما ذكرناه من مهام حساسة وخطيرة تتضح أهمية المحكمة الاتحادية العليا لمصالح العراق المختلفة. إلا أنّ الكتل السياسية لازالت متمسّكة بالبند القاضي باكتمال النصاب التام للمحكمة بحضور جميع اعضائها السبعة عشر، حيث إنّ تغيب عضو واحد منهم سينقض جلسة المحكمة، وبالتالي تتعطل القوانين، وتساءل سماحته:ان العديد من دول العالم تعتمد ضمن قوانين المحكمة الاتحادية العليا على مبدأ توفر الثلثين للحصول على النصاب فيها، فلم لا نتبع هذا المبدأ؟



كما أكد سماحته على: «ان المحاصصة هي إحدى المشاكل الأساسية في تعمّق الأزمات وتعطيل القوانين، ومنها قانون المحكمة الاتحادية العليا، كما أن المحاصصة في العراق انطبع عليها طابع تغليب المصالح القومية والمذهبية والاثنية الضيقة على مصالح الشعب العراقي، فحينما نتابع التشريعات الصادرة من مجلس النواب نشاهد هذه المحاصصة التي بدأت تنتشر والتي تغلب حتى إنّ الحضور في مجلس النواب والمصادقة

على بعض القوانين حسب ما تقتضيه مصلحة القومية والطائفة والحزب والكتلة والمنطقة، حتى طُبعت المحاصصة وبدأت هيمنتها في الكثير من المناصب العليا في البلاد، فالعضو في هذه المحكمة سيتماشى ويخضع لمصالح حزبه وطائفته وكتلته، وبهذا سوف تشل حركة المحكمة وتعطل القوانين.

وتناول سماحته في المحور الثاني الآليات المتبعة في الفساد عند الجهات المكلّفة في محاربة الفساد، مؤكداً على أهمية عدم التهاون في معالجة ملفات الفساد، موضحاً أنّ ما نطرحه لانقصد به ملفاً معيناً من ملفات الفساد في العراق، بل بشكل عامٍ، حيث إنّ الآلية المتبعة الآن في مكافحة الفساد هي إذا حصلت شبهة فساد بحق شخصٍ ما ستصدر مذكرة إلقاء القبض بحقه وتنشر في وسائل الإعلام خصوصاً أنّ بعض هذه الوسائل والقنوات تبحث عن الشبهة، ويحصل هذا قبل التأكّد من ثبوت التهمة، فالشخص البريء صاحب السيرة الطيبة ستنتهك سمعته أمام الناس، وسيطعن في سمعته المهنية والعائلية، فمن هذا نقول: إنّ هذه الالية سلاح ذو حدين، حيث تؤدي في جانبها السلبي إلى هتك حرمة وسمعة المواطن البريء، خاصة إذا علم به جميع المواطنين، وستسقط سمعته الاجتماعية والمهنية ومعه عائلته، كما إنّ الآخرين من المسؤولين أصحاب الخبرة ة والهمة والنزاهة سيكون لديهم توجس من أداء الخدمة، وسيخشى الموظف النزيه من تسنّم مواقع كبيرة ومسؤولة في الدولة، خشية من تهم الفساد التي تتسم بالتشهير غالباً .

وتطرق سماحته في المحور الثالث لموضوع الجرائم الكثيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة، وبالخصوص اختطاف الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين الرابعة والخامسة، واغتصابهم وحرق جثثهم، مبيناً أنّ مجتمعنا لم يشهد مثل هذه الجرائم سابقاً، مؤكداً أن السبب الرئيس المؤدي لمثل هذه الجرائم هو تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، وفي مقدمتها (الحبوب الصناعية).

وقدم سماحته بعض الحلول لمعاجلة هذه الظاهرة الخطيرة، منها:

١- مطالبة الأجهزة الأمنية بتكثيف جهودها للكشف عن المخدرات والمتاجرين بها ومتعاطيها.

٢- تكثيف نقاط التفتيش في المعابر الحدودية.

٣- تفعيل الجانب القانوني والتشريعي من خلال وضع أحكام شديدة بحق المتعاطين والمتاجرين للمخدرات، إذ نتعجب من بعض القضاة والمحاكم التي تصدر أحكاماً خفيفة جداً بحقهم.

٤- كما تقع المسؤولية الكبرى على الآباء والأمهات، ونطالبهم بأن يسألوا عن أبنائهم ويتفقدوا أحوالهم.

واختتم سماحته: «بخصوص التظلّم المرفوع من قبل ألف مهندس في عدد من الوزارات، وخاصة في وزارة الكهرباء، الذين تعينوا في دوائرهم بشهادات أقل وكان عنوانهم الوظيفي بصفة (فني)، بعدها تدرّجوا في المناصب الوظيفية في الوزارة ثم درسوا وأصبحوا مهندسين؛ إذ يفاجؤون بقرار يسلبهم مناصبهم وعناوينهم الوظيفية ازاء الاعتراف بالشهادة الجديدة، فنتساءل: ما الضير من الحصول على الشهادة أثناء فترة الخدمة؟ ولم لا يتم احتسابها لهم؟ فنناشد الجهات المعنية بضرورة التريّث لحين اصدار القوانين الخاصّة بذلك».

خطبة رقم (٤٣)

١٠ ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية عدة قضايا تهم الشأن العراقي، ابتدأ فيها بقضية التعليم في العراق قائلاً: «هناك أعداد كبيرة من الطلبة والتلاميذ في مختلف مستويات التعليم في العراق بدءاً من الابتدائية وانتهاءً بالجامعة والمعهد، وأغلب الأسر لديها طالب أو تلميذ».

مضيفاً: «وسنحصر كلامنا بطلبة وتلاميذ المراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية، وأبناؤنا هؤلاء يمثلون شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع، ولهم حضورهم في المجتمع وفي المحافل الأخرى، ولست أريد الحديث عنهم، بل أريد الدفاع عنهم بما يتعلق بمسؤولية الدولة تجاههم، والكلام الصريح أفضل من المجاملة هنا، بغض النظر عن الرضى والغضب منه، وكلامنا ليس هدفه تسليط الضوء على المشكلة، بل المعالجة من قبل المعني بالمشكلة الذي يسمع كلامنا، فعليه إن كان معنياً أن يحرك ضميره ليقوم بدوره».

مبيناً: «هذه المدارس تؤهل الكفاءات التي تبني العراق أو تهدمه لا سمح الله، فالإعداد الجيد للطالب من أجل أن يشعر بأهمية بلده يجعله عامل بناء للعراق بأقصى طاقة لجهده، وإلا سيكون العكس».

وتساءل السيد الصَّافي عن «ماهية العوامل التي تسهم وتؤثر في انتاج طالب يسهم في بناء البلد». مبيناً: «من هذه العوامل توفير مدرسة تتناسب وطبيعة التعليم، من حيث قربها من محل سكن الطالب، توفر الحد الأدنى من وسائل التعليم وأجوائه التي تسهم في

بناء الطالب، والذي حصل لدينا أنّ بعض الجهات في البلد تكفّلت ببناء بعض المدارس، لكنها وللأسف اكتفت بهدم القديم منها وتركته خالياً من البناء».

وتساءل مستغرباً: «فماذا أنتجت هذه المسألة، نقل طلاب وكادر المدرسة المهدمة إلى مدرسة أخرى، فأصبحت الأخيرة تضم ثلاث وجبات دوام، من ٨ حتى ١١، ومنه إلى ٢ بعد الظهر، ومنه إلى ٥ عصراً، وهذه المدارس تفتقر لأبسط المستلزمات الضرورية، ومنها المرافق الصحية، فإما أن يذهب الطالب إليها وهي غير مؤهلة، فيمتلئ من النجاسات، أو أن يحبس أنفاسه حتى نهاية الدوام فيعيش ضغطاً نفسياً، فلا الجهات المسؤولة تعمل شيئاً للمدرسة المتضررة، ولا الجهات التي تبني المدارس الجديدة تفعل شيئاً، وللعلم هناك مدارس بُنيت قبل ٤٠ سنة وهي أفضل من مدارس موجودة الآن، وهناك مدارس بنيت قبل ٣٠ سنة ولا تصلح للتعليم مطلقاً، والعجيب أنّ مهندس اليوم والمقاول يكرّر بناء نفس المدارس بسبب انطباع خارطة تلك المدارس في ذهنه، فهل هذه المدارس قرآن منزّل، لا يريد أحد تغييره؟!».

> **أنا أسأل منظمات حقوق الإنسان، ألا يحق لطلبتنا وفلذّات أكبادنا في أن يحصلوا على التعليم بشكل جيد وعلى أماكن تعليم جيدة؟**

مستدركاً: «أنا أسأل منظمات حقوق الإنسان، ألا يحق لطلبتنا وفلذّات أكبادنا في أن يحصلوا على التعليم بشكل جيد وعلى أماكن تعليم جيدة؟ المقاول الذي تأخر في إنجاز المدرسة الا يتحسس آلام التلميذ والطالب؟ المسؤول الذي أحال المدرسة في وقت متأخر وفي الوقت الضائع على المقاول ألا يتحسس ما أوجده من تعطيل بسبب أو بآخر، ألم يفكر ببديل؟».

موضحاً: «قبل ثلاث سنوات كنا نتكلم عن مدارس الطين الموجودة في بعض

مناطق بغداد، وعن غرابة أننا نشاهدها ونحن في القرن الواحد والعشرين وهي مسألة كارثية، فجاءنا الجواب: إن لم تعجبكم مدارس الطين فسنهدمها وستبقون بلا مدارس أصلاً! يا أبناء الطيبين، لا اعرف كيف نتكلم، وكيف تتعاملون!».

وأضاف: «لو كانت المسألة تخص مدرسة واحدة، لهان الأمر، لكن المسألة تخص عشرات المدارس، وكأن مسؤولا ما انتبه من نومه فجأة وقال: هدوا هذه المدارس بحجة التعمير!

عشرات الأسر تبكي وتشكو مما يتعرض له أبناؤها من ضيق وتعب بسبب تبدل دوام أبنائهم، ولا من مجيب».

مبيناً: «ومع كل هذه المشاكل، ومع احترامنا للمعلمين والأساتذة الجيدين، فهناك غيرهم ممن يتلفظ بألفاظ نابية ولا يشجع الطالب على الدرس، والمدير لا يكترث أصلا بمشاكل الطلبة، وهناك مدارس خاصة أصبحت لأبناء الذوات، وأبناء الفقراء ينوءون تحت وطأة بناء مدارس حديثة».

وخاطب المعنيين: «إخواني، كل المجتمعات يُقيم حالها من خلال أمرين، التعليم والطب، فإن سلم حالهما صلح المجتمع، وهذان الأمران لم يسلما عندنا، فقد تكلمنا في جمعة سابقة عن تأخر بناء عشرات المستشفيات بين المقاول والمسؤول، ولا نسمع سوى وضعنا فلان على القائمة السوداء، واتصلنا بالإنتربول، وغير ذلك من الكلام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع».

وأضاف: «كنا نطالب بإصلاح زجاج المدارس المتكسر، والآن نحن نستجدي نصب خيم للمدارس المهدمة، أي وضع هذا؟! من المسؤول؟ هذه جريمة علمية؟ قطعا ستقيد ضد مجهول؛ لأنّ المسؤولية عندما تغيب لا يُعلم من هو المقصر؟!».

ووجه كلامه في الشق الثاني من خطبته إلى بعض النواب قائلاً: «قطعا النائب في

الانتخابات جاء بزخم كبير من الأصوات، والمحافظات قُسمت على أن كل (١٠٠) ألف تقريبا يمثل مقعداً نيابياً، وهذا التمثيل يتطلب من الناخب أن يمارس دوره الذي انتخب من أجله، وهو الدور التشريعي والرقابي، وبعض النواب خرج عن هذا الدور ودخل في الأمور التنفيذية فلم يحصل على ما اراد ولم يؤد ما انتخب من اجله».

مضيفاً: «الجهات التنفيذية لا تحب أن تدخل غيرها في عملها، وبعض النواب أصبح يقلل من قيمته بنفسه، فيدخل الوزارة الفلانية طالباً: عين فلاناً من أقاربي وأوفد فلاناً منهم، فالجهة التنفيذية لن تحترم هذا النائب؛ لأنه ترك المجلس النيابي من أجل تحقيق أغراض شخصية، وسيكون موقفه ضعيفاً أمام الجهة التنفيذية التي نفذت طلبه الشخصي في حال قصّرت في أدائها، فسيضعف المجلس بسبب التصرفات المعيبة من مثل هكذا نواب، أنا أريد أن ارفع درجة النائب لمستوى (١٠٠) ألف شخص وليس لشخصه فقط».

واختتم خطبته بنصائح للنواب بمناسبة العيد: «لأن فيه تفكير في قضايانا العالقة، ويمكن أن يكون هذا العيد مدعاة للاقتراب والتنازل وتغيير بعض الأفكار التي أثرت على البلد لدى شخص ما، ومدعاة للتشاور من أجل بناء البلد، والاصطفاف معا من أجل إنقاذ البلد، ورفد البلد بوجوه وطاقات وخيرات تفيد البلد، أقول لا عن انفعال».

موضحاً: «الشعب العراقي ينتظر منكم أشياء كثيرة، فالعائلة عادة تعلق على العيد أشياء كثيرة، فما الذي علق أهل الحل والعقد والساسة والكيانات على هذا العيد؟ قطعا ليس العداء والتشنج والبغضاء، بل علقوا عليه أشياء يفترض أن فيها خدمة الناس، وأكيد أنها أمور ليست عسيرة وفي مقدور الإخوة تنفيذها ولا تحتاج إلا إلى إرادة قوية، والعراق يستحق واقعا أن تكون إرادة الإخوة المسؤولين قوية في تعزيز بناء البلد بأوجهه المتعددة، وهذا المقدار كاف رسالة مختصرة، عسى أن تكون هناك أذن واعية تسمعها ونرى فيه خيراً كثيراً، داعياً الله أن يكون هذا العيد خيراً على المسلمين، ويرفع الظلامة عنهم ويرجع حقوقهم».

خطبة رقم (٤٤)

١٧ ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ٢ تشرين الثاني ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي في خطبته جملة من القضايا التي تهم الشأن العراقي.

قال في معرض حديثه عن الجوانب الاقتصادية للدولة العراقية «بناء البلدان يحتاج إلى مقومات كثيرة، حتى يكون هذا البلد متكاملاً من جهة، ونامياً من جهة، وقوياً اقتصادياً من جهة أخرى، ولعل من جملة مقومات البناء مسألة المال والثروات للبلد، لذلك ينعت هذا البلد أو ذاك بأنه من البلدان الغنية وفق ذلك، وأعتقد أنّ بلدان المسلمين عموماً قد منّ الله عليها بثروات خاصة، واختلفت سياسات كل دولة في الاستفادة من هذه الثروات أو تلك».

وبيّن السيد أحمد الصافي:

«العراق قطعاً من البلدان الغنية بما حباه الله تعالى من ثروات ومياه، لكن هذا المقدار لوحده غير كافٍ، وإنّما لا بد أن يرفده شيء آخر، التفكير الجدّي في بناء الدولة، فكل دولة تحتوي على مؤسسات يراد لهذه المؤسسات أن تنهض بمشروع الدولة».

مضيفاً: «الآليات التي تنفذها الدولة لا بدّ أن تكون من خلال مؤسسات، والمقصود بها تلك الحالة الإدارية العلمية السياسية التي تثبت عليها اركان الدولة، بحيث نشعر أن هناك دولة قوية من خلال وجود هذه المؤسسات وافرادها، لتعمل من أجل الحفاظ على هذه الدولة».

واستطرد: «العراق مثلاً فيه مجموعة كبيرة من الآثار لا بدّ أن تكون عندنا سياسة مؤسساتية للتعامل معها، ولا تكون هذه السياسة خاضعة لوضع شخصي، وعندنا مقدسات لا بدّ أن تكون هناك سياسة مؤسساتية تتعامل معها، ويجب أن لا تخضع لوضع خاص، وهكذا الجيش والشرطة والدوائر المدنية وامثال ذلك».

> **العراق قطعاً من البلدان الغنية بما حباه الله تعالى من ثروات ومياه، لكن هذا المقدار لوحده غير كافٍ، وإنما لا بد أن يرفده شيء آخر، التفكير الجدّي في بناء الدولة، فكل دولة تحتوي على مؤسسات يراد لهذه المؤسسات أن تنهض بمشروع الدولة.**

مبيّناً: «هناك بعض الحالات، يكون الجانب المؤسساتي في ذهن المسؤول مفقوداً، وهذه الطريقة في إدارة أي ملف من الملفات إذا لم يكن مبنياً على قضية مؤسساتية لبناء الدولة، فالنتيجة أننا سندفع الثمن، والذي سيتأثر البلد من جهة والناس من جهة أخرى».

وأوضح: «مثلاً سأتحدث عن مرحلة ما قبل ٢٠٠٣، سترى مثلاً أنّ الجامعات متأخرة بسبب الحصار الذي كان مفروضاً على البلاد، ولان النظام في تلك الفترة كان لا يتعامل مع بناء البلد، وإنّما كان يتعامل مع وجهة نظر خاصة لتسيير أمور الدولة، فعندما تتطلع على منظومة الطرق، سترى أنّ هذه المنظومة أيضاً متأخرة؛ لأنّ هناك اعتبارات خاصة، بحيث إنّ بعض المناطق تُحرم وبعض المناطق تهمل، وأمثال ذلك، مما أثر على البنية التحتية كالطرق وما أشبهها، وبالنتيجة، الإنسان عندما يطّلع على وضع ما قبل ٢٠٠٣م سيقول: إنّ هذه ليست دولة، وإنّما هذه عبارة عن حالة طارئة سرعان ما تنقضي! وتكون الدولة إذا أرادت أن تنهض أن تبذل جهداً كبيراً إما أن تصل للهدف أو أن لا تصل».

وتساءل: «والان لو تلاحظ ما بعد عام ٢٠٠٣ م ما الذي حدث؟ قطعاً هناك نظرة لبناء الدولة موجودة تشريعية أو تنفيذية، مجرد نظرة! ولكن الواقع على الأرض ليس بناء مؤسسة، فالواقع الموجود هو عبارة عن علاقات شخصية تطغى على بناء المؤسسات، كاستبدال هذا المدير واستبدال ذاك الضابط أو هذا الموقع أو الجهة، وهذا كله لم يراع فيه الجانب المؤسساتي ولا جانب الكفاءة، وإنّما لوحظ فيه الوضع الخاص».

هناك بعض الحالات، يكون الجانب المؤسساتي في ذهن المسؤول مفقوداً، وهذه الطريقة في إدارة أي ملف من الملفات إذا لم يكن مبنياً على قضية مؤسساتية لبناء الدولة، فالنتيجة أننا سندفع الثمن، والذي سيتأثر البلد من جهة والناس من جهة أخرى.

واستدرك: «لاحظوا هناك مفارقة تحدث بين النظرة للبناء المؤسساتي وبين الواقع المعاش لبناء الذهنية الخاصة في علاقات المسؤول مع أقربائه أو من يعرفه».

مضيفاً: «قطعاً هذه الطريقة لا تؤدي إلى بناء مؤسساتي، فهو لا يتم بالشعارات، بل يبدأ على الأرض ابتداءً من احترام الشهادة، إذ لا بد أن نقضي على التزوير، مروراً باحترام المال».

موضحاً: «العمل المؤسساتي قد يصعب على البعض، لكن دعنا هنا نتكلم عن خدمة البلد، فالعمل المؤسساتي ليست هذه طريقته، فما يجري طريقة خاصة تحاول أن تقرّب العمل وفق رؤى شخصية، فالعمل المؤسساتي لا بد أن يحترم، والقانون عندما يصدر ونعتقد بصحته واكتسب ما يعبّر عنه (الدرجات القطعية)، لا بدّ بعدها أن يحترم،

فمن غير المعقول أن نشرّع بعض القوانين ونحن لا نطبق الذي شرعناه».

وأضاف: «الجهة المتضررة الآن من الوضع السابق هي جهة الفقراء، وكل مسؤول يرى أنّ الفقير يجب أن يراعى ويهتم به بالدرجة الأولى، هذا جيد، ولكن ماذا صنعنا مؤسساتياً لخدمة هذه الشريحة الفقيرة؟».

كما بيّن سماحته أن: «رواتب الحماية الاجتماعية فيها مشاكل، فمثلاً لا يمكن لابن البرلماني أن يستلم راتب الحماية الاجتماعية، إذن لا بد عندما نؤسّس لشيء أن نكون جديين وواقعيين وموضوعيين في التعامل معه».

موضحاً: «المسؤول عندما يأتي بعشرة أو عشرين شخصاً من الحماية، وهؤلاء رواتبهم على جهة محددة، يُفترض به أن يحاسبهم؛ لأنّ هذا عمل، هل يعملون فعلاً ؟!هل يخدمون؟! أو يبحث لهم عن مصرف اخر من جهة ثانية!».

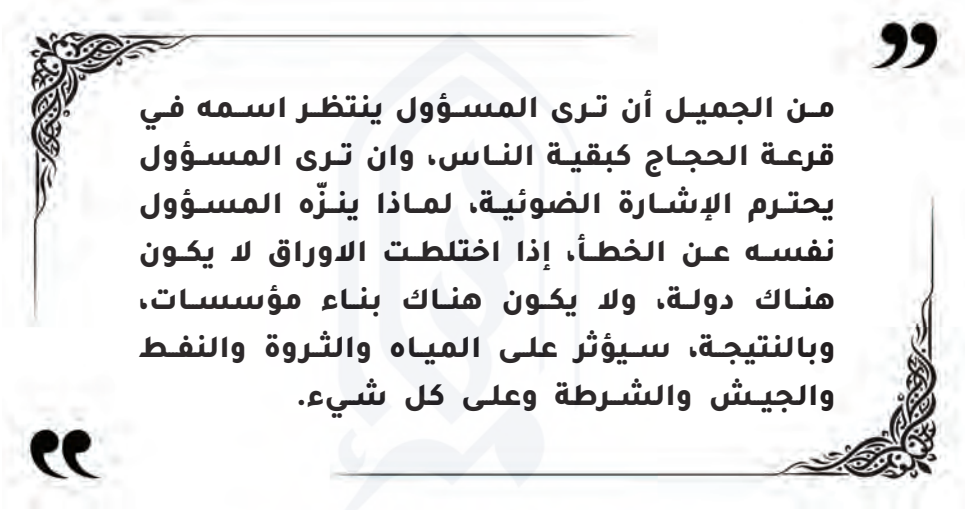
مضيفاً: «هذا كله ليس عملاً مؤسساتياً، فالعمل المؤسساتي يبدأ من المسؤول في تنفيذ ما يريد، فعندما أكون أنا في الدولة واتصل بالطائرة التي تريد أن تذهب إلى الحج، وأؤخرإقلاع الطائرة التي فيها أكثر من ٢٥٠ حاجاً، لأنّ زوجتي في الدوام وبعد خمس ساعات تخرج، فلابد أن تتأخر الطائرة لأجلها، قطعاً هذا ليس عملاً مؤسساتياً».

كما بيّن سماحته أن: «على الإنسان أن لا يستغل وضعه في أية مؤسسة من أجل المنفعة الخاصة، بل بالعكس على البرلماني أو المسؤول أن يأتي إلى الدائرة ويحاول أن يرى الخلل حتى يصلحه، ويحاسب المقصّر».

وأضاف: «العمل المؤسساتي يجب أن يخضع لموازين، وأهم هذه الموازين هي احترام القانون، وأن لا يحاول المسؤول أن ينزّه نفسه عن القانون، فهو يزيده أهمية ومسؤولية وموضوعية».

وختم خطبته بقوله: «أقول: لا بدّ إذا أردنا لهذا البلد الخير - والمسؤولون قطعاً

يريدون الخير له – أن لا نعمل وفق هذه المصلحة وأن ننزه أنفسنا، فمن الجميل أن ترى المسؤول ينتظر اسمه في قرعة الحجاج كبقية الناس، وأن ترى المسؤول يحترم الإشارة الضوئية، لماذا ينزّه المسؤول نفسه عن الخطأ، إذا اختلطت الاوراق لا يكون هناك دولة، ولا يكون هناك بناء مؤسسات، وبالنتيجة، سيؤثر على المياه والثروة والنفط والجيش والشرطة وعلى كل شيء».



خطبة رقم (٤٥)

٢٤ ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ٩ تشرين الثاني ٢٠١٢م

شدد ممثِّل المرجعية الدينية العُليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، على قرار إلغاء البطاقة التموينية الذي اتخذه مجلس الوزراء على أن ينفذ في شهر اذار من السنة القادمة، واعتبر الأعذار التي قدمت غير منطقية وغير مقبولة.

وبين الشيخ الكربلائي»: «الاعذار التي أبداها المسؤولون غير مقبولة أبداً ويدخل تحت مقولة (العذر أقبح من الذنب)، ومن جملة الاعذار التي قدموها (القضاء على حالات الفساد والتلاعب التي ترافق عمليات توزيع مفردات البطاقة التموينية وعدم وصولها بشكل كامل ومنظم إلى المواطن)، وسنبيّن سبب عدم المقبولية من خلال أسباب متعددة.

١- هذا الإجراء سيحمّل الاعداد الكبيرة من العوائل الفقيرة وضعيفة الحال أعباءً جديدة تضاف إلى ما يتحملونه من مصاعب الحياة؛ لأنها تعتمد اعتماداً أساسياً في توفير احتياجاتها الغذائية الأساسية على مفردات البطاقة التموينية، في حين أنّ دفع المال إلى هذه العوائل سوف لا يلبي هذه الحاجة لأسباب متعددة، منها إنّ هذه العائلة ربما ستصرف المال في توفير احتياجات أخرى تعتقد انها أكثر ضرورة بحسب حالها كالمرض وغيره، وبالتالي ستحرم من توفير هذه المواد الغذائية.

٢- من الذي سيضمن عدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية خصوصاً وإنّ المتحكّم بالسوق سيكونون هم التجار الذين يتهم بعضهم بالاحتكار واستغلال حاجة المواطن

لرفع الأسعار، وهذا نلاحظه خلال شهر رمضان – وهو شهر واحد من السنة– حيث ترتفع الأسعار لمجرد حصول زيادة في الطلب على المواد الغذائية الأساسية.

٣– وما يذكره بعض المسؤولين من أن وزارة التجارة ستنفذ إجراءات صارمة لضبط أسعار المواد الغذائية وخصوصاً مادة الطحين، وعدم السماح مطلقاً بالتلاعب بها عبر إجراءات متعددة تشمل الاستيراد والبيع المباشر ومحاسبة كل أشكال الجشع والاحتكار.

ونود أن نبيّن: «أن مؤسسات الدولة المعنية ومنها وزارة التجارة لم تتمكن من ضبط الأسعار خلال شهر رمضان من كل عام، ولم تستطع توفير المواد الغذائية للبطاقة التموينية بتمام كميتها وجودة نوعيتها، كيف ستتمكن من السيطرة على السوق بعد أن يكون المواطن في توفير سلته الغذائية تحت رحمة التجار والاسواق».

٤– إنّ العذر بان ذلك لمكافحة الفساد، نقول من الذي يضمن أن الآلية الجديدة سوف تسلم من الفساد؟ وطالما أن المسؤولين بأنفسهم يقرون أنّ أحد الأسباب هو عدم القدرة على معالجة الفساد في آلية البطاقة التموينية.

وأضاف الشيخ الكربلائي: «حين يجد المسؤول نفسه عاجزاً عن مكافحة الفساد يحمّل المواطن تبعات ذلك بأعباء جديدة بدلاً من أن يستقيل من وزارته ودائرته، والتخلص من الفساد لا يعالج بأن يفتح منفذاً ومكمناً آخر للفساد، بل باتخاذ الخطوات الجريئة والشجاعة لمحاربته ومحاسبة المفسدين».

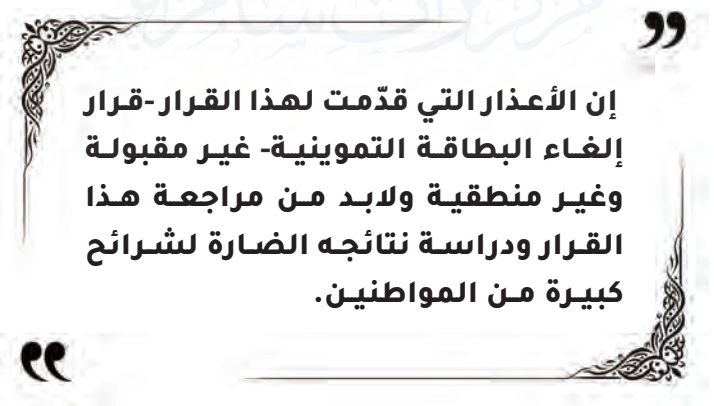
٥– ذكر بعض المسؤولين في وسائل الإعلام أنّ الذين يعارضون هذا القرار إمّا تجار مستفيدون من الفساد في البطاقة التموينية، وإمّا سياسيون لا يريدون النجاح لهذه الحكومة، فنقول:

إنّ أعداداً كبيرة من المواطنين تتصل بمكاتب بالمرجعية الدينية العليا وتستغيث بها

لإيصال صوتها ومعاناتها إلى أسماع المسؤولين، وهي تمثل صوت المحرومين والمواطنين بصورة عامة ويطالب هؤلاء المواطنون بعدم إلغاء البطاقة التموينية؛ لأنّ اعتمادهم الأساس عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرجعية لا تملك أي مصلحة خاصة من ذلك، بل تريد نجاح الحكومة في مسعاها، وهي تبذل كل جهدها لإنجاحها؛ لأنّ نجاحها يعني خدمة المواطن وتطوير البلد واستقراره، وفيه الخير للجميع.

٦- هل درست الحكومة تبعات ذلك من حصول التضخم وزيادة الأسعار بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة، مع العلم أنّ إحدى الدول قد رفعت الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وعوّضت عنه بالمال الذي يحفظ للمواطن في رصيد خاص له في البنك، ومع أنّ تلك الدولة تملك الإمكانات التنظيمية الجيدة لذلك. ولكن الذي حصل ارتفعت أسعار المواد الغذائية في السوق، وأدى ذلك إلى ارتفاع بقية أسعار المواد والاحتياجات العامة للمواطنين.

وقد ختم الشيخ الكربلائي الخطبة بـ: إنّ الأعذار التي قدّمت لهذا القرار -قرار إلغاء البطاقة التموينية- غير مقبولة وغير منطقية ولابد من مراجعة هذا القرار ودراسة نتائجه الضارة لشرائح كبيرة من المواطنين.



خطبة رقم (٤٦)

١ المحرم الحرام ١٤٣٤ هـ الموافق ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي جملة من القضايا التي تهم الشأن العراقي.

حيث تطرق في خطبته إلى ثلاثة أمور أبتدأها بالشأن الأمني، وقال: «جاء عاشوراء، وهو شهر يظهر فيه التحدي الواضح لكل نهج يخالف نهج الحسين عليه السلام، كما أن أعداء الحسين عليه السلام يتربصون بتجمعات الزائرين في هذا الشهر؛ لذا على الأجهزة الأمنية أن تستعد أتم الاستعداد، وهذه المسألة أصبحت من البديهيات لتلك الأجهزة في الكثير من المناسبات، ومن واجباتها أن تكثف فيها الرقابة الأمنية وتكثف الجهد الاستخباراتي، حتى يمنع أي خرق قد يذهب ضحيته الزائرون أو مقيمو المراسيم؛ لذا نسأل الله تعالى أن يعين الإخوة المعنيين بالأمر لأخذ الحيطة والحذر في هذا الجانب، كما نؤكد على الإخوة الذين يمارسون الشعائر أن يراعوا هذا الجانب».

أما الأمر الثاني، فقد بين الصافي: «تربية المواطن تبدأ بمرحلة، وهذه المرحلة تتدرج في حياته إلى أن ينشأ على مفاهيم عدة؛ لذا نعتقد أن هناك مسؤولية تقع على عاتق التربويين في هذا الأمر؛ لأن لا بدّ من وجود منهجية واضحة في تربية المواطن وحثّه على حبّ بلده والتعريف به، والاهتمام بهوية العراق، كما يجب أن يكون اهتمام كبير بهذه الهوية، والحرص على عدم الانسلاخ منها، ومحاولة رفد كل المنظمات والمؤسسات التربوية بكل ما هو ممكن من المناهج الصحيحة التي تكرس تعلّق المواطن ببلده، وأن يحافظ على مقتنياته، هذا

الجانب الإيجابي للموضوع. أما الجانب السلبي، فهناك ثقافات دخيلة لا تمت إلى البلد بصله، وغض النظر عنها بطريقة أو بأخرى غير صحيح، فالعراق بلد له جذور بمجرد الانفتاح على العالم وأخذ كل هذا الأمر غير صحيح، فهناك ضوابط لا بدّ أن توضع، ولا يمكن ترك الباب مفتوحاً، فهناك ثقافات لا تتماشى مع المجتمع، وهي تسبب الكثير من المشاكل، وسبب هذه المشاكل يعود للانفتاح بدون ضوابط، فلا يوجد في كل العالم انفتاح دون ضوابط ولا حرية دون ضوابط؛ لذا على الجهات المعنية أن تكون دقيقة في إفراز هذه الثقافات الدخيلة ودقيقة في معالجتها، وأن تركز أيضاً على إثراء المواطن بثقافة رصينة وعلى مستويات متعددة».

أما الأمر الثالث الذي ختم فيه خطبته، فقد أوضح الصافي: «أن قضية الإخوة اللاجئين من الجمهورية السورية، وخصوصاً أن موسم الشتاء قد حلّ، فبعض المعلومات الواردة أنهم يعانون من نقص في بعض الاحتياجات الضرورية كالفرش والأغطية والمدافئ؛ لذا ارتأت المرجعية الدينية العليا أن توفر المستلزمات الضرورية لهم، وسيكون هذا الأمر بالتعاون والتنسيق مع الإخوة في مجلس محافظة الأنبار، وهذه دعوة لهم للتعاون، ونؤكد أن المرجعية على استعداد للذهاب إلى أماكن إقامة اللاجئين وتفقد حالتهم؛ للوقوف فعلاً على احتياجاتهم الضرورية، وستوفر في أقرب وقت».

خطبة رقم (٤٧)

٨ المحرم الحرام ١٤٣٤هـ الموافق ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٢م

بارك ممثِّل المرجعية الدينية العُليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، انتصار الشعب الفلسطيني، معتبراً أنها عزة وكرامة.

مضيفاً أنّ هذا الانتصار تحقق بفضل روح المقاومة والإصرار والصمود التي يحملها وبذل التضحيات الكبيرة من أجلها، فبعد ثمانية أيام من القصف الوحشي من الكيان الصهيوني للمباني السكنية والحكومية، وقتل وجرح المئات من المواطنين الفلسطينيين الأبرياء، فقد تمكن الشعب الفلسطيني أن يحقق نصراً للشعب الفلسطيني كلِّه ويرسِّخ روح الرفض والخضوع لجبروت وغطرسة هذا الكيان، وأن يعطي الأمل في أن هذا الشعب قادر على أن يحقق اهدافه وامانيه إذا ما ترسخت قيم المقاومة والصبر والصمود ورفض الخضوع للظلم والاستكبار الصهيوني؛ ونسأل الله تعالى الرحمة لشهداء غزة، والشفاء لجرحاهم نبارك لهم ما حققوه من نصر وعزة وكرامة بفعل هذه التضحيات.

كما دعا الكربلائي الحكومة العراقية وإقليم كردستان إلى الرجوع للدستور الذي توافق عليه الطرفان في ذلك الوقت لحل الخلافات بينهما، كما دعا عموم المعزين بذكرى عاشوراء ومنهم السياسيون وقادة البلد إلى أن يهتموا بدروس الإصلاح السياسي والديني والأخلاقي التي قدمتها ثورة الإمام الحسين، وأن لا يكتفوا بالتفاعل العاطفي مع قضية الإمام الحسين عليه السلام.

مبيناً: «ما يتعلق بالتوتر بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة في طوز خورماتو فإن المطلوب من جميع الأطراف:

١- هو الرجوع إلى الدستور الذي توافق عليه الطرفان في حينه، وفي حال حصول أي خلاف حول أية مادة من مواده فلابد من الرجوع إلى المحكمة الاتحادية العليا التي دعونا سابقاً إلى الإسراع في إقرار قانونها، وتعرضنا في حينها إلى اشكالية اشتراط إلزامية قراراتها بالإجماع، وقلنا إنّ هذا الشرط سيولد أزمة أخرى تضاف إلى أزمات العراق.

موضحاً: اننا إن لم نحترم مواد الدستور فكيف يمكن أن نبني بلداً يسوده القانون وتتحكم في قراراته المؤسسات الدستورية.

٢- لا بدّ من التهدئة وضبط النفس تمهيداً للحوار والتفاهم والابتعاد عن التصريحات الإعلامية الاستفزازية، سواء أكانت من هذا الطرف أو ذاك، فإنّ هذه التصريحات لا تؤدي إلّا إلى المزيد من التصعيد والتأزيم، والبلد في وضعه الحالي لا يتحمل المزيد من الأزمات، وهناك اجندات إقليمية ينتظر أصحابها هذه الفرص لإذكاء نار الفتنة بين الأطراف العراقية.

وأضاف الكربلائي: ونحن نمرّ بأيام عاشوراء واستذكار الدروس والعبر من ملحمة الطف، نودّ أن نتوجه إلى السياسيين في العراق وعموم المواكب والزائرين بما يلي:

نحن نعلم أن عدداً من السياسيين في العراق يعقد مجالس موعظة وعزاء في أيام عاشوراء، والمطلوب – كما إننا سنوجّه هذا الخطاب إلى عموم المعزين بذكرى عاشوراء – هو عدم الاكتفاء بالتفاعل العاطفي مع قضية الإمام الحسين عليه السلام، بل المطلوب – وخاصة من السياسيين وقادة البلد – أن يهتموا بدروس الإصلاح السياسي والديني والأخلاقي التي قدمتها ثورة الإمام الحسين عليه السلام، فإن الكثير من القيم التي خرج الإمام

الحسين عليه السلام لإصلاحها من مجمل الأوضاع العامة للمسلمين في حينه ما تزال تشاهد في واقعنا الحياتي.

مضيفاً: إنّ الإمام الحسين عليه السلام خرج لمحاربة الفساد السياسي والأخلاقي والاجتماعي ومحاربة الركون إلى الدنيا والبحث عن الامتيازات والمناصب وحب الدنيا وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، ولا شك في أنّ السياسي في خضم عمله أو ادارته للعملية السياسية يقع أسيراً للأهواء النفسية والنزعات الشخصية وحب الدنيا، وأنّ الانغماس في الأعمال السياسية والإدارية قد يؤدي إلى مخالفات تتراكم وتؤدي إلى قسوة القلب وفقدان البصيرة الواعية للأمور والانجذاب نحو الدنيا وحطامها، وبالتالي فمن يمارس هذه الأمور بحاجة إلى مراجعة الذات ومحاسبتها وتشخيص عيوبها، ودروس عاشوراء توفر فرصة لاستعارة الجوانب التربوية الإلهية في النفس الإنسانية، كما إنّ المطلوب من المواكب الحسينية والمؤمنين والمشاركين في العزاء، جزاهم الله تعالى خير الجزاء على المشاعر والولاء للإمام الحسين عليه السلام، ولكن لا بدّ من مراعاة الأحكام الشرعية والحرص على أداء الفرائض في أوقاتها والابتعاد عن التزاحم والتنافس في الأمور الدنيوية والاخلاص في أداء هذه الشعائر وأبعادها عن التناحر والتفاخر فيما بينهم على أدائها.

كما ندعو الإخوة أصحاب المواكب، جزاهم الله تعالى خيراً على مواساتهم وما يقومون به من أداء للشعائر الحسينية التي حافظوا على احيائها في جميع الازمنة والأوقات، على ضرورة المحافظة على الممتلكات العامة والخدمات العامة من الشوارع والأرصفة والحدائق ونظافة المكان الذي يقيمون فيه مراسم العزاء واللطم واطعام الطعام وخصوصاً عدم رمي الاطعمة وغيرها في خدمات مجاري مياه الأمطار والحفاظ على الشوارع والأرصفة التي هي من الخدمات لعموم المواطنين.

وندعو المؤمنين المشاركين في موكب عزاء طويريج جزاهم الله تعالى خيراً، وبقية المواكب للمحافظة على أداء الصلوات في اول وقتها وخصوصاً صلاة الظهرين قبل انطلاق عزاء طويريج، وأن لا يكون همهم هو الفراغ والانتهاء من الصلاة لأجل المشاركة في العزاء، فإنّ الصلاة عمود الدين، وقد بلغ من اهتمام الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه بأداء الصلاة أنهم أقاموها في وقتها ولم يبالوا برمي السهام والضرب بالسيوف والطعن بالرماح؛ ليبيّنوا للمسلمين أنّ ثورتهم وتضحياتهم إنما هي من أجل الحفاظ على هذه الواجبات الدينية.

كما شكر ممثّل المرجعية الدينية العليا اللجنة المركزية واللجان الفرعية لتعويض المتضررين نتيجة أعمال الإرهاب والأخطاء العسكرية، حيث أنجزوا أغلب معاملات هؤلاء المتضررين من شهداء وجرحى ومفقودين، فقد وصلت نسبة الإنجاز في بعض المحافظات إلى نسبة ١٠٠٪ و ٩٠٪، وطالب بإنجاز معاملات أخرى في محافظات لم تلق نسب إنجازها ما لقيته محافظات أخرى، بقوله: «في الوقت الذي نشكر فيه اللجنة المركزية واللجان الفرعية لتعويض المتضررين نتيجة أعمال الإرهاب والأخطاء العسكرية، حيث أنجزوا أغلب معاملات هؤلاء المتضررين من شهداء وجرحى ومفقودين، فقد وصلت نسبة الإنجاز في بعض المحافظات إلى نسبة ١٠٠٪ و ٩٠٪، ولكن ما تزال بعض المحافظات تشكو من بطء الإجراءات لإنجاز معاملات المتضررين كما في محافظة بغداد، حيث تشكّل نسبة الإنجاز حوالي ١٥٪ على الرغم من أن المحافظة – أي محافظة بغداد– تقدِّم دعماً كبيراً للجان الفرعية، ومحافظة الأنبار حيث تشكل نسبة الإنجاز حوالي ٥٠٪، وبعض المحافظات الأخرى؛ لذلك ندعو جميع اللجان الفرعية والجهات الأخرى إلى الإسراع في إنجاز معاملات هؤلاء المواطنين .

وفي ختام خطبته دعا الكربلائي إلى تشريع قانون يوفر الرعاية الصحية والنفسية والتعليمية لإسر هؤلاء الضحايا والمعوقين جراء هذه الأعمال، ولا يكتفى بمجرد الرعاية

المالية وتوفير الرواتب التقاعدية، وإن كانت هذه الجهود والمسعى حسناً في حدّ ذاته، وخطوة نشكر عليها القائمين بها.

إنّ الإمام الحسين عليه السلام خرج لمحاربة الفساد السياسي والأخلاقي والاجتماعي ومحاربة الركون إلى الدنيا والبحث عن الامتيازات والمناصب وحب الدنيا وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة.

خطبة رقم (٤٨)

١٥ محرم الحرام ١٤٣٤هـ الموافق ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٢م

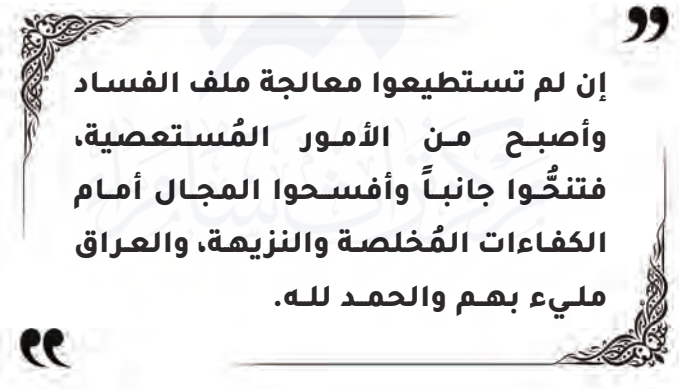
تناول مُمثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة السيد أحمد الصافي، في الخطبة الثانية من صلاة الجُمعة التي أقيمت في العَتبة الحُسينيّة المُقدَّسة، بعض المشاكلات التي يعاني منها العراق في مُختلف الجوانب، ومنها التردّي الواضح في الجانب الأمني، حيث تطرَّق سماحته إلى الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت مناطق متفرقة من العراق ولاسيما مدينة كربلاء المقدَّسة، داعياً الجهات الأمنية إلى أن تأخذ الحيطة والحذر في جميع الأوقات وأن لا تغفل؛ لأنَّ ذلك سيودي بحياة الكثير من الأبرياء. وأضاف سماحته: «إنَّ أعداء العراق يتحيّنون الفرص والثغرات من أجل أن يلحقوا الضرر بالمواطنين العُزَّل».

كما تطرَّق سماحته في المحور الثاني من الخطبة إلى مُشكلة التلوّث البيئي التي يُعاني منها العراق، والتي تسبّبت بتفشي الكثير من الأمراض، قائلاً: «على الجهات المسؤولة وضع الخطط والبرامج التوعوية من أجل النهوض بالواقع البيئي المتردّي»، والذي عزاه سماحته إلى: «افتقار المواطن والموظف إلى الثقافة البيئية، وعلى مختلف قطاعات الدولة وشرائح الشعب أن تعمل من أجل ترسيخ الثقافة البيئية في مجتمعنا؛ لأنَّها تُعبّر عن مستوى رُقي المجتمعات و تحضّرهم».

كما تناول السيّد الصَّافي في المحور الثالث من الخطبة مشكلة الفساد الإداري والمالي المُستشري في العراق، داعياً سماحته إلى «وضع الحلول الناجعة للقضاء على الفساد

واستئصاله من جذوره، فهناك مع الأسف جهات سياسية متغاضية عن الفساد إن لم تكن داعمةً له، كما إنَّ هناك جملة من القوانين التي تحتوي على الثغرات التي يستغلها الفاسدون لتحقيق مآربهم، ونقولها صراحةً: «إنَّ هناك رؤوساً فاسدة إذا لم تُبدَّل سيبقى الوضع على ما هو عليه فأين السلطة المسؤولة عن إفراز هذه الحالة، وأشار سماحته إلى «وجوب الإسراع في تنفيذ الأحكام بحق الفاسدين ليكونوا عبرةً لمن تسوّل له نفسه المساس بأموال الشعب وقوته». ومُخاطباً الجهات الحكومية: «إن لم تستطيعوا معالجة ملف الفساد وأصبح من الأمور المُستعصية، فتنحُّوا جانباً وأفسحوا المجال أمام الكفاءات المُخلصة والنزيهة، والعراق مليء بهم والحمد لله».

وأضاف سماحته: «إنَّ الشعب العراقي شعب التضحيات، وبلدُنا بلد الأصالة والمكرمات، الذي صنع تأريخه بدم شهدائه وصبر أبنائه، فلن نسمح بمصادرة سُمعة العراق والعراقيين من أجل حفنة من الفاسدين».



خطبة رقم (٤٩)

٢٢ المحرم الحرام ١٤٣٤ الموافق ٧ كانون الأول ٢٠١٢م

جددت المرجعية الدينية العليا تأكيدها «ضرورة الإسراع في المصادقة على قانون المحكمة الاتحادية العليا ومواجهة حالات الاختلافات بين الكتل السياسية بشأنه، داعيا «حكومتي المركز وإقليم كردستان إلى اعتماد الدستور وتفسير المحكمة الاتحادية العليا له».

وبيّن الشيخ عبد المهدي الكربلائي: «فيما يتعلق بالأزمة بين المركز والإقليم، فإن هنالك مؤشرات إيجابية لقرب التوصل إلى حلّ للأزمة، مع تأكيدنا ما ذكرناه سابقاً من أن المبنى في مثل هذه الخلافات هو اللجوء إلى الآليات الدستورية والاتفاقات المبرمة بين الجانبين، التي لا تتعارض مع مواد الدستور».

مضيفاً: «لابد من الإسراع بتشريع آلية التحكيم في مورد الاختلاف في تفسير بعض مواد الدستور- وهي المشكلة التي تواجه مثل هذه الحالات من الاختلافات- وهي تفسير كل طرف لمواد الدستور بما يناسب اهدافه وطموحه، ولحسم ذلك يتأكد لنا ضرورة الإسراع في المصادقة على قانون المحكمة الاتحادية العليا».

وقال: «نؤكد على الطرفين وجميع الأطراف السياسية أنّ المطلوب من الجميع هو الحفاظ على:

١- العلاقات الوثيقة والطيبة بين جميع مكونات الشعب العراقي.

٢- عدم السماح للوصول بالأزمة إلى حالة الاصطدام وإراقة الدماء، فإنه يكفي ما يعانيه الشعب العراقي من نزف لدماء مواطنيه بسبب الأعمال الإرهابية.

٣- ندعو الطرفين إلى اعتماد اللغة الهادئة والحوار والابتعاد عن اللغة المتشنجة والتصرفات الاستفزازية التي تنقل أجواء التشنج إلى الشارع العراقي».

وعرج الكربلائي خلال خطبته إلى قضية اللاجئين السوريين، وقضية أصحاب البيوت العشوائية التي يبنيها الكثير من المواطنين العراقيين اضطراراً؛ لعدم توفر السكن، شاكراً جميع من أسهم في إيصال المساعدات الإنسانية التي قدمتها المرجعية الدينية العليا إلى مخيمات اللاجئين السوريين في منطقة القائم، فقال ممثّل المرجعية العليا: «قامت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بتقديم مساعدات عينية إلى اللاجئين السوريين في منطقة القائم، فنتوجه بالشكر إلى جميع الذين أسهموا في إيصال هذه المساعدات وتوزيعها، ومنهم مسؤولو الأنبار، سواء مجلس المحافظة وقائمقامية القائم والأجهزة الأمنية الذين رافقوا القافلة، موضحاً: أن هناك دافعين لتقديم المساعدات:

١- الجانب الإنساني والتخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين، فمن جهة هم يعانون الغربة عن بلدهم وأهلهم ومدنهم، وقد تركوا مساكنهم للخلاص من أعمال العنف التي شهدتها مناطقهم، ومن جهة أخرى فإن وضع الايواء لهم في مخيمات قد داهمهم برد الشتاء يقتضي تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لهم.

٢- إنّ للشعب السوري فضلاً على الشعب العراقي حينما تحمل متطلبات الايواء والضيافة لمئات الالاف من أبناء الشعب العراقي سواء أكان قبل سقوط النظام أم بعده، وعلينا - كجزء من رد الجميل- أن نقف مع أبناء الشعب السوري في محنته وظروفه الصعبة.

وأوضح الكربلائي: «ان وجود إحصاءات لبعض دوائر الأمم المتحدة تشير إلى أن

من الممكن أن يتعرض خلال الأشهر القادمة قرابة مليون سوري إلى المجاعة بسبب أعمال العنف في سوريا. فالمطلوب تحرك دولي وإقليمي لتقديم المساعدات الإنسانية اللأزمة لأبناء الشعب السوري، خصوصاً أنّ معاناتهم الإنسانية في نقص الغذاء والدواء تزداد مع تدهور الأوضاع في سوريا إلى المزيد من العنف وتشريد أعداد إضافية من المواطنين السوريين».

وتطرق في خطبته إلى قضية البيوت العشوائية التي يبنيها الكثير من المواطنين العراقيين اضطراراً؛ لعدم توفر السكن لهم، ويكون بناؤها بصورة لا تتوفر فيها ظروف تحمل الأجواء الطبيعية من سقوط الأمطار والعواصف الترابية، فيؤدي ذلك إلى سقوط سقوف هذه الدور على ساكنيها، حيث عرضت بعض القنوات الفضائية صوراً مأساوية عن وضع هذه الدور ووضع ساكنيها ونقلت صوراً عن سقوط سقوف بعض هذه الدور، والذي أدى إلى وفاة بعض الساكنين فيها».

وتساءل: «ما هو المطلوب بالنسبة للقضيتين المذكورتين: وضع اللاجئين السوريين، ووضع هذه العوائل، حيث ما تزال الموازنة في طور المناقشة والدراسة، فالمطلوب هو تخصيص جزء منها للمحورين معاً، المحور الأول باستبدال الخيم التي لا تقي من برد ولا حر بكرفانات توفر لهم حداً أدنى - على الأقل- من متطلبات السكن وتقديم الخدمات الطبية من إنشاء مركز صحي وتوفير الدواء والغذاء لهم، وكذلك تخصيص جزء من هذه الموازنة لتوفير سكن بحد أدنى للعوائل التي تسكن البيوت العشوائية والمتجاوز عليها، ولو من خلال تجهيزهم بكرفانات -كحل مؤقت-، وتوفير السيولة المالية لهذه المقترحات ليس بصعب المنال، فنحن لو عالجنا شيئاً قليلاً من الفساد في كثير من المواقع التي نسمع عن حصول فساد فيها، لأمكن بسهولة إضافة الموارد المالية المتصاعدة للعراق من تصدير النفط».

خطبة الرقم (٥٠)

٢٩ محرم الحرام ١٤٣٤هـ الموافق ١٤ كانون الأول ٢٠١٢م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا عدة قضايا تخص الشأن العراقي منها ما يخص زيارة الأربعين التي ستوافق بداية العام القادم ومنها ما يتعلق بهدر المال العام وهدر الإنسان نفسه.

وقال السيد أحمد الصَّافي خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف حول زيارة الأربعين: «أحب أن أنوّه إلى بعض الأمور المتعلقة بذلك:

١- حول استغلال الوقت الذي يقضى في المشي في تربية الذات والتفكّر في إصلاح النفس دائماً، سواء على المستوى الشخصي، أو الاجتماعي، أو على أي مستوى يمكن أن يكون فيه هذا الزائر، وفي أي موقع يكون هو، سواء كان الذي وفّق للمشي في موقع رسمي أو اجتماعي أو ليس له موقع يشار له، وبالنتيجة هذا الوقت يستغل، ونِعمَ الوقت أن يستغله الإنسان في تربية ذاته وسلوكه.

٢- قطعاً الإمام الحسين عليه السلام في منتهى التنظيم، سواء كان في اختيار أصحابه، أو طبيعة القتال أو تنظيم صفوف أصحابه، هذا لا بد أن ينعكس علينا، ولابد أن يكون الزائر متحلياً بأخلاق الإمام الحسين عليه السلام، محاولاً أن يتخلق بها ومحافظاً على كثير من الأمور التي لا يرضى بها الشارع المقدس، مثلاً المحافظة على الممتلكات الشخصية، ولابد أن يكون الزائر ملتفتاً إلى أن لا يحصل أي تجاوز على أي ممتلك شخصي، بالإضافة إلى الحفاظ على الممتلكات العامة سواء كان حديقة أو شجرة أو غير ذلك، فقطعاً هذه الأمور

نؤكد على بقائها، والزائر لا بد أن يتحلى أيضاً بهذه الروح التي تحمل كل معاني الدفء المستنبطة والمأخوذة من الإمام الحسين عليه السلام، فالزائر عندما ينظّم نفسه تأسيّاً بالإمام الحسين عليه السلام، وعندما يتوجه إليه وهو في ذهنه أن يبني أشياء جميلة، كل هذه الأشياء في بناء الإنسان وبناء خلقه وبناء ما يمرّ به بحيث لا يخرج يميناً أو شمالاً، وهذا كلّه في طاعة الله تبارك وتعالى.

٣- لا بدّ للزائر أن يكون في يقظة وحذر من استهدافه من قبل الجهات الإرهابية، فهي لا عقل لها ولا دين ولا إنسانية، وهي تحاول أن تستهدف التجمعات المؤمنة، فهؤلاء الإرهابيون خرجوا عن الإنسانية، فلابد للزائر أن يحذر دائماً وأن يكون متيقظّاً، ولا بدّ أن يتعاون مع الأجهزة الأمنية التي تكون في خدمته، وأيضاً لا بدّ للجهاز الأمني من أن يسعى جاداً إلى أن لا يغفل عن حياة الزائرين، وأن لا تأخذه حالة الترهّل أو التعب والتي قد لا سمح الله في غفلة صغيرة تذهب وتزهق ارواح كثيرة كما حدث في زيارات سابقة.

٤- على الزائر الكريم عندما يقصد الإمام الحسين عليه السلام في هذه الزيارة وفي كل زيارة، أن يستشعر قداسة من قصده، وبالنتيجة لا بد أن يُجَنِّب الزيارة وشعيرة المشي، أن يجنبها كل ما هو دخيلٌ عليها، ولابد أن يكون بمستوى تحمّل المسؤولية، فعنوان (زائر الحسين) عنوان سام ونبيل، فيجب أن يكون بمستوى تحمّل المسؤولية من حين وضع اول قدم لحين التوفّق إلى سيد الشهداء وهذا كلّه يجنّب هذه الشعيرة أي شيء خارجها ولا يحاول أن يوهّن منها».

وفي الأمر الثاني قال السيد الصافي: إنّ «المرجو من الإخوة المسؤولين في الدولة تهيئة جميع السبل لتسهيل زيارة الإخوة من خارج العراق، سواء كانت المنافذ البرية والجوية، وحقيقة في بعض الحالات تحدث تلكؤات، ولكن في واقع القضية نرى الكثير من الإخوة المسؤولين يتفاعل ويهيئ هذه الأسباب، وهذا شيء لهم وقطعاً يشكرون عليه».

موضحاً: «انه قد تحدث بعض الأمور، وحتى هذه الأمور نحاول أن لا تحدث، على الإخوة المسؤولين من الآن أن يهيئوا استعداداتهم الكافية لاستقبال الزائرين بحسب ما يرونه، نحن لا نقول لا تجعلوا أي ضابطة، وإنّما نقول حاولوا أن تسهّلوا زيارة الإخوة من الخارج إلى داخل المدينة، وهذا يحتاج إلى زيادة في الكادر، لتسهيل المخاطبات وتقليل الروتين وتوفير ما يمكن توفيره من قنوات كثيرة لأخذ التأشيرة مثلاً وامثال ذلك».

وتابع بقوله «إخواني، زيارة الأربعين هي موسم، وأنتم تلاحظون أنّ الزيارة لا تكون في العشرين من صفر وإنّما تبدأ قبل ذلك بأيام، فلابد من ايجاد تسهيلات وهذه التسهيلات مهمة الدولة والمسؤولين، نشترك جميعاً في توفير ما يمكن توفيره لخدمة الزائرين من الداخل والخارج».

وفيما يخص هدر المال العام قال سماحته: «تحدثنا سابقاً عن ما يتعلق بهدر المال وهدر الإنسان نفسه، فعندما لا يحترم الإنسان نفسه فهذه خسارة، وبالنتيجة فهو له أهمية تفوق المال، وهذا لا يعني أنّ المال غير مهم وخصوصاً في تمشية أمور الدولة، ولكن الإنسان له قيمة حقيقية».

وأضاف: «عندي رجاء من الجهات المعنية، وأعتقد أنّ الجهات البرلمانية تتحمل جزءاً من المسؤولية وبعض الجهات التنفيذية، وملخص هذا الأمر، أن الإنسان حريص قطعاً على أن يكون بلده من البلدان المتقدمة، وحريص أيضاً على سمعة بلدهِ، وعندما نسمع في قضية اللوائح وقضية مرتبة العراق في قضية المال قطعاً هذه الأرقام ستؤلم كل شخص غيور على البلد وما أكثرهم إن شاء الله، هذه تؤلم، وبالنتيجة لا بدّ من ايجاد وسائل تخفف من هذه المسألة، مثلاً إنّ بعض الإخوة يقولون: ذهبوا بإيفاد إلى الدول الافريقية حتى يتعلموا منهم بعض الأمور الأمنية، هناك مبلغ يُصرَف، وتلك الدولة تقول نحن تعلّمنا منكم ودوراتنا كانت في العراق، فمجيئكم لنا قضية خاسرة ليس فيها نتيجة لكن مع ذلك الجهات تصرف أموالاً وترسل إفادات، أقول: كثير من الأموال تذهب بسبب

طبيعة المشاريع فهناك أموال طائلة ترصد لهذه المشاريع، ونأتي إلى بعض القوانين، الالتزام بها فيه تعطيل، فيأتي فلان وفلان يقول له: نحذف هذه المادة على أن تعطيني هذا المبلغ، ونقلل من هذه الشروط على أن تعطيني هذه المبلغ، وبالنتيجة سيفسح مجالاً للتلاعب وعندنا الآن بعض المشاريع المتلكئة بسبب هذه الطريقة، أقول: لو نذهب الآن إلى أي دولة أيضاً عندها مشاريع، ونسأل هذه الدولة نقول لها: كيف تعملون المشاريع ؟ وما نسبة الهدر المالي والفساد المالي عندكم؟ قطعاً سيعطوننا أرقاماً».

وقال: «هذه التجربة التي شهدتها بعض الدول، أليس من الأحرى على الجهات التي تبتلى بهذه المسألة وتريد أن تُقنن قانوناً شبيهاً بتلك الدول أن تحذو حذوها، فجميع الدول عندها طرق وجسور ومدارس ومستشفيات وبنايات وسكن، كل هذه الدول لها مشاريع متشابهة كيف تجاوزت تلك المحنة؟! لماذا لا نتعلم منها ؟!».

مضيفاً: «وقطعاً التعلّم ليس عيباً وإنّما البقاء على الجهل هو العيب، وإبقاء المال في هذا الهدر قطعاً الناس تتقطع الماً له؛ لأنّ هذا المال لا يبني البلد، وإنّما يذهب لجيوب خاصة،فإذا قللنا من الهدر وذهب المال إلى الجهات التي تبني قطعاً سيتأثر البلد».

موضحاً: «الميزانية المرصودة أرقامها جيدة جداً بحسب طبيعة البلد، وهذه الثغرات الموجودة يقابلها قطعاً الجهات المتصدية والتي تراقب وعندها احصائيات دقيقة، عندما نقلل الحلقات الروتينية سنحافظ على المال العام، وإذا حافظنا على المال نحافظ على الإنسان من السقوط، فعندما نفسح المجال قد يسيل لعاب ضِعاف النفوس، ولكن عندما نقلل هذه الخطوات ونختصر تكون الأمور واضحة جداً».

مشدداً: «لو نأخذ بتجربة الاخر من الدول التي تمر بنفس ما نمر به، ونقلل هذا الهدر، قطعاً هذا يحتاج إلى دعم ومساندة ومساعدة، في بعض الحالات الإنسان يقدم ويقول هذا يقلل، ولكن هذا يحتاج إلى دعم، فإذا كان قراره صحيحاً ولا أحد يدعم فلا

شك هذا لا أثر له».

خاتماً خطبته بقوله: «لذا ادعو إلى تقليص النقاط التي نحافظ فيها على الأموال، فهناك شرفاء وأخيار كثيرون موجودون في العراق، وهذا يحتاج إلى خطوة جريئة في تطبيق هذه الأمور والحلول».

خطبة رقم (٥١)

٧ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢١ كانون الأول ٢٠١٢م

تناول مُمثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة السيد أحمد الصَّافي بعض الوصايا للزائرين القادمين إلى كربلاء خلال زيارة الأربعين القادمة، وأيضاً ما يخص المؤسسات العسكرية.

حيث بيّن الصافي: «للإخوة الزائرين الذين سيتشرفون بزيارة الإمام الحسين عليه السلام في يوم الأربعين، نود أن نبين بعض الأمور، علماً أنّ بعض الزائرين بدؤوا فعلاً بالمسير مشياً على الاقدام»، فقال: «النقطة الأولى: هذه الشعيرة مدرسة تربوية، أي إنّ الإنسان لو يتأمل فيها في هذه الفترة المنقضية من عمره – عشرة أيام، أو سبعة، أو أكثر أو أقل – فليتأمل المقصد، هو قصد من؟ ويحاول أن يستشعر واقعة الطف، ما الأسباب؟ ما النتائج؟ كيف يكون الإنسان على حق؟ ما مدى قدرته على أن يتحمل مرارة الحق؟ كيف يميل الإنسان إلى الدنيا ثم بعد ذلك؟ إذا لم يحاسب نفسه يقع في أحضان الشيطان؟!».

وأضاف: «إن التأمل في واقعة الطف يزيد الإنسان بصيرة، فالمؤمن القوي في إيمانه وبصيرته خير من المؤمن الضعيف». مستدركاً: «هذه المسيرة محطة رائعة وراقية لكي يتأمل فيها الزائر الكريم طبيعة المقصد والشخص الذي قصده، فلا يذهب الوقت جزافاً بين قال وقيل، والبحث عن هذه المشكلة أو تلك، وقضاء الوقت ببعض الأمور التي لا تنسجم مع وقار هذه الزيارة».

أما النقطة الثانية: فهي موجودة والحمد لله عند أغلب الشعب العراقي بالتأكيد،

ألا وهي الهمّة والنجدة والمساعدة لكل من يحتاج اليها، فالأنظمة السابقة حاولت قدر الإمكان أن تقتل النخوة عند الناس، وحاولت أن تبعد الناس عن بعضهم البعض، ولكن بحمد الله ما زالت هذه الروح موجودة وخصوصاً في هذا الطريق الطويل، من قبيل احترام الكبير والعطف على الصغير ومساعدة الرجل المعاق والذي يحتاج مساعدة».

مضيفاً: «فهذا طريق الإمام الحسين عليه السلام وهو طريق فيه خدمة وميزة قد تكون مفقودة عند غيره، فهو طريق مبني على الخدمة، فالإنسان كلما خدم هذا الطريق وهذا المنهج كلما ازداد رفعة، وهذا الطريق فرصة لأن يخدم الإنسان ويتخلق بأخلاق الإمام الحسين عليه السلام وأن يتعامل مع نفسه تعاملاً متواضعاً، ويقتل في نفسه الكبرياء والغرور والتكبر».

موضحاً: «ان هذه الروح المستمدة من الإمام الحسين عليه السلام فرصة للإنسان خلال هذا المسير الكريم، فهو يتعلم ويسأل وهو في الطريق، ويجعل أحاديثه حسينية، ويقرأ كتاباً في الطريق، أو يتعلم شيئاً، أو يجلس في محاضرة، فهذا التعب الجسدي يذهب، لكن لذة الانتشاء بمعرفة الإمام الحسين عليه السلام، فأنها ستبقى ولها آثار كبيرة».

مبيناً: «أما النقطة الثالثة : ففي حالة العودة إن شاء الله للزائرين وخصوصاً في مسألة التزاحم على السيارات، لا بدّ أن نعطي مجالاً للنساء أن تستقل وسائل النقل، وللرجل الكبير أيضاً، لا أن نتسابق ونترك الاخرين، فالكل جاؤوا للإمام الحسين عليه السلام، هذه الأخلاق لا بدّ أن تكون حاضرة في نفوسنا، فالإمام الحسين عليه السلام مدرسة لرفدنا بالأخلاق، كذلك وصيتنا لجميع أهل المواكب الكرام الذين يفدون، بالتحلّي بروح الصبر وانتظار دوره في العزاء، وعدم حصول حالات تدافع أو احتقان بين شخص واخيه المؤمن، بل على العكس، فليكن الموكب فرصة للتحلي بالخلق ولكسب الثواب من خلال احتكاكك بأخوتك المؤمنين وفسح المجال لهم».

وتابع الصافي: «كذلك وصيّتي إلى أخواتي الزائرات بالحشمة وقطع الطريق بالسكينة والوقار ولباس العزة والشرف والكرامة، هذا هو المرجو منهنَ، إنّ هذا الطريق عندما يُقطَع وهي تتأمل الإمام الحسين عليه السلام وتأتي معزيّة لا شك أنّها لا بد أن تتّسم بالسمة التي جاهد من أجلها الإمام الحسين عليه السلام في الحجاب والكلام وعدم الاحتكاك مع الرجال، قطعاً سيعطيها عنوان زائرة كريمة».

موضحاً: «والنقطة الرابعة: وهي الحفاظ على الصلاة، فالإنسان عندما يحافظ على صلاته في هذا الطريق فهذا نحو من المعاهدة والوفاء لسيد الشهداء عليه السلام، خصوصاً أنّ بعض الأماكن فيها صلاة جماعة، ويكون طريق الإمام الحسين عليه السلام هو طريق الصلاة، فالإنسان عندما يخرج بهذه النتيجة، فإنّه تعلّم بعض أحكام الصلاة، وتوفّق لأن يصلي في أوقاتها، فهذا الطريق فرصة لأنّ يتعامل الإنسان مع الصلاة تعاملاً خاصاً وهو في طريقه إلى الإمام الحسين عليه السلام».

وعن المسألة الأمنية قال السيد أحمد الصافي: «نقول للأخوة الأمنيين أنّ هناك قضية نعتقد من الضروري أن تُطرَح، إنّ المسائل الأمنية هي مسائل علمية، والمقصود بالمسائل العلمية أننا أمام تحديات ضخمة وعتيدة، وفي كل مرّة تعاد الكرّة، وفي كل مرة نقع في خطأ».

موضحاً: «ان بناء المؤسسة الأمنية يستلزم أن يكون الشخص الأمني مهنياً، لاحظوا انه جزء من أسباب مشكلتنا الأمنية، ما سأبيّنه وليتسع صدر الإخوة المسؤولين عن الأجهزة الأمنية، في اللانظام السابق كثير من أبناء البلد تركوا البلد، وسبب تركهم البلد وجود الحالة الدكتاتورية في البلد، والله تعالى فتح للعراق فتحاً جديداً فعادوا».

مضيفاً: «مع تعظيمي لكلّ شخصً جاهد وقاتل وأعطى ضحايا، لكن يجب أن لا نحاول أن نهجّن المؤسسة الأمنية بأُناس غير أمنيين، فهذا غير صحيح».

وتابع: «عندما أريد أن أعوّض الشخص الذي تركَ البلد عشر سنوات أو أكثر وقضاها في الجهاد، فيجب أن اعوّضه وأقول لهُ: هذا بلدك وانت ابن البلد وتستحق التعويض المجزي، لكن لا يمكن أن اعطيه رتبة عسكرية كتعويض وازجه واجعله آمراً على قطعات عسكرية مهنية وهو غير مهني، عندما أريد أن أكرمه فلأكرمه، لكن عملية التهجين يجب أن لا تكون على حساب الوضع العلمي المؤسساتي، أعطيه تقاعداً أو موقعاً آخر أو مسؤولية أخرى، لكن أن نعاني في الجانب الأمني والمهني فهذا له استحقاق ومطلب وذاك له مطلب، هناك فرق بين جهاد الشخص وبين المسألة العلمية، فالمسألة العلمية تحتاج إلى تعليم والى درس ومهنية، فالإنسان عندما يدخل إلى دورة علمية وفيها مصطلحات علمية وأمنية وهو لا يعرف، كيف يحل المشكلة؟! عندما يأتي إلى جهاز معقّد كيف يقرأ الجهاز وهو لا يعرف ؟!».

مع تعظيمي لكلّ شخصً جاهد وقاتل وأعطى ضحايا، لكن يجب أن لا نحاول أن نهجّن المؤسسة الأمنية بأُناس غير أمنيين

وأضاف الصافي: إنّ «المقابل يتعامل معك وانت صاحب رتبة عسكرية رفيعة، لكن وضعك العلمي العسكري هشّ، كيف تتعامل مع خطة أمنية للقضاء على الإرهاب؟! كيف تتعامل مع دراسة أمنية تحتاج إلى فكر حر يتناغم مع الوضع الأمني؟! قطعاً الشخص الذي أدنى منك رتبة أعلى منك لكنه ليس صاحب القرار، بل أنت صاحب القرار، لكن لا يجرؤ ولا يتكلم ولا يؤخذ برأيه؛ لأنّ التسلسل العسكري لا يسمح له، لكنه فعلا هو صاحب الحق وصاحب العلم والدراسة».

موضحاً: «هذا التهجين أعتقد أنه يحتاج إلى إعادة نظر، فليذهب الشخص ويدرس

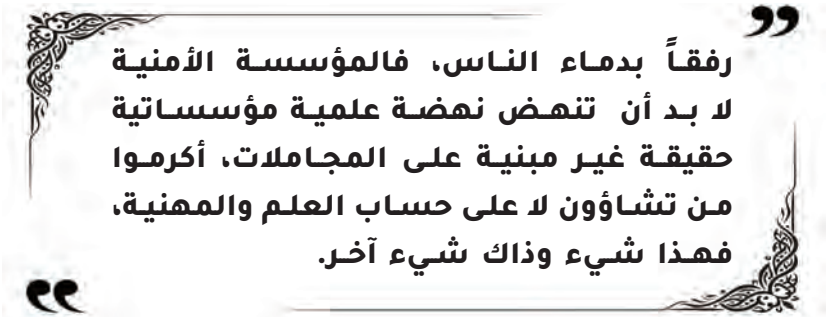
وليتعلم، وبالنتيجة سيكون عقله شيئاً آخر، وستكون قدرته على محاربة الإرهابيين قدرة حقيقية وقوية».

مضيفاً: «دائما ما نقول هناك مشكلة في معالجة الوضع الأمني يقول: نعرف! لماذا لا تعالج؟ وتجد المسؤول التنفيذي يتململ والمسؤول الفرعي والمهني يتململون! لماذا تتململون ؟!».

مستدركاً: «القرار حقيقة لا يمرّ بقنوات صحيحة علمية، هذه دماء الناس، والدولة مسؤولة عن توفير الحماية للناس والمواكب، وتجد الإرهابي يتحيّن فرص الزيارة وتجمّعات الناس».

وتابع ممثّل المرجعية الدينية العليا بقوله: «هذا التهجين وادخال ليس أهل الصنف في الصنف وإعطاؤه مسؤوليات كبيرة وهو ليس أهلا قطعاً، سيعطي نتائج غير جيدة، بل هناك شيء آخر، فكثير من الإخوة يستحقون فعلا التسلسل التدريجي العسكري في مراتب أخرى لكن لم يأتهم الاستحقاق، لماذا؟! لا أعرف قد تكون هناك مسألة شخصية، أو موقف سلبي، أو غير ذلك، فبدأ هؤلاء يتأخرون وهؤلاء يتقدمون!».

واختتم: «رفقاً بدماء الناس، فالمؤسسة الأمنية لا بد أن تنهض نهضة علمية مؤسساتية حقيقية غير مبنية على المجاملات، أكرموا من تشاؤون لا على حساب العلم والمهنية، فهذا شيء وتلك شيء آخر».



خطبة رقم (٥٢)

١٤صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢م

تناول مُمثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي تشكيل خلية أزمة على مستوى الوزارات والجهات المعنية الأساسية بخصوص ما حدث في مناطق متفرقة بالعراق على أثر الأمطار التي هطلت قبل أيام وأدت إلى هدم عدد من المنازل، فيما قدم عدداً من النصائح والإرشادات لزوار أربعينية الإمام الحسين عليه السلام.

إذ أشار الكربلائي إلى عدد من الأمور أولها ما نصه: «ان الظروف الحساسة التي يمرّ بها بلدنا في الوقت الحاضر تدعو إلى العمل بمجموعة من المبادئ المهمة:

١- في الوقت الذي ندعو فيه إلى تطبيق الضوابط والقوانين وتفعيل احكام القضاء، ولكن أيضاً ندعو إلى عدم تسييس القضاء والانتباه من التداعيات السياسية لذلك.

٢- ضرورة عمل جميع الأطراف للحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي الموحد وحل أي أزمة بالحوار والتفاهم وعدم ترك الأزمات تتفاقم، وبالتالي تترك اثراً سيئاً على البلد والمواطن».

وفي الأمر الثاني تناول خطيب الصحن الحسيني الشريف معاناة العراقيين بعد اليوم الممطر الذي شهده العراق بقوله:

«ما نقلته بعض الفضائيات من صور مؤلمة لمعاناة الكثير من العوائل في عدد من

المدن العراقية وخصوصاً العاصمة بغداد والذي كشف عن تهالك البنية التحتية لخدمات أساسية في العاصمة ومنها منظومة تصريف مياه الأمطار، وقد أدى ذلك إلى وفاة تسعة اشخاص بحسب احصاءات وزارة الصحة».

وأضاف: «إن ذلك يدعو لتشكيل خلية أزمة لمثل هذه المعاناة خصوصاً أنّ عدداً كبيراً من العوائل دخلت المياه إلى بيوتها بمقدار أكثر من نصف متر وسلبتها حتى النوم واضرّ كثيراً بها، حيث أدى إلى هدم عدد من المنازل». موضحاً «ان تشكيل خلية أزمة لمثل هذه المعاناة ليس على مستوى أمانة العاصمة، بل على مستوى الوزارات والجهات المعنية الأساسية خصوصاً أن عدداً كبيراً من هذه العوائل تعاني من عدم تحمّل بيوتها لمثل هذه الأمطار والذي أدى إلى سقوط بعض منها، كما أن الكثير من مفاصل الحياة وعدداً من دوائر الدولة عطّلت بسبب ذلك، وهذا يستدعي اهتماماً استثنائياً من الدوائر المعنية لمعالجة الموقف الذي ربما يتكرر في الأيام القادمة والسنين اللاحقة». موضحاً «إن تبرير ذلك بعدم صلاحية منظومة التصريف لا يعفي من المسؤولية، فلابد من تحرك سريع لوضع حلول أساسية لمعالجة الموقف.

كما تطرق الشيخ عبد المهدي الكربلائي للجانب الصحي في خطبته بقوله: «أما ما يتعلق بسفر المرضى خارج العراق ومعاناتهم في تلك الدول، فهناك دول تشهد توافد اعداد كبيرة من المرضى العراقيين إليها، ومنها دولة الهند؛ لما وصلت إليه من تقدّم في مجال الخدمات الطبية مع انها بلد لا يمتلك تلك الثروات التي يمتلكها العراق، وهذا يستدعي استنهاض الهمم والشعور بالمسؤولية للارتقاء بالواقع الصحي من كل من:

١- الجهات المسؤولة الحكومية المعنية بالنهوض بالواقع الصحي.

٢- نهوض القطاع الاستثماري بجانب كبير من هذه المهمة.

٣- جانب يتعلق بالمواطن والكوادر المختصة.

فمبادئ المثابرة وحب العمل والانكباب عليه والشعور بالمسؤولية لدى الكوادر العاملة في جميع الاختصاصات مهمة جداً للنهوض بالخدمات، ومنها الصحية.

٤- كما إنّ الجهات الصحية معنية بتلبية حاجات المرضى، وليس المقصود من ذلك العون المالي بقدر ما هو تنظيم ورعاية شؤون المرضى في تلك الدول، من وضع لجان طبية تقوم برعاية المرضى من دلالتهم على المواقع الطبية الرصينة، وحمايتهم من الابتزاز من بعض الجهات، والتنسيق مع بعض المستشفيات لمعالجة المرضى العراقيين بأسعار مناسبة.

وكشف ممثّل المرجعية الدينية العليا أنّ عدد المواكب والهيئات لهذا العام بلغت ٦١٤٨ موكباً؛ لذلك فإننا نتقدم ببعض النصائح للأخوة الزائرين وأصحاب المواكب المشاركة بزيارة الأربعين منها:

١- نصائح شرعية، ومن ذلك الحفاظ على أداء الصلوات في اول أوقاتها بشروطها وواجباتها وأركانها والاعتناء بذلك؛ إذ يلاحظ أنّ بعض الزائرين يؤدي صلاته من دون توفر مقوّماتها من المقدّمات الصحيحة والاتيان بالواجبات تامّة، ومن ذلك نقص الركوع والسجود والقراءة غير الصحيحة.

ومن ذلك عدم التبذير في الاطعام، فصحيح أنّ الإطعام للمؤمنين والزائرين من أعظم القربات، ولكن لا بد من الحذر من الوقوع في التبذير أو الإسراف في حرق الطعام.

ومنها الحفاظ على الآداب والحذر من المحرمات في الطريق، كالنظر المحرّم أو الاختلاط المحرّم أو عدم اعتناء الزائرة بحجابها الشرعي وعفّتها.

ومن ذلك عدم ترديد شعارات أثناء أداء الصلاة في الصحن الشريف أو الأماكن العامة.

٢- ومنها توجيهات ونصائح عامّة:

ومن ذلك الحفاظ على الخدمات العامة من الشوارع والأرصفة والنظافة، وعدم استخدام الأماكن التي فيها مزاحمة لحركة سير السيارات أو المشاة.

والحفاظ على الطعام من عدم رميه في فتحات تصريف المياه، والحفاظ على الحدائق العامة والأشجار، وهناك حملة في محافظتي كربلاء والنجف للتشجير، فيرجى من جميع المواطنين التعاون مع الدوائر المعنية للوصول إلى بيئة أفضل من خلال الاعتناء بالتشجير ونحو ذلك.

خطب الجمعة ٢٠١٣م

خطبة رقم (١)

٢١ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ٤ كانون الثاني ٢٠١٣م

تطرق ممثّل المرجعية الدينية السيد أحمد الصَّافي إلى ثلاث نقاط في خطبته، كانت الأولى شكر كل من أسهم في إنجاح زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام لهذا العام، وفي النقطة الثانية أعطى بعض الاحصائيات حولها، وتتطرق في الأخيرة إلى الوضع السياسي في العراق.

فقد شكر السيد الصَّافي جميع زوّار الأربعينية على تجشمهم عناء الزيارة، ودعا الله أن يتقبل عملهم بقبول حسن، وشكر الأجهزة الأمنية والخدمية والصحية في الحكومتين المركزية والمحلية والحكومات المحلية الأخرى في العراق، التي أسهمت وبذلت جهداً متميزاً من أجل إنجاح الزيارة، وقدم الشكر المتواصل لمواكب الخدمة والعزاء التي كان لها حضورٌ متميزٌ في احياء شعائر الزيارة والتذكير بقضية الإمام الحسين عليه السلام ونهضته، سواء كانت المواكب من العراق أو خارجه.

وأضاف: «نقدم شكرنا إلى المنافذ الحدودية للعراق في البر والجو والتي سهلت دخول الزائرين العرب والأجانب، ونأمل أن تستمر في المستقبل هذه الحالة الإيجابية في التعامل مع الزائرين من قبلهم، ونتمنى تلافي بعض السلبيات البسيطة في الأعوام القادمة، كما نشكر جميع وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء على ما بذلوه من تغطية خاصة، وبالخصوص ما بذلته من وسائل الإعلام من بث مباشر كان سبباً في تشوق الملايين إلى الزيارة وقدومهم اليها، وكانت وسيلة لإرسال رسالة إلى العالم بأن العراق فيه

مساحة أمن كبيرة تستوجب أن يقصدها الأجنبي والعربي من أجل الزيارة، فيدخل آمناً ويرجع سالماً غانماً».

وتابع سماحته: «نحب أن نشكر نيابة عن الامانتين العامتين للعتبتين المقدستين الحسينية والعباسية جميع منتسبيهما الذين واصلوا الليل بالنهار من أجل خدمة الزوار، هؤلاء الفتية الابطال الذين تعودنا منهم كل خير، وكذلك نشكر الإخوة الجنود المجهولين ممن قدموا علينا متطوعين في العتبتين والذين أسهموا بدرجة كبيرة في تخفيف عبء الخدمة وتسهيل حركة الزائرين».

مضيفاً: «كما لا ننسى جميع الاقسام في العتبتين التي أسهمت في خدمة الزوار وخاصة الآليات، ومنها التي جاءت من الحكومة وخففت من عناء الرجوع من الزيارة، ونتمنى تطوير عملها في السنوات القادمة تلافياً لما حصل هنا أو هناك من قصور».

وأيضاً: «نشكر الزائر والزائرة الكريمين الذين كانوا مثال الانضباط في الالتزام بالأحكام الشرعية والمحافظة على الصلوات وعلى الممتلكات العامة، والمحافظة على النهج الحسيني الكريم وعدم تسجيل اي حالة تذكر من حالات المشاجرة أو السرقة».

مبيناً: «كما لم نسمع أن زائراً اشتكى من الجوع أو البرد، وذلك بفضل مواكب الخدمة العفوية التي نصبها أبناء هذا البلد الكريم وبعض المؤسسات الحكومية».

وأوضح: «ولا نغفل حالة الوعي والادراك الكبيرين للزوار، حيث شاهدنا مثلاً يتيماً جاء نيابة عن والده، وعندما سُئل عن ذلك قال باني أزور نيابة عن والدي الذي لا يستطيع الزيارة الآن؛ كونه ميتاً، وهذا دليل على وعيه وعلى ما زرعته أمه فيه من تربية نموذجية، كما أشكر جميع من غفلنا عن ذكرهم نسياناً لا تجاهلاً، ونطلب من الجميع أن يوثقوا كل ما عندهم من معلومات حول الزيارة في القضايا الخدمية والمشاهدات المتميزة؛ لأنّ التوثيق ضروري في الاستعداد للزيارة في السنوات القادمة، كما انه ضروري

في التوثيق التاريخي».

«وفي الشأن السياسي العام بين السيد الصَّافي الأمور التالية:

١ـ لا شك أنّ هناك أزمة سياسية اشتدت في الفترة الأخيرة، ونحتاج إلى تهدئتها وحلّها.

٢ـ تحتاج الأزمة إلى حلول جذرية لا شكلية.

٣ـ إنّ الحل مسؤولية القوى السياسية الموجودة في الساحة، والمتمثلة في مجلس النواب والحكومة.

٤ـ إنّ التصعيد بأي لغة كانت لا يؤدي إلا إلى نتائج وخيمة وغير محمودة العواقب الشعب بمنأى عنها.

٥ـ لا بد للإخوة الأعزاء أن يُغلّبوا المصلحة العامة على المصالح الشخصية الضيقة، وهذا ليس مطلباً إعلامياً، بل هي رغبة حقيقية لدى عموم الناس.

٦ـ يجب عدم استخدام عبارات قاسية من هذا الطرف أو ذاك؛ لأنها تهدد الوحدة الوطنية».

خطبة رقم (٢)

٢٨ صفر ١٤٣٤هـ الموافق ١١ كانون الثاني ٢٠١٣م

وجهت المرجعية الدينية العليا إلى أبناء الشعب العراقي عدداً من التوصيات التي تخص الأزمة الأخيرة التي يمرّ بها العراق، والتي انتقلت تداعياتها إلى الشارع العراقي.

جاء ذلك على لسان ممثلها في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وقال الكربلائي خلال الخطبة:

«فيما يتعلق بالأزمة الأخيرة في البلد والتي انتقلت تداعياتها واثارها إلى الشارع العراقي نعرض ما يلي من التوصيات:

١- إنّ جميع الكتل السياسية والسلطات التنفيذية والتشريعية مسؤولة مسؤولية شرعية ووطنية للخروج من هذه الأزمات التي اشتدت في الفترة الأخيرة، فإن المسؤولية في العراق مسؤولية تضأمنية تقع على عاتق جميع الشركاء في العملية السياسية، ولا يصح أن يرمي كل طرف كرة المسؤولية في ملعب الطرف الاخر.

٢- الاستماع إلى المطالب المشروعة من جميع الأطراف والمكونات ودراسة هذه المطالب وفق أسس منطقية ومبادئ الدستور والقوانين النافذة، وصولاً إلى إرساء دعائم دولة مدنية قائمة على مؤسسات دستورية تُحتَرَمُ فيها الحقوق والواجبات.

٣- عدم اللجوء إلى أي خطوة تؤدي إلى تأزيم الشارع، بل المطلوب خطوات تهدئ من الأوضاع، وبالخصوص تهدئة الشارع والمواطن بصورة عامة.

٤- عدم السماح بأي اصطدام بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين، وندعو هذه الأجهزة إلى ضبط النفس وعدم الانفعال والتعامل بهدوء وحكمة مع المتظاهرين.

٥- إنّ من الأسباب التي أدّت وما زالت تؤدي إلى المزيد من الأزمات وتأزيم الشارع العراقي هو تسييس الكتل السياسية والقادة للكثير من الأمور والملفات التي يجب أن تأخذ حقها الدستوري والقانوني من الاستقلالية في اختصاصها، وعدم تدخل السياسيين فيها؛ ولذلك فالمطلوب من جميع القادة وسياسيي البلد هو الحفاظ على حيادية واختصاص هذه الملفات والقضايا وعدم استغلالها سياسياً لتحقيق مكاسب سياسية».

فيما يتعلق بالأزمة الأخيرة في البلد والتي انتقلت تداعياتها واثارها إلى الشارع العراقي نعرض ما يلي من التوصيات:

- **عدم السماح بأي اصطدام بين الأجهزة الأمنية والمتظاهرين.**
- **المطلوب من جميع القادة وسياسيي البلد هو الحفاظ على حيادية هذه الملفات والقضايا وعدم استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية.**

وكشف الشيخ الكربلائي أن أعداد الزائرين الذين وفدوا إلى العراق من الخارج خلال زيارة الأربعين التي وافقت يوم الثالث من الشهر الجاري بلغ (١٤٨،٧٥٧ الف) زائراً عربياً وأجنبياً.

مبيناً أن هذا العام تميز على باقي الأعوام في دخول الزوار من خارج البلاد، حيث قال بهذا الشأن ما نصه: «بحمد الله تعالى فقد انتهت زيارة الأربعين لهذا العام، والتي شهدت توافداً لملايين الزائرين، والتي تميّزت عن باقي السنوات بما يلي:

١- بلوغ عدد الزائرين حدّاً لم يصل إليه في الأعوام السابقة وخصوصاً من خارج العراق، إذ ما حصلنا عليه من إحصاء رسمي هو (الداخلين من المنافذ البرية والجوية) (١٤٨, ٧٥٧ ألف) زائراً عربياً واجنبياً.

٢- حسن التنظيم وتطور الخدمات بصورة أفضل من الأعوام السابقة، سواء أكان من مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية أو الزائرين».

موضحاً: «ومن هذا اليوم تحل علينا ذكرى رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أبي القاسم محمد صلى الله عليه وآله، فالمأمول من الزائرين إعطاء هذه المناسبة استحقاقها من الإجلال والتعظيم والتقديس، وأداء مراسيم الزيارة بما يليق بالمناسبة، واظهار قوة الارتباط والولاء والطاعة لسيد الأنبياء والمرسلين، بما يعكس التزام اتباع أهل البيت عليهم السلام بنهج النبي صلى الله عليه وآله، وأن ولاءهم وصحبتهم وزيارتهم لأهل البيت عليهم السلام هو فرع ونابع من ولائهم ومحبتهم وطاعتهم للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأن نهجهم وسيرتهم هي امتداد لنهج وسيرة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله».

من جانب آخر دعا الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى وضع ضوابط صارمة والعمل على قواعد السلامة بخصوص مستخدمي الدرجات النارية التي باتت ضحايا حوادثها واحدة من بين أكثر ثلاثة أسباب للموت في العراق، بقوله:

من الظواهر التي باتت تشكل خطراً اضافياً على حياة المواطن العراقي وخصوصاً الشباب منه، والتي أدت إلى وفاة الالاف منهم وتركهم لأرامل وايتام وعوق آلاف آخرين هي ظاهرة استخدام الدراجات البخارية، ومن دون ضوابط صارمة وعدم التقيّد بقواعد السلامة، وذكر أحد المسؤولين في وزارة الصحة: أن حوادث الطرق في العراق تقتل من المواطنين ستة اضعاف ما تقتله العمليات الإرهابية، وهذه الحوادث هي واحدة من بين أكثر ثلاثة أسباب للموت في العراق».

وأوضح الكربلائي: أن الحد من هذه الظاهرة يحتاج إلى تكاتف جهود جميع الدوائر المعنية وأولياء الأمور والمواطنين من وزارة الداخلية وشرطة المرور والسيطرات الأمنية ومديرية الطرق والجسور.

١- وجود قوانين صارمة مع الحرص على تطبيقها وتعاون المواطنين مع الدوائر المعنية لتطبيقها؛ لأنّ في ذلك سلامتهم وتجنّب الخسائر الكبيرة من الموت والعوق، والخسائر المالية، والاقتصادية، والاجتماعية.

٢- احترام القوانين والأنظمة والتعليمات من المواطنين وتعاون أولياء الأمور مع أجهزة الدولة، خاصة فيما يتعلق بترك الأمور من دون مراقبة من قبل الآباء لأبنائهم الشباب.

٣- عدم تساهلهم في هذا الأمر والتشدد في إجراءات السلامة، فإن ذلك يحفظ للمواطنين حياتهم ويحميهم من الآثار الناشئة من الحوادث كالعوق والإصابات الخطرة».

خطبة رقم (٣)

٦ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١٨ كانون الثاني ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد الصَّافي في خطبته الثانية من الحرم الحسيني المطهر ثلاثة أمور، كان أولها ما يتعلق بالوضع السياسي في البلاد، وفي الثاني تناول ما يتعرض له البلد من ارهاب، فيما ختم خطبته بتناول ثقافة محبة الأوطان وتأثيرها على فعل أبنائها تجاهها.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي في البلد ذكر أنه: وكما أكدنا سابقاً نؤكد أيضاً على مجموعة من الأمور:

١ـ التأكيد على وحدة العراق والابتعاد عن كل شيء يخلق أجواء لتفتيته، بل لا بد أن يبتعد الجميع عن الحوم حول هذه الفكرة ورفضها.

٢ـ إنّ ما حدث خلال هذه الفترة لهو فرصة كل سياسي لمراجعة أفكاره وآرائه وأدائه لغرض التعامل مع الواقع وتغليب مصلحة البلاد على بعض المصالح الشخصية.

٣ـ على مجلس النواب الموقر أن يسعى للتعامل مع كل أزمة بما يتناسب وحجمها وتحمل مسؤوليتها، وهم مسؤولون بشكل مباشر على الوظيفة التي انتخبوا من أجلها ألا وهي تشريع القوانين ومراقبة الأداء، كلا الأمرين، لا بد أن ينهضا بالدولة ومؤسساتها إلى أفضل حالة ممكنة، إنّ بعض مشاريع صياغة القوانين ما زال معطلاً، رغم أهميته القصوى للبلاد، مثل قانون المحكمة الاتحادية.

وأوضح: «ان يد الإرهاب لا زالت ومع كل الاسف تطال الأبرياء من أبناء هذا الشعب، سواء من استهداف بعض النواب أو بعض تجمعات الأبرياء من مناطق متعددة من البلاد، كالفلوجة وكركوك وصلاح الدين وبابل وكربلاء وبعض مناطق بغداد، حقيقة هذه المسألة لا بد أن يعي الجميع خطورتها بالنسبة للبلد، والتعامل معها بجدية حقيقية وبمعالجات جذرية، حيث إنّ هذه العمليات قطعاً تريد أن تؤسس لشيء، تريد أن تدفع بالبلاد إلى اتجاهات لا تحمل عقباها».

وتساءل: «من المسؤول عن تلافي هذه الخطورة؟ لا شك أنّ الجهات السياسية والجهات الأمنية لا بد أن تضع حدّاً حقيقة للانتهاء من هذه المشاكل».

وأضاف: «نعم، قد تكون في كل المجتمعات هناك مشاكل أمنية، لكن الطريقة التي يُتعاطى معها في هذا الاستهداف قطعاً وراءها ما وراءها، وبالنتيجة لا بد من تطبيق جميع الأزمات حتى لا تذهب النوبة إلى مشاكل أخرى، ولا بد من محاولة جادة ووقفة مشرفة من الجميع، بأن تمسك الملفات الأمنية بشكل يشعر الجميع بالأمن والامان».

مبيناً: «وهذه المسألة تكون رهن أفكار الإخوة المسؤولين؛ لأنّ المقابل ليس جهة تحترمه، لا تحترم الإنسان، لا تحترم الدين، لا تحترم القيم، وإنّما جهة لا تعرف الا الدم، لا تعرف الا القتل، لا تعرف الا الإرهاب، فلا بد أن تكون هيبة الجهات السياسية والأمنية قوية جداً وملاحقة هؤلاء بشكل أو بآخر».

وأضاف: «لا بد أن يحذر الجميع، القوى السياسية، لا بد أن يحذروا أشد الحذر من هذه الجرائم التي تحاول أن تعبث بالبلاد بطريقتها الخاصة».

وتناول في ختام خطبته مسألة حبّ الوطن، حيث قال: «كلامنا متمم بطريقة أخرى لما سبق، الا وهو التركيز على إشاعة ثقافة محبة الأوطان، التركيز على ثقافة التعايش السلمي، التركيز لا يمكن أن يكون بشكل جزئي مع حجم هذه التحديات، وإنّما أن

توضع برامج واسعة ابتداءً بالمناهج الدراسية، أن يكون هناك تركيز حقيقي على مسألة محبة البلاد، على مسألة التعامل مع البلد فعلاً كأنه مظلة للجميع».

وأوضح: «شاهدت قبل فترة - ولعله شاهدتم أيضاً - في فضائية العراقية، الفضائية الرسمية، أنا فقط انقل هذا المقطع ضمن فواصل بعض الدعايات، واقعاً كانت دعاية جميلة جداً وفيها وعي، فالذي كتبها.. نفذها.. رسمها.. لا أعرف، فيها وعي؟ مجموعة اطفال يلعبون فيجدون قطعة قماش كبيرة، وهذه يبدو انها مرسومة فيها خارطة البلاد - العراق - ويحاول كل منهم أن يمسح التراب عن هذه الخارطة، ويرفعونها ويجعلونها خيمة لهم».

مبيناً: «إن تثقيف الناس على محبة البلاد تجعل في نفس كل منا خطوطاً حمراء ازاء ذلك، هذا الموضوع إخواني - قد يحتاج أن آخذ من وقتكم - لاحظوا الآن الإنسان عندما تكون يده متسلطة على مال مثلاً في البلد، أو يده تنال السلاح في البلد، وهما من مصادر القوة، أو يده تنال كتاباً يكتب، أو منبر فضائية يسمعها الملايين، يمكن بهذه الأدوات أن يرتكب ما لا يحمد عقباه، يمكن أن يجعل الجو مشحوناً دائماً، إذا كان عنده محبة حقيقية، وقد تربى تربية حقيقية على محبة هذا البلد وإرادة الخير له، سيمتنع عن الفساد؛ لأنه سيرى أنّ سرقة درهم بغير حق هو عبارة عن خيانة لهذا البلد، وإن لم يره أحد الا الله، هذا السارق يمكن أن يستغفل القانون، يمكن أن يلعب على القانون، لكن إذا كان قد تربى تربية حقيقية فإنه سيشعر بالخيانة لهذا البلد».

وأضاف: «إذا كانت يده تنال السلاح وقد تربى تربية في هذا البلد، يرى الاعتداء على اي شخص هو اعتداء على هذا البلد، سيرى أن هذه خيانة، وكذلك من يملك منبراً، من يملك فضائية، من يملك قولاً مسموعاً، يرى الدغدغة على المشاعر والتي تثير الفتنة يراها خيانة للبلد إن كان قد تربى تربية حقيقية».

موضحاً: «إخواني، إنّ الإنسان قد يتكلم بكلمة، وهذه الكلمة تفتح أبواباً لا يمكن إغلاقها، قد يتصرف الإنسان تصرفاً يتصور أن هذا التصرف في حدوده الشخصية، ولكنها ليست بحدوده الشخصية، يتصرف، يسعى من ورائه لفتح الجراح، ونحن بأمس الحاجة لتضميد الجراح، نحن بأمس الحاجة للملمة الشتات، أنا لا أريد أن ادخل في تفاصيل لا شك أنها موجعة للبعض، لكن ملخصها: بعضهم يعلم أنّ ما وراء ذلك جهات خارج البلاد».

وتساءل: «لماذا ترضون بتلك الجهات بأن تحب أوطانها؟ ولا ترضون لأنفسكم أن تحبوا وطنكم؟ لماذا؟ ما المعيار؟! ما المقياس؟! ألا يستحق البلد منا بذل جهد وطني تثقيفي! هذا البلد المعطاء الذي ربى وربى أجيالاً وأجيالا».

واستدرك مخاطباً: «إخواني، لا يمكن أن نتعامل مع الأمور بتفاعلات وانفعالات، لا بد أن نعزز هذه الروح، روح المواطنة، تكلمنا قبل فترة عن بعض المسؤولين عندما يخالف بعض الأنظمة، بعض القوانين، يراها شجاعة؛ لأنّ الشرطي لا يستطيع أن يحاسب شخصية كبيرة في الدولة، وقد يُحاسب هذا الشرطي، واقعاً هذا ضعف من المسؤول».

وأضاف: «عدم احترام البلد يؤدي بنا إلى هذه النتيجة، لا بد أن نحترم بلدنا، لا بد أن نحترم مكونات البلد، هذا بلد الجميع، من حقهم أن يشعروا أن حق المواطنة مكفول للجميع، أنا لا أتحدث بدساتير فقط، لكن أتحدث بخطاب، أتحدث بلهجة، أتحدث بنفس، لا بد أن تكون اللهجة والنَفَس والخطاب ينصب انصباباً كبيراً وواسعاً على هذه المحبة، أكثروا من الإعلان في تثقيف الجيل على محبة البلاد، شجعوا على زيارة الأطراف الجماهيرية والسياسية بعضكم لبعض، هذه الصورة صورة حية، لا يعتزل أحدكم عن الآخر، لا جماهير ولا ساسة، هذه الطريقة غير صحيحة، الشعب لا بد أن يتلاحم، ولا بد أن يكثر التزاور فيما بين جميع المحافظات، عززوا من الوحدة والتلاحم، اللحمة ليس خطاباً فقط، عززوها عملياً، هذا هو المطلوب».

مبيناً: «المدرس حينما يدرس في البصرة ويتحدث عن تاريخ مدينة لا بد أن يذكر الرمادي، لا بد أن يذكر الموصل، لا بد أن يذكر ديالى، مدرس عندما يتحدث في الأنبار وامام مجموعة من الطلاب، لا بد أن يتحدث عن العمارة، يتحدث عن كربلاء، يتحدث عن النجف».

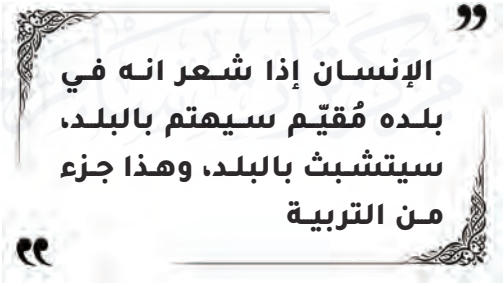
مخاطباً: «إخواني، عززوا هذه الروح الوطنية في نفوسكم؛ لأنكم ستفوزون أنتم، سيندحر كل من يراهن، صدقوني، لا بد من خلق جو، وخلق الجو يبدأ من أصغر محيط، ممكن خلق الجو، فهو غير مرتبط بالساسة، نعم هم مسؤولون، لكن غير مرتبط بهم فقط ابتدئ بالتعليم، من المدرس، من الأسرة، من كل من له تأثير على هذا البلد، لا يمكن أن يبقى الإنسان يتفرج على البلد وهو يذبح، وفيه من العقلاء ما شاء الله تعالى، حالة من حالات الرقي عندما يحتمي بعضنا ببعض، حالة من حالات التحرر عندما يأتي بعض لبعض، عندما يتلاحم الكل، اللحمة الوطنية ليست شعاراً، اللحمة الوطنية عبارة عن واقع، وهذا الواقع يحتاج إلى خطوات ثابتة، الإنسان عندما يخطو، تقوده رجله إلى الجهة الفلانية إلى اقدس شيء عنده المسجد، يذهب إلى المسجد بإرادته، وليذهب إلى اخوته أيضاً بإرادته، ويجب ألا يصغي إلى قول من يقول لا تذهب، ولا يصغي إلى قول من يقول اترك الأمر، لا يصغي إلى من يخاطبه من وراء الحدود، ويقول أبق العراق على ما هو عليه، لا أيها الإخوة».

واستدرك: «الرجاء تثبيت هذه المسألة وطنياً واجتماعياً، اللحمة لا بد أن تقوى، لا بد أن يكون العراق يداً واحدةً يضرب على كل من يحاول أن يفتت هذا الجو الذي نعيش فيه، يفتت هذه الوحدة التي نبحث عنها».

وخاطب الساسة «نعم، أنتم مسؤولون بالدرجة الأساس، لكن لا ينحصر الكلام بهم، والمعلم عندما يجلس أمامه ولد في عمر ٦ سنوات، ٧ سنوات، فهو مسؤول عن صياغة عقله صياغة تجعله يحب البلد».

واختتم خطبته بقوله: «وأخيراً وليس آخراً، دعوة للجميع أن احفظوا كل أبنائكم خصوصاً الذين يبتكرون الابتكارات تلو الابتكارات، هذا مطلب يحتاج إلى وقفة أخرى، لكن من باب الإشارة كثير من الإخوة يأتون بنظرية، باكتشاف، باختراع، الآن لكن لا يصغي إليهم أحد، إلى كل المستويات، نظرية في الاقتصاد، نظرية في الاجتماع، اكتشاف علمي، تكنلوجي، قضية طبية، قضية هندسية، كثفوا الاهتمام بالمخترعين وبالمكتشفين، فهؤلاء ذخيرة البلد، شجعوهم».

مضيفاً: الإنسان إذا شعر انه في بلده مُقيّم سيهتم بالبلد، سيتشبث بالبلد، وهذا جزء من التربية أشعره أن هذا البلد بلدك،فإذا قدم اختراعاً أو اكتشافاً لا تهمله، هذا الإنسان واقعاً يبخل حتى بالكلمة في بعض الحالات، يأتي شخص يقول أنا لا املك صلاحية أن أعطيه مالاً، أنا لا أقول أعطه مالاً، لكن لا تبخل عليه حتى بالكلمة التي تشجعه إذا قلت له: نعم، البلد هذا بلدك، وانت ابن هذا البلد، وإن شاء الله يأتي الظرف المناسب لنستفيد من هذا الاختراع وهذا الاكتشاف، وسنشجعك على مثله ومثله مثله، الإنسان عندها سيهتم».



موضحاً: «لا تنظر إلى خلفية الشخص الإثنية أو الدينية، لا تنظر إلى مكونه، انظر إلى ما قدم، هل ينفع البلد فخذه، فجزء من تشبث الناس ومحبتهم للبلد أن يشعروا انهم محترمون في هذا البلد المعطاء الذي أعطى على مر التاريخ، اقرأوا تاريخ العراق، شهداء ودماء زكية ابتداء من سيد الشهداء عليه السلام جاء إلى هذه الأرض الطيبة وأحياها، وتوالت

وإلى الآن، نعطي قرابين وضحايا وأبرياء، نحتاج إلى أن نوقف نزيف الدم، نوقف عدم الاعتناء بالناس، نهتم فيما بيننا بأنفسنا، نهتم بأن نبني البلد بنية صادقة وروح حقيقية من أجل أن يسعد الناس الآن، ويسعد الأبناء، هناك جيل لا تجعلوه يتخذ موقفاً سلبياً منكم، هذا الجيل تربيته مرهونة الآن بهذه المناهج والأداء والطريقة».

خطبة رقم (٤)

١٣ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٣م

أوصت المرجعية الدينية العليا بمناسبة أسبوع المولد الشريف لرسول الرحمة محمد ﷺ بأمور عدّة أهمها دعوتها للمسلمين للانفتاح على الشعوب غير المسلمة، حيث أوضحت أن الاعتدال والاحترام للآخر هو المنهج المتبّع لدى الغالب من المسلمين والمذاهب الإسلامية، وأن الأصوات المتطرفة التي تصدر من هنا و هناك لا سبيل إلى إسكاتها وهي لا تتوقف، بل الواجب هو عدم الإصغاء إليها والاعتناء بها، لأنها لا تمثل الخط العام للمذاهب الإسلامية قاطبة.

كما دعت المرجعية العليا الأجهزة الأمنية والحكومة المحلية في كركوك والأجهزة الأمنية للحكومة المركزية بتوفير الأمن والحماية للتركمان وباقي الأقليات العراقية.

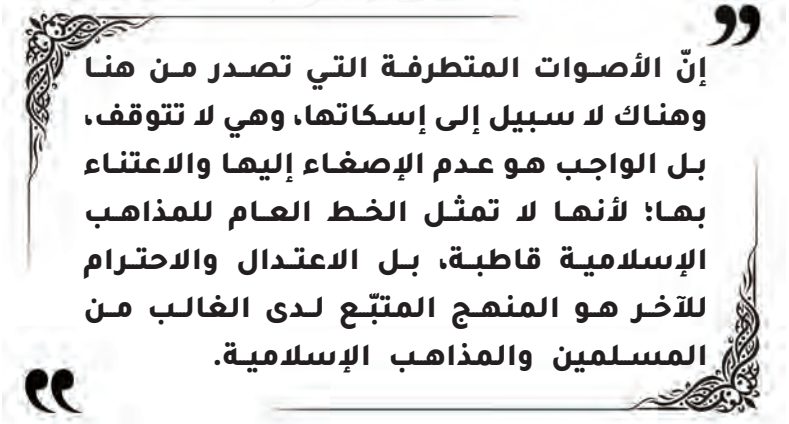
كما دعت المرجعية على لسان ممثلها في كربلاء المسؤولين العراقيين أن يبيّنوا الأسباب الحقيقية لتدني نسبة الإنجاز في صرف الموازنات وهل هو متعلق بالحكومة المركزية والقوانين والتعليمات المعقّدة والروتين والتأخير في الاقرار والمصادقة على المشاريع والإجراءات المعقدة في الصرف – أم لعدم كفاءة الجهات المشرفة والمعنية بالمشاريع – أم عدم قدرة المقاولين على التنفيذ؟

وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي ما نصه: بمناسبة ولادة النبي ﷺ التي توافق هذا الأسبوع نتوجه بمجموعة من التوصيات:

١ـ إنّ المسلمين في الوقت الحاضر بحاجة ماسّة إلى الانفتاح على الشعوب غير

المسلمة، وخصوصاً مراكز العلم والثقافة والإعلام ومراكز صنع الرأي العام؛ لتعريفها بالإسلام وشخصية النبي صلى الله عليه وآله بجميع أبعادها، وتعريف هذه الشعوب بمؤلفات المستشرقين وكتاباتهم الذين أنصفوا في قراءتهم وكتابتهم للتاريخ الإسلامي، فإنّ ذلك أدعى للتأثير والقبول، وما يصدر من اساءات وانتهاكات لشخصية النبي صلى الله عليه وآله وما يقابلها من انزعاج وغضب شعبي أمر صحيح ومطلوب، ولكن هذا لوحده لا يكفي، بل المطلوب وبصورة أقوى هو التحرك والاستخدام لوسائل التعريف والاتصال الحديثة للانفتاح على تلك الشعوب ونشر وتعريف القطاعات الفاعلة منهم بالإسلام وشخصية النبي صلى الله عليه وآله.

٢ـ وأما التوصية لعموم المسلمين فنقول: إنّ الأصوات المتطرفة التي تصدر من هنا وهناك لا سبيل إلى إسكاتها، وهي لا تتوقف، بل الواجب هو عدم الإصغاء إليها والاعتناء بها؛ لأنها لا تمثل الخط العام للمذاهب الإسلامية قاطبة، بل الاعتدال والاحترام للآخر هو المنهج المتبّع لدى الغالب من المسلمين والمذاهب الإسلامية ولوجود مشتركات يحرص الجميع على العمل بها وترسيخها، ومنها احترام شخصية النبي صلى الله عليه وآله وتقديسه، إضافة إلى الأمور العقائدية والعبادية المشتركة التي تحتّم الحفاظ على وحدة المسلمين وتكاتفهم، فإنّ محبة النبي صلى الله عليه وآله وتقديسه تمثل محور التقاء قلوب المسلمين وعقولهم وأفكارهم.



كما نوصي الجميع بتجنّب الطرح الطائفي الذي يؤدي إلى الشدِّ والاحتقان المذهبي والطائفي بين المسلمين؛ لأنّ ذلك يخدم أعداء الإسلام الذين عجزوا عن إضعاف المسلمين، فلم يجدوا الّا سلاح الاحتقان والاحتراب الطائفي يستعملونه في إضعاف شوكة المسلمين، وأعانهم على ذلك بعض جهّال المسلمين – من حيث يشعرون أو لا يشعرون–.

وأما بخصوص ما حصل من تفجير في حسينية سيد الشهداءعليه السلام في قضاء طوزخورماتو التابع إلى محافظة كركوك، والذي ذهب ضحيته ٤٣ شهيداً و٨٥ جريحاً، وقد استهدف التفجير الأقلية التركمانية في القضاء، ومن المعلوم أن هذا الاستهداف ليس هو الأول، بل هو استهداف مستمر ومنذ عدة سنوات. نقول: إنّ الأقليات (من المسيحيين والتركمان والصابئة والايزيديين) قد كفل لهم الدستور والقانون وحقوق المواطن توفير الحماية والأمن لهم، وعلى ضوء هذه الاستهدافات المتكررة والمستمرة ومن دون رادع لأقلية التركمان ومن لون طائفي معيّن، لا يمكن تحمّله والصبر عليه إلى ما لا نهاية، فإنّ استمراره من دون رادع سيؤدي إلى تداعيات خطيرة وخروج الأمور عن السيطرة، وهناك استغاثات متكررة من أهالي القضاء ومنذ سنوات عدة ونداءات وصرخات مستمرة ولكن دون جدوى، ولذلك فإنّ الأجهزة الأمنية والحكومة المحلية في كركوك والأجهزة الأمنية للحكومة المركزية مطالبة بتوفير الأمن والحماية لهذه الأقلية، فكما نطالب بتوفير الحماية للمسيحيين، وهم مواطنون لهم الحقوق كبقية المواطنين من بقية مكونات الشعب العراقي، فكذلك نطالب الأجهزة الأمنية المعنية في الحكومة المركزية والحكومة المحلية في كركوك بتوفير الأمن والحماية لهذه الأقلية، وبالخصوص هذا القضاء الذي أصبح هدفاً سهلاً ومستمراً لهذه الجماعات الإرهابية.

وحول تدني نسبة الإنجاز في صرف موازنات الأعوام الماضية للمحافظات قال الكربلائي بهذا الخصوص: «لابد من وقفة مع هذه النسبة المتدنية، فإن المواطن يتطلع

إلى أن ينعم بالخدمات والتطور في بلد فيه الكثير من الخيرات، وهنا لا بدّ للمسؤولين أن يبيّنوا: ما الأسباب الحقيقية لهذا التلكؤ؟ هل هو متعلق بالحكومة المركزية والقوانين والتعليمات المعقّدة، والروتين والتأخير في الاقرار والمصادقة على المشاريع، والإجراءات المعقدة في الصرف؟ أم لعدم كفاءة الجهات المشرفة والمعنية بالمشاريع؟ أم عدم قدرة المقاولين على التنفيذ؟ أم هناك حاجة إلى كوادر أكثر وأكفأ في الدوائر المعنية بهذه المشاريع؟ أم ماذا؟ هل هو للظروف الأمنية والخلافات السياسية كما يدعي بعض؟ أم لأسباب أخرى، ولابد هنا من البحث عن حلول من قبل اللجنة المكلفة بمتابعة إنجاز وصرف الموازنات للمحافظات، فإن هذه الفرص المتاحة لتقديم المشاريع الخدمية للمواطن لا بدّ من استثمارها وصرف الأموال من أجل تحقيقها، ولا يصح أن نرمي الأسباب على الآخرين ومن دون تحمّل كل طرف للمسؤولية.

خطبة رقم (٥)

٢٠ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ١ شباط ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي جملة أمور، كان أولاها الشأن السياسي في البلاد وسُبل حلّ المشاكل العالقة فيه، وفي الثاني تناول مسألة سقوط الأمطار بايجابياتها وسلبياتها على بعض، وختم خطبته بتناول مسألة المعلومات المعروضة أمام السياسيين وكونها أحياناً تُنقل له بشكل مغلوط.

ففي الأمر الأول قال: «كما يعلم الجميع ماهية الأزمة التي تمر بها البلاد، والخيار امام الإخوة الساسة وحيد، فليس لهم خيار الا الخروج من الأزمة بكلمة موحدة وأجواء إيجابية، للجميع رؤى لا أقل أن تكون منسجمة بالحد الأدنى، ولا شك هذا لا يتحقق الا من طريق الحوار الجاد والنافع والطريقة الصحيحة، من أجل ترطيب بعض الأجواء، هنا أحب أن أعلّق على قضية:

تعلمون أنّ السياسة فيها تقاطعات كثيرة ووجهات نظر قد تكون متباينة، وهذا المقدار ليس مقداراً سلبياً، وإنّما الوضع السياسي - خصوصاً في امثال العراق - يتأثر بأكثر من جهة، وهذه الجهات داخلية وخارجية، بالنتيجة تضفي بظلالها على المشهد السياسي».

و«مسألة الحوار ومسألة الثقة هذا أمر مرغوب فيه، لكن هناك مشكلة، وأعتقد انها تحتاج إلى جرأة في الطرح وفي الحل، الخلاصة هناك بعض الساسة يحاول أن يعيش على اثارة المشكلة دائماً، بمعنى لو اختلف زيد وعمر لاحظ، أو لم يختلفا لاحظ، ماذا أريد أن

أقول حتى يتضح المعنى؟ لو فرضنا أن زيداً في مكان وعمراً في مكان، هناك ستنبثق رغبة غير جيدة بأن لا بد من إحداث مشكلة ما بين زيد وعمر، كيف تبدأ؟ يأتي إلى زيد فيقول: تحدث عنك عمرو بحديث سيئ، ويذهب إلى عمرو ويقول: تحدث عنك زيد! ويبدأ يشحن هذا الطرف ويشحن ذاك الطرف، إلى أن يبدأ الطرفان يصدقان الاوهام وهي قضية لم تكن اصلاً! لكن بدأ كل منها يصدق الاوهام».

وأضاف: «إذا صدّق الاوهام، سيحدث موقف، إذا حدث موقف فقدت الثقة، واقعاً أنا أعتقد كثير من المشاكل كانت من السهولة ايجاد الحلول المناسبة لها، لكن المشكلة أن هذه الأطراف تحاول دائماً أن تثير الفرقة وتحدث حالة من عدم الثقة وحالة الافتراءات والكذب، بحيث إنّ الإنسان إذا تحمل مرة، مرتين، قد لا يتحمل الثالثة، سيصدر منه كلام ضد الطرف الاخر، ويبدأ كل طرف يتخندق امام الطرف الآخر، وتبدأ المشاكل التي لم تكن أصبحت فعلاً هي مشكلة، وصرفتنا عن الوظيفة الأساسية وهي خدمة البلد».

مبيناً: «وبتعبير آخر هناك نفاق سياسي إذا صح التعبير، وهذا النفاق السياسي للأسف ممكن أن يصغي له بعض، وهذا النفاق سيجد محلاً، فلو أن كلاً من الإخوة أعطى ظهره للآخر، سيجد موطئ قدم سواء كان من الداخل أو من الخارج للدخول اليه، كل من الإخوة أعطى ظهره إلى الاخر سيسمع وشاية من اخيه في صاحبه إرضاء لهذا الواشي، والواشي سيذهب إلى فلان ويسمعه نفس هذه الوشاية، ويوغل صدر كل منهما على الاخر، بحيث يصعب عليهم أن يلتقوا ويجتمعوا في مكان واحد ويحلوا المشكلة، لأنّ هذا قد امتلأ غيضاً وهذا امتلأ غيضاً، السبب ماذا؟! السبب وجود بعض الساسة الذي يتعود أن يأكل على فتات الموائد، ويرتبط بوضع اما نفسي، هو يشعر بالنقص، أو مرتبط بجهات تملي عليه ما يريد، النتيجة أن الواشي احدث هذا الشرخ بين فرقاء سياسيين يفترض أن يكرسوا أوقاتهم ويكرسوا علمهم من أجل خدمة البلد، لماذا؟ لأنّ هناك

استحقاقات انتخابية، هناك عمل خرجت الناس فيه، وهي تأمل بمستقبل مشرق، هناك حالة من التجربة شعرت الناس فيها انها هي من تختار طبيعة الحكم وطبيعة إدارة الدولة، طبعاً هذا لا يروق لبعض الاقزام من الداخل أو الخارج، بدؤوا يفرقون هذه الحالة، وفي كل يوم تحدث هناك مشكلة وتسمع اصطلاح جديد؛ لأنّ هذه الماكنة السيئة ماكنة التفرقة تكون مستمرة، واقعاً الإنسان إذا كان يعتب لا يعتب على هؤلاء؛ لأنهم ناس وضيعون منحطون يحاولون دائماً أن يفرقوا».

وتساءل: «يجب أن يُعتب على العقلاء، لماذا يصغون؟! لماذا يسمعون مِن الذي دفع الثمن؟! الحوار إخواني بشكل واضح لا بد أن يكون هو سيد الموقف، والابتعاد عن كل التجاذبات والخطابات المتشنجة والتصعيدية؛ لأنها ستزيد المسألة فرقة وستزيدها توسعة، الذي يحب أن يلمّ الشمل يحب أن يجمع، يحب أن يحاور، عليه أن يتقدم لأخيه وأن لا يجعل من يحاول أن ينقل الكلام الذي فيه نوع من الاثارات، صدقوني إخواني وانا التزم بهذه الكلمة، كثير من المشاكل تحدث بسبب الطرف الثالث الذي لا يريد لهذا البلد أن يستقر، إذا اردنا فعلاً أن نحل المشاكل لا بد أن نكون جريئين في طرح المشكلة، أكيد أن هناك من يشاركني الرأي وهو جريء لطرح الحلول، وهذه تكون في رقبة الإخوة الساسة، الذين نطمح حقيقة منهم أن تحل جميع المشاكل عن طريق الحوار وعن طريق الجلوس وعن طريق التفاهم، واحدهم يقترب إلى الاخر بخطوات صادقة في سبيل أن يحفظ لهذا البلد هيبته، ويحفظ لهذا البلد حريته واستقراره ووحدته».

وتناول في الأمر الثاني مسألة الأمطار، إذ قال: «المطر طبعاً نعمة من نعم الله تبارك وتعالى، وكلنا نسعى وندعو الله تعالى أن ينعم علينا بالأمطار ويزيد فيها الخيرات، ويزيد في هذا البلد وجميع البلدان الخيرات، في بعض الحالات تكون الأمطار مشكلة ونقمة على الآخرين لسبب أو لآخر، أنا أريد أتحدث عن مفصل جزئي يعم مؤسسات الدولة، طبعاً مشكلة بقاء المياه في المدن وصعوبة تصريف مياه الأمطار، حقيقة هناك مشكلة، أنا

سأتحدث مع غض النظر عن وجود فساد وتقصير، سأتحدث عن مشكلة واقعية في البلد، ستبقى إن لم تعالج، وعلاجها بسيط».

وتساءل: «اين تكمن بعض المشاكل؟! أنا قلت الآن نفترض أنّ المشروع ليس فيه فساد، والمشروع فيه جهد حقيقي ومخططات جيدة، نفترض مع ذلك أن فيه مشكلة؟! فاين المشكلة؟ فإذا كانت المخططات جيدة والفساد غير موجود، فاين المشكلة؟!».

وأضاف: «في كل دول العالم إخواني وكل المؤسسات العلمية والمؤسسات التنفيذية توجد هناك طبقة تسمى الطبقة الوسطى أو ما يعبر عنها بالكوادر الوسطى، وهذه الكوادر الوسطى دائماً يكون عددها هو الاكبر، ويكون الاحتياج لها أكثر،فإذا كان عندنا مشروع، وهذا المشروع نفترض سيخطط له ثلاثة من المهندسين، فهل يكفون لتخطيط مشروع؟ والمشروع قد يستغرق أكثر من ثلاث أو أربع سنوات، فهل يكفي هؤلاء الإخوة الثلاثة أن يخططوا؟ إذا جئنا إلى تنفيذ كثير من فقرات المشروع، فالتنفيذ يكون عند الكوادر الوسطى».

وأضاف: «المشكلة عندنا في العراق أنّ معظم الكوادر الوسطى كوادر غير مهنية، بمعنى أن هناك طبقات من العلم، الكوادر الوسطى تحتاج إلى حالة من حالات العلمية بما يتناسب مع حجم العمل المرصود لها، وهذه الطبقات العلمية في مؤسسات الدولة مهم جداً».

وتساءل: «من اين نوفر الكوادر الوسطية، مثلاً من باب المثال الآن أردنا أن نضع مثلاً لمياه الشرب للبيوت، وجئنا بهذه المخططات ووصلنا إلى حالة أن هذه الانابيب تدفن حتى يضخ فيها الماء الصالح للشرب، هذا جيد، ربط الأنابيب بعضها مع بعض يحتاج إلى خبرة، من غير الصحيح أن ترصد ملايين الدولارات أو مليارات الدنانير للمشروع وأن أستعين بجانب مفصلي بعامل لا أعرفه، وبعامل ليس له أي خبرة، والأخ المهندس

غير متوفر على كل انبوب من أجل ربطه،فإذا اخطأ هذا العامل – وهي عملية بسيطة قد لا تستغرق منه دقائق– لكن هذا العامل غير مهني عنده قصور في الفهم لا تقصير، عامل مخلص لكن لا يا اخي لا يعرف، جئنا به من مكان تجمع العمال، وكلفناه بهذا العمل وهو لا يعرفه، المشروع بالنتيجة سينهار بسبب دقيقة أو دقيقتين صرفها هذا العامل المسكين، المشكلة ليست فيه، المشكلة فينا، وامثال ذلك من الكوادر الوسطى كثيرة جداً، الدولة مسؤولة الآن عن بعض المشاريع التي ليس فيها فساد، والمشاريع تخطيطها جيد، لكن المشاريع لا تعمل، والمشاريع بمجرد اي اختبار ستفشل، لاحظ الكوادر من الذي عمل؟ ما هي الجهات التي اشتغلت تحت الارض؟ العمل غير منظور، يحتاج إلى دقة، يحتاج إلى خبرة، لذا على مؤسسات الدولة جميعاً أن تلتفت إلى أن الكوادر الوسطية لا بد أن تحظى بمعهد علمي تطويري، وهذا العامل لمؤسسات الدولة لا يحق أن نعينه أو نستأجره ما لم يكن مزوداً بهذه الشهادة، أعتقد الآن مسألة طبيعة بسيطة، الإنسان ممكن أن يزرق ابرة كيفما اتفق؟! لا بد أن يكون عنده تجربة معلومة، قضية شخصية، وقد يكون زرق الإبرة لا يميت لكن مع ذلك لا نرضى، لا بد أن يكون شخصاً مهنياً، كذلك بقية الصنوف، كذلك بقية الأمور، وهذا أمر إخواني ليس سياسياً، المشكلة عندنا خلط الجوانب الخدمية التعليمية مع الجوانب السياسية».

مبيناً: «هذا الأمر إذا سُيّس، الموضوع سيبقى خربة بلا أن يعوض، هل هناك معضلة في هذا الأمر، خبراء في هذا الجانب؟ ما بقيت دولة الآن لو تشجع على ذلك، وشخص لمدة ثلاثة أشهر لعله يحصل على نوع من التدريب العلمي حتى نحافظ على مؤسسات الدولة، نحن أمام مشكلات عدّة، أنا أتحدث بغض النظر عن المشكلة في الفساد المالي، أقول: مشروع ليس فيه أي فساد، لكن مشروع فيه مشكلة، اين تكمن المشكلة؟ يكمن جزء من هذه المشكلة في هذا الموقف، والعراق الآن يريد أن يبني مشاريع.

لا بد أنّ العراق عندما يريد أن يبني المشاريع أن يكون علمياً في جميع المفاصل،

وأنت تريد أن تؤهل كوادر عراقية، لا بد أن تعطيهم سلاحاً حتى يعملوا به، لا بد أن تشجعهم حتى يعملون، لا بد أن توفر لهم فرصة حتى يعملون، عندما يكون هذا يتمتع بالشهادة، اعتراف على انه قادر على العمل، أن يكون سمكرياً مثلاً، قادر على أن يكون حداداً جيداً، قادر على أن يحفر الأرض جيداً، ما الضير في ذلك؟! هذه مسألة لا في كل مرة يحدث مشروع ونخاف أن تكون فيه بعض المشاكل، نعم إذا لم يحسن الأداء التنفيذي بشكل علمي ومهني لا شك ولا ريب ستكون هناك مشكلة».

وختم خطبته بالأمر الثالث قائلاً: «حقيقة نصيحة نقدمها لكل مسؤول، مهما يكن هذا المسؤول فله موقع في الدولة، عليه أن يدقق في صدق العيون التي تنقل له الاخبار، إذ سيبني هذا المسؤول موقفاً على ما ينقل له،فإذا كانت العيون غير صادقة، إذا كانت العيون هي تحتاج إلى عيون إذا كان النقل مبنياً على أمور شخصية صرفة قطعاً، سيظلم الناس وسيزجّ زيداً في موقع هو ليس أهلاً له».

وتساءل: «لماذا؟ لأنّ من زكّاه علمياً ومعرفياً عيون غير صادقة، وبالنتيجة المسؤول اعتمد عليهم وزاد في الطين بلّة كما يقال، وأيضاً العيون قد لا تنقل الخبرات الصحيحة والواقعية والعلمية؛ لوجود موقف شخصي معه، وأيضاً سيتعرض الجيد إلى ظلم لا يعطيه موقعاً يستحقه؛ لأنّ السمعة التي نقلت عنه سمعه غير جيدة».

وأضاف: «واقع القضية خلاف ذلك، هذه العيون الذي يكون المسؤول عنها هو الذي يحاسب، توهين الناس أمر غير صحيح، إعطاء منزلة لأناس غير كفوئين أيضاً غير صحيح، الحكمة عادة إذا اعطيتها لغير اهلها ظلمتها، واذا منعتها عن اهلها ظلمتهم، النتيجة هكذا الان، هذا المنصب يحتاج إلى شخص يكون مناسباً لها، العيون التي تقول هذا يستحق وهذا يستحق، يؤكد عليها المسؤول، لا بد أن يدقق ويبحث إلى أن يطمئن ويتأكد من سلامة القرار، ولذا هو سيكون مسؤولاً عن ظلامة شخص في مؤسسة من مؤسسات الدولة يكون هو مسؤولاً عنها، ولو نستعرض إخواني تفاصيل، كم من خبرة

زهدت في الوظيفة وخسرتها بسبب هذه الطريقة، العيون لا تنقل الواقع، العيون تنقل ما تريد هي، واذا كانت العيون تنقل ما تريده هي، فهذه عيون ليست صادقة، وإنّما هذه عيون خائنة».

وخاطب المعنيين قائلاً: «على المسؤول أن يختار؛ لأنّ سلامة المؤسسة التي يعمل فيها قد تكون محكومة بشخصين هم فقط يحاولون أن يوصلوا الناس إلى المواقع، وهؤلاء عليهم إشكال وإشكال وإشكال، وعلى أي حال إخواني نسأل الله سبحانه تعالى أن يحفظ البلاد والعباد، وأن يديم الله تعالى نعمته علينا وعلى جميع البلاد الإسلامية، وأن ينصر الله تعالى الشعوب المحرومة ويرينا في هذا البلد كل خير وكل رحمة ومودة، أبعدنا الله وإياكم عن التطرف والإرهاب والإرهابيين، وحفظ الله تعالى دماء العراقيين جميعاً ومنَّ على جميع الجرحى بالشفاء العاجل الذين أصيبوا خلال الأيام الماضية جراء هذه العمليات، ارانا الله تعالى خطوات إيجابية للإخوة الساسة المسؤولين عن البلد، الشعب ينتظر منهم خطوات إيجابية من أجل الوقوف على جميع المشاكل وحلها بالحوار والهدوء واخذ الله بأيدي الجميع بما فيه خير الدنيا والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، اللهم صلِّ على محمد وآلِ محمد».

خطبة رقم (٦)

٢٧ ربيع الأول ١٤٣٤هـ الموافق ٨ شباط ٢٠١٣م

تطرق ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي خطيب وإمام الجمعة في كربلاء المقدسة في خطبته إلى أمور ثلاثة، استهلها بما يلي:

الأمر الأول قال سماحته ما نصّه: زار العتبة الحسينية المقدسة ليلة أمس وفد من إخواننا رجال الدين السنة (الذين عبر عنهم سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني ـ دام ظله الوارف ـ وعن هذه الطائفة الكريمة بأنّهم أنفسنا)، وكان الوفد من مدينة الزبير، وأدوا صلاة الجماعة إلى جانب زوّار أبي عبد الله الحسين عليه السلام تعبيراً عن حرصهم على حفظ وحدة أبناء الشعب العراقي، وقوة النسيج الاجتماعي لهذا البلد بجميع طوائفه وأديانه، خصوصاً في الظرف الراهن – فجزاهم الله تعالى خير الجزاء عن النبي صلى الله عليه وآله – على موقفهم النبيل.

اما في الأمر الثاني فقال: أودّ أن أتقدم بالتوصيات التالية:

١. إنّ الظروف الراهنة التي يمرّ بها العراق، ولا أتحدث عن الأزمة السياسية بصورة خاصة، ولكن الحديث عن محاولات البعض – ومن أي طرف كان– إلى جر الشارع العراقي والمواطن العراقي للشدّ الطائفي، والعمل على تمزيق وحدة النسيج الاجتماعي لهذا البلد، فإن الخطورة حينما يراد إقحام الشعب العراقي في شدّ طائفي ونفسي واجتماعي بين مكوناته بعضها مع البعض الآخر، أكبر بكثير من أن يكون هذا الشدّ والتوتر محصوراً بين السياسيين، ولذلك تأتي هنا أهمية دور رجال الدين، وأهل العقل والحكمة من

السياسيين وأعيان المجتمع، ورؤساء العشائر، في تهدئة الشارع والمواطن، وبذل الجهود للحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي في الظروف الراهنة.

> **الخطورة حينما يراد إقحام الشعب العراقي في شدّ طائفي ونفسي واجتماعي بين مكوناته بعضها مع البعض الآخر، أكبر بكثير من أن يكون هذا الشدّ والتوتر محصوراً بين السياسيين.**

٢. إنّ المطلوب وبالخصوص من رجال الدين والخطباء أن لا يكون خطابهم وتعبيراتهم وكلماتهم تحمل شيئاً من الشدة والقسوة والجرح لمشاعر الآخرين، فإن مثل هذا الخطاب، وإن كان يراد منه أن يلهب عواطف الجماهير، لكنه قد يثير حفيظة الآخرين ويستفزهم، فيرد البعض ممن لا يملك السيطرة على انفعالاته بكلام آخر يحمل نفس الأسلوب من القسوة والشدة، ويمكن التعبير عن المطالب بأسلوب لين وهادئ، فإنه أدعى للقبول والتأثير- خصوصاً من رجال الدين- فإنّ الثقة والأمانة قد وضعها الناس برجال الدين والخطباء، حينما ينظر الناس لكلامهم نظرة قداسة وإجلال وإذعان، وإن التوجيه الذي يوجهون به، توجيه نابع من روح القرآن الكريم، وحكمة ورحمة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الذي أرسل رحمة للعالمين، ولأمته بالخصوص.

فالمفروض أن يكون الخطاب من رجال الدين والخطباء، بل من الجميع سياسيين وغيرهم، أن يكون الخطاب مدروساً وهادئاً ومتأنياً، وخالياً من الجرح والاستفزاز والإثارة.

٣- عدم الإصغاء والالتفات لأي صوت متطرف يصدر من هنا أو هناك أو اية

دعوة تهدد وحدة النسيج الاجتماعي لهذا البلد، ومن اي جهة كانت، وأن لا نسمح لمثل هذه الأصوات سواء أصدرت من هذه الجهة أم تلك، ومن هذا الطرف أم ذاك، أن تهيمن وتعلو وتتحكم بالساحة، أو تكون هي الموجهة أو الفاعلة والمؤثرة في المواطنين، بل علينا أن نعطي المساحة الأوسع من الإعلام، والاستماع والتأثر والقبول، للأصوات المتعقلة والحكيمة والتي تريد الحفاظ على وحدة العراق (وما اكثرها في هذا البلد).

وفي الوقت نفسه أن نعطي المجال والفرصة للصوت الذي يعبر عن المطالبة بالحقوق المشروعة، والرأي الحر الحكيم، والنقد البناء، وكذلك صوت الفقراء المحرومين، الآذان المصغية والقبول، والعمل لتحقيق هذه الحقوق والمطالب ومن جميع الأطراف والمكونات، وأن يتسع صدرنا لكل نقد وتوجيه ونصح وإرشاد، وإن كان يؤشر خطأً في الأداء، وهذا الأمر يتوجه بالخصوص إلى الكتل السياسية وقادتها والمسؤولين بمختلف اختصاصاتهم في هذا البلد.

٤- إنّ الرابطة التي تملك الهيمنة والقوة على العلاقات الاجتماعية بين أبناء الشعب الواحد، وبالخصوص في العراق، هي الرابطة الدينية أولاً، والرابطة العشائرية ثانياً، والحفاظ على أن يكون نمط هذه الرابطة متصفاً بالانسجام والانفتاح والمحبة والصفاء؛ يعني الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي لهذا الشعب، وقوة تمسكه، وحينما نستشعر وجود ملامح شدّ طائفي أو نفسي أو اجتماعي عشائري، فالمطلوب أن يهب العقلاء وأهل الحكمة لتهدئة الوضع، وتدارك تداعيات بعض التصرفات التي تصدر من بعض الأشخاص، ولا يمكن بأي حال من الاحوال أن تحسب على هذا المكوّن الاجتماعي أو غيره.

فما هو المطلوب؟ هو أن نحافظ بكل قوة على صفو العلاقة والتوادد بين أبناء عشائرنا، وأبناء بلدنا جميعا، ولا ندع للانفعال والتشنج، وبعض الاختلافات مجالا لتعكر صفو هذه العلاقات.

أما بخصوص الأمر الثالث فقال الشيخ الكربلائي: «ما يتعلق بالفيضانات والسيول التي اصابت بعض محافظات العراق، وهنا نود أن نشكر جهود الجيش العراقي الذي أسهم بشكل واضح وكبير في إنقاذ وإجلاء الكثير من العوائل، خاصة في محافظة صلاح الدين، وكذلك جهود بقية الجهات الحكومية التي أسهمت في إجلاء هذه العوائل، وهناك مثال يستحق الذكر والثناء حينما قام أحد الجنود بحمل إحدى النساء الكبيرات على ظهره لينقذها من محاصرة السيول، وهذه السيول والفيضانات وإن لم تكن قد وصلت إلى حد كارثي؛ إلا أن المطلوب أن تسعى الجهات المعنية في دوائر الدولة، ومنها وزارة الموارد المائية، وكذلك جميع الوزارات المعنية، بوضع خطط وآليات بكيفية الاستفادة والانتفاع بمثل هذه الحالات من حصول كميات كبيرة من الأمطار، والتي يعاني العراق من نقص حاد فيها، فإن ذلك سيوفر ثروة مائية كبيرة، ويحمي هذه المناطق من الإضرار.

وهذه الخطط وإن كانت تتطلب وقتا وأموالا لتنفيذها وإنجازها، ولكن المهم أن نبدأ ونسعى لوضع خطط متوسطة وبعيدة الأمد، فإن الدول التي سبقتنا مرت بنفس الظروف، ولكنها مع الإرادة والهمة والإخلاص والنزاهة وتوفر الكفاءات، تمكنت من تدارك تداعيات مثل هذه الفيضانات.

خطبة رقم (٧)

٤ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ١٥ شباط ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية أمرين، كان الأول يخص توفير فرص العمل لأبناء البلد، والثاني تطرق فيه إلى سبل بناء البلد والتخطيط الصحيح له.

ففي الأمر الأول قال: «جزء من مسؤولية الدولة تجاه رعاياها، تجاه مواطنيها، هي مسؤولية توفير فرص العمل». مستدركاً: «مسألة البطالة في البلاد أصبحت الآن كبيرة، والأرقام والاحصاءات واقعاً كثيرة تلك التي تتحدث عن قلة العمل أو تبدل العمل بين فترة وأخرى، لا شك أن هذا ينشأ من عدم استيعاب الطاقات والكفاءات والاستفادة منها في وظائف مقررة للدولة».

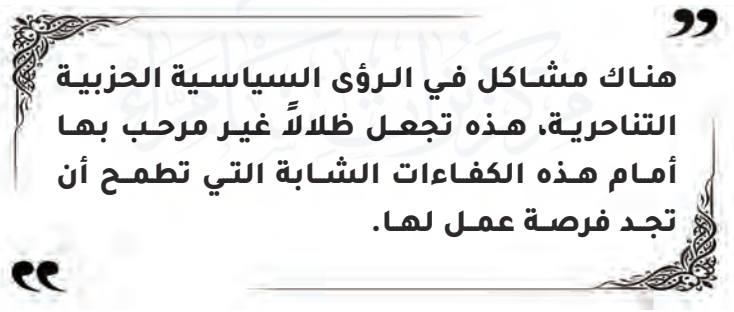
وتساءل: «من المقصود عندما نأتي إلى مسألة البطالة؟ ما المقصود من البطالة في مرحلة الشباب ومرحلة تفجر الطاقة، ومحاولة البحث عما ينفع الكثير من أبنائنا سواء كانوا خريجي المعاهد أو الكليات أو الدراسات العليا، لكي يحاولوا أن يجدوا فرصتهم لتحقيق بعض ما تعلموه؟، وجعل هذه الخبرات تصبّ في بناء البلد، ونربي الأولاد على هذه الحالة، على أنّ هذا العلم وهذه الدراسة التي تعلموها لا بد أن تنصب في خدمة بلدهم، وهذا الشاب أيضاً صادق في بحثه عن عمل لخدمة بلده من جهة، ولتوفير فرصة مادية له لتوفير حياة كريمة يفكر بها مستقبلاً لتكوين أسرة، بيت، أو ما شابه ذلك».

وأضاف: «ولا شك أنّ الوقت الذي يمرّ على الذي ليس له عمل سيكون صعباً،

وعلى أكثر من جهة، فهو يمرّ ليس عليه فقط، وإنّما سيبحث عن مشكلات، أو سيكون فريسة في الوقوع في المشكلات، بالنتيجة سيسهل اصطياده سواء كان في أمر الف أو باء».

موضحاً: «الدولة لا بد أن تضع في حساباتها توفير الفرص، وقد سمعنا في أكثر من مورد أنّ هناك فرصاً، ولكنها قد تكون خجولة في قياس الأعداد الموجودة، سيقول قائل: بالنتيجة ماذا تصنع الدولة إذا كانت الفرص أصلاً هي محدودة، أعتقد هذه القراءة غير كاملة للواقع؛ لأنّ الدولة إذا كانت فرصها محدودة، ففرص أن يعمل الإنسان في البلد غير محدودة». وتساءل: «لماذا؟ لأنّ هناك مشاريع كثيرة وكبيرة».

مبيناً: «وهذه المشاريع سواء كانت صناعية أو زراعية، إذا نُفذت ستفتح فرصاً كبيرة لاستيعاب هذه الطاقات الشابة، لقد سمعنا بقوانين الاستثمار، وهي قوانين يتفاءل الإنسان بها واقعاً، ولكن على الأرض فعلاً موارد قليلة جداً، وإجازات الاستثمار لا تتناسب مع حجم ما ينتظر البلد من رقي وتقدم، هناك مشاكل في القانون وفي الأشخاص، **هناك مشاكل في الرؤى السياسية الحزبية التناحرية، هذه تجعل ظلالاً غير مرحب بها أمام هذه الكفاءات الشابة التي تطمح أن تجد فرصة عمل لها،**



بمعنى أن المشكلة باقية، والمشكلة تتفاقم يوماً بعد آخر، والحلول تكون حلولاً متواضعة جداً، وبعضها لا حلول لها، قطعاً أنّ هناك وظائف محصورة في بعض الوساطات وبعض الشخصيات، وهذه الطريقة حقيقة مربكة للبلاد، والوظائف إذا طرحت بشكل كبير تؤثر على استقرار البلد، وإذا استوعبنا جميع هذه الشرائح، ستؤثر على استقرار البلد».

مضيفاً: «هذه وظيفة الدولة، عندما نقول ذلك لا نغفل شيئاً، وهو إنّه في العراق كانت هناك معامل صناعية انتاجية قبل ثلاثين سنة، والكل يعرف أنّ هذه المعامل أضحت لا قيمة لها، وهناك من يشتغل فيها وهو يشعر أنّ عمله يشبه الروتين ليس إلا، أما كمصنع إنتاجي يخدم البلد فواقعاً لا قيمة له، لم تتطور هذه المصانع بشكل نستوعب هذه الأعداد، لا زالت الخطوط الانتاجية عاطلة، ولا زالت هناك مساحات تشغلها هذه المعامل، وهي لم تتقدم خطوة، ولا زالت الصناعة لا تقدم قدماً في تطوير هذه المفاصل، لا نعلم السبب، هذه أموال وطاقات مجمدة، لكن التطور كأنه لا يمكن أن يصل لها، أنا لا أتحدّث عن جهة إخواني، أنا أتحدث عن سياسة عامة، عن تطوير البلد، بما فيه الصناعات المقدور عليها، لا نبحث عن صناعات ثقيلة، وإن كان هذا طموحاً، حتى يقول إنّ هذه المسألة تحتاج كذا دراسة، صناعات كانت موجودة في العراق قبل ثلاثين اربعين سنة، وكانت في وقتها جيدة، الآن أهملت نهائياً وتماماً، مساحة من الأرض تشغلها، المكائن أصبحت قديمة، يفترض أن تحال إلى التقاعد ولم تستحدث، ويمكن إن تم تحديثها لاستوعبنا كثيراً من الطاقات الشابة».

وتساءل: «لماذا هذا الوضع قائم بهذه الصورة؟! هناك مشكلة إخواني، قطعاً عندنا مشكلة في التخطيط، لكن اسمحوا لي أن أبين بعض القضايا التي لا تتعلق بخصوص التخطيط، التخطيط ليس معجزة، الإنسان يريد أن يخطط لبلده، هذه ليست معجزة، هناك كفاءات تستطيع أن تخطط، لكن هذه الكفاءات غير حاضرة، غير موجودة، والمخطط لا يريد للبلد أن يُخطط له، اين تكمن المشكلة؟ التناحرات السياسية تخلط بين أكثر من أمر؟ تخلط بين المشاكل الحزبية والشخصية لكل كيان، وبين حرمان الناس نتيجة هذه الصراعات، أنا أعتقد أن الشرائح الاجتماعية يجب أن لا تتأثر؛ لأننا نريد أن نبني البلد، يجب أن لا نجعل هذه الصراعات تؤثر على ما يتعلق ويخدم البلد، سواء كان في بناه التحتية الصناعية، أو الزراعية، أو الخدمية».

موضحاً: «هذه المسألة، عندما نأتي ونفتش عن الأسباب سنجد المسؤول الفلاني يعطل هذا المشروع، لماذا؟ لأنّ هذا المشروع إذا نُفّذ ستستفيد الجهة الفلانية! هذا المسؤول يعطل المشروع لماذا؟ لأنه ينتظر أنّ قريبه سيأتي لشغل المنصب حتى يستفيد هو! فالمشروع يوضع تحت الطاولة، هذا المسؤول يتذكر: قبل كذا سنة كانت عندي مشكلة مع فلان، وهذا المشروع إذا نجح سيكون هناك ثناء لفلان! فلا بد أن لا يتحرك المشروع!».

وأضاف: «سنبقى في هذه الدوامة، والآن باقون في هذه الدوامة فعلاً، سنبقى في هذه الدوامة مالم نصحح العقول، العقل لا بد أن يُصحح، هذه الطريقة مريضة بالتعامل مع واقع بلد، إنسان مريض يتكلم واقعاً عنده خلل في عقله، نحن إخواني تكلمنا سابقاً عن العراق، فهو بلد غني، بلد منفتح، العراق بلد حضاري، كانت عنده أشياء أفضل مما موجود في المنطقة، وقدرة العراق على أن ينهض موجودة».

وتساءل: «اين المشكلة؟ هل هي مرض بعض العقول؟ واقعاً العقول بعضها مريض، يعاني من أزمة عقلية، أزمة نفسية، ما شئت فعبر، المشكلة أنّ الطاقات والشباب وفرص العمل تنتظر تلك اللحظة التي يعقل فيها هذا المسؤول، أو يقتنع فيها هذا المسؤول ويكون مزاجه في جوٍ جيد، إذا كان المسؤول يلهث وراء المادة صدقوني لن يكون مزاجه جيداً، دائماً يشعر انه يريد أن يكسب أكثر ولا يفكر الا بنفسه، إذا كان يبحث عن مصالح سياسية تعود لشخصه، قطعاً لن يفكر إذا كان يفكر!، لا يفكر أن يستثمر في البلد، بل خارج البلد لا يكون مزاجه رائقاً ويبقى هؤلاء الالاف المؤلفة تحت رحمة هذا العقل المريض!».

وأردف متسائلاً: «كيف تحل المشكلة، واقعاً هذه المشكلة تطرح أمام المسؤولين، ما نسبة التقدم والإنجاز في استقدام هذه الوظائف؟! طاقات شابة وقوية تريد أن تعمل، لا تضغطوا عليها وتجعلوها تفكر في فرصة عمل خارج العراق، العراق هو الذي يحتاج، وفروا فرصاً، غيروا القوانين إذا كانت مريضة، القوانين بيدكم، غيروا القوانين إذا كانت

مريضة، راقبوا المسؤول كيف يتصرف بمقدرات البلد، هذه تحتاج إلى وقفة حقيقية، تكلمنا عن الوطنية مراراً وتكراراً، ونتكلم ونبقى نتكلم إلى أن تزرع الوطنية في أذهان هؤلاء، من غير المنطقي في كل شهر في كل سنة هناك مشاكل تبقى مشاكل في هذه الدوائر الواسعة ولا حل!».

واستدرك: «بالمناسبة عندما نتكلم بهذا، واقعاً بعض المسؤولين يقولون جزاه الله خيرا، أنا استغرب واقعاً، أنت المسؤول جزاك الله خيراً، بعض الأمور لا تحل بالخطاب، أمور تحل بالقرار، أنت مسؤول وعندك القرار، ماذا تنتظر؟!ما أصنع بكلمة جزاه الله خيراً؟!، اذهب الآن غيّر في البرلمان إذا كنت فيه! هناك في مؤسسات الدولة مشكلة، اذهب غيّر المشكلة، أنا لا أريد مدحك، أريد منك أن تعمل أموراً تخفف المعاناة عن الناس، واقعاً نحن لا بد أن نتفاءل إخواني، لكن التفاؤل يحتاج إلى أدوات، يحتاج إلى مقدمات، الكل عندما يصل إلى قرار قال: القانون الفلاني لا يجيز التعليمات الفلانية، لا تقبل، وإذا بك تجد التعليمات الفلانية تحرم شرائح هائلة من المجتمع، من الذي صنع هذه التعليمات، اما تعليمات عفا عليها الزمن قبل اربعين سنة ولا يجرؤ المسؤول أن يبدلها، أو تعليمات صنعت الآن ثم بان خطؤها ما المشكلة أن تغيرها؟ المشكلة إذا بقينا نحافظ على الخطأ اما إذا شعرنا أنّ هذا خطأ، فلا بد أن تكون لنا جرأة أن نبدل ونوسع، العراق بلد غني، لكن واقعاً كثير من شعبه غير مستفيد من غناه، العراق بلد ثروات لكن شعبه بعضه غير مستفيد منها، نخشى أن يأتي يوم نفاجأ أنّ هذه الثروات التي نتحدث عنها غير موجودة، لا قيمة لها، لا نعلم الآن العالم في تقدم هائل في مجالات متعددة، اليوم الحاجة تنفع بعد سنة قد لا تنفع، المشكلة الثروة إذا كانت موجودة لا بد أن تنفعني أنا ابن البلد، إذا كانت ثروة عندي لا تنفعني ولا تنفع الاجيال لا قيمة لها، أنا لا أريد أن اجعلها في متحف، أنا أريد أن نستفيد منها، الشعب يستفيد منها، الناس والعقول موجودة».

كما بيّن أن: «الثروات موجودة، العراق بلد غني، لماذا هذا الوقوف، طبعاً أنا واقعاً احمل جميع القوى السياسة المسؤولية، وأقول: أيّها الإخوة، التنازع والاختلاف في وجه النظر هذا أمر صحي، لكن الا تلاحظون أنّ هذه الأمور عطلت مشاريع البلد؟! الا تلاحظون أنّ هذه الأمور اثرت على الناس اجتماعياً واقتصادياً، أما آن واقعاً أن تجلسوا جلسة لحل هذه المشاكل، ابقوا على اختلاف وجهات النظر، اختلاف وجهات النظر ليس بها بأس، لكن يجب أن تبقى في الدائرة المسموح بها، الدوائر السياسية دائرة مسموح أن يختلف الإنسان مع زيد ومع عمرو أو بالعكس، تختلفون من أجل ماذا؟! اختلفوا في اختيار الأنفع لخدمة البلد، هذا محل الخلاف، لا تختلفوا فيما هو أسوأ للبلد، قد لا تقصدون، الله العالم بالنيات، لكن الآثار المترتبة على ذلك موجودة، نتيجة الاختلاف، أن مشاريع تعطلت وهي كثيرة وكثيرة؛ إذ نسمع أنّ مشاريع في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦و ٢٠٠٧ وخرجت إلى الإعلام ووضع لها حجر الأساس ولا زالت كما هي عليه قبل كذا سنة».

وتساءل: «من المسؤول عن ذلك؟! هذه أشياء إخواني حقيقة أتكلم بها صادقاً فيها، نسأل الله أن يفتح أذهان الإخوة لذلك خدمة للناس، الخدمة الاجتماعية الخدمية حق للمواطن على الدولة».

وضرب مثلاً: «عشرون سياسياً، ليختلفوا فيما بينهم، هو وضع طبيعي، قال وقلت! لكن المشاريع المهمة للبلد يجب أن لا يؤثر عليها بشيء، المقاول حبست عليه الميزانية، التخصيصات لا تعطى، يطلب الدولة كذا مال، اين المقاول؟ تلكأ، لماذا لا يصرف له المال؟ اولاً يأتي بخطاب ضمان، وبقينا في هذه الدوامة ولا نعلم إلى اين تنتهي؟ لا نعلم والآن مشكلة قائمة تجر إلى مشكلة».

واختتم خطبته قائلاً: «ملخص القضية إننا نحترم الساسة، نحترم اختلاف الآراء بينهم، إذا كانت في خدمة البحث عن الخدمة للمواطن، عن الخدمة الأفضل للبلد، على

الساسة أن يجعلوا خطوطاً حمراء لا تمس خدمة المواطن، مصالح البلد، ثروات البلد، هذه خطوط حمراء، لا تتأثر بالاختلاف، المشروع إذا كان في المنطقة الفلانية يجب أن يستمر ليس له علاقة بالاختلاف، الوقت يمضي والناس تتطلع، والبلد إن شاء الله بلد واعد، يحتاج إلى التفات من الإخوة، نسأل تعالى أن يوفق الجميع لخدمة هذا البلد، وأن يمنّ الله علينا وعليكم جميعاً بالرحمة والغفران، وأن يحفظ بلاد المسلمين اينما كانت، وتعطى حقوقهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين».

خطبة رقم (٨)

١١ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ٢٢ شباط ٢٠١٣م

تطرق ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى عدة أمور مهمة خلال خطبته اليوم.

الأمر الأول: ما حصل من تفجيرات في هذا الأسبوع استهدفت مناطق معينة وذات لون طائفي معيّن، فلابد من تشخيص الأسباب والحلول.

١- إنّ ما يطرح من شعارات طائفية من هذا الطرف أو ذاك وكلمات غير مسؤولة ولا تراعي الوضع الحسّاس للعراق، فإنها تثير حفيظة الآخرين وتؤدي إلى استفزازهم ولها تأثير سلبي على توتر الأجواء وتشنّج الشارع، ويوفر الأجواء المناسبة لقيام العصابات التكفيرية بهذه الأعمال الإجرامية.

٢- إنّ جميع الكتل والجهات التي ترفع شعار الحفاظ على وحدة العراق مسؤولة عن أي خطوة تؤدي إلى اثارة أجواء مساعدة على القيام بمثل هذه الأعمال، ومطلوب من جميع هذه الجهات أن تعمل على إزالة التوتر والاحتقان، وأن تحسب لكل كلام وخطوات تصدر منها ألف حساب، وتدرس نتائج ذلك.

٣- سبق أن أكدّت المرجعية الدينية العليا على أن السلاح لا بدّ أن يكون حصراً بيد الأجهزة الأمنية فقط من الجيش والشرطة، ولا يسمح لأي جهة خارج إطار القانون أن تحمل السلاح أو تدعو إلى حمل السلاح خارج هذا الإطار، موضحاً أن الأجهزة الأمنية إضافة إلى مسؤوليتها المهنية في معالجة هذه الخروقات الأمنية مسؤولة أيضاً عن محاسبة

أي جهة كانت تدعو إلى حمل السلاح أو القيام بأعمال مسلحة خارج إطار القانون.

وأضاف الشيخ الكربلائي من خلال الأمر الثاني فيما يتعلق بتأجيل التصويت على قانون الموازنة الاتحادية بقوله: «فإن الكتل السياسية جميعاً مدعوة إلى الإسراع للتصويت على هذا القانون لموازنة عام ٢٠١٣م وترك الخلافات والصراعات السياسية جانباً؛ لما لتأخير هذا التصويت والمصادقة عليه من تأثيرات سلبية على تأخير إنجاز المشاريع الخدمية والتربوية والصحية وغيرها، وتأخير توفير فرص العمل للآلاف من العاطلين عن العمل، مما يتسبب بنتائج سلبية اقتصادية واجتماعية، وليس من الصحيح أن تتراشق الكتل السياسية بالاتهامات فيما بينها وتتهم كل كتلة الكتل الأخرى بأنها وراء هذا التأخير، والضحية هو المواطن والبلد»

وأضاف: إذا كان سبب تأخير التصويت هو اختلافات فنية فلابد – هنا – من تقديم مصلحة البلد على المصالح الكتلوية والحزبية والمناطقية؛ لأنّ بعض المطالب التي تطرح لا تحمل طابع الحرص على مصلحة البلد والشعب، بل طابع الحرص على مصالح ضيقة، مما يؤدي إلى شدة الاختلاف والذي يفضي إلى التأخير.

اما الأمر الثالث الذي يتعلق بتأخر إقرار قانون الضمان الاجتماعي الذي جرت القراءة الأولى له قبل خمس سنوات ويتعلق بمصالح حيوية لفئات اجتماعية محرومة، وتعاني من اوضاع معيشية ونفسية واجتماعية صعبة ومأساوية، فأوضح الشيخ الكربلائي بقوله إنّ «هذا القانون الذي تهتم به الكثير من الدول المتطورة وحتى بعض الدول المجاورة للعراق ممن لا تمتلك امكانات العراق؛ لكونه يكفل الرعاية المعيشية والخدمية والسكنية والصحية لشرائح مهمشة في المجتمع، كالأرامل والمطلقات والأيتام والمعاقين وكبار السن والعاطلين عن العمل، ويعدّه الكثير من البلدان سمة حضارية ويؤثر تطوراً اجتماعياً في قوانينها ومؤسساتها، ويعدّه أساساً لبناء الاستقرار والتنمية البشرية ودعامة للنهوض بمجتمعاتها.

وأضاف: إنّ هذا القانون لا يزال منسياً ومركوناً على الرف، ولا يلقى الاهتمام الذي توليه الكثير من الدول، وهو وإن كان لا يمثل الحل الكامل للمشاكل المذكورة؛ إذ يحتاج الحل الأمثل لتفعيل سوق العمل ودعم القطاع الصناعي والزراعي ودعم القطاع الخاص، ولكن بالتأكيد سيوفر حلاً لجزء مهم من المشكلة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشرائح.

مبيناً: «إن ما يطرحه بعض المسؤولين من أن القانون حتى يمكن أن يكون فاعلا ومؤثراً فلابد من توفير التخصيصات المالية، فنقول : انه يمكن حلّ هذه المشكلة بالتطبيق التدريجي له بأن تؤخذ الشرائح الأكثر حاجة وبؤساً، فتشمل بالقانون، ثم يطبّق على الشرائح الأولى، فما لا يدرك كله لا يترك جلُّه.

خطبة رقم (٩)

١٨ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ١ آذار ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية اليوم أموراً تخص انتخابات مجالس المحافظات القادمة، ومسألة التعايش السلمي.

ففي الأمر الأول قال السيد الصافي: «في ضوء انطلاقة الدعايات الانتخابية لمجالس المحافظات، عندي وقفة مع الماضي وشيء من الحاضر». مضيفاً: «قطعاً تجربة مجالس المحافظات بالقياس إلى البناء الجديد للبلد تجربة غنية، وقطعاً كل محافظة من محافظاتنا نتمنى لها التطور والازدهار بما يتناسب وحاجة هذه المحافظة لهذا التطور».

مبيناً: «ونعتقد - بحسب الوضع السابق - أنّ كل المحافظات تحتاج إلى تطور وعلى جميع الاصعدة ومنها الجانب الإداري، الجانب الخدمي، الجانب الاقتصادي، الجانب العمراني، الجانب السياحي، كل هذه الأشياء قطعاً تحتاج إلى تطوير، فيما مضى أهل كل محافظة ممكن أن يشخصوا مدى جدية المجلس في تقدم هذه المحافظة، أهل المدينة يمكن أن يشخصوا كم من المال صُرف في محله وطوّر المدينة والبنية التحتية لها، هناك بنى، وأصبحت بحُلة غير الحُلة السابقة، وأيضاً أهل كل مدينة يمكن أن يشخصوا العكس، انه كم من المال صرف في غير وجه حق؟ وكم من الأعمال لا زالت متلكئة؟ وكم من الحال لم تتقدم، بالعكس قد تراجعت للوراء، ونحن عندما نكون موضوعيين لا بد أن نشخص الأسباب بشكل دقيق، حتى لا تعاد بعض المشاكل التي عانينا منها، وإنّ تشخيصنا للمشاكل والأسباب أيضاً لنستفيد من الأمور الإيجابية التي تأخرت، هذا

كله في الماضي، وفي الحاضر أيضاً لا زلنا نعيش هذه التجربة، نطمح أن تكون تجربة رائدة وللأمام. وأما يتعلق بالآتي الذي له علاقة بماضينا، أنا أحب أن أنوه إلى ثلاثة أمور على نحو العجالة:

الأمر الأول: قطعاً من حق كل كيان أن يطرح ما يحلو له من برامج لتحقيق اهدافه وفق كونه في موقع سلطة، الإنسان عنده طموح كثير لكنه يعجز عن ذلك، فيدخل إلى الانتخابات عسى ولعله يحصل على موقع متقدم في القرار، فيحاول أن ينفذ أفكاره من خلال الصلاحيات وتوفر المال، فهو أصبح في موقع القرار ايضاً؛ إذ يمكن أن يقرر هذا ضمن الوضع المدني التحضري.

لكن هنا عندنا هذه النقطة اولاً، لا يوجد أي مسوغ للطعن بالآخرين، ولا يوجد أي مسوغ للنيل من المنافسين، بالأسلوب المتحضر، الإنسان يتنافس أما بأسلوب الطعن وأسلوب التسقيط وأسلوب الافتراء واسلوب الكذب فقطعاً هذه الطريقة مرفوضة جداً، ولا ترقى لمستوى الموقع.

الإنسان إخواني في بعض الحالات في نفسه أشياء لكن يحبسها، لماذا؟ لأنّ الموقع الذي فيه لا يتناسب مع هذه الطريقة، نرى أنّ هذه المواقع مواقع مسؤولية ومواقع الإنسان مؤتمن عليها، هذه المواقع لا تتناسب مع الطريقة التي فيها قدح بالآخرين، هذا أمر مرفوض، الإنسان من حقه أن يفعل ما يريد في برنامجه الخاص، لكن أن يتجاوز على الآخرين فهذا الحق ليس من حقه.

النقطة الثانية: ـ وهذه مهمة، على كل الإخوة الذين يطمحون أن يفوزوا أن لا يعِدوا بما لا يستطيعون تنفيذه، هل أنت في مقام أن تقنع الاخرين، تقنع الجمهور؟ لا تعد بأشياء لا تستطيع أن تنفذها؛ لأنّ المصداقية في طرح نفسك أمام الناس مطلوبة، لا تجعل الناس تتكلم عليكم وحاشاك، تقول: أنت كذبت علينا، تكلم عن شيء تستطيع أن تفعله

اما أن تعد بأني سأفعل كذا وسأفعل كذا، تضحك على الآخرين، تؤمِّل الآخرين، تزرع فيهم الأمل، وهم بحاجة إلى أشياء، أنت تزرع الأمل وكأنّك أنت وحدك ستحقّق هذه الأشياء، وانت في داخلك لا تستطيع أن تمارس هذه الطريقة؛ لأنك ستفقد مصداقيتك عند الناس، ويفترض أن تحترم مشاعر الناس، واقعاً الإخوة المرشحين هنا أو في مجلس النواب لا يفرق، الملاك واحد، أن الإنسان يتكلم بما يستطيع، أما أن أدلّس على الناس وأقول: سأفعل الأعاجيب، وانا اعلم بأني لا استطيع، حقيقة ستتهم انك غير صادق مع الناس والناس يتعاملون معك تعاملاً اخر.

ثالثاً: ـ وهذا لا يقل أهمية عن سابقه، إذا كان المرشح للانتخابات البرلمانية أو مجالس المحافظات لا يلتزم بالضوابط والقوانين التي تمنع إلصاق منشوره أو صورته في الأماكن العامة، وهو يخالف ويضع هذه الملصق على الأماكن الممنوعة، كيف سيحافظ على القانون عندما تأتي الوزارة الفلانية، الجهة الفلانية، تقول هذا المناطق لا يحق لأحد أن يجعل الملصق عليها؟! وهذا يخالف ويضع الملصق! واذا جاءت تلك الجهة لإزالة الملصق ستبدأ المشاكل وتقوم القيامة، هذا الذي ذكرناه في اولاً، اعرف حدودك في كل شيء، الإنسان يعرف حدوده، غير مغتفر له الوضع السياسي، غير مغتفر على الإنسان أن يتجاوز حدوده، بالعكس أنت أصبحت رجل قانون لا بد أن تحافظ عليه، لا تجرئ الناس على أن يخالفوا الضوابط لأنك بدأت بالمخالفة، بالعكس أنت عندك فريق، اجعله يتحرى عن الأماكن المسموح بها، واذا خدعك هذا الفريق فأنت مستغفل لا تصلح أن تكون عضواً لمجلس، يجب أن تلتفت لا تخدع من خلال بعض الأطراف، هؤلاء يريدون أن يأكلوا فتات الموائد عن طريقك، لا تخدع أنت نفسك، تحرى وقل هذا مكان ممنوع، اسحبوا الملصقات وضعوها في الأماكن المباحة، الالتزام بالضوابط - إخواني - والقوانين شعور خاص، وهذا الشعور ينم عن حرص، والناس ستميز أن الإنسان من أجل صورة، من أجل ملصق يخالف، فكيف إذا لعب بالمال لعبا، الناس تشخص والحمد لله، الناس

مرت بتجارب كثيرة وتراقب، وهذا المسألة لا تنطلي على الناس، وانت لا تشجع على خداع الناس، انها منحتك الثقة بك، كن عند حسن ظن الناس.

وتناول السيد الصَّافي من الحرم الحسيني المقدس الأمر الثاني في الخطبة، حيث قال: «إخواني لعل الأمر الثاني يحتاج إلى كلام طويل، لكن لا بأس بالإشارة إليه على نحو العجالة، الا وهو مسألة التعايش السلمي، نحن الآن إخواني وبعد عقد كامل، عشر سنوات، على حقبة قد ولّت، وبدأت حقبة جديدة، بكل مرارتها وبكل الظروف التي مرت، العراق تعرض للاحتلال، هناك مشاكل طاحنة للناس، هناك ضحايا، هناك إرهاب، هناك تهجير، كل شيء حصل في العراق، أنا أسأل الآن، إلى أي مسار المسيرة متجهة بعد عقد من الزمان؟ نحتاج إلى قضية تكون واضحة، ألا وهي التعايش السلمي، ومقصودي من التعايش السلمي الاحترام المتبادل بين أبناء الطوائف المختلفة، وأبناء القوميات المختلفة، والمذاهب المختلفة، والاعراق المختلفة، العراق لا يختلف عن بلدان العالم في هذا التكوين، لكن قد نختلف عن بلدان العالم بعدم تحمل بعضنا بعضاً، التعايش السلمي مسؤولية من بيده القرار بأي موقع كان، الخطاب السياسي اليوم مسؤول أكثر من اي وقت مضى على تغيير البوصلة نحو التثقيف الحقيقي لأبناء البلد، والابتعاد عن كل مظاهر التشنج والطائفية، وهذه المصطلحات البغيضة، مَن بيده أي قدرة أن يتكلم مع الجماهير في الصحافة، في التلفاز، في المنبر، عليه أن يرعى هذه الخطوط الحمراء، لا بد أن نضع ثوابت التعايش السلمي، لأنه يحتاج إلى ثوابت، أنا لا بد أن احترم رمزية الطرف المقابل، أنا لا بد أن أحترم مشاعر الطرف المقابل، أنا لا بد أن احترم مساحة الطرف المقابل، وبالنتيجة لا بد أيضاً أن أحترم أن هناك ضوابط للتعايش السلمي، الإخوة الآن الذين يسعون بكل ما أوتوا من قوة من الداخل والخارج ،السؤال إلى اين تريدون بالعراق أن يتجه ؟انا لا أجامل أحداً، إخواني، في هذه الأمور قطعاً هناك خطابات سيئة للغاية، وهناك أفكار عفا عليها الزمن، وهناك عقول مريضة، لكن أقول إلى اين؟! ما النتيجة؟!

الإنسان عندما يتأمل ويقول اليوم شنجت الشارع، ماذا بعدها، ما هو، ماذا يجني بعده؟ يعني ماذا يُراد؟! الاقتتال عقداً من الزمان وينتهي إلى تأزيم الوضع، عقداً من الزمان ينتهي إلى تقسيم، ماذا يريد الإنسان؟! عليه أن يكون في منتهى المسؤولية، الكلمة مسؤولة الآن، دعاوى هائلة، دعاوى حكمة ودعاوى مرجعيات ودعاوى اناس مؤثرين، كل هذه الدعاوى من أجل أن نحافظ على البلد، لكن نحتاج إلى خطوات من أصحاب القرار، خطوات للأمام، السياسي لا بد أن تكون خطوته للأمام أسرع من خطوة الشعب، أسرع من خطوة الناس، لأنّ الناس تحب أن تقاد من شخصيات تحمل الهم وتسعى إلى إزالة هذا الهم، لا يمكن للناس أن تقاد دائماً في حالة من التشنج، وحالة من الهستيرية أصبحت بين الناس، وحالة من الخوف والقلق.

وتساءل: «إلى اين نسير؟ أتمنى أن يتجرأ بعض ويحدد مواقفه بشكل واضح، وليس صحيحاً أنك أنت مشتبه مهما تكن انت، في الداخل أو الخارج، في الخارج نصحك بكلمة، اعطاك مبلغاً، أقنعك بنظرية وانت في الداخل اجتمعت وجلست وقبضت مالاً اخذت كلمة تكلم معك بلهجة اجنبية، أنت مشتبه، فالعراق ليس بهذه الطريقة تحل مشاكله، التعايش السلمي لا بد أن يرجع بقوى، وليس بخطاب».

وأضاف: «إخواني، نحتاج إلى خطوات، نعم، الخطاب يقرب الخطوات، نحتاج إلى خطوات جادة، لا بد أن يكون الإخوة المسؤولون في المواقع المهمة من الذين يبنون بناء حقيقياً من أجل هذا التعايش السلمي، كل منها يحتفظ بما عنده، هذه قضية عادية، لكن أن نتعايش، أن نتزاور، أن يكون البلد في منأى، لا تصدروا المشاكل إلى الناس، دعوا الناس تعيش حالة الوئام، وهذه حالة الوئام تسعدكم، تجل السياسي حقيقة يفكر في خدمة البلد، وهذا هو الغرض».

مبيناً: «واقعاً هناك مرارة أقولها بصراحة أمامكم جميعاً، مرارة من أن الأمور قد تصل إلى ما وصلت إليه سابقاً، هناك مشاكل حقيقية، هناك أزمات حقيقية، لماذا إلى

الآن الموازنة لا يصادق عليها؟ اليوم وغداً ونسمع في جلسة الغد بعد يومين بعد ثلاثة، رغبة حقيقية، نريد رغبة جادة وحقيقية، الناس تنتظر حلولاً منكم، لا بد أن تتقدموا خطوة من أجل هذا التعايش، ونبذ الأشياء التي احتفظ بها، كل شخص ممكن أن يحتفظ بخصوصياته وأن لا يلغي الاخر، لكن هذه الفوارق يجب أن لا تكون كمعرقلات، وإنّما البلد نستطيع أن نجعله قمة، واقعاً في التعايش السلمي والمحبة بين الجميع، ونعوّل إن شاء الله تعالى على ثقتنا في المسؤولين، في القضاء على هذه النتوءات التي لا تخدم البلد لا من قريب ولا من بعيد.

أسأل الله تعالى أن يرينا في هذا البلد – بحق من نحن بجواره – كل خير وأن يمتع المسلمين جميعاً في أوطانهم سعداء صالحين ويرجع حقوقهم المهضومة المسلوبة في جميع البقاع، وأن يحفظ هذا البلد ويحفظ الإخوة الحاضرين والسامعين من كل سوء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

خطبة رقم (١٠)

٢٥ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ٨ آذار ٢٠١٣م

دعا ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جمعة كربلاء المقدسة من الصحن الحسيني الشريف سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، دعا العراقيين إلى حسن الاختيار للمرشحين والقوائم الانتخابية المشاركين بانتخابات مجالس المحافظات المزمع إجراؤها في العشرين من شهر نيسان القادم، معتبراً عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات لا يمثل حلا للمشكلات، بل ربما يفاقم هذه المشكلات. كما دعا إلى ضرورة توثيق المقابر الجماعية التي يتم العثور عليها في مناطق مختلفة من العراق وفقاً للمعايير الدولية والعملية المتعامل بها لدى المنظمات الدولية، مؤكداً على أهمية الجهد الاستخباري في كشف الجريمة الإرهابية قبل وقوعها .

وقال الكربلائي خلال الخطبة الثانية: «ما يتعلق بانتخابات مجالس المحافظات المزمع اجراؤها في العشرين من شهر نيسان القادم، فلنا حديث في هذه الخطبة مع الناخبين، حيث أظهرت بعض الاستطلاعات عزوف نسبة معتد بها من المواطنين عن هذه المشاركة في الانتخابات بسبب الإحباط وخيبة الأمل لديهم؛ لعدم تحقق المأمول لديهم من الأداء وتقديم الخدمات وحلّ المشكلات والمعاناة لبعض شرائح المجتمع، نقول:

١- إنّ عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات لا يمثل حلاً للمشكلة، بل ربما يفاقم هذه المشكلة؛ لأنّ غيرك سيشارك وربما ينتخب شخصاً سيئاً أو غير مرضي لديك، وبالتالي سيصل إلى مواقع السلطة ويتسلط على مقدّرات الناس ويكون في مواقع

حساسة، وربما يكون السبب عدم مشاركتك وعدم حسن الاختيار.

٢- بل الحل هو الاستفادة من التجربة السابقة والأخطاء التي وقع فيها بعض المواطنين بسبب عدم حسن الاختيار واعتمادهم معايير خاطئة أدّت إلى وصول اشخاص غير كفوئين وغير مهنيين، وأحياناً من أنصاف المتعلمين، حيث لم يتمكنوا من تقديم ما هو المأمول منهم. موضحاً: انه وفي الوقت الحاضر فإنه ليس هناك من نظام سياسي في العراق يحقق التغيير نحو الأفضل غير نظام الانتخابات، وما حصل من كون بعض المجالس لم تحقّق مستوى النجاح المأمول لا يعني فشل التجربة الديمقراطية في العراق وفشل مجالس المحافظات، بل كل الشعوب التي خاضت التجربة الديمقراطية تعرضت تجاربها الانتخابية إلى التعثر وبعض الإخفاقات ثم استفادت من تجاربها واخطائها للوصول نحو الأفضل.

٣- ثم إنّ مجالس المحافظات في أدائها منها ما حقق نجاحاً معتداً به، ومنها ما لم يحقق النجاح المطلوب والمأمول، ولكنها قدّمت شيئاً وإن كان متواضعاً، ولكن لا يعني ذلك أن نحكم على هذه التجربة بالفشل، بل لا بدّ أن نستفيد من الأخطاء ونشخّص ما الأسباب التي أدّت إلى نجاح بعض مجالس المحافظات بنسبة جيدة وبعضها لم يحقق ذلك؟ وما نسبة دور المواطن في معالجة هذه الإخفاقات والوصول نحو التغيير الأفضل؟ إذ ربما هناك أسباب أخرى لها نسبة من الإسهام في عدم تحقيق النجاح المطلوب، ويبقى على المواطن أن يشخص نسبة دوره في نجاح التجربة والتي تعتمد على حسن الاختيار والابتعاد عن اعتماد معايير الولاء العشائري أو الطائفي أو المناطقي أو صلة الرحم، أو كون المرشح حقق له مكاسب شخصية، أو المعايير العاطفية كمعايير في الانتخاب والاختيار.

٤- فلابد هنا للمواطن من أن يحسن الاختيار للشخص المرشح وللقائمة أيضاً، أن يختار الشخص الكفوء والمهني النزيه والمخلص، وكونه ضمن قائمة جيدة بحسب

المعايير الصحيحة، ومن الخطأ أن يختار المواطن مرشحاً يعتقد انه طيب ومناسب ولكنه ضمن قائمة غير جيدة؛ لأنّ هذا الشخص سيكون محكوماً ببرنامج وتوجهات قائمته، ولا يختار شخصاً غير كفوء ولا يصلح لعضوية مجلس المحافظة ولكن لكون قائمته جيدة فينتخبه؛ لأنه لا يملك القدرات الذاتية للنجاح؛ لأنّ القائمة الناجحة لا تستطيع أن تصنع أو تخلق شخصاً ناجحاً لا يملك أصلاً الاستعداد والقابلية للنجاح.

واما في الأمر الثاني فقال الشيخ الكربلائي خلال خطبة الجمعة الثانية ما نصه: «شُيع رفاة ٥٠ شخصاً أُخرِجت من مقبرة جماعية في محافظة ميسان، وقبل ذلك في بداية هذا الشهر شُيع رفاة ٥٠ شخصاً آخر في محافظة النجف الأشرف أُخرِجت من مقبرتين جماعيتين احداهما في الأنبار والأخرى في ميسان، وهؤلاء تم اعدامهم بعد الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١م وبلغ عدد المقابر الجماعية لحد الآن ١٣٤ مقبرة جماعية وأُخرج منها ٣١٨٠ رفاة لأشخاص من ضحايا النظام السابق.

على المواطن أن يشخص نسبة دوره في نجاح التجربة والتي تعتمد على حسن الاختيار والابتعاد عن اعتماد معايير الولاء العشائري أو الطائفي أو المناطقي أو صلة الرحم، أو كون المرشح حقق له مكاسب شخصية، أو المعايير العاطفية كمعايير في الانتخاب والاختيار.

وأضاف: «هناك أمر آخر مطلوب غير مسألة استخراج الرفاة والدفن، وهو ضرورة التوثيق بالوسائل والمستلزمات الحديثة لتحديد هوية هؤلاء الضحايا وتوثيق هذه الجرائم من خلال وثائق تعتمد معايير دولية وعلمية مقبولة لدى المنظمات الدولية؛

لتوثيق هذه الجرائم لدى هذه المنظمات حتى يمكن تثبيتها تاريخياً . ولا يمكن إنكارها من بعض الجهات، ومجلس الوزراء قد خصص مبلغ ٥ مليارات لذلك، لكن المطلوب هو الإسراع بتوفير هذه المستلزمات والأجهزة واعتمادها في تشخيص هوية هؤلاء الضحايا، وتوثيق ذلك دولياً وتاريخياً، حتى لا يمكن - مستقبلاً- انكار هذه الجرائم.

وفيما يخص الأمر الثالث، فقال الشيخ الكربلائي ما نصه: «ما يتعلق بالجهد الاستخباري المطلوب والناجح في منع وقوع العمليات الإرهابية، فهناك جهد استخباري استباقي يسبق في نتائجه وتشخيصه للمجرمين حصول العملية الإجرامية، وعلى ضوئه تتمكن الأجهزة الأمنية من منع وقوع العمل الإرهابي والقبض على الإرهابيين، وهناك جهد استخباري بعد وقوع العملية الإرهابية وسقوط الضحايا، حيث تتمكن الأجهزة الاستخبارية من كشف المجرمين والقبض عليهم.

وما يذكره المسؤولون الاستخباريون أن الأهم هو الجهد الاستباقي، ولكن نسبته هي الأقل – في الوقت الحاضر – في العراق. وأضاف: «فلابد هنا من دراسة أسباب ذلك. وذكر بعض مسؤولي الاستخبارات أنّ بعض أسباب ذلك يعود إلى أسباب مهنية تتعلق بجانب الاتصالات وكيفية توزيع المهام الاستخبارية بين الأجهزة الأمنية، والمطلوب من القيادات العليا للأجهزة الأمنية دراسة هذه النقطة بعناية ووضع حلّ لها من أجل الوصول إلى كفاءة أعلى في الجهد الاستباقي الاستخباري؛ لمنع وقوع هذه العمليات الإرهابية قبل أن يتمكن الإرهابيون من تحقيقها.

خطبة رقم (١١)

٢ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ الموافق ١٥ آذار ٢٠١٣م

تطرق ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته الثانية اليوم إلى أمرين:

الأمر الأول تناول فيه القضية الأمنية، والثاني يتعلق بانتخابات مجالس المحافظات.

حيث بيّن: «نتحدث في الجانب الأول وحديثنا إخواني سيكون بشكل صريح وواضح، وقد يكون فيه من التساؤلات ما ينطوي على العتب، احداث البلد مناوشة هنا وهناك، وتفجير هنا وهناك! وهذه المسائل تؤشر إلى وجود تحديات حقيقية، وما حدث يوم أمس واقتحام بعض الوزارات، وسقوط مجموعة من الشهداء الابرار وهم في أداء واجبهم اليومي، بالإضافة إلى مجموعة من الجرحى منّ الله عليه بالشفاء والعافية، هنا يجب أن نسأل بعض الأسئلة.

الوضع السياسي في البلد بعد هذه الفترة الزمنية تحديداً العشر سنوات الماضية، نجد فيها أن هناك ملفاً يتأرجح دائماً، هو الملف الأمني فتارة تكون الأمور الأمنية غير جيدة وتارة يكون هدوء، وفي بعض الحالات تكون حالة من الانفجارات، بل سلسلة من الانفجارات، تودي بحياة الأبرياء».

«وفي الوقت نفسه يخرج علينا من يخرج ونقول معهم لا بد من وضع حلول حقيقية للمسألة الأمنية، حيث أصبحت القضية تتكرر، سقوط الشهداء والجرحى، وتتكرر أيضاً المطالبات بتحسين الوضع الأمني.

أصبحت العملية كالمعادلة ما بين تكرر سقوط شهداء وجرحى، وما بين المطالبة بإصلاح الوضع الأمني.

ونحن لا ننكر هناك محاولات جادة لقضية الإصلاح الأمني، لكن ما دامت التفجيرات مستمرة، معنى ذلك لا زال الخلل باقياً.

كما إنّ الشيء اللافت للنظر - وهذا حقيقة - السؤال (تعدد الأجهزة الأمنية هل فيه مصلحة أو لا؟) أنا أسأل من باب أريد أن أفهم طبعاً. المسؤول الأمني ينقسم إلى قسمين: مسؤول تنفيذي يشعر هناك خطر ويتحرك نحوه، ومسؤول معلوماتي يطلق عليه الآن بالجهد الاستخباراتي، هذه مسؤولية رجل الأمن كل من يتصدى للأمن لا تخلو مسؤوليته اما كونه رجلاً فاعلاً منفذاً، أو كونه رجل معلومات استخبارياً».

وتساءل: «يوجد عندنا الآن أكثر من ستة أجهزة أمنية مهمتها القضايا المعلوماتية، مهمتها فعلاً القضايا المعلوماتية، وهذا الكلام لا احتاج أن أصرح بالأجهزة، فهي معلومة للجميع والمتكفل في القضايا التنفيذية الدفاع والداخلية».

أقول: هل هذه الأجهزة الأمنية المعلوماتية وكثرتها هل هي قضية صحية؟ أو ليست صحية؟ وسأضرب لك بعض الأمثلة: عندما تحدث أمثال هذه الانفجارات أتكلم على المرحلة ما قبل اليوم، غداً أسأل الله أن لا يحدث شيء.

تقول هذه الجهة المعلوماتية: لقد أوصلنا المعلومات للجهة الفلانية. وهم صادقون.

اين تكمن المشكلة في الجهة المسؤولة عن التنفيذ؟! أنا لا اعترف بهذه المعلومة واحتاج أن تأتي معلومة من مرجعيتي الخاصة، الجهة الأخرى تقول أنا لا اعترف بتلك المعلومة احتاج أيضاً أن تأتي المعلومة من طريق اخر.

ولو رتب الاثر على هذه المعلومات لكان يمكن أن ندفع الضرر، أنا الآن أسأل من خلال هذا الحضور المبارك: ما جدوى الأجهزة المعلوماتية المتكفلة إذا كانت كلها تعمل

على وظيفة واحدة؟ تارة تقول وظائف متعددة، لكن مع كثرة هذه الأجهزة المتعددة، الانفجار يحدث. بل في بعض الحالات يكون الانفجار أشرس من سابقه، طريقة التفجير تأخذ عنوان شخص متمكن من العمل، بتعبير اخر شخص لا يهتز عندما ينفذ القتل بدم بارد، وطبعاً هذا مؤشر إلى أن هناك تداعيات أمنية قد تحدث أخطر ما هي الآن، هذه المسألة ليست مسألة سهلة، ولكنها ليست مسألة عصية عن الحل.

واقعاً تحتاج إلى حلّ حقيقي وحل جذري؛ لأنّ هذه الأرواح بذمة من حتى تهدر بهذه السهولة؟ وبعض الناس لا يستطيع أن يدافع عن نفسه فهو بعاتق مَن؟

نقول: هذه التشكيلات الأمنية المتكثرة لا بد أن تُراجع بأشخاصها، بمهنيتها، بآليتها، بتدريبها، بولائها، ليس من الصحيح في كل فترة ننتظر أن نشيع مجموعة من الشهداء ونترحم عليهم أو ندعو للمرضى بالعافية والشفاء.

نعم، الأمور تحدث والظروف قد تكون معقدة، لكن لا بد أن نقطع طريقاً كبيراً، أنا لا اتدخل في القضايا الأمنية، لست بأهل الاختصاص، أنا افهم شيئاً واحداً أقول: رجل الأمن من أكبر الأخطاء أن يتحول إلى مدافع، رجل الأمن لا بد أن يكون مهاجماً ما لم يعتمد على هذه المعلومات التي تعطى له، والا رجل الأمن يطلب العافية ويجلس ويستريح ثم بعد الحادث يقول اني لم استوثق من هذه المعلومة لم تأتني من الطريق الصحيح، هل هذا جواب مبرر! من المسؤول عن هذه الدماء؟ وما التدابير الواجبة لمعالجة ملف أصبح شائكاً وقوياً.

إخواني لا بد أن تتضافر جميع الجهود، أنا لا أحمل جهة المسؤولية، لكن أقول: هذا مؤشر لا بد أن نلتفت، نراجع، نحل الإشكال.

اين يكمن الإشكال؟ في الأشخاص؟ في ولائهم لهذا البلد؟ أنا أعتقد وأنتم تعتقدون أغلب العراقيين عندهم ولاء للوطن، مع الجهد الكبير والدماء التي بذلت

سابقاً وحالياً لا زال أبناء البلد لهم ولاء كبير منقطع النظير لهذا البلد.

أما قضايا التدريب، الجانب الاستخباراتي، الكفاءات، ليس من شأن المواطن، المواطن لا يبحث عن التفاصيل، هو يريد أمناً في البلد، الذي يبحث عن هذه التفاصيل هي الجهة التي تتصدى لذلك، ورجل الأمن لا يطلب العافية، رجل الأمن لا بد أن يشعر الاخرون بالاطمئنان بوجوده، رجل الأمن لا بد أن يرتب أثراً، أنا أذكر ستة من الأجهزة وقد تكون أكثر، وهذه كلها هدفها معلوماتي، وأن تعطي معلومة هذا جهد لأشخاص وصرف أموال ومع ذلك لا نرتب الاثر عليها.

هل هذا منطقي؟ هل هذا صحيح؟ لا اعرف، الشيء الذي أنا متيقن منه أن دماء بدأت تنزف وأشلاء بسبب خلل وعدم انسجام في هذه الأجهزة، هذه تحتاج إلى مراجعة تقويمية للنهوض بالجانب الأمني وفي أعلى المستويات.

الأمر الثاني: ـ قضية انتخابات مجالس المحافظات، على نحو الايجاز هناك قضيتان: قضية من الناخب، وقضية من الاخ. المرشح النقطة الأولى ما يتعلق بالناخب طبعاً، الجميع ومن يشترك في الانتخابات قطعاً لا بد أن تكون له قدرة على التمييز، وهذه القدرة على التمييز راجعة له، يعني هي خاصة في قرارك، ومقصودي من القرار إخواني أن لا تجعل اي جهة تؤثر على قناعتك وعلى خيارك، أنت مسؤول مباشر عن وضع هذه الورقة في صندوق الاقتراع».

فبينك وبين اختيارك الصائب هذه اللحظات التي تضع فيها الورقة في صندوق الاقتراع، فلا بد أن نتحمل كناخبين، نتحمل مسؤوليتها، فلا بد أن تكون لي قدرة على أن أميز، تكون لي قدرة أن أرتقي بحالة الوعي، في أن أحدد ما أريد، وهذا بالنتيجة مستقبلنا الآن، أو مستقبل أجيالنا، وعلينا أن نكون بمستوى تحمل المسؤولية، نعم الإنسان عندما ينظر إلى بعض التجارب قد لا يخرج بنتيجة متفائلة مئة بالمئة، لكن قطعاً يجب أن لا يحصل

عنده احباط، لا بد أن يتفاءل، وتتحسن التجربة بين فترة وأخرى.

النقطة ثانية: ـ وهذه أعتقد مهمة ويشترك فيها المرشح والناخب، لا بد أن نعرف قانون مجالس المحافظات، يعني الناخب ماذا ينتخب؟ ما الحالة التي يريد أن يطور فيها المحافظة؟ فلا بد أن يعرف قانون مجالس المحافظات حتى لا يتصور تصورات هي بعيدة عن الواقع، وإنّما هذا القانون بهذه الصلاحيات أنا أقدم على أن انتخب زيداً أو عمراً أو بكراً أو خالداً الذي أعتقد أنه يمكن أن يلبي بعض الطموح.

كذلك الاخ المرشح لا بد أن تكون عندك ثقافة، أنت رشح نفسك لأي شيء، طبعاً أنا أقول إخواني هذا الكلام وانا على يقين كثير من الإخوة المرشحين لم يعرفوا قوانين مجالس المحافظات، وعندما يرشح يتصور أمور غير صحيحة، فسيكون كلامه مع الجمهور بعضه عارٍ عن الواقع؛ لأنّ هذا الكلام ليس له مصاديق بسبب أن القانون لا يسمح له.

فلا بد أن يقرأ القانون ويدقق، ويكون كلامه وفق القانون، وذكرنا قبل جمعتين أن لا يعد بما لا يستطيع أن يفي به؛ لأنّ هذه المصداقية واقعاً ستختفي.

ثالثاً: هناك التزام عرفي لهذا المرشح الكريم الذي سيفوز، لا شك جاء بأصوات مجموعة من الناخبين لا بد أن يصدق معهم، ولا بد أن يحقق آمالهم، لا يمكن بعد أن يجلس على الكرسي يدير وجهه عنهم، الذي أوصله مجموعة من الناس ما بين فقير وشيخ كبير وشاب طموح، كلهم جاؤوا به إلى هذا المكان، عليه أن يصدق مع الناس.

رابعاً: واقعاً عليه أن يستفيد من تجربة المجالس الماضية، الاستفادة من التجارب الماضية تجعل الإنسان واقعاً يتهيب ويحتاط حتى لا يقع فيما وقع فيه الآخرون.

وهذه التجربة لا يمكن أن يكررها هو، من جرّب المجرّب حلّت به الندامة، أن يستفيد من التجارب، الآن هو نفرض انه لم يدخل في المجالس السابقة، وكان ينقد، وكان

يؤشر إشارات على هذا المجلس أو ذاك، الدور سيكون له هل يبقى يؤشر هذه الإشارة أو يبرر للماضين.

لا بد أن يستفيد من التجربة، قدرة الإنسان المرشح على أن يخدم ستجعله واقعاً يستطيع أن يخدم فعلاً.

والكلام الآن قبل أن يفوزوا هذه أمانة، خدمة الناس، خدمة المدينة أمانة في أعناقكم لا تراهنوا على قضية لا تحصل، من الآن انسحب، الناس تريد منكم أن تخدموا مشاكلات المحافظات كثيرة وتحل عن طريقك، إذا كان القانون يسمح اسع إلى أن تكون خادماً لمن انتخبوك، قطعاً سترتفع ومقدارك سيرتفع أكثر من جهة أخرى لا تخدم.

أسأل الله تعالى أن يرينا في هذا البلد كل خير، ويرينا في ناسه ورجاله ونسائه وأطفاله وشيوخه كل خير، وأن يجمع الله كلمة الإخوة دائماً على الهدى وعلى التقى وعلى خير البلاد، وأسأل الله تعالى أن يغفر للجميع بمحمد وآله، ويحفظ المسلمين اينما كانوا ويرجع إليهم حقوقهم المسلوبة، وأن يمتع الناس بحياة طيبة إن شاء الله تعالى وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، «اللهم صلِ على محمد وآلِ محمد».

خطبة رقم (١٢)

٩ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ الموافق ٢٢ آذار ٢٠١٣م

حذّر ممثّل المرجعية الدينية العليا من الصحن الحسيني الشريف، حذر الكتل السياسية من مغبة بقاء الوضع الأمني والسياسي والتناحر غير المبرّر، وإنّ الشعب العراقي الذي عرف عنه الصبر والتحمّل لن يبقى ساكتاً على هذه الأوضاع المأساوية، فربما سينفجر يوماً ما بوجه هؤلاء الذين لا يبالون ولا يكترثون لما يمرّ به من مآسٍ ومصائب. موضحاً: إنّ البلد يعيش أسوأ الظروف السياسية التي مرّ بها إلى اليوم. اين الخطط الأمنية التي يتحدث عنها كبار القادة الأمنيين، واين الأموال الطائلة التي تصرف بالمليارات على الأجهزة والمستلزمات الأمنية.

قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي: إنّ «الحديث سيكون في هذه الخطبة مقصوراً على الاحداث الأمنية وما مرّ به البلد من تفجيرات دامية، حيث نشرت الكثير من المواقع الخبرية صوراً مأساوية وبشعة جداً لأطفال ورجال ومشاهد لنساء أمهات ثكلى ورجال مفجوعين بقتل أولادهم وأرحامهم وأحبائهم، موضحاً أنّ هذه الصور تعكس حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب العراقي، فإن أي إنسان حتى من لا يمتلك الا شيئاً قليلاً من الاحساس و العاطفة والمشاعر الإنسانية والشعور بالمسؤولية، سوف تصيبه حالة من السخط الشديد والاشمئزاز والغضب على من هم السبب المباشر في هذه الأعمال الإجرامية، وعلى من هم السبب غير المباشر لها، وهناك أسباب متعددة لا بدّ من اخذها بنظر الاعتبار لمعالجة هذا الملف، صحيح أنّ عصابات القاعدة هي التي أعلنت

مسؤوليتها عن هذه التفجيرات، ولكن أيضاً أنّ هناك أطرافاً أخرى تتحمّل المسؤولية عن توفير الأجواء والمناخات السياسية والخطابات الطائفية المحرضة على العنف، والتقصير والقصور في الخطط الأمنية ولدى القادة الأمنيين.

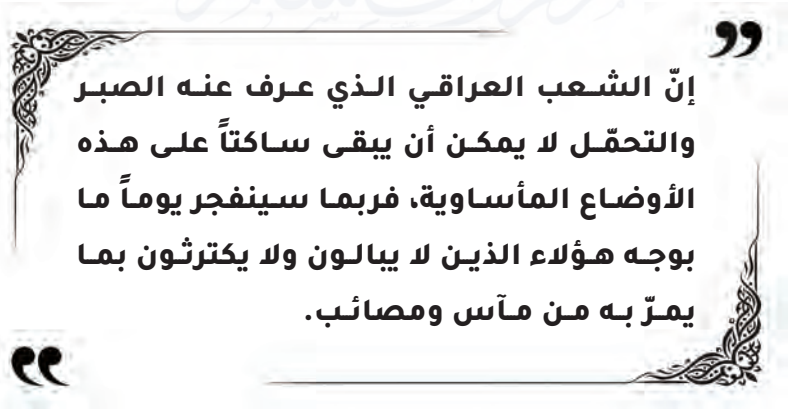
وأضاف الكربلائي: «من جهة سياسية فإن البلد يعيش أسوأ الظروف التي مرّ بها إلى الآن، فالكتل السياسية تعيش حالة من التشرذم والتناحر والتكفكك واللامبالاة بما يجري من نزيف للدم العراقي، وقد انعكس ذلك سلباً على الوضع الأمني. وأما من الجهة الأمنية فهناك أكثر من مليون عنصر من عناصر الأجهزة الأمنية وهي لا تستطيع أن تفعل شيئاً بعد هذه السنين من المواجهة مع العصابات الإرهابية تجاه هذه التفجيرات، حتى إنّ هذه العصابات تتمكن من اقتحام وزارة مهمة وتقتل وتفجر وتبقى فيها ساعة تفعل ما تشاء، حتى سقط العشرات من منتسبي الوزارة والمواطنين بين شهيد وجريح، ثم وصلت القوات الأمنية لتجد الدمار والخراب والحرائق والدماء تجري في طوابق الوزارة، ثم تعقبها بأيام قليلة سلسلة تفجيرات تطال الكثير من المناطق في العاصمة وبعض المدن الأخرى.

وأوضح ممثّل المرجعية العليا: «نتساءل ويتساءل المواطن معنا، اين الخطط الأمنية التي يتحدث عنها كبار القادة الأمنيين؟ اين الأموال الطائلة التي تصرف بالمليارات على الأجهزة والمستلزمات الأمنية؟ اين هذا العدد الكبير من كبار الضباط الذين لم يشهد العراق ولا أي بلد مثيلاً له؟ فإننا لو أحصينا الرتب الكبيرة من ضباط الأجهزة الأمنية فإننا لا نجد في أي بلد – مقارنة بنفوس العراق– يضم هذا العدد الهائل من كبار الضباط، فهل العبرة بكثرة العدد وكثرة الضباط وصرف الأموال الطائلة؟

وتابع سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي: «في البلدان الأخرى حوادث أدنى من هذه بكثير يستقيل الوزير وتجري محاسبة كبار القادة الأمنيين أو السياسيين، وفي بلادنا ليست هناك محاسبة ولا استقالة، بل هناك مع الاسف– وهذا شعور المواطن العراقي

أيضاً – حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث من قبل المسؤولين وعدم الاحساس بما يجري للمواطنين من مآس لدى الكثير من المسؤولين والمواطن العراقي يشعر أنّ الكثير من هؤلاء المسؤولين قد قست قلوبهم بسبب تكالبهم على الدنيا وحرصهم على المناصب والمواقع، وهم يعيشون حالة من الترف والتنعّم والتحصين بحيث لا يصيبهم أي ضرر من هذه الأوضاع، حتى إنهم فقدوا الاحساس والشعور بالمسؤولية، بل ماتت لديهم المشاعر الإنسانية التي تحرّك الضمير الإنساني وتدفعه لفعل أي شيء من أجل تجاوز مثل هذه المحن والمصائب».

وأضاف: «إننا بحاجة إلى التغيير في كل شيء، بحاجة أن ننتفض على انفسنا، بحاجة أن نتحسس معاناة وآلام ومآسي المواطنين لكي نتحرك نحو التغيير، والاّ فإن المواطن الذي صبر وضحّى وصمد خلال هذه السنين الطويلة سوف لا يبقى ساكتاً إلى الابد على هذا الوضع المزري، والذي لم يمرّ بظروف أسوأ منها»، ولذلك فإننا نحذّر من مغبة بقاء هذا الوضع على حاله، ونحذّر الكتل السياسية من المخاطر والتداعيات لبقاء هذا الصراع والتناحر غير المبرّر، وإنّ الشعب العراقي الذي عرف عنه الصبر والتحمّل لا يمكن أن يبقى ساكتاً على هذه الأوضاع المأساوية، فربما سينفجر يوماً ما بوجه هؤلاء الذين لا يبالون ولا يكترثون بما يمرّ به من مآس ومصائب».



خطبة رقم (١٣)

١٦ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ الموافق ٢٩ آذار ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد الصَّافي في خطبته الثانية من الحرم الحسيني المطهر، امرين مهمين، كان أولها ما يتعلق بمرور الذكرى العاشرة للتغيير في العراق، وفي الثاني تناول ما يتعرض له البلد من ارهاب، فيما ختم خطبته بتناول ثقافة محبة الأوطان وتأثيرها على فعل أبنائها تجاهها.

فقال: «اخوتي اخواتي اعرض على مسامعكم الكريمة امرين، الأمر الأول مع اطلالة الذكرى العاشرة للتغيير الذي حصل في العراق، أعتقد اننا بعد هذه العشر سنوات نحتاج إلى أن نقف لاستيضاح أمور والاستفادة من هذه التجربة التي مرت في البلد، ولا بد لكل منا أن يقف متأملاً فيما حدث، لا شك أنّ هناك منجزات حصلت، وكان هناك من الطلائع الخيرة لأبناء البلد قد بذلت قصارى جهدها من أجله، وقطعاً هذه المنجزات رافقها أيضاً بعض الإخفاقات، فكل تجربة تحصل فيها الإنجازات وتحصل فيها الإخفاقات، وهذه مسألة جداً طبيعية، في أي تغير يمرّ به أي بلد، وعندنا الآن كثير من البلدان أيضاً بدأت تشهد حالات التغير، ونسمع بين الفينة والأخرى مشاكل، هناك معوقات، وهناك، وهناك، إلى آخره».

وتساءل: «الشيء المهم الذي نعتقد انه يحتاج إلى التفاتة، أن هذا التغيير ماذا أثر على البناء الاجتماعي لأبناء الشعب؟! هل حدثت هناك تصدعات؟! هل توسعت رقعة الخلاف بين مكونات الشعب العراقي؟ أو ازدادت العلاقة؟ ازدادت اللحمة بينهم؟

هذا المنظور الذي نتكلم به ليس الهدف منه الا محاولة استجلاء حقائق قد أفرزتها بعض الأمور السياسية، أنا أتكلم هكذا، أقول: بعد العشر سنوات ما علاقة العرب بالأكراد كشعب واحد؟! ما علاقة المسلمين مع الديانات الأخرى كالمسيحيين والصابئة؟! ما هي علاقات المذاهب لدين واحد كالعلاقة بين الشيعة والسنة؟ هل تطورت هذه العلاقات؟ هل تماسكت هذه العلاقات، أم بدأت تنزل المشاكل السياسية إلى أن وصلت إلى هذه القواعد الجماهيرية؟! ما الذي حصل فعلاً؟ الآن العلاقة طيبة بين المكونات أو هذه قضية إعلامية؟! أم هناك مشاكل حقيقة بين المكونات؟!».

واستدرك في تساؤله: «الغرض من طرح هذه الأسئلة (الى أين وصلنا والى اين يمكن أن نصل؟) أنا لا أبالغ أيها الإخوة، أقول إنّ الجوانب السياسية أثرت تأثيراً كبيراً في إنزال المشاكل من القمة السياسية إلى القواعد، وهذا التأثير لا بد أن يرمم، ولا بد أن يدأرى، والترميم والإصلاح قطعاً لا يكون بخطاب أو خطابين، نعم الخطاب مؤثر، وأيضاً لا أغالي إذا قلت إنّ الغالبية العظمى لم تتأثر، لا زالت هناك علاقات طيبة، وهي كثيرة بين المكونات التي ذكرت».

وأضاف الصافي: «على الساسة أن يلتفتوا إلى قضية (ان رصيد العراق هو هذه المكونات)، وقد جرب البعض عندما بدأ يستخدم بعض الاوتار النشاز ماذا كانت النتيجة؟!».

مبيناً: «أقول هذه العشر سنوات التي مرت بكل مشاكلها لا بد أن نحصل على شيء لا يعوض، الا وهو بقاء هذه العلاقة الاجتماعية بين مكونات هذا الشعب، لا بد للمسيحي أن يخلص بقوله ويتعايش مع المسلم ويبقى ملازماً له، ولا بد للمسلم كذلك، وأيضاً لا بد للشيعي والسني، ولا بد للعربي والكردي، وهذا ليس من باب الخطاب إخواني، من باب واقعي، ما نحن فيه هناك مسألة قد يتكلم السياسي بخطاب حتى يحصل على رصيد جماهيري، لكن بداخله هناك مرض، وتارة يتكلم بواقع القضية».

وأضاف: «انا أتكلم الآن بواقع القضية، قوة البلد ومصداقيته بهذه التركيبة الموجودة، وهذه التركيبة لا يشنج أحدنا الاخر بدعوى مسائل سياسية، السياسة تذهب وتأتي، السياسة اليوم مع فلان غداً ضد فلان بحسب رؤى السياسيين، لكن واقع ما نحن فيه واقع، هذا المجتمع الذي بذل جهداً كبيراً، وعاش ما عاش، هذه الحصيلة إذا افرزناها بالجانب الايجابي، نعم نقول واقعاً التغيير أفادنا كثيراً، أما إذا كانت الأخرى، التمزق لا سمح الله، ومحاولة الاستعداء، فيبدو أنّ الساسة يحتاجون إلى إعادة نظر».

مبيناً: «إنّ عقداً من الزمان، عشر سنين مرت، وهذه العشر ليست بالقليلة، اناس استشهدوا، واناس دخلوا على الخط وهم ليسوا محبين للبلد، دول تحالفت، واحتلال جاء ومضى، وهناك شبكات حاولت أن تلعب بخريطة البلد».

واستدرك مخاطباً: «على الساسة أن يستفيقوا وأن يلتفتوا إلى أن البلد لا يمكن أن يُتنازل عنه، هذه الشرائح الاجتماعية تترقب أن يكون هناك وضع اخر، وهو بقاء هذا الجانب الاجتماعي بشكل واقعي، لا بشكل خطاب، لا بشكل مجرد، تهيؤ أصوات، أو شراء أصوات».

وأضاف: «(واقعاً لا بد أن يحب بعضنا بعضاً)، بمقدار ما نبتعد عن كل المؤثرات الأخرى، وأعتقد أنّ العراق كما قلنا سابقاً، ليس مختلفاً عن بقية الدول، دول العالم يوجد فيها أشياء وأشياء عجيبة وغريبة، ولكنهم يتعايشون، واحدهم يحب الاخر، لأنهم يحبون بلدهم، ومحبة البلد تستدعي أن يتقارب الإنسان مع اخيه الآخر، أعتقد أنّ هذه النقطة وعلى الساسة أن يلتفت اليها».

وتناول في ختام خطبته مسألة الاستثمار في العراق: «إخواني طبعاً هناك دعاوى في البلد كثيرة للاستثمار في العراق، نسمع وتأتي الشركات واتفاقيات مع دول، وهذا بنفسه أمرٌ جيد، لكن في المقابل هناك زاوية أحب أن ألفت النظر اليها، وهي هجرة الأموال

والمستثمرين من العراق إلى خارجه».

مبيناً: «إنّ هناك حالة من الفرار من قبل العراقيين، أتحدث بكلام واضح (من العراقيين) هناك حالة من الفرار من العراق للاستثمار خارجه، لماذا؟ سأبين بخدمة الإخوة ليتسع صدر بعضهم».

مضيفاً: «طبعاً الاستثمار داخل العراق نحن نريده؛ لأنه سيعجل من البناء، ويفسح المجال لفرص العمل، وبالنتيجة يطور البلد، وإنّ الذين يستثمرون خارج العراق من العراقيين صنفان (الصنف الأول تاجر)، وهذا إمّا خائف من العراق! وإمّا ليست عنده هذه الروح الوطنية التي تجعله يفكر أن يبني بلده قبل البلدان الأخرى! واما الذي هو يتاجر فهو سياسي، وهذا السياسي عندما يتاجر خارج العراق، يخاف أن يتاجر داخله؛ لأنه (سيفتضح)».

موضحاً: «انا عندي وقفة مع البعض بلا مسميات، (أنا أقول) الآن شخص في الدولة، راتبه بأي عنوان لكن نفترضه موظفاً كبيراً، راتبه فليكن خمس مليون دينار في الشهر، فليكن ستة مليون، فليكن عشرة مليون، وهذا المرتب الذي يقبضه شهرياً يصرف منه نصفه، ثلثيه، والباقي يدخره ويستفيد منه، هذا على الوضع الطبيعي، عندما نحسب بورقة وقلم، فجأة هذا الموظف الكبير، يحاول أن يستثمر بمليارات الدنانير وملايين الدولارات خارج العراق».

وتساءل السيد الصافي: «واقعاً الذي يحير: ما الطريقة التي تم الحصول من خلالها على تلك الأموال واستثمر خارج العراق؟ يعني ما هو الذكر الذي صنعه حتى حصل على هذه الأموال؟! ما الذي صنع؟ ما هي نسبة الذكاء الذي ملكه بحيث من راتب محدد يقفز فجأة إلى أن يكون من أصحاب المليارات ويستثمر خارج العراق ورغماً عن العراقيين؟ ما الذكاء؟ نسبة الذكاء؟! يا ليتنا نتعلم من هؤلاء ذكاءً كيف يستثمر

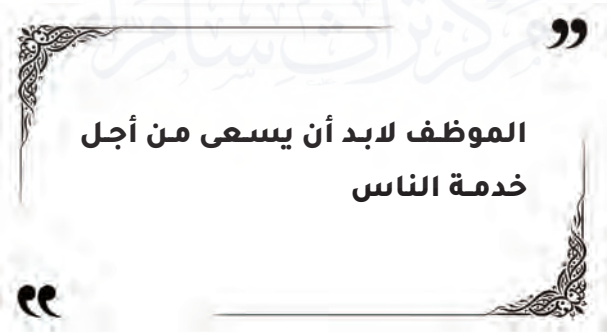
الأموال؟! نفترض في حلّ هذه المعادلة واقعاً عصياً عن الفهم، نعم تقرأ من زاوية أخرى، أنّ هذا الموظف الكبير عنده علاقات مع تجار، مع الوسطاء، فأضعف الإيمان يقول إنّ هذا العقد الفلاني أعطاني نسبة، وعلى هذه الوساطة حصلت على مال، وعلى، وعلى، وعلى، في أضعف الإيمان يقول: إنني لم أسرق الدولة، وأموالي أخذتها من فلان، أنا أسأل بربك، بمعتقداتك، من أي معتقد كنت، هل اعطاك هذه الأموال لمحبته اياك؟!وأعطاك هذه الأموال حتى تبدأ تبيع البلد تدريجاً تدريجاً؟ في صفقات غير نظيفة، وفي إثراء غير محدود، إلى اين تنتهي هذا الصفقات السرية الخاصة، لماذا يمنع منها التاجر النزيه، وتعطى إلى أفراد معدودين؟! وهل كتب على كل موظف في شهادة ميلاده أن لا بد أن يحصل على هذه النسبة والدفعة حتى يستثمر خارج العراق؟! من اين جاءت هذه الأموال؟ من اين؟

وأضاف: «في بعض الحالات تكون هناك خطورة أكبر بحسب موقع هذا الموظف، عندما تتعامل مثلاً من بعض المفردات الأمنية، أنت إذا سال لعابك امام هذه النسبة، هل تهتم بعد ذلك بالمشروع الفلاني؟! ببناء البلد؟! هل تهتم بهذه السلعة التي جئت بها من أجل الحفاظ على البلد؟! ستعيش دائماً حالة النسبة والاثراء.

كما بيّن: «لا أحبّ أن أذكر أرقام المستثمرين في هذه الدول من العراقيين! هنيئاً، استثمروا داخل العراق، إذا كانت الأموال أموالك واستثمر في النهار لا تستثمر بالليل! استثمر بطولك، قل أنا التاجر الفلاني، قل هذه أموالي حصلت عليها بتعبي، وأما أن تكون موظفاً، وتركض، هذا من أجل هذا العقد وماذا تعطيني، ما هذه الوضاعة في التصرف، ما هذه القيمة الأخلاقية الرخيصة؟! لماذا ترخصون انفسكم؟ الله سبحانه وتعالى يقول ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾[1] لماذا ترخص نفسك من أجل حفنة من الدنانير؟ وهؤلاء يضحكون عليك ستبيع البلد – لو سال لعابك على قرش – ستبيع البلد على عشرة

(١) سورة الإسراء: ٧٠.

قروش، إلى متى؟ هذه الطريقة غير صحيحة، اعطاني فلان، وهذا من حصته، وذاك من أمواله، وهذا من رصيده، كلام فارغ، ضحك على الذقون، بكم يشترون البلاد؟ جعلت نفسك محطة رخيصة، هذا أعطاك قرشاً سيحصل من قوت الفقراء مئة قرش، أنت خائن صغير لا تشعر بنفسك، أنت خائن صغير، أنت عميل للدرهم، عميل للدينار، أين الوطنية؟ ازرعوا شيئا منها في أنفسكم، خذوا جرعات منها من الفقراء الذين ما زالوا يتمسكون ببلدهم! والله تعلموا من الفقراء، الفقر ليس عيباً، الفقر شرف للإنسان، تعلموا منهم كيف يحبون أوطانهم، كيف يدافعون عن أوطانهم، كيف يعشقون التراب الذي يمشون عليه، تعلموا من هؤلاء، لا بد أن يكون عندكم حس الدرهم والدينار، كانت لغيركم اين ذهبوا واين ذهبت؟! اعملوا من أجل قوت الناس، اعملوا من أجل رفاهية الناس، كونوا أصحاب مصداقية في التعامل، كن بينك وبين نفسك أن تحب هذا البلد، أنت موظف لا بد أن تسعى من أجل خدمة الناس، لا تسعى من أجل أن تصغر نفسك وتكون ذيلاً لفلان وفلان، وانا أعتقد أن هذه المسألة في غاية الخطورة، أموال تخرج بطريقة أو بأخرى، اشتريت عمارة في فلان دولة، واشتريت كذا، واشتريت كذا، على كل حال».



أسأل الله تبارك وتعالى أن يحمي البلد وأن يدفع عنا وعنكم كل سوء، وأن يجعل الإخوة الساسة مراجعة مهمة في هذه العشر سنوات الماضية، حتى نبني العراق سوياً خطوة خطوة، ولبنة لبنة، وحقيقة هذا البلد العراق كحاله من البلدان يستحق منا كل تبجيلٍ وتقديرٍ، وأن نسعى جميعاً لخدمته.

نسأل الله تبارك وتعالى أن نتوفق على ذلك، متعكم الله تعالى في أوطانكم ومتع الله المسلمين اينما كانوا في أوطانهم، وارجع الله تعالى حقوقهم المغصوبة لهم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى على محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين. (اللهم صلِ على محمد وآله محمد).

خطبة رقم (١٤)

٢٣ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ الموافق ٥ نيسان ٢٠١٣م

نقل ممثّل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة رأي المرجعية العليا بخصوص الانتخابات المحلية المزمع إقامتها يوم ٢٠ نيسان ٢٠١٣ بقوله أود أن أبيّن رأي المرجعية الدينية العليا حول بعض الأمور المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات: ـ

الأمر الأول: إنّ المرجعية الدينية العليا ليس لها أيُّ رأي داعم أو سلبي تجاه ايَّ مرشح من المرشحين، أو أيِّ قائمة من القوائم المرشحة، أو أيِّ كيان من الكيانات المرشحة للانتخابات، بل الأمرُ متروك بتمامه لاختيار المواطن، وهو الذي يتحمّل المسؤولية كاملةً عن ذلك.

وتوصي المرجعية الدينية العليا جميعَ المواطنين بحسن الاختيار للمرشح والقائمة معاً، وذلك باعتماد المعايير السليمة والصحيحة من خلال اختيار الشخص الذي يؤتمن والمتصف بالإخلاص وحب الخدمة والنزاهة والكفاءة، والذي تهمه مصالح أهالي المحافظة والبلد ولا يبحث عن مصالحه الشخصية، أو مصالح كتلته، أو حزبه، أو قائمته، وأن يحاول المواطن الفحص عن هؤلاء المرشحين المتصفين بمثل هذه المواصفات، ويقوم بالتمحيص والسؤال من أهل المعرفة والتجربة ليعينوه في تشخيص من هو صالح لذلك.

وأن يفحص ويتقصى عن القائمة والكيان الذي يكون المرشح تابعاً له، فإن كانت القائمة مرضية أيضاً ومقبولة وفق هذه المواصفات فإن أحسن الاختيار للمرشح والقائمة

معاً فقد أدى ما عليه من المسؤولية والأمانة وأسهم في خدمة مدينته وبلده.

والمرجعية الدينية العليا بعد أن بيّنت هذه المعايير تدعو الله تعالى أن يوفق جميع المواطنين لحسن الاختيار، ويجنبهم مزالق الشيطان والأهواء والشهوات والنزعات الشخصية، وإن أساء المواطنون الاختيار، لا سمح الله تعالى، فإنهم وحدهم يتحملّون المسؤولية عن ذلك؛ إذ إنّ المرجعية الدينية العليا قد أوضحت وأكدّت في توصياتها على ضرورة اعتماد المعايير الصحيحة وبيّنت هذه المعايير بشكل تفصيلي، وتدعو المرجعية الدينية العليا الله تعالى أن يجنّب المواطنين سوء الاختيار والخضوع للأهواء والميول العاطفية غير السليمة.

> **إن أساء المواطنون الاختيار، لا سمح الله تعالى، فإنهم وحدهم يتحملّون المسؤولية عن ذلك.**

الأمر الثاني: إنّ الانتخاب الصحيح يعتمد على ركنين أساسين: انتخاب الشخص المرضي، والقائمة المرضية معاً[1]، إذ لا يكفي أن يكون المرشح مرضياً لدى المواطن، ولكن قائمته غيرُ مرضية أو انّ القائمة مرضيه لدى المواطن، ولكن المرشح غير مرضي؛ إذ لا تتوفر فيه المواصفات المطلوبة، كما تؤكد على عدم التأثر بالولاءات العشائرية، أو المناطقية، أو الحزبية، أو العاطفية لتكون معياراً للاختيار، فإن الانتخابات مسؤولية وأمانة في عنق المواطنين.

---

(١) هذا التوجيه في ضوء القانون النافذ آنذاك، وهو قانون (القوائم) وليس توجيهاً مطلقاً، وإلا فإن المرجعية تشترط أن يكون القانون الانتخابي عادلاً، ينظر خطب سنة ٢٠١٨ خطبة رقم (١٨)، وخطب سنة ٢٠١٩ خطبة رقم (٤٣)، وغيرهما.

الأمر الثالث: التأكيد على أن تكون الأجواء الانتخابية شفافة ونزيهة، ولا يمكن للانتخابات أن تكون بوابة ومدخلاً للتغيير نحو الأفضل الا من خلال هذه الأجواء. واما بذل الأموال لشراء الأصوات واستخدام النفوذ وإعطاء الوعود بالتعيينات أو المقاولات أو غير ذلك، فإنها أمور غير جائزة وتفقد الانتخابات نزاهتها وشفافيتها.

وإضافة إلى كون هذه الأمور غير جائزة، فإنّ المال المأخوذ سحت وحرام، وكيف يؤتمن شخص يَشتَري مقعده بمال يكون دفعهُ حراماً وهو يراد منه أن يؤتمن على مصالح الناس، فمثل هذا الإنسان يمكن أن يبيع ضميره ومهنيته بمال حرام مستقبلا، كما انه لا قيمة شرعاً لأيِّ حِلفٍ أو يمين يؤديه المواطن حينما يَطلُبُ مرشح أو قائمة ذلك، وهو غَيْر مُلزم شرعاً ويمكن مخالفته وعدم الالتزام به بأن لا ينتخب الشخص أو القائمة التي حلف أو أعطى وعداً بانتخابها أو انتخابه، إلّا إذا وجد أنّ هذا الشخص أو القائمة تتوفر فيهما معايير الانتخاب الصحيحة والمبيّنة سابقاً.

إنّ الانتخاب الصحيح يعتمد على ركنين أساسين: ـ
- **انتخاب الشخص المرضي**
- **والقائمة المرضية معاً**

الأمر الرابع: عدم الاستهانة بالصوت الواحد للمواطن؛ إذ قد يسهم هذا الصوت في إيصال العناصر الجيدة ومنع وصول العناصر السيئة لو أحْسَن الاختيار، وأما لو أهمل الصوت الواحد بدعوى عدم تأثيره، فإنه يمكن أن يحصل العكس.

وفي المسألة الثانية خلال خطبة الجمعة من الصحن الحسيني الشريف أوضح الشيخ الكربلائي بقوله: «أما المسألة الثانية: ما يتعلق بمعاناة الكثير من مواطني مدينة البصرة من تداعيات وآثار زيادة ملوحة مياه شط العرب، والذي أثر سلباً على الوضع

الصحي والمعاشي والبيئي والزراعي لكثير من المواطنين في البصرة، فإن هذه المدينة تعاني منذ سنين طوال من مشكلة ملوحة المياه المستعملة في احتياجات المواطن البصري المختلفة من شرب وطعام وزراعة وصيد ونحو ذلك، وقد تفاقمت المشكلة في الفترة الأخيرة بسبب زيادة ملوحة المياه بنسب باتت تضر كثيراً بصحة المواطن؛ لإصابته بأمراض جلدية، وتحميله كلفاً مالية لشراء الماء الصالح للشرب، ونفوق الاسماك مما اضر بالصيادين كثيراً، وتأثر الزراعة سلباً، والمشكلة لها أسباب متعددة ولها جذور منذ اواخر القرن الماضي، فلابد من:

١- وضع حلول جذرية وعاجلة للمشكلة، وذلك بالتعاون الجاد بين جميع الجهات المعنية وخصوصاً الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية لمحافظة البصرة، وإعطاء هذه المشكلة - من جهة الحكومة الاتحادية والوزارات المعنية - الأهمية القصوى والتحرك السريع لوضع حلول لها، وذلك لتفاقم المشكلة وشكوى الكثير من المواطنين واستغاثتهم؛ إذ لسان حالهم يقول:

«إنه من المؤلم جداً أن البصرة التي تمدّ العراق بالنسبة الأغلب من الواردات المالية من خلال انتاجها للنسبة الاكبر من صادرات العراق النفطية، وبالتالي تعدّ الرافد الأغنى والأوسع للموارد المالية لعموم العراق، والتي من خلال تقدّم الخدمات وتنجز المشاريع وتصرف الموازنة التشغيلية، ولكنها المدينة الأفقر فيما يتعلق بحقها الطبيعي من المياه الصالحة للشرب واستعمالات المياه المهمة».

٢- المطلوب من جميع مجالس المحافظات - لمحافظات الجنوب والوسط - التعاون التام والتفهّم لمعاناة مواطني مدينة البصرة والإسهام في حلّ هذه المشكلة التي تفاقمت كثيراً في الفترة الأخيرة، وذلك بتجنّب رمي المخلفات والمواد الضارة بالمياه والمسببة لتلوثها، والتعاون في وضع الخطط لتخفيف نسبة الملوحة في مياه شط العرب.

٣- اعتماد المشاريع التي تضع حلاً جذرياً للمشكلة وذلك من خلال الإسراع بمشروع تصفية المياه وتحليتها ومد قنوات التغذية للمياه؛ إذ إنّ بعض الدول المجاورة ليس لديها حتى أنهاراً تمدها بمياه عذبة، بل لديها مياه البحر والتي استطاعت من خلال مشاريع تحلية المياه توفير الكمية الكافية من المياه الصالحة لمواطنيهم، وبحمد الله تعالى فإن للبصرة موارد مالية جيدة ولو إليها التنسيق مع الوزارات المعنية لتنفيذ مثل هذه المشاريع لأمكن حلّ المشكلة خلال سنوات قريبة.

خطبة رقم (١٥)

١ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ نيسان ٢٠١٣م

بيّن ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي في خطبته من الحرم الحسيني المطهر أمرين مهمين، هما:

ما يدور في هذه الأيام واقتربنا من موعده، وهو موضوع انتخابات المجالس المحلية، ومسألة الحريات الشخصية وتأثيرها على المجتمع.

ففي الأمر الأول قال السيد الصافي: «انتم تعلمون أن رسم الحياة السياسية بمقدار ما يتناسب تناسباً طردياً مع وعي الناس ومع قدرتهم على التشخيص وعلى التمييز، والأمور لا تنظر دائماً نظرة آنية، وإنّما بنظرة بعيدة، وكلما كانت قطاعات الشعب تشارك بشكل واسع في أي موضوع بإرادتها وبخياراتها، فهذا بنفسه يجعل البلد بمأمن من الاختراقات التي قد تصادر حرياته مستقبلاً، وتجعل البلد في مأمن من أمر لا يفكر أصلاً في عودتها ثانية وعلى رأسها الأنظمة الدكتاتورية المستبدة، بالنتيجة كثير من الأمور تحتاج إلى وعي والى قدرة على تحليل الأمور وفق معايير ثابتة ومنضبطة.

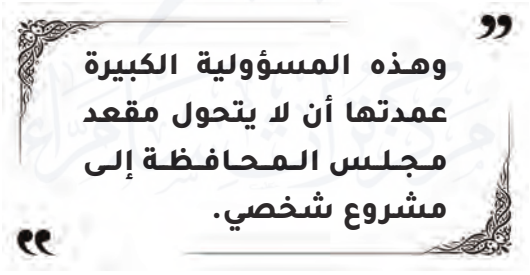
انتخابات مجالس المحافظات قطعاً تحتاج إلى مشاركة واسعة من الجميع، وأيضاً تحتاج إلى قدرة على تمييز الأشخاص، وهذه المعايير الناخب - واقعاً - مسؤول عنها مسؤولية مباشرة، بمعنى عندما يمارس خياراته قطعاً فهو يتحمل مسؤوليته، نعم هذه الخيارات قد تصيب وقد تتلكأ، لكن هذا ليس أمراً مهماً، هذا غير مبرر، إنّ الإنسان ينكفئ باعتبار أنه لا زالت هذه التجارب تحتاج إلى تعدد، وإلى وقت كثير، وإلى أمور

أخرى».

مضيفاً: «وهذا الجانب أنا اؤكد عليه، على أن الناس واقعاً لا بد أن تسعى إلى رسم ما تريد، وهذا ليس له خيار الا السعي للانتخابات من الغير، أنا اجلس في مكاني وأقول لماذا انتخب فلان؟! أنا جزء من العملية ورسم هذه السياسة، على كلٍ هذا مطلب تحدثنا عنه وأصبح واضحاً للإخوة بحسب اعتقادي».

مبيناً: «وهناك أمر ثانٍ في مجال الانتخابات خاص بالإخوة المرشحين الآن والذين سيحظون بالمقعد مستقبلاً، نعم عندنا كلام بعد ذلك، لكن الآن أمهد لهذه المسألة».

وقال: «عندما نجمع المرشحين الآن في كل المحافظات، قطعاً سنحصل على عدد كبير، يعني هؤلاء الإخوة سيتنافس الناخب على اختيار مجموعة بحسب القانون الذي رسمه لكل محافظة، هؤلاء الإخوة المرشحون الآن والذين سيحظون إن شاء الله تعالى بثقة الناس، قطعاً أمامهم مسؤولية كبيرة، وهذه المسؤولية الكبيرة عمدتها أن لا يتحول مقعد مجلس المحافظة إلى مشروع شخصي،



يعني أن لا يكون هذا المقعد حاله حال المشاريع الأخرى مشاريع استثمارية شخصية، مشاريع تتعلق بمنافع خاصة، يجب أن لا يتحول هذا المقعد إلى مشروع شخصي، وإنّما هذا المقعد هو مقعد خدمي، هذا المقعد هو عبارة عن مقعد يلبي حاجة الناس، يجب أن لا تحول هذه المقاعد إلى مشاريع شخصية، ولذلك أمام المرشح مسؤولية

من الآن، ليعد نفسه إعداداً كما بذل جهداً في حملته الانتخابية، وبذل جهداً في السعي من هنا وهناك، عليه مسؤولية أن يبذل جهداً مضاعفاً لخدمة الناس، لا بد أن يكون عند المرشح مصداقية ما قبل الانتخابات وما بعدها».

موضحاً: «لاحظوا إخواني، أتكلم بشكل صريح، بعض المرشحين الآن - ومن حقه - لم يترك مكاناً الا وذهب اليه، في القرية، في التجمعات، يثقف لنفسه ويحشد أقرباءه وأصدقاءه ومن يعتقد به، وكثف هذه الحملة عن طريق الملصقات، هذا من حقه، لكن عليه أن يكون صادقاً مع نفسه إذا جلس في ذلك المقعد، أن يبقى يتفقد هؤلاء الناس بمقدار ما يستطيع، اولاً قلنا سابقاً ليس عليه الآن أن يعدهم بأمور لا يستطيع أن ينفذها، هذه أصبحت حالة من عدم المصداقية، واذا كانت أمور يستطيع أن ينفذها، عليه فعلاً أن يبدأ بتنفيذها الآن، بعض الإخوة المرشحين يتكلمون الآن عن المجالس الحالية بغض النظر، أنا لا أريد الآن أن أشخص، أنا أقول البعض يتكلم عن المجالس الحالية، يتكلم عن نقاط الإخفاق ونقاط إيجابية فيها، ولكن حين يتكلم الآن عن نقاط الإخفاق فهذا الشخص الذي يتكلم بعد أسبوع أو ثلاثة سيكون هو في المحك عندما يفوز، فيجب ألا يعتذر ويوجد مبررات الآن هو لا يوجدها للآخرين، وإنّما عليه أن يرفض المبررات ويسعى جاهداً، واذا لم يستطع عليه أن يعلن استقالته من المجلس».

وأضاف: «واقعاً إخواني المقعد ليس مشروعاً ربحياً تجارياً شخصياً، المقعد عبارة عن مشروع خدمي، أنا عندما اكون عضو مجلس علي أن لا أتغيب عن الجلسات، علي فعلاً أن أفتش عن الأمور التي تهم هذه البلدة أو تلك، علي أن أسعى من أجل أن أستثمر هذه الأموال فعلاً في خدمة الناس».

وتساءل: «الآن ما مصير المشاريع المتلكئة؟! لا بد أن يجد الآن الحل لها، ما مصير عشرات المشاريع؟! ما مصير الشركات التي تلكأت؟! هل يمكن لهذه الشركات أن تصادقها بطريقة أو أخرى شخصياً وتعود بها للعمل، وانت تعلم بأنها غير نافعة للبلد،

أو قد لا تكون موضوعياً وتتعامل بموضوعية، ما مصير هذه الأمور؟! هل أنت على استعداد أن تبني ما بدأته المجالس السابقة، أو تحاول أن تنسف كل شيء؛ لأنّ هذا الحزب الفلاني، وهذه الجهة الفلانية؟!وهذا من جماعتي، وهذا ليس من جماعتي، هذه نظرة غير موضوعية، هناك واقعية، نحن نقول وننتخب ولكن في الوقت نفسه عليك أنت أن تصدق معنا؛ لأننا الآن نحن ناخبون عندنا مصداقية، نريد أن نبني هذا البلد، أنت أيضاً كن عندك مصداقية حتى تساعدنا في بناء هذا البلد، القضية من الطرفين، الناس تندفع وواقعاً الناس مشكورة جزاها الله خيراً، وتأتي تقول أنا لا أريد العودة إلى الوراء، أنا اتعامل بمصداقية وواقعية، لا أريد مرشحاً أن يؤثر أو يتأثر لسبب أو بآخر، وبالنتيجة يأتيني بحفنة من الاوراق قد تكون مزورة! أنا صوتي اعتز به وصوتي عندما أمنحه إلى شخص أطالبه غداً أن هذا الصوت له قيمة، وهذا الصوت له احترام، فلا بد أن تكون بمستوى الاحترام، إذا لم تكن كذلك ولا تهمك البلدة ولا يهمك المحافظة ولا يهمك البلد، من الآن بينك وبين الله اعتذر، قد تراك الناس جيداً ولكنك مهزوز بداخلك، منهزم بداخلك، لا تنفع الناس، الناس تريد قراراً، الناس تريد شجاعة، تريد جرأة، هذا المجلس ليس صورة وإنّما له عمل، له واقعية، نحن الآن في العراق لدينا مشاكل هائلة، من غير المعقول أنت من الآن تفكر، كم الراتب؟ وما نسبة التقاعد؟ وكم معي حماية؟ وهل عليَّ إلزام بساعات الدوام؟ نعم نريد منك أن تكون تمام النهار تبحث عن مشاكل الناس، تتفقدهم، عبارة عن خلية عمل وشغل، هذا المقدار موجود عندك أهلاً وسهلاً؟! هذا المقدار غير موجود فانت تخون نفسك، لا تخن الناس بخيانتك نفسك، الناس واعية بحمد الله، وتقول الناس هذا طريقنا وهذا مشروعنا، وتفرز بالنتيجة الأسماء، الأشخاص، تفرز من خلال الأداء، الناس عندها الآن اعتقاد بزيد، عندها اعتقاد بعمرو، عندها اعتقاد ببكر، ليس لها اعتقاد بزيد، ليس لها اعتقاد بعمرو، ليس لها اعتقاد ببكر، بسبب ماذا؟! بسبب الأداء، مهما تريد الآن أن تلمع صورة أداء فاشل لا تستطيع، ومهما

تريد أن تنتقص من إنسان ناجح لا تستطيع، الأداء هو المعيار».

وتساءل: «الإخوة المرشحون الآن، هل عندكم هذه القدرة؟ جيد، إذا لم تكن عندكم هذه القدرة واقعاً فلا تخدعوا انفسكم قبل أن تخدعوا الاخرين، وأعتقد أنّ المسألة أصبحت واضحة، والإخوة إن شاء الله تعالى يندفعون بما يملي عليهم هذا المقدار الوطني الذي نسعى له».

> **المقعد ليس مشروعاً ربحياً تجارياً شخصياً، المقعد عبارة عن مشروع خدمي، أنا عندما أكون عضو مجلس عليّ أن لا أتغيب عن الجلسات، عليّ فعلاً أن أفتش عن الأمور التي تهم هذه البلدة أو تلك، عليّ أن أسعى من أجل أن أستثمر هذه الأموال فعلاً في خدمة الناس.**

وتناول في الأمر الثاني مسألة الحريات الشخصية وحدودها فقال: «هناك آداب في كل بلاد العالم نعبر عنها بالآداب العامة التي ترعى من أكثر من جهة، مثلاً الدولة عندها ضوابط ادبية لا تسمح بالتصرف الفلاني أن يكون في الشارع، نعم تسمح به بالبيت، لا تسمح به أن يكون في الدائرة الفلانية، تسمح به في البيت، وأعتقد أنّ هذه الضوابط العرفية موجودة، هناك فرق إخواني بين الحرية وبين الفوضى، هناك حرية وهناك فوضى، الحرية لها معايير، نفس الحرية لها معايير، ولذلك حريتك الشخصية لا تكون على حساب حريتي، هذا في كل العالم، أما حالة الفوضى عندما تعم فالضوابط أيضاً تنتفي، نحن عندنا بعض التصرفات ليس لها علاقة بالحرية، وإنّما لها علاقة بالضوابط العامة، أنا أسأل الآن، أقول هل صحيح اجتماعياً تواجد مقهى يرتادها مختلف الأشخاص في وسط حي

سكني؟! هل صحيح أن يستعمل البائع – ونحن نحترم الباعة – من الصباح الباكر منبهاً يزعج الآخرين والمحلات؟! هل صحيح هذا؟! هل صحيح أنّ هناك إنساناً يحتفل لسبب أو لآخر ويصل بصوت احتفاله من خلال الميكروفون إلى أكثر من كذا متر، يزعج الاخرين؟! هل صحيح هذا؟! هل صحيح هذه التصرفات؟! عندما يبيح لنا العلم أشياء كثيرة، هل صحيح الآن هذه الفوضى في تصفح مواقع مختلفة واشكال ونماذج بلا ضوابط على الانترنت؟! هل صحيح؟! اين الضوابط التي لا بد أن تكون؟! ضوابط عامة إخواني؟! تكلمنا قبل فترة ويتذكر الإخوة وذكرنا هذا المثل ونعيده الآن، متى نشعر أنّ هناك ضوابط؟! عندما نرى الشرطي اقوى رجل في الشارع، تتذكرون هذا الكلام سابقاً لأنه يمثل قانوناً، عندما نراه اقوى سلطة في الشارع معنى ذلك هناك ضوابط، الآن المسألة بعيدة عن الضوابط، يغلق هذا المحل لمخالفة الشروط الصحية مثلاً بعد يوم يفتح هذا المحل! عندما تسأل لماذا؟! فلان رتب الموضوع، قضايا واقعاً الإنسان يضحك على نفسه، يضحك على الاخرين، أقول هذه المصالح العامة لماذا نفرط بها تفريطاً، المجتمع الآن لا بد أن تحدّه الحدود، لا شيء يسمى حرية مطلقة، أنا أفعل ما شئت تحت يافطة الحرية وإن أسأت إلى ما شاء الله من الناس! هذه ليست حرية، هذه فوضى، هذه حالة من التسيب، الجهات المعنية، نعم أنا أقول الدولة لا بد أن تتدخل، الأسر لا بد أن تتدخل، الجهات الإدارية لا بد أن تتدخل، هذه الحرية فرق بينها وبين الفوضى، عندنا مشاكل لدى مراجعات الناس لدوائر الدولة، لا أعين دائرة حتى لا يقال هذه الدائرة أو تلك، حرية الموظف ليست مطلقة، لا يمكنك أن تتكلم مع الموظف، يقول أنا محمي وانا حر، في الساعة العاشرة صباحاً أنت تأتي إلى الدوام والمراجع من السابعة صباحاً موجود لا أحد يرى هذه الطريقة، المسؤول لا يرد، أقول هذه ليس لها علاقة بالحرية، إخواني هناك حالة من الفوضى، وهذه الفوضى كلنا نشعر بها، وعندما نتكلم مع بعض الجهات يقول: ليس بيدي شيء، لا يمكن أن أحاسب، لماذا لا يمكن أن تحاسب؟! أنا أريد أن تحافظ على

المجتمع، أنا ليس لي عندي عداء من صاحب المقهى، لكن هذا ليس مكان مقهى، ليس عندي عداء مع البائع، أنا أشد على يد البائع، لكن هناك ضوابط للبيع، عندك احتفال، احتفل في مكانك بما ترى لكن لا تؤثر على الآخرين بهذه الطريقة، هذه كلها أشياء عبارة عن حالة من التسيب وحالة من الفوضى، وتجد أنّ هناك عوائل تعيش حالة صراع وشد، لماذا حي سكني آمن وفق التخطيط العمراني، وفق الضوابط العامة، لماذا لا تحاسبون الاستخدامات التجارية للحي، لكننا اختلطت علينا الأمور، الناس بدأت تتأذى، أنا واقعاً هذه مسؤولية أضعها أمام الدولة بشكل واضح، أمام الجهات الأخرى، أمام مجالس المحافظات، ممكن أن تعالج، هذه ليست مطالب سياسية حتى تحتاج إلى كذا وكذا، بل هي مطالب إدارية، كيف ندير أمورنا وفق الضوابط العامة؟ ومنها الآداب العامة.

على كلّ حال، أسأل الله تعالى أن يرينا في هذا البلد كلّ خير، ويرينا في ناسه ورجاله ونساءه وأطفاله وشيوخه كل خير، وأن يجمع كلمة الإخوة دائماً على الهدى وعلى التقى وعلى خير البلاد، وأسأل الله تعالى أن يغفر للجميع وبمحمد وآله وأن يحفظ المسلمين أينما كانوا ويرجع إليهم حقوقهم المسلوبة، وأن يمتع الناس بحياة طيبة إن شاء الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

خطبة رقم (١٦)

٨ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ الموافق ١٩ نيسان ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جمعة كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي من داخل الصحن الحسيني الشريف، رأي سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) فيما يخص انتخابات مجالس المحافظات المزمع إقامتها يوم غد السبت، وركّز الكربلائي على مسألة قلق المرجعية العليا أكثر من أي وقت مضى على مستقبل العراق كما جاء في تصريح ممثّل الأمم المتحدة عقب لقائه الأخير مع المرجع الأعلى سماحة السيد السيستاني دام ظله بالنجف الأشرف.

وقال سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي ما نصه: «ما يتعلق بانتخابات مجالس المحافظات التي ستجري غداً – إن شاء الله تعالى– فأود أن أبيّن رأي المرجعية الدينية العليا بذلك:

اولاً: إنّ العزوف عن المشاركة في الانتخابات لا يمثل حلاً للمشكلة، فإن مقاعد مجالس المحافظات لا بد أن تملأ شئنا أم أبينا، أو شاركنا أم لم نشارك، فأنت أيها المواطن الذي يرجى منك حسن الاختيار إن لم تشارك سيشارك غيرك، وربما ستملأ هذه المقاعد بشخص أسوأ من الشخص الذي ربما ترتضيه بنسبة ما، فأنت تتمنى أن تنتخب شخصاً ترتضيه بنسبة ١٠٠٪ أو ٩٠٪ أو ٨٠٪ ، ولكن المرشحون في القوائم المعروضة ترتضيهم بنسبة ٦٠٪ أو ٥٠٪ (هذا من باب المثال)، فتعرض عن الانتخابات لأجل ذلك، ولكن هذا غير مقبول؛ لأنّ غيرك سيشارك وينتخب شخصاً أنت لا ترتضيه مطلقاً أو حتى

بنسبة ١٠٪ ، وبالتالي سيصل شخص أسوأ من الذي يمكن أن تنتخبه، فيكون الوضع في المجلس الجديد أسوأ بكثير مما ترغب وتطمح إليه.

ومن خلال النقطة الثانية بيّن خطيب جمعة كربلاء: «ان المرجعية الدينية العليا تؤكد مرة أخرى على أنها ليس لها أيَّ موقف داعم أو سلبي تجاه أي مرشح من المرشحين أو أيّ قائمة من القوائم السابقة أو المُشكَّلَة حالياً، وأن موقفها ثابت، وهو انها تقف على مسافة واحدة من الجميع – وهذا لا يعني أبداً- كما يتصوره البعض خطأ- بأن المرجعية الدينية العليا لا تعرف أو لا تميز بين المرشحين أو القوائم من هو الصالح من غير الصالح، أو الجيد من غير الجيد، أو المرضي من غير المرضي، فهذه الأمور واضحة تمام الوضوح لها، ولكن سياسة المرجعية الدينية العليا ودأبها ومنهجها يتمثل في وضع القطار على السكة الصحيحة، وذلك من خلال مبدأين:

الأول: يتمثل في ترسيخ أصل مبدأ التداول السلمي للسلطة، من خلال حثّ المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات؛ إذ إنها تمثل الوسيلة التي يمكن من طريقها حفظ هذا المبدأ، والذي يمثل – أيضاً – بوابة ومدخلاً للتغيير نحو الأفضل.

الثاني: إنّ المرجعية الدينية العليا تريد أن تحفظ للشعب العراقي والمواطن العراقي حريته وارادته الحرة في اختيار من يدير شؤون بلده وشؤون محافظته، وأن يقرر مستقبله ومصيره بإرادته واختياره، وأن تحافظ على حق المواطن في ممارسته حقه الدستوري والإنساني بنفسه في اختيار من سيمثله في السلطة وفي إدارة شؤون بلده ومدينته، نعم هي تعطي التوجيهات والإرشادات العامة التي تحفظ لهذا القطار أن يسير على السكة الصحيحة حتى لا ينحرف ويسقط في الهاوية، وهذا ما دأبت المرجعية الدينية العليا على ممارسته منذ اللحظات الأولى بعد السقوط وإلى الآن.

ونوه سماحة الشيخ الكربلائي إلى: «اننا نؤكد أن أي كلام أو تصريح يصدر من أي

وكيل، أو معتمد أو منسوب أو محسوب يخالف هذه الأمور، فهو كلام غير صحيح ولم يصدر عن المرجعية الدينية العليا.

وأضاف من خلال النقطة الثالثة: «إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على المشاركة في الانتخابات – تؤكد في الوقت نفسه على ضرورة اعتماد المعايير الصحيحة في الاختيار للمرشح الذي يتصف بالكفاءة والنزاهة والاخلاص وحرقة القلب على مصالح أبناء محافظته، والذي يتفاعل أكثر مع هموم المواطنين واستحصال حقوقهم، والذي يحفظ الأمانة التي سيقلدها الناخب إياه من خلال إعطاء صوته له، وعدم اعتماد معايير الانتماء السياسي أو العشائري أو المناطقي في الاختيار.

ونقل في النقطة الرابعة تأكيد المرجعية الدينية العليا على الحفاظ على شفافية ونزاهة عمليات العد والفرز والحساب للأصوات التي يدلي بها المواطنون، وأيضاً رضى الجميع بالنتائج الحاصلة من التصويت، فإن هذه النتائج هي رهن اختيار المواطن لا رهن رغبات المرشحين أو القوائم.

من جانب آخر ركز ممثّل المرجعية الدينية العليا الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال خطبته الثانية على مسألة مهمة تتعلق بقلق المرجعية الدينية العليا متمثلة بآية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوارف) أكثر من أي وقت مضى على مستقبل العراق، بقوله: «لقد أعرب سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني – دام ظله الوارف– في لقائه مع ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر والذي نشرته الكثير من المواقع الخبرية:

إنّ سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني قلق أكثر من أيّ وقت مضى على مستقبل العراق ووحدته، وفي الواقع إنّ هذا التعبير يراد منه أن يكون جرس إنذار لجميع القوى السياسية داخل العراق والجهات الإقليمية والدولية

أنّ مستقبل الأوضاع في العراق في خطر أكبر من أيّ وقت مضى إن لم يتم تدارك الأمور، وذلك من خلال تغليب المصالح العليا للشعب العراقي على المصالح الضيّقة، سواء أكانت شخصية، أم مناطقية، أم فئوية، أم طائفية، أم قومية، أم حزبية[1]، وحيث لا يلوح في الأفق القريب أيّ بوادر ملموسة لحصول انفراج قريب من الأزمات، بل البلد يدخل معترك أزمات أكبر وأشد من أي وقت مضى- إضافة إلى استمرار سفك دماء المواطنين الأبرياء، وسبق أن نبّه سماحته في أكثر من مناسبة على أن أحد الأسباب الرئيسة لاستمرار هذه الأزمات هو تغليب المصالح الضيقة للكتل السياسية على مصالح هذا البلد.

إن سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني قلق أكثر من أي وقت مضى على مستقبل العراق ووحدته، وهذا جرس إنذار لجميع القوى السياسية داخل العراق والجهات الإقليمية والدولية، أن مستقبل الأوضاع في العراق في خطر أكبر من أي وقت مضى إن لم يتم تتدارك الأمور.

(١) هذا التحذير من المرجعية العليا سبق أحداث داعش بسنة.

خطبة رقم (١٧)

١٥ جمادى الاخرة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٦ نيسان ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد الصَّافي في خطبته الثانية من الحرم الحسيني المطهر أمرين مهمين، كان اولهما ما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدها البلد.

فقال: «نحن واقعاً في الوقت الذي انتهت فيه الانتخابات بشكل جيد، لكن للأسف لم تكتمل الفرحة في نجاحها وبسلامة الناخبين في الوقت نفسه، بسبب بعض الاحداث التي حدثت في بعض المناطق» مضيفاً:

« هنا أحب أن أنوه إلى بعض الملاحظات بما يتعلق بهذه المسألة:

اولاً: إنّ أية قطرة دم بريئة، سواء في الشارع، أو في مقهى، أو في حسينية، أو في مسجد، من مواطن مدني أو عسكري، يكون الذي سفكها (مُداناً) ويتحمل كامل المسؤولية عن ذلك.

ثانياً: إنّ عقلاء القوم (وبحمد الله ما أكثرهم) لا بد أن يتحملوا في هذا الظرف الحساس والخطير مسؤوليتهم كاملة إزاء ما يجري، ونحذر بشدة في الوقت نفسه من عودة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً، من فقدان الأمن والأمان لا قدر الله، بل لا بد أن تجتمع كلمة الإخوة على رأي صائب، لتجنب البلد أيّ سوء، وعدم انجراره إلى مزالق خطيرة لا سمح الله.

ثالثاً: في الوقت الذي تقسم فيه السلطات، إلى سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية،

وسلطة قضائية، نجد في هذا الوقت من المناسب جداً التأكيد، والتركيز، وتحميل المسؤولية مجلسَ النواب الموقر، لماذا؟!هذا المجلس يُفترض أن يكون ممثلاً لجميع أطياف الشعب العراقي، وفعلاً إنّ ممثليه موجودون تحت قبّة هذا البرلمان،فإذا كانت هناك مشكلة في السلطة التنفيذية، مشكلة في الجانب الأمني، لا بد أن يقوم هذا المجلس بأخذ دوره الرقابي، والتشريعي، ويشخص المشكلة بشكل دقيق، ويوجد لها الحل».

وتساءل السيد الصافي: «لا أدرى لماذا يتغيب الإخوة عن جلسات المجلس في أوضاع أشد ما يكون فيها البلد خطورة؟! وبعض الإخوة إما غائب، وإما حاضر، لكن إذا حضر يحاول أن يقضي الوقت بالمساجلات الكلامية بين هذا وذاك، التي لا تسمن ولا تغني من جوع».

مبيناً: «عندما يكون الإخوة ممثلين في البرلمان لا بد أن يتحملوا مسؤولية حقيقية، لا بد أن تكون لهم قدرة على قراءة الأحداث بشكل جيد، على معالجة المشاكل بشكل جيد، وأن يقرروا، هم مسؤولون عن أيّ قانون، عن أيّ قرار مهم في البلد».

وأضاف: «هذا الانكفاء ومقاطعة البرلمان، والابتعاد عن جلساته، وعدم الدخول في تقويم وتأسيس، هذه الأمور حقيقة لا نجد لها مبرراً».

وأوضح: «لا يمكن أن يكون هناك غياب مستمر، لم لا تعالج مسألة الغياب بشكل جيد، والحضور فيه مساجلات كلامية بين هذا وذاك، وتصريح من هنا وتصريح من هناك، والأمور تمشي بشكل سريع، حقيقة مجلس النواب يتحمل اليوم مسؤولية حقيقية وكاملة بإزاء ما يجري في البلاد، لا بد أن يتخذ إجراءات حقيقة وواقعية وأن تكون قراءته للأحداث قراءة موزونة، قراءة موضوعية، وأن يكون له حضور فاعل».

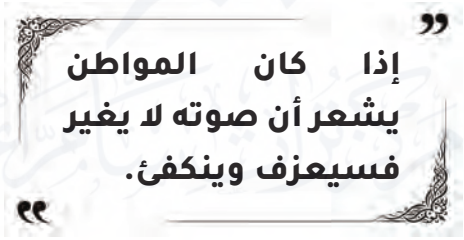
وتساءل: «اين دوركم؟! وهذا الكلام لكل فرد، لكل شخص، لا نستثني احداً، ولا نقصد احداً، الكل يتحمل المسؤولية في هذا الظرف الحساس المهم».

وأما المسألة الثانية فتخصّ ما كان من أمر الانتخابات، حيث قال ممثّل المرجعية الدينية العليا: «واقعاً الانتخابات بحمد الله تعالى جرت بشكل سلس وبشكل جيد، وأحب أن أنبه إلى نقطتين:

النقطة الأولى: ما معنى التداول السلمي للسلطة؟

التداول السلمي للسلطة لا بد أن توضع له ضوابط، وأفضل ضابطة الآن هي عملية الانتخابات، فعندما تفرز الأصوات سيؤشر أنّ هذه كتلة فائزة، وهذه كتلة خاسرة، وبالنتيجة التدوال السلمي للسلطة أمر مهم، طبعاً بعض المناطق كان لها عزوف كبير عن الانتخابات ولا سيما في بغداد، مع أن بغداد تعاني الأمرّين من مشاكل إرهابية، ومن تفجيرات، ومن قطع الطرق، ومن وجود مشاكل اقتصادية، وأمثال ذلك.

لماذا هذا العزوف عن ذلك؟! واقعاً المسؤولون يتحملون مسؤولية كبيرة في هذا الجانب، الا وهو تكريس وتثقيف عملية التداول السلمي للسلطة، إذا كان المواطن يشعر أنّ صوته لا يغير فسيعزف وينكفئ».



مبيناً: «نحن لا نقول للمواطن أنت محق، ولا نقول كان تصرفك بالابتعاد عن الانتخابات في غير محله، لكن يجب أن لا يوصل المسؤول المواطن إلى هذا الشعور؛ لأنه بغير هذا التداول تتكرس الدكتاتورية، وحكم الفرد، وهذه المصائب التي مرت على البلد، لا بد من المشاركة الحقيقية، التغيير لا يأتي بالأماني، التغيير لا يأتي بالجلوس في البيت، أنّ التغيير يأتي بالمشاركة، والحقوق تؤخذ لا تعطى، حقك كناخب، كشخص تريد التغيير، لا بد أن تسعى، لا بد أن تبذل، ففي الوقت الذي جرت فيه هذه الانتخابات

بسلاسة وبشكل جيد، لكن هذا المؤشر سلبي ويحتاج إلى مراجعة، المسؤول لا بد أن يثقف لهذه المسألة الا وهي مسألة التداول السلمي للسلطة وانتقالها».

وخاطب السيد الصَّافي المرشحين الذين فازوا في الانتخابات: «طبعاً النتائج العامة بنسبة ما ظهرت والنسبة النهائية بعد مدة، وبعض الشخصيات عرفت أنها فازت، وكلامي مع الشخصيات التي فازت:

النقطة الثانية: حقيقة لا بد أن يتعلم الإخوة (ان لم يتعلموا) مسائل الإدارة، ويطوروا الجانب الإداري في شخصيتهم؛ لأنّ هذه المسألة مسألة تحتاج إلى قدرة، وهذه القدرة ليس عيباً أن تكون مفقودة عند شخص، ولكن العيب عندما يكون في موقع يحتاج إلى القدرة والقدرة تحت متناوله ولا يمارسها، فلا بد أن يشدّ حيازيمه من الآن على أن يكون إدارياً مقتدراً، إدارة المدينة ليس أمراً سهلاً، لكنها في الوقت عينه ليس أمراً مستحيلاً.

ثانياً: الاستفادة من التجارب الماضية استفادة حقيقية، سواء كانت التجارب الناجحة، أو التجارب التي لم تنجح، أما التي لم تنجح فنسأل عن أسباب عدم النجاح، واما التي نجحت فنطورها ونحافظ على نجاحها.

مبيناً: «طبعاً الآن قراءة عضو مجلس المحافظة غير قراءة الشخص العادي، الآن قراءته قراءة مسؤول، فلا بد أن يتحمل هذه المسؤولية ويفتش بشكل دقيق عن هذه الأسباب».

ثالثاً: طبعاً المجالس يكون فيها جهة معارضة في المجلس وجهة مؤيدة، واقعاً المعارضة لا تكون معارضة معطلة، فهذه ثقافة المعارضة والرأي والصوت الاخر لكن يجب أن لا تتحول إلى معارضة معطلة، وإنّما تتحول إلى معارضة مقوّمة، فهناك فرق هائل بين الأمرين، عندما نسمع بعض مجالس المحافظات أرجعت أموالاً كثيرة إلى خزانة

الدولة، نسأل لماذا؟! لأنه كانت هناك معارضة على المشروع الفلاني والفلاني، المعارضة يُفترض أن تكون مقوّمة، هذا المشروع الفلاني اعترض عليه، لكن علي أن أطرح بديلاً، المحافظات تحتاج إلى عمل دؤوب من الإخوة الذين سيتسلمون هذا الموضوع.

رابعاً: ارجو من الإخوة الذين فازوا جميعاً أن يصدقوا ظن الناس بهم؛ لأنّ الناس انتخبوهم ووضعوا ثقتهم بهم، لا بد أن يصدقوا هذه الثقة، لا بد أن يعملوا جاهدين من أن يقولوا نعم نحن كنا في محل الثقة.

طبعاً بعض مجالس المحافظات تندفع في الجلسات الأولى، ويكون لها زخم معنوي فيها، لكن سرعان ما تتبدد وتقل هذه العزيمة، وهذا أمر مرفوض، لا بد أن تكون العزيمة مستمرة من بدء الجلسات إلى نهاية الدورة الانتخابية.

خامساً: العمل كفريق واحد، ولا أقصد هنا أن يكون الرأي واحداً، فهذا قد لا يحصل بين اثنين، ولكن أن يكون هناك انسجام في العمل، مصلحة المدينة التي انتخبتم لأجلها لا بدّ أن تكون أمام أعينكم، وهذا الفريق الذي يسعى للاهتمام بالمدينة، هذا الفريق سيؤشر نجاحه واهل المدينة قطعاً ستشعر بهذا النجاح بشكل مباشر.

سادساً: الاهتمام بالطبيعة الخاصة لكل مدينة، فهناك مدن مختلفة في الجانب الطبيعي، بعضها زراعية، وبعضها صناعية، وبعضها فيها محميات بيئية، وهناك مدينة مقدسة، لا بد أن نحافظ على هذه الطبيعة للمدينة؛ لأنّ هذه الطبيعة واقعاً دخلت في تاريخ البلد، وهذا التاريخ نعتز به، عندما يأتي هذا المجلس ويجعل من أولوياته أن يحافظ على هذه الطبيعة ويطورها سعياً لخدمة الناس، يجب أن لا نغيّر من هذه الطبيعة، فمثلاً إذا كانت المدينة زراعية لماذا نحاول أن نحولها إلى طبيعة ثانية؟ ما المبرر؟؟ السكن مثلاً ؟! لا بد أن نضغط على الجهات المعنية ونوجد سكناً غير مناطق الطبيعة الزراعية، من الخطأ أن نقتل نخلة أو شجرة، هذه الثقافة لا بد أن تُعمّم، فالزراعة أمر مطلوب، ومهم

أيضاً الصناعة، هناك مدن كانت مميزة بالصناعات قُتلت هذه الصناعات، لا بد أن تبقى هذه الصناعات وتتطور، لا بد أن نحافظ على المحميات البيئية، ولابد أن نحافظ على قداسة المدن المقدسة، ونجعل هناك ضوابط لهذه المدن، المجالس لا بد أن تعي الدور الذي اضطلعت به في هذه الدورة، حقيقة نريد أن نرى مجالس من نوع آخر مع اعتزازنا بالأعمال السابقة، لكن في التفكير وفي القوة والإدارة.

واختتم خطبته بنقطة أخيرة هي: «تحسين وسلامة العلاقة بين المركز ومجالس المحافظات»، فقال: «كثيراً ما نسمع أنّ العلاقة سيئة، فينعكس ذلك على خدمة المواطن، لا بد أن تكون العلاقة وفق القانون، ووفق الدستور، ووفق الضوابط، وهذه العلاقة أن يعرف المركز ما له وما عليه، وأن يعرف الإخوة في مجالس المحافظات ما لهم وما عليهم.

ننتظر إن شاء الله تعالى المزيد من العمل، وننتظر منهم نجاحات خدمة لهذا البلد.

دفع الله عنكم وعنهم وعن هذه البلد كل سوء، وأرانا الله تعالى بمحمد وآل محمد بهذا البلد كل أمن وأمان، ودفع الله شرور الاعادي ورد كيدهم إلى نحورهم، كل من يراهن على أذية هذا البلد لا أراه الله خيراً أبداً، اللهم أرجع الحقوق المسلوبة إلى اهلها في بقاع الأرض كلها واحفظ الجميع بمحمد وآله وبارك لنا في بلدنا وفي اهلنا واخواننا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين «اللهم صلِ على محمد وآلِ محمد».

خطبة رقم (١٨)

٢٢ جمادى الاخرة ١٤٣٤هـ الموافق ٣ أيار ٢٠١٣م

حذرت المرجعية الدينية في النجف الأشرف من ردود الأفعال إزاء حادثة قتل الجنود الأبرياء في الرمادي، وأن يكون الاعتماد على الأساليب القانونية والقضائية النافذة إزاء قتلة هؤلاء الجنود الخمسة.

وتطرق ممثّل المرجعية وخطيب جمعة الصحن الحسيني الشريف، سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي لأربعة أمور مهمة:

الأمر الأول:

تحاول بعض الكتل الفائزة في انتخابات مجالس المحافظات الائتلاف مع بعض الكتل الأخرى؛ لتقاسم المناصب وتحصيل النصف زائد واحد في مجلس المحافظة؛ لتحرير هذه التقاسمات والمساومة فيما بينها لتحصيل كل كتلة ما تبتغي حصوله من المواقع المهمة، نقول:

أولاً: إنّ الفوز في هذه الانتخابات للكتل التي انتخبها المواطنون يحملّها مسؤولية شرعية ووطنية في اعتماد المعايير والأسس التي تتمكن بها أداء هذه المسؤولية على الوجه المأمول، وذلك من خلال اعتماد معايير الكفاءة والقدرة على أداء المسؤولية عند توزيع المناصب الحساسة والمهمة، وخصوصاً موقع المحافظ ورئيس المجلس وغيرهما من المناصب، ومقتضى تحمّل المواطن لمسؤوليته في المشاركة في الانتخابات وانتخابه للقوائم والأشخاص وتحميله لهم المسؤولية والأمانة هو أن ينحو هؤلاء منحىً مهنياً وصادقاً

في التفكير في إيصال العناصر القادرة على تحمّل المسؤوليات المهمة في هذه المواقع، لا التقاسم لها وكأنها غنائم كسبوها.

ثانياً: وأن تعمل هذه القوائم على تشكيل حكومة محلية كفوءة وفاعلة وقادرة على أداء مهامها التنفيذية، ويسندها مجلس بتشكيلة مريحة يمكن من خلال هذه التشكيلة دعم الحكومة المحلية بالقرارات والسياسات المطلوبة؛ لإنجاح الأداء ودعم هذه الحكومة في تنفيذ قرارات المجلس وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

ثالثاً: كما أنّ مقتضى المسؤولية الملقاة على عاتق القوائم الفائزة هو العمل على توفير أجواء الانسجام والتعاون فيما بينها، بعيداً عن التنافر والتشاحن ومحاولة البعض إفشال الآخر، حيث شهدت المجالس السابقة انسحاب بعض الكتل أو بعض أعضاء المجالس من أجل إفشال الجلسة وعدم انعقاد النصاب، وذلك لإفشال كتل أخرى ولو كان ذلك على حساب مصلحة المواطن.

الأمر الثاني:

نقلت العديد من المواقع الخبرية حدثاً في سوريا يمثل صفحة مأساوية أخرى ومؤلمة يضاف إلى الصفحات الدامية المستمرة في سوريا منذ عامين، حيث تراق دماء الالاف من الأبرياء في هذا البلد الشقيق، وذلك بتفجير مرقد الصحابي الجليل حجر بن عدي (رضوان الله تعالى عليه) ونبش قبره.

ومن المعلوم والثابت في النصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والمتفق عليه بين المسلمين أن حرمة المؤمن ميتاً كحرمته حياً، وإذا كان حرمة المسلم العادي هكذا فكيف بحرمة صحابي جليل أبلى بلاءً حسناً في إيمانه ودفاعه عن الإسلام.

الأمر الثالث:

ما يتعلق بالأحداث الأخيرة في محافظة الأنبار وقيام بعض العناصر المسلحة بقتل

الجنود الخمسة الأبرياء.

إن التجربة والأحداث في العراق أثبتت أن الحوار والتفاهم بين الجهات المعنية في الدولة العراقية والمتظاهرين هو الحل الأمثل، ولكن من أجل أن يكون الحوار فاعلاً، ولتوفير الأجواء الإيجابية المناسبة لإجراء الحوار، لا بدّ من الحفاظ على سلمية التظاهرات وإبعادها عن المظاهر المسلحة والعناصر المسيئة التي تعتدي على الآخرين، وتقوم بأعمال إجرامية تؤدي إلى توتر الأجواء وتشنّجها، وكذلك طرح المطالب بأساليب هادئة بعيداً عن الاثارة والاستفزاز وجرح مشاعر الآخرين.

ولابد – بإزاء حادثة قتل الجنود الأبرياء– من اعتماد الأساليب القانونية والقضائية النافذة تجاه قتلة هؤلاء الجنود، لا بدّ من تجنب ردود الفعل التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة وتعقّدها.

الأمر الرابع:

هناك مطالب لكثير من المواطنين ومن شرائح اجتماعية متعددة، ومنهم الذين يعملون بأجور يومية أو برواتب منخفضة جداً، أو نزلاء معسكر رفحاء وغيرهم، فإن هذه الشرائح وغيرها تشكو من عدم الاهتمام والاعتناء اللازم والمناسب لمطالبهم، وسبق أن نبّهنا أنّ من واجبات المسؤولين في الدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة هو النظر إلى مطالب جميع مكونات الشعب العراقي وفي جميع مناطقه ومحافظاته بنظرة واحدة، وباهتمام واحد، وبجدية مع مطالب جميع المكونات ومن دون استثناء وتمييز بين بعض المطالب ومطالب أخرى، على أن تكون منطقية (هذه المطالب) وضمن سقف الدستور والقوانين النافذة.

خطبة رقم (١٩)

٢٩ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ الموافق ١٠ أيار ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي أمرين في الخطبة الثانية لصلاة الجمعة من الصحن الحسيني الشريف، جاء في الأول استعراض لمجمل ما حصل من سيول الفيضانات في الجنوب، وجاء في الثاني دعوةٌ للحكومات المركزية والمحلية ومؤسسات الدولة للاستفادة من طاقات الجامعات العراقية.

حيث دعا السيد الصَّافي العوائل المنكوبة بسبب فيضانات الجنوب إلى الصبر، ودعا لهم بانكشاف البلاء ريثما تصلهم المساعدات.

وقد وجه شكراً خاصاً لجميع مؤسسات الدولة التي بذلت جهداً كبيراً مشكوراً سواء من الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية في المحافظات المنكوبة وقوات الجيش وطيرانه، من أجل التخفيف من آثار السيول المدمرة التي أصابت محافظاتهم بشكل غير مسبوق. كما شكر السيد الصَّافي جميع معتمدي المراجع على ما قدموه من مساعدات للمتضررين، وكذلك شكر مندوبي العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية على جهودهم في ذلك.

وقد بين السيد الصَّافي أن كثيراً من المشاريع التي تنفذ في البلاد، ومنها مشاريع الري والبنى التحتية والتهيؤ لمثل هذا الظرف، قد تكون مشاريع مبذولاً فيها كل الجهد بدون تقصير، بحيث إنّ المهندس المصمم بذل وسعه في التصميم والتنفيذ ولم يألُ جهداً في تنفيذ المشروع على أكمل وجه، لكن جرت الأمور بغير الحسبان، وهذا أمر طبيعي

يحصل في كل البلدان، لكن هناك بعض المهندسين إما جهلاً، أو غفلة أو تجاهلاً يخطأ في التصميم أو التنفيذ، فيصبح هناك خلل في المشروع فتحصل الكارثة، وهنا علينا أن نحاسب مثل هؤلاء.

وأضاف: هناك توجه من الدولة لتعويض المتضررين، ونتمنى منها أن يكون التعويض مجزياً؛ للتخفيف من اثار هذه الكارثة.

وجاء في الأمر الثاني من الخطبة دعوة للمعنيين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية الحالية أو تلك التي تمخضت عنها انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، إلى الاستفادة من إمكانات الاساتذة والمختصين العراقيين، فهم يمتلكون خبرات كبيرة تستطيع حلّ الكثير من هذه المشاكل، وربما كانت الكارثة الأخيرة في المحافظات الجنوبية من الممكن تلافيها لو أنّ الحكومات المحلية استعانت بخبرات هؤلاء في مجالات الري والبنى التحتية، ولربما تحول الأمر من كارثة، إلى استفادة من المياه الزائدة في مجالات أخرى، فكثير من الكفاءات يعرضون خبراتهم لكن لا يجدون أذاناً مصغية من الأغلبية.

خطبة رقم (٢٠)

٦ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ١٧ أيار ٢٠١٣م

عدَّت المرجعية الدينية العليا الاتفاق الذي حصل بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية دون تنسيق مسبق مع الحكومة العراقية يمس بسيادة العراق، ويمثل استضعافاً للحكومة العراقية، فيما دعت السياسيين العراقيين إلى أن يتوقفوا عن الصراع السياسي وايجاد حلول جذرية وخطط أمنية محكمة قادرة على أن تحدّ من العمليات الإرهابية التي تشهدها مناطق العراق كافة.

وقال ممثّل المرجعية العليا وخطيب جمعة الصحن الحسيني الشريف، سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي: إنّ الأمر الأول يخص قضية انتقال عناصر حزب العمال الكردستاني إلى شمال العراق، نقول: «في الوقت الذي نؤيد فيه التوصل إلى حلّ سلمي يحفظ الحقوق للجميع في تركيا، ولكن كان يفترض بالحكومة التركية أن تنسق مع الحكومة العراقية حول هذا الانتقال، وأن يكون هناك اتفاق بين الحكومتين التركية والعراقية لأي انتقال لعناصر حزب العمال، واما أن يحصل هذا الانتقال من دون هذا التنسيق والاتفاق، فإن ذلك ينافي احترام سيادة العراق على أراضيه، ويمثل استضعافاً للحكومة العراقية. وقال موجهاً خطابه السياسيين العراقيين:

«نقول للكتل السياسية الممثلة في الحكومة العراقية: إنّ هذا الاستضعاف للحكومة العراقية يمثل جرس إنذار لهم، فحينما لا يوحدون مواقفهم فإنهم سيستضعفون من

الآخرين، وهو كلام موجه للجميع»[1].

وقال أوضح الشيخ الكربلائي خلال خطبته اليوم، وفي الأمر الثاني منها فيما يتعلق بالإضرار الناجمة عن السيول ما نصه:

١- فإن هذه السيول والأمطار وإن كانت غير متوقعة، لكن مع وضع خطط طوارئ والتحسب لمثل هذه الحالات غير المتوقعة سيقلّل الكثير من الإضرار؛ ولذلك فالمطلوب من الوزارات المعنية أن تضع في حسبانها تهيئة الكوادر والمستلزمات، ووضع الخطط للظروف الطارئة كما هو المعمول به في بعض الدول، حيث نرى أن الدول التي تتعرض عادة للزلازل مثلا، تقوم بإجراء التدريبات لعناصر وموظفي الوزارات المعنية بتلك الكوارث وتهيئة مستلزمات الإغاثة، بل وتدريب المواطنين على الإسهام في حملات الانقاذ، فالمأمول من الوزارات المعنية أن تضع معالجات مستقبلية من فتح القنوات وتحسين شبكات الصرف للمياه وبناء السدود إن أمكن، والخزانات الكبيرة الطبيعية للمياه، وكذلك وضع خطط لمعالجات سريعة.

> **نقول للكتل السياسية الممثلة في الحكومة العراقية: إن هذا الاستضعاف للحكومة العراقية يمثل جرس إنذار لهم، فحينما لا يوحدون مواقفهم فإنهم سيستضعفون من الآخرين، وهو كلام موجه للجميع.**

٢- معالجة مسألة السكن العشوائي وبيوت الطين والقرى المبعثرة هنا وهناك، فإن الكثير من هذه البيوت انهارت وأدت إلى وفاة عدد من المواطنين، والمأمول هو إنشاء

(١) أحد عوامل الخلل التي أشرت عليها المرجعية العليا قبل أحداث داعش بمدة طويلة.

مجمعات سكنية واطئة الكلفة؛ إذ إنّ بعض الدول تقوم – ومن أجل تقليل الخسائر- للمواطنين في المناطق التي يمكن أن تتعرض لمثل هذه الكوارث بان تجمع المواطنين الذين يعملون في المناطق الزراعية بمجمعات سكنية صغيرة تبعد مسافة عن مناطق عملهم من أجل السيطرة على عمليات الانقاذ وسهولتها والحفاظ عليهم.

وحول إقرار قانون سلّم الرواتب للموظفين واحتمالات تأجيل المصادقة عليه إلى الدورة القادمة لمجلس النواب، قال ممثّل المرجعية العليا: «إن هذا القانون الذي يؤمل منه أن ينصف شرائح واسعة من الموظفين الذين يشعرون بالتمايز غير العادل في رواتبهم مع نظرائهم في الوزارات الأخرى وفي بعض مؤسسات الدولة، فإن المطلوب من الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب ترك خلافاتهم السياسية جانباً وحث الخطى والتوافق على القوانين التي تحقق شيئاً من العدالة وتحصيل الحقوق لهذه الشرائح، وإنّ تأجيل المصادقة والاقرار لمثل هذه القوانين سيؤدي إلى المزيد من إضعاف الثقة لدى المواطنين بهذه الكتل، وقد تَبيّن لهذه الكتل كيف كان انخفاض نسبة المشاركة من المواطنين في انتخابات مجالس المحافظات الماضية عن نسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩م، مؤشراً على ضعف ثقة المواطن بأداء بعض مجالس المحافظات، ويمكن لو استمر الحال هكذا في عجز مجلس النواب عن إقرار مثل هذه القوانين فانه – بلا شك- سيؤدي إلى المزيد من اهتزاز ثقة المواطن بهذه الكتل».

وحول ما يتعلق بالتفجيرات الأخيرة التي طالت أعداداً أخرى من المواطنين الأبرياء، قال سماحة الشيخ الكربلائي: «لا نريد أن نكرر الحديث في هذا الموضوع، فقد سبق أن تم تناولناه ولعدة مرات ،وأصبح الكلام مكرراً فيه، نقول وعلى ضوء تكرر نفس الطريقة وتكرر نفس الاستهداف للمواطنين الأبرياء، أما آن الأوان أن يتوقف نزيف الدم في العراق الذي أصبح فيه من مفردات قاموس الحياة اليومية للعراقيين، أما آن الأوان أن يتوقف هذا الصراع السياسي، ألم ترتوِ هذه العصابات الإرهابية من دماء هؤلاء

المواطنين الأبرياء، أما آن الاوان أن تكون هناك حلول جذرية وخطط أمنية محكمة قادرة على أن تحدّ من هذه العمليات الإرهابية.

وفيما يخص انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بإزاء الدولار، قال سماحته: «لاشك أنّ له تداعيات على معيشة المواطن العراقي خاصة أصحاب الدخل المحدود؛ لأنه نوع من التضخم الذي سيؤثر سلباً على ما يحصل عليه المواطن من سلع واحتياجات مهمة لحياته؛ لأنّ مستوى المعيشة للمواطن لا تقاس فقط بمقدار الراتب للموظف أو الدخل الذي يحصل عليه المواطن، بل بما يستطيع أن يحصل عليه المواطن (موظفاً أو غير موظف) من خلال دخله على السلع والخدمات التي تسد حاجته، ولابد هنا من وضع حلول جذرية وسريعة لهذه المشكلة، وذلك بدراسة أسباب ومكامن الخلل من قبل خبراء متخصصين في السياسة المالية والاقتصاد، وتشخيص الأسباب الحقيقية لذلك؛ ليتسنى وضع الحلول الجذرية. وأما ما نشاهده في الوقت الحاضر حيث هناك شيء من التخبّط والاضطراب في تشخيص الأسباب المؤدية إلى ذلك، فهل الأسباب في ضعف السياسة النقدية والضوابط والتعليمات للبنك المركزي؟ أو في مزاد العملة، أو هو في عمليات السحب الكبيرة غير المنضبطة للدولار، أو في المضاربات في سوق مفتوحة بلا ضوابط محاسبية، نحن نعتقد أن العراق لا ينقصه الخبراء والمختصون في السياسة النقدية والمالية الذين يمكنهم تشخيص الأسباب، ولكن نحتاج إلى الإرادة الجادة في الوصول إلى حلول وتطبيقها من قبل الجهات المعنية.

خطبة رقم (٢١)

١٣ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ٢٤ آيار ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي أمرين: جاء في الأول استعراض لمشكلة جهاز كشف المتفجرات، وجاء في الثاني تساؤل حول الأوضاع السياسية الأخيرة في البلد، وإلى أين تؤدي؟

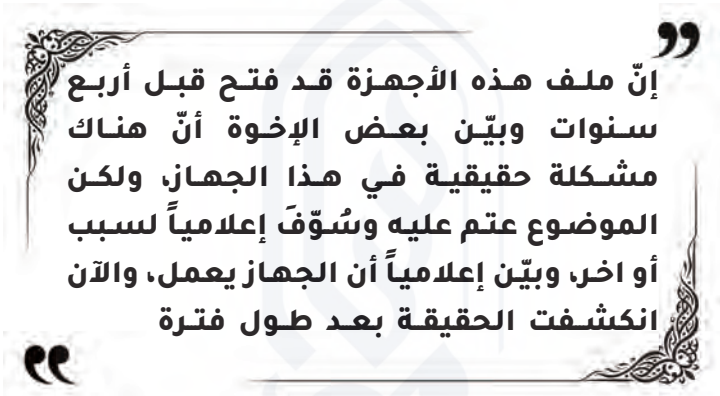
بين السيد الصَّافي أن هناك مشكلة حقيقة في بعض الأجهزة الحديثة التي يفترض أن تكشف المتفجرات، وسنتطرق لبعض الأمور الضرورية.

«نحن نأسف لوجود بعض المسؤولين بهذا المستوى من الأداء، وقد شخصت المسألة أمنياً منذ سنوات، وكان يفترض بالعناصر الكفؤة الوطنية أن تسعى فعلا لدراسة هذا الملف بشكل يؤمن الحماية اللأزمة لأرواح الناس، كما أن العناصر المسؤولة عن ذلك الأمر هي العناصر المختصة في وزارة الدفاع والداخلية، وخصوصاً أن هذا الجهاز هو من اختصاص وزارة الداخلية، وأنشر إلى الدوائر والمؤسسات الأخرى الغير مرتبطة بها، ثقة بالمسؤولين الذين ذكروا وأشادوا بأداء هذا الجهاز، والواقع يبدو على خلاف ذلك، فقد حُوكم الشخص الذي هو خارج العراق، والذي كان السبب في صناعة هذا الجهاز أو تسويقه للبلد، ونحن أهل المصيبة لازالت عندنا بعض الإشكاليات التي لم تنتهي الى الآن».

وقد تساءل السيد الصَّافي :« هناك علامات استفهام مهنية، ومن حق الناس أن تتحدث، فمن المعلوم أن القضايا المهنية لا يحصل فيها خداع ولا كذب، وأن تكون

بمستوى عالٍ من التقنية، (من المسؤول بشكل مباشر عن هذه المشكلة؟) داخل العراق ومستعد لتحمل المسؤولية، خصوصاً وأن ملف هذه الأجهزة قد فتح قبل أربع سنوات وبيّن بعض الإخوة أن هناك مشكلة حقيقية في هذا الجهاز، ولكن الموضوع عتم عليه وسُوّفَ إعلامياً لسبب أو اخر، وبيّن إعلامياً أن الجهاز يعمل، والآن انكشفت الحقيقة بعد طول فترة ولدينا بعض التساؤلات:

أ – لماذا أغلق هذا الملف؟ هل أغلق سياسياً؟



ب – هل المكسب السياسي الناشئ من غلق هذا الملف يعادل وزناً دماء العراقيين التي سفكت، هذا ملف واحد ولازالت المشاكل فيه طويلة، فأين دور القضاء في هذه المشكلة؟ أين دور النزاهة؟ وهنا لا نريد التحدث عن ملايين الدنانير التي صرفت، نتحدث عن أنهار من الدماء قد سفكت، وهذه الدماء بذمة من!بذمة حفنة من الذين يلهثون وراء الدينار والدرهم، يلهثون خلف مكاسب شخصية، من أجل زيادة الأرصدة.. إلخ.

والمشكلة المضحكة الجهاز – جهاز كشف المتفجرات – إلى الآن لا زال يستخدم ولا نعرف واقع القضية، وهذه الطريقة في الضحك على الناس ومحاولة الاستهانة بدماء الشعب، في حين حوكم أشخاص من غير بلد بسبب هذه القضية، وفي العراق لم تحل إلى

الآن، والدماء تسفك والجهاز لازال يعمل، والمواطن في حيرة.

وطالب الصَّافي في ختام موضوعه الأول_ الأجهزة المختصة _الخبراء من غير المتورطين الكشف عن الحقيقة، وبيان رأي آخر لاستخدام هذه الأجهزة.

أما الموضوع الثاني في خطبة الجمعة، تساءل وبشدة السيد أحمد الصافي، موجهاً السؤال إلى جميع الساسة: (إلى أين يتجه البلد ؟)

والمشكلة المضحكة الجهاز - جهاز كشف المتفجرات - إلى الآن لا زال يستخدم ولا نعرف واقع القضية، وهذه الطريقة في الضحك على الناس ومحاولة الاستهانة بدماء الشعب، في حين حوكم أشخاص من غير بلد بسبب هذه القضية، وفي العراق لم تحل إلى الآن، والدماء تسفك والجهاز لازال يعمل، والمواطن في حيرة.

فالتطرف لا ينتج عنه شيء سوى الدمار والخراب، مهما كان نوعه أو خلفيته، فالمشاكل لا تحل بالقتل ولا الخطف؛لأن الأمر على الأرض الاختطاف ينتج عنه اختطاف، القتل ينتج القتل، والتصعيد بطريقة فيها تمزيق للبلد أمر مرفوض، فلابد من البحث عن طرق واقعية للحل، وهذه الطريقة تدفع بعجلة البلد إلى العنف، وهذا الكلام موجه لكل من يتحمل المسؤولية، فالأفضل أن تعيش الناس في هذا البلد بهدوء وإن اختلفوا، فلماذا الاختلاف يذهب للاقتتال، مع احترامنا ولكن هذه طريقة العالم الثالث، فأخذ الحق ليس بهذه الطريقة، إيجاد معادلة ليس بهذه الطريقة، فالعنف لا يولد الّا حالة مشابهة وردة فعل، ونرجو أن يفكر الإخوة المعنيون بهذا الأمر، فكفانا تمزيقاً.

مبيناً: «إن هذا الكلام ليس كلاماً خطابياً فقد تحدثنا فيه في وقت سابق، ولم يحصل

شيء، على الإخوة أهل الشأن أصحاب العقول النيرة ،لابد من القضاء على رؤوس الفتن مهما كانت.

كما وجه الصَّافي في ختام كلمة تساؤلاً :(ما الهاوية التي يراد أن يجرّ لها البلد؟).

مشدداً: نحن لا نستهدف أحداً ، نحن نتحدث عن منهج خاطئ، منهج الخطف والقتل منهج جبان سيء، يجر البلد إلى ما لا تحمد عقباه، فلابد للأخوة – عقلاء القوم – أن تكون لهم وقفة جادة ، فالاختلاف شيء والقتل والدمار شيء آخر، والبلد في هذا الوقت يحتاج إلى وقفة من أبنائه ، ويجب أن لا يستمعوا إلى ما وراء الحدود، ولابد من أهل القرار تحمل المسؤولية والمبادرة الجادة للحل.

خطبة رقم (٢٢)

٢٠ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ٣١ آيار ٢٠١٣م

أكدت المرجعية الدينية العليا متمثلة بآية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله على لسان ممثلها سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي على:

حرمة الدم العراقي مطلقاً مهما كان دينه أو طائفته، والاعتداء في مكان ما مهما كان حجم هذا الاعتداء وبشاعته لا يبرر الاعتداء في مكان آخر وبحق مواطنين آخرين داعية بالوقت نفسه جميع الجهات، سواء أكانت حكومية أم غيرها ، ورجال الدين أن يكونوا جادّين وصادقين في تحريم هذا الدم لأي مواطن مهما كانت هويته».

> **حرمة الدم العراقي مطلقاً مهما كان دينه أو طائفته، والاعتداء في مكان ما مهما كان حجم هذا الاعتداء وبشاعته لا يبرر الاعتداء في مكان آخر وبحق مواطنين آخرين .**

فيما يخص الأوضاع الأمنية واستمرار التفجيرات، إضافة إلى عودة حوادث الاغتيال بالأجهزة الكاتمة، قال الكربلائي: «إن تغيير القيادات الأمنية التي لم تتمكن من معالجة المشكلة وايقاف الخروقات الأمنية خطوة لا بأس بها، ولكنها لا تكفي لوحدها، بل لا بدّ من دراسة الأسباب المهنية التي أدّت إلى هذا التدهور الأمني، ووضع خطط مهنية من جهة أمنية من قبل قادة أكفاء قادرين على الحد من هذه الخروقات الأمنية التي

اتسعت في الفترة الأخيرة، ونؤكد على انّ من مسؤوليات الحكومة حصر السلاح بيد القوات الأمنية الشرعية وعدم السماح لأي جهة غير الأجهزة الأمنية بذلك.

كما حذر الكربلائي من تداعيات اتساع ظاهرة الاغتيالات والتفجيرات، وأن تعمل الأجهزة الأمنية على منع الاعتداءات مهما كان مصدرها، وبحق أي مواطن كان، فالاعتداء مهما كان مصدره وبحق أي مواطن مع قطع النظر عن هويته أمر مرفوض».

وتابع : «كما اننا نؤكد على حرمة الدم العراقي مطلقاً ، فدم المواطن العراقي شيعياً كان أم سنياً ، مسلماً كان أم غير مسلم ، حرام مطلقاً، والاعتداء في مكان ما _ مهما كان حجم هذا الاعتداء وبشاعته_ لا يبرر الاعتداء في مكان آخر وبحق مواطنين آخرين، عملا بمضمون الآية القرآنية الكريمة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾[1].

وتابع :«على جميع الجهات سواء أكانت حكومية أم غيرها ، ومن وسائل الإعلام ورجال الدين والسياسيين ورؤساء العشائر، التأكيد على حرمة دم المواطن العراقي، وأن نكون جادّين وصادقين في تحريم هذا الدم لأي مواطن مهما كانت هويته.

من جانب اخر وبمناسبة اقتراب موعد زيارة الإمام الكاظم عليه السلام بمناسبة ذكرى استشهاده عليه السلام نؤكد على الزائرين الكرام التقيّد بآداب الزيارة، والتعاون مع الأجهزة الأمنية ، والحذر من مخططات المجاميع الإرهابية ، والاهتمام بذلك بنفس المقدار الذي يهتمون به بمراسيم الزيارة ،كما إنّ المطلوب من الأجهزة الأمنية أن تؤمِّن خططها الأمنية للزائرين في كل مكان حتى طريق العودة، كما إنّنا نؤكد على الزائرين الكرام أنّ مثل هذه الزيارات فرصة لإظهار وحدة المسلمين، سواء أكان في العراق أم خارجه، ونأمل منهم

---

(١) سورة المائدة: ٨.

أن تتكرر تلك الصور الجميلة التي حصلت في الزيارات السابقة،حيث كان اخواننا أهل السنة في المناطق التي يمرّ بها الزوار يقومون بخدمتهم، ويلتقي الزوار والمواطنون من الطائفتين الكريمتين السنية والشيعية في سرادقات الخدمة بروح واحدة من المحبة والتآلف والتوادد.

ودعا الكربلائي وسائل الإعلام كافة الى بث هذه الروح (روح الإخوة والتعايش السلمي) وإبرازها بين المواطنين من أجل حفظ وحدة النسيج الاجتماعي للشعب العراقي ،وتفويت الفرصة على أعداء العراق الذين يريدون تمزيق هذا النسيج وجر البلاد إلى التشاحن والاحتراب الطائفي.

خطبة رقم (٢٣)

٢٧ رجب ١٤٣٤هـ الموافق ٧ حزيران ٢٠١٣م

تناول ممثّل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصَّافي في خطبته،نقاطاً عدة منها الحادث الإجرامي الأخير في النخيب، ومسألة تعيين مجالس المحافظات الجديدة، ومسألة تكريم شرائح المتقاعدين، وختمها بقضية تنمية الاجيال على حبّ الوطن.

ففي مسألة الحادث الأخير في النخيب أشار إلى: «أن مجموعة من الأبرياء تعرضوا ليس للمرة الأولى إلى حادث إجرامي، ونسأل الله تعالى أن ينتقم من المجرمين وينزل بهم القصاص العادل، ونقول: لا يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال، فدماء الناس غالية، والجهات الأمنية المسؤولة يجب أن تجد حلاً جذرياً لهذه المشكلة، فقاطع الطريق عادة إنسان جبان، وهو من سقط المتاع، يقتل، يسرق، ومن أبشع المواصفات أن تصف أحداً بأنه قاطع طريق، وعلى ذلك فعلينا أن نجد حلاً لهذا الشخص الذي لا يعمل الا في الظلام، فلا يمكن أن تمر الأمور دون عقاب، وتقيد المسألة كل مرة ضد مجهول! يجب أن يطمئن الإنسان في بلده شمالاً وجنوباً، ومن الشرق ومن الغرب، ومن حقه أن لا ينكب بين مدة وأخرى بأحباء له قد فقدوا هنا وهناك بسبب هؤلاء المجرمين».

وبخصوص مجالس المحافظات قال السيد الصَّافي : «ان الناس ترتقب تشكيلها، وقد طال الانتظار، ونود الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي منصب المحافظ، فهو مهم وأساسي؛ لأنه الرجل التنفيذي الأول في المحافظة، وبعد هذا الانتظار الطويل نحتاج أن نجد نتيجة جيدة، وهي أن يكون كل شخص منتخب لهذا المنصب في كل محافظة شخصاً

قوياً، وعنده القدرة على أن يبني. والأمر الثاني الذي نحتاج توفره في منصب المحافظ أن تكون الطريقة التي جاء بها قوية، وهذا الأمر أهم من الأمر الأول؛ لأنه في بعض الحالات قد يكون المحافظ قوياً لكن الطريقة التي جاء بها ضعيفة، وبالتالي سيضعف هو أيضاً، ولن يستطيع تأدية مهامه، وعلينا التفكير بأن المحافظات تحتاج إلى تطور وهمة وقفزات سريعة حتى تلحق بركب التطور الذي تأخرت عنه».

وتناول السيد الصَّافي : «مسألة المتقاعدين»حيث بيّن «أن هناك شرائح كبيرة في المجتمع أعطوا الكثير من جهدهم لبناء الدولة، وعند بلوغهم سن التقاعد نراهم قد أُهملوا من قبلها، بخلاف ما يجري في معظم دول العالم التي تهتم بإكرام هؤلاء، خاصة من كان منهم يتصف بالنزاهة والحفاظ على مصالح الناس والدولة، فالعراق بلد غني وليس فقيراً ، ولا بد أن يصبّ غناه فيمن خدمه؛ إذ لا بد أن نحترم المتقاعدين حتى في طريقة العطاء، بينما نلاحظ الآن على أرض الواقع أن المتقاعد يعاني من عدم الاحترام عند استلامه الراتب التقاعدي».

مضيفاً: «نحن نريد من دوائر المتقاعدين أن تحتفي بهم، وأن تحترمهم، وأن تستضيفهم في مقارهم التي كانوا يعملون بها لينقلوا تجاربهم إلى الجيل الجديد الذي جاء بعضه إلى الوظيفة بدفع الرشا ولا يعلمون كيف تكون الخدمة الحقيقية؛ لذا فنحن نطالب الدولة بالاهتمام بشرائح المتقاعدين معنوياً ومادياً».

وختم خطبته بالكلام عن «محبة الوطن»، حيث بيّن «أن هذه المسألة مهمة جداً من أجل الحفاظ على الوطن وبنائه، ومحبة الأوطان ليست جهداً في منبر، إنما هو عمل مقنن، وأفضله أن يبدأ العمل به من الروضات، مروراً بالمدارس ، وانتهاءً بالكليات والمعاهد، فعلينا أن نزرع في نفسية الطفل حبّ الوطن ؛ لأنها ستسهم في بنائه، أن نعوّد الناس على احترام القانون والاب والمعلم؛ لينشأ جيل يسهل السيطرة عليه، والا سيحصل العكس».

وأضاف: «على الدولة ممارسة دورها التربوي في تعليم الناس ، خاصة في المدارس التي هي أهم المؤسسات في بناء الإنسان، فأبناؤنا أمانة بيدكم ، وعليكم أن تزرعوا حبّ الوطن فيهم».

خطبة رقم (٢٤)

٤ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ١٤ حزيران ٢٠١٣م

حذرت المرجعية الدينية العليا من أن تتحول الصراعات السياسية في المنطقة إلى صراعات طائفية تضعِف الشعوب الإسلامية بصورة عامة، فيما أعربت المرجعية العليا عن أملها بأن تكون اللقاءات التي حصلت بين الكتل السياسية في إقليم كردستان العراق خطوة بالاتجاه الصحيح، منبهة بالوقت نفسه قادة الكتل السياسية بالعراق أن يعتمدوا معايير الكفاءة والقدرة في التفاهمات التي تجري حاليا بينهم لاختيار الأشخاص للمناصب المهمة في تشكيلة الحكومات المحلية القادمة ورئاسة المجلس.

وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة، بخصوص ما جرى من لقاءات بين القادة السياسيين في الفترة الأخيرة في إقليم كردستان وقبلها في بغداد : «اننا نأمل أن تكون خطوة بالاتجاه الصحيح لإيجاد التفاهمات وزرع الثقة بين الكتل السياسية واستمرار الحوار للوصول إلى تهدئة الأوضاع بصورة عامة من أجل التمهيد لأجواءٍ وظروف تُمكِّنْ السلطات التنفيذية والتشريعية من أداء مهامها المطلوبة في خدمة المواطن وتوفير الاستقرار والأمن المطلوبين بصورة أساسية وتلبية احتياجات الشعب العراقي». وبخصوص ما يجري من صراع في المنطقة العربية أوضح الكربلائي:

«إن ما تشهده المنطقة من صراعات سياسية قادت إلى صراعات عسكرية ، فإنه لا ينبغي ولا يصح إضفاء طابع الصراع الطائفي على هذه الصراعات ذات الطابع السياسي والتي جرّت إلى صراعات عسكرية ؛ لأنّ إضفاء هذا الطابع الطائفي سيشكل خطراً

على المنطقة الإسلامية بصورة عامة ، فإنها ستؤدي إلى خلق أجواء من التجييش الطائفي من هذا الطرف وذاك ، وبالنتيجة سيولّد ذلك أجواء من الاحتقان والتوتر الطائفي بين الشعوب الإسلامية نفسها ، وهذا ما يهدف إليه أعداء الإسلام»[1].

وأضاف: «إن تصوير الصراعات السياسية على أنها صراعات طائفية ، ومن ثم نقل هذا الصراع إلى صراع طائفي ، يُضعِفْ الشعوب الإسلامية بصورة عامة؛ لذلك فإنّ المطلوب من عقلاء القوم الانتباه من خطورة إضفاء هذا الطابع الطائفي على الصراعات السياسية التي قادت إلى صراعات عسكرية، وعدم الانجرار وراء الأصوات التي تريد أن تجر الشعوب الإسلامية إلى صراعات طائفية؛ وذلك من خلال قيام أهل العقل والعلم والحكمة بخلق أجواء إيجابية وتهيئة الأرضية لاحتواء ولجم كل أشكال التعصب والتشنج الطائفي وتذكير الناس وتوعيتهم بخطورة هذا النهج.

إن ما تشهده المنطقة من صراعات سياسية قادت إلى صراعات عسكرية، لا ينبغي ولا يصح إضفاء طابع الصراع الطائفي عليها؛ لأن إضفاء الطابع الطائفي سيشكل خطراً على المنطقة الإسلامية بصورة عامة، وستؤدي إلى خلق أجواء من التجييش الطائفي، وبالنتيجة سيولّد ذلك أجواء من الاحتقان والتوتر الطائفي بين الشعوب الإسلامية نفسها، وهذا ما يهدف إليه أعداء الإسلام.

وحذر الكربلائي من الخطاب المتشنج بقوله: يجب ابتعاد الجميع من سياسيين

(١) تحذير آخر من المرجعية العليا بأن ما يجري في المنطقة من صراعات إنما هي في الواقع صراعات على السلطة والنفوذ ومن الخطورة أن نضفي عليها طابعاً طائفياً.

وغيرهم، وخصوصاً من أهل الفكر والعلم والخطباء، عن الخطابات الانفعالية والمتشنجة، واعتماد الخطاب الهادئ والمعتدل والواعي ؛ للآثار المترتبة على الخطاب المتشنِّج والمعكّر للأجواء بين مذاهب المسلمين المختلفة».

فيما يتعلق بالتفاهمات التي تحصل بين الكتل الفائزة في انتخابات مجالس المحافظات على اختيار الأشخاص للمواقع المهمة والمحافظ ونائبيه ورئيس المجلس ونائبه ، نبه ممثّل المرجعية الدينية العليا الكتل السياسية وقياداتها بقوله : «ننبه الإخوة في هذه الكتل وقياداتها على أن هذه التفاهمات لا بد أن لا تكون على حساب اعتماد معايير الكفاءة والقدرة على تقديم الخدمة والأداء الجيد والنزاهة والاخلاص في اختيار الأشخاص للمناصب المهمة في تشكيلة الحكومات المحلية القادمة ورئاسة المجلس.موضحا : أنّ الثقة التي وضعها المواطنون في انتخاب المرشحين الذين وصلوا إلى مقاعد مجالس المحافظات هو تعبير عن ارادتهم في أن يختاروا من يستطيع أن يلبي احتياجاتهم ويكون له الأداء المطلوب في تقديم الخدمات الأساسية وحل مشاكلهم وتحقيق مطالبهم، لا أن يتركوا الأمور لكم في أن تختاروا من تشاؤون وكيفما اتفق.

ومن المواضيع المهمة في حياة المواطن ورقي هذا البلد وتطوره هو الوصول إلى بيئة مناسبة تحافظ على سلامة الإنسان وصحته ومعالجة المشاكل البيئية التي تؤدي إلى الإضرار بصحة الإنسان وسلامته ، قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي : إنّ هذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المواطن والجهات المعنية – حكومية وغيرها- والبيئة بمختلف تفرعاتها من المياه والهواء والتربة ، فإن المطلوب تعاون الجميع لصنع البيئة المناسبة لصحة الإنسان وسلامته، ونحتاج هنا إلى امرين:

١- وعي المواطن بأهمية سلامة البيئة في حياته وصحته وسلامته، ودوره الأساسي في صنع هذه البيئة.

٢- نهوض الجهات المعنية والحكومية بدورها في ذلك، فإن المسؤولية مشتركة.

وأضاف : انه ومن الأمور المهمة التي تسهم في ذلك، هو حرص المواطن على نظافة الشارع والسوق والرصيف والدائرة و..الخ، وأن يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في ذلك، فإنّ جزءاً كبيراً من المسؤولية ملقى على عاتقه، وأن اعتناءه بهذه المهمة سيوفر ليس فقط بيئة صحية مناسبة ،بل سيوفر الكثير من الانفاقات التي يمكن صرفها في موارد أخرى».

وأوضح الكربلائي خلال خطبته اليوم الجمعة: «في الواقع إنّ هناك عدم اعتناء واهتمام بهذا الأمر، ومن ذلك التجاوزات التي تحصل على الانهار برمي النفايات الصلبة والحيوانات النافقة في مياه الانهار، وكذلك تصريف مياه الغسل والصرف الصحي إليها، وكذلك رمي النفايات في الشوارع والاسواق وعدم جمعها في الأماكن المخصصة لها وغير ذلك، فإنّ هذه الأمور ستؤدي إلى المزيد من الإضرار بالبيئة، إضافة إلى ظاهرة كثرة الأتربة التي باتت لا تخلو مدينة عراقية منها، سبب ذلك بعضه يعود إلى المواطن وبعضه يعود إلى مؤسسات الدولة ،وبالتالي فالمعالجة مسؤولية مشتركة على الجميع.

خطبة رقم (٢٥)

١١ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ٢١ حزيران ٢٠١٣م

رحَّب مُمثِّل المرجعية الدينية العُليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة السيد أحمد الصَّافي في مستهل الخطبة الثانية من صلاة الجُمعة، التي أقيمت في الصحن الحُسيني الشريف ،بوفدٍ من الوجهاء والمشايخ القادمين من محافظة الأنبار، متمنياً لهم "طيب الإقامة في محافظتهم الأولى كربلاء المقدسة"، عاداً هذه الزيارة "سبيلاً لتقوية أواصر الإخوة وتدعيم اللحمة الوطنية".

داعياً "السياسيين إلى حصر الخلافات في وجهات النظر ضمن الرؤى السياسية ،لا أن تتحول إلى صراعات طائفية تنسحب بدورها إلى مواجهات دموية"، منبهاً إلى "وجود البعض ممن يعتاشون على خلق الأزمات وبثّ الفرقة بين أبناء الوطن الواحد ويستمرئون الدم العراقي النازف". مبيناً: إنّ استمرار هذه الصراعات لا تضر هذه المرحلة السياسية بشخوصها فقط، بل تتعداها إلى حقب زمنية ممتدة من المعاناة، لا سيما ونحن مازلنا إلى اليوم نقدم العديد من الأرواح البريئة، فمن المسؤول عن إزهاق هذه الأنفس وإراقة هذه الدماء؟.مؤكداً: إنّ هذا النمط من إثارة الفتنة لا بد أن يكون له مبررات سقيمة جزءٌ منها التأثيرات الخارجية والدعم المالي لجهاتٍ لا تحب الخير للعراق وأهله، وعلى الإخوة السياسيين والعراقيين بشكلٍ عام أن يعرفوا ما يدور في المنطقة وقراءة أحداثها قراءةً موضوعية واعية؛ لأنّ العراق ليس بمنأى عنها، فلا بد أن نقف جميعاً بوجه مثيري الفتن والنعرات الطائفية؛ لأنها تجر البلد نحو الدمار، وعلى السياسيين القيام بعملٍ واضح على

أرض الواقع، فنبذ الطائفية ليس شعاراً نطلقه على المنابر، بل يحتاج منا إلى ممارسة على الأرض كيما نقود البلد إلى شاطئ الأمان، فلا بد أن تكون هنالك ممارسات جادة من أجل إبقاء اللحمة الوطنية متراصة وقوية .

أما في المحور الثاني من الخطبة، فقد ناشد سماحته مجالس المحافظات الجديدة الاستفادة من تجارب المجالس السابقة، وجعل خدمة المواطن من أولويات أعمالها والعمل بروح الفريق الواحد، منوهاً إلى أن مفهوم المعارضة أصبح يعطي معنى تعطيل القوانين والخدمات المقدمة للمواطنين، بدلاً من أن تكون معارضة بناءة لتصويب الرأي وترشيد القوانين خدمةً للمصلحة العامة، فعلى مجالس المحافظات أن تسدي الخدمة لمواطنيها الذين تحملوا المخاطر وخرجوا لانتخابهم وأدوا ما عليهم.

كما وجه سماحته بعض التوصيات للزائرين الذين سيحيون ذكرى ولادة الإمام المهدي (عج) في النصف من شعبان، مشدداً على الزائر أن يعرف إلى من يقصد وعلى من يفد، مشيراً إلى بعض الممارسات التي لا تنسجم مع طبيعة الزيارة وضرورة الابتعاد عنها، فيجب أن لا يشوب هذه الزيارة شيئ من الاستخفاف والتوهين بارتكاب بعض المعاصي والمحرمات، فعنوان الزائر غير عنوان السائح، فالزائر له خصوصية وله اهتمام، وعليه مسؤولية كبيرة أيضاً، وعلى الزائر أن يعرف آداب الزيارة قبل أن يأتي إلى هذا المكان المقدس، و الابتعاد عن كل ما من شأنه الإساءة لقدسية الزيارة وصاحب الذكرى.

داعياً الزائرين إلى أخذ الحيطة والحذر؛ لأنّ هنالك حالة من الاستهداف القائم والتي يجب أن نتعامل معها بالوعي المطلوب. مناشد الحكومة المحلية العمل على تحقيق الانسيابية في حركة الزائرين وتوفير وسائل النقل اللائقة بهم، مثمناً سماحته الانتشار المكثف للقوات الأمنية ، مطالبا إياهم في الوقت ذاته بالتحلي بالصبر واللياقات الأدبية أثناء التعامل مع الزائرين ، مما يحقق لهم أداء الزيارة بسكينةٍ واطمئنان.

خطبة رقم (٢٦)

١٨ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ٢٨ حزيران ٢٠١٣م

استنكرت المرجعية الدينية العليا جريمة استهداف الشيخ حسن شحاته وأتباعه في مصر، ووصفتهم بشهداء التعصب الأعمى؛ كما دعت المرجعية من اللجنة المشكلة في قضية الاستهداف الممنهج للتركمان في كركوك أن تعمل شيئاً حقيقياً وفاعلاً اتجاههم؛ إضافة دعوتها إلى طبقة السياسيين العراقيين إلى تغيير سلوكهم بما يحقق الاهداف المرجوة ومنها اخراج العراق من طائلة البند السابع.

وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي في حديثه عن الأمر الأول في خطبته اليوم ما نصه: ما يتعلق بالتفجيرات التي حصلت في طوز خورماتو، وجريمة قتل المرحوم الشيخ حسن شحاته – رحمه الله تعالى- أقول :«إن حوادث التفجير التي تقع بكثرة في العراق خلال أيام الأسبوع بحيث لا يمرّ أسبوع الا وتجد تفجيرات عدة تطال مناطق عدة في العراق يذهب ضحيتها الكثير من المواطنين ،حتى أصبح خبر هذه التفجيرات الكثيرة خبراً عادياً لا يثير الاهتمام، وهذا بحد ذاته شيء مؤسف جداً، ولكن هناك حدثان بارزان خلال هذا الأسبوع:

أحدهما: ما حصل في طوز خورماتو حيث ما تزال الأقلية التركمانية في هذه المدينة تستهدف بشكل منظم ومستمر، فمنذ سنوات عدة والمكون التركماني يستهدف في مناطقهم وبالذات في هذه المدينة ومن لون طائفي معيّن، وبصورة منظمة ومستمرة، ونحن لا نريد أن ننكأ الجراح ونبيّن الأسباب الحقيقية لذلك، لماذا هم بالذات يستهدفون؟

موضحاً: إنّ أسباب هذا الاستهداف معروفة للقاصي والداني ولا نريد أن نذكرها، والمرجو من اللجنة المشكلة بهذا الصدد أن تعمل شيئاً حقيقياً لهذا المكوّن وفاعلا في مناطقهم، بحيث يحد من هذا الاستهداف الممنهج والمنظّم والذي خلّف الكثير من الضحايا، بل صار أبناء هذا المكوّن في حالة قلق وتوجس ، لماذا هذا الاستهداف المتكرر والمنظم في مناطقهم؟

اما ما يخص الأمر الثاني فقال الشيخ الكربلائي ما نصه: «ما يتعلق بجريمة قتل الشيخ حسن شحاته – رحمه الله تعالى– مع بعض أقاربه وأصدقائه وسحلهم في الأزقة والتمثيل بجثثهم.

إن هذه الجريمة مستنكرة ومدانة بكل المقاييس الدينية والأخلاقية والإنسانية، وهؤلاء الشهداء هم شهداء التعصب الأعمى الذي أخذ يتوسع في الفترة الأخيرة ليمتد إلى بلدان اسلامية عديدة، والذي يحز في النفس كثيراً ن تقع هذه الجريمة البشعة في مصر، مصر المعروفة بالاعتدال والوسطية والتقبل للجميع، وهذا الفعل مؤشر على أن هذا الخطر بدأت دائرته تتوسع لتمتد إلى بلدان اسلامية متعددة».

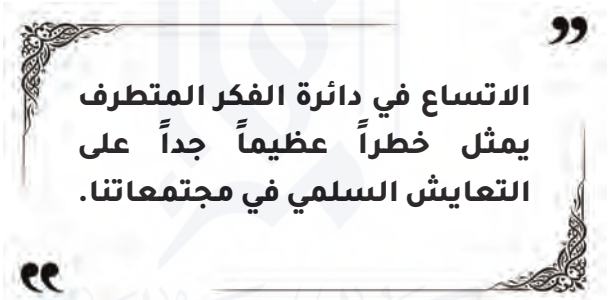
وأضاف: « كنا نجد هذا الأمر في العراق وباكستان وافغانستان ومناطق أخرى، وأن يحصل هذا النموذج من التعصب والجريمة في مصر فهذا شيء سيء جداً ومؤسف جداً، وقد أحسن الازهر في إصداره بياناً يدين فيه هذا التصرّف وهذا الاستهداف، وهناك ثلاث نقاط مهمة نوّد بيانها:

١– وهو التأكيد على الجميع من العلماء والدعاة والخطباء وغيرهم على حرمة دماء جميع المواطنين ، ولا فرق في ذلك بين المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى، ولا فرق في حرمة جميع أبناء الطوائف الإسلامية، وأن هذه الحرمة ركيزة أساسية لا بد أن يتفق عليها الجميع للحفاظ على أسس التعايش السلمي وتوفير الأمن الاجتماعي لجميع

أبناء شعوب البلدان الإسلامية وغيرها.

٢- إنّ خطر الفكر المتطرف بدأ يتسع ويهدّد المجتمعات الإسلامية فهذا الفكر الذي يستبيح الدماء ويغسل أدمغة الشباب، وفي كثير من البلدان الإسلامية: باكستان، وأفغانستان، والعراق، والآن في مصر، فإنّ هذا الاتساع في دائرة الفكر المتطرف يمثل خطراً عظيماً جداً على التعايش السلمي في مجتمعاتنا، ولابد من مواجهته بالطرح الفكري المعتدل والهادئ والدعوة لنشر ثقافة التسامح والتعايش الاخوي بين أبناء المسلمين قاطبة بمختلف مذاهبهم وطوائفهم، وكذلك بين أبناء الشعب الواحد بمختلف انتماءاته.

كما ندعو الجميع إلى الكف – في خطاباتهم- عن الإساءة إلى رموز ومقدسات الآخرين بشكل عام.



٣- هناك صراع سياسي في بعض مناطقنا جرّ إلى صراع مسلح، وهذا الصراع السياسي صراع على السلطة والنفوذ ، ولا يصح أبداً أن يطبع بطابع الصراع الطائفي، والخطورة هنا أنّ بعض الجهات تجيّش الجيوش وتشحن الكثير من الأشخاص والشباب للدخول في هذا الصراع بأساليب طائفية وهذه جريمة بحق مجتمعاتنا وهي استخدام الطائفية وسيلة لتجييش الجيوش واستقطاب الشباب وغيرهم للدخول في صراع ذي طابع سياسي وهو صراع على السلطة والنفوذ.

ودعا ممثّل المرجعية العليا السياسيين والموجودين في السلطة جميعاً واينما كانوا، إلى

الانتباه إلى خطورة جر الشباب بأساليب طائفية للدخول في هذا الصراع، وهذه مسؤولية في أعناقهم».

وتابع: «في الختام ، فإن المأمول من الشعب المصري الذي عرف عنه الحفاظ على التعايش السلمي بين أبناء طوائفه المختلفة ، أن يحفظ هذا النمط من التعايش خصوصاً بين أبناء المذاهب الإسلامية المختلفة وعدم السماح لأيّ خطاب وتوجه يحث على العنف والكراهية والتكفير للآخرين وإباحة قتلهم وتهديد حياتهم، كما اننا نأمل من الحكومة المصرية والأجهزة الأمنية فيها أن تقوم بإداء دورها في توفير الأمن لجميع مواطنيها وأن تحفظ التماسك الاجتماعي لمواطني مصر جميعاً.

> **هناك صراع سياسي في بعض مناطقنا جرّ إلى صراع مسلح، وهذا الصراع السياسي صراع على السلطة والنفوذ، ولا يصح أبداً أن يطبع بطابع الصراع الطائفي.**

اما الأمر الثالث وما يتعلق بخروج العراق من الفصل السابع، فقال سماحة ممثّل المرجعية العليا: «إننا نشكر جميع الجهات والشخصيات التي أسهمت في هذا الاخراج للعراق من الفصل السابع، وهذا شيء طيب وأمر مهم للعراقيين، فبعد أن نفذ العراق قرارات مجلس الأمن التي فرضت عليه التزامات معينة عقيب جريمة غزو النظام البائد للكويت، فإن الشعب العراقي دفع ثمناً باهظاً في تنفيذ تلك القرارات التي كان بعض منها جائراً ومضراً بالشعب العراقي.

وأوضح الكربلائي: «إننا نأمل أن يكون هذا بداية جديدة للوضع العراقي، وأن

نستثمر هذه الفرصة لإعادة العراق إلى موقعه الدولي، وتوجه الجهات المختصة لوضع برنامج عمل يمكن من خلاله تطوير الواقع العراقي في الاقتصاد والاستثمار والتقدّم العلمي والتربوي والاجتماعي، وكذلك تطوير الواقع المصرفي والمالي للعراق بما يحقق فرصاً أفضل لدخول الخبرات الأجنبية للعراق وتوفير فرص استثمار أفضل.

ولكن يبقى هذا الأمر لا يغيّر شيئاً إلاّ أن يكون هناك تغيير في سلوك المسؤولين والطبقة السياسية بما يحقق الاهداف المرجوة.

اما الأمر الرابع فقد دعا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الأجهزة الأمنية الى أن يضعوا علاجاً لبعد نقاط القطع الأمني عن مركز المدينة حيث اضطر بعض الزوار للرجوع إلى مدنهم وعدم أداء الزيارة. وقال بهذا الخصوص ما نصه: «نوجه شكرنا وامتناننا لجميع الإخوة في الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة الخدمية والمواكب الحسينية والعاملين في العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية على جهودهم المبذولة في إنجاح زيارة النصف من شعبان، وأملنا من الإخوة في الأجهزة الأمنية أن يضعوا علاجاً لبعد نقاط القطع عن مركز المدينة، حيث اضطر بعض الزوار للرجوع إلى مدنهم وعدم أداء الزيارة؛ بسبب بُعد النقاط عن مركز المدينة قرابة ٤٠ كم».

خطبة رقم (٢٧)

٢٥ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ٥ تموز ٢٠١٣م

تناول مُمثِّل المرجعية الدينية العُليا وخطيب جُمعة كربلاء المُقدَّسة سماحة السيد أحمد الصَّافي جملة من المواضيع المهمة في الشأن العراقي، منها ما دعت إليه مجموعة من الشخصيات السياسية لرفض وإنهاء الرواتب التقاعدية لأعضاء البرلمان، منوهاً أن هذه الدعوة ليست بجديدة، حيث دعت إليها المرجعية الدينية العليا في بيانٍ لها قبل سنتين بينت فيه وجوب إلغاء الامتيازات الكبيرة التي يتمتع بها أعضاء البرلمان والمحافظون والوزراء وأصحاب الامتيازات الخاصة.

وفي سياقٍ متصل تطرّق سماحته إلى محاولة مجلس النواب العراقي تمرير مجموعة من القوانين بنظام السلة الواحدة، عاداً هذه الخطوة غير سليمة؛ إذ إنّ لكل قانون ظروفاً وأسباباً دعت لإقراره تستدعي دراسة القانون دراسة موضوعية، وأن يأخذ حصته من التمحيص والتعديل؛ لكي يخرج بالمنفعة للناس، أما زجّ مجموعة من القوانين كسلة واحدة وإقرارها بالجملة من أجل إرضاء بعض الأطراف، فهو أمرٌ غير صحيح، حيث ستخرج لنا قوانين غير ناضجة وفيها غبن للمصالح العامة للبلد.

وقال سماحته في المحور الثاني من الخطبة :«نحن مع تطوير القوات الأمنية وعدم فسح المجال أمام الآخرين لاختراقها، أما في حالة قيام هذه القوات بالاعتداء والقسوة غير المبررة على المواطنين والتي تصل إلى حد الوفاة، كالحادثة الأخيرة التي ألمت بالأوساط الرياضية، داعياً القيادات الأمنية إلى مراجعة آلية صناعة رجل الأمن وضرورة زجّه في

دورات تطويرية ترفع من قدرته على ضبط النفس وفض النزاعات بأقل الخسائر؛ إذ إنّ واجب رجل الأمن هو توفير الحماية والأمن للمواطنين وفق مبادئ حقوق الإنسان وخدمة المواطن.

كما تطرّق سماحته إلى موضوع خروج العراق من البند السابع، عاداً إياه من الأمور الجيدة والمفرحة، مبيناً إنّ هذا الإنجاز يضعنا أمام تحدٍ كبير، وهو السعي الحثيث لبناء الدولة والنهوض بالبلد، مشيراً إلى وجود شريحة مهمة يمكن الاستفادة منها في عملية البناء وهي شريحة الكفاءات الاكاديمية والجامعية، مبدياً أسفه مما نراه من التهميش والإقصاء لها في هذا الجانب، مشدداً على ضرورة احترام العقل العراقي لاسيما والعراق حافل بالعديد من هذه الكفاءات وفي مختلف التخصصّات، داعياً مؤسسات الدولة إلى الاستعانة بهذه الكوادر في مجال إبداء المشورة و الاستفادة القصوى من إمكاناتهم العلمية في شتى المجالات .

خطبة رقم (٢٨)

٣ رمضان ١٤٣٤هـ الموافق ١٢ تموز ٢٠١٣م

حملت المرجعية الدينية العليا حكومة إقليم كردستان والجهات الأمنية في الحكومة المركزية والحكومة المحلية في محافظة صلاح الدين مسؤولية ما يجري من تفجيرات إرهابية في قضاء طوز خورماتو، كما طالبت الجهات التي تدعو إلى تعديل قانون الانتخابات سواء من يطرح اعتماد القائمة المغلقة في مقابل القائمة المفتوحة ومن يطرح مقترح الدائرة الانتخابية الواحدة في مقابل جعل العراق دوائر انتخابية متعددة، إلى تحقيق التوازن في تمثيل مكونات الشعب العراقي بما يتناسب وحجم كل مكون .وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة الثانية:

«ما يطرح من مقترح لتعديل قانون انتخابات مجلس النواب القادم والاختلاف الواقع بين الكتل فبعض يطرح اعتماد القائمة المغلقة في مقابل القائمة المفتوحة، وبعض آخر يطرح مقترح الدائرة الانتخابية الواحدة في مقابل جعل العراق دوائر انتخابية متعددة، وكلامنا في كلا الأمرين،فإذا كان هناك احتياج إلى إجراء تعديل، نعم – ربما– نحتاج إلى تعديل ولكن على أن يحقق توازناً أكثر من المرات السابقة في تمثيل مكونات الشعب العراقي في البرلمان، ولابد أن نتعلم من تجاربنا الانتخابية السابقة فنسعى لتحقيق تعديل يعطي للناخب عزماً ورغبة في المشاركة في الانتخابات، ويحقق في نفسه الوقت توازناً أكبر في تمثيل مكونات الشعب العراقي في البرلمان بما يتناسب وحجم كل مكون.

وأضاف: «لا يجوز أن نعود إلى الوراء والى تجربة فيها سلبيات كثيرة ولم تكن موفقة

في تحقيق الاهداف المطلوبة من التجربة الانتخابية، فالدائرة الانتخابية الواحدة تخل بالتوازن في تمثيل مكونات الشعب العراقي في البرلمان بحسب حجم كل مكون ؛ لأنّ المناطق في العراق تختلف فيها نسب المشاركة، فبعضها مرتفع وبعضها منخفض».

موضحاً ان: «اعتماد القائمة المغلقة أدى إلى حصول حالة من الاحباط لدى المواطن في الانتخابات السابقة؛ لأنّ المرشح الذي يصل إلى مقاعد مجلس النواب لم يكن بإرادة واختيار المواطن تماماً، بل هو مختار من قبل قائمته والمواطن ينتخب القائمة فقط، وبالتالي لم يكن حراً تماماً في اختيار المرشح لتمثيله في المجلس، ومن هنا فليس من المناسب اعتماد تعديل – في كلا الأمرين– يرجعنا إلى تجارب فاشلة ثبت عدم صلاحها.

وفي الأمر الثاني وبخصوص التفجيرات الإرهابية التي طالت المكوّن التركماني في قضاء طوز خورماتو قال سماحة الشيخ الكربلائي: «ما يزال مسلسل التفجيرات في طوزخورماتو مستمراً ولم تتخذ الإجراءات الأمنية الكافية لتوفير الحماية للأقلية التركمانية – وبالذات في هذا القضاء من محافظة صلاح الدين– على الرغم من المطالبات الكثيرة، ونقول هنا : إنّ الأطراف المعنية بالملف الأمني في هذا القضاء جميعها مسؤولة عن عدم وضع حلٍّ لهذه الخروقات الأمنية، وهي حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية ، والجهات الأمنية ، والحكومة المحلية في محافظة صلاح الدين، وجميعها مطالبة بان تتخذ إجراءات جدية وعاجلة وفاعلة؛ لوضع حدٍّ لهذا الوضع المأساوي.

ما يتعلق بالوضع الصحي في العراق تطرق ممثّل المرجعية العليا بقوله: اشارت بعض الدراسات الحديثة والتي كشفت أرقاماً وحقائق عن استمرار تدهور الوضع الصحي في العراق ،ومن نتائج ذلك:

١– إنّ معدل عمر الإنسان العراقي يتناقص على النقيض مما حققه التقدم الطبي والصحي من إنجازات ارتفع فيها معدل عمر الإنسان في بقية انحاء العراقي بمستويات

متفاوتة.

٢- بقاء الوضع الصحي للمواطن العراقي الذي يعاني من أمراض متعددة على حاله وما لذلك من تأثيرات على الوضع النفسي وأدائه في الحياة، وكذلك حتى على الوضع الاقتصادي والمالي للمواطن والدولة العراقية، حيث تضطر الدولة والمواطن لصرف مبالغ طائلة للعلاج خارج العراق، إضافة إلى انخفاض نسبة الأداء والكفاءة في العمل للمواطن العراقي بسبب هذا التدهور.

وأضاف: نحن لا ننكر تأثيرات الوضع الموروث للعراق من تأثيرات الحصار الظالم على الشعب العراقي بعد عام ١٩٩١م، والحروب التي مرّ بها العراق، إضافة إلى تأثيرات هجرة الكوادر الطبية الكفوءة من أطباء وكوادر صحية، حيث تشير بعض الاحصائيات إلى مغادرة قرابة ٢٠ ألف عنصر طبي بسبب الأوضاع الأمنية وحالات الخطف والقتل والابتزاز المادي والمعنوي التي يتعرض إليها الأطباء، وما يتركه الفساد المالي والإداري على هذا الوضع.

وبإزاء هذا الوضع نحن بحاجة إلى مجموعة من الإجراءات المهمة بعضها ما يتعلق بوزارة الصحة من تفعيل المشاريع الطبية والإسراع في إنجازها والاهتمام بالكوادر الطبية ورعايتها وبعضها ما يتعلق بضوابط العمل المهني الطبي وضرورة مراعاة من قبل نفس الكوادر الطبية، إضافة إلى توفير الأجواء التي تشجع الكوادر الطبية على البقاء للعمل في العراق أو جذب الكوادر من خارج العراق وعودتها للعمل في هذا البلد.

كما تطرق سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى ظاهرة إطلاق العيارات النارية في المناسبات والاحتفالات بقوله:

ما يتعلق بإطلاق الأعيرة النارية في مناسبات الاحتفالات والابتهاج للشعب العراقي؛ إذ سبق أن نبّه الجميع من جهات دينية وغيرها على كون هذه الوسيلة للتعبير

عن الابتهاج من العادات السيئة التي يجب تركها والابتعاد عنها، والجميع متفقون على كون هذه الممارسة من العادات السيئة والتي لا ينبغي فعلها؛ لما لها من أضرار على المواطن من جهة كثرة الاصابات التي تحصل بسبب ذلك».

وأضاف: «إننا بحاجة إلى مقومات ثقافة جديدة ومنها ما يتعلق بهذه الممارسة، علينا أن نغيّر من ثقافاتنا وعاداتنا التي تترك آثاراً سلبية على المجتمع ومنها هذه الممارسة، فمنذ سنوات والجميع ينبه على كون هذه الممارسة عادة سيئة، والإضرار التي تحصل، مما تحتم علينا أن نغيِّر من ثقافتنا هذه و نعبّر عن ابتهاجنا بأساليب أخرى لا تترك مثل هذه الإضرار.

موضحاً :أن هذا الأمر غير جائز شرعاً ولا اخلاقاً؛ لما يتركه من أضرار جسيمة وغيرها، ويمثل ثقافة متخلفة وتضر بالمواطن بصورة عامة».

خطبة رقم (٢٩)

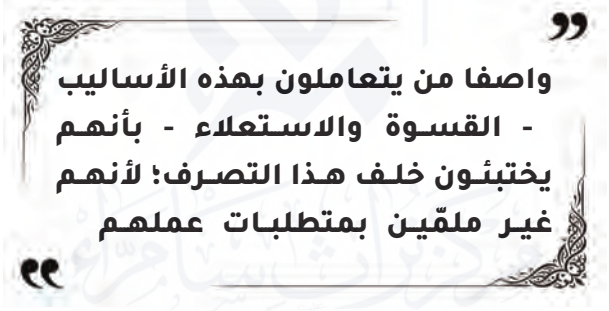
١٠ رمضان ١٤٣٤هـ الموافق ١٩ تموز ٢٠١٣م

دعا ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة السيد أحمد الصَّافي في خطبته اليوم من الصحن الحسيني الشريف، دعا إلى ضرورة المساواة في توزيع الكهرباء بين المحافظات العراقية، مشيراً إلى وجود تفاوت في ساعات التجهيز بين محافظة وأخرى سببه التوزيع غير العادل، في الوقت الذي يكون فيه التوزيع مركزيا ومن الممكن السيطرة عليه وانه أمر تحت اليد ويحتاج إلى يقظة ضمير.

وتحدث الصَّافي عن الإيفادات التي تبعثها الدوائر والوزارات إلى خارج العراق لاسيما ما يتعلق بنوعية الايفاد والشخصيات التي توفد ومقدار فائدة البلد من هذه الإيفادات.لافتاً إلى أنّ بعضاً منها يأتي لغرض السياحة، وأنّ الشخص الموفد ليس له علاقة بموضوع الايفاد، وهذا ما يحمل خزينة البلد أموالا كبيرة. واصفاً إياها بأنّها طريقة فجة وسيئة وسرقة بأسلوب مغلف، ولابد أن يبتنى الايفاد على أسس الهدف منها بناء البلد؛ لأنّ هناك جانباً سلبياً في الايفاد إذا ما كان الشخص الموفد غير مختص بموضوع الايفاد، مما ينعكس بالتالي على الصورة التي ستتكون عن البلد لدى الأشخاص الآخرين لاسيما وأن تكرر الأمر مرات عدة. موضحاً : إنّ هذه القضية بحاجة إلى حس ديني ووطني؛ لأنها غير مقبولة لا دينيا ولا وطنيا وإنها سرقة بطريق قانوني.

وتطرق الصَّافي إلى ضرورة انفتاح العراق على العالم من طريق أن تكون صورة البلد جميلة كما هي. مشيراً في الوقت ذاته إلى وجود بعض من الموظفين في السفارات

العراقية يتعاملون مع الجالية العراقية بنوع من الاستعلاء والقسوة والفوقية والاهانة، ولا نعرف ما هو السبب وراء هذا التعامل، واصفا من يتعاملون بهذه الأساليب – القسوة والاستعلاء – بأنهم يختبئون خلف هذا التصرف؛ لأنهم غير ملمين بمتطلبات عملهم إضافة إلى تعاملهم مع الذين يريدون الحصول على تأشيرة دخول إلى العراق بذات الطريقة،ويتكلم بكلمات سيئة عن بلده ما ينفّر الآخرين عن المجيء إلى العراق. عاداً بعض المسؤولين في السفارات غير مؤهلين لتمثيل البلد، ولا بدّ من إعادة النظر فيهم، وإنّ العراق أرفع من أن يمثله مثل هؤلاء. داعياً المسؤولين عن هؤلاء الأشخاص أن يصدّروا إلى السفارات العراقية من يستطيع أن يمثل البلد بشكل أجدر وأكفأ من النواحي العلمية والإدارية والمهنية، وهذا بدوره سينعكس بصورة إيجابية على واقع البلد.



خطبة رقم (٣٠)

١٧ رمضان ١٤٣٤هـ الموافق ٢٦ تموز ٢٠١٣م

طرحت المرجعية الدينية العليا عدداً من التساؤلات التي تخص تكرار هروب السجناء من السجون، وكان آخرها هروب ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ سجين من عتاة مجرمي القاعدة والذين ثبت قيامهم بأعمال إرهابية كبيرة، من سجني ابو غريب والتاجي، وطالبت الجهات المعنية الاجابة عليها بكل مهنية وواقعية.

وقال ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة: «هناك تساؤلات تحتاج إلى جواب مهني وواقعي ويشخص الأسباب الحقيقية لوصول هذه العملية التي تعد عملية نوعية ودقيقة ومنظمة جداً، والتي أدت إلى هروب ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ سجين من عتاة مجرمي القاعدة، والذين ثبت قيامهم بأعمال إرهابية كبيرة.

١- إنّ هذا السجن يشتمل على تحصينات كثيرة وقوية تمنع حصول أي خرق أمني، مما جعل الكثير من المراقبين والمتابعين للأوضاع في العراق يستغربون كيفية هروب هذا العدد الكبير من السجناء الذين يمثلون أخطر الإرهابيين.

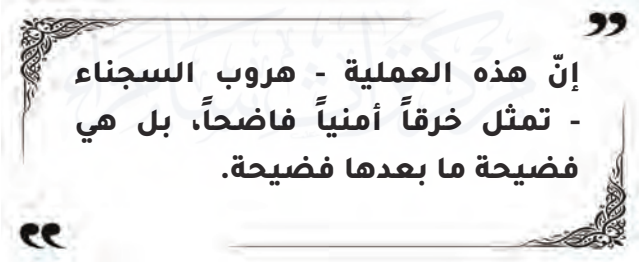
٢- إنّ بعض كبار المسؤولين في دائرة الإصلاح التي تشرف على السجن أعلن أن لديهم معلومات استخبارية دقيقة عن نية المجاميع الإرهابية مهاجمة السجن لتهريب كبار الإرهابيين، بل إنّ تنظيم القاعدة أعلن صراحة ومن خلال مواقعهم الالكترونية عن عزمهم على تنفيذ ما يسمى بعملية هدم الاسوار.

وذكرت بعض وسائل الإعلام انه حتى المواطنين العاديين في قضاء ابو غريب قد تناهى إلى سمعهم قبل أيام قليلة من موعد العملية أن تنظيم القاعدة سيقوم بهذه العملية، مما جعل بعض المواطنين القريبين من السجن بترك المنطقة.

٣- إنّ هذه العملية تعكس مدى ضعف وهشاشة الاستعدادات الأمنية، بل تكشف حتى عدم مبالاة وعدم اكتراث المسؤولين المعنيين بالملف الأمني حينما يعرف الجميع أن هناك عملية تهريب ستحصل قريباً، ومع ذلك لا تتخذ الاستعدادات الكافية.

٤- إنّ هذه العملية وبهذا الشكل لم تحصل حتى في دول أضعف بكثير من العراق في أجهزتها الأمنية والاستخبارية وما تملكه من استعدادات ودعم مالي.

إن هذه العملية - هروب السجناء - تمثل خرقاً أمنياً فاضحاً، بل هي فضيحة ما بعدها فضيحة وهو أمر يدمي القلب أن هؤلاء المجرمين الذين سفكوا دماء المواطنين الأبرياء وتركوا اللوعة والحزن والأسى لدى الالاف من هؤلاء المواطنين الأبرياء، يتمكنون بكل سهولة من الافلات من العقاب في عملية تمثل استهانة كبيرة بالأجهزة الأمنية والعسكرية العراقية.



وأضاف الكربلائي: «أن الأفظع من ذلك استهانة المسؤولين بالأمر، فبعد هذه الحوادث الكثيرة من هروب السجناء وفي مدن عديدة (البصرة – ديالى – الموصل – صلاح الدين – بغداد) حتى أصبحت عمليات الهروب لعتاة المجرمين أمراً عادياً لدى المسؤولين ولا نجد اجابات شافية ومهنية، ولا تتخذ الإجراءات الأمنية الكافية لمنع تكرار هذه العمليات، بل الذي نجده هو العكس – ضعف في هذه الإجراءات حتى

أصبح هذا التنظيم الإرهابي يستخف بالأجهزة الأمنية والاستخبارية، ويعلن صراحة وفي مواقعه الالكترونية انه سيقوم بعملية (هدم الاسوار) لسجن ابو غريب وسجن التاجي، وينفذ العملية فعلاً.

وأكد سماحة الشيخ الكربلائي: «في الواقع إنّ هناك خللاً جذرياً وفاضحاً في المنظومة الأمنية والاستخبارية، وإنّ القضية ليست قضية خلل من مسؤول أمني هنا أو هناك، وحينما يكون هناك استهانة بالأمر وصيرورة هذه العمليات النوعية أمراً عادياً، فإن المسؤولين يتحملون المسؤولية أمام الله تعالى وأمام الناس، وهي تؤشر مدى تردي الاستعدادات الأمنية إلى أبعد الحدود.

ولابد هنا للأجهزة الأمنية والمؤسسات المعنية من أن تبدأ بوضع خطة لتدارك الاثار الخطيرة لعلمية الهروب هذه، ومن جملة الآثار هي الآثار الأمنية الخطيرة والنفسية على المواطن وعلى أفراد الأجهزة الأمنية نفسها، بل حتى على اجهزة القضاء:

١- فمن جهة أصدر الانتربول تحذيراً بوجود خطر عالمي يشكله الذين فروا من السجن، وليس الخطر مقتصراً على العراق.

٢- إنّ هذا الهروب ترك حالة من الخوف والهلع لدى المواطنين وجعلهم يشعرون بوجود خطر مستقبلي كبير على أمنهم، مما أثر على الحالة النفسية العامة للمواطنين، حيث ولّد حالة من الإحباط الكبير لديهم.

٣- تركت أثراً نفسياً سيئاً على ضحايا العمليات الإرهابية حينما يشعرون أنّ المجرم الذي سفك دماء آبائهم وأبنائهم وزوجاتهم تمكّن من الافلات من قبضة العدالة.

٤- أساءت هذه العملية كثيراً لسمعة الأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسية، وبدّدت ما بقي من الثقة لدى المواطن بهذه الأجهزة.

٥- الآثار المعنوية السيئة حتى على الجهاز القضائي والأمني والاستخباري، حيث

بذل أفراد ومنتسبو هذه الأجهزة الكثير من الجهود والتضحيات للقبض على المجرمين والتحقيق معهم واصدار الاحكام بحقهم، بل أصبحوا يشعرون الآن بالخطر بسبب ما يتوقعونه من احتمالية قيام العصابات الإرهابية بملاحقتهم ومحاولة اغتيالهم.

وفي الختام نقول مخاطبين الكتل السياسية جميعاً: إنه أصبح من المعيب بقاء حالة التناحر والصراع وقيام كل كتلة بتسقيط الكتل الأخرى وتحميلها المسؤولية، بل المطلوب هو الشعور بالخطر الكبير القادم على مستقبل العراق.

من جانب آخر انتقد ممثّل المرجعية الدينية العليا انشغال أعضاء مجلس النواب بتحرير ميزانيتهم للعام القادم والتي تشتمل على أرقام كبيرة تقرر صرفها على أمور وصفها بالتافهة بقوله: ومن جانب آخر اشتغل أعضاء مجلس النواب بتحرير ميزانيتهم للعام القادم، والتي تشتمل على أرقام كبيرة تقرر صرفها على أمور تافهة وغير ضرورية قياساً بما جعل لهم من رواتب وامتيازات، ومن ذلك مخصصات سفر واثاث وترفيه رسمي وملابس ونحو ذلك، فمن جهة البلد يعيش عشرات العمليات الإرهابية في بغداد وغيرها والأسى والألم لهذا الخرق الأمني الفاضح في عملية هروب السجناء، والنواب مشغولين بتحرير الموازنة الخاصة بهم، وهذا مما لا يختلفون عليه مطلقاً.

وأضاف سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي: إنّ «لسان حال المواطن يقول إذا كان الأمر يتعلق بامتيازات خاصة للنواب فهم يسارعون إلى إقرارها وعدم الاختلاف فيها، ولكنهم يختلفون في غيرها سواء أكانت قوانين مهمة أم أمراً بسيطاً كما هو الحال في النشيد الوطني.

ووجّه في نهاية خطبته تساؤلاً للسياسين: «لماذا تجعلون الناس يندمون على تجربتهم الانتخابية، وقد اخذت حالة الاحباط واليأس تتجذّر لدى المواطن يوماً بعد يوم».

خطبة رقم (٣١)

٢٤ رمضان ١٤٣٤هـ الموافق ٢ آب ٢٠١٣م

جددت المرجعية الدينية العليا مطالبتها السياسيين وكل شخص متصدّ للمسؤولية في أي موقع من المواقع في البلاد، بالحرص على حقوق المواطنين والحفاظ على دمائهم وأرواحهم.

جاء هذا في الخطبة الثانية اليوم والتي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف بإمامة السيد أحمد الصافي.

قال الصافي: «إن بعضاً من هذه العناوين قد أعطى لعقله اجازة مفتوحة! ونتساءل إلى اين يراد بالبلد أن يسير؟! إلى الحرب الأهلية؟! إلى القتل؟! إلى انهاء مكونات شعب بكاملها؟! إلى اين يسير البلد؟! فإن هذا الأسلوب من الاستهداف الواسع إلى الناس الأبرياء بطريقة القتل العشوائي والسيارات المفخخة، وهذه الطريقة الإرهابية التي لا تفرق بين أحد، وهذه الطريقة التي حصلت الهروب الجماعي لحفنة من المجرمين، فنتيجة كل هذه الأمور إلى أين تسير بالبلد ؟!»

مضيفاً: «لا شك أنّ هناك بعضاً من النور والعمل والجهد موجود، لكن عندما يطغى الصوت النشاز وعندما تطغى الفوضى في بعض المجالات، طبعاً ذلك الصوت سيخفت، وذلك النور سيصعب رؤيته الا في مواطن خاصة».

وتابع: «أريد أن أثير قضية الغيرة في أيّ أحد يتصدى للمسؤولية، حقيقة أُحب أن أثير الغيرة في نفوسهم بعيداً عن أي شكل من أشكال التنوعات السياسية؛ لأنّ هذا التنوع

السياسي أمر يخصهم وأمرٌ خاضع لمفاهيمهم، أما الغيرة عندما تُفقد عند بعض قطعاً يحل الدمار، وانا لا أقصد هنا أحداً معيناً ولكن أنا اتعامل مع بلد عزيز علينا، فبعض الأمور لا ينتظر أن تكون هكذا نتائجها، لأنّ الإنسان عندما يعيش في هذا البلد لا بد أن يعتقد ولابد أن يلتفت إلى أن هناك حقاً للآخرين عليه، أين حق الانتماء لهذا البلد ؟!

وأوضح: «هذه الغيرة وهذا الحس عندما يغيب تحدث المشكلات، والآن عندما نصنّف المشكلات فلان يتحدث على فلان وفلان يتهم فلاناً وفلان يبرأ نفسه، ليست هذه المشكلة «هذه ستبقى اليوم وغداً وبعد غد؛ لأنّ الأساس الذي نتحرك عليه أساس مختلف.

ولعلّ على هذا المنبر الشريف تنوعت العبارات، عجزنا عن استخدام أي لفظ في وصف حلّ الوضع الأمني والوضع السياسي والغيرة الوطنية، (اخوان اهتموا بالبلد)، وعجيب من بعضهم أعطى لعقله إجازة مفتوحة، أنا أسأل إلى اين يراد بالبلد أن يسير؟! إلى الحرب الأهلية؟! إلى القتل؟! إلى انهاء مكونات بكاملها؟! إلى اين يسير البلد؟!

«فمن غير المعقول مشاكل هائلة في البلدان لا تُحَل، بين فترة وأخرى هناك خطوة لجمع الفرقاء وقال الناس يا الله فرجت، هذا هو كلام المواطن العادي، فالمواطن العادي الآن يستغيث ويقول إلى أين؟! أزمة بعد أزمة، مشاكل حقيقية، عتاة المجرمين، أنا أسأل ما الذي يجب أن نفعل للقاتل؟! القاتل المتلبس واقعاً يُقتَل، الا في العراق يُكرّم، والمقتول والضحية والزوجة والأم والأطفال فليذهبوا إلى حيث، وهذا لسان بعض تجار السياسة، الغِيرة عندما تُفقد لا يوجد أيّ منفذ للخير، ولكن كيف نأتي بالغيرة؟!

وأضاف: إنّه من العجيب تجد أنّ المرأة تستنجد والطفل يستنجد: يا أيّها الناس قُتلَ آباؤنا وأمهاتنا وأطفالنا قُتِلوا، وأنتم ترفهّون عليهم، بأيّ منطق هذا!

وتابع: «بعظهم يُتاجر بحقوق الإنسان، فهذا الشخص المسكين الذي فقد اباه هذا

ليس إنساناً! لماذا تنظرون بعين عوراء؟ هناك مشكلات تعصف بالبلد كبيرة، يُراد لها حل».

ودعا الصَّافي السياسيين إلى ترك الخطابات وايجاد حلول حقيقية، وأن تكون هنالك غِيرة، غيرة حقيقة لديهم، وبيّن: «انا اختزلت كل الكلام بهذه العبارة، فالإنسان غيرته ستدفعه إلى أن ينتصف من المظلوم، يُرجع الحقوق المسلوبة والى أن يُرتّب الأمور بشكل جيد.

الان هناك مصالح شخصية اثرت على الناس بشكل لا يوصف، إلى اين المصير؟!؟!

وأوضح: إنّ بعض الناس الآن خائف، وبعض القضاة النزهاء خائفون، إخواني جرائم الإرهاب جرائم دولية، وكم مرّة تكلمنا هنا، وهذا الكلام لكم ألا يتأذى منكم عندما يرى طفلا يتيماً يقول قد قُتل أبي ويعرف القاتل، والقاتل مُرفّه ومُنعّم عليه، وهذا المسكين حقوقه إلى الآن لم يتسلّمها، وذلك القاتل في أفضل حالة وبسهولة جداً يمكن أن يخرج.

أي منطق هذا؟! شيّموا انفسكم واجعلوا عندكم غيرة، وانا هنا كلامي للجميع وأتحدث بلسان مواطن عراقي، ومن حق أي فرد في هذا البلد أن يعيش وهو مطمئن، إذا رأى اداءً سيئاً يؤشر عليه ويقول هذا الأداء غير صحيح، لا يلقي باللائمة على زيد أو عمرو، والنتيجة أنّ ما حدث حدث، مشكلة في المال العام أو مشكلة كذا أو كذا، أعطني غيرة عند مسؤول أقول لك اطمئن.

وتابع ممثّل المرجعية حديثه: «كيف نأتي بهذه الغيرة؟ وواقعاً أنا اثيرها في نفوس الإخوة، بالله عليكم هذا الذي يحصل لا يخدم أحداً، وأنتم الذين تخضعون لكذا وكذا مُغرر بكم وانتم والله مساكين وتعيشون احلاماً لا أعرف في مقابل قتل أبناء جلدتكم، البلد الآن يستصرخكم، وهناك تداعيات خطيرة وانتم لستم في معزل عن العالم.

واختتم خطبته بقوله: لا بد أن نحمي المواطن، ولابد أن يشعر المواطن بالأمن والامان، إخواني رجاءً هذا الحافز لا بدّ أن يكون عندكم، حافظوا على حقوق ودماء وارواح الناس في أي موقع من المواقع.

خطبة رقم (٣٢)

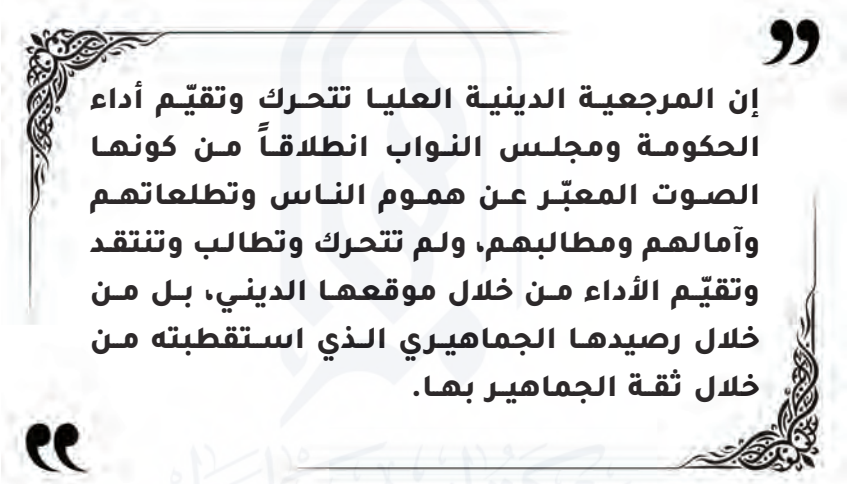
١ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ٩ آب ٢٠١٣م

عدّت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف أنّ مطالبها التي تخصّ أبناء الشعب العراقي وتقييمها لأداء الحكومة ومجلس النواب خلال السنوات الماضية يأتي انطلاقاً من كونها الصوت المعبّر عن هموم الناس وتطلعاتهم وآمالهم ومطالبهم، ولم تتحرك وتطالب وتنتقد وتقيّم الأداء من خلال موقعها الديني، بل من خلال رصيدها الجماهيري الذي استقطبته من خلال تلك الثقة.

وقال ممثّل المرجعية وخطيب الصحن الحسيني الشريف الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة ما نصه: أود أن أبيّن أمراً طالما ذكرناه سابقاً ونتعرض إليه من باب التذكرة، وهو توضيح منهج المرجعية الدينية العليا والمطالبات والتقييم الذي يُطرح من خلال خطب الجمعة، هنا تساؤل نطرحه، هل إنّ المرجعية الدينية العليا حينما تتحرك وتُطالب بمطالب تخص أبناء الشعب العراقي وتقيّم أداء الحكومة ومجلس النواب خلال هذه السنوات، هل هو انطلاقاً من موقعها الديني؟ أم انطلاقاً من قاعدتها الجماهيرية وبما تمتلكه من رصيد جماهيري يتمثّل فيما تملكه من قلوب ملايين الناس؟

وأضاف: «إنّ أيّ جهة حتى وإن لم تكن دينية – وهذا ما نشاهده لدى جميع شعوب العالم– حينما تمتلك قاعدة جماهيرية من ملايين الناس فإن من حقها الطبيعي – وهذا ما يقرهُ الجميع– أن تطالب بحقوق هذه الملايين وتدافع عنهم وتعبر عن صوتهم ومطالبهم لتحقيق حقوقهم.

موضحاً: إنّ المرجعية الدينية العليا انطلاقاً من رصيدها الجماهيري الناشئ من ثقة الجماهير بحصافة رأيها وسداده وحكمته، وإنّها لا تبحث عن مصالح دنيوية في تحركها ومنهجها فقد وضعت ثقتها المطلقة بالمرجعية الدينية العليا، **فإنّها – المرجعية الدينية العليا – تتحرك وتقيّم أداء الحكومة ومجلس النواب انطلاقاً من كونها الصوت المعبّر عن هموم الناس وتطلعاتهم وآمالهم ومطالبهم، ولم تتحرك وتطالب وتنتقد وتقيّم الأداء من خلال موقعها الديني، بل من خلال رصيدها الجماهيري الذي استقطبته من خلال تلك الثقة – ثقة الجماهير بها–.**،



وبين سماحة الشيخ الكربلائي: «لقد دأبت المرجعية الدينية العليا على توجيه النصائح والإرشادات إلى الكتل السياسية والسياسيين والمسؤولين في جميع السلطات التنفيذية والتشريعية لحثّهم على أداء مهامهم المكلفين بها وفق الدستور، ووفاءً لاستحقاق المواطن العراقي الذي انتخب أعضاء هذه السلطات.

موضحاً: إنّ ما يُذكر من تقييم ونقد وتوجيه في خطب الجمعة فانه يمثل صوت الضمير للمواطن العراقي للحصول على حقوقه وتحقيق مصالح هذا البلد والشعب، ويتأكد أهمية مواصلة هذا التقييم والتوجيه خصوصاً بعد استشراء ظواهر الفساد المالي

والإداري، وسوء استغلال السلطة، والاختلاف الفاحش في سلّم الرواتب واستمرار حالة التدهور الأمني، ومعاناة الكثير من أبناء الشعب العراقي من نقص الخدمات، وتفشي البطالة، وحرمان الكثير من الطبقات الفقيرة من أبناء الشعب العراقي من المقومات الأساسية لرعايته، بما يكفل لهم حفظ كرامتهم وصونهم من مخاطر الفقر والحرمان، ولم نجد في الافق القريب ما يظهر معه حلول جذرية لهذه المشاكل.

وطالب الشيخ عبد المهدي الكربلائي مجلس النواب العراقي بالإسراع في إقرار قوانين تمس تحقيق مطالب لشرائح مهمة من أبناء الشعب العراقي، ومنها قانون توحيد سلّم الرواتب، وقانون التقاعد، بقوله: «مع اقتراب الدورة التشريعية الثانية لمجلس النواب من الانتهاء، فإن هذا المجلس مطالب بالإسراع في إقرار قوانين تمس تحقيق مطالب لشرائح مهمة من أبناء الشعب العراقي، ومنها قانون توحيد سلّم الرواتب وقانون التقاعد.

وأضاف: «فإن المأمول من هؤلاء المواطنين في إقرار هذه القوانين هو رعاية الموازنة والعدالة لهم في تحقيق سلّم متقارب في رواتب الموظفين بما يمنع حصول فوارق فاحشة في رواتب موظفي الدولة، وكذلك انصاف المتقاعدين بما يحقق لهم رواتب تكفل لهم العيش الكريم بعد سنوات طويلة من خدمة البلد والشعب؛ تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

خطبة رقم (٣٣)

٨ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ١٦ آب ٢٠١٣م

أكد ممثّل المرجع الأعلى سماحة آية الله العظمى السيد على الحسيني السيستاني (دام ظله) في كربلاء: إنّ حالة اللامبالاة وعدم الاكتراث ما تزال هي السائدة بين المسؤولين الحكوميين في العراق وعدم اهتمامهم بمصالح هذا الشعب المسكين، مجددا دعوته القوى المعنية بالملف الأمني إلى توفير الحماية للأقلية التركمانية بالعراق.

وتطرّق الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة إلى أمرين: كثرة التفجيرات واستمرارها في مدن عدة في العراق، وما يتعلق بالإخفاقات في الأداء الحكومي في مجالات متعددة.

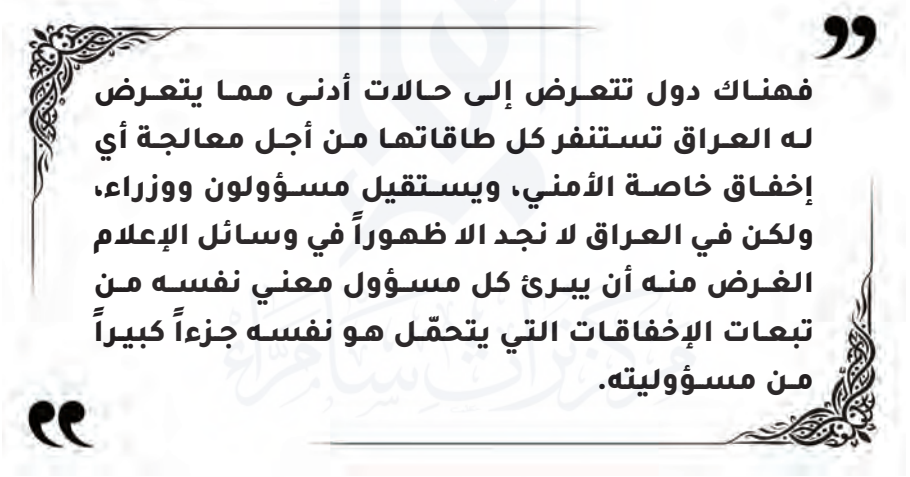
فقد بيّن: اننا نجد بعد كل اخفاق أمني أو خدمي يحمِّل كل طرف المسؤولية على الأطراف الأخرى خشية أن يفقد موقعه السياسي أو رصيده الشعبي، ولا نجد طرفاً يمتلك الشجاعة والجرأة لكي يعترف ولو بنسبة من التقصير أو العجز أو الفشل، وبالتالي ستبقى مثل هذه الحوادث من دون تشخيص الأسباب الحقيقية، ولا نتمكن أن نضع الاصبع على الجرح لكي نتوصل إلى العلاج الشافي.

وأضاف: «ان كل مسؤول معني بهذه الملفات يخرج على وسائل الإعلام لكي يحمِّل الأطراف الأخرى مسؤولية الفشل، ولا يراجع نفسه لكي يشخص كم من نسبة الفشل والتقصير يتحملّها».

وتابع الكربلائي حديثه بقوله: ما تزال حالة اللامبالاة وعدم الاكتراث وبتعبير

آخر (لا يوجد قلب محروق) على هذا الشعب المسكين، فهناك دول تتعرض إلى حالات أدنى مما يتعرض له العراق تستنفر كل طاقاتها من أجل معالجة اي اخفاق خاصة الأمني، ويستقيل مسؤولون ووزراء، ولكن في العراق لا نجد الا ظهوراً في وسائل الإعلام الغرض منه أن يبرئ كل مسؤول معني نفسه من تبعات الإخفاقات التي يتحمّل هو نفسه جزءاً كبيراً من مسؤوليته».

وأوضح ممثّل المرجعية العليا: إنّ التسقيط السياسي من كل طرف للطرف الآخر والحملات الإعلامية من بعضها تجاه البعض الآخر، فإن كل ذلك لا ينفع البلد، وعلى السياسيين أن يأخذوا العبرة مما يجري في دول المنطقة برمتها من وضع مزر، وأن يتفقوا على كلمة سواء في إدارة البلد من خلال تغليب مصالح هذا البلد على مصالحهم الضيقة.



مؤكداً: «ما تزال ظاهرة الفساد والرشوة لا تهتم الكتل والاحزاب المشاركة في السلطة بمعالجة أسبابها وقلع جذورها، وعلى رأس ذلك محاسبة المفسدين المنتمين إلى نفس هذه الاحزاب والكتل، فهم في مأمن من الحساب والعقاب، ولعل بعضاً منهم إذا وجد نفسه قد كشفت أوراقه فهو يلملم امتعته واوراقه ويطير إلى ذلك البلد الذي يحمل جنسيته؛ ليعيش منعماً مرفهاً لا يهتز له ضمير ولا جفن».

وبيّن الكربلائي: إنّ هناك مصاديق كثيرة للفساد والرشوة ما لم تعالج فإن هذا الوضع المزري لا أمل بانتهائه، ومنها دفع نسبة لا يستهان بها من أفراد الأجهزة الأمنية لنصف رواتبهم أو أقلّ أو أكثر مقابل عدم دوامهم، وشراء بعض المناصب بالأموال، وتفشي الرشوة وغيرها، مما لا نجد في الأفق القريب إجراءات جادة وفاعلة للقضاء عليها، بل إنّ الأدهى من ذلك أن بعضاً من المخلصين إذا كشف حالات من الفساد أو الخلل نجد الإجراء المتخذ بحقه هو العقوبة ونقله إلى مكان آخر إضافة إلى اختيار الأشخاص في المواقع المهمة في الكثير من مؤسسات الدولة على أساس انتمائهم لتلك الكتلة أو الحزب الذي جعلت المؤسسة أو الوزارة من حصته، أو لوجود صلة قرابة أو علاقة اجتماعية، واستبعاد العناصر الكفوة والمهنية؛ لأنهم يزاحمون هؤلاء الأشخاص».

ما تزال ظاهرة الفساد والرشوة لا تهتم الكتل والاحزاب المشاركة في السلطة بمعالجة أسبابها وقلع جذورها، وعلى رأس ذلك محاسبة المفسدين المنتمين إلى نفس هذه الاحزاب والكتل، فهم في مأمن من الحساب والعقاب، ولعل بعضاً منهم إذا وجد نفسه قد كشفت أوراقه فهو يلملم أمتعته وأوراقه ويطير إلى ذلك البلد الذي يحمل جنسيته؛ ليعيش منعماً مرفهاً لا يهتز له ضمير ولا جفن

وأشار سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى ظاهرة بدء الكثير من العوائل من طوز خورماتو بالنزوح منها إلى مدن أخرى، مبيّناً أنّ هناك أساليب تهجير متنوعة منها ما يصدر من بعض الجهات من تهديدات بالقتل والتفجير والخطف؛ ليؤدي ذلك إلى نزوح عوائل كثيرة خوفاً من وقوع هذه التهديدات وتنفيذها».

وأضاف: إنّ «هناك جهات اخذت تكثر من التفجيرات بالسيارات المفخخة

والعبوات، فتضطر الأقلية المهدّدة والتي يقصد اخراجها من المدينة لأسباب معروفة إلى هجرة المدينة. داعياً القوى المعنية بالملف الأمني في المدينة إلى توفير الحماية لهؤلاء المواطنين من الأقلية التركمانية».

> **بل إن الأدهى من ذلك أن بعضاً من المخلصين إذا كشف حالات من الفساد أو الخلل نجد الإجراء المتخذ بحقه هو العقوبة ونقله إلى مكان آخر.**

وتطرق الكربلائي إلى خطورة ما يتعرض إليه الشباب في العراق، منها:

أ- رغبة الكثير منهم بالنزوح من العراق، وهذا يشكل خسارة كبيرة للبلد، إنّ هذه الطاقات الشابة ستستفيد منها جهات خارجية ودول أجنبية، فهم إما يملكون طاقات عقلية وفكرية وعلمية ومهنية، وسيتم احتضانهم ورعايتهم من تلك الجهات وتستفيد منهم الدول الأخرى في مقابل حرمان العراق من طاقاتهم.

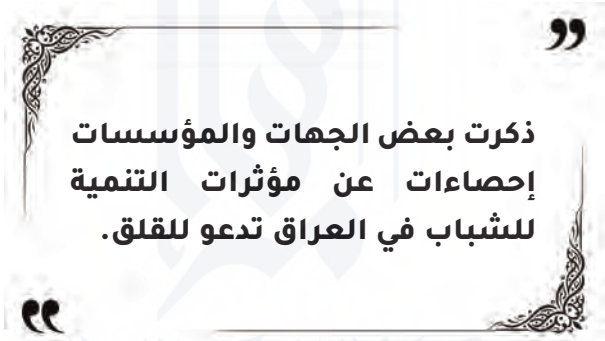
وإما انهم لا يمتلكون مثل هذه الطاقات، فهم سيضطرون ربما – للعمل في وظائف وأعمال مهينة، وعلى كلا الحالين فهناك خسارة كبيرة للعراق.

ب – ذكرت بعض الجهات والمؤسسات احصاءات عن مؤثرات التنمية للشباب في العراق تدعو للقلق، ومنها:

١- أدى تحسن المستوى المعيشي لعدد من الاسر إلى توجه الشباب إلى اهتمامات ونشاطات جانبية وغير مفيدة، كقضاء كثير من الوقت في متابعة الانترنت وافلام الالعاب والحديث عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأمور غير مفيدة، وانحسر الاهتمام بالدراسة

أو قلة الوقت المخصص للدراسة ولتحصيل الثقافة والفكر والعلوم المفيدة، مما أدى إلى تدني المستوى الدراسي والثقافي للشباب ورسوب الكثير منهم.

٢- بروز ظواهر اجتماعية وممارسات تشكل خطورة على اخلاق وتربية الشباب، ومنها التوجه إلى المقاهي وأماكن اللهو واللعب، والاهتمام بالمظاهر الخارجية المأخوذة من الغرب، ومن ذلك صرف الشباب لكثير من أوقاتهم في ممارسات السباق بالدراجات البخارية والاهتمام بأمور غير مهمة كاقتناء السيارات والهواتف النقالة وغيرها أكثر من الاهتمام بالدراسة والثقافة والمعرفة، مما يؤشر أن سلم الاهتمام بالأمور الثانوية تقدّم على الاهتمام بالأمور الأساسية للشباب.



وطالب سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي المؤسسات التربوية والأسرة الالتفات إلى خطورة هذه الظواهر والتوجهات التي تعكس انخفاض مؤشرات التنمية لدى الشباب، ووضع الحلول المناسبة، كما إنّ المطلوب من المؤسسات التعليمية وكوادر الاساتذة والمعلمين والمدرسين تنبيه الشباب إلى خطورة ذلك، وأن تقوم وزارة الشباب بوضع دراسات واحصاءات يمكن من خلالها وضع حلول صحيحة وعلمية للمعالجة.

خطبة رقم (٣٤)

١٥ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ٢٣ آب ٢٠١٣م

دعت المرجعية الدينية العليا إلى تقوية الجبهة الداخلية العراقية والابتعاد عن التأزيم مع الأطراف السياسية الأخرى داخل العراق، وعدّته التعامل الصحيح للوقوف بوجه تدخلات بعض دول الجوار السلبية في شؤون العراق الداخلية، كما دعت مجلس الوزراء إلى إقرار قرارات أخرى تساعد عاجلاً في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتوازن، وتقليل الفجوة بين رواتب موظفي الدولة، واصفة قرار مجلس الوزراء الأخير برفع رواتب الدرجات الدنيا والوسطى في سلم الرواتب للموظفين بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقال ممثّل المرجعية العليا وخطيب جمعة كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة ما نصه: «صدر قرار من مجلس الوزراء برفع رواتب الدرجات الدنيا والوسطى في سلم الرواتب لموظفي الدولة، نقول: إنّ هذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح ونحتاج إلى إقرار قرارات أخرى تساعد عاجلاً في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتوازن وتقليل الفجوة بين رواتب موظفي الدولة؛ إذ ما تزال بعض التعليمات التي صدرت في السنوات السابقة تبقي شيئاً من هذه الفجوة وتشعر الكثير من الموظفين بالغبن الاجتماعي، إضافة إلى تأثيراتها الأخرى، ومن ذلك:

١- إلغاء الامتيازات المالية وغيرها لمسؤولي الدولة.

٢- رفع رواتب المتقاعدين المتدنية تجاه استحقاقاتهم وارتفاع التكاليف المعيشية للمواطن بصورة عامة، ورفع التباين في المخصصات الممنوحة لموظفي الدولة لأصحاب

الشهادات والاختصاصات، حيث يوجد تباين فاحش في هذه المخصصات والرواتب لنفس العناوين الوظيفية من وزارة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى من مؤسسات الدولة، ما أدى إلى آثار سلبية على الأداء الوظيفية، وكذلك عدم استقرار أصحاب الاختصاص والشهادات في مواقعهم الوظيفية وهجرتهم إلى وزارات ومؤسسات يجدون فيها امتيازات أفضل أو يهاجرون خارج العراق. موضحاً: إنّ «بعض هذه التعديلات والمعالجات وإن كانت موضع دراسة الآن والمطلوب هو الإسراع في إقرارها؛ تخلصاً من الآثار السلبية لبقائها ولكي تساعد في تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية المطلوبة».

وأضاف الكربلائي فيما يتعلق بكيفية التعامل مع ملف العلاقات مع بعض دول الجوار قوله: «مما لا شك فيه أنّ لبعض دول الجوار تدخلاً سلبياً في شؤون العراق الداخلية، والسؤال هنا: كيف نتعامل التعامل الصحيح مع هذا التدخل بملاحظة الأوضاع الراهنة التي يمرّ بها العراق؟ متسائلاً: هل يكون ذلك من خلال التصعيد الإعلامي والذي تؤدي إلى مزيد من التأزيم في العلاقة مع تلك الدول، أو من خلال اتباع خطوات استفدناها من التجربة التي عاشها العراق في مخاض العملية السياسية والأوضاع المتأزمة التي مرّ بها خلال السنوات السابقة؟».

وتابع ممثّل المرجعية العليا قوله: هناك مجموعة من الخطوات التي تمثل محصلة هذه التجربة تتمثل بـ:

١- تقوية الجبهة الداخلية، ومحاولة الوصول إلى موقف عراقي موحد قدر الإمكان ومن خلال معالجة المشاكل الداخلية لتقوية العلاقات مع المواطنين.

٢- الابتعاد عن التأزيم مع الأطراف السياسية الأخرى داخل العراق، واعتماد مبدأ التهدئة والحوار والتفاهم مع هذه الأطراف؛ تجنباً للتشنّج في العلاقة فيما بينهما، والذي ينعكس على مواقفها تجاه هذا التدخل. موضحاً: اننا بحاجة في الوقت الحاضر

إلى اعتماد هذا المبدأ – الابتعاد عن التأزيم – كثقافة عامة في حياتنا في العراق سواء أكان على مستوى الطبقة السياسية أم على مستوى الحياة الاجتماعية وفيما يتعلق بظاهرة هجرة العقول العراقية إلى خارج العراق، دعا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي إلى دراسة أسباب هذه الظاهرة وكيفية معالجتها بقوله: «لقد اشارت منظمة اليونسيف الأممية إلى ظاهرة ازدياد اعداد العراقيين الذين يتركون العراق إلى دول أخرى للحصول على ما يفتقدون إليه في العراق من الامان والعمل المناسب لطاقاتهم وشهاداتهم، والخطورة في هذه الظاهرة هو ازديادها مما يجعل العراق يخسر المزيد من العقول والكفاءات العلمية التي اكتسبت مهارات وقدرات علمية وفكرية ومهنية من خلال التعليم الجامعي وخبرات العمل».

إننا بحاجة في الوقت الحاضر إلى اعتماد هذا مبدأ الابتعاد عن التأزيم كثقافة عامة في حياتنا في العراق سواء أكان على مستوى الطبقة السياسية أم على مستوى الحياة الاجتماعية

وأضاف: «نحن بحاجة إلى دراسة الأسباب بأجمعها وإعطاء كل سبب نسبته من التأثير، ووضع الخطط العلمية لمعالجتها، ومن جملة المعالجات هو حسن التوظيف واعتماد معايير الكفاءة في التوظيف دون المعايير الأخرى من المحسوبية والمنسوبية والموقع لدى الاحزاب المتنفذة، إضافة إلى اشعار صاحب الاختصاص والكفاءة بالاحترام والتقدير الاجتماعي والتعامل معه في كل موقع من مواقع الدولة على هذا الأساس دون امتهان وحط من شأنه وموقعه العلمي، ومعالجة أسباب تلكؤ الاستثمار، ووضع تشريعات لتشجيع ونهوض القطاع الخاص ليساعد على امتصاص هذه الاعداد من أصحاب الكفاءات».

خطبة رقم (٣٥)

٢٢ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ٣٠ آب ٢٠١٣م

دعا ممثّل المرجعية الدينية العليا المسؤولين إلى تعزيز الثقة بأنفسهم، وأن يتداركوا الفوضى الموجود في البلاد، موضحاً: إنّ الإنجازات الموجودة في الواقع العراقي لا ترتقي إلى عطاء الناس. مطالباً السياسيين إعطاء خارطة طريق واضحة لأبناء الشعب العراقي في حلّ مشاكل البلاد.

وقال السيد أحمد الصَّافي خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة اليوم ما نصّه: «لا شك في أنّ الداخل إلى أيّ بلد أو مدينة سيقرأ قدرة القائمين من خلال مجموعة من العوامل دون أن يعرفهم، وإنّما سيعرف إجمالاً أنّ هناك حالة إيجابية مثلاً أو حالة سلبية، الإنسان إذا دخل إلى اي مدينة سيرى هناك ترتيباً في شوارعها أو ازقتها أو في فرز الأمور السكنية عن الأمور التجارية عن الأمور الصناعية، يرى أنّ المدينة مقسّمة وظيفياً».

وأضاف: «سيعرف من خلال ذلك أنّ وراء ذلك جهات تبذل جهداً في سبيل أن تُظهر مدنها بأفضل حُلّة، قطعاً هناك الكثير من الإخوة سواء كانوا في مجالس المحافظات أو الحكومة المركزية يحملون همّاً حقيقياً لبلدانهم ومدنهم، لكن مجرد حمل هذا الهم بنفسه لا يغيّر الواقع، فالعراق بلد جميل في ترتيبه الجغرافي، وفيه ثروات طبيعية، والنسبة بين المساحة والسكان يكاد يكون بلداً مقبولاً ومثالياً، لكن المشكلة اين تكمن؟! المشكلة تكمن في تخطيطنا لهذه المدن، واقعاً توجد حالة من الفوضى، وإنّ هذه الفوضى يوجد أكثر من جهة مسؤولة عنها، مثلاً الجهة المسؤولة عن أساس تخطيط المدن تأخرت كثيراً

في تلبية احتياجات المدينة. مبيّناً أنّ هناك طفرة في زيادة السكان، وهذه الطفرة في زيادة السكان عامل إيجابي، لكن بعض المسؤولين يتأخر مواكبة هذا الركب المتطور والمتزايد في سبيل إيجاد مدينة تنسجم مع هذه الزيادات والاحتياجات».

وأوضح الصافي: «أصبحت عندنا حالة من العشوائية، فإنّ بعض المسؤولين لا يكترث، بل بعض المسؤولين يتدخل سلباً إذا أُريد أن يُطبَّق النظام على (زيد) من الناس؛ لمجرد وجود علاقة خاصة، وستكون هناك نتوءات غير منسجمة مع طبيعة المدينة بحيث الداخل إلى المدينة سيستكشف ذلك بشكل واضح، إضافة إلى وجود ثقافة من نفس الناس، هذه الثقافة تحتاج إلى تحسس بالآخرين، ليس من الصحيح أنا كمواطن اعيش في حي سكني، ليس من الصحيح أن فجأة أرى أنّ هناك وظيفة لا تنسجم مع السكن جُعلت في هذا الحي، بحيث بدأت تسبب إزعاجاً للجار والعائلة، فقد يكون هناك مقهى مزعج للناس، أو بناية بطوابق معينة وبدأت المسألة تأخذ حالة من الفوضوية.

وتابع ممثّل المرجعية حديثه: إنّ هذه المسألة ليس لها علاقة بالتوافقات السياسية، وإنّما هذه المسألة لها علاقة بالاهتمام بمدننا، الإنسان لا بد أن يحترم خصوصية اي مدينة، بالنتيجة من المسؤول عن ذلك؟! هذه المدن عندما تكون المدينة سكنية، فعلاً مكاناً سكنياً مبنياً على الراحة، عندما يكون مكاناً صناعياً له مكانه وعندما يكون مكان تجاري له مكانه، هذه المسائل ليست سياسية، وإنّما مسائل إدارية تحتاج إلى رؤية واضحة والى تثقيف، على الإخوة واقعاً أن يتداركوا مسائل الفوضى في بناء البلد، لا بدّ من مساعدة بين الحكومات المحلية والمركزية والناس في هذا الأمر.

وحول التداعيات التي يمرّ بها البلد وعموم المنطقة قال السيد أحمد الصافي: «لابد أن يوجد هناك تكليف، ما هو تكليف اي مسؤول في البلد الآن عما يجري؟! كيف نعالج الأمور؟! هل توجد مشكلة؟ نعم توجد مشكلة، توجد مشكلة أمنية وحصاد الارواح أصبح بالمئات وهذه مشكلة، توجد مشكلة سياسية نعم توجد مشكلة سياسية، هل هذه

المشاكل لا تُحَل.

عندما نقرأ الواقع السياسي ماذا نرى؟! وماذا يرى المواطن وماذا يشم من رائحة في تركيبة هذه الدولة، للإنصاف البلد مملوء بكفاءات وكوادر تحمل همّ الوطن، لكن في الوقت نفسه هناك مشاكل كأنه لا يُراد لها أن تُحَل، مثلاً ندعو إلى الحوار ونقول: الآن جزء مهم من المشاكل ينتهي بالحوار حتى اعرف أنت ماذا تريد وانا ماذا أُريد، لكن في العراق عندنا مشكلة في الحوار، الحوار يتأخر ويتأخر شهوراً لعله، وإذا جرى الحوار لا يبحث عن المشاكل الأساسية، نعم الحوار بنفسه مطلوب، لكن الحوار قيمته بإنتاجه، ما نتيجة الحوار؟.

وتابع الصافي: «واقعاً الإنسان عندما يرى هذه المشاكل يعتب على مجموعة من الإخوة يقول: نحن في حالة اشبه بحالة الطوارئ، والآن الحالة العامة فيها مشاكل حقيقية، فيها نزيف دم وفيها تصعيد طائفي وتصعيد إعلامي، وفيها تدخلات، والناس تنتظر وتأمل، ونحن عندما نعتب على الإخوة السياسيين ألا يروا الواقع؟ نتكلم بواقعية: من يريد التغيير الحقيقي؟ هناك مشاكل حقيقية، الإنسان عندما يتميز بالجرأة والشجاعة يكبر في أعين الناس، قُل المسؤولية أنا اتحملها وسأُغير من طريقتي، فإن البلد والشعب والناس تأمل، وبالنتيجة تستنجد، وبالنتيجة تطلب حلولاً والحلول بأيديكم، وانا أتكلم عن الإخوة الساسة، واقعاً أنا احب كمواطن عراقي أن أرى قامة شامخة لأي مسؤول عراقي، أحب أن أراه قوياً وله عزم وإرادة، وله القدرة على أن يغير لا أن ينبطح أمام أي مسؤول آخر، و أن لا يقبل بنصيحة من خارج البلد، فهذه لا تحل المشكلة مهما كان لونها، مطالبا المسؤولين بتغيير الواقع العراقي، فالعراق فيه كفاءات وطاقات وثروات، لماذا لا تبرّز هذه؟!

متسائلاً: لماذا يُنعَت الآن العراقي بأنه يلهث وراء النسبة مع المقاول ومع الشركة وكذا، لماذا يُنعت أنّ بعضاً لا يفهم أي شيء وجيء به في موقع مهم من مواقع الدولة،

لماذا؟! قطعاً هناك كفاءات برزّوها واستعينوا بأبناء جلدتكم، كيف تُحَل مشاكل العالم؟

وأشار السيد الصافي: إنّ هذا الخطاب وعشرة مثله لا يغير شيء لكن الواقع بيد من؟ بيد من بيده قلم وتوقيع وتأثير سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، مبينا أنّ الإرهاب موجود وأزمة الثقة موجودة، بل تفاقمت وبعض الخدمات تأخرّت، داعيا المسؤولين بان يمتازوا بالشجاعة والحصافة فيجب أن يبيّن المسؤولون المشكلة؟! موضحاً: إنّ هذا الكلام غير موجه لطائفة بذاتها، بل إنّ الكلام هو لجميع الطيف العراقي سواء كان من الشيعة أو من الاكراد أو من السنة أو التركمان أو من أيّة جهة، هذا بلدنا.

ودعا ممثّل المرجعية العليا السياسيين إلى الحوار والجلوس والتفاهم لا بد أن تبرز نتائجه سريعاً، ولابد نجلس يومياً لمعالجة هذه المشاكل الموجودة، وهذا كله تاريخ سيُكتب فاكتبوا التاريخ بشكل تُحفظ فيه هيبة البلد. مبيّناً: انني أحب أن يكون المسؤول الأمني والإداري قوياً وعزيزاً وعنده ثقة بنفسه أنّه يستطيع أن يغيّر، لا أن دائماً يسمع من الآخرين والآخر لا بد أن يملي عليه دائماً وكأنه آلة صمّاء».

وأضاف: «المسؤول لا بدّ أن يكون قوياً وجريئاً، والناس انتخبت هؤلاء الإخوة ثقة منهم بأنهم لهم القدرة على أن يغيروا، لا تخيب خيار الناس، الناس عندها أمل، وتريد من يحقق هذا الامل».

وطالب السيد أحمد الصَّافي الساسة أن يرفقوا بالبلد أو أن يتنازل أحدهم للآخر محبة للبلد. قائلاً: اجلسوا جلسة حقيقية للتاريخ ولله وللناس، واخرجوا بنتائج طيبة حتى نشعر نحن في العراق أنّ هؤلاء الإخوة في موقع المسؤولية ويحققون آمالنا، هناك يتيم ينتظر، وهناك أرملة تنتظر، وهناك عائلة شهيد تنتظر، والفقراء تنتظر، والناس تنتظر، هذه كلها أنتم مسؤولون عنها، وأنتم قادرون لكن لا اعرف لماذا أنتم تكتّفون أنفسكم بأنفسكم؟!

وأضاف: «اكسروا هذه القيود وسترون أن هذا البلد يستحق التضحية، وهذا البلد ينتظر همتكم، قوموا بحل المشاكل وأعطونا خارطة طريق واضحة، وابدأوا بحل المشاكل، والناس تصبر، لكن الدم لا نصبر عليه فهذا موت، اجعلوا الناس تتفاءل واياكم أن تخدعوهم بالشعارات، اجعلوا الناس تتفاءل بالعمل، أنا لا ألغي الإنجازات، نعم هناك عمل لكن لا يرتقي إلى عطاء الناس، عطاء الناس كبير ووفير، وأهل العراق أهل وفاء، اعطوا كل ما عندهم ويعطون، لكن يريدون أن يروا منكم معاشر الساسة، يروا منكم خيراً.

وتابع الصَّافي بقوله: «انا استنهض فيكم هذه الهمم، تنازل لأخيك، ماذا تريدون؟؟ هل تريدون حرباً طائفية وقومية ؟؟وهل يوجد من يدفع لكم حتى تصرحوا هكذا؟! لا زلنا نستنهض في الإخوة المسؤولين هذه الهمّة نحو مستقبل هذا البلد، والحمد لله رب العالمين».

خطبة رقم (٣٦)

٢٩ شوال ١٤٣٤هـ الموافق ٦ أيلول ٢٠١٣م

حذّرت المرجعية الدينية العليا من استمرار الأعمال الإجرامية ذات الطابع الطائفي التي شهدتها بعض مناطق البلاد الأسبوع الماضي من دون أن يكون هناك تحرك سريع لمنع تكرارها، مجددة رفضها لاستخدام القائمة المغلقة والدائرة الانتخابية الواحدة في الانتخابات المقبلة، عادّة في الوقت نفسه قرار المحكمة الاتحادية العليا باستبدال أكثر من ٤٠ عضواً من أعضاء مجالس المحافظات بأعضاء آخرين جاء متأخراً، وسيؤدي إلى ارباك في عمل بعض المجالس.

وقال ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب جمعة الصحن الحسيني الشريف سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة: «شهد الأسبوع الماضي أحداثاً أمنية بعضها يحصل في كل أسبوع من تفجيرات واستهداف للأبرياء، وبعضها يذكر بالعمليات الإجرامية ذات الطابع الطائفي مما كان يحصل عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و، كما حصل في البصرة من استهداف لإمام وخطيب جامع التقوى من الإخوة السنة، وقتل أفراد أسرتين بالكامل في منطقة اللطيفية، وهدم المنزلين عليهما، إضافة إلى استمرار مسلسل تفجيرات طوز خورماتو، وكذلك استمرار التفجيرات في بغداد وديالى.

وأوضح الكربلائي: «إن هذا النوع من الجرائم في اللطيفية والبصرة ومناطق أخرى له لون طائفي، سواء أكان يصدر من هنا أو هناك يترتب عليه آثار وخيمة وكارثية ويعيدنا إلى الأجواء التي حصلت عام ٢٠٠٦م وما بعدها، حيث تشهد المناطق نفسها

التي كثرت فيها الاعتداءات ذات الطابع الطائفي أعمالاً إرهابية جديدة بنفس الطابع السابق؛ ولذلك نحذّر من استمرار هذه الأعمال الإجرامية من دون أن يكون هناك تحرك سريع لمنع تكرارها، وبالتالي تحتاج إلى تركيز أكبر من قبل القوات الأمنية؛ لما لها من تداعيات خطيرة على التعايش السلمي في المناطق المختلطة.

مبيّناً: إنّ استمرار مأساة طوز خورماتو لا يمكن الصبر عليها أكثر من ذلك، فالمطلوب من القوات الأمنية والأجهزة المعنية والمسؤولة عن الملف الأمني في طوز خورماتو التحرك الجدّي لمعالجة هذه الخروقات».

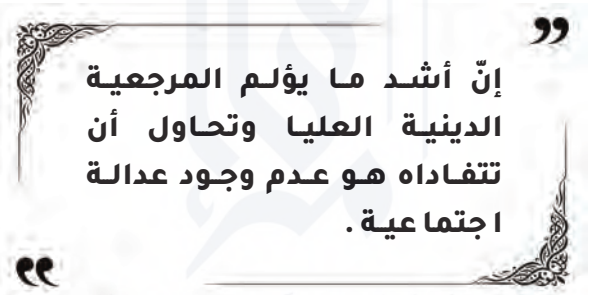
وما يتعلق بقانونين مهمين سيطرحان على مجلس النواب للتصويت عليهما، هما: قانون التقاعد الموحد، موضحاً: سبق أن طالبت المرجعية الدينية العليا وقبل أكثر من سنتين باتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة لأعضاء مجالس النواب ومجالس المحافظات؛ إذ صدر بيان من مكتب سماحة السيد السيستاني –دام ظله الوارف– بتاريخ ٢٢ ربيع الأول١٤٣٢هـ الموافق ٢٦ شباط ٢٠١١م ورد في بعض فقراته ما يلي:

(إن المرجعية الدينية العليا تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولا سيما الطاقة الكهربائية، وقبل هذا وذاك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلّف سنوياً مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم، وإلغاء ما يوجد منها حالياً).

وأضاف: «إن التأكيد الشديد من المرجعية الدينية العليا على إلغاء هذه الامتيازات هو لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية؛ إذ إنّ أشد ما يؤلم المرجعية الدينية العليا وتحاول أن

تتفاداه هو عدم وجود عدالة اجتماعية فالعدالة الاجتماعية لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي والاجتماعي والنفسي للمجتمع، فلابد أن يكون هناك ميزان واحد للجميع في هذه الرواتب التقاعدية حتى نحقق مبدأ العدالة الاجتماعية.

وتابع الكربلائي: «ليس من الانصاف أن يكون هناك اناس موظفون يعملون ٣٠ سنة ويخدمون وتذهب زهرة شبابهم وصحتهم واعمارهم في السلك العام للوظيفة ثم يتسلمون راتباً تقاعدياً بسيطاً، في حين هناك اشخاص خدمتهم سنة واحدة أو سنتان أو أربع سنوات ويتسلمون راتباً ضخماً وبينه وبين الرواتب التقاعدية لملايين الموظفين فوارق فاحشة تشعرهم بالغبن الاجتماعي الكبير، وكان المأمول والمفترض من البداية أن تكون هناك استجابة».



وأوضح ممثّل المرجعية الدينية العليا: اننا بعد هذا التأخر الطويل وطول المدة نقول: فقد استجابت الحكومة – ولله الحمد– على تقديم مشروع قانون التقاعد الموحد لعرضه على مجلس النواب، وإن كان هناك ملاحظات عليه، ومن ذلك احتساب خدمة أعضاء مجلس الحكم ومجلس النواب وغيرهم خدمة وظيفية مضاعفة، الا انه أهون بكثير من القانون السابق».

وطالب الشيخ الكربلائي من مجلس النواب أن يكون على مستوى المسؤولية ويبادر إلى المصادقة على هذا القانون تحقيقاً للغاية المذكورة.

وجدد سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي رفض المرجعية الدينية العليا للقائمة المغلقة والدائرة الانتخابية الواحدة في الانتخابات المقبلة. موضحاً: إنّ القائمة المغلقة تغلق الطريق امام الناخبين لأن ينتخبوا مَن يريدون أن يصلوا إلى مقاعد مجلس النواب؛ إذ لا يسعه أن يصوّت لمن يريد ويرغب أن ينتخبه، بل سيذهب صوته لشخص آخر لا يريد أن ينتخبه، وهذا شيء خطير، ولابد أن يوضع حدّ له، ولا نريد أن نكرر التجربة السابقة التي أثبتت فشلها. مبيّناً: إنّ الإصرار على القائمة المغلقة سيؤدي إلى عزوف وعدم رغبة المواطنين بالمشاركة في الانتخابات.

وأضاف: أما الدائرة الانتخابية الواحدة فإنها لا تحقق تمثيلاً متناسباً لجميع مكونات الشعب العراقي، فحتى يكون هناك تمثيل لجميع المكونات بصورة تتناسب مع حجمها لا بدّ من اعتماد الدوائر الانتخابية المتعددة، والدائرة الواحدة لا تحقق هذا الغرض.

وحول ما يتعلق بقرار المحكمة الاتحادية العليا باستبدال أكثر من ٤٠ عضواً من أعضاء مجالس المحافظات بأعضاء آخرين، أكد سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي: نحن لا نريد أن نناقش في تفسير تعليمات ونظام توزيع المقاعد بقدر ما أنّ هذا القرار جاء متأخراً، فبعد أن صادقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على توزيع المقاعد واختيار الأعضاء للمجالس، وتشكلت اللجان من مجالس المحافظات، جاء هذا القرار الذي سيؤدي إلى إرباك في عمل بعض المجالس، إضافة إلى أن هذا النمط من التأخير سيضر بالعملية الانتخابية وبثقة المواطن بالمفوضية العليا وبالمحكمة الاتحادية؛ إذ يفترض بهذه المحكمة أن تصدر توصياتها وتعليماتها قبل المصادقة من المفوضية».

خطبة رقم (٣٧)

٦ ذي القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ أيلول ٢٠١٣م

انتقد ممثّل المرجع الديني الأعلى اية الله العظمى السيد علي السيستاني في كربلاء عرقلة عمل الشركات الجيدة من صغار الموظفين. كما انتقد واقع التعليم في العراق من خلال تزوير الشهادات، والتي وصفها بأنها استهانة بالعلم.

وقال السيد أحمد الصَّافي خلال الخطبة الثانية ما نصه: «انتم تعلمون أنّ الاقتصاد في كل دول العالم يعطى أهمية بالغة وقصوى، وتوضع كثير من الدراسات التي تتناسب مع طبيعة الدولة، وبالنتيجة لا بدّ لأيّ بلد أن يبحث عن وسائل بنائه سواء من خلال ما عنده من أموال أو ما يستخدم من شركات، و يضع أسساً علمية لغرض بناء الدولة، في العراق البلد كنظرية اقتصادية يميل إلى اقتصاد السوق بحيث لم تحصر كل الأمور بشكل مركزي، وإنّما تطلق اليد لكثير من القطاع الخاص الذي يهتم ببناء البلد، وهذه مسألة بهذا المقدار جيدة. كاشفاً عن وجود مشكلة، ولكن أين تكمن المشكلة؟

وأضاف: إنّ المشكلة هي من بعض صغار الموظفين الذي يمكن أن يعرقل عمل شركة صاحبها عنده همّة وعنده همّ أن يبني البلد، بعض صغار الموظفين يمكن أن يعرقل عملهم ويؤخر التسديدات المالية له، تعلمون ماذا يحصل؟ ستبتعد هذه الشركة عن العمل مع الدولة، وهذه الشركة نحن نحتاج أمثالها، شركة نظيفة ووقرة وملتزمة ودقيقة، ولها حرص، لكن بعض صغار الموظفين لا يحصل منها على ما يريد يحاول أن يعرّقل».

وتابع: إنّ كلامي فعلاً مع هؤلاء الذين جاؤوا بهمّة أن يبني البلد، فالإنسان من

حقه يقول: أنا شركة جيدة ورصينة وعندي خبرة استفدتها من الخارج، أو من هنا، فأريد بناء البلد؛ لكن هذا المسكين يقع في [التعامل مع] بعض النفوس الضعيفة التي تعرقّل عمله، والآن بعض الشركات هم يطلبون الدولة تسديدات، وتجد بعض الموظفين يقف حجر عثرة أمام هذه الشركات، أين ستذهب هذه الشركات؟ ستبتعد عن الدولة! من سيأتي؟ الذي يمكن أن ينسّق مع صغار الموظفين!

و تساءل الصَّافي خلال حديثه: «من يحمي هؤلاء؟ نحن نبحث ونقول: يا ايها الشركات، يا ايها الناس، هذا بلدكم تعالوا واخدموا البلد، قالوا: نعم نحن جئنا لكن خلصونا من بعض هؤلاء الصغار الذين هم في السلّم صغار، لكن أمامنا كبار؛ لأنهم أوقفونا ونجحوا أن يضعوا عراقيل أمام عملنا، ونحن نطلب الدولة الآن أموالاً كثيرة وهي لا ترضى أن تعطينا؛ لأنّ هناك مشكلة، والمشكلة مفتعلة، ولا أحد يصدّقني باعتبار أنا متهم، والناس تصدّق هذا الموظف ولا يعلمون هذا الموظف ما يعمل، حقيقة هذه مشكلة قائمة وانا لا أتكلم عن الشركات التي تعمل كما يحلو لها، لكن الشركات الجيدة لماذا تضعون العراقيل أمامها.

موضحاً: إنّ البلد لا يبنى بهذه الطريقة، البلد يبنى بتوجيه وتقييم حقيقي لهذه الشركات التي تسعى فعلا لأنّ تبني البلد بطريقة صحيحة.

كما وانتقد ممثّل المرجعية عمليات التزوير بالشهادات بقوله: «قطعاً العراق ليس طارئاً عن الحضارة، ولم نزوّر حضارة العراق، والعراق بلد العلم وبلد الكتابة إلى ما يمكن أن نتحدث به، وهذا دافع لنا أن نبذل المزيد.

موضحاً: أن الوضع التعليمي في العراق فيه مشاكل، فانا لا أعرف إلى الآن ما المبررات الحقيقية وراء تزوير الشهادات؟! قد يُقال: لغرض منصب، أو لغرض راتب إضافي، المبرر هو الاستهانة بالعلم، وتلك فوائد دنيوية أخرى سرعان ما تزول».

وأضاف: إنّ الإنسان إذا استهان بالعلم سيتأخر، لماذا؟ لأنّ هذا المزوّر سيبقى دائماً يشعر بالجهل وإن أعطيناه من الألقاب ما شاء الله، سيشعر دائماً بأنه جاهل! فماذا يصنع؟ سيحارب أهل العلم، وسيقف حجر عثرة أمام أهل العلم، وسيسخر من العلم؛ لأنه لا يحترم العلم، هذا توهين للجانب العلمي، فالمعلم والمدرس كان مهاباً سابقاً؛ ولذلك كان الطالب ينتبه للمعلم والمدرس؛ لأنّ المعلم يريد أن يصنع منه رجلاً، وهيبة المعلم والمدرس جزء منها ناشئ من القوانين التي تحفظ وتحصّن المعلم والمدرس، بوصف هذا الشخص مسؤولاً عن تخريج وتربية جيل بكامله.

وتابع الصافي: إنّ «هيبة المعلم إذا نحن أفقدناه إياها، وإذا هيبة المدرس نحن أصدرنا قوانين بإضعافه قطعاً الطالب لا يستفيد، أنا لا أقول ننصر المعلم على الطالب، ولا أقول ننصر التلميذ على المعلم، ولكن أقول هناك مرتبة يجب أن تُحفظ وهي مرتبة المعلّم، فالمعلم من حقه أن يحاسب الطالب ولا أقول يضربه، بل أقول يحاسب، إذا حاسبه لا تقوم الدنيا ولا تقعد، هذا المعلم يريد الخير لهذا الطالب، تتدخل العلاقات والوسائط ويجرّم هذا المعلم، اذن لا بدّ من وجود قوانين تحفظ هيبة المعلم وهيبة المدرس.

وأوضح ممثّل المرجعية أنّ «الطالب لا بدّ أن يشعر عندما يذهب إلى المدرسة بأنه يذهب إلى مكان مقدّس، وأنّ المعلم لا بد أن لا يحابي الطالب، ويبتعد عن المحسوبيات ويعطيه درجات رعاية لظرفه، هذا خطأ وغير صحيح، فهذا سيولّد نتائج سلبية، لذلك يجب أن أعوّد الطالب على أن يأخذ النتائج بذراعه كما نقول، لذلك علّمه الجد، ومحبة البلاد، واحترام اخوته، وزملائه.

واضاف سماحة السيد أحمد الصَّافي قوله: إخواني العملية التربوية لا تنتهي لا بخطبة ولا بعشرة خطب، وإنّما العملية التربوية تحتاج إلى جو، أي بلد ثماره طلابه وكل المواقع ستشغل من الطلاب،فإذا تعود الطالب أن يكون حريصاً يحب بلده إذا شغل موقعاً اطمئن عليه، إذا عوّدنا الطالب على الكلام النابي وعلى الغش ثم بعد ذلك مكنّاه

سنؤثر على البلد، بعض الطلبة والإخوة فشلوا في الدراسة ماذا صنع؟! ترك الدراسة وذهبوا للكسب خارج الدراسة وتوفقوا في جانب معيّن ولله الحمد، ولكن يقولوا: أعطونا شهادة مزوّرة، ولم يدفعوا إلى المعلم حتى ينجحهم.

وبيّن الصافي: أنّ مؤسسات التربية والتعليم مؤسسات مقدسة، لا بدّ أن يكون طلبتنا الأعزاء في مستوى تحمل المسؤولية، الطالب لا تمنحه درجة زائدة، فهذا يضره ولا ينفعه، وإنّما وجّهه وقُل له اقرأ بالطريقة الفلانية هذا أفضل، فالجانب التربوي يحتاج إلى رعاية ليس في الوزارات المعنية وإنّما في عموم الدولة، داعياً إلى بناء جيل على محبة بلادنا وعلى الاهتمام باحترام النظم واحترام الكبير واحترام الناس، هذا تأثير المدرسة».

خطبة رقم (٣٨)

١٣ ذي القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠ أيلول ٢٠١٣م

شدّدت المرجعية الدينية العليا في التأكيد على ظاهرة الاستهداف والاستهداف المتبادل بين الطوائف العراقية، وحذرت منها، مؤكدةً على أنها أمر خطير على مستقبل العراق وعلى وحدة النسيج الاجتماعي والوطني فيه، كما أنه يهدِّد وحدة البلاد؛ كما دعت المرجعية العليا إلى تقويم الواقع التربوي والتعليمي في العراق كماً ونوعاً ووفق المعايير المهنية والموضوعية للبدء بعملية الإصلاح التربوي والتعليمي. هذا ما تحدث به ممثلها في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال خطبة صلاة الجمعة اليوم.

مبيّناً: «فيما يتعلق بالأحداث الأمنية الأخيرة ذات الطابع الطائفي المتبادل من الاغتيالات والتهجير القسري، فمن جهة هناك عمليات اغتيال للمواطنين الشبك في الموصل، وتهجير مئات العوائل من هذه الأقلية من مناطق سكناهم، وكذلك التفجيرات المستمرة في المناطق التركمانية في طوز خورماتو وتهجيرهم من مناطق سكناهم، هذا في الشمال، وفي الوقت نفسه استهداف بالاغتيالات وغيرها لمواطنين من الطائفة السنية في البصرة، وتهجير عوائل من عشيرة السعدون من ذي قار وغيرها.

فما المطلوب؟

المطلوب من الأجهزة الأمنية المعنية أن تعطي اهتماماً أكبر وتحركاً اسرع ازاء هذا الاستهداف الطائفي المتبادل، وأن تتعامل بحزم مع أي جهة كانت تصدر منها هذه الاستهدافات ذات الطابع الطائفي، سواء أكان في الشمال أم في الجنوب، وتكليف الجهات الرسمية المعنية واضح في هذا الجانب، ولكن هناك تكليف آخر وهو : إنّ العقلاء

من كلا الطرفين يجب أن يتفقوا ويحذروا من التداعيات الكبيرة والخطيرة الناتجة من هذا الاستهداف الذي له صفة طائفية، فإنّ له تداعيات خطيرة على مستقبل العراق وعلى وحدة النسيج الاجتماعي والوطني فيه، ويهدِّد وحدة العراق، فكلّ شيء في خطر لو استمر هذا الاستهداف من دون علاج.

لذلك يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لوضع حدٍّ لهذه الأعمال؛ إذ ليس بالضرورة أنّ التكليف متوجه للذين لديهم موقع حكومي، بل جميع الأشخاص الذين لديهم موقع اجتماعي، أو لديهم كلمة مسموعة، أو لديهم موقع عشائري، وكل شخص أو جهة لديها موقع مؤثر ويسعه أن يمنع وقوع مثل هذه الحوادث، فإن التكليف متوجه إليه وعليه أن يعمل ما بوسعه لمنع ذلك.

مضيفاً: «ومما يؤسف له أنّ القضية وواقع الحال أصبحت العمل بمبدأ المقابلة بالمثل، وهذا أمر خطير جداً،فإذا صار قتل في هذا الجانب على الهوية يقابل بقتل على الهوية في الطرف الآخر، واذا صار تهجير في هذه المنطقة بصفة وبلون معين بان تستهدف طائفة أو مكون بلون معين يقابله تهجير بالمثل للطائفة والمكون الآخر، فأصبح الاستهداف بالقتل والتهجير ليست من طرف واحد، بل من الطرفين وهذا سيؤدي إلى كارثة كبيرة للبلد، ويجب أن يعرف الجميع أنّ استمرار هذا الاستهداف المتبادل سوف لا يكون معه أحد في مأمن من هذه العواقب، فهكذا صار واقع الحال مع الاسف.

وتابع: «وهنا نتقدّم بنصيحة للذين لديهم أدنى درجات حبّ الوطن وأدنى الضمير الإنساني، أنّ المبدأ الإسلامي الذي دلّت عليه الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا الله إِنَّ الله خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[1] .

(١) سورة المائدة: ٨.

هو الذي يجب أن يعمل به، وهذا خطاب موجه للجميعفإذا فرضنا وقع ظلم هنا أو هناك، يجب أن لا يقابل بالظلم على شخص بريء آخر، فهذا ليس بالحل الذي يمنع وقوع الظلم، وإذا فرضنا قتل شخص مظلوم وبريء هنا أو هناك ليس الحل بأنه يقابل بقتل شخص بريء في الجانب الآخر، وهذا مبدأ اسلامي وعلى الجميع أن يعمل به، وهو خطاب موجه للجميع، إنّ هذا الاستهداف المتبادل لا يمثّل حلًّا للمشكلة وللاستهداف في منطقة معينة، بل هذا سيفاقم المشكلة ويعقّدها أكثر.

أمّا الأمر الثاني، فهو بدء العام الدراسي الجديد.

فإنّ الشعب العراقي يتطلع اليوم وأكثر من أي وقت مضى خصوصاً مع هذه الأوضاع التي يمرّ بها البلد، يتطلع إلى نظام تعليمي وتربوي يرتقي بنوعية التعليم إلى المستويات العالمية والمتطورة، ويعزِّز القدرة على التنمية الشاملة للمجتمع العراقي في جميع الميادين.

مضيفاً: «اننا بحاجة اليوم إلى تقويم الواقع التربوي والتعليمي في العراق كمّاً ونوعاً ووفق المعايير المهنية والموضوعية؛ للبدء بعملية الإصلاح التربوي والتعليمي المنشودة والتي ترتكز على أسس عدة:

١ - إنّ نجاح العملية التربوية يتوقف على تهيئة الظروف والمناخات السليمة لنجاح عملية التعليم والتعلّم.

والتي تتمثل بإعداد الجهاز التربوي وأطراف العملية التعليمية بجميع أركانها، فالعملية التعليمية والتربوية لا تقف عند حدود المعلم وحده، بل هنالك أطراف أخرى تتمثل في المناهج الدراسية وطرق التدريس والجهاز الإشرافي وأولياء الأمور والأجواء الدراسية والبيئية التي يعيشها الطالب داخل المدرسة، بل الظروف والأجواء التي تحيط به داخل البيئة التي يعيش فيها من البيت وخارجه.

ولنبدأ الآن من المعلم الذي هو ركن أساسي في العملية التربوية ونترك الحديث عن بقية الأمور إلى الخطبة القادمة، فنقول:

إن عظم الرسالة التي يحملها المعلم وخطورتها وشرافتها من خلال عمق التأثير الذي يحدثه في نفوس التلامذة وعقولهم وأفكارهم ومستقبلهم العلمي وبنائهم العلمي هؤلاء الذين يمثلون مستقبل الأمة وصنّاع الغد المأمول، فلابد أن تتوافر مجموعة من الأسس لبناء المعلم القادر على تأدية هذه الرسالة التعليمية، ومنها:

أ – الوعي؛ لشرافة وخطورة المهمة المكلف بها المعلم، فإنها تمثل مهمة بناء الإنسان التعليمي والتربوي وصنع المستقبل للامة فمهمة المعلم هو بناء المواطن الصالح، فلابد من ايمان المعلم بذلك وتوفر عوامل الاخلاص والرغبة الصادقة في حمل هذه الرسالة.

وبتعبير آخر أنّ مهمة المعلم هو تعليم التلميذ كيف يكتسب المعرفة وكيف يكسبها له وكيف يبني شخصيته البناء الصحيح والصالح، فالمعلم واجبه بناء العقل والروح والتفكير بكل أنواعه.

ب – وهنا لا بدّ من توعية المعلم بطبيعة هذه الرسالة المكلف بها.

ت – تهيئة المعلم التهيئة الاكاديمية والتربوية المناسبة.

ث – الارتقاء بالوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المهنة التعليمية بما يشعرهم بموقعهم المهني المهم في المجتمع، ويضعهم على قدم المساواة مع أصحاب المهن الأخرى ممن لهم موقع اجتماعي محترم في المجتمع، يشعر هذه الطبقة التعليمية بأهمية دورهم وخطورته في المجتمع، مما يعزز اندفاعهم في هذه العملية التربوية والتعليمية، وهي مسؤولية الجميع من مؤسسات الدولة إلى أولياء الأمور إلى بقية أفراد المجتمع.

خطبة رقم (٣٩)

٢٠ ذي القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٧ أيلول ٢٠١٣م

تطرق ممثّل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة خلال خطبة اليوم من الصحن الحسيني الشريف إلى قضيتين، هما: التعليم والميزانية.

حيث قال السيد أحمد الصافي: أعرض على مسامعكم الكريمة بعض الأمور:

الأول: قضية التعليم، ذكرنا قبل وقلنا ونعيد الكلام بهذه المسألة، أن بعض الأمور متعلقة بالطلاب وبعض الأمور متعلقة بالمعلمين، سنذكر الآن شيئاً مكملاً لذلك الأمر.

أعتقد نحتاج أن نفكر به واهل الشأن حتى تتضافر مجموعة من الجهود من أجل النهوض بهذه العملية المهمة، طبعاً بناء البلد يتركب من قضيتين: البناء المادي، وهو عبارة عن هذا البناء من الحجر ومن الآجر والطرقات والجسور وما اشبه. والبناء الاخر هو بناء المواطنة وإشعار الفرد انه جزء من هذا البلد، وعليه التزامات وفي مقابل ذلك له مجموعة من الحقوق، وهذه الموازنة للأسف لم تنهض بعض الجهات المسؤولة بذلك وإشعار المواطن به، ولعلنا إذا أردنا أن نضع اليد على النقاط المهمة في ذلك يجب علينا أن نبدأ من أول مراحل التعليم، بل من الروضة والابتدائية والمتوسطة والاعدادية والجامعة.

مبيّناً: «هذه السنوات التي هي تعدّ من السنوات الربيعية في حياة كل منّا، إنّ الإنسان من عمر٧ الى٢٤ أو ٢٥ أو ٢٦ سنة يبقى في الجو الدراسي، وبالنتيجة إذا وضع المسؤول منهجاً تربوياً في خلال هذه الفترة لا شك سننتج جيلاً جيداً، ونصوغ جيلاً

ينهض بالبلد نهوضاً كبيراً جداً، بتعبير آخر نسأل القائمين على المسألة التربوية، أقول: ما الخطة التربوية لهذا الجيل؟؟ سواء كان في بناء المدارس بالطريقة التي تحفظ كرامة أولادنا وبناتنا، ما الطريقة العلمية في توفير معلم لكل كذا تلميذ؟ عالم اليوم يتعامل بأمور نعبر عنها بالمعادلات، لكل كذا مريض لا بد أن نوفر طبيباً، لكل كذا تلميذ لا بد أن نوفر معلماً.

فهناك مشكلة في عدم طرح برامج واضحة سنتسبب في مشكلة أخرى، سنأتي لها إنّ شاء الله تعالى لاحقاً، فالبرامج التربوية التطورية في بناء أبنائنا من خلال وجود معلم مميز، معلم في ذهنه حبّ البلاد، حبّ الوطن، وتثقيف هذا الطفل على هذا الجانب التربوي، نهتم بأبنائنا في النظافة في المحبة، في الجانب العلمي، في الجانب السلوكي، هذه مسؤولية التربية، وهي وزارة عتيدة وعريقة لا بد أن تنظر بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها؛ لأنها تتعامل الآن مع ملايين الأعداد، وهناك مسؤولية عليها أن تصوغ هؤلاء صياغة خاصة، وهناك بصمة لا بد أن تكون على التلميذ عندما يكمل السادس الاعدادي، وهذه البصمة تستكمل عندما نأتي إلى المعاهد والكليات».

موضحاً: «هناك جهات إخواني، فلا بد من وجود خطة، لا بد من وجود برنامج، وأعتقد أنّ هذه البرامج ممكنة التطبيق، نعم أنا معكم في مشكلة بعض القائمين لا أقول في خصوص هذا القطاع، لكن من بيده بعض القرارات المتعلقة ببناء المدارس، متعلقة بالدرجات الوظيفية للأساتذة، متعلقة بتوفير المال لهؤلاء المنتجين، بعض هؤلاء يقف شاء أم أبى حجر عثرة أمام هذا الطريق، فهي ليست مسألة متجزئة، وإنّما أنت تريد الآن أن تطمئن أنّ ولدك إذا لم يكن متفوقاً في الدراسة بشكل جيد جداً لا أقل ذهب إلى مجموع لأن يتربى، الأب الآن تطمئن إذا رأى ولده ذهب إلى المدرسة تطمئن انه سيتخلص هذا الولد من بعض الألفاظ، سيكون هذا الولد بمستوى أن يسمع كلام الآباء، سيكون هذا الولد بمستوى أن يداري نفسه، أن يكون نظيفاً أن يكون يتحسس بقيمته، من خلال

ماذا؟ من خلال المدرسة، أما إذا كان الأب يشعر أن ولده كان جيداً عنده وذهب إلى المدرسة وجاء بألفاظ نابية، فمعنى ذلك هناك مشكلة حقيقة في التربية. إخواني هذه المسألة أرجو أن تساعدونا عليها، هناك خطر تربوي، هناك خطر في منهجية أولادنا، لا أقصد المنهجية الدراسية، أقصد منهجية التربية عامة، من المسؤول عنها؟ الآن لا بد أن نلتفت إلى أهمية تغيير كثير من الأمور من خلال هذه المدرسة، والمدرسة واقعاً هي المغير، هي المحفز للتغيير، فلماذا نهمل المدرسة ولا نتعامل من هذا القطاع تعاملاً عادياً ما الدورات التعليمية والتربوية لأبنائنا؟ ما الخطط الموضوعة من أجل النهوض بذلك؟ أنت تطمئن أنّ ولدك موجود في المدرسة، لكن هذا حاصل؟ هل هذه المسألة تحصل؟ المسألة إخواني لا تنتهي لا بخطوة ولا بعشرة ولا بمئة، المسألة تحتاج إلى منهج تربوي كامل، تحتاج إلى سياسية دولة في أنّ هذا القطاع لا بد أن ينهض به في جميع الخيارات والاختيارات حتى المعلم الذي يتخرج، المدرس الذي يتخرج، لا بد أن يجعل له لوائح على أن يُقبل؛ لأنه سيكون مسؤولاً عن تربية أبنائنا، مسؤولاً عن إيجاد هذه الجذوة المحبة في نفوس أبنائنا، أنت ستصنع منه شخصاً في موقع المسؤولية، لا بد أن نصوغه من الآن، هذه مسؤولية لا بد أن لا نتنازل عنها، وننبه عليها وأن يتحقق ولو بالحد الأدنى من ذلك».

وأضاف الصافي: «ليس من المعقول في كل سنة نبحث عن استجداء مبالغ من أجل بناء بعض المدارس، أو فك الاختناق في بعض المدارس، معنى ذلك اننا لا نتعامل بخطط منهجية، توزيع المدارس في مناطق لا بد أن يكون ضمن عناية. المدرسة عندما تبنى الآن ليس كما تبنى قبل ٥٠ سنة، هذه مسألة لا بد لمن يكون مسؤولاً عنها [أن تكون لديه رؤية] لغرض النهوض بواقعنا الكبير، حتى هذه التربية التي يتربى عليها البعض في القتل وفي التهديد وفي أخذ المال من الغير من الخارج وعدم الاحتفاظ بالمال العام له علاقة بالتربية، إذا استطعنا أن نربي هؤلاء، أنا أقول: لاحظوا أكثر من ١٥ سنة هذا الطالب وضع عقله عند هذه الجهة المربية، لا بد أن تكون بصمة التربية واضحاً عنده، من

المعني؟ الكلام للمسؤولين الآن هذه المسألة قد تكون أكبر من الوزارة، لا بد أن تتضافر الجهود الكبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع.

وقد أشار إلى أن: «النقطة الثانية سأتركها حتى نستغل الوقت ستؤجل إلى وقت آخر».

أما النقطة الثالثة فقد بيّن السيد الصَّافي «مسألة الميزانية إخواني وأهمية الميزانية، في كل سنة تقدم الميزانية إلى مجلس النواب لغرض المصادقة عليها حتى تبدأ الوزارات بعد ذلك لتنفيذ برامجها، الكلام ليس في خصوص قضية معينة، إنما أتكلم لمسألة أخرى أقول ما المعايير التي توضع من أجل الميزانية؟ يعني ما هي المعايير حتى نوزع أموالاً كثيرة، يعني نهتم بالميزانية التشغيلية كثيراً؟ وأنتم تعرفون ما الميزانية التشغيلية.

وأضاف: «المعايير الاقتصادية التي تجعل البلد في حالة تقدم ليس الميزانية التشغيلية، أقول: الآن أنا وانت نجلس على مائدة الافطار مائدة الغذاء، حاول الآن «المسؤول» أن يسمع بإفراز المواد التي جاءت من الخارج يعني استوردتها افرزها، ستخرج بمحصلة قليلة من انتاج هذا البلد والبقية من خارج البلد، معنى ذلك ليس عندنا خطة اقتصادية متينة قوية للمستقبل، العراق بلد غني لكن يجب عليه أن يلتفت أنّ هذا الغناء لا يكون إلى يوم القيامة، العراق بلد لديه نفط، لكن يجب أن يفهم أنّ هذا النفط لا يكون إلى آخر الدهر، عليه أن يبني، عليه أن يرى أنّ هذه الثروة هي ملك لأجيال قادمة، فعلى من يكون في مستوى المسؤولية الآن أن يبني البلد سواء قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، حتى تشعر أنت عندما تأكل تشعر أن هذا هو انتاج هذا البلد، الميزانية الرؤى التي وضعت فيها الميزانية أنا في عقيدتي الخاصة تحتاج إلى إعادة نظر، نعم من حق كل وزارة أن تحتاج إلى أموال حتى تعمل، كم وزارة عندنا؟ ولكن هذه ليست مشكلة الوزير الفلاني من المسؤول عن المفاهيم الاقتصادية لحفظ البلد جانب القوة عندنا، من المسؤول عنها؟ الوزير يقول اعطوني مالاً حتى ينهض بوزارتي هذه ليست مشكلة خاصة بالوزير الفلاني،

مشكلة في البلد أموال البلد، التفتوا الحركة المالية النقدية لاحظوا عندما تخرج ابتداء من البترول هذا مال عندما يصدره ثم جئنا بالمبالغ لاحظوا الحركة النقدية في المبالغ، ما النسبة التي ينتفع منها البلد، ليس المواطن، لا أقصد كم يأخذ المواطن من مال، هذا ليس معنى اقتصادياً، هذا معنى مالي، أنا أتحدث عن اقتصاد هذه الحركة المالية، كم منها يعود إلى البلد؟ ينهض بالبلد؟ كم منشأ صناعياً بني بهذا المال؟ كم منشأ زراعي بني بهذا المال؟ كم شخصاً استفاد من المال من أجل أن يحيي الأرض سواء زراعة أو أن يبني عليها مشروعاً لا تقل لي: كم مواطناً استفاد ووضع في جيبه، هذا ليس معنى اقتصادياً هذا معنى مالي، أنا أتحدث عن اقتصاد، أموال هائلة اقتصاد غير موجود، لا بد أن ننهض بالبلد اقتصادياً، أجيال ستحاسب أجيالاً ستقف حيرى بعد ذلك أي مشكلة الآن تكون حدودية سنعاني من أزمة غذائية، المعنى الاقتصادي لا بد أن ينهض هذا ليس معنياً به شخص واحد، معنية به منظومة الدولة مؤسسات الدولة، لا بد أن تجعل هذه المسألة بالحسبان، أنا مع الرفاهية للمواطن والمواطن يجب أن يطمئن يجب أن يرتاح يجب أن يترفه، لكن يجب أن يفهم المواطن أنّ هذا المال الذي أعطي له الآن إذا أنفقه سيكون فقيراً، ويحتاج إلى مال آخر، بينما إذا قلت هذا المال سأبني به هذا البلد، وبالنتيجة سيعود النفع لك، لا شك ستكون حالة من الجدية في بناء اقتصاد هذا البلد إخواني.

وقد اختتم خطبته قائلاً: المسألة الأولى التعليم، هي خطرة إذا لم ننهض بها، وهذه المسألة اخطر وانا من هذا المكان اوجه الآن نداء لكل المسؤولين كل علماء الاقتصاد في هذا البلد، كوادر البلد، أقول: لا بد أن نرى جهداً اقتصادياً في بناء البلد عندنا مياه كثيرة اقتصادياً ماذا صنعنا بها؟ عندنا نفط، اقتصادياً ماذا صنعنا به؟ عندنا أراض اقتصادياً ماذا صنعنا بها؟ عندنا صناعات، اقتصادياً ماذا صنعنا بها؟ الجانب الاقتصادي فيه أمان إلى البلد، إخواني المسؤولين على الميزانية الرجاء لا تنظرون إلى هذه الوزارة نعطيها كذا وهذه الوزارة نعطيها كذا، ليست القيمة كذلك، المسألة اقتصادية ماذا انتج الوضع اقتصادياً؟

هل نحن في سلامة، خصوصاً العراق أحادي التمويل كما يقولون، فقط النفط الذي يأخذ النسبة الكبيرة لعله أكثر من ٩٠ بالمئة بقية الأمور وعلى ذلك، نحن في حالة غير صحية للمستقبل، هذه المسألة واقعاً احذر منها انا، وانبه المسؤولين لا بد من وجود قدرات اقتصادية (اعيد) ليست مالية وإنّما اقتصادية وامراً بينهما أمراً بعيد جداً.

كما دعا السيد الصَّافي أن يرحم الله الشهداء الذين سقطوا خلال التفجيرات التي وقعت في الامس وخلال الأسبوع الماضي.

وأضاف: «واقعاً هذا الملف الأمني يدمي القلب، وانا لا اكتمكم واقعاً ماذا نقول؟ تحتاج المسألة إلى معالجات حقيقة، تحتاج إلى حصانة دمائنا بشكل صحيح ليست بشكل إعلامي، بشكل واقعي؛ لأنّ هذا الدم يسفك دم حرام لا يكفي أن نترحم على شهدائنا وأن نتمنى للجرحى الشفاء، هذا وحده لا يكفي لا يحل المشكلة، إخواني السياسيون ارجو أن تلتفتوا لذلك، رفقاً بدماء العراقيين والعراق، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرينا في اهلنا كل خير، وأن يرجع الحقوق المسلوبة من المسلمين في كل العالم إلى أهلها، وأن يرينا في هذا البلد كل خير إن شاء الله تعالى».

خطبة رقم (٤٠)

٢٧ ذي القعدة ١٤٣٤هـ الموافق ٤ تشرين الأول ٢٠١٣م

انتقد ممثّل المرجعية الدينية العليا سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الضغوطات التي تحاول الكتل السياسية ممارستها في تعديل قانون الانتخابات باتجاه تحصيل أكبر مكاسب ومصالح تخص كتلتها، غير مبالية بما هو مطلوب لتحقيق المصالح الأهم للعملية الديمقراطية، مطالباً الأجهزة الأمنية المركزية الاستفادة من التعامل المهني الأمني مع الهجوم الإرهابي في اربيل والذي أدى إلى تقليل الخسائر إلى أدنى مستوى.

مبيّناً: «ما يتعلق بالأحداث الأمنية من تفجيرات في مدينة الصدر ومناطق أخرى وكذلك التفجيرات في اربيل والعدد الكبير من الضحايا في مجلس العزاء في مدينة الصدر وما يحصل من استغاثات من أهالي بغداد، فقد وصل الأمر إلى حد لا يمكن الصبر عليه وتحمّله خصوصاً بعد استمرار الأعمال الإجرامية المتواصلة وبأعداد كبيرة تخلّف هذا العدد الكبير من الضحايا».

وأضاف: «نود أن نتوقف قليلاً عند التفجيرات في اربيل والتي تكشف أنّ الإرهاب لا يستثني أحداً، وأنّ جميع مكونات الشعب العراقي تُستهدف من هذه العصابات الإرهابية، وأنّ كل مكان يمكن أن يطاله الإرهاب، فإنّ المطلوب هو أن نستفيد من الدرس، وكيفية التعامل المهني الأمني مع الهجوم الإرهابي في اربيل، والذي أدى إلى تقليل الخسائر إلى أدنى مستوى، إننا لا نريد من ذلك أن نشكّك ونقلّل من قدرات القوات الأمنية وتضحياتها الكبيرة، وكذلك فإنّ هناك فرقاً بين طبيعة الأماكن

المستهدفة في إقليم كردستان – حيث استهدف مقراً امنياً- بينما هنا في بغداد تستهدف أماكن تجمع المواطنين الأبرياء، حيث تتعمد هذه الجماعات الإرهابية اختيار الأماكن التي يتواجد فيها المواطنون بكثافة لإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية، وإنّما – مقصودنا – هو أن نستفيد من الدروس و التعامل المهني الأمني وتوفير عناصر متدربة وتأهيلها مهنياً، وتفعيل الجهد الاستخباري سيقلّل من الخسائر البشرية في الارواح والممتلكات ويفوّت الفرصة على الإرهابيين من تحقيق مآربهم؛ إذ كان مقصود الجماعات الإرهابية هو دخول المقر الأمني الرئيس في اربيل، ولكنهم – بفعل المعالجة الأمنية الصحيحة- لم يتمكنوا من ذلك.

وبيّن الكربلائي: «أما الأمر الآخر (قانون الانتخابات) **من المؤسف أنّ كل كتلة تحاول أن تضغط في تعديل القانون باتجاه تحصيل أكبر مكاسب ومصالح تخصّ كتلتها، غير مبالية بما هو مطلوب لتحقيق المصالح الأهم للعملية الديمقراطية.**

من المؤسف أن كل كتلة تحاول أن تضغط في تعديل القانون باتجاه تحصيل أكبر مكاسب ومصالح تخص كتلتها، غير مبالية بما هو مطلوب لتحقيق المصالح الأهم للعملية الديمقراطية.

وهناك مادة خطيرة يحاول البعض إدخالها ضمن مواد القانون، وهي انه يحق لرئيس الكتلة أن يضمّ عدداً من أصواته إلى مرشح آخر من كتلته لم يتأهل إلى عضوية المجلس، فتكون تلك الأصوات التي أعطاها رئيس الكتلة سبباً في حجزه للمقعد النيابي، بمعنى أنّ المرشح يصل إلى عضوية مجلس النواب إذا حصل على عدد من الأصوات أقلّ من العتبة الانتخابية، ثم يضمّ إليه عدداً مكمّلاً له ليصل إلى العتبة الانتخابية من خلال

أصوات رئيس الكتلة التي منحها اياه، ومن النتائج الخطيرة لذلك أن يصبح هذا النائب اداة بيد رئيس الكتلة يسيِّره كيف يشاء، ولا يمكن لهذا النائب أن يظهر أي اعتراض أو رأي مستقل مخالف لرأي رئيس الكتلة أو المتنفذين فيها؛ لأنّ مصيره أصبح بيد رئيس الكتلة وأصحاب النفوذ فيها.

متسائلاً: «هل يمكن على هذه الحال أن نبني عملية ديمقراطية صحيحة؟ قائمة على حرية الرأي والتعبير وعدم الهيمنة من الكبار والمتنفذين؟».

موضحاً: «ومن النتائج الخطيرة لذلك عدم ثقة المواطن بالانتخابات وعزوفه عن المشاركة فيها».

أما عن قانون الاحزاب فقد أوضح الكربلائي: «أما قانون الاحزاب فهو من القوانين المهمة التي لا بد أن يلاحظ في تشريعه مسألة التمويل للأحزاب، بحيث يغلق الطريق، ولا تترك أي ثغرة لحصول الهيمنة الخارجية والتدخل في القرار بسبب تمويل الاحزاب من جهات خارجية، فإن من أخطر الأمور في الوقت الحاضر في العراق هو: عدم استقلالية البعض من الكيانات في قرارها، وأحد أسباب عدم الاستقلالية هو التمويل الخارجي».

كما ودعا إلى نشر ثقافة الترشيد في كل أمور حياتنا، وبالخصوص مسألة التيار الكهربائي: «بعد التحسن الملحوظ في خدمة الكهرباء فإنه من دواعي الإنصاف أن نتوجه بالشكر والتقدير لكل من أسهم في تحسين هذه الخدمة في الأيام الأخيرة، والمؤمل استمرارها (سواء أكان من وزارة الكهرباء أم من غيرها).

مبيّناً: «لدينا بعض التوصيات في ما يتعلق بالقطاع الصناعي بالذات اكان العام أو الخاص، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية:

١- يرجى من الدوائر المعنية الحكومية وغيرها البدء بإيلاء الاهتمام الكبير بالقطاع

الصناعي العام والخاص؛ لأنّ أحد الأسباب المهمة التي جعلت هذا القطاع مهملاً، هو التعذّر بعدم كفاية الطاقة الكهربائية، فإن في إحياء مشاريع الصناعة توفير رافد آخر للدخل القومي، إضافة إلى تشغيل الايدي العاطلة والتي ستسهم في التخفيف من هذه المشكلة ومعالجة البطالة المقنعة في الوقت نفسه في بعض دوائر الدولة.

من أخطر الأمور في الوقت الحاضر في العراق هو:
•عدم استقلالية البعض من الكيانات في قرارها.
•وأحد أسباب عدم الاستقلالية هو التمويل الخارجي.

٢- المؤمل من المواطنين هو ترشيد الاستهلاك في كل خدمة تقدم لهم، بل في كل مال عام أو خاص، ونحتاج هنا إلى الاهتمام بنشر ثقافة الترشيد والاعتدال في الصرف وأخذ مقدار الحاجة فقط، فإن الجهود والطاقات والأموال التي تصرف وتستنزف لإنتاج كيلو واط واحد هو شيء كبير، إضافة إلى أن الترشيد يوفر الطاقة لاستعمالها في موارد أخرى.

٣- المأمول من وزارة الكهرباء إيصال هذه الخدمة إلى جميع المواطنين الذين ما يزالون محرومين من هذه الخدمة.

خطبة رقم (٤١)

٥ ذي الحجة ١٤٣٤هـ الموافق ١١ تشرين الأول ٢٠١٣م

وجهت المرجعية الدينية العليا دعوةً إلى الشعب للتعايش السلمي واحترام رموز الأطراف الأخرى في العراق؛ وانتقدت مفردات البطاقة التموينية الرديئة التي توزعها وزارة التجارة على المواطنين.

جاء هذا في الخطبة الثانية لصلاة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف اليوم والتي كانت بإمامة السيد أحمد الصافي.

حيث تطرق إلى التعايش السلمي في البلاد بقوله: ما معنى التعايش السلمي؟!

حيث إننا دائماً نسمع بهذا المصطلح، سواء كان عند أرباب السياسة أو في بعض الندوات أو في بعض الاطروحات عن التعايش السلمي، وقطعاً الذي يطرح هذا المطلب هو في مقابل تعايش آخر غير سلمي والكل يريد التعايش السلمي، لا شك أنّ الإنسان يطمئن في مجتمع يسوده السلم والمحبة، وقطعاً التعايش السلمي يحتاج إلى ركائز ومقومات.

مبيّناً: «العراق ليس بلداً مختلفاً عن بقية البلدان التي يكون فيها تعدد، سواء كان تعدداً مذهبياً أو قومياً، كما لا يختلف عن بقية الدول، لكن ركائز التعايش السلمي عندما تسود والكل يعرف حدود هذا التعايش، لن تكون هناك مشاكل خطرة لا قدر الله».

موضحاً: «إن الإنسان يعيش في جو لا بدّ فيه من أن يحترم رموز الطرف الآخر،

وأيضاً يعيش في جو لا بدّ من أن يحترم المكوّن الآخر، معنى التعايش السلمي، أنّ الإنسان يعرف حدود هذا التعايش، بحيث يرى كما من حقّه أن يعيش وفق مبادئه، أيضاً من حق الآخر أن يعيش ضمن مبادئه، وأن لا نحاول أن ننال من أي رمز عند اي مكوّن، كما لا يحقّ لأيّ طرف أن ينال من مكون كامل، فأن ينال هذا من هذا وهذا ينال من ذاك، وبالنتيجة نقول نريد التعايش السلمي.

التعايش السلمي أن تصل إلى حالة من الاحترام ومعرفة الحدود، وبعضكم رأى بعض الدول التي فيها عقائد واديان مختلفة، ولكن لا أحد يمسّ الآخر؛ لأنّ مبادئ التعايش السلمي معلومة عند كل الأطراف، ومبادئ التعايش السلمي محفوظة عند الجميع.

موضحاً: إنّ هذه الحالة تحتاج أن يعيشها الإنسان في بلده؛ لأن هذه لا تختلف عن بقية البلاد، لماذا هناك تكون مقننة ومحفوظة وهنا لا تكون؟

وبين السيد الصَّافي أنّ التعايش السلمي مطلب للجميع، وهذه القضايا ليست وليدة اليوم وإنّما قضايا موجودة، تُحفظ المبادئ عند كل طرف حتى يشعر الجميع بالاطمئنان والأمن والأمان، ويشعر فعلاً أنّه في جوّ من السلم.

وأضاف: إنّ هذا المطلب لا يختصّ بأحد، وإنّما يحتاج إلى مفهوم وثقافة عامة، الإنسان يحدّد أُطر التعايش السلمي».

أما الأمر الأخر الذي تطرّق له ممثّل المرجعية العليا، هو موضوع توفير مفردات البطاقة التموينية، حيث قال:

ان كل مواطن في هذا البلد له استحقاقات، قد يأتي مواطن ويقول: هذه البطاقة التموينية واني لست من الموظفين الكبار، والبطاقة غير محجوبة عني، وانا أبحث عنها لكن انصفوني فيها في نوعيتها وفي كميتها؟! أنا كمواطن أسأل أقول: لماذا إلى الآن بعد

سنين طويلة لا يُحَل لغز توفير مفردات البطاقة التموينية، ولماذا لم تُوفّق الجهة المعنية بتوفير نوعية جيدة، إلى الآن والنوعية الجيدة موجودة في الاسواق وتُباع عند التجار، هذا المواطن عندما يأتي ويقول انني محتاج وصدقوني ليس سهلاً على المواطن أن يقول انني متعفف وانني محتاج، لكن يرى هذا حقه وهذا الحق يعطى له بطريقة فيها نوع من الإذلال نوعية وكمية.

وأضاف السيد أحمد الصافي: أنا أسأل الآن البطاقة ممكن أن تُعطى إلى مجالس المحافظات؟ وهكذا سمعنا هذا القرار من أهل الشأن، هل هناك نهاية للمعاناة؟! سمعنا قبل فترة بأنه ستكون الحصة على شكل سلّة غذائية، ولكن حقيقة لم نر ذلك أقول ما هو السر؟ وما مشكلة البطاقة التموينية؟ وانا أسأل هذا السؤال واحتاج إلى جواب مُقنع، هل الميزانية قليلة؟! هل هي مشكلة الوسيط، أو التاجر، أو مشكلة فساد مالي، أو إداري؟

مبيناً: الناس تحارب بأرزاقها! وانا هنا لا أُحب أن ادخل في التفاصيل، لكن الإنسان لا بد أن يشعر بضمير، من كسب كذا مال من أجل أن يعطي هذه البضاعة أو يبدّل هذه البضاعة الجيدة بأخرى رديئة، لو أنّ هذا الشخص يأتي بنفسه ويرى أنّ هذه المواد غير الجيدة إلى اي جهة ذهبت سيراها ذهبت إلى امرأة تنوء بحمل الدهر عليها، أو ذهبت إلى رجل قارب الستين، وامرأة لا تملك مال، ورجل بلغ من العمر ما بلغ وهو ينتظر، وحضرة ذلك الشخص يرى هذا الفعل قد أنتج هذه البضاعة السيئة لابن بلدته وجلدته وابن وطنه ووطنيته.

موضحاً: «هناك ضمائر في الحقيقة تحتاج إلى أن تصحو، أعطونا في الحقيقة سبباً واحداً مقنعاً كان يكون وجود مفسدين، فلماذا تعطونها للمفسدين؟ ولماذا لا تحاربون المفسد؟ أو وجود نقص في المال، بيّنوا ذلك سيسعى من بيده القرار أن يزيد النسبة من أجل أبناء البلد، أمّا أنّ القضية تذهب من هنا وهناك ويأتي بكمية زهيدة ويذهب بها إلى السوق ويبيعها ويحصل على بعض المال من أجل أن يسدها بشيء آخر!

وفي ختام كلمته قال: إنّ هناك مشكلة تسمى مشكلة البطاقة التموينية، وهذه لا بد أن تُعرض جديّاً للحل، وهذه المشكلة لا تُحل بخطبة أو بخطبتين، وإنّما تُحَل بالضمائر فقط، فمن ملك ضميراً يستشعر بهذا الاكل، فأتمنى من بعض المسؤولين ممن بيده القرار أن يُدعى على وجبة غداء من مفردات البطاقة التموينية حتى يرى بأم عينيه.

أقول: إنّ ضميرك لا بد أن يبقى يؤنبك إلى الممات أن كان هناك ضمير؛ لأنّك تتاجر بقوت الناس، اذهبوا إلى دول العالم وشاهدوا كيف تعمل هذه الآليات من أجل أن تصل معززة مكرّمة والوصول مع العزّة والتكريم للمواطن.

خطبة رقم (٤٢)

١٢ ذي الحجة ١٤٣٤هـ الموافق ١٨ تشرين الأول ٢٠١٣م

طالبت المرجعية الدينية العليا وعلى لسان ممثلها في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة، التي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف، طالبت أبناء الشعب العراقي بضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية، وأن يكون المواطن عيناً يقظة على التحركات المريبة التي تستهدف العراقيين، وكذلك دعت الأجهزة الأمنية إلى المزيد من الحذر للحد من ظاهرة استهداف حياة المواطنين من أبناء الشعب العراقي، وخاصة المدارس والعملية التربوية برمتها.

وقال الشيخ الكربلائي: «في ضوء استمرار استهداف الجماعات الإرهابية لتجمعات المواطنين الأبرياء خصوصاً في المناطق الرخوة والمواقع التي يتواجد فيها كثافة من المواطنين، كمواكب العزاء والاسواق وتجمعات مساطر العمال، والآن تستهدف هذه المجاميع مدارس الأطفال حتى بدأ الرعب والخوف يسيطر على الكثير من عوائل الطلاب وادارات المدارس، فإن المطلوب هو المزيد من الحذر في ظل هذه الأجواء من الأجهزة الأمنية وتعاون المواطنين جميعاً، ويحاول كل مواطن أن يكون عيناً على التحركات المريبة، كلٌ في منطقته، وخصوصاً في المناطق ذات التواجد المكثف للمواطنين».

وطالب الجميع أن يكونوا عيوناً من هذه الجهة لرصد اي تحرك مشبوه والتعاون مع الأجهزة الأمنية؛ لأنّ الخطر لم يعد يسلم منه احد، حيث أصبحت هذه العمليات الإرهابية لا تستهدف – فقط – حياة المواطنين فحسب، بل الحياة برمتها في العراق

أصبحت مستهدفة، فالمدارس التي تجري فيها العملية التربوية والتعليمية للأطفال من أجل بناء جيل متسلح بالعلم والمعرفة اصبحوا مستهدفين، وهذه المخططات الإرهابية ليس فقط استهدافاً لحياة هؤلاء الأبرياء، بل استهداف للعملية التربوية والتعليمية التي يراد منها البناء العلمي والتربوي لهؤلاء الأطفال الذين هم جيل المستقبل. فالمطلوب من الجميع أن يكون له دور في الحد من هذه المخططات، وفي الوقت نفسه تحمّل الأجهزة الأمنية لمسؤولياتها وقيام المؤسسات التربوية بمعالجة النقص في العملية التربوية من حيث بناء المدارس ورصانة البناء العلمي والتربوي للأطفال.

وقال الكربلائي: هناك دراسة قام بها باحثون من جامعات اجنبية بالتعاون مع إحدى الجامعات العراقية قد أظهرت أنّ قرابة نصف مليون شخص لقوا حتفهم لأسباب مرتبطة بالحرب، ٦٠٪ لأسباب مرتبطة مباشرة بالعنف، والباقي لأسباب غير مباشرة، وتحتل أمراض القلب النسبة الأغلب من الوفيات الأخرى.

وأضاف: ومن جهة أخرى تؤكد وزارة الصحة زيادة عدد الذين يعانون من اعراض نفسية لا سيما القلق والكآبة، ويعزون ذلك إلى الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل ضغطاً نفسياً كبيراً.

موضحا اننا لا نريد الحديث فيما يتعلق بما هو مطلوب من معالجات أمنية لوضع حد لهذه الاعداد الهائلة من الضحايا، فإن ما حصل من كلام في ذلك فيه الكفاية ولا يلوح في الافق القريب ما يبعث على الامل في الحل الجذري للمشكلة الأمنية، ولكن الحديث عن المعالجات الأخرى التي تسهم في تقليل الوفيات الناشئة عن الحالات المرضية.

داعياً إلى تضافر جهود مؤسسات الدولة المعنية خصوصاً الصحية لإنجاز بناء المستشفيات، خصوصاً ما يتعلق بالأمراض المميتة كالقلب والسرطان وغيرها وتوفير الملاكات الطبية المدربة والكفؤة القادرة على المساهمة الفاعلة في تقليل الوفيات والاهتمام

ببناء شخصية الكادر الطبي وفق أخلاقيات المهنة الإنسانية، بحيث يؤدي هذا الكادر مهمته على أحسن وجه، مشدداً على جذب الكوادر العراقية الطبية من خارج العراق، ولكن مع توفير الأجواء المساعدة والمحفزة لهم للعودة؛ إذ ما تزال الكثير من الأمور المطلوبة _ والتي تساعد على تشجيع هذه الكوادر على العودة _ غير متوفرة.

الخطبة رقم (٤٣)

١٩ ذي الحجة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٣م

طالبت المرجعية الدينية العليا مؤسسات الدولة العراقية بأن تتبنى سياسة التكريم الوظيفي، من أجل أن يشعر المواطن المنتمي إلى وظيفة محددة بحالة من الرعاية، كما طالبت السياسيين العراقيين إلى الابتعاد عن الأداء المملوء بالشحن والبغضاء والعنف والكراهية؛ لأنّ البلد لا يحتمل.

وقال ممثّل المرجعية الدينية العليا وخطيب الجمعة في الصحن الحسيني الشريف سماحة السيد أحمد الصَّافي : إننا نطمح أن تتبنى مؤسسات الدولة مطلباً يؤثر تأثيراً ايجابياً ولعله موجود، لكن قد يكون بنسبة قليلة، الا وهو أن تتبنى سياسة التكريم ولاشك أن كل بلد فيه من الطاقات والكوادر والكفاءات الشيء الكثير، وكل بلد يعتز بمواطنيه وهذه مسألة طبيعية ومعمول بها. موضحاً: اننا في العراق نتيجة مشاكل غير مجهولة للآخرين وفي عرض هذه المشاكل توجد نوافذ متعددة لأن ينظر الإنسان إلى مواطنيه، وينظر إلى طاقات وينظر إلى قدرات لها بصمات واضحة في خدمة المواطن، وهذه الطاقات قطعاً تحتاج إلى رعاية، وعندما تتبنى مؤسسات الدولة لا أقول جهة واحدة وإنّما مؤسسات الدولة، تتبنى تكريم العناصر التي بذلت جهداً مميزاً مثلاً يمكن أن يعبّر عنه بالتكريم الوظيفي، وهذا التكريم الوظيفي نُشعر المواطن المنتمي إلى وظيفة محددة وعندما يأتي لعمل خاص نُشعرهُ بحالة من الرعاية، لا أن يكون هذا التكريم كتاب شُكر فقط أو أن ننتظر إلى أن يبلغ سن التقاعد ثم نحتفي به، أنا أقول: إضافة إلى ذلك هناك شيء آخر، وهو أن نهتم بمن يخدم البلد على مستويات متعددة،فإذا كان عندنا موظف – وما

أكثرهم – كان نزيهاً ومبدعاً وجنّب الدولة خسائر مادية عن طريق قدرته على حلّ بعض المشكلات الصناعية أو الزراعية أو الإنسانية، هذا الموظف إذا كان بهذا المستوى لا بدّ للدولة أن تنظر إليه نظرة خاصة وأن تُكرم أبناءه».

وأضاف: إنّ الدولة عبارة عن غطاء كبير، وهو يمتد بالمساحة الجغرافية للبلد، فعندما تتحرك وفق أسس علمية منهجية والهدف منها تكريم مواطنيها وفق معطيات حقيقية على الأرض. متسائلاً: كم مبدعاً في العراق سواء في داخل العراق أو خارجه؟

وتابع: «لابد للدولة أن تكرم هؤلاء وتشعر هؤلاء بانتمائهم، حتى وإن كان خارج العراق كرّمه وقل له هذا دينٌ عليك أرجعه للبلد، أو تكرمه وتقول له هذا استحقاقك؛ لأنك بذلت أشياء مهمة لهذا البلد».

وقال الصَّافي: «كم نزيه عندنا في البلد من غير المنطقي أن يسلّط الضوء دائماً على وجود مسيء. مبيناً أنّ الثواب والعقاب هي قضية منطقية عقلائية، والمشكلة اننا لا نعمل بها دائماً، وإنّما العقاب يكون أشدّ ولا يتوازن مع الثواب.

وتابع ممثّل المرجعية: «إننا لا بد أن نضع منهجية واضحة في كل مؤسسات الدولة، الوزارة الفلانية تضع في منهجها أن تُكرم اتباعها وفق معطيات محددة، وهذا الإكرام يكون على الملأ ويُشعر الناس بأهميتها؛ لأن هذا الشخص الذي بذل جهداً للدولة من حقه ومن حق أسرته علينا أن يكون شخصاً مميزاً، وهو لم يُمنح التكريم بلا ضوابط، وإنّما فعلاً بذل جهداً استحق في مقابله شيء».

وأوضح السيد أحمد الصافي: «قبل فترة ذهب وفد من العتبة إلى أحد المتاحف في المانيا فوجدوا هناك تمثالاً نصفياً لرجل عراقي مولود في ١٨٨٨م ومتوفى في سنة ١٩٦٦م، وهو رجل من أهل السماوة اسمه (اسماعيل جاسم)، مهنة الرجل هي حارس، وكان مع البعثة الالمانية في تلك السنين في التنقيب، وبعد الحرب العالمية الثانية غادر الألمان وعندهم

بعض الأمانات والأموال أودعوها عند هذا الشخص، بعد ١٤ سنة ذهب هذا الشخص إلى سوريا وجاءت البعثة إلى سوريا وأعطاهم الأمانة، تكريماً منهم لهذا الشخص الأمين صنعوا له هذا التمثال. متسائلاً: الآن كم من أمثال هذا الرجل النزيه عندنا ؟!

وتابع: إنّ مثل هؤلاء – الأمناء – عندهم غيرة وشهامة ووطنية وعزّة نحتاج إلى أن نبرّزهم حتى عندما نقارن بين الذي عنده غيرة وعزّة وبين غيرهم نقول: عندنا شواهد، وهؤلاء الشواهد أناس عاديون ولكنهم لا ينظرون إلى العناوين وإنّما إلى قيمة أنفسهم وعندهم أنفسهم أغلى من كل شيء، لماذا لا نصنع هذا مع أبنائنا من أجل إظهار الوجه الاخر للعراقيين حيث إنَّ الأخبار التي تنقل إلى العالم أنَّ هناك في العراق عمليات إلقاء قبض وفساد وغير ذلك من الحالات السلبية، لا بدّ من وجود موازنة الإنسان النزيه والواعي والشريف يكرّم حتى تتعادل الكفّة؛ لذلك فإن على الدولة أن تتبنى سياسة تكريم من يستحق فعلاً التكريم والذي عنده شهامة وغيرة ووطنية والذي يستحق فعلاً التكريم.

> **إن مثل هؤلاء - الأمناء - عندهم غيرة وشهامة ووطنية وعزّة نحتاج إلى أن نبرّزهم.**

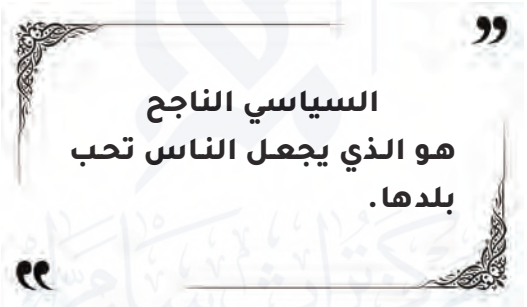
من جانب آخر طالب السيد أحمد الصَّافي السياسيين العراقيين بالابتعاد عن الأداء المملوء بالشحن والبغضاء والعنف والكراهية؛ لأنّ البلد لا يتحمل بقوله: «أنا أعتقد أنّ السياسي الناجح هو الذي يجعل الناس تحبّ بلدها.

موضحاً: أنّ هناك آليات لذلك، فلو فرضنا أنّ السياسي (س) نقول له هل أنت فعلاً جعلت الناس تُحِب بلدها، طبعاً أنت تتحدث كسياسي وتتحدث عن تطوير البلد وطاقاته، وبالنتيجة معنى ذلك أنك أنت تحب البلد، فهل استطعت أن تجعل الناس

يحبون بلدهم وتجعل الناس ترفض وتنزع من قلبها فتيل الكراهية والبغضاء والعنف وهي تعيش في رقعة جغرافية محددة؟

هل استطعت أن تصل لهذه الحالة؟ وهل استطعت كسياسي ناجح أن تمتد وفق هذه الرقعة الجغرافية من اقصاها، أو بقيت محدداً في منطقة صغيرة لا تستطيع أن ترى ما وراءها في داخل بلدك، هل استطعت ذلك حتى تكون سياسياً ناجحاً؟

وأضاف السيد الصافي: «صدقوني إخواني بعض المشاكل لم تكن موجودة و جاءتنا من طبيعة أداء بعض السياسيين؛ لأن أداء بعض السياسيين أداء مملوء بالشحن والبغضاء والعنف والكراهية، وهذه مسألة استعدت؛ لأن هذا السياسي له من يسمع، بينما السياسي لا بدّ أن يكون أداؤه بغير هذه الطريقة حتى لو كانت هناك مشكلة يحاول أن يخفف منها وأن يجعلها مشكلة شخصية لا تعمم ولا يعطيها لباساً واسعاً، فالبلد لا يتحمل.



موضحاً: ما هي المشكلة القانونية أو الشرعية أو العرفية لإنسان من هذه المنطقة أن يهتم بالمنطقة الأخرى داخل بلده ؟!فليس من المستحيل أن يعيش الإنسان في بلده وهو يرغب أن يكون خادماً لجميع الناس، وهذا ليس فيه عيب، بل بالعكس هذا هو عبارة عن النجاح حتى يجعل هذه الناس تُحب اوطانها، اجعل كم عراقي خارج العراق يتدافع من أجل أن يأتي إلى العراق لأنه يحب العراق ومحبة الإنسان لبلده هي قضية فطرية إنما يمنع منها مانع اما دكتاتورية أو ظلم أو قتل أو فقر وامثال ذلك، الإنسان الذي هاجر لسبب أو لآخر لا بد أن نجعله يُحب البلد فضلاً عن ابن البلد.

وتابع: اننا بحاجة إلى آليات ورؤى ونحتاج إلى تفكير جدّي، إلى مقياس السياسي الناجح، وهو أن يجعل الناس تُحب بلدها في خطابه أو في قوله أو في طريقة كلامه أو في طريقة المشاريع ونوعية المشاريع والنهوض بالإنسان نفسه من حالة إلى حالة أفضل، لاشك أنّ الإنسان سيحبّ بلده، وأعتقد أنها مهمة شريفة ومقدسة في رقبة السياسيين أن تجعل الناس تحب هذا البلد.

أسأل الله أن يوفقهم ويرزقهم الفكر والتوجه الصحيح.

والحمد لله رب العالمين.

خطبة رقم (٤٤)

٢٦ ذي الحجة ١٤٣٤هـ الموافق ١ تشرين الثاني ٢٠١٣م

طالبت المرجعية الدينية العليا بالإسراع بإقرار قانون التقاعد الموحد من أجل رفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين، إضافة لاستكمال إلغاء الرواتب التقاعدية لكبار المسؤولين وذوي الدرجات الخاصة، واعتماد قانون التقاعد الموحد للجميع، مع التعديل لبعض فقراته، منتقدةً مطالبة بعض الكتل السياسية بزيادة عدد مقاعد مجلس النواب دون إجراء إحصاء سكاني دقيق ورسمي ووصفتها بالخطوة غير المحبذة.

جاء هذا خلال الخطبة الثانية في الصحن الحسيني الشريف والتي كانت بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي.

وقد بيّن أن: «القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا يعني إلغاء الرواتب التقاعدية للبرلمانيين الحاليين والسابقين (المتضمن – قرار المحكمة – بعدم دستورية المادتين ٣ و٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٧م)، فبخصوص ما ورد فيها من الاحكام المتعلقة بالرواتب التقاعدية لرئيس مجلس النواب ولنائبيه ولأعضاء مجلس النواب لمخالفتهما المادة (٦٠/ أولاً) من الدستور.

لذا فهو يعدّ خطوة لا بأس بها لكنها بحاجة إلى التأكيد على كون القرار بالمعنى المذكور؛ إذ فسّرها البعض بتفسيرات أخرى، وأن تستكمل بخطوات أخرى يراعى من خلالها تحقيق المزيد من مبدأ العدالة الاجتماعية؛ لأن المبدأ الذي نادت به المرجعية الدينية العليا وكذلك أبناء الشعب العراقي، هو مراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين

في المجالات كافة، ومنها الإسراع بإقرار قانون التقاعد الموحد من أجل رفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين، وهذا القانون الذي ما يزال يشهد تأخيراً لا يتناسب مع المطالبات المستمرة والملحة للمتقاعدين الكثيرين، الذين لا تتوفر لهم رواتب تقاعدية تسدّ الحاجة المعيشية الأدنى لهم، وكذلك قانون توحيد سلّم الرواتب لموظفي الدولة من أجل تقليل الفوارق الفاحشة بين رواتب بعض الوزارات مع وزارات ومؤسسات أخرى، والذي سبّب عزوف الكثير عن العمل في هذه الوزارات، وكذلك استكماله بإلغاء الرواتب التقاعدية لكبار المسؤولين وذوي الدرجات الخاصة واعتماد قانون التقاعد الموحد للجميع مع التعديل لبعض فقراته التي تعرضنا لها سابقاً».

وبيّن الشيخ الكربلائي: «ان هذا القرار في بعض معطياته يخفف من عبء ميزانية الدولة، وإلغاء هذه المبالغ للرواتب التقاعدية- نأمل أن يسهم في تنقية الدوافع نحو الترشيح لعضوية مجلس النواب، حيث يحاول البعض أن يستغل الترشيح للمجلس لتحقيق مكاسب مادية وامتيازات معنوية، وبالتالي يمكن أن يعطي للبرلماني صفة التمثيل الوطني الحقيقي الخالص، وحينما يكون الدافع بعيداً عن نية تحقيق مكاسب شخصية مالية أو غيرها، بل أن يكون بهدف خدمة المواطن العراقي، ونأمل أن يكون انطلاقة – حيث ألغى القرار على فرض تفسيره بذلك أحد مفردات الفساد المقنّن- نحو معالجة الفساد في أي موقع من مؤسسات الدولة.

كما انتقد مطالبة بعض الكتل بزيادة عدد مقاعد مجلس النواب بحجة أنّ كل مئة ألف مواطن لا بد أن يمثله نائب في البرلمان، وأنّ هناك زيادة في عدد نفوس العراق.

وقال: على فرض التسليم بوجود مادة دستورية تلزم بهذا العدد من التمثيل للنفوس في مجلس النواب، ولكن لا بدّ من توفر إحصاء سكاني دقيق تشرف عليه الجهات المختصة في وزارة التخطيط، كذلك فإن البطاقة التموينية لا يمكن التعويل عليها؛ لأن الجميع يعلم أنّ هناك نسبة غير قليلة من عدم الدقة والتزوير، إضافة إلى أن زيادة عدد

المقاعد يتطلب زيادة في تخصيصات الموازنة لمجلس النواب لهذه الاضافة في المخصصات والرواتب والحمايات والمصاريف الأخرى للنواب الجدد، كما أن المواطنين يطالبون بتخفيض المقاعد للأسباب المذكورة؛ إذ العبرة ليس في زيادة العدد بل في النوع الذي يقدّم الخدمة التي يأملها المواطن، وبالتالي فإن المطالبة بزيادة عدد المقاعد خطوة غير محبّذة وغير منطقية؛ لكونها خلاف ما يطالب به المواطنون.

وأضاف: «وهذه الخطوة لها تأثيراتها، وعلينا أن نبحث عن كيفية تفعيل عمل ممثلي الشعب بما يؤدي إلى تحقيق طموحات وآمال هذا الشعب المظلوم.

خطبة رقم (٤٥)

٤ المحرم الحرام ١٤٣٥هـ الموافق ٨ تشرين الثاني ٢٠١٣م

دعت المرجعية الدينية العليا إلى الدقة في تنفيذ المشاريع، موضحةً أنّ التدقيق في مثل هذه المشاريع يجب أن يكون من قبل ذوي الخبرة، كما يجب العمل على استقدام الكفاءات الوطنية الموجودة في البلد، مؤكدةً على أن يسرع مجلس النواب بتشريع وتقنين القوانين المؤجلة التي فيها صالح للبلد.

جاء هذا خلال الخطبة الثانية من صلاة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف والتي كانت بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي.

وأضاف: «المأمول من الإخوة في مجلس النواب بعد أن أُقر قانون الانتخابات وإن شاء الله تعالى تُجرى الانتخابات في وقتها المقرر، وبالنتيجة هذا الأمر يحدد عمر مجلس النواب في الدورة الحالية؛ لذا نتمنى من الإخوة في مجلس النواب أن يسرّعوا ويسرعوا في الوقت نفسه بتشريع وتقنين القوانين المؤجلة، ويحاولوا أن يبذلوا ما في وسعهم من أجل أن تمرر القوانين التي فيها صالح للبلد».

موكداً: «فهذه القوانين لها تأثيرات مباشرة على أحوال الناس؛ لذا يجب الحرص على أن لا يصيبهم الفتور عن هذا الأمر؛ لأن مسألة القوانين وتشريع القوانين مسألة مهمة جداً وتتوقف عليها كثير من الأمور، وأن لا تصل الحالة إلى حالة التعطيل، كما إنّ الحضور لا بدّ أن يكون حضوراً فاعلاً ،غير معطّل لمثل هذه القوانين، كما عليهم أن يتجنبوا قدر المستطاع ترحيل القوانين إلى الدورة القادمة؛ لأنها مسؤوليتهم وعليهم أن

يدركوا أنّ هذه المسؤولية تكون من البداية إلى نهاية الدورة، ولا تثنيهم حالة الدعاية الانتخابية التي قد يمرّ بها البعض، عندما يحب أن يرشح، فعليه أن يجتهد بأن لا تثنيه هذه الدعاية والحملة الانتخابية عن العمل الحالي الذي هو مناط بهِ، ما دامت هناك فُسحة من الوقت لا بد أن تستثمر بأقصى ما يمكن من أجل تشريع هذه القوانين».

وأضاف الصافي: لا يخفى على الجميع أنّ المسألة ليست مسألة تشريع فقط، وإنّما يجب أن تكون هذه القوانين مأخوذة بنظر الاعتبار وبموضوعية، بحيث لا تؤثر التجاذبات السياسية على اخراج قانون يكون مشوّهاً في بعض فقراته، حيث تكون هذه الفقرة لا تُشبه هذه الفقرة، وإنّما أُعطيت وكُتبت هذه الفقرة مجاملة لبعض الأطراف، ولم تلحظ المصلحة العامة للبلاد، وبالنتيجة هذا القانون سُرعان ما تجرى عليه بعض التعديلات بعد أن يكتشف الخطأ الفلاني أو عدم انطباقه أو دقته في ذلك.

وتابع: إنّ هذه التجربة التي مرّ بها الإخوة لا بد أن تنهي بعض المشاكل التي كانت ومازالت تُكرر تعطيل هذه القوانين ودقتها، والقانون لا بد أن يأخذ الوقت الكافي والموضوعية الكافية وانطباقه على أكبر مساحة من شرائح المجتمع، ولا نتعرض بين فترة وأخرى إلى تعديلات كثيرة بسبب المجاملات الأخرى. موضحاً: إنّ بلدنا بلد قوانين وبلد مؤسسات ولابد أن تُشرع تلك القوانين التي تحكم هذه المؤسسات، والا ستكون هناك اجتهادات و ارتجالات قد تصيب ظلامات كثيرة من الناس ما لم يكن هناك سقف أو قاعدة تجري عليها هذه الأمور، فالمأمول والمرجو من الإخوة أن لا تكون معرفة موعد الانتخابات القادمة، سبباً لتعطيل المجلس الحالي وعدم النهوض بواجباته، وإنّما مقتضى الموضوعية أن تكون المسألة لها بداية ولها نهاية، والنائب يعمل عملاً واحداً من البداية إلى النهاية.

وحذر الصَّافي من ترحيل القوانين إلى الدورة القادمة، مؤكداً: إنّ هذه القضية غير موضوعية وغير صحيحة باعتبار التكهنات بما سوف يحدث، ولا أعتقد أنّ أحداً

يستطيع أن يجزم بأن التكهنات ستكون في صالحه، وإنّما سيكون المجلس مسؤولاً ومعنياً بأن يتعامل مع هذه القوانين وفق ما يراه من مصلحة، وهذه المصلحة تكون لعموم البلد.

أما الموضوع الثاني في الخطبة فبيّن فيه الصافي: أنّ الأمطار في بلد مثل العراق لا بدّ أن تكون أمطار نعمة جعلها الله تعالى رحمة لنا، ولكن بعد أن يسقط المطر هناك مجموعة من الأسئلة تُثار، وهي ليست مسألة تصريف مياه الأمطار والمشاريع المتلكئة، المسألة ليست هذه فقط وإنّما تنبئنا إلى طريقة تنفيذ المشاريع.

لذا نقول: العراق بلد غني وعادة الميزانية عندما تُطرح لغرض تنفيذ المشاريع، فالمواطن المسكين ينتظر متى يُنجز المشروع، وبعض المشاريع إذا لم تُنجز بالطريقة الجيدة ستكون معوّقاً لحياة الناس، كمشاريع الأمطار، فهي تترك الناس في حالة إرباك، حيث إنّ البيوت قد تُغلق والمياه قد تزحف إلى داخل البيت، وهناك مناطق حيوية قد تكون غارقة بمياه الأمطار، وبين أن تأتي الجهات والجهود المبذولة من بعض الوزارات لسحب مياه الأمطار طبعاً هذا يأخذ وقتاً كبيراً، وهذه ليست الطريقة المثلى للتخلص من خلفيات القضية، أقول هذه المشاريع لماذا تُصاب بهذه النكسة أين الخلل ؟

وتساءل: هل يكون الخلل في التخطيط؟ أو الخلل في التنفيذ؟ أو في القوانين؟ أو الرقابة؟ أو المال؟! فلابد من وجود خلل، فمن غير المعقول مشروع ينفذ ثم تبدأ المشاكل،فإذا كان الخلل في التخطيط لماذا لا نخطط بشكل جيد، أين المشكلة؟ هل العقول لا تعمل ولا نعرف كيف نخطط، أعتقد أنّ المشكلة ليست هنا، فالناس تعرف أن تخطط، قد لا نأتي بالناس لأن تخطط بشكل جيد هذا صحيح. قد لا نريد أن نخطط بطريقة علمية هذا صحيح، أمّا لا توجد عقول تخطط هذا أمر مرفوض،فإذا كانت المشكلة بالتخطيط يجب على من يكون مسؤولاً عن هذا الأمر أن يكون شجاعاً ويقول: «نعم» المشكلة فينا، فإذا كانت كمية المياه التي يفترض أن تنزل أو الساقطة والمتجمعة أكبر من قطر بعض الانابيب فهذه مشكلة في العقل والذهن إذ لا بدّ أن يكون قطر الانابيب متناسباً مع كمية

المياه.

وتابع الصافي: اما إذا كانت المشكلة في الأموال، أو في طريقة صرف الأموال أيضاً لا بد أن نعرف، لا أعتقد أنّ هناك أموالاً قليلة مع مشاريع كثيرة نحن نعرف الآن عندما تُكتب اللوائح لأي مشروع يُذكر معها كمية المال الذي يُصرف على المشروع وعادة المال يكون متناسباً مع كمية المشروع مع نسبة ارباح ممكن أن تعطى للمنفذ، لكن تصرف هذه الأموال للمشروع ثم تصرف مرة ثانية ويطلب زيادة التخصيصات، ومع ذلك يبقى المشروع متلكئاً، هذه الطريقة في تنفيذ المشاريع أصبحت مقززة واقعاً، واصبح الأمر إلى أن يُتهم المهندس والمقاول وتتهم الجهة الممولة بعدم تمشية الأمور.

موضحاً: لا بدّ من وجود مشكلة، ولابد أيضاً من حلّ للمشكلة، وهذه المشكلة تحتاج إلى جرأة من صاحب القرار ومحاسبة من يقف عائقاً امام تقدّم البلاد، لا يمكن بهذه الطريقة التي تنفذ فيها المشاريع لا يمكن أن تكون هي نفسها قبل ٣٠ أو ٤٠ سنة، قطعاً العالم تطور والإنسان في بعض الأحيان لا يجد عبارات تتناسب مع رداءة العمل وعلى رغم هذا التطور الهائل تبقى نفس عقلية من ينفّذ بطريقة بدائية مع قدرة كوادرنا وكفاءاتنا وطاقاتنا أن تعمل بشكل جيد.

مؤكداً: نعم، هناك آفة إذا لم نقضِ عليها تبقى المشكلة، وهي حالة النزوة في اكتساب المال بطريقة غير مشروعة على حساب البلد، فلا يهم البعض أنّ هذا المشروع ينجح أو لا ينجح، ليست هنا المشكلة وإنّما المشكلة ما هي كمية الرصيد التي زادت عندي، وهذا الفساد المالي عند البعض، واقعاً ليس له علاج الا علاج المحاسبة، فبعض الناس جعل في أذنيه وقراً لا يمكن أن يصغي للنصيحة، والمحاسبة الشديدة لأمثال هؤلاء هي كفيلة بإنقاذ البلد وإبدال هؤلاء بالعناصر الخيرة التي من الممكن أن تعطي من أموالها الخاصة في سبيل نجاح المشروع وتعطي من وقتها بلا مقابل في سبيل نجاح المشروع، وهذه العناصر الخيّرة كثيرة في البلد، فرجاءً سلطوا الضوء عليها».

في المقابل بعض من يكون وقت عمله متلكئا ووقته قليل وايفاداته كثيرة وهو الذي يتصدى وينسب العمل له، هذا عدم تكافؤ وعدم توازن، وهذه مسؤولية الدولة والجهات الأخرى، فإذا كان هناك أداء جيد لا بد أن يشخص، وإذا كان هناك أداء فاسد لا بد أن يشخص، لا يشعر الإنسان الوطني بأنه معزول ولا يشعر الإنسان الحريص المخلص بأن لا أحد يحترمه، فهذا الشعور يهدم المعنويات ويضعف الأداء،

بالتأكيد نأمل أن تُحل المشاكل لكن أن تكرر طريقة التنفيذ بنفس الطريقة السابقة، حقيقة هذا خطأ مع كل اعتزازي بالكوادر الهندسية، لكن بعض الإخوة عقله بدأ يقف وليست عنده قدرة أن يبتكر وأن يصحح، هو تربى قبل ٣٠ سنة على نمط لا بد أن يمشي عليه.

موضحاً: العالم تغيّر والعراق بلد غني وميزانيته لا بد أن تنهض بالبلد ولابد أن تعالج الأمور بالعمل الجيد والدقة المطلوبة والاخلاص بالعمل ومحبة البلد ومحبة الناس والتفتيش عن الحلول، وأن يكون الصيف هو صيف الصيانة والمعالجات، لا أن نعالج في لب المشاكل، وهنا لا أتكلم عن مشاريع الأمطار فقط، فكثير من المشاريع تحتاج إلى الدقة، والدقة ممكن أن تُشخص من قبل ذوي الخبرة واستقدام الكفاءات الوطنية الموجودة، وما اكثرها في البلد.

خطبة رقم (٤٦)

١١ المحرم الحرام ١٤٣٥هـ الموافق ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٣م

وجّهت المرجعية الدينية العليا رسالة واضحة إلى الجهات التي تستهدف المواطنين خلال أداء مراسيمهم العاشورائية، مقدِّمةً الشكر والتقدير لكلّ الأجهزة الأمنية والجهات التي أسهمت في إنجاح مراسيم زيارة عاشوراء، والتي انتهت يوم أمس الخميس ١٠محرم ١٤٣٥هـ الموافق ١٣تشرين الثاني ٢٠١٣م. وطالب بعدم خضوع الموازنة المالية للمساومات السياسية، محذّرةً من محاولات البعض أن يستغلها لتحقيق مكاسب سياسية ودعائية، خصوصاً مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية. جاء هذا على لسان ممثلها في كربلاء المقدسة سماحة الشيخ عبدالمهدي الكربلائي خلال خطبته الثانية من صلاة الجمعة التي أقيمت في الصحن الحسيني الشريف اليوم.

حيث قال الكربلائي: «أيها الإرهابيون، إذا كنتم تريدون أن تمزقوا الأجساد وتقطعوا الأيدي والأرجل وتسكتوا الألسنة التي تلهج بنداء الولاية للإمام الحسين عليه السلام بمفخخاتكم هذه، ولتقضوا على هذه الشعائر الحسينية، فإنكم لن تتمكنوا من ذلك أبداً، لأن هذه الأجساد تتحرك والأرجل تسير والألسن تلهج والأكفّ ترتفع انطلاقاً من حبّ وعشق إلهي يحمله هؤلاء المحبون، وهذا الحب ليس بشرياً، بل هو حبّ أوجده الله تعالى في قلوب هؤلاء المحبين».

متسائلاً: «هل تستطيعون بجرائمكم هذه أن توقفوا الإرادة الإلهية، (إن لقتل الحسين حرارة في قلوب المؤمنين لا تبرد أبداً)؟، وهل تستطيعون إيقاف إحياء هذه

الشعائر؟، فهي وعدٌ إلهي وعد به رسول الله صلى الله عليه وآله، وعهد عهده إلى الأئمة الطاهرين، فهل تتمكنون؟ مهما تلقيتم من دعم ومهما أجرمتم لن تمنعوا تحقيق الوعد الإلهي.

مبيّناً: «نتقدّم إلى عوائل الشهداء والجرحى الذين سقطوا بسبب الأعمال الإرهابية التي استهدفت مواكب العزاء في ديالى والصويرة، وكذلك الشهداء والجرحى الذين سقطوا في مناطق أخرى من العراق كالموصل والأنبار وكركوك، نتقدّم بالعزاء لأهالي الشهداء وبالدعاء للشفاء العاجل للجرحى.

كما نتقدم بالشكر والثناء للقوات الأمنية التي حقّقت نجاحاً في خططها الأمنية في محافظة كربلاء المقدسة والمحافظات الأخرى، حيث انتهت مراسيم عاشوراء والتي شارك فيها الملايين من محبّي أهل البيت عليهم السلام بنجاح كبير، وكذلك شكرنا وتقديرنا للمواكب والهيئات الحسينية وللأجهزة الخدمية والطبية والنقل من دوائر الدولة جميعاً، وكذلك خَدَمة الإمام الحسين عليه السلام وأخيه أبي الفضل العباس عليه السلام من منتسبي العتبتين المقدستين وقسم بين الحرمين الشريفين وفوج حماية الحرمين الشريفين».

أما بخصوص الموازنة المالية لعام ٢٠١٤م التي تبلغ ١٧٤ تريليون دينار عراقي ما يعادل أكثر من ١٤٥ مليار دولار، وهي الأكبر في تاريخ العراق، قال الكربلائي: «ينتظر مجلس النواب انتهاء مجلس الوزراء من المصادقة على الموازنة المالية لعام ٢٠١٤م التي تبلغ ١٧٤ تريليون دينار عراقي ما يعادل أكثر من ١٤٥ مليار دولار وهي الأكبر في تاريخ العراق؛ لذا نقول:

١- إذا كان التأخير لأجل حسم الخلافات الإدارية والمالية ذات الطابع المهني والتي تكون في صالح الموازنة فلابد أن لا تتأخر كثيراً؛ إذ ستخضع الموازنة للمناقشات الكثيرة في مجلس النواب مع مصادفتها للعطلة التشريعية للمجلس، مما قد يؤخر المصادقة عليها ومؤسسات الدولة بأشد الحاجة للصرف المالي للمشاريع التي يحتاجها البلد.

٢- نأمل عدم خضوع الموازنة للمساومات السياسية بين الكتل، وأن لا ينعكس الصراع الانتخابي ومحاولة بعض الكتل استغلال قضية الموازنة لتحقيق مكاسب سياسية ودعائية، خصوصاً ونحن نقترب من موعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

٣- التركيز في الصرف المالي على الأولويات، كمعالجة بعض الأزمات الطارئة كآثار هطول الأمطار وغيرها، ودعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة والبرامج التنموية المهمة والمجالات الاستثمارية للخدمات الأساسية، خصوصاً البُنى التحتية الأساسية والابتعاد عن الصرف غير الضروري.

وبيّن الكربلائي: «فيما يتعرّض له المواطنون وبعض المدن من آثار لهطول الأمطار الغزيرة، يجعلنا نوجّه عدداً من التساؤلات، لقد حصل هذا الأمر والنتائج والآثار التي أضرّت بالمواطنين كثيراً في العام الماضي، وكانت الأنواء الجوية حينها تتحدث عن احتمال معتدٍّ به لاستمرار هطول الأمطار للأعوام القادمة، فما هو التقدّم الذي حصل في معالجة هذه المشكلة منذ العام الماضي؟ وهل هناك تقدّم حقيقي وإجراءات صحيحة يمكن لها أن تقنع المواطنين.

كما إنّ قيام بعض المسؤولين بإلقاء اللوم على الآخرين ورميهم بالتقصير لا يفيد في حلّ المشكلة، فالكلّ مسؤول من أكبر مسؤول إلى أصغر مسؤول؛ لأن المسؤولية تضأمنية، لذلك علينا أن نتعلّم من تجربتنا في العام الماضي ومن الدول الأخرى التي تمر بنفس الظروف، علينا -منذ الآن- تشكيل خليّة أزمة من أصحاب الإختصاص والوزارات المعنية لتشخيص موضع المشكلة، ولماذا لم يحصل أي علاج ولو نسبي لحد الآن.

كما دعا إلى وضع خطة طوارئ عاجلة على الأقل لتفادي الآثار والإضرار الوقتية، إذ تُوفِّي بسبب هذه الأمطار عددٌ من المواطنين وأصبحت الكثير من العوائل دون مأوى، فعلى الأقل لابُدّ أن تُتّخذ الإجراءات من الآن للسنوات القادمة؛ إذ يحتمل تعرّض البلد

لنفس الأمطار الغزيرة، وهذه الإجراءات يجب أن تعمل على تقليل الخسائر والإضرار إلى أدنى حدّ في مثل هذه الظروف.

خطبة رقم (٤٧)

١٨محرم ١٤٣٥هـ الموافق ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٣م

دعت المرجعية الدينية العليا إلى أن تجرى الانتخابات في وقتها المقرر، رافضةً أي سبب للتأجيل، ولابد أن تجري في وقتها المحدد، وهو الوقت الذي لا محيص عنه أبداً، رغم أن الناس تتأثر بأي عمل من السلطة التنفيذية ما يجعلهم يقولون: لو لم ننتخب لكان أفضل، ما يؤثر على قرارهم في الانتخابات. جاء هذا خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف والتي كانت بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي.

وقد بيّن سماحته أنّ: ردود الفعل تلك غير صحيحة؛ لأن الجميع يطمح إلى التغيير نحو الأفضل، ولا شك أن الانتخابات حالة من الحالات الصحية التي تحمينا كشعب وأجيال وبلد من الأخطار الكبيرة، وسوء الاختيار في بعض الحالات لا بدّ أن لا يؤثر على أصل الموقف، إذ أن قرار المشاركة في الانتخابات قرار صائب وحكيم، والعدول عنه قرار سيء، لا بل قد يكرس حالات سيئة نحن نريد أن نغيرها.

مبيناً: إنّ الناخب إذا ما أساء الاختيار في المرة الأولى، ففي القادمة لا يسيء، وكذلك من اشتبه ففي المرة الأخرى لا يشتبه، والتداول السلمي طريقه الانتخابات، وتغيير الحياة السياسية طريقها الانتخابات، وكذلك الواقع يتغير بحسن الاختيار.

ودعا السيد الصَّافي المواطن العراقي إلى عدم التقاعس، وعدم التثقيف على عدم المشاركة في الانتخابات وعدم النهوض إلى تحديث سجلات الناخبين، حاثاً إياهم إلى تحديث سجل الناخبين، وعدم تفويت الفرصة في التغيير، وعدم نسيان أصل المبدأ المتمثل

بضرورة الانتخابات.

كما تساءل السيد الصَّافي في خطبته عن هطول الأمطار الغزيرة هل هو نعمة أم نقمة؟ ومن هو المسؤول عن بعض الأزمات التي حصلت من خلال هطول المطر، والإضرار التي نجمت عن سد الطرقات، وتعطيل الدوام الرسمي، وامتلاء البيوت بمياه الأمطار، ورجوع بعض المياه إلى البيوت، وغلق الطرق بسبب الفيضانات؟

منوهاً إلى أن موسم الأمطار كان أكثر من المعتاد في السنوات السابقة، وهو أمر خارج المألوف، وهذا ما يجعل من حدوث المشاكل أمراً ممكناً في أي بلد تهطل فيه كمية كبيرة من الأمطار، الأمر الذي يحتم الموضوعية في التعرض إلى هذه القضية، لاسيما وأن كمية الأمطار التي نزلت كانت أكثر من المعتاد عليه في السنوات السابقة.

وأوضح السيد الصافي: هناك جهات بذلت طاقة كبيرة في التقليل من اخطار الأمطار، سواء كانت جهات حكومية أو شعبية أو إنسانية، ولكن المسألة تحتاج إلى البحث عن مشاكل وأسباب أخر، والسبب الأول الذي أكد عليه السيد الصَّافي في السؤال الذي طرحه: هل أن المشاريع التي كانت من المفترض أن تكون مهيأة لموسم الشتاء، هل كانت بمستوى التنفيذ الصحيح، بحيث لو كانت كمية الأمطار بمقدار المتعارف عليه لم تكن لدينا مشكلة؟ أو أنّ هناك إضافة إلى الكمية الزائدة، هناك مشاكل حقيقية تتعلق بطبيعة وكيفية تنفيذ المشاريع؟ مجيباً عن هذه التساؤلات: بأن هناك مشاكل حقيقية، والمشكلة الأولى إنّ بعض الإخوان – غفر الله لهم – لا يفكرون بالطريقة التي تتناسب مع حجم التطور الهائل في العالم.

مضيفاً: العراق قبل ثلاثين سنة كانت نفوسه قرابة (١٠) ملايين نسمة، والآن نفوسه تضاعفت إلى ثلاثة اضعاف، وأصبحت نفوس العراق أكثر من الثلاثين مليوناً، وبحساب طبيعي الاحياء توسعت، والمشاكل الناشئة من كثرة النفوس تعددت هي

الأخرى، ومن غير المنطقي أن يبقى ذلك العقل قبل (٣٥) سنة يعمل بنفس الطريقة الان، لاسيما في قضية اقطار الانابيب التي تصرف المياه، وهذا ما يدعو إلى السؤال والاستفسار.

مشيراً إلى أن العام الماضي كان إنذارا للتخلص من السيول، إذ كان آخر سيل في بداية شهر ايار الماضي، ومضت ستة اشهر، وعندما ننظر إلى أن الانواء الجوية قد حذرت العراق من مواسم امطار غزيرة، لا بد أن تتبدل طريقة تعاطينا مع الحدث،فإذا كانت هناك مشكلة تصميمية لا بد أن نتخلص منها، واذا كانت تنفيذية، فمن هذا المكان – بإشارة إلى منبر الجمعة في العتبة الحسينية المقدسة– ذكرنا قضية مفادها انه في بعض الحالات يكون التصميم جيدا، إلا إنّ المشكلة في التنفيذ، فبعض الأعمال تكون تحت الارض، وتحتاج إلى ذهن يراقب عملية الربط، وهي تحتاج إلى حس وإلى ضمير؛ إذ لا يمكن أن تعتمد على عامل أمي لا يعرف هذه الطريقة، ما يجعل المناطق قد دفنت بالتراب، ولا يمكن أن تعرف ماذا حدث تحت التراب؟ وعندما تنغلق هذه المجاري تتسبب بكارثة حقيقية في البلد، الأمر الذي يحتم حرص المسؤول والمهندس المشرف منذ بداية تنفيذ المشروع إلى نهايته.

وتساءل السيد الصَّافي مرة أخرى عن ذنب العوائل التي هجرها المطر إلى اين تذهب؟ ومشددا في الوقت ذاته على عدم جدوى أن يلوم مسؤول مسؤولاً آخر، فالمسؤولية مشتركة، وتحتم البحث عن الخلل ومعالجته، لاسيما وإنّ المطر هو نعم الفاحص للمشاريع التي تنفذ.

إنّ مجاري الأمطار لم تحصل فيها مشاريع كبيرة وصيانة؛ إذ إنّ التركيز الأكثر كان على مشاريع الصرف الصحّي، وهي الأخرى في بعضها متلكئة ما جعل المياه القذرة تعود إلى الشوارع، لتؤشر خللاً حقيقياً، وعدم وجود صيانة حقيقية لهذه المشاريع التي ترتبط بحياة الناس، وتعطي إنذاراً إلى الدولة والمسؤولين.

مثمناً جهد الكثير من الجهات التي اسهمت اسهاماً كبيراً في تقليل الإضرار، ولكن التنفيذ والتصميم يشير إلى وجود فساد في نوعية المواد التي دفنت تحت الأرض من قبل عامل ربطها ربطا غير علمي، وبدلا من أن يذهب الماء إلى المجاري يذهب إلى الأرض، ما يتطلب المتابعة الميدانية لهذه المشاريع من قبل المسؤولين والمهندسين؛ لأنها ترتبط بحياة الناس بشكل مباشر.

خطبة رقم (٤٨)

٢٥ المحرم الحرام ١٤٣٥هـ الموافق ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٣م

تساءلت المرجعية الدينية العليا المرجعية الدينية العليا عن الآلية والطريقة التي بها نجعل المواطن يقتنع في أن الانتخابات هي مفتاح للتغيير، حتى تكون له المشاركة فاعلة فيها، وكان ذلك على ضوء ما نشر من ضعف الإقبال من المواطنين على مراكز تحديث سجل الناخبين، نقول للمواطنين عموماً: إنه مع كل السلبيات في المرحلة السابقة، والذي ولدت بواعث للتناحر والنفور وضعف المشاركة، ولكن كل ذلك يجب أن لا يمنع المواطن من التفكير في المشاركة الفاعلة، فإن أيّ مسار للتغيير، إنما يعبر عن طريق الانتخابات، والتي تعدّ الآلية المتاحة للتداول السلمي للسلطة، والذي تعدّ لأساس في تقدّم البلد، ولا يكون بغير صندوق الانتخابات، نعم، هناك تساؤلات تطرح وهي تساؤلات منطقية ومقبولة: هل أن الانتخابات كطريق للتغيير نحو الأفضل يتحملّه المواطن لوحده؟

جاء هذا خلال الخطبة الثانية لصلاة الجمعة اليوم في الصحن الحسيني الشريف، والتي كانت بإمامة سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي.

مبيناً: للجواب عن هذا التساؤلات، ينبغي معرفة ما يلي:

أولاً: لا شك أن المشاركة الفاعلة والدقة في الاختيار من قبل المواطن لها دور جوهري ومهم في ذلك، ولكنها تمثل جزءاً من مرحلة التغيير، وهناك جزء آخر تتحمله الكتل السياسية نفسها، كيف يكون ذلك؛ لأنها هي التي تختار المرشحين للانتخابات،

فالمواطن أمام خيارات محدّدة تحدّدها الكتل، فلابد – والحال هذه – أن ترفد قوائمها بدماء جديدة تمتلك الكفاءة، وحب الخدمة والنزاهة. وأما طرح نفس الوجوه أو أغلبها والتي خبرها المواطن خلال الفترة الماضية، ولم يجد منهم أداء كما ينبغي، فإن ذلك سيجعل المواطن قليل الرغبة في المشاركة، أو لا يرغب أصلاً.

ثانياً: إنّ الأداء الناجح الذي يشجع المواطن غير مرهون فقط بأداء المرشح الفائز نفسه؛ لأن المرشح لا يتحرك الّا ضمن سياسة ومنهج وتوجهات قائمته وكتلته، فالمطلوب من الكتل طرح برنامج انتخابي واقعي يلبي طموح المواطن، ويعالج معاناته بحسب المرحلة الراهنة، مع ضرورة تصحيح المسار والمنهج في جميع المجالات السياسية وغيرها.

وأشار الكربلائي إلى: كيفية التعامل مع الملفات المهمة التي أدت إلى شعور المواطن بالإحباط والتذمر والعزوف عن المشاركة في الانتخابات، ومنها: المعالجة الجدية لملفات الفساد المالي والإداري الذي استشرى كثيراً، ومنها عدم اعتماد العناصر في المواقع المهمة؛ لمجرد كونها محسوبة على هذه الكتلة أو تلك دون النظر إلى كفاءتها، ومنها عدم تحصين المحسوبين على الكتل من المحاسبة والعقاب في حال ثبوت فسادهم وفشلهم وتقصيرهم، ومنها تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة الضيقة: كمصلحة الكتلة، أو الحزب، أو المنطقة، أو المذهب، أو القومية وغير ذلك.

كما تطرق الشيخ الكربلائي لمعاناة أهالي (طوز خورماتو) وما لحق بهم مبيناً:

إن ما يعانيه أهالي (طوز خورماتو) من استهداف بالعمليات الإرهابية وفق مخطط ممنهج ومدروس، يفوق ما يعانيه أي قضاء في العراق، حيث حجم الدمار كبير جداً في المنازل والممتلكات وأعداد الضحايا في ازدياد، والذي يخلف الكثير من الأرامل والجرحى والمعوقين وهدم المنازل، بالرغم من المناشدات الكثيرة، واستغاثات أهالي المدينة.

موضحاً: أصيب أهل هذه المدينة بالإحباط واليأس من وضع حلّ لهذا التدهور المستمر، والذي يصلنا من أهالي المدينة الذين يطرحون معاناتهم وانطباعاتهم في حلّ يمكن الأخذ به، وهو رغبتهم في تشكيل قوة أمنية من أهالي المدينة نفسها، تكون تابعة تنظيمياً وإدارياً للأجهزة الأمنية المختصة، وتكلّف بحماية المدينة من هذا الاستهداف، إذ إنهم – أي أهل المدينة – أحرص على العمل على توفير الأمن، إضافة إلى معرفتهم بساكنيها والغرباء الذين يدخلونها – وهذا ما حصل في بعض المدن الأخر في العراق، وحققت تلك الخطة نجاحاً نسبياً قلّل من عدد العمليات الإرهابية إلى حدٍّ كبير – وبالتالي، يمكن تفادي بعض الاختراقات من خلال العمل بهذه الخطة.

ومن الأمور التي تناولها الشيخ الكربلائي في خطبته مسألة الفيضانات الأخيرة التي شهدتها محافظات العراق، مبيناً:

كيفية التعامل مع الملفات المهمة التي أدت إلى شعور المواطن بالإحباط والتذمر والعزوف عن المشاركة في الانتخابات

- **ومنها: المعالجة الجدية لملفات الفساد المالي والإداري الذي استشرى كثيراً.**
- **ومنها عدم اعتماد العناصر في المواقع المهمة؛ لمجرد كونها محسوبة على هذه الكتلة أو تلك دون النظر إلى كفاءتها.**
- **ومنها عدم تحصين المحسوبين على الكتل من المحاسبة والعقاب.**
- **ومنها تغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة الضيقة.**

إنه لا تزال هناك مناطق متعددة تغمرها المياه من جانب، ومن جانب آخر الدمار الذي حصل للكثير من بيوت المواطنين، ولابد للجهات المعنية من الإسراع في خطوات تعويض ورعاية هذه العوائل المتضررة، وهذا الأمر ليس ثانوياً، بل له الأولوية والأهمية، كما أن على الجهات المعنية أن تعمل من الآن لوضع خطط المعالجة للسنة القادمة وفيما بعدها، إذ يحتمل أن تتكرر ظاهرة الأمطار الغزيرة والسيول.

خطبة رقم (٤٩)

٢ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٦ كانون الأول ٢٠١٣م

دعت المرجعية الدينية العليا الأجهزة الأمنية لحماية ووقاية الزائرين من طرق الاستهداف التي يتبعها الإرهابيون الذين يستهدفون التجمعات البشرية الكثيرة أينما كانت؛ لأن هدفهم ايقاع أكبر عدد ممكن بين الزائرين، ولا بد للقوات الأمنية أن تعنى بهذا الجانب وتوليه اهتماماً بالغاً.

جاء هذا خلال الخطبة الثانية اليوم في الصحن الحسيني الشريف والتي كانت بإمامة سماحة السيد أحمد الصافي.

مؤكّداً: «إن زيارة الأربعين في توسّع دائم وأصبحت زيارة كبيرة وواسعة لتتحوّل إلى موسم من عدّة أيام وليال ينشغل بها الناس في زيارة الإمام الحسين عليه السلام، وإن السنوات الماضية بلغ عدد الزائرين إلى أرقام كبيرة تجاوزت الملايين أمام مرأى ومسمع العالم أجمع، الأمر الذي يتطلب الالتفات إلى بعض النقاط لاسيما ما يتعلق بالدولة التي يتوجّب عليها بذل أقصى ما يمكن من توفير الأجواء المناسبة لطريق الزيارة، من نقطة انطلاق الزائرين وصولاً إلى كربلاء؛ ليطمئنّ الزائر أنه مُراعى سواء من الجانب الصحي أو الخدمي أو الأمني؛ لأن تلك الجوانب الثلاثة من مسؤوليات الدولة».

ودعا السيد الصَّافي إدارات المطارات والمنافذ الحدودية والسفارات بتقديم التسهيلات للقادمين إلى الزيارة واستقبالهم بطريقة تليق بهم، من خلال استقبالهم بعبارات الترحيب والدقة في المواعيد وبذل قصارى الجهود من أجل إنجاح هذه الزيارة،

كما دعا سماحته أصحاب الفنادق للاهتمام بزائري الإمام الحسين عليه السلام والتعامل الجيد معهم وأن يُشعروهم بالأخلاق والقيم والتعامل الجيد والتخفيف عن معاناتهم؛ لأن أصحاب الفنادق في زيارة الأربعين لا بدّ أن يدخلوا في مشروع سيد الشهداء عليه السلام.

وتناول السيد الصَّافي في خطبته كذلك قضية الانتخابات المزمع إجراؤها مطلع العام المقبل من خلال احتياجها إلى حملة كبيرة من جميع مستويات الدولة وأصحاب الرأي للخروج من حالة ولّت وسبقت، وهذه الحملة تتمثل بالحاجة إلى ثقافة الانتخابات لاسيما وأن البعض من المواطنين لديهم ردة فعل سلبية تجاه المشاركة؛ لما رأوه من أداء سيء لبعض من انتخبوهم سابقاً.

موضحاً: «إن ردود الفعل لا تكتب التاريخ، وإنّما الفعل هو الذي يكتب التاريخ والانتخابات إليه تحفظ للمجتمع حقه ما يتطلب عدم التنازل عن ذلك الحق بسبب بعض المفسدين ومن لم يفوا بوعودهم؛ لأن الانتخابات ثقافة جيدة توصلنا إلى أقل خسارة إذا لم يكن فيها ربح».

منوّهاً إلى ضرورة أن تأخذ المفوضية دوراً أكبر في تعليم المواطنين على كيفية تحديث السجل الانتخابي لهم وكيفية العمل عليه».

خطبة رقم (٥٠)

٩ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ١٣ كانون الأول ٢٠١٣م

عدّت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف بقاء بعض الموقوفين الأبرياء في السجون دون حسم لملفاتهم أمراً ليس مقبولا، كما دعت الحكومة العراقية إلى تلبية مطالب أهالي طوز خورماتو المعتصمين في منطقة ما بين الحرمين الأسبوع الماضي، مؤكداً على أن تتخذ الحكومة خطوات جادة وعاجلة لإعادة الأمن إلى المدينة.

هذا ما جاء على لسان ممثلها في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي، مبيناً عدداً من الجوانب التي يجب مراعاتها لغرض الترشيح لمجلس النواب بدورته القادمة، كما حددت بعض الوسائل المرفوضة شرعاً واخلاقاً في الدعايات الانتخابية للمرشحين للانتخابات القادمة.

وقد بين الشيخ الكربلائي: «لقد اعتصم الكثير من أهالي طوز خورماتو في منطقة ما بين الحرمين وقد قدّموا في اعتصامهم – الذي اظهروا من خلاله ما يتعرضون إليه من قتل وتهجير ممنهج ومدروس– مطالب حقّه وهي مطالب بسيطة وليست تعجيزية، ويفترض بالحكومة أن تسعى بصورة جادة لتلبية مطالب هؤلاء المعتصمين ويفترض أن تتخذ خطوات جادة وعملية وعاجلة لإعادة الأمن إلى مدينة طوز خورماتو وتحقيق مطالبهم والتعاطف معهم بعد أن قدّموا الكثير من التضحيات في الأنفس والأموال.

موضحاً مطالب المعتصمين بقضاء طوز خرماتو في منطقة ما بين الحرمين الأسبوع الفائت بما يلي: –

١- تفعيل التزامات الحكومة بمطالب المتظاهرين يوم ٢٧ حزيران ٢٠١٣م.

٢- تحمل الحكومة المركزية والجهات المحلية مسؤوليتها في تحسين الوضع الأمني والخدمي بصورة جيدة في القضاء.

٣- الإسراع في تعويض العوائل المنكوبة من الأعمال الإرهابية التي طالت المدينة واهلها.

٤- تفعيل غرفة العمليات المشتركة التي تبنتها الجهات المحلية والمركزية كحل أمني مناسب لإيقاف العمليات الإرهابية.

٥- التأكيد على جعل قضاء طوز خرماتو من المدن المنكوبة رسمياً وتفعليها عملياً.

٦- مطالبة مجلس النواب بعقد جلسة استثنائية لمناقشة وضع القضاء واتخاذ التشريعات اللأزمة لإلزام الحكومة بتوفير مطالب المعتصمين.

أما فيما يتعلق بالترشيحات لعضوية مجلس النواب للدورة القادمة فقد بيّن: «مما لا شك فيه أنّ دور مجلس النواب سواء أكان في تشكيل الحكومة أم التشريعات أم الرقابة على أداء الحكومة هو دور مهم جداً، وأنّ المسؤولية التي يتحملها الشخص الذي سيصل إلى عضوية مجلس النواب لأداء هذه الأدوار تمثل مسؤولية كبيرة أمام الله تعالى، وأمام الناس؛ ولذلك فإنّ الأشخاص الذين يجدون في أنفسهم الكفاءة والمقدرة على أداء هذا الدور، ويجدون الظروف والفرصة لهم مؤآتية وحقيقية للوصول إلى عضوية المجلس، فعليهم أن لا يترددوا في الترشيح، اما إذا أحجم هؤلاء عن الترشيح، فانهم بإحجامهم عن الترشيح سيفسحون المجال لغيرهم ممن لا يمتلك القدرة والكفاءة لأداء هذا الدور المهم جداً.

مبيّناً: «هناك نقطة مهمة جداً لا بدّ من تبيانها وهي كيفية تشخيص وجود هذه القدرات لدى الشخص الذي يرغب بترشيح نفسه، فليس من الصحيح أن يعتمد

الشخص على تصوراته الشخصية عن مدى توفر المقدرة والكفاءة لأداء هذا الدور، إذ ربما أنّ الشخص يخيّل لنفسه أنّ لديه القدرة، أو لديه الفرصة الحقيقية المواتية ولكن كل ذلك وهم في وهم وليس بحقيقة، بل يفترض عليه أن يستشير الآخرين ممن لهم الخبرة والمعرفة، ويلاحظ الآخرين هل يجدون فيه القدرة والكفاءة وأنّ لديه الفرصة الحقيقية للوصول إلى عضوية مجلس النواب، فإن مَنْ شاور الناس شاركهم في عقولهم خاصة أصحاب الخبرة والمعرفة، وتوصل من خلال هذه الاستشارة إلى توفر الفرص له من خلال امتلاكه لتلك الصفات من العزم وحرقة القلب على البلد والشعب والقدرة لأداء هذا الدور ووجود فرصة مؤاتية، فعليه أن لا يتردد في ترشيح نفسه.

مضيفاً: «أما الأشخاص الذين ليس لديهم الكفاءة أو القدرة، أو ليس لديهم فرصة حقيقية في أن يكونوا في عداد المُنتَخبين، فعلى هؤلاء أن يبتعدوا عن هذا المجالس – فإنه مجال صعب ومسؤوليته كبيرة وعظيمة أمام الله تعالى وأمام الناس، ويجب أن يتحملّها في حال ترشيح نفسه- وحتى لو فرضنا انه يتمكن من الحصول على مقعد بأي شكل من الاشكال فعليه أن يبتعد عن الترشيح إذا لم يجد القدرة لديه لأداء هذه المهمة الصعبة؛ وذلك لأن كثرة عدد المرشحين ليس هو الأمر المطلوب بحد ذاته، بل وصول العدد القادر على أداء المهمة هو المطلوب».

خطبة رقم (٥١)

١٦ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠ كانون الأول ٢٠١٣م

وصفت المرجعية الدينية العليا الشخصيات الإرهابية التي تستهدف العراقيين وزوار الإمام الحسين عليه السلام بأنها جبانة وفاسقة، وهي أجبن من شخصيات عاشوراء؛ لأن شخصيات عاشوراء قاتلت مقاتلين جاؤوا بسيوفهم، أما هؤلاء القذارات يستهدفون اناساً أبرياء ويستهدفون مواكب حسينية ومسيرات راجلة، ويحسبون هذا من الشجاعة، جاء هذا على لسان ممثلها وخطيب جمعة كربلاء المقدسة بالصحن الحسيني الشريف السيد أحمد الصافي.

وبين الصَّافي في الخطبة الثانية اليوم وصايا المرجعية الدينية العليا والتي تخص زوّار الأربعين.

فقال: «ما يتعلق بالإخوة الزائرين، فطريق الزائرين وطريقة إداء زيارة الأربعين لها شأنية وطقوس خاصة، والسمة الأبرز في زيارة الأربعين هو المشي على الاقدام من أبعد نقطة ممكن أن يتحملها الأخ الزائر، والهدف هو أن يصل إلى الإمام الحسين عليه السلام، والروايات الشريفة حثّت بشكل كبير على المشي لزيارة الإمام الحسين عليه السلام».

مبيّناً: «هناك روايات للمشي لها علاقة بالمشي نفسه، أي أن الزائر إذا مشى هذه الخطوة، نفس هذه الخطوة لها شأنية ولها أجر كبير، وإذا ركب على حافر أيضاً هذا الركوب له أجر، فالمشي أو استعمال الدابة في الروايات أو ركوب السيارات في هذا الزمن كلها لها أجر، وهذا غير أجر الزيارة نفسها، السمة البارزة هو هذا السير الكبير.

موضحاً: أعرض بخدمة الإخوة الزائرين مجموعة من الوصايا التي جاد بها سماحة المرجع الديني الأعلى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) اتطرق إلى بعضها:

١- هذه الطريق والمشي يحتاج إلى تأمّل، وإنّ الإنسان عندما يقطع مسافة محددة يحتاج أن يمارس خلال هذا المشي مجموعة من الأمور وحالة من حالات الرقي، لعل من جملتها ملاحظة والالتفات بالتمسك بتعاليم الدين الحنيف طبعاً من الصلاة والحجاب بالنسبة للأخوات وإصلاح النفس والعفو عن الآخرين ممن معه سواء في الطريق أو ممن خلفهم، على الإنسان أن يربي نفسه حقيقة على العفو والتجاوز، بل يمكن أن تكون هذه الرحلة بمثابة الدرس التربوي لنا وكأننا في محضر الإمام الحسين عليه السلام، عندما يستفيد الزائر من هذا الوقت ويحثّ الخطى يتأمل ويفكّر هذا المسير وهذا التعب لماذا؟! إذ لا بدّ أن يكون لهدف كبير والاهداف الكبيرة هي سموّ النفس وإصلاح النفس وتربية النفس.

٢- إنّ الله تعالى عفوّ وكريم؛ إذ لا بد أن نعمل مع هذا الرجاء وأن لا نغفل، لكننا نرجو الله تبارك تعالى، فيا إخواني من صدق في رجائه لم يصعب عليه العمل بتعاليم الأئمة عليهم السلام والاقتداء بهم، فنتزكى بتزكيتهم عليهم السلام ونتأدب بآدابهم، وهذه الميزة التي تخرج بها مدرسة أهل البيت أنّ الأدب الذي فيها أدب راقٍ يؤخذ من الأئمة الأطهار عليهم السلام.

٣- حول الصلاة، تعلمون أنّ مسألة الصلاة من الركائز الأساسية والصلاة هي حالة الخشوع والسجود نمارسها يومياً في الصلاة كذا مرة، وهذه العبودية وهذا التذلل إلى الله تبارك وتعالى لنا، أي إنّ الصلاة هي معراج وتزكية لنا، والحسين عليه السلام في واقعة الطف صلّى هو وأصحابه في تلك الظروف، وأنّ قوام هذه النهضة المباركة هي الصلاة، فالصلاة لا بدّ من رعايتها في أول وقتها، والحمد لله نحن شاهدنا في الكثير من المواكب في الطرق هناك صلاة للجماعة تكون وهناك الكثير من المشايخ والإخوة من الحوزة العلمية انتشروا على طول المواكب في الطرقات، هؤلاء الإخوة والمشايخ ارجو أن تستفيدوا من محاضرهم الكريمة في سؤال أو جواب.

٤- حول الاخلاص، الاخلاص إخواني حقيقة نتربى على الاخلاص ومعنى الإخلاص أنّ الإنسان حينما يتعاهد مع الله تبارك وتعالى لا يتراجع، والعمل من غير إخلاص إخواني لينقضي بانقضاء الحياة، فكثير من الناس عملوا انتهى العمل مع حياتهم، أمّا الإخلاص فإنّه يبقي العمل، وهذه قضية مجرّبة، إنّ الإنسان إذا أخلص بعمل فإنّ الله ينمّيه وإن لم يشعر هذا المخلص بالعمل.

> **وهذه قضية مجرّبة، إنّ الإنسان إذا أخلص بعمل فإن الله ينمّيه وإن لم يشعر هذا المخلص بالعمل.**

٥- حول قضية الستر، لاحظوا المصائب التي مرّت على الأئمة الأطهار عليهم السلام صدقوني لم تكن مصيبة على الأئمة أصعب من مصيبة الستر رغم الشهادة ورغم ما سفك من دم طاهر في عاشوراء، لكن الستر والحجاب والعفاف، الإنسان يتشرف رجلاً أو امرأة أن يتعلم من زينب عليها السلام ولاحظوا أنّه بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام زينب عليها السلام تأكدت من أنّ الحسين عليه السلام استشهد، فزينب عليها السلام تعلم أنّ هناك تكليفاً سيواجهها من الذي يشخّص التكليف؟! الإمام الذي هو بعد الإمام الحسين عليه السلام مع أنّها عالمة غير معلّمة! فالتفتت إلى الإمام السجاد عليه السلام وقالت له: يا عمّة، ماذا نصنع؟ فقال: يا عمة، فرّوا على وجوهكم في البيداء.

أمّا ما يتعلق بالإخوة الأمنيّين، أقدّم ثنائي الخالص لكل الجهد الذي يبذل الآن من الإخوة الأمنيّين والإخوة الخدميين والجهات الخدمية التي سعت سواء كانت صحية أو بلديات كلها جزاها الله خيراً لهذا العمل، لكن في الوقت نفسه على الجهات الأمنية تحديداً أن تكون أكثر حيطة وحذر؛ لأنهم يتعاملون مع شخصيات إرهابية دنيئة وجبانة

وفاسقة بل لعلها اجبن من شخصيات عاشوراء – في معسكر ابن زياد– لأن شخصيات عاشوراء قاتلت مقاتلين جاؤوا بسيوفهم، اما هؤلاء القذارات يستهدفون اناساً أبرياء ويستهدفون مواكب حسينية ومسيرات راجلة ويحسبون هذا من الشجاعة، تباً لكم وتباً، والله انتم أشد وأسوأ خسّة من أي مخلوق في الأرض، وهذا واقعاً كلام لكل ارهابي حقير نتن لا عقل ولا دين ولا تربية هو ومن يحتضنه، أولئك شر خلق الله تعالى.

مضيفاً: «هذه المسيرة لا يوقفها شيء ومع الدماء العزيزة التي سالت والجرحى لكن هناك قضية صدقوني كلما زاد التفجير كلما زادت هذه العمليات زاد الإصرار وزادت العقيدة، فهؤلاء مجانين يريدون شيئاً والله تعالى يريد شيئاً آخر، يستهدفون موكباً للحسين عليه السلام وهذا الموكب قطعاً يضرّهم؛ لأن هذا الموكب ليس ليزيد الملعون فأميرهم عبيد الله ويزيد، الآن ما ينفع، أنتم الإرهابيون سقط المتاع، والله لأنتم أشد وأخس الناس جبناً وأخس الناس طينة وأخس الناس نطفة، هذه المسيرة بحمد الله ستبقى».

وأضاف: «هذه السنة ما شاء الله نرى أعداداً كبيرة جداً من الزائرين، وانا اوجه نداء إلى الدولة لأن تتهيأ لاستقبال ملايين أخرى؛ إذ لا بدّ واقعاً أن تدخلوا في حالة طوارئ، فالزحف الحسيني زحف كبير وهو زحف سلمي، كل من هؤلاء الإخوة كتب في قلبه (يا حسين) ورفع راية مباركة، وهو قد جاء إلى الحسين عليه السلام يؤدي الزيارة ويرجع، قطعاً هذا يخيف الإرهابيين».

مبيّناً: «لابد من الدولة أن تحمي الزائرين وأن توفّر أقصى ما يمكن لخدمة الزائرين وأن تمنع هؤلاء الانذال عن أن ينالوا من زوّار الإمام الحسين عليه السلام.

وأشار الصافي: ان هذا الكم من الناس – الزائرين – هم رصيد وطني يجب استغلاله للنهوض بالعراق، وإن هؤلاء الناس الذين جاؤوا عندهم مصداقية مع أنفسهم، وعندهم وطنية مع عقيدتهم، وعندهم إحساس بالمسؤولية، وهم تحملوا مسؤولية تلو

مسؤولية والدولة عليها مسؤولية مضاعفة، فهؤلاء عبارة عن طاقة وثروة، والإنسان اقتصادياً يبحث عن ثروات معدنية تحت الأرض هؤلاء والشعب العراقي عبارة عن ثروة وطاقة تحتاج إلى من يفجرها، والى من يأخذ بها إلى أعلى سلم الرقي والتقدم والحياة الكريمة، وأنتم أيها السياسيون عندما تشاهدون هؤلاء أسألوهم واحداً واحداً سترون أنهم محرومون من أشياء كثيرة!».

إنّ هذا الكمّ من الناس - الزائرين - هم رصيد وطني يجب استغلاله للنهوض بالعراق.

وأضاف: «اسعوا أنتم كدولة إلى أن تمدوا اياديكم لزيادة نمو هؤلاء الناس، فهؤلاء هم ثروة كبيرة وطاقة هائلة في البلد، أرأيتم السخاء عند هؤلاء الناس؟! أرأيتم العطاء عند هؤلاء الناس وكيف أنّ البيوت تفتح، وقد فتحت أبوابها مشرعة من أجل الزائرين ووفروا جميع الخدمات الممكنة؟! هؤلاء ناسنا يا اخوتي في الدولة هؤلاء عطاؤنا وهؤلاء كنوزنا، وهؤلاء هم الذين يستحقون منّا كل بذل، وهؤلاء يحتاجون منّا كل خير».

مؤكداً: إنّ هذا الزحف المليوني الهادر هو طاقة البلد، وبالنسبة للأعداد الكريمة التي وفدت من خارج العراق لا شك اننا نرحب بهم لكن قطعاً النسبة تتفاوت بين الزوار العراقيين والإخوة الزوار من خارج العراق، وأقول لازالت هناك حاجة كبيرة وماسة في المنافذ الحدودية للاهتمام بالإخوة الأعزاء الذين يفدون للزيارة والإخوة لم يقصّروا موضحاً: إنّ هناك قصوراً وليس تقصيراً ومقصودي بالقصور هو أنّ البنى التحتية والأمور لم تكن مهيأة أو تحتاج إلى تهيئة أكثر»

وفي ختام كلمته أكد على الإخوة العاملين أن يكونوا على مستوى المسؤولية وأيضاً

أوصى الأجهزة الأمنية بخصوص ما تبقى من أيام الزيارة بان يسعوا جاهدين لتوفير أفضل حالة من حالات الأمان للزائرين.

خطبة رقم (٥٢)

٢٣ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٢٧ كانون الأول ٢٠١٣م

قدّمت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف شكرها وتقديرها للزائرين ولجميع من أسهم في إنجاح زيارة الأربعينية، التي انتهت مراسيمها الثلاثاء الماضي والموافق لـ ٢٤ كانون الأول ٢٠١٣م، حيث أعلن ممثّل المرجعية العليا وخطيب الجمعة في الصحن الحسيني الشريف سماحة الشيخ عبدالمهدي الكربلائي عن نصّ شكر المرجعية وتقديرها:

«إن من عظيم منن الله تعالى وجليل آلائه أنْ وَفّقَ الملايين من المؤمنين لأداء زيارة أربعينية الإمام الحسين عليه السلام، ويسّرها لهم على هذا الوجه العظيم، فكانت بذلك مثلاً رائعاً من مظاهر الولاء له عليه السلام، واستذكار مواقفه وتضحياته في سبيل إعلاء الدين، لقد أوصى الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام وصية مؤكدة بزيارة الإمام الحسين عليه السلام بالرغم من صعوبة الأحوال وقساوة الظروف، وتلتها توصيات سائر الأئمة عليهم السلام بها حتى ثبتت في نفوس أوليائهم وجرت عليها سنتهم من زمانهم عليهم السلام إلى يومنا هذا، فكان الأئمة عليهم السلام هم من أسّسوا لهذه السُّنة الحسنة وأرسُوا هذه الشعيرة المباركة، ولقد نمت بفضل الله تعالى ولطفه حتى أصبحت من خير اجتماعات المؤمنين وأعظمها أثراً، وبارك الله تعالى فيها حتى جعلها وسيلة يقوى بها إيمانُهم ويرسخ بها دينهم ويستنهض بها هممهم وينفّس بها عن كربهم ويجعلهم بها مناراً لغيرهم، فهنيئاً ثم هنيئاً لِمَنْ وُفِّقَ للمشاركة في هذه الزيارة العظيمة، وشكراً ثم شكراً لمن أسهم في إنجاحها، ولا سيما أعزتنا في القوات

المسلحة والشرطة وسائر الدوائر الحكومية، وكذلك منتسبو العتبتين المقدستين الحسينية والعباسية والمواكب الحسينية وآلاف المتطوعين من الرجال والنساء الذين بذلوا كل ما بوسعهم في سبيل خدمة زوّار أبي عبدالله الحسين عليه السلام».

فيما تعرّض سماحة الشيخ عبدالمهدي الكربلائي خلال الخطبة إلى عددٍ من الصور التي جسد من خلالها محبّو الإمام الحسين عليه السلام والزائرون الكرام في زحفهم المليوني أثناء زيارة الأربعين، أروع الأمثلة في التضحية والإيثار والسخاء والبذل والتحابب والتوادد والتكافل، والتعبير عن الصمود والثبات على طريق الإسلام ومنهج الإمام الحسين عليه السلام ومبادئه.

موضّحاً: إنّ هذه المسيرة كانت بعين الله تعالى ورعايته وتحت نظر ورعاية الأئمة عليهم السلام وخصوصاً صاحب العصر والزمان الإمام الحجة بن الحسن عجل الله تعالى فرجه الشريف، وكذلك تحت نظر المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومتابعتها المستمرة وتوجيهاتها ودعواتها بالتوفيقات الإلهية.

كما بارك الشيخ الكربلائي للعراقيين من أبناء الديانة المسيحية بمناسبة حلول رأس السنة الميلادية من جانب، وقدّم تعازيه لعوائل الضحايا من جانب آخر بسبب التفجير الإرهابي الذي طال المسيحيين في منطقة الدورة، والزائرين في مناطق متفرقة، بقوله:

«بخصوص ما تعرّض له زوّار الإمام الحسين عليه السلام في طريقهم لزيارة سيد الشهداء عليه السلام من تفجيرات في بعض المناطق، نعزّي عوائل الشهداء ونسأل الله تعالى أن يمنّ على جرحاهم بالشفاء العاجل، وإن هذه الأعمال الإرهابية لن تثني محبي أهل البيت عليهم السلام عن التمسك بهم والثبات على ولايتهم والاستمرار بأداء مراسيم الزيارة والولاء لهم، وبذل كل التضحيات لإعلاء كلمتهم. وفي الوقت نفسه - بمناسبة حلول رأس السنة الميلادية- نبارك لأبناء الديانة المسيحية هذه المناسبة، ونعزّي عوائل الضحايا من المواطنين

المسيحيين الذين سقطوا بسبب التفجير في منطقة الدورة».

وأضاف: «ولاشكّ أن هذه التفجيرات تطال جميع العراقيين من مسلمين ومسيحيين وغيرهم، وقد واجه أبناء الشعب العراقي هذه الأعمال الإرهابية بالتحدّي والثبات والصمود والحفاظ على وحدتهم وهويتهم وانتمائهم لوطنهم، وأبناء الديانة المسيحية هم مواطنون كذلك لهم حقوقهم وواجباتهم تجاه بلدهم العراق، والمعهود منهم خلال فترة معايشتهم في العراق هو تحمّلهم لما يمرّ به بلدهم، فالمأمول أن يستمرّوا في صمودهم وتشبّثهم بأرض العراق ولا يعطوا الفرصة للإرهابيين في تحقيق مآربهم الخبيثة، بأن يهاجر المسيحيون أرض العراق ويتركوا بلدهم، بل العهد بهم أن تستمر مواساتهم لبقية مواطني العراق الذين يتعرضون بكل طوائفهم وفئاتهم لهذا الاستهداف المستمر من قبل الإرهابيين.

وأعرب سماحة الشيخ عبدالمهدي الكربلائي عن قلق المرجعية وتوجّسها من عدم إقرار بعض القوانين المهمة كقانون التقاعد الموحّد وسلّم الرواتب وأن تتأخر المصادقة على إقرار الموازنة العامة في الفترة المتبقية من عمر البرلمان والبالغة بحدود أربعة أشهر بقوله: «هناك توجّس وقلق من أن يخفق مجلس النواب في إقرار بعض القوانين المهمة في هذه الفترة المتبقية كقانون التقاعد الموحّد وسلّم الرواتب، وأن تتأخّر المصادقة على إقرار الموازنة العامة، والمأمول أن يسرع مجلس الوزراء في المصادقة على الموازنة العامة ورفعها إلى مجلس النواب وحلّ الخلافات حولها، وأن لا تكون مورداً للمساومات والمزايدات السياسية من قبل الكتل السياسية، حيث تحاول بعض الكتل أن تكسب أكبر قدر ممكن من المكاسب سواء أكانت سياسية أم انتخابية أم مناطقية على حساب ملاحظة المصالح العامة في ذلك».

وأضاف: «أما بالنسبة لقانون التقاعد الموحّد، فإن المطلوب هو الحفاظ على حالةٍ من التوازن فيه بحيث تُراعى فيه العدالة، فقد تحاول بعض الجهات أن تُبقي بعض

الامتيازات المرفوضة، وهذا شيء مضرٌّ ومرفوض، ويتسبّب في المزيد من الاشكالات والجدل الذي سيؤدي إلى تأخير إقرار القانون والإضرار بمصالح المتقاعدين الذي يمثّلون نسبة كبيرة من شرائح المواطنين ذوي الدخل البسيط، والذين ما زالوا يعانون من قلّة الموارد المالية لتحقيق الحدّ المطلوب والأدنى من العيش الكريم».

أمّا بخصوص الموازنة العامة، فقال خطيب جمعة الصحن الحسيني الشريف ما نصّه:

«إن هذا الازدياد المطرِّد في أرقام الموازنة لم ينعكس بنفس النسبة من الزيادة على الجانب المعيشي للطبقات الفقيرة، أو خدمات البنى التحتية، أو التعليمية، أو الصحية، ولم ينعكس تطوّراً في الجانب الإنّمائي».

متسائلاً: «لماذا تفشل هذه الموارد المتنامية في تحقيق ملامح حياة متطورة وخدمات مناسبة للعراقيين، أمرٌ لا بدّ من دراسته بموازاة وضع خطة الموازنة، هل هو بسبب الفساد المالي والإداري؟ هل هو بسبب عدم وضع المسؤول الكفوء والمتخصّص في الموقع المناسب؟ أم ماذا؟».

كما أكّد على ضرورة أن يبتعد الجميع عن أي ممارسة طائفية أو مساس بحقوق المواطنين التي كفلها الدستور، لاسيما وأن الاستقرار السياسي والاجتماعي مرهون باحترام بعضنا للآخر وعدم التجاوز على القانون تحت أي ذريعة.

الفهارس الفنية

- فهرس الموضوعات.
- فهارس الأحداث.

فهرس الموضوعات

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
١	الفساد الإداري والمالي	٢٠١١	١، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٩، ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥١
		٢٠١٢	٤، ٦، ٨، ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠
		٢٠١٣	٣، ٥، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥١
٢	المحاصصة، المحسوبيات، والمصالح الشخصية والفئوية، المجاملات السياسية	٢٠١١	١١، ١٥، ٢١، ٢٦، ٣١، ٣٨، ٤٢
		٢٠١٢	٢٦، ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥١
		٢٠١٣	١، ٢، ٧، ٨، ١٤، ١٦، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٤٠، ٤٨
٣	الرواتب الكبيرة والأمتيازات غير المقبولة لكبار المسؤولين	٢٠١١	٧، ١٧، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣٢
		٢٠١٢	٩، ٣٢
		٢٠١٣	٢٧، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٥٠

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
٤	الخلافات بين القوى السياسية	٢٠١١	٣٧، ٣٨
		٢٠١٢	١، ١٦، ١٨، ٤٧
		٢٠١٣	٧، ٨، ٩، ١٢، ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٥٠، ٥٢
٥	الغاء المناصب غير الضرورية	٢٠١١	٧، ١٥، ١٩
		٢٠١٣	٣٦
		٢٠١٥	٣٣
٦	الايفادات والنفقات التَرفية للمسؤولين	٢٠١١	١، ٥، ١٦، ٣١
		٢٠١٢	١١، ١٧، ٣٣، ٥٠
		٢٠١٣	٢٩، ٣٠، ٤٥
٧	تخفيض الرواتب العالية لكبار المسؤولين	٢٠١١	١، ٦، ٧، ١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٥٢
٨	الغاء الرواتب التقاعدية لأعضاء البرلمان	٢٠١١	٣٢، ٣٤
		٢٠١٣	٢٧، ٤٤
٩	عدم الكفاءة ، الفشل في إدارة الدولة	٢٠١١	٢٢، ٢٦، ٣٢، ٣٨، ٤٠
		٢٠١٢	٤٤،
		٢٠١٣	١٧، ٣٣، ٥٠
١٠	السياسة المائية، شحة المياه	٢٠١١	١٣، ٣٥، ٤٥
		٢٠١٣	٥، ٦، ١٤، ١٩، ٢٠، ٣٩

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
١١	تطوير الزراعة و الصناعة الوطنية، الأمن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي	٢٠١١	٤، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٠
		٢٠١٢	٥، ٨، ١٢، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٥
		٢٠١٣	٧، ٨، ٩، ١٤، ١٧، ٢٦، ٣٩، ٤٠
١٢	التنمية الأقتصادية، الأستثمار، تنويع موارد الموازنة العامة	٢٠١١	٣٢، ٤٠، ٤٢، ٥٠
		٢٠١٢	٤، ٥، ٧، ٨، ١٩، ٣٩، ٥٢
		٢٠١٣	٧، ٨، ٢٦، ٣٩، ٥١
١٣	السيطرة النوعية	٢٠١١	٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٩، ٤٤
١٤	وعود السياسيين الكاذبة	٢٠١١	٧، ٢٥، ٢٨، ٣١، ٣٦، ٣٩، ٤٠
		٢٠١٢	١١، ١٣
		٢٠١٣	٩، ١٤، ٤٩
١٥	عدم احترام القانون من قبل من بيدهم السلطة	٢٠١١	١، ٥٠، ٥٢
		٢٠١٢	٢٩، ٣٤، ٤٤، ٥٠
		٢٠١٣	٢، ٩، ١٤
١٦	التدخلات في عمل القضاء	٢٠١١	٥، ١٦
		٢٠١٢	٢٢، ٥٢

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
١٧	بناء مؤسسات الدولة على أُسس مهنية	٢٠١١	١، ٢، ٣، ٨، ١٣، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٤٣، ٥٠
		٢٠١٢	٩، ١٧، ١٩، ٢٦، ٣٠، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٥١
		٢٠١٣	٥، ١١، ٢١، ٢٦، ٢٩، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٥٢
١٨	الكفاءات والخبرات والعقول العراقية	٢٠١١	٢، ٥، ١٠، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٠
		٢٠١٢	١٠، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٨
		٢٠١٣	٦، ٧، ١١، ١٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٢
١٩	حصر السلاح بيد الدولة، السلاح غير القانوني	٢٠١١	٥
		٢٠١٢	٢٠
		٢٠١٣	٣، ٨، ٢٢
٢٠	تفعيل الجهد الاستخباري	٢٠١١	٣، ٤، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٤٢، ٥١
		٢٠١٢	١، ٢، ٩، ١٢، ٢٤، ٢٧، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٦
		٢٠١٣	١٠، ١١، ٣٠، ٤٠

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
٢١	هروب السجناء والمحكومين	٢٠١١	٣، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٥٠
		٢٠١٢	٣٥، ٤٠
		٢٠١٣	٣٠، ٣١
٢٢	قانون العفو العام عن المدانين	٢٠١١	٣٦، ٣٧
		٢٠١٢	١٢، ٣٥
٢٣	حرمة الدماء	٢٠١١	٧، ١٨، ٢١، ٢٣، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٠، ٥١
		٢٠١٢	١٢، ٢٤، ٤٩
		٢٠١٣	٣، ٥، ١١، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٥١
٢٤	التعايش السلمي، السلم الأهلي	٢٠١٢	٣٧
		٢٠١٣	٣، ٩، ١٣، ٢٢، ٢٦، ٣٦، ٤١
٢٥	التداول السلمي للسلطة	٢٠١١	٧
		٢٠١٢	١١
		٢٠١٣	١٦، ١٧، ٤٧، ٤٨
٢٦	التظاهر، الاحتجاج السلمي	٢٠١١	٧، ٨، ٥٢
		٢٠١٣	١٨
٢٧	حرمة الأموال العامة والخاصة	٢٠١١	٤، ٤١
		٢٠١٢	١٥، ١٩، ٢١، ٤٤
		٢٠١٣	٣٩
٢٨	العدالة الاجتماعية	٢٠١١	١، ١١، ١٣
		٢٠١٢	١١، ٣٤، ٣٦، ٤٤
		٢٠١٣	٢٧، ٢٩، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٤

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
٢٩	العدالة في رواتب الموظفين، سلم الرواتب	٢٠١١	١، ١٣، ١٧، ٣٥
		٢٠١٢	٧، ١١، ١٧، ١٨، ٣٤
		٢٠١٣	٢٠، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٤، ٥٢
٣٠	اعتماد قانون موحد للتقاعد	٢٠١١	١٧
		٢٠١٢	٧
		٢٠١٣	٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٤، ٥٢
٣١	أزمة السكن	٢٠١١	٨، ٢١، ٢٩، ٣٠
		٢٠١٢	٣٨، ٤٩، ٥٠
		٢٠١٣	٨، ١٧، ٢٠
٣٢	أزمة الكهرباء	٢٠١١	٦، ٧، ٩، ١٢، ١٣، ١٦، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٤١، ٥١
		٢٠١٢	٥، ١١، ٢٩
		٢٠١٣	٢٩، ٣٦، ٤٠
٣٣	البطالة و توفير فرص عمل	٢٠١١	٥، ٣٢، ٥٠
		٢٠١٢	١٠، ١٥، ١٩، ٢٠، ٣٢، ٣٣، ٣٩
		٢٠١٣	٧، ٣٢، ٤٠
٣٤	الاهتمام بالتربية والتعليم	٢٠١١	١٤، ٢٧، ٣٨، ٤٠
		٢٠١٢	١٠، ١١، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٤٧، ٥١
		٢٠١٣	٣، ٢٣، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٥٢

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
٣٥	الاهتمام بالطفولة	٢٠١١	٢٧، ٤٦
		٢٠١٢	١٨، ٣٨، ٤٠، ٤٣
		٢٠١٣	٣٩، ٤٢
٣٦	الاهتمام بالأيتام والأرامل	٢٠١١	١٨، ٢٧، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٤٦
		٢٠١٢	٩، ٤، ١٢، ٣٤، ٣٨
		٢٠١٣	٨
٣٧	مكافحة الفقروالحرمان، الاهتمام بالفقراء	٢٠١١	٣، ٥، ٦، ١٠، ١١، ٣١، ٣٢، ٤٢، ٤٦
		٢٠١٢	٤، ٢٨، ٣٤، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٥
		٢٠١٣	١٣، ٣٢، ٤٦، ٥٢
٣٨	تردّي الخدمات العامة	٢٠١١	٤، ٦، ٧، ٩، ١١، ٢١، ٢٣، ٢٩، ٤٢
		٢٠١٢	١، ١٨، ٣٢
		٢٠١٣	٤، ١٤، ١٨، ٢٤، ٣٢، ٣٥، ٤٦، ٥٢
٣٩	البطاقة التموينية	٢٠١١	٣، ٦، ٧، ٩، ٣٦
		٢٠١٢	٢٨، ٤٥
		٢٠١٣	٤١
٤٠	النهوض بالواقع الصحي، الأمن الدوائي	٢٠١١	٢٧، ٢٩، ٣٦، ٤٥، ٤٦
		٢٠١٢	٥، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٥٢
		٢٠١٣	١٤، ٢٤، ٢٨، ٤٢، ٥٢
٤١	رعاية النازحين والمهجرين	٢٠١٢	٣٠، ٣٨

ت	الموضوع الوارد في الخطبة	السنة	رقم الخطبة
٤٢	الفيضانات، الأمطار والسيول	٢٠١٢	٥٢
		٢٠١٣	٥، ٦، ١٩، ٢٠، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١
٤٣	قانون انتخابي عادل	٢٠١١	١
		٢٠١٢	٣٤
		٢٠١٣	١٧
٤٤	رفض القوائم الانتخابية المغلقة	٢٠١٢	٣٤
		٢٠١٣	٢٨، ٣٦، ٤٠
٤٥	حسن الاختيار في الانتخابات	٢٠١٣	١٠، ١١، ١٤، ١٦، ٤٧
٤٦	حفظ سيادة العراق، التدخلات في الشأن العراقي	٢٠١٢	٤، ٢٤
		٢٠١٣	٢٠، ٣٤
٤٧	العناية بجرحى القوات الأمنية والمتطوعين والعمليات الارهابية	٢٠١٢	٩، ٤٧
٤٨	رعاية عوائل الشهداء والمقاتلين	٢٠١١	١٨
		٢٠١٢	٣٨، ٤٧

فهارس الأحداث

فهرس أحداث سنة ٢٠١١م

ت	الموضوع	رقم الخطبة
١	الأساس الذي يستند عليه نجاح العملية الديمقراطية	١
٢	إرشادات وتوجيهات لزوار الأربعين	١
٣	الأسباب الرئيسة لثورات الشعوب على حكامها	٥
٤	اندلاع تظاهرات واسعة في محافظات الوسط والجنوب	٨
٥	تدخل قوات مسلحة سعودية ضد تظاهرات الشعب البحريني	١١
٦	رفض سماحة السيد السيستاني (دام ظله) استقبال السياسيين	١١
٧	زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لسماحة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف)	١٣
٨	صفقة شراء زيوت نباتية منتهية الصلاحية	١٥
٩	السنة أنفسنا	٢٥
١٠	حرائق في وزارات مهمة	٢٧
١١	معدات كهربائية مركونة في ميناء الخور تكفي لإنتاج (٤٠٠٠ ميكاواط)	٤١

ت	الموضوع	رقم الخطبة
١٢	مبادئ لا بد من مراعاتها عند اعداد الموازنة العامة للبلد	٤٢
١٣	توصيات مع اقتراب موعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق	٤٦، ٤٩
١٤	توصيات المرجعية العليا لمسؤولي المواكب الحسينية	٤٨
١٥	تفجير في مرآب مبنى البرلمان العراقي	٤٨
١٦	ضرورة التثبت فيما ينشر عن المرجعية الدينية العليا	٥٠

فهرس أحداث سنة ٢٠١٢م

ت	الموضوع	رقم الخطبة
١	استشهاد مقاتلَين بعد اشتباكهما مع انتحاري في منطقة البطحاء في محافظة ذي قار	٢
٢	أزمة منصات التظاهر في الأنبار ومحافظات مجاورة	٢
٣	تصويت مجلس النواب على شراء (٣٥٠) سيارة مصفحة لأعضائه	٩
٤	استضافة بغداد للقمة العربية	١١
٥	صدور قرار بترخيص حيازة الأسلحة من قبل المواطنين	٢٠
٦	دراسة لأحد المختصين حول (الفساد الإداري) وسبل علاجه	٢٢
٧	ادانة المذابح البشعة بحق المسلمين في ميانمار	٣٠
٨	طرح مشروع قانون (صندوق اليتيم) والذي لم يرَ النور	٣٤
٩	عيوب قانون انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٢	٣٤
١٠	إنتاج فلم فيه مشاهد مسيئة الى مقام النبي الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وتشويه لحقائق تاريخية	٣٧
١١	هروب أكثر من (١٠٠) سجين من تسفيرات تكريت بينهم (٤٧) محكوم بالإعدام	٤٠
١٢	المهام الحساسة للمحكمة الاتحادية وضرورة الأسرع بسن قانونها	٤٢
١٣	قرار الغاء البطاقة التموينية	٤٥

فهرس أحداث سنة ٢٠١٣م

ت	الموضوع	رقم الخطبة
١	أزمة منصات التظاهر في الأنبار ومحافظات مجاورة	٢
٢	زيارة وفد من رجال الدين السنة للعتبة الحسينية المقدسة	٦
٣	أسس مهمة في انتخاب المرشح والقائمة	١٤
٤	بيع وشراء الأصوات في الانتخابات	١٤
٥	اعراب المرجع الاعلى اية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني عن قلقه أكثر من أي وقت مضى على مستقبل العراق ووحدته في لقائه مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (مارتن كوبلر)	١٦
٦	مقتل خمسة جنود عراقيين في مدينة الرمادي	١٨
٧	تفجير مرقد الصحابي الجليل حجر بن عدي في سوريا ونبش قبره	١٨
٨	الاتفاق بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية	٢٠
٩	ملف أجهزة كشف المتفجرات	٢١

ت	الموضوع	رقم الخطبة
١٠	اغتيال ١٥ مواطنا أغلبهم من عناصر شرطة الحدود في منطقة النخيب رميا بالرصاص بتاريخ ٥ حزيران جلهم من أبناء محافظة كربلاء	٢٣
١١	الصراعات الدائرة في المنطقة هي صراعات سياسية على السلطة والنفوذ، ومن الخطأ، بل والخطورة أن نصفها بأنها صراعات طائفية.	٢٤، ٢٥
١٢	زيارة وفد من وجهاء ومشايخ الأنبار الى العتبة الحسينية المقدسة	٢٥
١٣	توصيات بمناسبة زيارة النصف من شعبان	٢٥
١٤	استشهاد الشيخ حسن شحاتة في مصر	٢٦
١٥	الاعتداء المميت على مدرب نادي كربلاء الرياضي	٢٧
١٦	هروب عشرات الإرهابيين من سجني التاجي وأبو غريب	٣٠
١٧	قرار المحكمة الاتحادية القاضي بعدم دستورية الرواتب التقاعدية لرئيس وأعضاء مجلس النواب	٤٤
١٨	وصايا بمناسبة زيارة الأربعين	٥٠
١٩	كلمة المرجعية العليا بمناسبة انتهاء مراسيم زيارة الأربعين	٥٢

المحتويات

تقديم سماحة المتولي الشرعي للعتبة الحسينية المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي (دامت بركاته) ٥

تقديم سماحة المتولي الشرعي للعتبة العباسية المقدسة حجة الإسلام والمسلمين السيد أحمد الصافي (دامت بركاته) ١١

مقدمة المركز ١٣

مقدمة المُعِد ١٩

خطب الجمعة ٢٠١١م..... ٣٣

خطبة رقم (١)..... ٣٥

خطبة رقم (٢)..... ٤٠

خطبة رقم (٣)..... ٤٥

خطبة رقم (٤)..... ٤٨

خطبة رقم (٥)..... ٥٣

خطبة رقم (٦)..... ٥٨

خطبة رقم (٧)..... ٦٢

خطبة رقم (٨)..... ٦٧

خطبة رقم (٩)..... ٧١

خطبة رقم (١٠)..... ٧٦

خطبة رقم (١١)..... ٨٠

خطبة رقم (١٢) ٨٤
خطبة رقم (١٣) ٨٧
خطبة رقم (١٤) ٩١
خطبة رقم (١٥) ٩٥
خطبة رقم (١٦) ٩٧
خطبة رقم (١٧) ١٠١
خطبة رقم (١٨) ١٠٤
خطبة رقم (١٩) ١٠٩
خطبة رقم (٢٠) ١١١
خطبة رقم (٢١) ١١٣
خطبة رقم (٢٢) ١١٥
خطبة رقم (٢٣) ١١٨
خطبة رقم (٢٤) ١٢١
خطبة رقم (٢٥) ١٢٤
خطبة رقم (٢٦) ١٢٨
خطبة رقم (٢٧) ١٣٣
خطبة رقم (٢٨) ١٣٦
خطبة رقم (٢٩) ١٤٠
خطبة رقم (٣٠) ١٤٥
خطبة رقم (٣١) ١٥٠
خطبة رقم (٣٢) ١٥٢
خطبة رقم (٣٣) ١٥٦

خطبة رقم (٣٤) ١٦٠
خطبة رقم (٣٥) ١٦٢
خطبة رقم (٣٦) ١٦٤
خطبة رقم (٣٧) ١٦٩
خطبة رقم (٣٨) ١٧١
خطبة رقم (٣٩) ١٧٤
خطبة رقم (٤٠) ١٧٨
خطبة رقم (٤١) ١٨١
خطبة رقم (٤٢) ١٨٤
خطبة رقم (٤٣) ١٨٦
خطبة رقم (٤٤) ١٨٩
خطبة رقم (٤٥) ١٩١
خطبة رقم (٤٦) ١٩٣
خطبة رقم (٤٧) ١٩٦
خطبة رقم (٤٨) ١٩٨
خطبة رقم (٤٩) ٢٠٠
خطبة رقم (٥٠) ٢٠٢
الخطبة رقم (٥١) ٢٠٦
خطبة رقم (٥٢) ٢٠٨
خطب الجمعة ٢٠١٢م..... ٢١١
الخطبة رقم (١) ٢١٣
خطبة رقم (٢)..... ٢١٦

خطبة رقم (٣)..... ٢٢٠
خطبة رقم (٤) ٢٢٣
خطبة رقم (٥)..... ٢٢٦
خطبة رقم (٦)..... ٢٢٩
خطبة رقم (٧)..... ٢٣٢
خطبة رقم (٨)..... ٢٣٤
خطبة رقم (٩)..... ٢٣٧
خطبة رقم (١٠)..... ٢٤٠
خطبة رقم (١١)..... ٢٤٣
خطبة رقم (١٢) ٢٤٦
خطبة رقم (١٣)..... ٢٤٩
خطبة رقم (١٤)..... ٢٥٢
خطبة رقم (١٥)..... ٢٥٤
خطبة رقم (١٦) ٢٥٧
خطبة رقم (١٧) ٢٥٩
خطبة رقم (١٨)..... ٢٦٢
خطبة رقم (١٩)..... ٢٦٤
خطبة رقم (٢٠) ٢٦٩
خطبة رقم (٢١) ٢٧٣
خطبة رقم (٢٢)..... ٢٧٨
خطبة رقم (٢٣) ٢٨١
خطبة رقم (٢٤)..... ٢٨٥

خطبة رقم (٢٥) ٢٨٧
خطبة رقم (٢٦) ٢٨٩
خطبة رقم (٢٧) ٢٩١
خطبة رقم (٢٨) ٢٩٣
خطبة رقم (٢٩) ٢٩٥
خطبة رقم (٣٠) ٢٩٩
خطبة رقم (٣١) ٣٠٢
خطبة رقم (٣٢) ٣٠٥
خطبة رقم (٣٣) ٣٠٩
خطبة رقم (٣٤) ٣١٢
خطبة رقم (٣٥) ٣١٦
خطبة رقم (٣٦) ٣١٩
خطبة رقم (٣٧) ٣٢٢
خطبة رقم (٣٨) ٣٢٥
خطبة رقم (٣٩) ٣٢٩
خطبة رقم (٤٠) ٣٣٤
خطبة رقم (٤١) ٣٣٧
خطبة رقم (٤٢) ٣٣٩
خطبة رقم (٤٣) ٣٤٣
خطبة رقم (٤٤) ٣٤٧
خطبة رقم (٤٥) ٣٥٢
خطبة رقم (٤٦) ٣٥٥

خطبة رقم (٤٧) ٣٥٧
خطبة رقم (٤٨) ٣٦٢
خطبة رقم (٤٩) ٣٦٤
خطبة الرقم (٥٠) ٣٦٧
خطبة رقم (٥١) ٣٧٢
خطبة رقم (٥٢) ٣٧٧
خطب الجمعة ٢٠١٣م ٣٨١
خطبة رقم (١) ٣٨٣
خطبة رقم (٢) ٣٨٦
خطبة رقم (٣) ٣٩٠
خطبة رقم (٤) ٣٩٧
خطبة رقم (٥) ٤٠١
خطبة رقم (٦) ٤٠٨
خطبة رقم (٧) ٤١٢
خطبة رقم (٨) ٤١٩
خطبة رقم (٩) ٤٢٢
خطبة رقم (١٠) ٤٢٨
خطبة رقم (١١) ٤٣٢
خطبة رقم (١٢) ٤٣٨
خطبة رقم (١٣) ٤٤١
خطبة رقم (١٤) ٤٤٨
خطبة رقم (١٥) ٤٥٣

خطبة رقم (١٦) ٤٦٠
خطبة رقم (١٧) ٤٦٤
خطبة رقم (١٨) ٤٧٠
خطبة رقم (١٩) ٤٧٣
خطبة رقم (٢٠) ٤٧٥
خطبة رقم (٢١) ٤٧٩
خطبة رقم (٢٢) ٤٨٣
خطبة رقم (٢٣) ٤٨٦
خطبة رقم (٢٤) ٤٨٩
خطبة رقم (٢٥) ٤٩٣
خطبة رقم (٢٦) ٤٩٥
خطبة رقم (٢٧) ٥٠٠
خطبة رقم (٢٨) ٥٠٢
خطبة رقم (٢٩) ٥٠٦
خطبة رقم (٣٠) ٥٠٨
خطبة رقم (٣١) ٥١٢
خطبة رقم (٣٢) ٥١٦
خطبة رقم (٣٣) ٥١٩
خطبة رقم (٣٤) ٥٢٤
خطبة رقم (٣٥) ٥٢٧
خطبة رقم (٣٦) ٥٣٢
خطبة رقم (٣٧) ٥٣٦

خطبة رقم (٣٨) ٥٤٠
خطبة رقم (٣٩) ٥٤٤
خطبة رقم (٤٠) ٥٥٠
خطبة رقم (٤١) ٥٥٤
خطبة رقم (٤٢) ٥٥٨
الخطبة رقم (٤٣) ٥٦١
خطبة رقم (٤٤) ٥٦٦
خطبة رقم (٤٥) ٥٦٩
خطبة رقم (٤٦) ٥٧٤
خطبة رقم (٤٧) ٥٧٨
خطبة رقم (٤٨) ٥٨٢
خطبة رقم (٤٩) ٥٨٦
خطبة رقم (٥٠) ٥٨٨
خطبة رقم (٥١) ٥٩١
خطبة رقم (٥٢) ٥٩٧
الفهارس الفنية ٦٠١
فهرس الموضوعات ٦٠٣
فهارس الأحداث ٦١١